Union Interparlementaire
Pour la démocratie. Pour tous.

المحاضر الموجزة لوقائع الجمعية العامة
الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف
24 – 28 آذار/ مارس 2018

جدول المحتويات

الصفحة

مقدمة 6

افتتاح الجمعية العامة الـــ 138

- خطاب السيدة غ. كويفاس بارون، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي 8

مناقشة عامة حول موضوع "تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة"

- جلسة تفاعلية رفيعة المستوى حول موضوع المناقشة العامة بمشاركة السيد وليام لاسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، السيد زيد رعد الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين 11
- تصريحات السيدة منساه وليامز، رئيس مكتب النساء البرلمانيات، والسيدة ر. إ. إيتاماري تشوك، عضو مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب 20
- الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة (رؤساء المكاتب) 21
- بيانات من قبل الأعضاء والمراقبين الدائمين 52

البند الطارئ

- النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية 35
- مناقشة عامة حول البند الطارئ بعنوان: *تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية* 40
- اعتماد القرار 89

جدول الأعمال النهائي 39

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

- إقرار جدول الأعمال 103
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ (تشرين الأول/ أكتوبر 2017) 103
- استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقررون المشاركون 103

(ب) مناقشة..... 106

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة 117

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي 117

- الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة

(أ) مقترحات حول البند الموضوع التالي الذي ستنظر فيه اللجنة 118

(ب) مقترحات لاختيار المقررين المشاركين 119

(ج) مقترحات لبنود أخرى لجدول أعمال اللجنة 119

- انتخابات مكتب اللجنة الدائمة 119

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

- إقرار جدول الأعمال 121
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ (تشرين الأول/ أكتوبر 2017) 121
- *إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالطاقة المتجددة*

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقررون المشاركون 121

(ب) مناقشة..... 123

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة..... 129

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي 129

- الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة
- (أ) مقترحات حول البند الموضوع التالي الذي ستنظر فيه اللجنة 129
- (ب) مقترحات لاختيار المقررين المشاركين 130
- (ج) مقترحات لبنود أخرى لجدول أعمال اللجنة 130
- انتخابات مكتب اللجنة الدائمة 130

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

- إقرار جدول الأعمال 131
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ (تشرين الأول/ اكتوبر 2017) 131
- القرار التالي للجنة: تعزيز التعاون البرلماني بشأن الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، ومنظمة ومنتظمة

(أ) تأكيد المشاركين المقررين 131

(ب) مناقشة تحضيرية بشأن القرار التالي 132

- النظر في مقترحات لإجراء مناقشة حول دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجندرية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) 147
- انتخابات مكتب اللجنة الدائمة 146

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

- إقرار جدول الأعمال 154
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ (تشرين الأول/ أكتوبر 2017) 154
- انتخابات مكتب اللجنة الدائمة 154
- المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) تحضيراً لدورة منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى لعام 2018 بشأن التنمية المستدامة 155
- حلقة نقاش حول الموضوع الرئيس في المنتدى العالمي الرفيع المستوى لعام 2018: التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيّف 163
- ما يستجد من أعمال 170

منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

- إقرار جدول الأعمال 171
- تحديثات قطرية حول مشاركة الشباب 171
- المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 138 177
- تحديث ومناقشة خطة عمل المنتدى وأنشطته (2017-2018) 180
- جلسة أسئلة وأجوبة حول إصلاح السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والشباب . 181
- الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ 139 (تشرين الاول/ أكتوبر 2018) 187
- ما يستجد من أعمال 188

جلسة تفاعلية مع الجمعيات والمنظمات الإقليمية وغيرها من البرلمانات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 189

اعتماد القرارات، الوثائق الختامية والتقارير

- الإعلان الخاص بتعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية مستندة على الأدلة (المناقشة العامة) 197
- استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين) 199
- إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة) 200
- الموافقة على البنود الموضوعة الخاصة بلجان: اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ 140 وتعيين المقررين..... 201
- تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده 201
- تقارير كل من: اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة 202

ملاحق

I. إعلان حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات مستندة على الأدلة (البند 3) 209

II. استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة (البند 4)
نص القرار 217

III. إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة (البند 5)
نص القرار..... 224

IV-A.–IV-B. تقارير اللجان الدائمة ..... 230، 232

V. تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده 236

VI-A.–VI–C. نتائج التصويت بنداء الأسماء على المقترحات الداعية إلى إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة 238-243

VII. تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية

نص القرار 245

المقدمة

شاركت وفود من 148 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، الكاميرون، كندا، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، مالاوي، جزر المالديف، مالي، مالطا، موريتانيا، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المغرب، موزمبيق، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، فلسطين، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيشيل، سنغافورة، سلوفينيا، الصومال، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور – ليشتي، توغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، فيتنام، اليمن، زامبيا، وزيمبابوي.

كما شارك الأعضاء الثمانية التالية في الجمعية: البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، الجمعية البرلمانية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (IPA CIS)، برلمان أمريكا اللاتينية (PARLATINO)، وبرلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE).

وشمل مراقبون آخرون ممثلون عن: (1) منظومة الأمم المتحدة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل (PMNCH). برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية (UNAIDS)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وكيان الأمم المتحدة المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، منظمة

الصحة العالمية (WHO)، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)؛ (2) منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، منظمة التجارة العالمية (WTO)؛ (3) الجمعية البرلمانية المشتركة بين دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي (JPA)، الاتحاد البرلماني الإفريقي (APU)، الاتحاد البرلماني العربي (AIPU)، الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA)، الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، منتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (FP-ICGLR)، المجلس الاستشاري المغاربي، برلمان عموم إفريقيا، برلمانيين لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح (PNND)، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط (PAM)، والجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية (TURKPA)، الجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، الاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (PUIC)؛ (4) الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ (5))؛ منظمة ديمقراطية الوسط الدولية، الاشتراكية الدولية؛ (6) مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC)، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (International IDEA).

حضر 1526 مندوباً الجمعية العامة من بينهم 744 برلمانياً. وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 59 من رؤساء البرلمانات، و 39 من نواب الرؤساء و 227 امرأة (30.5 بالمائة).

افتتاح الجمعية العامة الـ 138

جلسة يوم السبت 25 آذار/ مارس 2018

(صباحاً)

افتتحت الجلسة في الساعة 11:10 صباحاً، برئاسة السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

كلمة افتتاحية ألقتها رئيس الاتحاد البرلماني الدولي

قالت الرئيس في كلمتها الافتتاحية إنه يشرفها مخاطبة الجمعية لأول مرة بصفتها رئيساً للاتحاد البرلماني الدولي، ويسرها على وجه الخصوص ترؤس الجمعية التي اختارت موضوع الهجرة الملح كموضوع لمناقشتها العامة. فهذا الموضوع قريب جداً من قلبها، حيث شهدت بصفتها مكسيكية مآسي وقصص عائلية مباشرة، حيث بدأ الناس يفرون من بلادهم ودول أمريكا الوسطى المجاورة للوصول إلى أرض الفرص إلى الشمال بحثاً عن تحقيق أحلامهم، ولحياة أفضل ليس من أجل أنفسهم، وإنما من أجل اطفالهم.

في العام الحالي، يتبنى المجتمع الدولي اتفاقيتين عالميتين – أحدهما بشأن الهجرة والأخرى بشأن اللاجئين. ولذلك كان من الطبيعي والمناسب أن تظل الهجرة موضوعاً متقاطعاً ومتكرراً طوال عام 2018 بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي. وقد حددت جلسة الاستماع البرلمانية التي عُقدت في شباط / فبراير في مقر الأمم المتحدة في نيويورك المسار العام من خلال تحديد القضايا الملحة التي يتعين معالجتها في اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة.

والنهج القائم على حقوق الإنسان في حوكمة الهجرة الدولية، هو من بين أكثر الاختبارات تطلباً في التعاون العالمي في الوقت الراهن. مع العدد التقديري لحوالى 260 مليون مهاجر حول العالم – أي ضعف الرقم مقارنة مع عام 2000 – أصبح العالم واحداً من المهاجرين. وعلى الرغم من أن معظم الناس قد هاجروا بطريقة منظمة وقانونية، فإن الملايين ما زالوا يلجأون إلى الهجرة بدافع الضرورة أو من خلال التهجير القسري. وهناك حوالى 50 مليون شخص، أو 20 بالمائة من المهاجرين الدوليين، هم من المهاجرين غير النظاميين.

وفي حين يجبر أولئك الذين يعملون كمهاجرين عير مصرح لهم على القيام بذلك أساساً من خلال انعدام الفرص الاقتصادية في بلدانهم الأصلية، فإن العديد منهم أجبر على الخروج من بلدانهم بسبب الاضطرابات

السياسية والنزاعات المسلحة. اضطر الملايين إلى الهجرة في ظل ظروف خطيرة معرضين لخطر مستمر للالتحاق بحصيلة المهاجرين المفقودين. في عام 2016، وصل عدد وفيات المهاجرين المسجلة إلى ذروة تاريخية بلغت حوالى 1500 شخص. لذلك فإن التقدم في بناء إطار دولي شامل للتعاون للحد من هذه الاتجاهات أمراً في غاية الاستعجال.

تم ربط خيوط الهجرة في جلسة الاستماع والجمعية الحالية بمشروع قرار بعنوان "*تعزيز التعاون البرلماني حول الهجرة وحوكمة والهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة*" ، للنظر فيه لاعتماده في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول / أكتوبر 2018. والقصد من مشروع القرار هو التطلع إلى الأمام من حيث كيفية تنفيذ البرلمانات وغيرها من أصحاب المصلحة للاتفاقات العالمية. وإذا ما أخذت مجتمعةً، فإنه سيكون لدينا حزمة متقنة من المسارات التي ستساهم في صياغة العمل المستقبلي للاتحاد البرلماني الدولي وإثرائه.

وبشكل أكثر تحديداً، فإن المناقشة العامة خلال الجمعية الحالية ستحدد سبل تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين من خلال حلول السياسات القائمة على الأدلة. وبوصنا واضعي السياسات، على البرلمانيين واجب وضع قوانين وسياسات قائمة على الأدلة وليس على الانتماء الحزبي السياسي أو الإقناع السياسي. وقد أظهرت الأدلة حتى الآن أن تحدي الهجرة يمكن أن يكون فرصة كبيرة لدول المقصد ودول المنشأ.

وفي جميع أنحاء العالم، لا يحتاج 22.5 مليون لاجئ و65.6 مليون نازح بشكل قسري إلى المساعدة فحسب، بل هم عاملوا التغيير سواء في بلدانهم الأصلية والبلدان المستقبلة لهم. ولذلك حثت الأعضاء على الدخول في مناقشات مثمرة والخروج بتوصيات ملموسة من الوثيقة الختامية الناتجة ومن ورشة العمل التي نظمت في سياق الجمعية بشأن حماية اللاجئين ونظم اللجوء الحكومية.

ولفتت الانتباه إلى خيمة كبيرة ضاربة في منطقة الاستقبال في مركز المؤتمرات، وقالت إنها خيمة لاجئين حقيقية تم إحضارها كجزء من جهود الاتحاد البرلماني الدولي لجعل جمعياته أكثر حيوية وديناميكية ولتقريب الواقع إلى حيث تتم مناقشة القضايا. ودعت المشاركين إلى زيارة الخيمة وتخيل ما يجب أن يكون عليه العيش هناك لأشهر أو حتى سنوات، مع القليل من الخصوصية أو بلا خصوصية، والافتقار إلى وسائل الراحة والأنشطة الأساسية غير الانتظار والأمل في الأفضل. ووصل بعضهم في النهاية إلى "أرض الميعاد"، ليعودوا مرة أخرى إلى الحدود أو يستغلهم أصحاب العمل عديمي الضمير بحثاً عن عبيد جنس أو عمالة رخيصة. تمت معاملتهم بازدراء وإهمال ووصموا بشكل عام، وسرعان ما أُصيبوا باليأس.

لدى البرلمانيين القدرة على تغيير الاتجاه. ونقطة الانطلاق هي التوقف عن اعتبار الهجرة "كمشكلة"، وإنما كتحدي وفرصة لجميع الأطراف المعنية. ومن الضروري تحديد دوافع الهجرة والنظر إلى الاتجاهات التاريخية

ومعرفة كيف يمكن "إدارة" هذه الظاهرة بطريقة أكثر إنصافاً وإنسانيةً؛ ومحاولة جعل المعابر أكثر أماناً وحماية أكثر الفئات ضعفاً من المهاجرين، أي النساء والأطفال؛ ومحاولة الاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانات الهائلة ومجموعة المهاجرين الموهوبين الذين يجلبونها ووضعوها لصالح المجتمع.

يعتمد الكثير من هذا على القدرة على تغيير العقليات بحيث ينظر الناخبون إلى المهاجرين على أنهم أخوة لهم من بني البشر وليس كأجانب قادمين لسرقة وظائفهم والعيش في رفاهية. لقد حان الوقت لفضح الأساطير وتبديد المفاهيم الخاطئة المحيطة بالمهاجرين واللاجئين. عندها فقط سيكون من الممكن صياغة سياسات هجرة وطنية سليمة ومتوازنة أو تكييف السياسات القائمة. إن استخدام الشعارات الشعوبية التي تتحدث عن خطاب الكراهية خدعة رخيصة يستخدمها بعض السياسيين للحصول على الأصوات. لا ينبغي لأحد أن يستسلم لمثل هذه الأساليب. لدى الجميع بوصلة أخلاقية ودعت الأعضاء إلى اتباع نهجهم.

وأعربت عن أملها في إجراء مداولات مثمرة ونتائج ملموسة يمكن أن يعود بها الأعضاء إلى بلادهم وأن يتركوا وراءهم إرثاً ملموساً للأجيال القادمة. وأعربت عن ثقتها في أن المناقشات ستعزز عملية ترجمة الالتزامات العالمية فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين ليتم تطبيقها على المستويين الوطني والمحلي من خلال التشريعات وأفضل الممارسات. وأعربت أيضاً عن ثقتها في أن الجمعية ستطلق أفكاراً ومشاريع جديدة من أجل تعزيز الاستجابة الدولية للحركات الكبيرة للمهاجرين واللاجئين من خلال منظور برلماني.

يشهد العالم حالياً أعلى مستويات النزوح الدولي وحركات الهجرة في التاريخ المعاصر، الأمر الذي لا يترك أي بديل آخر سوى اتخاذ إجراءات فورية، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الشاملة. وفي معرض إعلانها افتتاح الجمعية العامة الـ138، قالت إنها تتطلع إلى الاستماع إلى الآراء المعرب عنها بشأن المسائل الهامة التي يغطيها جدول الأعمال الغني والمتنوع.

جلسة تفاعلية رفيعة المستوى حول موضوع المناقشة العامة:
تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:
الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة

قدم الرئيس المتحدثين الضيوف الخاصين في الجلسة التفاعلية رفيعة المستوى: السيد و. لاسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)؛ السيد ز. ر. الحسين، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)؛ والسيد ف. غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. كما قدم مديرة المناقشة، السيدة س. دوول، وهي صحفية سابقة في هيئة الإذاعة البريطانية.

قالت مديرة المناقشة إنه من دواعي الشرف الكبير لها أن تشرف على المناقشة مع هؤلاء المتحدثين الضيوف المتميزين حول القضية الرئيسية المتعلقة بكيفية معالجة الهجرة وتدفقات اللاجئين. والموضوع واضحاً بجلاء هو الذي دفع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إلى الحماس، الذي أظهرت كلماته الافتتاحية أيضاً الأهمية التي تعلقها على اشتراك الاتحاد البرلماني الدولي في المناقشة بشأن هذه المسألة.

وقال الرئيس إن الاتحاد البرلماني الدولي قد شارك بالفعل في المناقشة منذ بعض الوقت عن طريق لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي. وكما سبق ذكره، فقد تم تناول الموضوع أيضاً في جلسة الاستماع البرلمانية السنوية الأخيرة في نيويورك. وفي مواصلة بذل قصارى جهده لجعل الاتفاق العالمي لهجرة آمنة، منظمة ونظامية حقيقة واقعة، فإنه يتطلع الآن إلى مدخلات المتحدثين الضيوف الخاصين.

طلبت مديرة المناقشة من المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة تحديد ما اعتبرته التحديات الحالية في مجال إدارة الهجرة.

قال السيد و. لاسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، وهو أحد المتحدثين الضيوف الخاصّين، إن عدد المهاجرين حالياً هو أكبر من أي وقت مضى. في معظم الحالات، كانت رحلاتهم سلسة ومباشرة. لكن للأسف، تفرض الهجرة القسرية نفسها بشكل متزايد لتصبح اتجاهاً هائلاً. ومن المقرر استمرار العديد من دوافعها، بما في ذلك النزاع المسلح، تغير المناخ، الفجوة الديموغرافية بين الجنوب الشاب الذي يبحث عن العمل، وحاجة شيخوخة في الشمال إلى العمالة والمهارات.

لدى البرلمانيين القدرة على أن يكونوا قوة إيجابية في تطوير مقاربة شاملة للهجرة واللاجئين. أولاً، لديهم سلطة السياسة بحكم سلطتهم التشريعية على سن القوانين المناسبة بهدف إنشاء مسارات قانونية للهجرة وضمان نجاح تدابير الإدماج. وبذلك، قد يرغبون في النظر في اتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار بالبشر، وإلغاء تجريم المهاجرين غير القانونيين، وضمان وصول المهاجرين إلى الرعاية الصحية والتعليم والخدمات العامة الأخرى. ومن ثم، من

نافلة القول أن البرلمانيين يتمتعون بالسلطة للمشاركة في الاتفاق العالمي بشأن الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمة ودعمها.

ثانياً، يتمتع البرلمانيون بسلطة معنوية لأن تعليقاتهم العامة يمكن أن تشجع أو تعالج المشاعر المعادية للمهاجرين وكراهية الأجانب. وقد تم بناء معظم البلدان على خلفيات المهاجرين الذين ثبتت مساهمتهم المستمرة في الثروة العالمية بالأدلة، وإن كانوا يشكلون ما بين ثلاثة وخمسة بالمائة من سكان العالم. ثالثاً، يتمتع البرلمانيون بسلطة الإشراف على الانفاق عن طريق تحديد مخصصات الموازنة لتنفيذ سياسة الهجرة وتقديم الخدمات للمهاجرين. فالهجرة ليست مشكلة يجب حلها، بل هي حقيقة قديمة قدم البشرية، التي يجب تحمل مسؤوليتها وتعلم إدارتها.

وفي ضوء تلك التحديات، قال ينبغي أن يلبي الاتفاق العالمي الأعداد الكبيرة من الأشخاص المتنقلين غير المؤهلين للحصول على الحماية الرسمية بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين (اتفاقية اللاجئين لعام 1951). ومن بين هؤلاء عدد كبير من النساء اللاتي يمثلن عموماً نصف جميع المهاجرين، وغيرهم من الأبرياء من ارتكاب أي مخالفات، مثل الضحايا الذين تتم المتاجرة بهم والقاصرين غير المصحوبين بذويهم. كل هؤلاء الأفراد يبحثون فقط عن حياة أفضل ويحتاجون إلى المساعدة والحماية.

سألت مديرة المناقشة المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن أهمية وجود اتفاق عالمي حول اللاجئين، بالإضافة إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951.

قال السيد ف. غراندي (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين)، أحد المتحدثين الضيوف الخاصّين، إن كلا من الاتفاقات العالمية التي تم إعدادها كانت في الوقت المناسب للغاية ومفيدة حيث أصبحت تدفقات الهجرة مختلطة بشكل متزايد وأكثر تعقيداً من ناحية التعامل معها. ومن بين الأعداد غير المسبوقة من الأشخاص المتنقلين، هناك نسبة كبيرة من اللاجئين الذين لم يكن لديهم خيار آخر. وبعد أن فقدوا حماية دولهم، لم يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم الأصلية دون تعريض حياتهم للخطر. يقيم اللاجئون الآن في المنفى لفترات أطول تصل عادة إلى عقدين. يجب تبديد فكرة أن البلدان ذات الدخل المرتفع فقط قد تأثرت بتدفقات الهجرة؛ ومعظم اللاجئين والنازحين موجودين في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل، مما أدى إلى خلق تحديات، وكذلك ازدياد عدد الذين يعيشون في المجتمعات الحضرية.

هناك العديد من الأمثلة الإيجابية عن البلدان المضيفة ذات الموارد المحدودة التي رحبت باللاجئين بشكل علني، في حين أن الإبعاد في أماكن أخرى كان يزداد، بما في ذلك في شمال الكرة الأرضية، إلى جانب الحبس في المخيمات المغلقة والقيود التشريعية والإعادة القسرية. لذلك فإن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين فرصة للمشاركة في الممارسة العملية في المسؤولية الدولية عن حماية اللاجئين وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين

لعام 1951 وفي العديد من الصكوك الإقليمية المتعلقة باللاجئين. وهي أيضاً فرصة للتفكير في تسييس مقلق للاجئين والمهاجرين الذين غالباً ما يتهمون بسرقة الوظائف، أو جلب انعدام الأمن أو قيم مهددة عندما يفرون ببساطة من الأوضاع التي تهدد الحياة. في حالة البرلمانيين، هناك فرصة لتصحيح مثل هذه الأمور، لا سيما من خلال خطابهم السياسي، من خلال التأكيد على مسؤولية إنقاذ الأرواح، وتوفير الحماية لأولئك المحرومين منها وإيجاد حلول للنزوح بطريقة محددة ومبدئية.

وفيما يتعلق بالصلات بين الاتفاقيتين العالميتين، قال إن اللاجئين والمهاجرين مجموعتين متمايزتين، وهو السبب في وجود اتفاقيتين عالميتين منفصلتين. علاوة على ذلك، لكل منهما أساس قانوني مختلف، حيث أن مجموعة القانون الدولي كانت أكبر بالنسبة اللاجئين مقارنة بالمهاجرين. ومع ذلك، هناك العديد من الروابط بين الاتفاقيتين العالمتين، حيث يواجه اللاجئون والمهاجرون العديد من المخاطر المتماثلة. لذلك يجري استكشاف أوجه التآزر والإسناد المرجعي من أجل تحقيق التماسك والاتساق في الاتفاقات العالمية، وكذلك التعزيز المتبادل.

السيد و. لوسي سوينغ (المنظمة الدولية للهجرة) قال إن فريقه يعمل بشكل وثيق مع فريق السيد ف. غراندي لهذا السبب بالتحديد، حيث أن مسألة الهجرة هي بالفعل أرض جديدة؛ في الواقع، فقد ناقشتها الأمم المتحدة لأول مرة في عام 2016. وكان الهدف هو ضمان عمل الاتفاقيات العالمية لصالح المهاجرين واللاجئين.

سألت مديرة المناقشة المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان عن التحديات التي ينطوي عليها حماية حقوق الإنسان لأولئك الذين ينتقلون، بالنظر إلى ضعفهم الخاص.

قال السيد ز. ر الحسين المفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، وهو أحد المتحدثين الضيوف الخاصّين، إن جميع الأشخاص الذين يتنقلون لهم حق الحصول على حقوقهم، بغض النظر عن الجنسية أو بلد المنشأ. إن القومية الشوفينية تتصاعد، كما يتزايد الانشغال بمراقبة الحدود من قبل أولئك الذين لديهم عقول مغلقة والذين يرون المهاجرين كمتطرفين محتملين. لذلك فإن الأمر يتعلق بتحديد ما إذا كان ينبغي الاستمرار في هذا المسار أو تحسين مستوى كل فرد من خلال حماية الفئات الأكثر ضعفاً، ومنع مثل هذه التجاوزات مثل تجريم المهاجرين واحتجازهم خاصة الأطفال، والإعادة القسرية إلى البلدان غير الآمنة، وتطوير طرق أخرى للهجرة القانونية. وأشار إلى مجموعة هامة من المبادئ والخطوط التوجيهية بشأن حماية حقوق الإنسان للمهاجرين في الحالات المستضعفة، الواردة في الإضافة لتقريره الأخير عن هذا الموضوع إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/37/34/Add.1)، وحثهم على الانضمام إلى حملة وسائل الإعلام الاجتماعية #standupformrants.

سألت مديرة المناقشة المتحدثين عما يعتبرونه التحدي الأكبر في المشاورات الحالية بشأن كلا الاتفاقيتين.

قال السيد / لوسي سوينغ (المنظمة الدولية للهجرة)، إن التحدي الأكبر يكمن في تقرير كيفية المضي قدماً في الالتزامات بموجب الاتفاقات العالمية، الأمر الذي يستدعي إجراء استعراضاً دورياً على فترات كل ثلاث أو أربع سنوات؛ بناء القدرات للتنفيذ؛ واستمرار الحوار حول القضايا التي لم يتم حلها، مثل تسوية الهدف الأوروبي المتمثل في إعادة عدد أكبر من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية بهدف إفريقي يتمثل في إيجاد المزيد من المسارات القانونية للهجرة إلى أوروبا.

وقال السيد ف. غراندي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، متفقاً مع ذلك التقييم، إن هناك تحدياً آخر يتمثل في التغلب على الانقسام بين الدول المضيفة والدول المانحة حتى يتم جمع جداول أعمالها المختلفة وخلق الشعور بالمسؤولية والالتزام المشتركين حول الهجرة واللاجئين كقضايا ذات اهتمام عالمي. ومن الضروري أيضا تشجيع أشكال التعاون الأخرى في مسائل مثل برامج إعادة التوطين والمسارات القانونية للهجرة، بما في ذلك المنح الدراسية وبرامج التدريب والتأشيرات لأسباب إنسانية.

قال السيد ز. ر الحسين (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون لحقوق الإنسان)، إن التحدي الأكثر وضوحاً هو تغيير الرأي الذي يدعو إليه البعض بأن التنوع يشكل تهديداً وأنه لا ينبغي تشجيع الهجرة. سينتهي مثل هذا التفكير بكارثة إذا ترك دون رادع. يجب على الدول التي تسعى لحماية مواطنيها البحث عن الحماية لجميع أعضاء المجتمع العالمي. وعلى الحكومات والبرلمانات منع انتشار التعصب من خلال الاستجابة بقوة لمقترحات بضرورة تجنب التنوع.

ورداً على سؤال عما إذا كانت هناك حلول مبتكرة ستظهر من المشاورات، قال إن رد الفعل المتطرف على الأشخاص الذين يتنقلون في بعض المناطق يرقى إلى درجة الهستيريا والارتياع، غيرَ أن هؤلاء الناس يشكلون نسبة صغيرة جداً من سكان العالم. إن فتح المسارات القانونية للهجرة من شأنه أن يجعل مقياس التحدي في منظوره الصحيح. لسوء الحظ انخرط العديد من السياسيين في تأجيج الكراهية وتسميم العقول، التي لم تكن طريقة مناسبة للقيام بالأعمال. وتشكل ردود الفعل هذه خطراً على الجميع ويجب السيطرة عليها.

وحول ما إذا كان العمل مع المجتمعات والقطاع الخاص قد جاء بأي حلول مبتكرة أو سبب للتفاؤل،

قال السيد ف. غراندي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين)، إن الحلول المبتكرة هي المفتاح لتطوير صكوك لدعم البلدان ذات الموارد القليلة، وهي الأكثر تأثراً بجوانب الهجرة وقضايا اللاجئين. ومن الأمور المشجعة له هي استثمار المؤسسات وهيئات التعاون الثنائي دون مشاركة من ذي قبل في الاستجابة لوضع اللاجئين، التي كانت تعتبر دائماً من القضايا الإنسانية. على المدى الطويل، يحتاج اللاجئون إلى التعليم وسبل العيش، بينما تحتاج المجتمعات المضيفة إلى الدعم في توفير الموارد. ومن ثم، تشارك المنظمات الإنمائية في الاتفاق

العالمي المتعلق باللاجئين الذي يجتذب أيضاً اهتماماً شديداً من القطاع الخاص، المجتمع المدني، الأوساط الأكاديمية والمدن. وإن اهتمام البرلمانيين ومشاركتهم في مثل هذا التعاقد الشامل للمجتمع أمراً حيوياً لنجاحه.

سألت مديرة المناقشة السيد و. لاسي سوينغ ما إذا كان قد استمد التشجيع من المشاورات.

قال السيد / لوسي سوينغ (المنظمة الدولية للهجرة)، إنه استلهم من حقيقة أن رؤساء الدول قد التزموا بالتفاوض بشأن اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية. ويلزم الدعم المستمر من البرلمانيين لتغيير الرواية العامة السامة التي تعرض أرواح المهاجرين للخطر وحرمان بلدان المقصد والمنشأ من مساهماتهم. يجب احتضان التنوع، غيرَ أن بعض البلدان منخرطة في سخرية في محاولة حماية شيء لم يعد موجوداً، لأن جميع المجتمعات بالفعل متعددة الثقافات والأعراق واللغات، ولن تصبح أكثر من ذلك في المستقبل. والسياسة الشاملة الطويلة الأجل هي أمر حيوي ودعت بالفعل إلى الإبداع والابتكار.

مشيرةً إلى أن فترة ولاية السيد ز. ر. الحسين التي دامت أربع سنوات تقترب من نهايتها، سألت مديرة المناقشة، عن الرسالة التي يرغب في إيصالها فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

قال السيد ز. ر. الحسين (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون لحقوق الإنسان)، إن مخاوفه الرئيسية بشأن تلك النتيجة كانت التفكك التدريجي للنظام العالمي، وتجاهل القوانين الدولية التي تنظم السلوك، وغياب الحس السليم في الخطاب العام من أجل الربح قصير الأجل، وكل ذلك يرقى تنازل المرء عن واجبه تجاه الأجيال القادمة. وثمة مصدر قلق آخر وهو حول كيفية إعادة بناء ما تم تدميره دون خلق كارثة. وسيتم تدمير حجر الزاوية في القانون الدولي إذا استمر تعرض الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، مثل المهاجرين غير القانونيين، للهجوم مع قلة من المدافعين عنهم. فالقوانين ضرورية لأن البشر غير جديرين بالثقة، ولم يسمعوا ولم يفوا بالتزاماتهم. ولذلك لعبت جميع البرلمانات دوراً حيوياً في ضمان انضمام الدول إلى صكوك حقوق الإنسان الملزمة للسلطة القضائية، التنفيذية بل والهيئة التشريعية التي يقع على عاتقها واجب حماية المواطنين.

سألت مديرة المناقشة رئيس الاتحاد البرلماني الدولي عن دور البرلمانات في الاتفاقيات العالمية.

قال الرئيس إن البرلمانات يجب أن تكون جزءاً من عمليات الاتفاق العالمي وأن الاتحاد البرلماني الدولي شارك بنشاط في المراحل المختلفة لتلك العمليات. غيرَ أن البرلمانات تتحمل أيضاً مسؤولية الاستمرار في المشاركة عن طريق تحسين التشريعات ذات الصلة وضمان أن تنعكس الأولويات الضرورية في الموازنات. إن كراهية الأجانب وخطاب الكراهية ليست إجابات مسؤولة على أي أزمة أو صعوبة. يجب على السياسيين أن يكونوا مثلاً يحتذى به وأن يتخذوا قرارات تستند إلى أدلة لضمان أن تؤدي العمليات الوطنية إلى تحقيق نتائج على المستوى الدولي في تحقيق الدمج الذي بدونه لن يتغير شيء.

ودعت مديرة المناقشة إلى طرح الأسئلة من الحضور بعد أن لفتت الانتباه إلى كتيبين للاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين: دليل لحماية اللاجئين الدوليين وبناء أنظمة لجوء الدولة، الذي تم نشره بشكل مشترك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)؛ والهجرة وحقوق الإنسان والحوكمة، الذي تم نشره بشكل مشترك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) ومنظمة العمل الدولية (ILO).

وسأل مندوب من إيطاليا حول كيفية ضمان تقاسم المسؤولية عن إدارة الهجرة في ضوء تجربة بلدها المتمثلة في تركه بمفرده للتصدي للمهاجرين الوافدين إلى شواطئه.

قال السيد ف. غراندي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) إن النظام الأوروبي لتقاسم المسؤولية قد انهار في عام 2015 على ما يبدو مع وصول المهاجرين بأعداد أكبر. وقد أصرت المفوضية منذ ذلك الحين على إنشاء آليات لتقاسم المسؤولية في الاتحادات السياسية التي شملت، في حالة الاتحاد الأوروبي، نظام إعادة توطين معتمد، لكن الاستجابة كانت منخفضة. إن أحد أهداف الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين هو تقديم اقتراحات عملية لتقاسم المسؤولية في السياق الذي من المتوقع أن يقود أوروبا إلى النقاش بطريقة إيجابية، بدلاً من وضع أمثلة مؤسفة على أن البلدان التي لديها موارد أقل بكثير يمكن الإشارة إليها عند طلب المشاركة في المسؤوليات.

سأل مندوب من كينيا عن الطريقة التي يمكن من خلالها لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مساعدة البلدان ذات الموارد المحدودة مثل كينيا، التي تعتبر موقع أحد أقدم وأكبر مخيمات اللاجئين في العالم، لمواجهة العبء المتزايد الذي ينطوي عليه استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين. علاوة على ذلك، وبما أن مخيمات اللاجئين كانت في بعض الأحيان مناطق خصبة للإرهاب، فما الذي يمكن فعله لضمان استمرار البلدان في استضافة اللاجئين دون المساس بأمنهم القومي؟

قال السيد ف. غراندي (المفوضية السامية لشؤون اللاجئين)، إن النهج المتجسد في إطار الاستجابة الشاملة للاجئين الذي تضعه المفوضية في سياق الاتفاق العالمي المتعلق باللاجئين سينطبق على هذه البلدان. تشجع المفوضية منظمات التنمية ذات الموارد الجيدة على دعم الإطار كطريقة لاستكمال الاستجابة الإنسانية، وهي محدودة نسبياً، وللاستثمار في المناطق المتأثرة بوجود اللاجئين، مثل البيئة، البنية التحتية والخدمات العامة. إذا تم إضفاء الطابع المؤسسي، فإن إطار العمل يتعهد بأن يحدث تغييراً حقيقياً في البلاد التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين في مواقع محرومة من الموارد وكثيراً ما تتعرض لمصاعب مناخية.

وسأل مندوب من أفغانستان عن النهج الذي سيتم اتخاذه في الحالات التي يتم فيها ترحيل اللاجئين بشكل جماعي لأسباب تتعلق بذرائع سياسية، وكذلك ما هي الخطط المتوخاة للتصدي لمشكلة اللاجئين عديمي الجنسية، لا سيما القاصرين غير المصحوبين بذويهم والنساء.

وسأل مندوب من ألمانيا عن وضع الأشخاص الذين فقدوا منازلهم وسبل عيشهم من خلال آثار تغير المناخ، التي من المتوقع أن تتزايد أعدادهم بسرعة.

وناشد مندوب من جمهورية فنزويلا البوليفارية الوكالات الدولية الممثلة بالمتحدثين الضيوف الخاصين، لدعم الفنزويليين ومساعدتهم الذين يقاتلون لفتح ممر إنساني للتخفيف من المعاناة التي استمرت في دفع الآلاف إلى الهجرة إلى البلدان المجاورة.

وقال مندوب من كندا إنه بالنسبة إلى كندا، يوفر المهاجرون دائماً شريان الحياة لاقتصادها. التنوع هو أساس نجاحها. وتساءل عن كيفية إشراك القطاع الخاص – وهو أكبر مصدر للعمالة لجميع المهاجرين – في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية، وكيف يمكن تشجيعه على تبني الفكرة القائلة بأن تنوع الأنماط هو شرط أساسي لنجاح عملياته المحلية وعبر الوطنية.

سأل مندوب من السودان عن الضغوط السياسية على صناع القرار في بلدان المنشأ والمقصد.

سأل مندوب من بنغلادش كيف يمكن تشجيع سلطات ميانمار على وقف اضطهاد الروهينغا وإعادة توطين اللاجئين الروهينغا بأمان وكرامة. حيث تبذل بنغلادش قصارى جهدها لرعاية هؤلاء اللاجئين على أراضيها ولكنها تحتاج إلى دعم دولي مستمر للقيام بذلك.

وقال السيد ف. غراندي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) إن العديد من القضايا المتنوعة والمهمة التي أثارها المندوبون أبرزت الحاجة إلى قيام البرلمانات الوطنية بمناقشتها. ورداً على بعض هذه القضايا، قال إن ممارسات الإعادة القسرية والعودة القسرية تتناقض مع روح ونص اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وغير ذلك من صكوك القانون الدولي ويجب عدم تشجيعها وإدانتها. غيرَ أنه من الضروري في هذا السياق ضمان استمرار حصول البلدان المضيفة للاجئين لسنوات عديدة على الدعم المناسب.

وفيما يتعلق بالضغوط السياسية، من مهام المنظمات المتعددة الأطراف مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعمل كحائل ضد الاستجابات السياسية الحتمية لحالات اللاجئين عن طريق اقتراح تدابير مبدئية وفعالة للتعامل مع تلك الحالات. أما بالنسبة إلى لاجئين الروهينغا، فقد كان لهم الحق في العودة الطوعية والآمنة وبكرامة إلى ميانمار. ومع ذلك، يجب التأكد أولاً من حقوقهم في ميانمار حيث يجب أيضاً إعادة البناء والتنمية.

وقد انخرطت المفوضية في مناقشات معقدة مع سلطات ميانمار بشأن وضعهم، لكن الشروط الخاصة بعودتهم ما زالت قيد البحث. كما دعت المفوضية مؤخراً إلى توفير موارد لمساعدة العديد من البلدان التي تستضيف أعداداً متزايدة من المهاجرين الفنزويليين. كان ذلك في مناقشات مع السلطات الفنزويلية بشأن حماية ومساعدة هؤلاء المهاجرين، وأعرب عن أمله في التوصل إلى حل للحالة السياسية والاقتصادية التي من شأنها وقف النزوح المقلق من البلاد.

السيد لوسي سوينغ (المنظمة الدولية للهجرة)، قال فيما يتعلق بالمسائل التي أثارها المندوبون، من المهم دعم نهج منع نشوب الصراعات الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة عن طريق استباق الصراع ومواصلة المسار الذي يتم فيها اتخاذ إجراء وقائي. ثانياً، يجب الحفاظ على منظور شامل. ولم تحصل البلدان المجاورة لمناطق الصراع على التمويل الواجب لإبقاء حدودها مفتوحة أمام المهاجرين بتكلفة اقتصادية وسياسية كبيرة لأنفسها. بالمثل، المهاجرون الذين فروا إلى أوروبا في السنوات الأخيرة يمثلون أقل من 0.5 بالمائة من السكان الأوروبيين، ومع ذلك فإن عدداً قليلاً من البلدان على استعداد للتعاون في هذه المسألة، وقد رفض البعض القيام بذلك بشكل كامل، وكل ذلك بفضل عدم وجود سياسة الهجرة الشاملة. وحقيقة أن العديد من البلدان التي تستضيف اللاجئين على مدى فترات طويلة تميل إلى النسيان. ثالثاً، كانت هناك منافسة قوية على تمويل المانحين الشحيحة ولكن السخية التي أتيحت للتعامل مع تبعات النزاع، وحالة اللاجئين الروهينغا هي مثال على ذلك. وأخيراً، تمثل قضية المهاجرين واللاجئين في مجال المناخ تحدياً متزايداً وتدعو إلى اتخاذ تدابير التكيف. فعلى سبيل المثال، بعض الدول الجزرية في المحيط الهادئ تشتري أراض في أماكن أخرى يمكن نقل سكانها إليها عندما ترتفع مستويات سطح البحر.

رداً على سؤال حول مخاوف الأمن القومي السيد ز. ر. الحسين (المفوضية السامية لحقوق الإنسان)، قال إن كل دولة ملزمة بحماية شعبها من الأنشطة الإرهابية، ولكن هذا المنظور مهم مرة أخرى. وفي حين أن للإرهاب القدرة على إحداث أضرار هائلة، فإنه نادرا ما يكسر الدول، في حين يمكن للدول بسهولة أن تكسر نفسها من خلال نهجها في التعامل مع التهديدات الإرهابية وتدفقات الهجرة. لذلك يجب التأكيد مراراً على هذه الحقيقة باعتبارها مسألة ذات أهمية أساسية. وأثنى على جميع البلدان التي استضافت وفتحت حدودها لأولئك الذين يفرون من الكوارث، بما في ذلك آثار تغير المناخ. في جميع الحالات، يجب التأكيد على محورية حقوق الإنسان بشكل متكرر. ولذلك ناشد البرلمانيين أن يكفلوا تنفيذ السلطة التنفيذية في بلدانهم للتوصيات المنبثقة عن عملية الاستعراض الدوري الشامل التي تم بموجبها دراسة سجل حقوق الإنسان لجميع الدول.

طلبت مديرة المناقشة من الضيوف المتحدثين الخاصين تقديم رسالة إلى الحضور الموقرين يستفيدون منها.

قال السيد ف. غراندي (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) إن على البرلمانيين مقاومة الإغراءات السهلة لمعالجة المخاوف الشديدة الخطورة لجمهورهم الانتخابي، عن طريق تحويل المسؤولية إلى أولئك الذين ليس لديهم يد في خلق انعدام الأمن والبطالة وتراجع القيم التي تمثل تلك المخاوف. وإن القيام بذلك في محاولة للفوز بالأصوات من شأنه أن يؤدي ببساطة إلى تفاقم الوضع الحالي والانتقاص من الإنسانية، وهي القيمة الأساسية التي تجمع بين الناس.

السيد لوسي سوينغ (المنظمة الدولية للهجرة)، قال إن التنقل البشري على نطاق واسع أمر لا مفر منه وسيستمر، مما يستتبع مسؤولية من جانب المسؤولين المنتخبين لإدارة ذلك. ثانياً، إن التنقل ضروري أيضاً من أجل شغل الوظائف وتوفير المهارات والسماح للاقتصادات بالازدهار، لا سيما في ضوء الانقسام الديموغرافي في العالم بين الشمال والجنوب. ثالثاً، التنقل مرغوباً للغاية، ويجب وضع برامج تثقيف ومعلومات عامة لتعزيز الاندماج الفعال للمهاجرين في المجتمع. يجب ألا يكون هناك إنكار جماعي أو فقدان الذاكرة حول تاريخ الهجرة الذي يعود إلى الحرب العالمية الثانية. فالهجرة قضية يجب التعامل معها وليس الهروب منها.

قال السيد ز. ر. الحسين (مفوضية حقوق الإنسان)، إنه لا يوجد شيء شجاع أو بطولي في استغلال أو الاعتداء على أضعف الناس. يجب أن يكون العالم إنسانياً وسخياً وأن يسعى إلى سياسة أكثر رفاهية بدلاً من الانقسام. يجب عليه أن يستجيب لدعوات الضحايا والمهاجرين تحت الضغط من خلال تركيز الانتباه عليها أولاً وقبل كل شيء.

وأضاف الرئيس أن أهمية الاتحاد البرلماني الدولي وقوته مستمدة من أعضائه، وبرلمانات العالم التي تمثل أصوات الملايين الذين لديهم الثقة في قدرتهم على تغيير الحقائق المؤلمة. بالتالي فإن على البرلمانيين مسؤولية متابعة الاتفاقات العالمية من خلال تقديم وجهات نظرهم وآرائهم وتسخير وظائفهم في مجال التشريع ووضع الموازنة من أجل حماية حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، الذين هم من بين أكثر الفئات ضعفاً في حاجتهم لمساعدتهم.
شكرت مديرة المناقشة المتحدثين الضيوف الخاصين وجميع الذين طرحوا أسئلة لإسهامهم في الجلسة التفاعلية النشطة.

وكتعبير عن الامتنان للمتحدثين الضيوف الخاصين، قدم الرئيس لكل منهم لوحة تذكارية تصور فيها مقر الاتحاد البرلماني الدولي، مجلس النواب.

تولت السيدة م. ن. منساه ويليامز (ناميبيا)، نائب رئيس الجمعية، رئاسة الجلسة.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول موضوع: تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:
الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة
(A/138/3-Inf.1)

قال الرئيس إنه وفقاً للممارسة المعتادة، سيجري استهلال المناقشة العامة من خلال بيانات تقدم منظور النساء والشباب بشأن موضوعها.

تحدثت السيدة م. ن. منساه ويليامز (ناميبيا)، بصفتها رئيس مكتب البرلمانيات للنساء، بأن النساء يهاجرن بنفس القدر الذي يهاجر به الرجال، لكن النساء المهاجرات معرضات بشكل أكبر لخطر الاستغلال والإساءة، بما في ذلك الاتجار. ويلزم إجراء تغيير عاجل في نظام الهجرة العالمي، الذي يوفر حالياً حماية غير كافية للنساء المهاجرات واللاجئات، التي يجب الاعتراف باحتياجاتهن ومساهمتهن الفريدة. ويجب على البرلمانيين ضمان إدماج البعد الجنساني بشكل منهجي في القوانين وسياسات الهجرة، وكذلك تحديد التمييز ضد النساء والفتيات المهاجرات. وبالفعل، فإن الحماية الفعالة للنساء المهاجرات أو اللاجئات أو النساء عديمات الجنسية أمر واجب، لتحقيق النتائج. ولهذه الغاية، ينبغي أن يتم الاسترشاد بالمعاهدات الدولية والإقليمية الملزمة، لا سيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

يجب ألا يُنظر إلى النساء المهاجرات واللاجئات في المقام الأول كضحايا، خاصةً أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أمرت بتمكين جميع النساء. وبشكل أكثر من أي وقت مضى، فإن وصول النساء المهاجرات واللاجئات إلى عملية صنع القرار أمراً حيوياً في منازلهنّ ومجتمعاتهنّ المحلية، وفي حالات التشريد القسري، وفي تنظيم وإدارة مخيمات اللاجئين.

ولدى البرلمانيين السلطة لتوفير بيئة تمكينيه لتلك الغايات من خلال ضمان وعي المهاجرات واللاجئات بحقوقهنّ وقدرتهنّ على المطالبة بها، من خلال إنشاء منتديات للنساء للتعبير عن شواغلهن واحتياجاتهن، وضمان تمثيل النساء من جميع الأصول، بما في ذلك المهاجرات، في المؤسسات السياسية. كانت النساء المهاجرات واللاجئات ناقلات رئيسية نحو جعل المجتمعات شاملة، والتي كانت السبيل الوحيد إلى ديمقراطيات سلمية ومرنة. والنساء المهاجرات واللاجئات دوافع رئيسية نحو جعل المجتمعات شاملة، والتي تعتبر السبيل الوحيد نحو ديمقراطيات سلمية ومرنة.

قدمت السيدة ق. ب. إيتماري تشوك (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، عضو مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، وجهة نظر الشباب حول موضوع المناقشة العامة، فقالت إن الشباب يمثل نسبة كبيرة جداً من الأفراد المنتقلون. وللإدماج الاجتماعي – الاقتصادي للمهاجرين واللاجئين الشباب أثر كبير على مستقبلهم وعلى مستقبل البلد المضيف. من خلال التركيز على هذا الموضوع في المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 في كندا، اعترف البرلمانيون الشباب بالمفارقات، حظر السفر، خطاب الكراهية وكراهية الأجانب في عالم يتسم بالعولمة والترابط. فالهجرة فرصة يجب تسخيرها من خلال العمل العالمي لإيجاد نظام يضمن الهجرة المنظمة والمنصفة ويدعم حقوق الإنسان للمهاجرين.

والعنصر الأول اللازم لتحقيق تقدم في هذا الاتجاه هو نهج حقوق الإنسان الذي دعا إلى التصديق على الصكوك التي تحمي حقوق الإنسان للمهاجرين، ومساءلة الحكومات المسؤولية عن تنفيذها. ثانياً، السياسات المستندة إلى الأدلة – بالتالي البيانات التفصيلية – حول المهاجرين واللاجئين هي ضرورة حتمية. ثالثاً، ينبغي إعطاء الأولوية لتوفير الرعاية الصحية والتعليم الجيد للشباب، بالإضافة إلى الحصول على فرص عمل جيدة وبرامج تنظيم المشاريع. رابعاً، يجب اعتماد قوانين وسياسات لحماية الشابات المهاجرات واللاجئات من التمييز وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وتحدّت البرلمانيين لاتباع نهج بعض قادة السكان الأصليين في كندا الذين بحكم العادة يقومون باتخاذ قراراتهم وفقاً لتأثيرها على الجيل السابع القادم. للقيام بذلك، فإن استخدام الشباب كمرشد، من شأنه أن يحقق الوعد بمستقبل أكثر إشراقاً.

بعد أن لفت الرئيس الانتباه إلى مذكرة اللجنة التنفيذية بشأن إدارة استخدام لغة مسيئة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي (EX/278/16-Inf.1)، دعا الوفود إلى مخاطبة الجمعية حول موضوع المناقشة العامة. وافتتح الرئيس الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة المخصصة لرئاسة مكاتب البرلمان.

وقال ر. أ. أونوفيت (الغابون) إن الناس يتنقلون دائماً عبر الحدود بحثاً عن حياة أفضل. ومع ذلك، فبدون مسارات قانونية للهجرة، تصبح رحلاتهم في كثير من الأحيان مليئة بالمخاطر، وهو وضع يجب على السياسيين أن يسعوا إلى وضع حد له. لقد أطلق إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين عملية سد الثغرات في النظام الدولي الحالي من خلال السعي إلى تحديد المسؤولية المشتركة عن حماية المهاجرين، والنهج المنتظم له من خلال تطوير الميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منتظمة ومنظمة والاتفاق العالمي حول اللاجئين.

كانت الغابون طرفاً في الصكوك الدولية والإقليمية الأساسية المتعلقة باللاجئين، وقد سنت تشريعات تتماشى مع تلك الصكوك. وهي تعمل على تعزيز إدماج المهاجرين في صالح رفاههم الاجتماعي والاقتصادي وفي الواقع في صالح تنمية البلد، ومواصلة بناء آليات شاملة، شفافة، عادلة ومستدامة لازمة لمساعدة الأفراد في

الأزمات على أساس المبادئ الإنسانية. وقد احتفلت الغابون باليوم العالمي للاجئين ولديها لجنة خاصة باللاجئين تتعامل مع قضايا مثل العودة الطوعية إلى الوطن وطلبات الإقامة الدائمة، ولا سيما لصالح اللاجئين الكونغوليين. وبعد أن تم استهدافها من قبل المتاجرين بالأطفال، وضعت قانوناً لمكافحة الاتجار بالأطفال على وجه الخصوص، ونفذت حملات توعية عامة، وقدمت المأوى والدعم النفسي الاجتماعي للضحايا. وهي ملتزمة بالجهود الدولية الرامية إلى تحقيق حلول مستدامة لمسائل الهجرة وقضايا اللاجئين، بما في ذلك التعاون مع بلدان المنشأ وبلدان ثالثة، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

قال السيد ب. كاتيافيفي (ناميبيا)، إن العديد من المشاركين في صراعات التحرير قد عايشوا عن كثب تأثير الصراع على الأمة وشعبها وممتلكاتها. في العصر الحالي، خلقت جيوب الصراعات في مختلف بقاع العالم معاناة شديدة تسببت في الهجرة، مما خلق بدوره العديد من التحديات. وتعلق ناميبيا أهمية كبيرة على السلام والاستقرار اللذين تعتز بهما وتحافظ عليهما بموجب دستورها، الذي يدعم أيضاً المساواة، ويعزز حقوق الإنسان وسيادة القانون، ويتطلع إلى التنمية المستدامة كوسيلة لضمان المعاملة العادلة والمتساوية للجميع. وهكذا الموضوع قيد المناقشة هو تذكرة قوية بالحاجة إلى العمل من أجل تحقيق سلام دائم من أجل تهيئة بيئة مواتية لمثل هذا التطور.

وقد تناول هذا الموضوع بالفعل مسألة معقدة ومليئة بالتحديات بالنسبة لجميع الحكومات والبرلمانات في جميع أنحاء العالم. فمن ناحية، يضطر الناس إلى الهجرة بسبب ظروف خارجة عن إرادتهم، سواء كانت تتعلق بالسلامة الشخصية أو الظروف الاجتماعية – الاقتصادية. ومن ناحية أخرى، ترتبط الاتجاهات الإجرامية بالإتجار بالبشر والإرهاب والجرائم الأخرى. وكثيراً ما يكون هناك خط رفيع بين الاثنين، مما يجعل من الصعب تحديد بدقة ما يحتاج إليه المهاجرون ومن ينبغي حرمانه من اللجوء. وينبغي أن تكون جميع هذه الجوانب جزءاً من مناقشة الهجرة بغية التوصل إلى استنتاجات يمكن أن يدعمها جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي.

قال السيد عاطف الطراونة (الأردن)، إن المملكة الأردنية الهاشمية تشتهر بأنها بلد مسالم ومستقر ومستعد لتقاسم موارده المحدودة مع جميع الذين يلتمسون اللجوء في أراضيه. ولأنه ملتزم بقوة بالقيم التي تقوم عليها الأمة ومبادئ القانون الدولي، فقد أدرك ازدواجية المعايير، مع تجاهل إرهاب الدولة في بعض البلدان وانتقادها في بلدان أخرى. في منطقته، سن الكنيست الإسرائيلي عشرات القوانين العنصرية بينما واصل المحتل الإسرائيلي ممارساته القمعية والمروعة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، منتهكاً حقوقهم الإنسانية، فضلاً عن تدنيسه للأماكن المقدسة. غيرَ أن المجتمع الدولي كان بلا ضمير لأنه فشل في الاستجابة لمثل هذه الممارسات، والتي يضاف إليها إهانات أخرى من خلال قرارات الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى القدس وتقليص مساعدتها للفلسطينيين. لقد سادت القوة وحدها ولم تفلح المساعي من أجل حلول السلام الدائمة.

تستضيف المملكة الأردنية الهاشمية أكثر من مليون لاجئ سوري فروا من بلادهم التي مزقتها الصراعات، ويقدم موارده لتلبية احتياجاتهم، ومتيقظ على الدوام في تأمين حدوده ضد تسلل الإرهابيين. لن يتم حل النزاع السوري

إلا من خلال الحوار بين جميع الأطراف، في حين أن التعاون الدولي طويل الأجل ضروري للقضاء الإرهاب الذي دمر العراق، وهو بلد آخر يدعمه الأردن دائماً. إن إعادة توحيد العراق وإعادة إعماره تسير الآن، حيث تم طرد القوى الإرهابية التي تدعي أنها تزعم التصرف باسم الإسلام، دين السلام والتسامح والاعتدال.

اكتمال النصاب القانوني

أعلنت السيدة أ. فيليب (مديرة قسم البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية للاتحاد البرلماني الدولي) أنه وفقاً للمادة 33.2 من قواعد الجمعية، تم اكتمال النصاب القانوني البالغ 59 من أجل الجمعية الحالية على أساس مشاركة 116 وفداً في الجلسة العامة الأولى.

ورفعت الجلسة الساعة 1.30 بعد الظهر.

جلسة يوم الأحد، 25 آذار/مارس

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2:45 بعد الظهر برئاسة السيد أوكابي (غانا)، نائب رئيس الجمعية.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول موضوع: تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:
الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة

استئناف النقاش

قال السيد ع. بن صالح (الجزائر)، إنه يجب اتباع نهج شامل للهجرة يأخذ في الاعتبار الأمن، حقوق الإنسان، أسباب عدم الاستقرار، الصراع المسلح، الظلم الاجتماعي والبطالة وغير ذلك. وتشكل الهجرة القانونية مصدراً شرعياً للثروة بالنسبة لبلدان المنشأ والبلدان المضيفة على السواء، الأمر الذي له آثار إيجابية على التنمية. بيدَ أنه عند معالجة الهجرة على نطاق واسع للحصول على اللجوء، يجب إيلاء الاهتمام المتساوي للمصالح المشروعة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. وقد أدت التدفقات الضخمة للهجرة غير القانونية إلى خسائر كبيرة في الأرواح والكوارث الإنسانية.

إن الجزائر بلد منشأ وعبور ومقصد. لذلك تبذل الحكومة قصارى جهدها لضمان وفائها بجميع الالتزامات الدولية ذات الصلة والتعاون مع البلدان والمنظمات الشريكة. ويمكن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية من خلال ضمان التنمية المستدامة، مكافحة الإرهاب وتسوية المنازعات. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، دعا المجتمع الدولي إلى البحث عن حل للصراع في الصحراء الغربية، تمشياً مع القانون الدولي. ودحضت الجزائر أي محاولة لتغيير الوضع القانوني لمدينة القدس ودعت إلى الاعتراف بدولة فلسطينية، عاصمتها القدس. وأخيراً، دعا المجتمع الدولي إلى بذل كل جهد للبحث عن حلول سياسية للأوضاع في ليبيا، الجمهورية العربية السورية واليمن.

قال السيد إ. كوباخيدزه (جورجيا)، إنه لأكثر من 25 سنة، نزح أكثر من 000 280 جورجي داخلياً، بعد أن فروا من مناطق أبخازيا وتسخينفالي التي مزقتها الصراعات. وقد طُرد الجورجيون والسكان من أصل عرقي آخر في محاولة للتطهير العرقي بعد أن احتلت روسيا الاتحادية هذه الأراضي بصورة غير قانونية وبالقوة في التسعينات. واستمرت روسيا الاتحادية في احتلال ما يصل إلى 20 بالمائة من أراضي جورجيا، وارتكبت بشكل

مستمر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، وحصر حرية التنقل وفصل المجتمعات والأسر، خلق عوائق لا يمكن تجاوزها لعودة النازحين داخلياً واللاجئين إلى ديارهم.

وقد لعب البرلمان الجورجي دوراً رئيسياً في إنشاء آليات تشريعية فعالة لضمان حماية حقوق الإنسان، سلامة وصحة المهاجرين واللاجئين. وعلى الرغم من الأعداد الهائلة للنازحين، فقد اعترفت جورجيا بالمهاجرين واللاجئين الدوليين. وبعد عقدين من كونها دولة منشأ في الغالب، أصبحت جورجيا الآن دولة مقصد. وبالنظر إلى الوعي القوي في جورجيا حول التحديات التي يواجهها المهاجرون، فقد اتخذت عدة خطوات هامة لدعم إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد تم الوفاء بالمتطلبات المؤسسية، المعيارية والعملية لإنشاء نظام للسفر بدون تأشيرة بين جورجيا والاتحاد الأوروبي. وقد أنشئت لجنة وطنية لتنسيق جميع السياسات الوطنية المتعلقة باللاجئين والمهاجرين، وهي مجهزة تجهيزاً جيداً للتعامل مع جميع التحديات التي تنشأ في هذا الصدد.

ترأست الجلسة السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

قال السيد مرزوق علي الغانم (الكويت) إن ملايين الناس في جميع أنحاء العالم يجبرون على مغادرة منازلهم، فراراً من أوضاع الصراع، الاحتلال والعدوان. وقد فرضت الأعداد الكبيرة من المهاجرين عبئاً كبيراً على الدول المضيفة. يجب معالجة آثار الهجرة القسرية. وحتى حدوث التدفق الجماعي للاجئين من الجمهورية العربية السورية إلى أوروبا، أخفقت العديد من الدول في فهم خطورة الوضع الذي بات يشكل الآن أزمة إنسانية كبرى. وقد ركزت السلطات في الكويت مساعداتها على القضايا الإنسانية بدلاً من القضايا السياسية، وحثت جميع أصحاب المصلحة، ولا سيما مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، على تحمل مسؤولياتهم. بعد مرور سبعين عاماً على اغتصاب الأراضي الفلسطينية وارتكاب المذابح، ظل شعب فلسطين يعاني من الترحيل القسري الأكثر أهمية على الإطلاق. وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة العديدة، فإن غطرسة القوة المحتلة آخذة في التزايد. يوجد الآن حوالى 5.5 مليون لاجئ فلسطيني حول العالم. يجب أن تنتصر دروس التاريخ ولن تُنسى محنة الشعب الفلسطيني. العالم الحر سينهض ضد هذا الظلم.

قال السيد س. صادق (باكستان)، إنه في الوقت الذي يتسم فيه الخطاب العام بشأن المهاجرين واللاجئين في كثير من الأحيان بالكراهية، التمييز وكراهية الأجانب، غادر نحو 258 مليون شخص بلدانهم الأصلية. ومن بين هؤلاء المهاجرون الذين ذهبوا عن طيب خاطر بحثاً عن مستقبل أفضل، وأولئك الذين كانوا ضحايا الإرهاب والاضطهاد والخوف. بعد مرور خمسة أشهر على مناقشة الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة ضد شعب الروهينغا، بقيت محنة الروهينغا دون تغيير. تتأجج في الشرق الأوسط، الأزمات في سوريا واليمن، والجيل الرابع من الفلسطينيين نشأوا في مخيمات اللاجئين.

ترحب الباكستان دائماً بمن يلتمس اللجوء. على الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها، إلا أنها لم تقع فريسة للمشاعر المعادية للأجانب أو العنف. وهي كدولة مضيفة تتحمل عبئاً ثقيلاً. استضافت أكثر من 80 بالمائة من لاجئي العالم في البلدان النامية. يجب أن تكون مواجهة تحديات الهجرة مسؤولية المجتمع الدولي ككل، ومع ذلك لا يتم تقاسم العبء بشكل عادل. وبينما التعاون المتضافر مطلوباً لسد الثغرات في الحماية، يجب بذل كل الجهود للبحث عن حلول مستدامة للأسباب الجذرية للنزوح القسري، وتمكين اللاجئين من العودة بأمان وكرامة. الهجرة محركاً للنمو، حيث جلبت فرصاً وخبرات جديدة للمجتمعات في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. وتقع على عاتق البرلمانات مسؤولية تطوير خطاب إيجابي للهجرة وتشجيع الحوار والتفاهم لتحسين أطر حوكمة الهجرة.

استأنفت السيد. اوكايي (غانا)، نائب رئيس الجمعية رئاسة الجلسة

قال السيد ت. كسفيري (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، إن أوروبا واجهت في السنوات الأخيرة أزمة ضخمة من اللاجئين والمهاجرين. وقد عبر مئات الآلاف من المهاجرين واللاجئين مقدونيا، التي هي جزءاً من طريق البلقان. وعلى الرغم من الموارد المحدودة لمقدونيا، فقد بذلت كل الجهود للوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي وتزويد جميع يعبرون بالضروريات الأساسية للحياة. ومع ذلك، لم تنته الأزمة. لا ينبغي اختزال المهاجرين إلى أرقام؛ فهم بشر ولكل منهم حكايته الخاصة. يواجه المهاجرون من النساء والأطفال ضعف مزدوج وغالباً ما يتعرضون لأسوأ أشكال العنف والاستغلال. المجتمع العالمي ملزم بالالتزامات المنصوص عليها في العديد من الوثائق الدولية. وتؤيد حكومته مشروع الميثاق العالمي المتعلق باللاجئين وبالهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية، وهي ملتزمة تماماً بتنفيذها. إن الحل الدائم لأزمة الهجرة العالمية لا يمكن أن يتحقق إلا بإنهاء جميع الصراعات وضمان النمو الاقتصادي المستدام. يمكن للبرلمانات أن تكون عوامل للتغيير، وتيسير النقاش العام والتعاون مع المجتمع المدني للتغلب على الأفكار المسبقة والقوالب النمطية المتعلقة بالمهاجرين. يمكنهم التأكد من أن الحكومات قد أوفت بالتزاماتها تجاه المهاجرين ويمكن أن تعزز التعاون بين الدول. إن مساعدة المحتاجين قيمة أساسية للحضارة يجب أن يتمسك بها كل فرد، مجتمع، دولة ومنظمة دولية.

قالت السيدة ت. ك. ن. نغوين (فيتنام)، إنه يجب اتباع نهج شامل لحماية كرامة المهاجرين، حقوقهم، وحرياتهم وتعظيم مساهمتهم في عملية التنمية بالوجه الأمثل. ينبغي على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي العمل معاً للتخفيف من المخاطر والتحديات المتعلقة بالهجرة، وتشجيع حكوماتها على حل النزاعات والصراعات من خلال الوسائل السلمية، مع الالتزام التام بالقانون الدولي. في فيتنام، جميع المواطنين يعتبرون متساوين أمام القانون. تم تشجيع الهجرة وحركة العمالة من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبينما تشجع السلطات الفيتنامية الهجرة القانونية لليد العاملة، فإنها تتخذ موقفاً قوياً ضد الهجرة غير القانونية ولا سيما الاتجار بالأشخاص والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وللهجرة غير القانونية أثر شديد على الفئات الأشد

ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال. يجب تعزيز التعاون الدولي لحل أزمة الهجرة؛ وسيكون للميثاق العالمي القادم للهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةدور رئيس في هذا الصدد. ويجب بذل كل جهد للحفاظ على السلام والاستقرار من أجل التنمية المستدامة ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. يمكن للبرلمانات أن تضع التشريعات، تشرف على تنفيذ السياسات الحكومية، وتضمن المساواة في المعاملة للجميع، بما في ذلك فيما يتعلق بالحصول على الرعاية الصحية، التعليم والعمل. ومن شأن خطط العمل الوطنية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أن تضمن شمولية الجميع. سيكون الحوار والتعاون مفتاح مكافحة الإرهاب والعنف، والسعي إلى حلول مستدامة للهجرة غير القانونية.

السيد ب. نابيندا (بوروندي)، قال إنه استجابة للعديد من النصوص الدولية، وعلى وجه الخصوص الاعتماد المتوقع للاتفاقات العالمية المتعلقة باللاجئين والهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية، وضعت حكومة بوروندي إطاراً شاملاً لسياسة الهجرة الوطنية لإدارة الهجرة على المدى القصير والمتوسط والطويل. والهدف من هذه السياسة ضمان أن تكون بوروندي بلداً آمناً، جذاباً ومُرَحِباً، في سعيها لتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة. لدى بوروندي تاريخ من الترحيب باللاجئين وكبلد منشأ. وفي عام 2015، أدت المظاهرات إلى انقلاب عسكري تم إجهاضه تبعه فرار العديد من المواطنين البوروندييين إلى البلدان المجاورة. وقد سهلت العودة التدريجية للسلام والأمن العودة الطوعية لنحو 200000 لاجئ، ومكنت بوروندي من المساهمة في جهود بناء السلام في أماكن أخرى في إفريقيا. ويجري الإعداد حالياً لإجراء الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2020. وقد عُممت تقارير زائفة وغير دقيقة عن الوضع في بوروندي، التي تنطوي على خطر تقويض السلام والاستقرار. وأعرب عن أمله في أن يتعامل المسؤولون مع البرلمانيين من أجل الحصول على فهم أفضل لحقيقة الوضع.

قال السيد ج. جانديني (الأوروغواي)، إن الاعتماد المتوقع للاتفاق العالمي يدل على التزام متجدد بحماية كرامة وحقوق ملايين الأشخاص المشردين، اللاجئين والمهاجرين. ومع ذلك، يجب تنفيذ هذه الاتفاقات بفعالية. إن الأوروغواي طرف في العديد من المعاهدات الدولية المتعلقة بالهجرة، اللاجئين وحقوق الإنسان، ولديها سياسة خارجية قوية وملتزمة تدعم المبادئ الواردة في تلك الوثائق. وقد اعتمدت تشريعات لحماية المهاجرين ومنحهم إمكانية الوصول إلى التعليم، الرعاية الصحية وغيرها من الحقوق والضمانات التي يتمتع بها مواطنو الأوروغواي، بهدف ضمان اندماجهم الشامل في المجتمع المضيف. جميع سياسات الأوروغواي الوطنية مدعومة بقيم المساواة في المعاملة، التمتع بالحقوق للجميع، احترام التنوع، الهوية الثقافية، المساواة بين الجنسين، ودعم الفئات الأكثر ضعفاً.

ويجب الاعتراف بحقوق الهجرة، أو العودة أو البقاء طواعية في بلدان المقصد، ويجب التنديد بكراهية الأجانب، العنصرية، التمييز والوصم. وتسعى السلطات في الأوروغواي إلى تنفيذ حلول مستدامة لإعادة تأهيل

وإعادة توطين اللاجئين. مع ذلك، يجب تعزيز التعاون الحكومي الدولي لإيجاد استجابات أكثر فعالية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة ضحايا الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، الاتجار بالأشخاص، والاستغلال، والعنف القائم على نوع الجنس، فضلاً عن حالة القُصّر غير المصحوبين. وكل شخص يجب أن يكون له الحق في الجنسية. ينبغي أن تتعاون البرلمانات للدعوة إلى تنفيذ الاتفاقيات العالمية وضمان اتخاذ التدابير المناسبة لضمان كرامة جميع المهاجرين.

السيّد ب. سكاندي (بوركينا فاسو) قال إنه يجب معالجة الهجرة بطريقة واقعية تعتمد الفهم والنهج البراغماتي، وليس موقفاً مخيفاً إزاء كراهية الأجانب القائم على الهوية السياسية السائدة حالياً. في إفريقيا، كانت ترتبط المواقف تجاه الهجرة في كثير من الأحيان بالرق والاستعمار. وقد قُدّم الاستعمار على أنه قانوني وإنساني وجالب للحضارة، وكان مبرراً من قبل قوى أوربية منافسة مدفوعة بمصالحها الاقتصادية. وصل الأفارقة الأوائل إلى أوروبا بالقوة وقاتلوا من أجل بناء دول أوروبية. وينبغي لتلك البلدان أن تأخذ في الاعتبار تاريخ الهجرة بأكمله في معاملتها للمهاجرين في الوقت الحاضر. كانت قضايا الحدود والسيادة الوطنية معقّدة في إفريقيا، كما أن المسؤولين عن الفساد عرقلوا حرية حركة البضائع. وعند النظر في أسباب الهجرة غير الشرعية إلى الغرب، أُبدي القليل من الاهتمام بالصور النمطية التي تصورها وسائل الإعلام: تصوير الغرب الطوباوي كان يؤدي إلى رفض إفريقيا والتشاؤم حيال البقاء. لم يكن كافياً لمعالجة أعراض الهجرة غير المنتظمة. يجب بذل الجهود للتعامل مع الأسباب من خلال امتلاك الشجاعة لتبني مقاربة شاملة مبنية على التعاون والتضامن الدولي. ولذلك، رحّبت بوركينا فاسو باعتماد إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين، وشجّعت على اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة المنظمة والمنتظمةالتي يجب أن تُبنى على أدلة حقيقية، بدلاً من الخوف.

قال السيد مشعل السلمي (البرلمان العربي)، إن الشعب الذي لديه أطول تاريخ في مجال النزوح وطلب اللجوء في العالم هو شعب فلسطين، الذي يعاني من أسوأ أشكال الهجرة القسرية منذ عقود متعددة. فالحرمان من وطنهم هو بمثابة حكم بالموت البطيء. لقد حان الوقت ليعترف المجتمع الدولي بدولة فلسطينية عاصمتها القدس. شكل الاحتلال المستمر، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، انتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة وأدى إلى تقويض الجهود الرامية إلى ضمان السلام. ودعا وفده إلى إجراء مناقشة حول وضع القدس كبند طارئ يضاف إلى جدول أعمال الجمعية. خلال السنوات الأخيرة، برزت تحديات خطيرة للهجرة، تعود أصول العديد منها إلى المنطقة العربية. ويعني تدخل الدول الأخرى أن تحديات النزوح، اللجوء والهجرة قد تفاقمت. كان الإرهاب يتزايد في المنطقة، مما يزيد من تقويض الأمن ويؤدي إلى تفاقم النزوح. دعا البرلمان العربي إلى وضع حد للإرهاب والتطرف واستضافة مؤتمر حول الهجرة والنزوح، تم تنظيمه بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) لمناقشة حل شامل ووضع مجموعة من التوصيات لمعالجة

وضع المهاجرين واللاجئين العرب. كما أن البرلمان العربي يخطط لجلسات استماع برلمانية حول وضع اللاجئين السوريين.

وقال السيد ف. دوس سانتوس (أنغولا)، إن الحرب بين الأشقاء في أنغولا قد تسببت في النزوح الداخلي لنحو 3.8 مليون شخص، وقادت نحو 420000 أنغولي إلى البحث عن ملجأ في البلدان المجاورة، ولم يعد 148000 منهم إلى ديارهم. ومنذ أن عادت إلى السلام، أصبحت أنغولا بلد مقصد لنحو 46000 لاجئ من منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأنغولا طرف في العديد من الصكوك الدولية ذات الصلة بحماية اللاجئين، وقد وضعت الإطار القانوني المحلي اللازم لضمان حماية حقوق الأشخاص الذين يكونوا في حالات الضعف. وقد أبرمت الحكومة مذكرات تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول وقف منح صفة اللاجئ العودة الطوعية، وإعادة الإدماج. ففي كل يوم وفي جميع أنحاء العالم، أُجبرت مئات العائلات على مغادرة منازلها بحثاً عن السلام والاستقرار، ليس فقط نتيجة للنزاع وإنما أيضاً نتيجة لتغير المناخ والتفاوتات الاقتصادية التي استمرت في توسيع فجوة الفقر. ولذلك من الضروري البحث عن حلول بطريقة شاملة وطويلة الأمد، من خلال العمل المشترك والتعاون، ومن خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وسيكون اعتماد الميثاقين العالميين خطوة هامة إلى الأمام بشكل خاص، حيث يضطلع البرلمانيون بدور هام في الإشراف على تنفيذها. يجب عليهم سن تشريعات ووضع موازنات لحماية المهاجرين واللاجئين وتعزيز الحوار، على الصعيدين الوطني والدولي، من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار.

قال السيد ن. إسمويلوف (أوزبكستان)، إنه لا يمكن مواجهة تحديات الهجرة من قبل أي بلد بمفرده. فالتعاون الدولي هو المفتاح. يجب على البرلمانيين أن يمارسوا مهمتهم الرقابية لضمان وفاء حكوماتهم بالتزاماتها الدولية وتنفيذ التشريعات المحلية. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتصدي للتحديات التي تفرضها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لا سيما الاتجار بالأشخاص. وفي أوزبكستان، أُنشئت عدة لجان برلمانية لتعزيز الجهود الرامية إلى حماية الفئات الضعيفة. وقد وضعت خريطة طريق للتنمية الوطنية لتوجيه الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي تضمنت جوانب تتعلق بتعزيز حقوق العمل، ولا سيما للعمال المهاجرين الأوزبك. وتجري صياغة التشريعات المحلية المتعلقة بالهجرة، كما يجري النظر في التصديق على اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. وبرلمان بلده ملتزم بالحوار البناء حول جميع الجوانب المتعلقة بالهجرة.

قال السيد إبراهيم أحمد عمر (السودان)، إن الهجرة هي واحدة من أكثر الاتجاهات الاجتماعية المعاصرة تعقيداً والتي لا يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل قد تؤدي أيضاً إلى حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. البرلمانيون في وضع فريد يمكنهم من زيادة الوعي حول المخاطر التي تنطوي عليها الهجرة. يجب ضمان حرية التنقل للجميع. ولم تحدث الهجرة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة فحسب، بل كذلك بين البلدان النامية. والتنمية الاقتصادية المستدامة هي مفتاح تضييق فجوة الفقر ومعالجة الأسباب الجذرية

الرئيسية للهجرة. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق البلدان المتقدمة تحمل المسؤولية عن دعم الاقتصادات النامية، وينبغي عليها التوقف عن جعل تقديم المساعدة مشروطاً بالمسائل السياسية.

قد تؤدي التدفقات الجماعية للهجرة غير الشرعية إلى الاتجار بالأشخاص الذين يُعاملون كسلع مادية. والاتجار بالأشخاص هو انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان وكرامته، وينبغي إدانته بأقوى العبارات. لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال التعاون الدولي الوثيق. وفي هذا الصدد، أطلقت الحكومة السودانية والشركاء الأوروبيون مبادرة طريق الهجرة الاتحاد الأوروبي – القرن الإفريقي (عملية الخرطوم) لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بهم. ويستضيف السودان مليوني لاجئ، وبذلك، احترم جميع الاتفاقات الدولية في هذا الصدد. وفي الختام، قال إنه يود أن يلفت الانتباه إلى وضع فلسطين التي تواجه أطول وأخطر حالة نزوح في العالم. يجب إيجاد حل باعتبارها مسألة عاجلة للغاية.

قال السيد أحمد الملا (البحرين)، إنه يجب مواجهة التحديات والمعاناة الإنسانية بالمصداقية والموضوعية، دون تحيز سياسي أو ديني أو عرقي. يجب على المجتمع الدولي أن يتعاون لبناء مستقبل قائم على الإنسانية والمساواة للجميع. لقد خاطر الأبرياء بمستقبلهم للهروب من الصراعات والحروب، وتعرضوا لانتهاكات صارخة لحقوقهم الإنسانية، والمعاملة اللاإنسانية، وفقدان للكرامة على طول طريق سيرهم. لا ينبغي أن يكون حقهم في العيش بكرامة وأمان، بأمل ودون خوف، مشروطاً بالسياسة أو الدين. يجري اختبار مصداقية البرلمانيين في العالم من خلال استجابتهم على أزمة الهجرة. في البحرين، تم بذل كل جهد لحماية المهاجرين واللاجئين من خلال التشريعات والإجراءات التي جعلت البحرين ملاذاً آمناً للجميع. إن واجب القيام بعمل جيد والعمل بالتعاطف هو واجب مشترك للبشرية جمعاء. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أنشأت حكومة البحرين عدة مشاريع إنمائية لإيواء اللاجئين وتعليمهم، لا سيما من الجمهورية العربية السورية. إن البحرين فخورة بسجلها في مجال دعم حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين، ودعت جميع الشركاء الدوليين إلى توفير ملاذات آمنة للمحتاجين. يجب أن تتبنى البرلمانات سياسات واعية لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية، بما في ذلك القضاء على الإرهاب وتعزيز التعددية الثقافية والسلام.

قال السيد ج. م. موديندا (زمبابوي)، إن من بين الـ 258 مليون مهاجر في العالم، هناك حوالى 21 مليون لاجئ، والكثير منهم عديمي الجنسية. والدوافع الرئيسية للهجرة هي دوافع اقتصادية، اجتماعية، سياسية وبيئية، ويجب معالجتها جميعاً من خلال حلول سياسات قائمة على الأدلة. يتعرض العديد من المهاجرين واللاجئين إلى معاناة لا توصف من خلال التمييز، كراهية الأجانب والاستغلال، والتي يكرسها الاعتقاد غير المبرر بأنها تشكل تهديداً على الأمن والسيادة والتماسك الاجتماعي للبلدان المضيفة. يجب حماية أرواح المهاجرين؛ إذا أجبروا على الفرار من ديارهم، لا ينبغي حرمانهم من ملاذ آمن أو عمليات إنقاذ. وللبرلمانيين دور رئيس في تسهيل الهجرة المنظمة، الآمنة والمسؤولة من أجل الوفاء بالغاية رقم /7/ من الهدف رقم /10/ من أهداف التنمية

المستدامة، وتنفيذ إعلان نيويورك حول اللاجئين والمهاجرين. يجب أن تكون حلول الهجرة قائمة على الأدلة، ولتحقيق ذلك، يجب تعزيز البحوث التشاركية. يجب على البرلمانات ممارسات عمليات التشريع ووضع الموازنات بشكل مناسب. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يقود المسيرة في هذا الصدد، ربما من خلال تعيين مجموعة عمل رفيعة المستوى لتقديم حلول شاملة تستند إلى الأدلة وقابلة للتطبيق وفي الوقت المناسب، والتي يمكن أن تتولاها البرلمانات الأعضاء.

قال السيد إ. كهرمان (تركيا)، إن تركيا تستضيف حالياً أكثر من 3.5 مليون لاجئ سوري. تم توفير الرعاية الصحية والتعليم، وتم منح تصاريح عمل لحوالي 30000 سوري، وقد ولد حتى الآن أكثر من 300000 طفل سوري في تركيا. وموارد تركيا تتعرض لضغط كبير، حيث أنفقت أكثر من 30 مليار دولار على الخدمات والدعم للاجئين السوريين. هناك حاجة إلى مساعدة أكبر من المجتمع الدولي. ولم يتم الوفاء بالالتزامات في هذا الصدد. والهجرة هي من المجالات الرئيسية لمشاركة تركيا مع الاتحاد الأوروبي. تركيا في موقع استراتيجي لمنع الهجرة غير المنتظمة إلى الاتحاد الأوروبي، وتعاونت مع الشركاء الأوروبيين لتفكيك شبكات التهريب. وقد شرعت تركيا في عملية لمكافحة الإرهاب في الجمهورية العربية السورية، وبهذا قامت بتحرير مدينة عفرين، مما سهل عودة عدة آلاف من النازحين. وقد أُجريت العملية العسكرية بأقصى درجات الحذر لتفادي وقوع إصابات بين المدنيين وتم ضمان تدفق مستمر للمساعدات الإنسانية إلى المنطقة. وستستمر الحرب ضد الإرهاب في إطار القانون. يجب على كل دولة تحمل مسؤوليتها في التعاون لصالح البشرية جمعاء.

وقال السيد ب. سوساتيو (إندونيسيا)، إن إندونيسيا تستضيف حوالى 74000 عاملاً أجنبياً وأن أكثر من 9 ملايين مواطن يعملون في الخارج. وهي طرف في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، التي تم توطينها من خلال اعتماد قانون حماية العمال المهاجرين. كما استضافت إندونيسيا آلاف اللاجئين وطالبي اللجوء. وكبلد عبور، عملت مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من أجل توفير التسهيلات للاجئين الذين ينتظرون إعادتهم إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم في بلد ثالث. كما التزمت السلطات الإندونيسية بمساعدة اللاجئين في البلدان المجاورة، وتعمل مع حكومة بنغلادش على معالجة وضع الروهينغا. ويشكل العنف ضد الروهينغا تهديداً خطيراً للسلم والأمن العالميين. وقدمت إندونيسيا مساعدات إنسانية وساهمت في بناء المرافق الصحية والتعليمية، فضلاً عن الملاجئ المؤقتة للاجئين من الروهينغا.

تؤدي البرلمانات دوراً رئيسياً في صوغ سياسات وطنية شاملة لحماية حقوق المهاجرين، لذا ينبغي عليها أن تدعم الاتفاقيتين العالميتين الوشيكتين، وأن تسعى جاهدة لضمان تنفيذها، حيث يمكنها أن تساهم بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي كمنبر لتعزيز الاتفاقيتين، الأمر الذي من شأنه أن يضمن اتباع نهج متوازن لمراعاة مصالح البلدان المرسلة والمستقبلة والمهاجرين أنفسهم. وسوف تستضيف

إندونيسيا المنتدى البرلماني العالمي الثاني المعني بالتنمية المستدامة في أيلول/ سبتمبر 2018، ونشجع جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على الحضور.

قال السيد ك. جاياسوريا (سريلانكا)، إن المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين الذين فروا من النزاع أو الاضطهاد أو الكوارث الطبيعية يشكلون نسبة كبيرة من سكان العالم. ولذلك ينبغي تعزيز آليات الاستجابة للتحركات الكبيرة للسكان، من خلال الإرادة السياسية والنهج القائم على حقوق الإنسان. ويشكل إعلان نيويورك والاتفاقان العالميان اللاحقان بيان التزام هام من جانب المجتمع الدولي. إن الإسهام البرلماني في التفاوض على الاتفاقين أمراً أساسياً. وقد أخذ الاتحاد البرلماني الدولي زمام المبادرة في هذا الصدد، مع إبقاء قضية الهجرة على رأس جدول أعماله. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لمنع إساءة معاملة المهاجرين أو استغلالهم من خلال سياسات شاملة وتقاسم المسؤولية. تحتل الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة المناهضة للمهاجرين صدارة موجة العنصرية، كراهية الإسلام وكره الأجانب. يؤدي البرلمانيين دوراً رئيسياً في مواجهة هذه المواقف. إن سريلانكا بلد منشأ لـ1.7 مليون عامل مهاجر قدموا مساهمة كبيرة في الاقتصاد السريلانكي. وهي طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وتتخذ التدابير من خلال إطارها القانوني المحلي لتوفير فرص التعليم لأطفال العمال المهاجرين، وضمان أن أي من العمال المهاجرين يرغب في العودة، يمكنه القيام بذلك، ويجري بذل جهود لجمع بيانات مفصلة لضمان وجود رؤية واضحة لوضع العمال المهاجرين.

قال السيد أ. هونغبيدجي (بنن)، إن جميع المهاجرين يستحقون أن تتم معاملتهم بكرامة وأن تتم المحافظة على حقوقهم وحمايتها أينما كانوا في العالم. إذ أن الهجرة اتجاهاً اجتماعياً موجوداً منذ فترة طويلة، وأثبتت بأنها تساهم بشكل كبير في التنمية إذا تم تنظيمه بطريقة منظمة، آمنة، منتظمة وكريمة. يجب أن تكون الإرادة السياسية موجودة لجعل المساهمة الإيجابية للهجرة حقيقة واقعة. يجب مراعاة المنظورات المحلية، الوطنية، الإقليمية والعالمية عند وضع السياسات العامة المتعلقة بالهجرة التي تعزز التعاون النشط والاستباقي. تتطلب إدارة تدفقات الهجرة واسعة النطاق استجابات وآليات فعالة للمسؤولية وتقاسم الأعباء. يجب دعم وتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع الأوقات، في بلدان المنشأ والعبور والمقصد على حد سواء.

في السنوات الأخيرة، أدت المواقف والإجراءات التي تمت تجاه المهاجرين إلى تجريدهم من كرامتهم. وينبغي تحديد أي عمل من هذا القبيل والمعاقبة عليه بأقوى العبارات الممكنة لضمان عدم تكرارها. يجب على المجتمع الدولي التصرف بطريقة منسقة للبحث عن حلول مستدامة للأوضاع المعقدة التي غالباً ما يجدها المهاجرون أنفسهم. وينبغي أن تجسد الاتفاقات العالمية المقبلة التزاماً عالمياً بالواجب الإنساني والتضامن الدولي فيما يتعلق بمحنة اللاجئين والمهاجرين، لضمان أن يلقوا الاستجابة الإنسانية التي يحتاجون إليها، وضمان أمنهم، كرامتهم ورفاهيتهم. ولذلك اتخذت بنن تدابير، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبلدان المنشأ، لمنح الإقامة الدائمة للمهاجرين وتصاريح العمل.

قال السيد إ. برادوفيتش (الجبل الأسود)، يجب الاضطلاع بالجهود المبذولة للتصدي للهجرة على الصعيدين العالمي والمحلي. وينبغي أن تكون سياسات الهجرة الوطنية شاملة وذات مغزى ومرونة، مع التركيز على تعزيز سيادة القانون، تنظيم إدارة الحدود، وتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية والصحية. وقد واجه الجبل الأسود صراعاً وأدى إلى تدفق عدد كبير من اللاجئين من البلدان المجاورة، مما وضع عبئاً ثقيلاً على موارد الدولة. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة باستضافة أعداد كبيرة من المهاجرين، فقد بُذلت كل الجهود للحفاظ على الاستقرار وتوفير ملاذ آمن لكثير من اللاجئين.

وكان الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هدفاً ذو أولوية بالنسبة للجبل الأسود، ولتحقيق هذه الغاية، تُبذل جهود كبيرة لوضع إطار تشريعي محلي مناسب بشأن الهجرة واللجوء، مع الالتزام بمعايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. هناك العديد من الأسباب للهجرة، وقد تم الاعتراف بالمهاجرين كعوامل محركة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالنظر إلى النمو الملحوظ في الشعوبية والقومية، يتحمل البرلمانيون مسؤولية إضافية من ناحية الإصرار على احترام القوانين الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية. ويجب أن تنتهز البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الفرصة التي تتيحها الجمعية الحالية لإعادة تأكيد التزامها بمواجهة التحديات المشتركة بروح من التعاون.

قال السيد ج. موهابا ميسو (غينيا الاستوائية)، إن تحديات الهجرة يجب أن تعالج بطريقة شاملة وليس من منظور المصالح السيادية الفردية للدول. وفي حين أن جميع الدول لها الحق المشروع في مراقبة حدودها، فإنه يجب معاملة جميع المهاجرين معاملة إنسانية ونزيهة. ويشكل تحقيق توازن في هذا الصدد تحدياً كبيراً للعديد من الدول. وغينيا الاستوائية بلداً مستقبلاً، بُذلت فيها كل الجهود لضمان عدم إلحاق اللوم بمن جاء بحثاً عن حياة أفضل جراء قيامهم بذلك.

وقد جرت محاولات مؤخراً من قبل المرتزقة والإرهابيين لاغتيال رئيس غينيا الاستوائية، وبالتالي زعزعة استقرار البلد، مما يقوّض جهود السلام والتنمية. وقد اجتمع البرلمان في دورة استثنائية لإدانة تلك الأحداث واعتماد إعلان بشأن توطيد السلام والديمقراطية. وقد أدان الإعلان أعمال الإرهاب، وحثّ جميع أصحاب المصلحة السياسيين على احترام النظام القانوني في غينيا الاستوائية. وحثّ الإعلان أيضاً المحاكم المختصة على محاكمة مرتكبي هذه الأعمال الإرهابية والمتواطئين معهم، ودعا إلى التضامن الدولي عند مواجهة مسألة الإرهاب الدولي. وقد أعاد البرلمان تأكيد دعمه وتضامنه مع الرئيس، الذي دافع بشدة عن كرامة شعب غينيا الاستوائية.

استأنفت السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، رئاسة الجلسة.

قال السيد أ. بابلويان (أرمينيا)، إن أسباب الهجرة كثيرة، وأسوء تلك الأسباب هو قيام الدول بنشر سياسات كراهية الأجانب، وزرع بذور الكراهية والتعصب بين الناس. لقد أُجبر ملايين الأرمن على الفرار من الإبادة الجماعية في ظل الإمبراطورية العثمانية؛ وأُرغم الآن الآلاف على ترك ديارهم في الشرق الأوسط بسبب

النزاع والاضطهاد. أصبحت أرمينيا دولة مضيفة لآلاف اللاجئين السوريين. لم تقتصر الهجرة على أي منطقة من العالم؛ فالناس يجبرون على عبور قارات بأكملها وتتحول تدفقات الهجرة الجماعية إلى مأساة إنسانية على نطاق عالمي. ويجب ضمان حقوق الأشخاص الضعفاء، ولا سيما الأطفال، في العيش بكرامة وأمان. ويجب معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية. كما يجب أن يكون المجتمع الدولي متحداً في مكافحة الإرهاب والسعي إلى حلول سياسية للصراع. وينبغي السعي إلى إيجاد حلول طويلة الأجل لتعزيز التنمية في المناطق المعرضة للخطر، كما ينبغي تصميم سياسات متماسكة لتشجيع إدماج المهاجرين في مجتمعاتهم المضيفة، وبالتالي تمكينهم من المساهمة بنشاط في مجتمعهم المضيف. إن أرمينيا ملتزمة بتعزيز القيم العالمية وضمان الأمن والاستقرار في العالم.

قال السيد ن. فيدروف (روسيا الاتحادية)، إن العالم يشهد أزمة هجرة بسبب الحرب والصراع والاضطهاد. وقد أدى تصدير ما يسمى بالديمقراطية لتقويض الأنظمة الشرعية إلى عواقب مدمرة. يجب على المجتمع الدولي العمل معاً بطريقة تعاونية، دون فرض عقوبات وإنذارات نهائية. ولا يمكن معالجة الهجرة القسرية إلا من خلال إرساء النظام والاستقرار والرفاهية للجميع في بلدان المنشأ، مع التركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد ثبت أن صياغة الاتفاقيتين العالميتين عملية بطيئة، وأعلنت الولايات المتحدة مسبقاً أنها لن تلتزم بالاتفاقات. إن الترحيل وبناء الجدران لن يحل قضايا الهجرة. وتسعى الحكومة الروسية إلى إدارة التدفقات الكبيرة من المهاجرين، وضمان أن يكون لجميع من وصلوا إلى الأراضي الروسية الحق في العيش بكرامة. ويجري إدخال تعديلات ذات صلة على التشريعات المحلية في هذا الصدد، لضمان حق عمل أولئك الذين يدخلون روسيا الاتحادية والذين لا يخضعون لنظام التأشيرات. وقد أُنشئت مراكز للهجرة متعددة الوظائف، حيث يمكن للعمال الأجانب الحصول على الوثائق اللازمة. وأدت الأحداث التي وقعت في أوكرانيا عام 2014 إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين إلى روسيا الاتحادية. وسمح لهم بالعمل دون تصاريح كما منحوا الإقامة الدائمة. وقد تضمن إعلان سانت بطرسبرغ، الذي أُعتمد في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، التزاماً باحترام جميع الأشخاص من جميع الجنسيات.

تحدث السيد ن. أنزور (الجمهورية العربية السورية)، في إطار ممارسة حق الرد، فقال إن وفده يدحض البيان الذي أدلى به ممثل تركيا. إذ تدعم تركيا النشاط الإرهابي في الجمهورية العربية السورية وهي طرفاً في الصراع المستمر من خلال العدوان المباشر. إن احتلال عفرين يتعارض مع القانون الدولي. ويجب على تركيا سحب قواتها على الفور. فقد تسبب جيشها ومرتزقتها في مقتل الآلاف من المواطنين السوريين وتشريدهم. ودعا السلطات التركية إلى وقف عدوانها الذي يديم الإرهاب ويسهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة والعالم.

رفعت الجلسة الساعة 5.40 بعد الظهر.

البند 2 من جدول الأعمال

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية
(A/138/2-P.1 to P.8, Inf.1.rev.1 and Inf.2)

افتتحت الجلسة الساعة 5.40 بعد الظهر، برئاسة السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

قالت الرئيس إن أربعة من الطلبات السبعة التي تم تلقيها لإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية تناولت مواضيع متشابهة، ومن ثم تم دمجها في طلب واحد، الأمر الذي ترك أربعة طلبات سيتم النظر فيها. وهذه الطلبات الأربعة مفصلة في الوثيقة (A/138/2-Inf.1.rev.1).

أشار الأمين العام، وبعد أن أوضح توقيت استلام الطلبات، إلى القواعد 11.1 و 11.2 من قواعد الجمعية، المتعلقة بإدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية، وقال إنه سيتم إجراء التصويت بنداء الأسماء لتحديد أي من البنود المقترحة سيتم إدراجه.

قال الرئيس، مشيراً إلى حساسية المواضيع المقترحة للبند الطارئ، أنه من المرجح أن تكون مناقشة هذه المواضيع مسيسة إلى حد كبير. وبغية ضمان الاحترام الواجب لجميع الآراء، وتجنب أي تكرار للحوادث المؤسفة التي شهدتها المناقشات التي جرت في الجمعية السابقة في سانت بطرسبرغ، أيدت اللجنة التنفيذية مذكرة أعدتها أمانة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن إدارة اللغة المسيئة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعات (EX/278/16-Inf.1).

وأشارت السيدة أندا فليب (مديرة قسم البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية، الاتحاد البرلماني الدولي)، إلى أنه وبالإضافة إلى ذلك، فإن المذكرة قد طلبها الرئيس الأخير للاتحاد البرلماني الدولي بعد هذه الحوادث، وأنه تم تعميمها على رؤساء المجموعات الجيوسياسية لنشرها على أعضائها. واستناداً إلى قيم الاتحاد البرلماني الأساسية من الاحترام المتبادل والشمولية والتضامن، حددت المذكرة اللغة المسيئة كلغة تشهيرية، أو متعصبة، أو عنصرية أو معادية للأجانب، وشرحت النتائج المترتبة على المتحدثين الذين استخدموا هذه اللغة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي.

دعا الرئيس مقدمي الطلبات الأربعة إلى تقديم مقترحاتهم قبل التصويت بنداء الأسماء.

قدّم السيد ن. شاي (إسرائيل)، اقتراح وفده بشأن البند الطارئ بعنوان: *تداعيات الأنشطة الإيرانية الخبيثة، بقيادة فيلق الحرس الثوري الإسلامي وقوات القدس التابعة له، في الساحات الرئيسية في الشرق الأوسط،*

بما في فيها سورية، لبنان، العراق واليمن، وفي الساحة الفلسطينية (A/138/2-P.6). وبعد الإعراب عن تعازيه لشعب فرنسا بشأن الهجوم الإرهابي الأخير في بلادهم، قال إنه قد حان الوقت لتسليط الضوء على الدور الذي تقوم به الجمهورية الإسلامية الإيرانية كدولة إرهابية حرضت على أنشطة إرهابية وانخرطت في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لقد كان خطأ فادحاً أن يمثل ذلك البلد في الفريق الاستشاري الرفيع المستوى التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، حيث لا مكان له. وينبغي إعادة النظر في عضويتها في المجموعة في ضوء أعمالها الإجرامية وأعمال وكلائها. وقد استلزم تطورها في منطقة الشرق الأوسط مناقشة عاجلة، وبالتالي يعتمد على الأعضاء لدعم اقتراح وفده.

وقال مندوب من الكويت إن الاقتراح الإسرائيلي لا يُعد أكثر محاولة لإضعاف الدعم للاقتراح المدمج المتعلق بإعلان الولايات المتحدة حول القدس، وبالتالي منع اعتماده كبند طارئ. علاوة على ذلك، ومن قبيل الافتراض فأنه لا يوجد بلد أكثر إسرائيل من حيث من الامتناع عن الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. وتتناول الكثير من تلك القرارات محنة الفلسطينيين، ودعا السلطات الإسرائيلية إلى إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، فضلا عن حقه في العودة. إن الاقتراح الإسرائيلي لا يستحق أي دعم ويجب رفضه كتذكير بوضع إسرائيل باعتبارها دولة تنتهك بشكل دائم حقوق الآخرين.

قدمت السيدة ت. ليندبرغ (السويد)، اقتراح وفدها بشأن البند الطارئ عنوانه: *العنف ضد المرأة في مكان العمل، لا سيما في البرلمانات، في أعقاب حركة أنا أيضاً #MeToo* (A/138/2-P.5). وقالت إن الاقتراح مستوحى من حركة أنا أيضاً #MeToo في وسائل الإعلام الاجتماعية. ومن خلال تمكين الضحايا من التعبير عن رأيهم، أبرزت الحملة الانتشار العالمي لأفعال التحرش الجنسي، الاعتداء والعنف المرتكبة ضد المرأة. وعلى الرغم من أن مثل هذه الأعمال لم تكن جديدة، إلا أن رد الفعل عليها في كثير من الأحيان صامتاً. لذلك يجب على البرلمانيين إنهاء صمتهم حول هذه المسألة، وأن يعملوا على بناء عالم تستطيع فيه النساء والفتيات تحقيق أحلامهنّ دون إذلال تعرضهن للتحرش الجنسي. ينبغي الاستفادة من الفرصة المهمة لـ #MeToo لتعزيز المساواة بين الجنسين. ولذلك حثت على تأييد اقتراح وفدها.

قال السيد عزام الأحمد (فلسطين)، الذي قدم أيضاً نيابة عن وفود البحرين، الكويت وتركيا اقتراحاً مدمجاً بشأن البند الطارئ بعنوان: *تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية* (A/138/2-P.7). إن قرار إدارة الولايات المتحدة، في كانون الأول/ ديسمبر 2017، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، قد خلق ضجة استمرت حتى يومنا هذا. وقد تجاهل هذا القرار الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس، بالتالي يتعارض مع ميثاق وقرارات الأمم المتحدة، لا بل ومع قرارات الكونغرس الأمريكي. وقد تلقت الأمم المتحدة، منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية تأييداً جماعياً أو شبه جماعي لقراراتها ضد

القرار. وعلاوة على ذلك، أثار القرار في الأراضي الفلسطينية المحتلة موجة من الكراهية والعنف من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي من خلال الجيش الإسرائيلي والعصابات الإرهابية. ودعا الأعضاء إلى دعم الاقتراح المدمج.

السيد ج. جعفرزاده إيمينابادي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، قدّم اقتراح وفده بشأن بند طارئ بعنوان: *ضرورة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، ورفض قرار الإدارة الأمريكية حول القدس الشريف* (A/138/2-P.8). قال إن السبب الجذري للأزمات وعدم الاستقرار وانعدام الأمن في الشرق الأوسط هو استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية من قبل النظام الإسرائيلي، وانتهاكه الصارخ والمنهجي لقرارات الأمم المتحدة وحقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الحق في إقامة دولة فلسطينية، وعاصمتها القدس. علاوة على ذلك، حاول النظام الإسرائيلي إحداث تغيير ديموغرافي في القدس لصالحه وتدمير الأماكن المقدسة الإسلامية. إن القرار الاستفزازي الأحادي الجانب الذي اتخذته إدارة الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى القدس، يجب إدانته بقوة بتوحيد الصفوف لدعم الشعب الفلسطيني. ودعا الأعضاء إلى التصويت لصالح اقتراح وفده.

وأعلن الرئيس أن الوفد الإيراني قد سحب اقتراحه.

وبيّن الأمين العام الإجراء الواجب اتباعه بالتصويت بنداء الأسماء على المقترحات الثلاثة التي بقيت بعد سحب الاقتراح الإيراني، ولفت الانتباه إلى تخصيص الأصوات المدرجة في الوثيقة (A/138/2-Inf.2).

وتم إجراء التصويت بنداء الأسماء.

وبعد التصويت بأغلبية 118 صوتاً مؤيداً، مقابل 495 معارضاً، وامتناع 841 عضواً عن التصويت، فشل الاقتراح المقدم من وفد إسرائيل في الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات، بالتالي تم رفضه.

وبـ 830 صوتاً مؤيداً، و 298 معارضاً، وامتناع 326 عضواً عن التصويت، حصل الاقتراح المقدم من وفد السويد على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات.

وبـ 843 صوتاً مؤيداً، و 132 معارضاً، وامتناع 479 عن التصويت[1]، حصل الاقتراح المدمج المقدم من وفود البحرين، الكويت، فلسطين وتركيا على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات.

وبعد الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة وأكبر عدد من الأصوات الإيجابية المدلى بها، تم إضافة المقترح المدمج المقدم من قبل وفود البحرين، الكويت، فلسطين وتركيا إلى جدول أعمال الجمعية باعتباره البند رقم /9/.

[1] نتيجة تصحيح نيوزيلندا لتصويت وفدها، أصبح العدد النهائي للبند المدمج هو: 843 صوتاً مؤيداً و 121 معارضاً، وامتناع 490 عضواً عن التصويت.

وقال الأمين العام إنه يتعين على المجموعات الجيوسياسية أن تقدم على الفور ترشيحاتها لعضوية لجنة الصياغة لتكليفها بوضع اللمسات الأخيرة على مشروع القرار بشأن البند الطارئ الذي تم اختياره، والذي سيعرض بعد ذلك على الجمعية للنظر فيه بغية اعتماده.

رفعت الجلسة الساعة 7:15 بعد الظهر.

جدول الأعمال النهائي

1. انتخاب رئيس ونواب رئيس الجمعية العامة الـ 138
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسات قائمة على الأدلة*
4. استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة
(اللجنة الدائمة للسلم *والأمن الدوليين*)
5. إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة
(اللجنة الدائمة للتنمية *المستدامة والتمويل والتجارة*)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البنود الموضوع اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، و اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتمويل والتجارة في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
8. تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده
9. تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها

جلسة الإثنين، 26 آذار/ مارس

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 9:20 صباحاً برئاسة السيدة إ. تالين فينيه (السويد)، نائب رئيس الجمعية العامة.

البند 9 من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول البند الطارئ:

تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية

(A/138/2-P.7)

قال الرئيس إن الجمعية *العامة* ستحتاج إلى تعيين لجنة صياغة لوضع الصيغة النهائية لمشروع القرار المقدم بشأن البند الطارئ من قبل وفود كل من فلسطين، الكويت، البحرين وتركيا، على النحو الوارد في مرفق الوثيقة (A/138/2-P.7). وطلبت تقديم الترشيحات على وجه السرعة إلى الأمانة.

قالت السيدة م. فيرير غوميز (كوبا) إن وفدها يدين قرار الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وهذا القرار يأتي بنتائج عكسية للاستقرار والأمن في المنطقة، ويقوّض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع. ودعت جميع البرلمانات إلى المطالبة بأن تحترم حكومة الولايات المتحدة إرادة المجتمع الدولي والقرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة. يجب على إسرائيل إنهاء احتلالها لفلسطين والتوقف عن سياساتها العدوانية والاستعمارية. إن حل الدولتين، مع وجود العاصمة الفلسطينية في القدس الشرقية، أمر حيوي للسماح لشعب فلسطين بممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والعودة إلى دياره. يجب أن تتوقف سياسات التمييز والعداء ضد الشعب الفلسطيني.

قال السيد ف. زون (إندونيسيا) إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب أمر يدعو إلى الأسف الشديد. وقد قوّض هذا القرار عملية السلام بشكل خطير، وهو غير مسؤول وغير إنساني وغير مقبول. كذلك فإن سياسة خفض التمويل الذي تبلغ قيمته 125 مليون دولار أمريكي لوكالات الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، قد أظهرت كذلك عدم وجود إرادة سياسية من جانب الولايات المتحدة لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وهكذا ثبت فشل الولايات المتحدة كقائد عالمي. ينبغي على المجتمع الدولي أن يصر على أن تمتثل إسرائيل والولايات المتحدة امتثالاً تاماً لجميع الصكوك القانونية الدولية. و يمثل القرار الأخير الذي اتخذته إسرائيل ببناء أكثر من

1200 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية المحتلة انتهاكاً لقرار مجلس الأمن رقم 2334 الذي دعا إسرائيل إلى وقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة فوراً. ويمكن أن يؤدي أي تدنيس للمواقع الدينية في القدس إلى مزيد من زعزعة استقرار الوضع، مما يؤجج الصراع والتطرف. ويشكل التجاهل الصارخ لحقوق الشعب الفلسطيني انتهاكاً جسيماً للعديد من قرارات الأمم المتحدة. ينبغي على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وينبغي للقرار الذي ستعتمده الجمعية العامة بشأن البند الطارئ أن يحثّ على حل الدولتين، بما يتماشى مع حدود عام 1967 ومع اعتبار القدس الشرقية عاصمة لفلسطين. يجب أن ينص القرار بوضوح على أن البرلمانيين في العالم يقفون من أجل السلام والديمقراطية والعدالة.

قال السيد عبد العزيز عماري (المغرب) إن اختيار الموضوع أظهر إرادة البرلمانيين في العالم للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني. كما يرفض وفده أي قرار قد يقوّض عملية السلام. وقد عُقدت دورة استثنائية للبرلمان العربي، أدان فيها جميع الممثلين قرار الولايات المتحدة، وشددوا على أهمية احترام القرارات الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني، في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. إن القرار المنبثق عن النقاش حول البند الطارئ يجب أن يدحض بوضوح القرار الذي اتخذه رئيس الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية. يجب حماية المواقع التاريخية والدينية، ويجب الاعتراف بحق الشعب فلسطيني في الدفاع عن مدينة القدس. ويجب على المجتمع الدولي دعم الشعب الفلسطيني، والحث على الاعتراف بدولة فلسطينية وفقاً لحدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

قال السيد جمال فخرو (البحرين) إن وفده يؤكد من جديد أنه يجب احترام وضع مدينة القدس على النحو المنصوص عليه في العديد من قرارات الأمم المتحدة. وينبغي رفض أي قرار يتعارض مع تلك القرارات. كما يجب أن يجد المجتمع الدولي طريقة للتوصل إلى حل قائم على دولتين. يجب رفض أي تغيير في وضع القدس، واحترام تراث القدس العربي؛ فهي مدينة ذات مواقع مقدسة لثلاث ديانات رئيسية، وكلها يجب حمايتها.

قال السيد م. ريزاي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إن محنة الشعب الفلسطيني هي مسألة إنسانية وليست دينية. والنظام الإسرائيلي مسؤول عن العدوان، الاحتلال، الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية وموت الأبرياء من النساء والأطفال، وأجبر ملايين الفلسطينيين على مغادرة وطنهم. إن اختياره موضوع للمناقشة والبت في إطار البند الطارئ في جدول أعمال الجمعية العامة أعطى رسالة واضحة عن الدعم الدولي لشعب فلسطين.

قال السيد علي جاسم أحمد (الإمارات العربية المتحدة)، إن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير وضع القدس يشكل انتهاكاً صارخاً لقرارات ومقررات الأمم المتحدة التي نددت بها 128 دولة عضواً في الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة. وقد قوّض القرار الجهود المبذولة للسعي إلى السلام، وانتهك القانون الدولي وتجاهل

حقيقة أن القدس هي أيضاً موقعاً مسيحياً وإسلامياً مقدساً، ويجب احترامها على هذا النحو. إن المنطقة العربية تواجه حالياً انتشاراً غير مسبوق للإرهاب والتطرف، الأمر الذي من المحتمل أن يتفاقم بسبب مثل هذا القرار.

قال السيد. م. س. هاوكي بهويان (بنغلادش) إن وفده يندد بقرار رئيس الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد قوّض نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بشكل خطير المكانة القانونية والتاريخية للمدينة، ويشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والعديد من قرارات الأمم المتحدة. وشجع القرار إسرائيل على تصعيد سياستها التوسعية، في انتهاك لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وقد قامت الحكومة الإسرائيلية بإجلاء آلاف الفلسطينيين قسراً وبنت المزيد من المستوطنات عن طريق الاستخدام المفرط للقوة. وينبغي أن تتخذ جمعية الاتحاد البرلماني الدولي موقفاً حازماً، وأن تعتمد قراراً فعالاً لدعم حماية حقوق الشعب الفلسطيني.

قالت السيدة ن. إسايان (فرنسا) إن وفدها يقر بأهمية دعم الشعب الفلسطيني، الذي يجب الحفاظ على حقه في العيش في سلام وممارسة سيادته. و لن يشجع القرار الأخير الذي اتخذته إدارة الولايات المتحدة الحوار أو السلام. ودعت إسرائيل وفلسطين إلى استئناف مفاوضات السلام بدعم من المجتمع الدولي؛ إن الأزمة في فلسطين لها تداعيات على التنمية والأمن في الشرق الأوسط وعلى الأخص بالنسبة للشعب الفلسطيني.

رحبت السيدة وفاء بني مصطفى (الأردن)، متحدثة بالنيابة عن المجموعة العربية، بقرار الجمعية العامة لمناقشة موضوع إعلان الولايات المتحدة بشأن القدس، والذي يشكل تعبيراً عن التضامن البرلماني العالمي مع شعب فلسطين. وقالت إن قرار الولايات المتحدة ينتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ويقوّض السلام في المنطقة بشكل خطير. تحتل القدس موقعاً مقدساً يجب حمايته. وأعربت عن رغبتها في التأكيد على أن تصويت وفدها ضد موضوع البند الطارئ الذي اقترحته السويد لم يكن تصويتاً ضد الحاجة إلى مناقشة موضوع العنف والمضايقة ضد المرأة؛ هذا الموضوع في الواقع بالغ الأهمية ويستحق المناقشة. فقد شكلت معاملة النساء والفتيات في فلسطين، كما يتضح من المعاملة الأخيرة لعهد التميمي البالغة من العمر 16 عاماً، أسوأ أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

قال السيد ف. لومباردي (سويسرا) إن سويسرا ملتزمة منذ أمد بعيد بدعم جميع عناصر عملية السلام في الشرق الأوسط وحل الدولتين. و قد أدى قرار إدارة الولايات المتحدة بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل إلى وقف جميع التقدم نحو السلام وزاد من حدة التوتر في المنطقة. وبعد عقود من الموت والدمار، يجب أن تشارك الولايات المتحدة في عملية السلام وتيسر التوصل إلى حل سلمي يسمح لشعبَي إسرائيل وفلسطين بالعيش جنباً إلى جنب بسلام. ومن واجب الاتحاد البرلماني الدولي ضمان عدم تطبيق المعايير المزدوجة في مناقشاته فيما يتعلق بحقوق الإنسان واحترام القانون الدولي وسيادة الدول. إن السيادة الوطنية قيمة أساسية يجب الدفاع عنها. ومن غير المقبول تماماً التأكيد على أن سيادة الدولة غير قابلة للتصرف في دولة ما، بينما يتم تقويضها في دولة أخرى.

ويجب تطبيق نفس القيم والمبادئ على جميع البلدان والقارات والنزاعات. على البرلمانيين مسؤولية دعوة حكوماتهم الوطنية لتطبيق معايير وقواعد القانون الدولي، احترام الحدود، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والسلامة الإقليمية للجميع. ويجب الالتزام بالمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة وغيرها من مؤسسات بناء السلام.

قال السيد ن. شاي (إسرائيل) إنه عاش على الحدود مع غزة. وإن من تحدثوا ضد إسرائيل لم يفهموا حقيقة الوضع الذي يعيش فيه شعب إسرائيل منذ عام 2001، حيث أطلق أكثر من 10000 صاروخ على الأراضي الإسرائيلية. وإسرائيل تحت تهديد دائم من حزب الله وإيران. وقد أقامت الحكومة الإسرائيلية ملاجئ لتمكين شعب إسرائيل من مواصلة عيش حياته. لقد عاشت إسرائيل مع هجمات إرهابية بشكل يومي، وقُتل آلاف الأبرياء. إذا طلب منهم ذلك، فإن 99 بالمائة من الناس في إسرائيل سيصوتون لصالح السلام، وليس الحرب، ولم يتعلم أطفال إسرائيل أن يقتلوا، تم تعليمهم الدفاع عن بلادهم، والدفاع عن كل الذين عاشوا فيها. وإسرائيل الديمقراطية الوحيدة والبلد الوحيد الذي يتمتع فيه الناس بالحق في حرية التعبير في الشرق الأوسط. وأحضر معه حمامة سلام، مصنوعة من بقايا صاروخ انفجر بالقرب من منزله. وحثّ المجتمع الدولي والدول العربية على وجه الخصوص على فهم وضع شعب إسرائيل والعمل معاً لبناء السلام وضمان مستقبل أفضل للجميع في الشرق الأوسط وخارجه.

قال السيد ضياء الأسدي (العراق) إن قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإعادة نقل سفارة الولايات المتحدة، أظهر رفض الإدارة الأمريكية المهين للتعلم من دروس الماضي. لقد تم تقويض حقوق المسلمين وتاريخ القدس وثقافتها، كما تم تهديد السلام والاستقرار في المنطقة. يمكن إلقاء اللوم بعدم الاستقرار في الشرق الأوسط ككل على السياسة الخارجية للولايات المتحدة. يجب احترام تاريخ وتراث الشعب الفلسطيني. لذلك فإن وفده يرفض قرار الولايات المتحدة بنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس، وأعرب عن دعمه الكامل للشعب الفلسطيني وحقوقه في العودة وتقرير المصير.

وقال السيد ق. خضر (فلسطين)، إنه يودُّ شكر جميع الوفود التي أيدت اختيار موضوع البند الطارئ. وإن قضية العنف ضد المرأة، كما اقترح وفد السويد، هي أيضاً قضية خطيرة بشكل خاص. فقد تأثرت نساء فلسطين بشكل خطير بالإذلال المستمر والعنف والتمييز، كما تبين من المعاملة العنيفة بشكل خاص لعهد التميمي وعائلتها، الذين أدانوا الاحتلال الإسرائيلي. ولقد تعرض شعب فلسطين للاضطهاد بأقصى الحدود، وهو بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. وكان إعلان الولايات المتحدة مخالفاً للقانون الدولي وعكس قراراً متغطرساً أحادياً حاول تغيير طبيعة مدينة القدس ووضعها، بالتهويد، من خلال توحيد جانبي المدينة لتصبح عاصمة لإسرائيل. إن إدراج جانبي القدس في قرار الولايات المتحدة يضرب بعرض الحائط كل القرارات والمقررات الدولية بشأن وضع القدس.

والزعم بأنه لا توجد ديمقراطية خارج إسرائيل لا أساس له من الصحة. إن حمامة السلام، كما قدمها ممثل إسرائيل، كانت إهانة لشعب فلسطين. وشكر الاتحاد البرلماني الدولي على السماح بالمناقشة بشأن البند الطارئ، ولإظهار دعمه لشرعية القانون الدولي وللتحدث عن العدالة والحقيقة.

قال السيد أحمد بن عبدالله بن زيد آل محمود (قطر)، إن حل الدولتين قد وضع بوضوح منذ عام 1967، وإن حلول الصراع موجودة، وإن احترام الحدود التي رسمت في عام 1967 أمراً حتمياً لتحقيق السلام. إذا أنشئ السلام، سيتبعه تحقيق الأمن والاستقرار. ويجب منح شعب فلسطين حقه في تقرير المصير. ويجب احترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. كما يجب أن يتمتع جميع الناس بحقوق متساوية، وينبغي أن يتم دعمهم في فلسطين.

أعلن الرئيس أنه تم تلقي دلائل أولية تنم الاهتمام للمشاركة في لجنة الصياغة. ولا تزال الترشيحات مطلوبة من مجموعة الاثني عشر زائداً ومجموعة أوراسيا والمجموعة العربية.

قال السيد عبد الرحمن الطراونة (الأردن)، متحدثاً في إطار ممارسة حق الرد، إن آلاف الفلسطينيين محتجزون في السجون الإسرائيلية. إن وضع القدس الشرقية منصوص عليه في القانون الدولي، وينتهك قرار الولايات المتحدة الأحادي الجانب ذلك.

قال السيد ن. شاي (إسرائيل)، متحدثاً في إطار ممارسة حق الرد، إن الاتحاد البرلماني الدولي ليس منتدى حكومي، بل هو مكان يتمتع فيه البرلمانيون بحرية التعبير عن آرائهم، لذلك يجب النظر في الموضوع المطروح من منظور برلماني في مناقشات الاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي مناقشة قرارات الأمم المتحدة في سياق الأمم المتحدة، وليس الاتحاد البرلماني الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك سلام عندما يتم إرسال أطفال فلسطينيين لقتل الناس لمجرد أنهم يهود. وقد تم إبرام اتفاقات السلام ويجب احترامها. ستكون جميع المواقع المقدسة في القدس محمية. وكان اليهود ممنوعين من زيارة تلك المواقع حتى عام 1967، منذ ذلك الوقت أصبحت مفتوحة للجميع. والقدس هي مدينة الحرية الدينية. إذا تم استخدام الدين لتقسيم الناس، فإن الجميع سوف يخسر. يجب أن يكون الدين روحياً، ويجب ألا يستخدم في النزاع. وناشد المجتمع الدولي أن يفهم أن شعب إسرائيل يريد فقط حماية السلم والأمن في المنطقة.

عُلقت الجلسة الساعة 10:15 صباحاً، واستؤنفت الساعة 10:30 صباحاً، برئاسة السيدة ج. كويفاس بارون (المكسيك)، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.

قال الرئيس إنها تود أن تنقل تعازي الاتحاد البرلماني الدولي إلى سكان كيميروفو في روسيا الاتحادية، في أعقاب الحريق المأساوي الذي اندلع في مركز للتسوق، مما أسفر عن مقتل أكثر من 50 شخصاً، غالبيتهم من الأطفال.

وقف الحاضرون دقيقة صمت حداداً على ضحايا الحريق في مدينة كيميروفو، روسيا الاتحادية.

شكر السيد ك. كوساشيف (روسيا الاتحادية) الرئيس وجميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تعبيرهم عن التضامن.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول موضوع تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة

استئناف النقاش

ترأس الجلسة السيد ب. غالاغر (إيرلندا)، نائب رئيس الجمعية العامة.

قال السيد د. سيللوريس (قبرص)، إنه على الرغم من النقاش المستمر حول قضايا الهجرة واللاجئين، والعمل المتضافر للتخفيف من آثار أزمة اللاجئين والهجرة الحالية، استمر الناس في الغرق في البحر الأبيض المتوسط، واستمرت الحرب مستعرة في الجمهورية العربية السورية، التي تفاقمت بسبب الغزو التركي الأخير، والعنف الطائفي الذي ينتشر في جميع أنحاء الشرق الأوسط. فالتغير المناخي والفقر والصراع، إلى جانب تزايد تهديدات الإرهاب، تُجبر الناس على الفرار من ديارهم بحثاً عن مستقبل أفضل وأكثر أمناً. وفي الكثير من الأحيان، ركزت المناقشات حول أزمة الهجرة على إجراءات الإدارة الاستراتيجية بدلاً من الاعتراف بأن الأزمة من حياة البشر ومعاناتهم وموتهم.

يجب أن يعامل المهاجرون بكرامة من قبل السلطات عند دخولهم وتسجيلهم وأثناء نقلهم إلى بر الأمان. ويجب منح جمع شمل الأسرة لجميع المؤهلين للحماية الدولية. وينبغي توفير التعليم، العمالة، الإسكان والرعاية الصحية للجميع. كما يجب اتخاذ إجراءات لمواجهة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية، إلى جانب إنشاء طرق دخول قانونية محددة بوضوح للاجئين الذين هم في أمس الحاجة إلى الإغاثة الإنسانية. وينبغي التعامل مع جميع الذين تم منحهم حق الدخول باحترام، مع مراعاة خلفيتهم الثقافية، الاجتماعية وتطلعاتهم. لا يمكن حل مشاكل العالم بنفس طريقة التفكير التي خلقها؛ ويمكن إيجاد الحلول فقط عندما يتم تغيير العقلية.

قالت السيدة ر. ألاواتالا كاداجا (أوغندا) إن شبح الشعوب الإفريقية، اليائسة، المرعبة، التي تشعر بالوحدة، البائسة والجائعة، التي تعبر إلى أوروبا، وتموت بسبب الجوع والجفاف والمرض، هو إدانة للمجتمع الدولي والقادة الأفارقة الذين يبدو أنهم غافلين عن الوضع. وقد تسببت انتهاكات حقوق الإنسان، النزاعات، الظلم والفساد في هجرة الملايين إلى حياة تتسم بعدم اليقين، التعذيب، الرق والأوضاع المزرية في المخيمات في أوروبا. وبالنظر إلى زيادة مستوى البطالة بين الشباب في جميع أنحاء العالم، فإن الهجرة الاقتصادية تشكل أيضاً تهديداً

متزايداً. وينبغي على البرلمانات التي تصادق بعد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أن تفعل ذلك.

ويمكن معالجة الأسباب الجذرية للهجرة باتخاذ تدابير لتحسين البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ. وينبغي على الزعماء الأفارقة أن يستثمروا بشكل أقل في الصراع وبشكل أكثر في رفاهية شعوبهم. استضافت أوغندا ملايين اللاجئين من جميع أنحاء إفريقيا. بيدَ أن الضيافة قد جاءت على حساب تدمير البيئة، ووضعت ضغوطاً كبيرة على التعليم، الرعاية الصحية والمرافق الصحية، وكذلك على البنية الأساسية المادية. وينبغي على الأمم المتحدة أن تخصص موازنة للمساعدة في ضمان عدم تعرض البلدان المضيفة لحرمان لا مبرر له. يجب على البرلمانات أن تضمن بقاء الهجرة موضوعاً للمناقشة العامة، وأن الحكومات قد أوفت بالتزاماتها بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين، وجميع الصكوك الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة التي كانت طرفاً فيها. وينبغي إيلاء الاعتبار لتحديث اتفاقية اللاجئين لعام 1951 لمراعاة الوقائع الجديدة.

قال السيد ك. م. نغوغا (الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا) إن جماعة شرق إفريقيا قد تأسست على مبادئ المساواة والسلام والأمن والوصول إلى الفرص. وكان السلام أداة للتنمية المستدامة. ومع الأخذ بالحسبان ذلك الأمر، تم وضع خطط لتفعيل القوة الاحتياطية للجماعة في شرق إفريقيا. إن شرق إفريقيا مصدراً ومضيفاً للاجئين لسنوات عديدة وأحرز تقدماً كبيراً في إنشاء آليات لمعالجة أسباب تدفقات اللاجئين الجماعية. ومع ذلك، استمرت التحديات. مع الإشارة أنه كان لاجئاً منذ الولادة وحتى عمر 27 عاماً. لقد نشأ العديد من الأشخاص الآخرين في نفس الوضع أو في وضع أسوأ. ليس هناك نقص في الأدلة التي يمكن أن يستخدمها واضعو السياسات في نهجهم لمعالجة أزمات الهجرة.

لقد كان منح الملجأ إلى الفارين من النزاع والبحث عن الأمن أحد التقاليد الإنسانية الطويلة العهد. وإن الحوكمة الجيدة وتوزيع الفرص لإشراك أكثر الفئات حرماناً أمراً حيوياً. ينبغي أن تكون قيم الإنسانية واضحة في النُهج المتبعة لمنع أسباب الهجرة القسرية. إن الحلول الأكثر قابلية للاستدامة لتحديات اللاجئين والهجرة هي التي عالجت الأسباب الجذرية في بلدان المنشأ. ويعني الترابط في النظام العالمي أن الإخفاقات السياسية والاقتصادية لها آثار واسعة النطاق تتجاوز الحدود. ومن ثم فإن اتباع نهج موحد ومشترك ضروري. ويجب على البرلمانيين التأكد من سن تشريع يعزز السلام والشمولية ويعالج عدم المساواة. وينبغي أن تتوافر لديهم المزيد من الموارد لحمل المسؤولين التنفيذيين على المساءلة وكبح جماح الفساد.

قال السيد ج. زاجبو (بوتان) إن السيادة مسألة ذات أولوية بالنسبة لبوتان، وهي بلد صغير، ومن البلدان الأقل نمواً، وغير ساحلي، يعيش فيه أقل من مليون نسمة. وينبغي أن يأخذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةفي الحسبان الآثار الضارة المحتملة للهجرة على البلدان النامية، لا سيما البلدان الصغيرة

والضعيفة مثل بوتان. وبالتالي نرحب بأن يدرج في مشروع وثيقة المقترحات تلك المتعلقة بالسيادة الوطنية وحق الدول في ممارسة الولاية القضائية السيادية فيما يتعلق بسياسة الهجرة الوطنية. بالإضافة إلى فهم التحديات المتعلقة بالهجرة، استفادت بوتان أيضاً من مساهمات أكثر من 100000 عامل مهاجر شكلوا حوالي 15 بالمائة من السكان.

إن حياة الناس في بوتان وسبل عيشهم، ومعظمهم يعتمدون على الزراعة، تأثرت بشكل متزايد بتغير المناخ. يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآثار المترتبة عليها في جميع المناقشات حول الهجرة. وتمثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزاماً عالمياً لجعل هذا العالم مكاناً أفضل. إن العديد من أهداف التنمية المستدامة مرتبطة بالهجرة، ومن الواضح أن الهجرة والتنمية مترابطة بشكل وثيق. واصلت بوتان فلسفة إنمائية للسعادة الوطنية الشاملة، وينص الدستور على تهيئة الظروف لمجتمع طيب ورحيم متجذر في الروح البوذية والقيم الإنسانية العالمية. وقد تم النظر إلى الهجرة من خلال منظور تلك القيم، مع إيلاء الاهتمام الواجب لضرورة الحفاظ على سلام وأمن الأمة.

قال السيد س. كاساما (غينيا بيساو) إن الهجرة تشكل تحدياً عالمياً كبيراً؛ وقد قرر الاتحاد البرلماني الإفريقي عقد مؤتمر برلماني إفريقي كل سنتين بشأن الهجرة لمناقشة نُهج وتدابير جديدة لإدارة الهجرة. ووفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يحق لجميع الأشخاص المغادرة والعودة إلى بلدهم الأصلي. لذا يجب معالجة تحديات الهجرة باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان. ويقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية خاصة تتمثل في ضمان إدماج السياسات المتعلقة بالهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وضمان توافق الأطر التشريعية المحلية مع المعايير الدولية. ويجب على البرلمانيين في العالم أن يعملوا معاً من خلال النهج الثنائية والمتعددة الأطراف، لمنع القيود المفرطة على طرق الهجرة القانونية، مما قد يؤدي إلى التحول إلى الهجرة غير القانونية أو الاتجار بالأشخاص. ومن التحديات التي تفرضها الهجرة هي إشراك هياكل الإدارة العالمية. وفي إفريقيا، رغم إحراز بعض التقدم، فإن البطالة، الفقر، المرض، الإرهاب والكوارث الطبيعية تشكل تحديات خطيرة يجب التصدي لها. كما يجب إبرام الاتفاق العالمي وتنفيذه من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية.

قال السيد ر. مسوويا (ملاوي) إنه في الوقت الذي اتخذ فيه المهاجرون قراراً واعياً بمغادرة منازلهم بحثاً عن حياة أفضل في أماكن أخرى، فقد أجبر اللاجئون على المغادرة لأنهم سيتعرضون لخطر الاضطهاد أو الموت إذا بقوا. فروا، وغالباً غادروا منازلهم وأحبائهم في غضون مهلة قصيرة، من دون أي فكرة عن المكان الذي سيذهبون إليه. ومع توقع تنامي عدد الأشخاص الذين يعيشون في مناطق هشة ومتأثرة بالنزاعات بنسبة 82 بالمائة بحلول عام 2030، والزيادة المستمرة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في بلدان غير البلدان التي ولودا فيها، فإن الأمر يتطلب اتخاذ إجراء عاجل لدرء التحديات الماثلة في المستقبل. يجب البحث عن حلول مستدامة من خلال نهج مشترك وإنساني. وينبغي على البرلمانيين المطالبة باستعراض قائم على الأدلة لجميع السياسات المتعلقة بالهجرة، من

أجل إيجاد حلول دائمة. إن تحديات الهجرة الجماعية منتشرة منذ عشرات السنين، ولذا ينبغي أن يتوفر فيضاً من الأدلة لاستخدامها في البحث عن حلول. ينبغي توسيع نطاق مبدأ "مسؤولية الحماية" ليشمل النزوح القسري الجماعي. وقد حان الوقت أيضاً لاستعراض الإطار القانوني المعمول به لمعالجة أسباب الهجرة وآثارها، وتحديث اتفاقية اللاجئين لعام 1951 ودليل والمبادئ التوجيهية لعام 1979 بشأن إجراءات ومعايير تحديد وضع اللاجئين، استنادا إلى المعلومات والأدلة الحديثة.

قال السيد ك. ماكيلو لوساكا (كينيا) إن كينيا استضافت منذ ما يقرب من 30 عاماً أعداداً كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من البلدان المجاورة، ولا سيما من الصومال وجنوب السودان، في بعض أكبر مستوطنات اللاجئين في العالم. إن للنزاعات الطويلة الأمد التي تسببت في النزوح الجماعي عواقب اجتماعية، اقتصادية وسياسية بعيدة المدى مع تداعيات مؤلمة، متنوعة وطويلة الأمد. يجب أن يكون هناك تركيز أكبر على الجوانب المعاصرة لتحديات الهجرة. يجب ألا تعرقل الروايات القائمة على كره الأجانب، التي يتم الترويج لها لتحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل التعاون الدولي بشأن الهجرة. وقد سن برلمان كينيا تشريعات تنص على الاعتراف باللاجئين وحمايتهم وإدارتهم، وقانوناً بشأن حماية ومساعدة المشردين داخلياً (IDP).

ومن شأن استخدام الأدلة بدقة وفي الوقت المناسب أن يوفر منبرا لاتخاذ تدابير استباقية للحد من الشكوك، الخوف والقوالب النمطية إزاء المهاجرين. إن البرلمانيون في موقع فريد من نوعه لاعتماد سياسات مدروسة جيداً تستند إلى الأدلة، والتي تضم حقوق اللاجئين والمهاجرين، وتعزز اندماجهم لصالح المجتمع ونموه. يجب أن تتأكد البرلمانات من أن جمع الأدلة حول وضع اللاجئ اتخذ منهجا إنسانيا. وستؤدي الحلول السياسية القائمة على الأدلة إلى الحد من التحديات المتعلقة بالتكامل وتبديد المخاوف والقضاء على التمييز. إن المهاجرون واللاجئون جزءً من الإنسانية العالمية؛ بالتالي سيكون إدماجهم المستدام لصالح البشرية ككل. يجب صياغة الشراكات لضمان معاملة المهاجرين واللاجئين معاملة إنسانية، ويجب بذل كل جهد ممكن للحد من الظروف التي أدت إلى الهجرة والنزوح غير الطوعي.

قال السيد د. د. دراماني (توغو) إن الهجرة كانت أيضاً *موضوع المؤتمر العاشر لرؤساء البرلمانات في الجمعية العامة للفرانكفونيه*، حيث ناقش رؤساء البرلمانات آليات لتعزيز الحوار الدولي، التشاور والتعاون الأقاليمي بشأن قضايا الهجرة. وبينما كانت الهجرة في الماضي مرتبطة بالتجارة والحج الديني والحروب والأوبئة، فإنها في الوقت الحاضر مرتبطة بالتغير المناخي والفقر وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي. ويفقد الآلاف من المهاجرين حياتهم في البحر، في الرحلات للوصول إلى مستقبل أفضل.

وتشكل توغو طرفاً في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالهجرة واللاجئين، وشاركت بنشاط في الاجتماعات الإقليمية والدولية بشأن إدارة الهجرة. وتضم كل من استراتيجية العمالة الوطنية وخطة التنمية الوطنية جوانب تتعلق بالهجرة. وأُنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالهجرة، ويجري إعداد استراتيجية وطنية للهجرة

والتنمية. ومن أجل إيجاد حل دائم للتحديات المعاصرة المتعلقة بالهجرة، ستكون هناك حاجة إلى العمل المتضافر والمنسق. ويجب على البرلمانيين، كممثلين للشعب، وضع إطار تشريعي شامل لضمان أن تكون الهجرة لصالح الإنسانية. ويجب تعزيز الأدوات الدولية؛ إن اعتماد الاتفاقين العالميين سيكون ذا أهمية خاصة في هذا الصدد. ويلزم إجراء حوار برلماني صريح ومفتوح وبنّاء في ما بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

وقال السيد ج. دا غراسا ديوغو (ساو تومي وبرينسيبي) إنه لا يمكن مناقشة حالة المهاجرين واللاجئين من دون مناقشة حقوق الإنسان الأساسية. وكثيراً ما يكون اللاجئون ضحايا ووصموا على أسس ثقافية، اجتماعية، دينية وعرقية نتيجة سياسات تمييزية للدولة. وإن لنشر وصمة العار تأثير سلبي على أولئك الذين يلتمسون اللجوء.وكذلك خلق الإرهاب العداء في العلاقات الدولية. يجب تحديد الأسباب الجذرية للهجرة القسرية ومعالجتها. وبينما لا يمكن السماح بالهجرة غير الخاضعة للمراقبة ويجب احترام السيادة الوطنية، لا يجوز انتهاك الحقوق الأساسية باسم الأمن القومي. يجب أن يتم منح الأمان والملجأ لجميع الأشخاص المعرضين للخطر والمحتاجين. لذلك يجب إعادة النظر في أنظمة إدارة الهجرة، مع مراعاة مزايا استضافة المهاجرين.

إن سان تومي وبرينسيبي دولة ديمقراطية شابة نسبياً، أُنشئت على أساس مبادئ احترام الحقوق الأساسية وحماية العدالة. فهي دولة سلام وأمن استضافت المهاجرين ومنحتهم نفس الحقوق التي يتمتع بها مواطنوها. يجب حماية حقوق اللاجئين والمهاجرين في كل مكان. ويجب أن يكون البرلمانيون حماة حقوق الإنسان والعدالة، ويجب أن يعملوا معاً من خلال نهج مشترك لضمان كرامة المهاجرين. ودعا جميع الدول إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ترأس الجلسة السيد إي. فلوريس (شيلي)، نائب رئيس الجمعية العامة.

قال السيد أحمد بن عبدالله بن زيد محمود (قطر) إن العالم يشهد أوقاتاً عصيبة، حيث تحدث انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات والإبادة الجماعية على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي. لقد فشلت القرارات الدولية في إحداث التأثير المطلوب. ويعيش شعب فلسطين في ظل احتلال غير مشروع لمدة سبعين سنة، وهي حالة أسفرت عن الحرب وزعزعة الاستقرار في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط، مما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى المزيد من العمليات الفعالة لإنهاء الاحتلال والإبادة الجماعية والقتل، وضمان احترام القانون الدولي. إن لملايين من الناس حول العالم يهربون من منازلهم بحثاً عن اللجوء. وفي حين أن اعتماد الاتفاقين العالميين سيكون أمراً مهماً، إلا أنهما سيظلان بلا معنى إذا لم يتم تنفيذها. يجب ألا يكون الاتحاد البرلماني الدولي مجرد منتدى للحوار والمناقشة فحسب، بل يجب أن يكون منبراً فعالاً للعمل. ويؤدي الحوار بين البرلمانيين والدبلوماسية دوراً هاماً. وحدث العديد من الأزمات التي كان الناس يهربون منها بسبب الدول؛ يجب منح الضحايا ملاذاً ومعاملتهم بكرامة. وهناك حاجة إلى تعاون متضافر للتغلب على الصراع

والأزمة، وضمان احترام حقوق الإنسان في جميع الأوقات. تبذل حكومة قطر جهوداً لتوفير فرص العمل والتعليم في المنطقة العربية، وفتحت مركزاً للحوار بين الأديان لتعزيز التعايش السلمي بين الأديان. وينبغي تنقيح إجراءات الأمم المتحدة، ولا سيما إجراءات مجلس الأمن. ويجب أن تعالج القرارات الأسباب الجذرية للهجرة القسرية، وينبغي إصلاح النظام الدولي لضمان احترام قراراته ومقرراته وتنفيذها.

قال السيد ي. سوليمون لاسن (نيجيريا) إن الاتفاقات العالمية المقبلة ستعزز نظام إدارة الهجرة الجماعية من خلال نهج متجذر في التعاون. ومن شأن هذا النهج أن يحدد ويعالج الأسباب الجذرية للتشرد القسري، يكفل احترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين واللاجئين، القضاء على جميع أشكال التمييز، التصدي للإتجار بالأشخاص، تهريب المهاجرين، أشكال الرق المعاصرة، زيادة التعاون الدولي، إنشاء مسارات هجرة منتظمة، وتعزيز مساهمات المهاجرين والمغتربين إلى بلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء. في حين أن السياسيين الشعوبيين ينشرون الروايات حول الآثار السلبية المحتملة للهجرة، مثل المخاطر الأمنية والتهديدات التي تتعرض لها القوى العاملة المحلية، لإثارة مشاعر الخوف وعدم الثقة بين المجتمعات المضيفة، فقد أظهرت الأدلة التأثيرات الاقتصادية والإنمائية الإيجابية للهجرة. ولذلك يجب على المجتمع الدولي ضمان أخذ البيانات والأدلة الوقائعية في الحسبان عند التفاوض على الاتفاقات العالمية.

قال السيد ي. ريتا (إثيوبيا)، إن إثيوبيا لها تاريخ طويل في استضافة الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء. وقد تعهدت السلطات الإثيوبية بزيادة الفرص المتاحة للاجئين والمهاجرين، وإنشاء أطر قانونية ومؤسسية فعالة لحوكمة الهجرة. ينبغي النظر إلى الهجرة من منظور إيجابي؛ يمكن للهجرة ذات الإدارة الجيدة أن تسد الفجوات في الطلب على العمالة في البلدان المضيفة، بينما تساهم في النمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر في بلدان المنشأ من خلال تدفقات التحويلات المالية ونقل المعارف والمهارات، وإقامة الشراكات من أجل الاستثمار والأعمال التجارية. وقد سن البرلمان الإثيوبي قانون العمالة في الخارج من أجل بقاء التوظيف أخلاقي، وضمان حماية حقوق العمال المهاجرين دون قيود، وأن وكالات التوظيف ليست واجهة لتهريب المهاجرين. وقد أبرمت اتفاقات ثنائية مع بلدان المقصد الرئيسية، وتم تعزيز الخدمات القنصلية الإثيوبية للإشراف على مراعاة حقوق العمال المهاجرين. إثيوبيا هي ثاني أكبر دولة مضيفة في إفريقيا. وعلى هذا النحو، فإن حكومتها ملتزمة بتعزيز التكامل من خلال اعتماد سياسات شاملة للتعليم والصحة والتوظيف، وتوسيع نطاق سياسات الاندماج خارج المخيمات المحلية. يجب أن تستند حلول تحديات الهجرة إلى بيانات عملية لضمان اتخاذ القرارات المستنيرة، التي من شأنها أن تؤدي إلى سياسات فعالة.

قال السيد ب. ماتيبيني (زامبيا)، أنه ما لم تُتخذ تدابير عاجلة، فإن عدد النازحين قسراً في جميع أنحاء العالم سيزداد. يجب على المجتمع الدولي أن ينظر في كيفية تحسين النظام العالمي لإدارة الهجرة من أجل التصدي بفعالية للأبعاد المعقدة لمحنة اللاجئين والمهاجرين، باستخدام نهج قائم على حقوق الإنسان. ورحب بالجهود التي

يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي سعيا وراء بُعد برلماني للاتفاقات العالمية المقبلة من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةوللاجئين. وينبغي أن تشمل هذه الاتفاقيات تعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق هجرة أكثر إنسانية وأكثر "ذكاءً".

وإن عبء إدارة اللاجئين ورعايتهم تكون أكبر في البلدان التي الضعيفة اقتصادياً، مثل زامبيا. لذلك، فإن وجود نظام عالمي أكثر فعالية لإدارة الهجرة أمر حتمي. ويجب أن يستند هذا النظام إلى أدلة تثبت كيف يمكن للهجرة أن تؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية على الوضع الاجتماعي الاقتصادي للمهاجرين، دون التأثير سلباً على سكان البلد المضيف. كما ينبغي استخدام الأدلة للنظر في أفضل السبل للتعرف على الدوافع الرئيسية للهجرة غير المنتظمة وإدارتها وعلى أفضل وجه لتأمين حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين. ويلزم اتخاذ تدابير عاجلة لتلبية الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالنساء المهاجرات، الأطفال وكبار السن الذين غالباً ما يتعرضون للتمييز والإيذاء.

قال السيد ف. ماتيو (أندورا)، إن التحول الاقتصادي في أواخر القرن العشرين حول أندورا إلى بلد مقصد، حيث يمثل المهاجرون حاليا 54 بالمائة من السكان، ومعظمهم مهاجرين لأسباب اقتصادية من بلدان مجاورة لهم ثقافات وأديان مماثلة، واعتبر غالبية السكان المحليين أن اولئك المهاجرون يساهمون بشكل إيجابي في القوى العاملة والتنمية الاقتصادية في أندورا. وعلى الرغم من الاندماج الناجح، إلا أنه بقي القلق من تقويض الهوية المحلية والقيم التقليدية، جنباً إلى جنب مع المخاوف حول الرعاية الاجتماعية. وهناك أيضاً وعي بأن التعايش السلمي هشاً. ولذلك كان جمع البيانات العملية أساسياً لوضع حد للتكهنات وتفكيك القوالب النمطية. وكانت خطط الدمج ضرورية أيضاً لتبديد أي توتر محتمل واستحضار المزايا الكثيرة للهجرة بالنسبة للمجتمع.

لا تعتبر الهجرة من أكبر التحديات التي تواجه أندورا، فتدفقات الهجرة القسرية الرئيسية تجري خارج حدود أندورا. غيرَ أنه يجري بذل كل جهد للتصرف لدعم اللاجئين والمهاجرين، وسن البرلمان تشريعات تكفل حماية أي شخص يعبر بشكل مؤقت لأسباب إنسانية. والتعاون الدولي ضروري لضمان أن تكون الهجرة آمنة وطوعية، وتفكيك الشبكات الإجرامية المسؤولة عن الاتجار بالأشخاص. وللتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أهمية خاصة في هذا الصدد. والإرادة السياسية ضرورية، وعلى البرلمانيين مسؤولية في هذا الصدد؛ لا ينبغي استخدام الخطاب الاستراتيجي لكسب الأصوات. بمجرد أن يتم زرع بذور عدم الثقة، سيكون من الصعب الحفاظ على السلام. ليس من واجب البرلمانيين كسب الأصوات بل الحكم من أجل الصالح العام.

قال السيد أ. م. أوكاي (غانا)، إن زيادة الهجرة تمثل فرصاً وتحديات بالنسبة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. يجب معالجة العوامل المسببة للهجرة، والتي تشمل الفقر، الافتقار إلى العمل اللائق، انعدام فرص التنمية

وآثار تغير المناخ، لضمان أن أي هجرة هي هجرة طوعية وآمنة. فالصراع المسلح والحرب، زيادة الإرهاب، تجارة الأسلحة، الفساد، والدكتاتوريات تجبر الناس أيضاً على الفرار من ديارهم. يمكن لتدفق المهاجرين خلق توترات مع المجتمعات المضيفة، مما قد يؤدي إلى كراهية الأجانب وانتهاكات لحقوق الإنسان. يجب على البرلمانات اتخاذ خطوات لمواجهة هذه المواقف ووضع حد لخطاب الكراهية والعنف بدوافع عنصرية. يجب أن تكون البرلمانات موضوعية عند النظر في الأسباب الجذرية للهجرة. والعديد من عوامل الدفع ناتجة عن سوء الإدارة وخيانة الثقة الممنوحة للقادة. ويجب عليهم التأكد من استخدام وظائفهم التشريعية والرقابية لحماية الأشخاص الذين يمثلونهم.

وقال السيد أ. ماكانا (جنوب السودان)، إنه يجري بذل كل جهد لإنهاء النزاع الجاري في جنوب السودان من خلال الحوار الوطني، ومبادرة السلام "الشعب إلى الشعب"، والمنتدى التنشيطي رفيع المستوى. وقد أسفر الحوار الوطني عن نتائج مع عودة الأوضاع إلى طبيعتها في بعض المجالات الرئيسية، مما يسّر عودة عشرات الآلاف من اللاجئين. وقدم الشركاء الدوليون، ولا سيما ألمانيا واليابان، دعماً لا يقدر بثمن. وبالرغم من إحراز بعض التقدم من خلال مبادرة السلام الشعبية، إلا أن هناك حاجة إلى المزيد من الدعم؛ والأطفال الذين ما يزالوا مختطفون من قبل لصوص الماشية الفارين من وجه العدالة. وقد أنشئ المنتدى التنشيطي الرفيع المستوى لإعطاء دفعة جديدة للاتفاق على حل الصراع في جنوب السودان. وعلى الرغم من أن البرلمان أيدَّ تلك المبادرة، إلا أن المعارضة قدمت مطالب غير واقعية من المنتدى، داعية إلى الحل الفوري للبرلمان المنتخب، الجيش، القضاء والرئاسة. ودعا المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغط على المعارضة، لتمكين المفاوضات من أجل السلام. وقد أصبح تجمع النساء البرلمانيات في جنوب السودان وتجمع الشباب نشطون على نحو متزايد على الصعيدين الوطني والدولي. كما شارك البرلمان في التفاوض على اتفاق السلام بين الحكومة والحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان. وقد مكّن الاتفاق من إعادة إدماج أكثر من 500 طفل في المجتمع والتحاقهم بالتعليم. وقد قدم صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وحكومة السويد دعماً لا يقدر بثمن في هذا الصدد. كما أطلق البرلمان حملات دبلوماسية من أجل السلام، وأرسل وفود إلى البلدان المجاورة، ويعمل بجد لدعم الحكومة في تنفيذ اتفاق السلام. وحثَّ جميع الشركاء على الامتناع عن فرض العقوبات ودعم الجهود الرامية إلى العودة إلى السلام في جنوب السودان.

قال السيد ف. زون (المنظمة العالمية للبرلمانات لمكافحة الفساد)، إن الفساد والهجرة مرتبطان بطرق متعددة: فالفساد سهّل الهجرة غير القانونية، التي غالباً ما تنطوي على دفع رشوة على الحدود وتزييف المستندات. يمكن استخدام الرشوة لتسهيل الرحلات عندما يضطر المهاجرون إلى الاعتماد على المهربين. والمهربون أنفسهم يعتمدون بشكل كبير على المسؤولين الفاسدين. والفساد، في شكل رسوم إدارية غير مفسرة، يعوق أيضاً تدفقات التحويلات إلى بلدان المنشأ. وقد حدث حتى في تقديم المعونة عندما استفادت المؤسسات الحكومية من المساهمات والتبرعات الدولية. والفساد في كثير من الأحيان مساهما رئيسياً في عدم الاستقرار والعنف، مما يضطر

الناس إلى الفرار بحثاً عن الأمان. لقد قوّض شرعية واستقرار الحكومات. وإن العديد من النزاعات الدائرة حالياً حول العالم سببها عدم الرضا العام عن الخدمات الحكومية الفاسدة.

الهجرة القسرية تغذيها النزاعات ويمكن أن تكون لها عواقب وخيمة. وأظهر تدفق اللاجئين الروهينغا من ميانمار إلى بنغلادش كيف يمكن للإساءة الجماعية أن تسفر عن مأساة إنسانية. ولا يمكن إيجاد حلول لهذه الحالات إلا من خلال التعاون الدولي ووجود عالم خالٍ من الفساد. وسيشمل الاتفاق العالمي القادم للهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةمبادئ مكافحة الفساد في الأحكام المتعلقة بتعزيز الشفافية، المساءلة والالتزام بضمان التحويلات المالية بشكل أسرع وأكثر أماناً وأقل تكلفةً. ومن أجل ضمان الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية، يجب تعزيز سياسات التنمية المستدامة. وللبرلمانيين دور في هذا الصدد، ينبغي عليهم بذل كل جهد للعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قالت السيدة م. تريانافيللو (اليونان)، إنه يجب على المجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق السلام، لا سيما في الشرق الأوسط، كشرط مسبق للهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية. ومن المرجح أن تزداد تدفقات الهجرة بسبب تغير المناخ، ندرة المياه، التفاوت الاقتصادي والأصولية الدينية. لذلك، رحبت بالجهود المبذولة للتفاوض على الاتفاقين العالميين اللذين سيسهمان في ضمان اتباع نهج شامل لإدارة فعالة للهجرة. وإن التعاون عبر الحدود والعمل البرلماني الإقليمي والدولي، وكذلك التفاعل بين السلطات المحلية ووكالات إنفاذ القانون في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، هي قضايا حيوية لمنع الاتجار بالمهاجرين وضمان تقديم المهربين إلى العدالة.

يجب ضمان الانتقال السلس للمهاجرين إلى المجتمع في البلدان المضيفة، من خلال عملية ذات اتجاهين للتسوية المتبادلة. في اليونان، تُبذل الجهود لتوعية المهاجرين حول اللغة والثقافة اليونانية. كما يتم توفير الرعاية الصحية، مع تغطية واسعة للتطعيم لمنع الأوبئة. ويجري تنظيم حملات توعية لاطلاع السكان المحليين واللاجئين على حقوقهم والتزاماتهم. يجب أن يكون المهاجرون قادرين على دخول سوق العمل المحلي. ويجب معاقبة أي دولة لا تتحمل مسؤولياتها لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة. ينبغي تنقيح قانون دبلن الثالث للسماح للاجئين في دول البحر الأبيض المتوسط، الذين لا يرغبون في البقاء هناك، بطلب اللجوء في بلد ثالث. وأدي إغلاق الحدود إلى تفاقم المشاكل وتأجيج الاتجار. وينبغي على البلدان المتقدمة النمو أن تقدم مساعدة مالية إلى البلدان الأقل نمواً لبناء مجتمعات مستدامة وتنمية اقتصاداتها، حتى لا يشعر الناس بأنهم مجبرون على مغادرة ديارهم. ليس هناك حاجة إلى "تصدير" النماذج الغربية للديمقراطية؛ التفاهم المتبادل والسلام أسياسيان.

السيد هـ. و (الصين)، قال إن العالم يمر بتغيرات عميقة ليست محفوفة بالمخاطر فحسب، بل إنها تطرح أيضاً تحديات وفرص. لقد أصبحت الهجرة الدولية سمة مميزة للعولمة. وقد أدى الصراع والفقر والتفاوت في التنمية إلى زيادة في عدد المهاجرين واللاجئين، فضلاً عن زيادة الاتجار بالأشخاص وفي السياسات الشعبية والحمائية.

المهاجرون واللاجئون هم من البشر، وينبغي حماية حقهم في تحقيق الرفاه. ومن أجل تحمل الإدارة الشاملة للهجرة، يجب على جميع الدول التعاون من خلال قيادة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة (IOM). ويجب فهم الدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه المهاجرون في التنمية الاقتصادية لبلدان المنشأ والمقصد.

يجب بذل الجهود لتنظيم طرق الهجرة، حوكمة الحدود علة النحو الأمثل، مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتهريب المهاجرين؛ يجب وضع حد للتمييز ضد المهاجرين. ويجب معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية من خلال اتباع نهج استشرافي لتشجيع التسوية السلمية للنزاعات المسلحة. فقد ازدادت تدفقات الهجرة إلى الصين وخارجها خلال السنوات الأخيرة، حيث جاء كثير من الأجانب للعمل في الصين، وقدموا روابط مهمة مع بقية العالم. وقد التزمت السلطات الصينية بمتابعة سياسة خارجية متجذرة في السلام، وساهمت بأفراد حفظ السلام في الأمم المتحدة، فضلاً عن تقديم المعونة الإنسانية لأزمات اللاجئين. إن حكومة الصين على استعداد للتعاون على المستوى الدولي بشأن إصلاح نظام الحوكمة الدولية، وتقاسم خبرات التنمية الاقتصادية، التي يمكن أن تكون بمثابة مثال مفيد للآخرين، ولا سيما عند معالجة الأسباب الجذرية للهجرة الجماعية.

السيد م. الغساني (عُمان)، قال إن حكومة سلطنة عمان بذلت قصارى جهدها لتوفير الأمن الأمثل للمهاجرين في الأراضي العُمانية. ويجب البحث عن حلول فعالة لأسباب الهجرة الجماعية، استناداً إلى مبادئ التوفيق والتعايش السلمي. حل النزاع حيوي. وعدد المهاجرين يتزايد يومياً. يستمر الشعب الفلسطيني في مواجهة القمع الإسرائيلي. وبدلاً من البحث عن حلول، اتخذت إدارة الولايات المتحدة خطوات لزيادة تفاقم الحالة. يجب احترام القانون الدولي وتحقيق العدالة. ويعاني شعب الروهينغا في ميانمار من القمع والاضطهاد، وقد فر أكثر من 100000 شخص من ديارهم، مما تسبب في أزمة إنسانية كبيرة. وعلى الرغم من حقيقة أن ميانمار طرف في الاتفاقات الدولية، إلا أنها لم تفي بالتزاماتها الدولية. وقد بذلت السلطات في سلطنة عمان كل جهد ممكن لتقديم أكبر قدر ممكن من الدعم والمساعدة للاجئين، من خلال الإسكان والرعاية الصحية، وأنشطة إعادة التأهيل والمصالحة. وهناك حاجة إلى نُهج مبتكرة لحماية حقوق المهاجرين وتشجيع الهجرة كأداة لإعادة البناء والنمو. وسيشكل اعتماد الاتفاقين العالميين خطوة هامة إلى الأمام.

قالت السيدة ج. أ. غاكوبا (رواندا)، إن تزايد الهجرة غير المنتظمة هو وضع يحتاج إلى اهتمام المجتمع البرلماني العالمي. يجب الدفاع عن الحقوق الأساسية للمهاجرين واللاجئين أولاً وقبل كل شيء. والهجرة دوماً عنصراً أساسياً في التنمية ورخاء البشر، ولكن بدون التنظيم الكافي، قد يترتب عليها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لقد عانت رواندا من نزوح جماعي للاجئين. وقد تم استئناف السلام والاستقرار وعاد نحو 3.4 ملايين من الروانديين. ورواندا أيضا بلداً مضيفاً للاجئين، ومعظمهم من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وتم توفير الأراضي لمخيمات اللاجئين، ومنح اللاجئين إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة، ولا سيما الرعاية الصحية

والتعليم. كما سُمح للاجئين بالتنقل بحرية في رواندا، ولهم الحق في العمل، وإنشاء الشركات، ودفع الضرائب وخلق فرص العمل، وبالتالي تمكينهم من المساهمة بنشاط في الاقتصاد في بلدهم المضيف. وقد بُذلت جهود لاجتذاب العمالة الأجنبية الماهرة من أجل التنمية الاقتصادية والتخفيف من عواقب الهجرة غير القانونية. وشملت سياسة الهجرة الوطنية تدابير لزيادة الوعي بمخاطر الاتجار وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان بين الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال. وقد اعتبر التنقل الحر للأشخاص حقاً أساسياً ينبغي تعزيزه وحمايته. وينظر إليها أيضاً كوسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يجب على جميع البرلمانيين بذل قصارى جهدهم ليس فقط لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين، ولكن للسماح لهم بأن يكونوا مواطنين منتجين في أي مكان في العالم.

رفعت الجلسة الساعة 1.10 بعد الظهر.

جلسة الاثنين، 26 آذار/ مارس

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2.35 بعد الظهر. برئاسة السيد م. بوفا (سورينام)، نائب رئيس الجمعية.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول موضوع تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:
الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة

استئناف النقاش

قال السيد د. ماكغونتي (كندا)، إنه يجب على البلدان احتضان وإدارة الهجرة بدلاً من معارضتها. وعلى الرغم من أن الهجرة تمثل تحدياً، إلا أنها أيضاً فرصة لتعزيز التغيير الإيجابي. في كندا، قام المهاجرون بتوسيع التجارة والاستثمار وحفزوا النمو الاقتصادي والثقافي. لم يكن التنوع والشمول نقاط ضعف ولكنهما ضروريان للنمو والازدهار والنجاح. ينبغي على جميع الدول المشاركة في الاتفاقيات العالمية بشأن الهجرة واللاجئين أن تعمل مع القطاع الخاص لتعزيز فوائد التنوع. كما أن هناك حاجة إلى سياسة عامة مدروسة لإدماج المهاجرين بنجاح في المجتمعات الجديدة.

وقد اتخذت كندا عدداً من التدابير المتعلقة بالهجرة محلياً ودولياً. وساهمت بشكل كبير في صياغة إعلان نيويورك لعام 2016 الخاص باللاجئين والمهاجرين. وهي واحدة من أكبر خمس دول من حيث استقبال المهاجرين في العالم. وبرنامج إعادة التوطين في البلد اعترف بالتحديات الخاصة التي يواجهها أضعف الفئات، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين. كما أصدرت مبادئ توجيهية جديدة بشأن تقييم طلبات اللاجئين على أساس الهوية الجنسية والجنسية.

قالت السيد ج. هـ. ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، إنه في حين أن بعض البلدان ترفض المهاجرين، فإن آخرين يبذلون جهوداً لمساعدتهم من خلال المساعدة الإنسانية وإيجاد الوظائف والتدابير الأخرى.

ومع ذلك، من غير المرجح أن تكون هذه الجهود كافية. أزمة الهجرة نتيجة للتدخلات العدوانية من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الأخرى. والتدخلات تهدف إلى الإطاحة بالدول المستقلة، وتغذي الصراعات وتقوّض السلام. تحدثت الولايات المتحدة والغرب بأعلى صوت عن المساواة العالمية وحقوق الإنسان، لكنهم تجاهلوا اللاجئين ومارسوا التمييز ضدهم. إن وضع حد لمثل هذه العنصرية، والشوفينية، والعدوان هو مفتاح حل أزمة الهجرة.

وترغب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في بناء عالم عادل وسلمي خالٍ من العدوان، الحرب، عدم المساواة والتمييز العنصري. في الواقع، لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية إلا في بيئة سلمية. من الحيوي للغاية الحفاظ على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية، حيث اتخذت كوريا الديمقراطية مبادرات لتذليل العقبات في العلاقات بين الكوريتين. لقد حان الوقت لأن تضع الولايات المتحدة الأمريكية حداً لسياساتها العدائية، بما في ذلك العقوبات والضغط ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وكوريا الديمقراطية مستعدة لحل جميع المشاكل من خلال الحوار والتفاوض.

قال السيد ج. كيراكيلاس (ليتوانيا)، إن ليتوانيا، عبر التاريخ، بلد منشأ وبلد مضيف وبلد عبور للاجئين. ولذلك رحبت بالجهود المبذولة لإدخال نظام حماية أكثر فعالية للاجئين. وعلى وجه الخصوص، وافقت ليتوانيا على تدابير لتشجيع تقاسم الأعباء على الصعيد العالمي وتزويد البلدان المتلقية بالدعم الشامل. ومن المهم أيضاً ضمان سلامة اللاجئين، لا سيما في سياق الاتجار بالبشر، فضلاً عن الاستعداد لحالات الأزمات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. يجب أن يتوفر عنصر حقوق الإنسان لحماية اللاجئين مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

شكلت روسيا تهديداً خطيراً جداً لأوروبا. وتدخلها المتعمد في الشؤون الداخلية للبلدان الأوروبية أمر غير مقبول. ومن غير المقبول أيضاً ارتكاب انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان، ولا سيما ضد تتار القرم. يجب على المجتمع الدولي بالتالي الإبقاء على جميع العقوبات ضد روسيا.

وفي الختام، يجب على البلدان أن ترحب باللاجئين وتحميهم وتروج لهم وتدمجهم بروح من التعاطف والبصيرة والشجاعة. الشي الذي يهم الناس أكثر، وليس المصالح.

قال السيد ر. لوباتكا (النمسا)، إن الهجرة ظاهرة تاريخية وفي الوقت المناسب. وعند التصدي للهجرة، من الضروري التأكيد على أن حقوق الإنسان، بما فيها حقوق المهاجرين غير الشرعيين، هي حقوق عالمية. ولذلك رحبت النمسا بالمفاوضات الجارية بشأن الاتفاقين العالميين وجهود الاتحاد البرلماني الدولي لإدراج منظور برلماني. الظروف المعيشية السيئة واحدة من الأسباب الرئيسية للهجرة. لذلك فإن أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ذات أهمية كبيرة. ومن المهم بشكل خاص خلق العمل اللائق بالإضافة إلى إرساء سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية. تتطلب الحوكمة الديمقراطية اعتماد مبادئ مثل المشاركة، الشفافية والمساءلة. عند المشاركة في التعاون

الإنمائي، يجب على الدول أن تتذكر أن معظم اللاجئين كانوا نازحين داخلياً. كما يجب أن تهدف إلى ردع الناس عن مغادرة منازلهم لأسباب اقتصادية.

وقد أطلقت وكالة التنمية النمساوية عدة مشاريع. ومن الأمثلة على ذلك مشروع لتوفير الأمن الغذائي المستدام للمجتمعات المحلية في أوغندا التي تستضيف لاجئين من جنوب السودان. كما ستتصدى البلاد للهجرة في ظل رئاستها للاتحاد الأوروبي (EU) التي ستبدأ في تموز/ يوليو 2018. ومن المهم إصلاح نظام اللجوء الأوروبي المشترك، بحيث تتماشى معايير الهجرة بين جميع الدول الأعضاء. كما يجب أن تكون هناك خطة للاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون مع بلدان العبور والمنشأ، فضلاً عن التصدي للإتجار بالبشر. ويجب أن تكون البرلمانات في المقدمة من حيث معالجة قضايا الهجرة.

تم تعليق المناقشة العامة في الساعة 3:15 بعد الظهر. للسماح بجلسة تفاعلية مع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، برئاسة السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

قال الرئيس إن السيد ت. أ. غبريزوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، هو برلمانياً سابقاً، ووزيراً للصحة ووزيراً للشؤون الخارجية من إثيوبيا. قد أعطى الأولوية لإمكانية حصول الجميع على الخدمات الصحية في عمل منظمة الصحة العالمية. في عرضه، يشارك برؤيته ويوضح كيف يعتزم إشراك البرلمانيين.

يمكن للهجرة أن تكون المحرك الرئيسي للازدهار الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، سياسات إدارة صحة المهاجرين غير مرضية. غالباً ما حرم المهاجرون عن الخدمات الأساسية وواجهوا التمييز والاستبعاد الاجتماعي. كما عاش العديد منهم وعملوا في ظروف تعرضهم لخطر أكبر للأمراض المعدية وغير المعدية. كما أدى انعدام التكامل إلى تقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد المضيف.

إن إحدى أولويات منظمة الصحة العالمية هي التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك للمهاجرين بغض النظر عن وضعهم. ومع ذلك، مع افتقار نصف سكان العالم على الأقل إلى الخدمات الصحية الأساسية، ليس المهاجرون واللاجئون هم المستبعدين فقط. مثل هذا الوضع لا يمكن تحمله. فالتغطية الصحية الشاملة أكثر من مجرد توفير التأمين الصحي، ودفع تكاليف الرعاية وضمان الوصول إلى خدمات صحية ذات نوعية جيدة كلما نشأت مشاكل. الأمر يتعلق بتوفير مجموعة كاملة من الخدمات التي تعزز الصحة وتمنع الأمراض طوال دورة الحياة. وتشمل الأمثلة هذه الخدمات اللقاحات للأطفال وفرص الرضاعة الطبيعية. كما أن البلدان التي استثمرت في تعزيز الصحة والوقاية منها جنت فوائد اقتصادية طويلة الأجل وكانت أكثر كفاءة في منع تفشي الأمراض. ونتيجة لذلك، التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي وجهان لعملة واحدة.

ليس هناك مسار واحد للتغطية الصحية الشاملة. يجب على كل دولة التكيف مع ظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. مع ذلك، المؤسسة دائماً نظاماً صحياً قوياً يعتمد على الرعاية الأولية مع التركيز العملي على تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض. وهناك أبعاد عديدة لوجود نظام صحي يوفر الصحة العامة: التمويل

المستدام، والعاملين المهرة في مجال الصحة، الحوكمة الجيدة، تقديم الخدمات الموثوقة، وإدارة البيانات الدقيقة والوصول الشامل إلى الأدوية. ويتمثل أحد الجوانب التي غالباً ما يتم تجاهلها في الحاجة إلى إطار قانوني قوي يكرّس الحق في الصحة ويعزز المساواة، التكافؤ، الكفاءة والمساءلة. والتغطية الصحية الشاملة ليست ترفاً، وإنما ضرورة لا بد أن تحققها جميع البلدان، بغض النظر عن مستوى الدخل. فهي خياراً سياسياً.

في جمعية الصحة العالمية في عام 2018، ستطلب منظمة الصحة العالمية من الدول الأعضاء الموافقة على خطة خمسية جديدة في صميمها ثلاثة أهداف. الهدف هو رؤية مليار شخص آخرين يتمتعون بتغطية صحية شاملة، ومليار شخص إضافي محمي من حالات الطوارئ الصحية، ومليار شخص آخر يتمتعون بصحة أفضل ورفاه أفضل. يجب على الدول الأعضاء مساعدة منظمة الصحة العالمية على تحقيق تلك الأهداف من خلال اعتماد القوانين والسياسات ذات الصلة. ومن خلال القيام بذلك، يجب ألا يقتصر الأمر على ضمان الوصول إلى الخدمات الصحية، بل يجب أيضاً أن يعالج تغير المناخ والتلوث ومشاكل المياه النظيفة والصرف الصحي. ومن المهم أيضاً تشجيع الخيارات الصحية، على سبيل المثال، بفرض ضرائب على التبغ وغيره من المنتجات الضارة.

يجب أن تسير جميع القوانين والسياسات جنباً إلى جنب مع التنفيذ الدقيق ومخصصات الموازنة المناسبة. يجب أن تسترشد بأفضل الأدلة المتاحة. هناك المزيد من العلوم والأبحاث المتاحة أكثر من أي وقت آخر في التاريخ، ولكن الفجوة بين الأدلة والسياسة أوسع من أي وقت مضى. قد يكون من الصعب في بعض الأحيان التمييز بين المعلومات الصحيحة وغير الصحيحة. ويمكن لمنظمة الصحة العالمية مساعدة البلدان في هذا الصدد.

ودعا البلدان إلى تلبية ثلاثة طلبات محددة. أولاً، ينبغي أن تصادق على بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ بحلول 2 تموز/ يوليو 2018 حتى يمكن دخوله حيز التنفيذ، سوق التبغ غير المشروع المدمّر للصحة، وأثار الجريمة المنظمة وحرم الحكومات من إيرادات الضرائب. ثانياً، ينبغي أن يشكلوا مجموعة أصدقاء لمنظمة الصحة العالمية في برلماناتهم الملتزمة بقضايا الصحة العالمية. ثالثاً، يجب أن يحضّروا إحاطة فنية للبرلمانيين حول ضمان التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي في جمعية الصحة العالمية للعام 2018. ومن الأهمية بمكان أن نعمل معاً لتحقيق عالم أكثر صحة وأماناً وعدلاً.

قالت السيدة م. ج. كارين (الاكوادور)، إنها تود إشراك منظمة الصحة العالمية في المناقشات في الإكوادور. البلاد على وشك اعتماد قانون يعزز المساواة في الحصول على الرعاية الصحية الأولية مجاناً وكذلك الوصول إلى الأدوية. يجب على السيد ت. غبريزوس توضيح كيف يمكن للإكوادور المشاركة في اجتماع للبرلمانيين في جمعية الصحة العالمية. كما يجب عليه أن يشرح كيف يمكن أن تقدم البلاد الدعم لقضايا الصحة العالمية.

وقال الأمين العام إن الاتحاد البرلماني الدولي سينظم اجتماعاً منفصلاً للبرلمانيين في جمعية الصحة العالمية عام 2018. وستتلقى جميع البلدان رسالة تدعوها إلى ضم ممثلين عن البرلمان في وفودها. وقد جعل الاتحاد البرلماني الدولي حركة الأمم المتحدة للارتقاء بالتغذية إحدى أولويات فريقه الاستشاري المعني بالصحة.

قالت السيدة د. سولرزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، إن بلدها سيحاول تشكيل مجموعة أصدقاء لمنظمة الصحة العالمية. وتساءلت عن كيفية تمكين برلمانها من الوصول إلى البرامج الصحية لمنظمة الصحة العالمية. تمر فنزويلا بأزمة إنسانية خطيرة حيث الوصول إلى المستشفيات والأدوية محدوداً.

قالت السيدة س. رافي (جودة هواء آسيا)(Air Quality Asia)، إن منظمتها تثني على منظمة الصحة العالمية على عملها في مجال تلوث الهواء، لا سيما لوضع مقياس PM2.5 كمقياس للهواء الصحي. ينبغي على منظمة الصحة العالمية أن تستمر في ترتيب المدن وفقاً للغايات المستهدفة من نوعية الهواء.

من جهته، السيد ت. أ. غبريزوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، قال إن منظمة الصحة العالمية ستكون سعيدة بدعم الإكوادور في عملها. وسيراسل الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية جميع البلدان لتشجيعهم على إشراك البرلمانيين في وفودهم في جمعية الصحة العالمية. يجب أن تقدم فنزويلا جميع الطلبات إلى المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية، الذي من شأنه أن يوفر الدعم بالاشتراك مع المقر والمكتب الإقليمي. وسوف ترسل منظمة الصحة العالمية إرشادات إلى جميع البرلمانات حول كيفية تشكيل مجموعة أصدقاء لمنظمة الصحة العالمية. البرلمانيون عناصر أساسية في جعل التغطية الصحية الشاملة حركة عالمية. وقد وقعت منظمة الصحة العالمية مؤخراً على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بهدف أن تكون أكثر جرأة في مجال تلوث الهواء.

قال الرئيس إن الاتحاد البرلماني الدولي أدان الهجمات التي تعرضت لها المملكة العربية السعودية في 25 آذار/ مارس 2018 والتي استهدفت المدنيين ودمرت المباني. وفقاً لقرارات وسياسات مجلس الأمن الدولي، يجب ألا يكون هناك نقل للأسلحة إلى الميليشيات بغض النظر عن مصدرها.

استؤنفت المناقشة العامة في الساعة 3:45 بعد الظهر، برئاسة السيد م. بوفا (سورينام)، نائب رئيس الجمعية.

قال السيد ب. ج. راجوناريفيلو (مدغشقر)، إن الهجرة تؤثر أيضاً على مجموعة دول إفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ. فقد نزح حوالي 70 بالمائة من المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في نفس المنطقة الجغرافية، في حين أن 16 بالمائة فقط ذهبوا إلى أوروبا. من المهم إيجاد حل مناسب طويل الأمد. وبالنظر إلى أن معظم المهاجرين انتقلوا لأسباب اقتصادية، فإن الحل الأكثر استدامة هو تعزيز التنمية، على سبيل المثال، عن طريق تحسين الظروف المعيشية وتوفير العمل اللائق. العالم مترابطاً وبالتالي يجب على الدول توحيد الجهود لمعالجة المشكلة.

ومدغشقر ترى الناس يهاجرون من وإلى شواطئها. على الرغم من أن البلاد رحبت بالمهاجرين، إلا أنها لم تؤيد الهجرة غير الشرعية. مدغشقر بحاجة إلى مرصد للهجرة بالإضافة إلى دعم لمراقبة السواحل. كما أنها تتطلب

إطاراً قانونياً قوياً. وتأمل مدغشقر أن تتعلم من بابوا غينيا الجديدة التي أعادت توطين المهاجرين في مناطق آمنة بعد الكوارث الطبيعية.

قال السيد تافاريس كوريا (كابو فيردي)، إن الهجرة القانونية والمنتظمة يمكن أن تكون إيجابية للغاية. والواقع أن كابو فيردي لديها جالية كبيرة في الشتات متكاملة بشكل جيد وقدمت مساهمات كثيرة إلى البلدان المضيفة. الهجرة مشكلة فقط عندما تكون غير قانونية وغير منتظمة. من المهم إيجاد حل متوسط إلى طويل الأجل للهجرة غير القانونية وغير المنتظمة. والاستثمار في التعليم ذا قيمة خاصة لأنه يؤدي إلى مجتمع شامل ومشارك.

يجب أن توائم أوروبا وإفريقيا أجنداتهما. يجب أن تقوم علاقتهما على الرفاه المشترك بدلاً من الاتكالية. غالباً ما ترى الدول الغربية إفريقيا على أنها مشكلة وبالتالي تتخذ مواقف غير مبالية أو أبوية، مما يولد انعدام الثقة. ويجب على المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك المنظمات الدولية، القطاع الخاص والمجتمع المدني، توحيد الجهود لإيجاد شراكة أكثر فائدة بين القارتين.

أحد الحلول لأزمة الهجرة هو تشجيع التنمية في إفريقيا. يجب على الدول الغربية تقديم الدعم، وليس عن طريق إصدار اوامر الدفع، ولكن عن طريق الاستثمار وخلق الفرص التي تمنع الناس من الهجرة. كانت خطة مارشال الألمانية من أجل إفريقيا خطوة في الاتجاه الصحيح. يجب على إفريقيا إجراء الإصلاحات اللازمة لتعزيز الحقوق السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، مكافحة الفساد، ضمان الشفافية وضمان سلامة الأشخاص والسلع. وقد اعتمدت كابو فيردي مؤخراً خطتها الخاصة للفترة 2017-2021 للتنمية المستدامة التي تهدف إلى إنشاء مجتمع أكثر مشاركة ومرونة وشمولية.

قالت السيدة أ. م. ماري ماتشادو (كوبا)، إن البلدان قطعت الكثير من الالتزامات بشأن الهجرة، ولكنها لم تتخذ إجراءات تذكر. استمر المهاجرون في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، مثل الاستغلال، التمييز، عدم كفاية الحماية القانونية ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. ومن المهم بصفة خاصة أن تعمل البلدان المتقدمة النمو. يجب ألا تعامل الدول المهاجرين واللاجئين كمجرمين، ولا ينبغي لهم بناء الجدران أو معسكرات الاعتقال أو الحواجز الإدارية. وبدلاً من ذلك، يجب عليهم احترام المبادئ الدولية مثل عدم الإعادة القسرية والتعرف على التأثير الإيجابي للهجرة على التنمية المستدامة. كما أنه من الأهمية بمكان معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. ومع ذلك، لم توافق كوبا على ممارسات "الاستيلاء على العقول" التي سرقت فيها البلدان الصناعية المهنيين المؤهلين من البلدان غير الصناعية.

ومن الحيوي للمجتمع الدولي أن يتعاون ويتقاسم المسؤوليات عن الهجرة. وأي حل يجب ألا يقوّض حق تقرير المصير والسيادة والمساواة بين الأمم. والاتفاق العالمي بشأن الهجرة وثيقة جيدة ولكنه يتطلب مزيدا من التبسيط في بعض المجالات.

قال السيد م. توماسيوني (سان مارينو)، إنه يجب أن يمتثل الاتفاقان العالميان لمعايير حقوق الإنسان. يجب احترام حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين خلال عملية الهجرة بأكملها: المغادرة والعبور والمقصد. ومن الضروري أيضاً تعزيز أنشطة التكامل، القضاء على الاحكام المسبقة، تعزيز التفاهم المتبادل. إذا ظلت البلدان غير فعالة، فإنها تخاطر بإنشاء حاجز بين "نحن وهم". يجب على المجتمع الدولي العمل معاً لتطوير السياسات.

سان مارينو مفتوحة للتنوع، التعاون، التضامن والحوار. ولذلك التزمت بمعالجة مشكلة الهجرة. وقرر البلد مؤخراً تطوير عدة مشاريع صغيرة لاستيعاب المهاجرين واللاجئين، ولا سيما النساء، الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد ي. شين (جمهورية كوريا)، قال إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحماية المهاجرين واللاجئين، فإن عدد النازحين آخذ في الارتفاع. المشكلة تؤثر على بلدان المنشأ والعبور والمقصد. يجب أن يجتمع المجتمع الدولي لإيجاد حل دائم. ويمكن أن تكون فرصة للبلدان لتحويل اقتصاداتها.

لدى جمهورية كوريا تاريخ في مجال هجرة سواء من بلد المنشأ أو بلد المقصد. حالياً، البلاد موطن لمليوني أجنبي. وقد اتخذت جمهورية كوريا عدداً من التدابير لحماية حقوق الإنسان للمواطنين الأجانب. على سبيل المثال، أصدرت قانوناً يضمن المساواة في معاملة الأجانب في مكان العمل.

تولى الرئاسة السيد و. سيمينا (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، نائب رئيس الجمعية.

قالت السيدة ب. بوبولا (بولندا)، إن بولندا تفهم معاناة المهاجرين واللاجئين، لأن مواطنيها قد شُردوا قسراً عبر التاريخ. لذلك اتخذ البلد عدة تدابير في ضوء أزمة الهجرة. على سبيل المثال، تساهم بملايين الدولارات لمساعدة اللاجئين السوريين على الاستقرار مؤقتاً في الأردن أو تركيا.

ينبغي أن يعزز الاتفاقان العالميان التوازن بين نظام عالمي فعال لإدارة الهجرة وحق كل بلد في صياغة سياسة للهجرة بشكل سيادي. هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على القضايا الأمنية بهدف الحد من الهجرة غير القانونية. وعلى هذا النحو، ينبغي على البلدان تعزيز الحماية على الحدود، والتصدي للاتجار بالبشر، وتعزيز التزامات بلدان المنشأ بإعادة قبول المهاجرين. ومن المهم أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للهجرة في بلدان المنشأ، بما في ذلك الاضطرابات السياسية والتخلف. وبذلك، يعيش الناس بكرامة دون الاضطرار إلى مغادرة وطنهم. كما ينبغي أن تكون هناك سياسة للهجرة العمالية مسؤولة تراعي احتياجات سوق العمل في البلد المضيف. ويجب أن يفرق أي حل دولي بين المهاجرين وطالبي اللجوء والأشخاص الخاضعين للحماية الدولية.

في الختام، تعتقد بولندا أن الهجرة لا يمكن أن تكون مفيدة إلا عندما تكون قانونية ومنظمة وتراعي احتياجات البلد. ومن حق الدول أن تقرر من تسمح له بدخول أراضيها وكذلك ضمان أمن مواطنيها.

قال السيد أو. هاف (الدانمرك)، إنه يجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بشأن أزمة الهجرة. كما أن أحد الأحزاب السياسية في الدانمرك دعا إلى وضع خطة مارشال لإفريقيا. وستشجع الخطة المنظمات الدولية على اتخاذ مبادرات ملموسة تساعد الناس على البقاء في بلدانهم. من الناحية المثالية، يجب على الناس مغادرة بلدهم الأصلي فقط إذا حصلوا على وضع لاجئ بموجب نظام حصص الأمم المتحدة. من الضروري وضع حد للاتجار بالمهاجرين وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. يجب على الدول تحقيق التوازن بين حقهم في السيطرة على من تسمح له بدخول أراضيها وضرورة مساعدة أولئك الذين يعانون.

قال السيد ن. شاي (إسرائيل)، إن الدول العربية أعلنت الحرب في عام 1947 بعد أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإنشاء دولتين في فلسطين المنتدبة: دولة يهودية ودولة عربية. على الرغم من اعتراف مصر والأردن بدولة إسرائيل في عامي 1979 و 1994 على التوالي، استمرت الحرب في الشرق الأوسط. وإذا وقعت دول عربية أخرى على اتفاقية السلام، فإن المشاكل ستحل، بما في ذلك قضية اللاجئين. وبالرغم من أن إدارة الأمم المتحدة للإغاثة والتأهيل (UNRRA) قد قدمت المساعدات للاجئين، إلا أنها لم تسع إلى حل دائم، وبالتالي قوضت السلام في الشرق الأوسط. لقد ولدت إسرائيل من موجة كبيرة من اللاجئين اليهود، بما في ذلك الناجين من الهولوكوست، واليهود من أوروبا الشرقية والدول العربية. اندمج اللاجئون اليهود في بلد جديد دون مساعدة من أي منظمة دولية. في فلسطين، لم تفعل حكومة حماس شيئاً لمساعدة لاجئيها. لقد حان الوقت لحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وتحقيق السلام. ستساعد إسرائيل الفلسطينيين على الاستقرار في الأردن ولبنان وغزة، لكنها لن تسمح لهم بالعودة إلى إسرائيل.

قال السيد ج. ماتوس روزا (البرتغال)، إن البرتغال رأت العديد من مواطنيها يهاجرون ولكنها رحبوت أيضاً بالرعايا الأجانب الموجودين داخل حدودها. للهجرة جوانب إيجابية وسلبية. ورغم أن الهجرة يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي والتنمية، فقد ارتبطت أيضاً بالحروب والإرهاب والدول الفاشلة والفقر. يجب على الدول التصدي للاتجار بالمخدرات كأولوية لأنها غالباً ما تمول الظواهر المذكورة أعلاه. ويجب أن يعالجوا أيضا انعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ اللذين هما سببين هامين، ومع ذلك غالباً ما يتم نسيانهما، كمسببين للهجرة.

من المهم فهم واقع الهجرة من خلال الإحصائيات. ولا يمثل السوريون سوى 25 بالمائة من العدد الإجمالي للاجئين على مستوى العالم. وجاء الباقي من إفريقيا، الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية. علاوة على ذلك، فإن القول بأن الاتحاد الأوروبي هو الوجهة الرئيسية للاجئين هو مجرد اسطورة. فقد انتقل ما نسبته 86 بالمائة في الواقع إلى البلدان النامية المجاورة. ومن ثم، فإن أفقر البلدان تعاني من أكبر آثار الهجرة.

يجب على الدول إيجاد حلول أفضل للهجرة. على سبيل المثال، يجب عليهم وضع تشريع يعزز رفاه اللاجئين ويخصص الموارد لحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم. فهي مشكلة عالمية تتطلب تعاوناً واسع النطاق.

قال السيد إ. أ. لوفسانتسيرين (منغوليا)، إن البرلمان المنغولي اعتمد خطة التنمية المستدامة الوطنية لعام 2030. وتضمنت أهداف الخطة القضاء على الفقر، تحسين التعليم، الخدمات الصحية وضمان التنمية الخضراء. كما استضافت منغوليا مبادرة حوار أولان باتور بشأن أمن شمال شرق آسيا. وهي أيضاً دولة عضو في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ينبغي أن تركز الاستجابة لأزمة اللاجئين على ضمان كرامة اللاجئين، دعم البلدان المضيفة ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وتقع على عاتق الجميع مسؤولية تعزيز الحركة المأمونة للأشخاص واحترام القانون الدولي. يجب على البرلمانيين التعاون لإيجاد حلول.

قال السيد ت. واتانابي (اليابان)، إن اليابان تستقبل آلاف اللاجئين من الهند الصينية لعدة سنوات. كما أنها تستوعب اللاجئين من ميانمار وتقبل الشباب السوريين للدراسة. والواقع أن برنامج إعادة توطين الدولة الثالثة في اليابان كان الأول من نوعه في آسيا. من الضروري أيضاً دمج اللاجئين. ولهذه الغاية، قدمت اليابان تعليم اللغة، وقدمت الدعم المهني وأجرت دراسات استقصائية دورية.

يجب أن تستجيب الدول بسرعة للأشخاص الذين يتعرضون للأزمات، وأن تعيد الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى بلدانهم الأصلية. ونتيجة لذلك، قدم برنامج اللاجئين الياباني مساعدة إنسانية وإنمائية على السواء. كما انخرطت اليابان في منع نشوب الصراعات، إعادة الإعمار وبناء السلام، لا سيما في الشرق الأوسط. من الضروري لأن يكون هناك متابعة بعد تنفيذ أي سياسة.

إن قضية اللاجئين هي تحدٍ مشترك للمجتمع الدولي. يجب على البرلمانيين زيادة الوعي حولها.

قال السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة)، إنه من الأهمية بمكان أن يتمتع مواطنو الاتحاد الأوروبي الذين يعيشون في المملكة المتحدة بالحق في البقاء، مع التمتع بالحقوق الكاملة بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. يجب على المواطنين البريطانيين الذين يعيشون في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى أن يفعلوا الشيء نفسه. اختار العديد من الناس الهجرة بحثاً عن حياة أفضل. يمكن للحكومات التخفيف من حدة الوضع عن طريق تحديد أدنى التعريفات الجمركية الممكنة على التجارة. يجب أن يكون لديهم أيضاً حواجز بدون تعرفة جمركية.

أعطت المملكة المتحدة 0.7 بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي للتنمية الدولية. وحث الدول الأخرى على مطابقة هذا الرقم. يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد لمعالجة أسباب الهجرة. ويجب أن يدعم البلدان المثقلة باللاجئين، بما في ذلك لبنان، الأردن، تركيا وبنغلادش. في الواقع، لم تكن الحكومة البورمية تفعل ما يكفي لردع شعبها عن الفرار إلى بنغلادش. يجب على الدول أيضاً أن تقدم الدعم لشعب فنزويلا الذي كان يعاني من سوء الحكم. العديد من البرلمانيين الفنزويليين لم يحصلوا على رواتبهم لأن حكومتهم رفضت الاعتراف بهم كمشرعين. هناك أيضاً أزمة مجاعة على الرغم من كون البلاد غنية بالموارد.

قالت السيدة م. ج. كارين (الإكوادور)، إنه يجب على المجتمع الدولي أن يدعو إلى المواطنة العالمية. تجاوزت المواطنة العالمية الحدود السياسية وتضمنت جميع الناس في المجال العالمي دون تمييز. حرية الحركة جزءً متأصلاً من المواطنة العالمية ويجب ضمانها. من المهم إعطاء الأولوية للسكان الضعفاء مثل الأمهات والمسنين.

لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة بدون سلام مستدام. لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم بدون تنمية مستدامة. وقبل كل شيء، يجب على البرلمانات ضمان توزيع أكثر عدالة للثروة وتغطية الاحتياجات الأساسية للسكان. يجب عليها أيضاً وضع تشريعات لمعالجة مشكلة اللاجئين. الإكوادور ملتزمة بتحقيق السلام والتنمية داخل أمريكا اللاتينية والعالم. وقد استوعبت بالفعل العديد من اللاجئين الفارين من الصراع في كولومبيا.

تولت السيدة أ. توللي (نيوزيلندا)، نائب رئيس الجمعية، رئاسة الجلسة.

قال السيد س. لينجبوونترتشاي (تايلاند)، إن تايلاند ملتزمة بتيسير الهجرة القانونية على أساس حقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية. يجب على المجتمع الدولي العمل معا لمعالجة هذه القضية.

استضافت تايلاند ملايين النازحين خلال العقود الأربعة الماضية. وقد وقعت مذكرات تفاهم مع البلدان المجاورة لتوسيع مسارات العمل العادية وبالتالي السيطرة على الحركة غير المنتظمة. كما أقرت البلاد عدة قوانين بشأن إدارة العمال المهاجرين.

تؤمن تايلاند بنهج متوازن وشامل وجامع للهجرة. أيدت الاتفاقيين العالميين لأنهما سيساعدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يمكن للبرلمانات أن تزيد من فوائد الهجرة إلى أقصى حد عن طريق الحد من الأعباء غير المشروعة على المهاجرين من خلال التشريعات والسياسات.

قالت السيدة م. بارتوس (هنغاريا)، إن البشرية تمر بأحد أكبر الأزمات في تاريخها. إن الأمة، البلد، المجتمع، الإيمان والثقافة ضرورية للبشرية من أجل البقاء على قيد الحياة. ومع ذلك، يجب على الأفراد أيضاً خدمة المجتمع الذي ينتمون إليه.

الهجرة من أعراض الأزمة وليست السبب نفسه. أولاً وقبل كل شيء، يجب على المجتمع الدولي إدارة أسباب الهجرة. من الضروري خلق الظروف التي تسمح للناس بالبقاء في وطنهم. تقدم هنغاريا المساعدة في العديد من المجالات في إطار برنامجها للمساعدة في هنغاريا. على سبيل المثال، تدعم عمل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، وإعادة بناء المنازل في العراق وتوفير الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي في لبنان.

ولم تستطع هنغاريا دعم الاتفاق العالمي للهجرة لأنه لا يعكس التجربة الهنغارية. ومع ذلك، ستظل هنغاريا لاعباً نشطاً في المجتمع الدولي.

قال السيد ر. غونزاليز باتريسيو (برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)، إن أمريكا اللاتينية تاريخياً منطقة استقبال، ولكنها أصبحت منطقة إرسال وعبور في القرن العشرين. وأعرب عن أسفه لقيام بعض البلدان

الصناعية بإغلاق حدودها وتسييس الهجرة. ولن تحتوي البلدان على تدفق اللاجئين بإنكار وجودهم، أو تجريم المهاجرين، أو بناء الجدران أو إقامة المخيمات. وقبل كل شيء، من الحيوي التعامل مع الأسباب الجذرية. وهناك أيضاً حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة. وقد اتخذ برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بارلاتينو) خطوات في هذا الصدد، على سبيل المثال، عن طريق إنشاء مجموعات عمل وتحالفات مع البرلمان الأوروبي. كما يجب على البلدان مكافحة جميع أعمال الكراهية أو كره الأجانب أو العنصرية التي تستهدف المهاجرين.

وقد اعترف برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "بارلاتينو" بسيادة الدول في تحديد سياستها للهجرة، مع التأكيد في الوقت نفسه على واجب احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. الطريقة الوحيدة لإحراز تقدم هي القيام بذلك بشكل متزايد.

قال السيد ب. غالاغهر (إيرلندا)، إن الهجرة لها صدى لدى إيرلندا لأن تاريخ البلد متشابك مع تدفقات الهجرة. ومن الأهمية بمكان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين بغض النظر عن وضعهم. على هذا النحو، يجب على الدول احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية ومعالجة شبكات تهريب الأشخاص. ومع ذلك، أيدت إيرلندا أيضاً مبدأ السيادة وحق البلدان في تقرير من تسمح له بالدخول إلى أراضيها. يمكن لمجتمعات الشتات أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية في وطنهم وفي البلدان المتلقية. يجب على الدول موازنة التزامها بإدارة حدودها مع الفرصة للاستفادة من فوائد الهجرة.

والمفتاح لتعظيم فوائد الهجرة إلى الحد الأقصى هو إنشاء نظم للإدارة السليمة للهجرة يسهل التنقل المنظم للمهاجرين. يجب أن تستند جميع السياسات على أدلة واضحة. ينبغي للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) أن تلعب دوراً قيادياً وتنسيقياً في تنفيذ ومتابعة عملية التعاقد العالمي. ومن المهم أيضاً الحد من الهجرة غير المنتظمة ومعالجة الأسباب الجذرية، مثل تغير المناخ والصراع.

إن الكثير من الناس في العالم المتقدم لا يدركون أن البلدان النامية استضافت الغالبية العظمى من اللاجئين. يجب أن تعمل الدول معاً لضمان إعلام الجمهور بشكل أفضل. ويجب أيضاً تعبئة الموارد الهامة لتلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية للمهاجرين، وللبلدان المضيفة أيضاً التي تكون في كثير من الأحيان فقيرة ومهمشة. ويتطلب الاتفاق العالمي بشأن الهجرة تمييزاً أكبر بين الهجرة المنتظمة وغير المنتظمة، وكذلك بين المهاجرين واللاجئين.

قالت السيدة ب. تشيريليتسو (بوتسوانا)، إن الهجرة ظاهرة عالمية تؤثر على معظم البلدان في العالم. يجب أن تركز السياسات على إدارة الهجرة العالمية وحماية الأشخاص المتأثرين بالنزوح. ويجب على البلدان المضيفة أيضاً أن تضع سياسة تكامل وطنية لضمان مستوى معيشي لائق للمهاجرين.

لقد افتقرت بوتسوانا إلى نهج شامل وفي الوقت المناسب يقرن بإدارة الحدود بحماية المهاجرين. ونتيجة لذلك، وجدت الحكومة صعوبة في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للمهاجرين. بدلاً من ذلك، عليها أن تنفق أموالها على إعادة المهاجرين غير الشرعيين. ولمعالجة هذه المشكلة، استعرضت الحكومة وعدلت العديد من قوانين الهجرة. يجب على البلدان أن تستمر في تحسين سياساتها وتشريعاتها بهدف تعزيز الظروف المعيشية للمهاجرين.

قال السيد إ. فلوريس (تشيلي)، إن الهجرة يجب أن تحدث من خلال القنوات العادية. ومن خلال ذلك، يمكن أن تكون محركاً للتنمية الوطنية والإقليمية. وعلى الدول التزام بتكييف المعايير الدولية في أنظمتها الوطنية.

تغيرت طبيعة الهجرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. هناك انخفاض في عدد المهاجرين الذين ينتقلون إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا، وازدادت الحركة داخل المنطقة. ورداً على ذلك، أدخلت البلدان العديد من عمليات التكامل ووقعت اتفاقات إقليمية مختلفة تحت رعاية منظمات مثل السوق المشتركة للجنوب (MERCOSUR) وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (CELAC). وبالرغم من إحراز تقدم، لا يزال هناك طريق طويل يتعين قطعه. بين عامي 2010 و 2015، شهدت تشيلي أكبر زيادة نسبيّة للمهاجرين من جميع البلدان في أمريكا اللاتينية. ومع ذلك، لم يكن لديها الكثير من اللاجئين. ومع ذلك يتم بذل جهداً للترحيب بالذين وصلوا. كما صدّقت البلاد على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

والطريقة الوحيدة لمعالجة الهجرة هي العمل معاً كمجتمع عالمي في إطار مشترك من المبادئ والقيم التي تتمحور حول حقوق الإنسان. ومن الضروري أيضاً احترام سيادة جميع الدول ومسؤوليتها في حماية أمن مواطنيها. يجب أن يتضمن الإطار العالمي جدول أعمال التنمية المستدامة وأن يخضع للمراجعات المنهجية.

ومن المفارقات أن زيادة حركة رأس المال والسلع والخدمات على الصعيد العالمي قد أدت إلى مزيد من الحواجز التي تحول دون تنقل البشر. وعلى هذا الأساس، من المهم تعزيز الظروف التي تفيد المواطنين والمهاجرين على حد سواء.

قال السيد ف. لومباردي (سويسرا)، إنه أعرب عن تضامنه مع برلمانيي فنزويلا وكذلك مع البرلمانيين من البلدان الأخرى التي يجعل مجتمعاتهم أو حكوماتهم عملهم صعباً. على الرغم من أن سويسرا ليست تكن دولة متقدمة في أزمة الهجرة، فقد طورت نظام هجرة متقدم. التزمت باتفاقية دبلن للاتحاد الأوروبي وتأخذ نفس النسبة من اللاجئين التي تكون مطلوبة بموجب برنامج التنقل الاتحاد الأوروبي. يحترم البلد بشدة حقوق الإنسان في جميع إجراءاته وقد وضع برامج تكامل. أكدت سويسرا على الحاجة إلى الحفاظ على التمييز بين اللاجئين والمهاجرين لأسباب اقتصادية حتى تتمكن الدول من إعطاء الأولوية لذوي الاحتياجات الأكثر إلحاحاً.

وقد قررت الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) إنشاء لجنة مخصصة دائمة معنية بالهجرة. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي النظر في القيام بنفس الشيء. للجنة أغراض متنوعة. أولاً، أنشأت مجموعة مخصصة من البرلمانيين متخصصة في قضايا الهجرة من مختلف البلدان. ثانياً، نسّقت أنشطة مع المنظمات الدولية، المنظمات غير الحكومية، والهيئات العامة والخاصة. ثالثاً، القيام بزيارات ميدانية إلى مواقع مختلفة. رابعاً، رفع الوعي بين البرلمانيين حول الحاجة إلى رؤية جديدة حول هذه القضية. والواقع أنه من الأهمية بمكان إيجاد رؤية مشتركة لإدارة الهجرة تتسم بالتماسك والمسؤولية. الاستجابة للطوارئ ليست كافية. دعمت سويسرا جهود الأمم المتحدة لوضع الصيغة النهائية للاتفاقيات العالمية.

قال السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، إن قناة الهجرة الوحيدة ينبغي أن تكون الهجرة القانونية، مع منح تأشيرات الدخول ومن خلال الانتقال. يجب على الدول بذل المزيد من الجهود لوقف الهجرة غير القانونية وغير المنتظمة مع التركيز على مكافحة الاتجار بالأشخاص والتهريب والعبودية. من المهم التمييز بوضوح بين اللاجئين والمهاجرين. يجب أن تتلقى معظم البلدان المتضررة مساعدات إنسانية وإنمائية. ويجب أن يكون هناك مزيد من التركيز على العوامل التي تدفع للهجرة، مثل الصراع والحكم السيئ وتغير المناخ.

يجب على المجتمع الدولي حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين. ومع ذلك، فإن إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين يخلط بين حقوق الإنسان والحقوق المدنية. للوافدين الجدد حقوق، لكنهم أيضاً يتحملون مسؤوليات. يجب أن يقبلوا القيم والمعايير للمجتمع المضيف. ومن المخيب للآمال أن إعلان نيويورك قد أعطى اهتماماً محدوداً لسياسات العودة. فإذا تم رفض طلب اللجوء، يجب على مقدم الطلب العودة.

قال السيد أ. ديرزي (رومانيا)، إن رومانيا اتخذت خطوات نحو معالجة أزمة الهجرة رغم أنها لم تتأثر بها مباشرة. على سبيل المثال، قامت البلاد بنقل العديد من اللاجئين من اليونان وإيطاليا. كما أنها أنشأت ائتلافاً مشتركاً بين الوزارات من أجل إدماج اللاجئين الذين حضروا لتزويدهم باحتياجاتهم الأساسية، مثل السكن، الصحة والتعليم.

وتعزز الاستراتيجية الوطنية للهجرة في رومانيا الشرعية، المسؤولية، السيادة، التعاون، الترابط واحترام حقوق الإنسان. والهدف هو تشجيع الهجرة المنتظمة بطريقة تفيد البلد المضيف وبلد المنشأ والمهاجرين أنفسهم. وستسهم رومانيا أيضاً في إيجاد حل دولي بشأن حماية المهاجرين واللاجئين وإدماجهم.

برلمانات البلدان المضيفة مسؤولة عن إدماج المهاجرين ليس فقط من خلال وظائفها التشريعية، وتلك الخاصة بوضع الموازنة والرقابة ولكن من خلال روابطها بالمجتمعات المحلية. يجب أن يكون لدى السلطات المحلية القدرة والموازنة والإطار القانوني لتوفير جميع الخدمات المطلوبة. يجب على البرلمانيين إشراك جميع أصحاب المصلحة في دوائرهم الانتخابية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويتطلب الحل المستدام والفعال للهجرة وجود تضامن دولي وتعاون ومسؤولية مشتركة. يجب أن يقوم على أساس حقوق الإنسان وسيادة القانون. وبالنظر إلى أن الهجرة تسير جنباً إلى جنب مع التنمية، ينبغي أيضاً دمج جميع التدابير في أهداف التنمية المستدامة.

قالت السيدة ج. أورليانين (فنلندا)، إن المهاجرين لديهم الرغبة في المساهمة في المجتمع عندما تتاح لهم الفرص. يجب ألا يُنظر إليهم على أنهم عبء، وإنما كأشخاص يقوموا ببناء المجتمع. سياسات الدمج مهمة بشكل خاص. تعزز سياسة الاندماج الفنلندية المساواة، المشاركة والرفاهية للمهاجرين. ومن الأمثلة على ذلك العديد من التدابير المتخذة مثل إنشاء مجلس استشاري بشأن العلاقات الأثنية والسماح للمهاجرين بالتصويت في الانتخابات البلدية.

وفي الوقت الحالي، استجابة العالم لأزمة الهجرة غير كافية ونقص التمويل الذي ترك للاجئين مستقبلاً غير مضمون. من المهم تقديم المساعدة الإنسانية للاجئين، ولكن أيضاً من المهم لمعالجة الأسباب الجذرية. يجب أن تولي الدول اهتماماً خاصاً لتغير المناخ بالإضافة إلى الصراع، يجب عليهم أيضا العمل نحو أهداف التنمية المستدامة.

يحدث التقدم في القضايا الصعبة عادة عندما يكون هناك ما يكفي من الضغط. يجب أن يستفيد المجتمع الدولي من الزخم المتولد عن الاتفاقات العالمية. والاتفاقات العالمية مهمة لأنها تقدم تدابير ملموسة لمعالجة المشكلة. على سبيل المثال، عرضوا تدابير لتحديد وضع المهاجرين أو اللاجئين، ولتعزيز مسارات الهجرة القانونية والحد من مواطن الضعف.

قال السيد س. إيرو (النيجر)، إن الهجرة متأصلة في البشرية. ولذلك من واجب الدول تزويد المهاجرين بالحماية اللازمة. وتشمل هذه الحماية حقوق الإنسان والظروف المعيشية الإنسانية. وحتى الآن، الجهود الدولية غير مرضية. ومن الأهمية بمكان معالجة أسباب الهجرة غير المنتظمة وإقامة طرق الهجرة المنتظمة.

النيجر بلد عبور للمهاجرين الذين يتجهون نحو أوروبا. وبموجب اتفاق مع الاتحاد الأوروبي، قامت الحكومة بتنفيذ عدد التدابير لتحسين إدارة تدفقات الهجرة. ومع ذلك، فإن أي حل دائم يتطلب من البلدان تحسين الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لمواطنيها. ومن الضروري أيضاً التصدي للإرهاب.

السيدة ك. روث (ألمانيا)، قالت إن الهجرة مسألة ملحة للغاية ومع ذلك تم تجاهلها. على الرغم من أن الحرب، العنف، التمييز والاضطهاد السياسي لا تزال من الأسباب الشائعة للهجرة، إلا أن أزمة المناخ والتدهور البيئي هما من العوامل. يجب على الدول الصناعية أن تنظر في كيفية مساهمة أفعالها في المشكلة وإصلاح سياساتها جذرياً. ويجب ألا يقبلوا بأن صادراتهم، نموهم واستهلاكهم تؤدي إلى الفقر والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية في أماكن أخرى. ويجب أن ينعكس في الاتفاقات العالمية نهج يركز على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. ويتطلب مثل هذا النهج إجراء إصلاح هيكلي في مجالات مثل التجارة، الزراعة، صيد الأسماك، السياسة الخارجية والعمل

المناخي. وسيكون مطلوباً التنفيذ المتسق لاتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة. وستحتاج البلدان المتقدمة أيضاً إلى دعم البلدان النامية بقوة. وتشمل التدابير الحاسمة الأخرى إنشاء سبل آمنة وقانونية للهجرة وتحسين الحماية للاجئين من تغير المناخ، حيث أنه لا وجود لتلك السبل في الوقت الحاضر.

وقال السيد علي جاسم أحمد (الإمارات العربية المتحدة)، إن أزمة المهاجرين نشأت نتيجة للصراعات في العالم العربي. وتعود هذه الصراعات في المقام الأول إلى التدخلات الخارجية في الشؤون الخاصة للدول ذات السيادة. ومن الأمثلة على ذلك الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تتدخل في عدد من البلدان إما بشكل مباشرة أو من خلال وكلاء. وعلى وجه الخصوص، تصرفات إيران في أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى تشكل انتهاكاً جسيما للقانون الدولي. يجب على إيران اعادة ملكية الجزر لدولة الإمارات العربية المتحدة. علاوة على ذلك، ليس من حق لإسرائيل تغيير وضع القدس. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تصاعد العنف.

يجب على البرلمانيين حل أزمة اللاجئين، لأنها تسبب مشاكل سياسية، إنسانية، اجتماعية واقتصادية، مما يهدد الاستقرار ويقوّض القانون الدولي. يجب أن تراعي الاتفاقيات العالمية الحقوق الأساسية للاجئين. وقد قدمت الإمارات العربية المتحدة قدراً كبيراً من المساعدات للاجئين والمهاجرين. على سبيل المثال، قامت بتمويل مخيمات في الأردن وأنفقت المليارات على تحسين التعليم والبنية التحتية في اليمن.

ألقى السيد ل. خان (أفغانستان) كلمته بلغة باشتو. لا يوجد ترجمة متاحة.

وقال مندوب الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إطار ممارسته لحق الرد، إن مندوب دولة الإمارات العربية المتحدة قدم ادعاءات لا أساس لها ضد السلامة الإقليمية لإيران. وتتعارض هذه الادعاءات مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ومبدأ علاقات حسن الجوار. وكررت إيران سيادتها غير القابلة للتفاوض على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. ومع ذلك، إيران ملتزمة بضمان الأمن، الاستقرار والسلام الدائم في الخليج العربي. ولذلك، هي على استعداد للمشاركة في محادثات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة لإزالة سوء التفاهم.

رفعت الجلسة الساعة 6.35 بعد الظهر.

جلسة الثلاثاء، 27 آذار/ مارس

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 10:05 صباحاً، برئاسة السيد علي جاسم أحمد (الإمارات العربية المتحدة)، نائب رئيس الجمعية.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول موضوع: تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:
الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة

استئناف المناقشة العامة

قالت السيدة ب. مبيتي (جنوب إفريقيا)، إن مناقشة الهجرة تركزت على الحاجة إلى تجاوز الحدود المادية والحدود التي أوجدها الجهل، من أجل الترحيب بالذين أجبرتهم الظروف على البحث عن ملجأ خارج بلدانهم الأصلية. ومن أجل القدرة على بناء الجسور لتحقيق هذه الغاية، يجب على البرلمانيين العمل لتعزيز التعاون البرلماني الدولي حول قضايا الهجرة، بما في ذلك الحوكمة، والنظام العالمي للمهاجرين واللاجئين. ويمكن للهجرة، مدعومة بالسياسات المناسبة، أن تسهم في تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وفي التنمية في البلدان الأصلية والبلدان المضيفة على السواء. ومع ذلك، استمرت العوامل الهيكلية العديدة المؤثرة في قرارات الهجرة في التفاقم. وبالنسبة لجنوب إفريقيا، وهي بلد منشأ ومضيف للمهاجرين، تضمنت التحديات إدماج المهاجرين في مجتمعات تتنافس بالفعل على الموارد النادرة، مما خلق توترات أدت أحياناً إلى العنف. ومعظم المهاجرين إلى جنوب إفريقيا إما من ذوي المهارات المنخفضة أو من طالبي اللجوء أو ممن تم منحهم إقامة على أساس قوة العلاقة مع مواطن.

ويجب على البرلمانيين، من خلال مهامهم الرقابية، التشريعية وتلك المتعلقة بالموازنات، تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين. ستشارك جنوب إفريقيا بفعالية في عمليتي الاتفاقيتين العالميتين اللتين يجب أن تحتفظان بحق الدول في تحديد سياسات الهجرة والإقامة الخاصة بها؛ لا تضع أي مسؤوليات أو أعباء أو التزامات إضافية على البلدان النامية المضيفة؛ معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وفضلاً عن ذلك، فإن تعبئة التمويل الكافي والمنتظم والذي يمكن التنبؤ به أمر ضروري للتنفيذ، وينبغي أن يشمل الجهات الفاعلة الإنمائية العالمية مع استبعاد تسهيلات القروض، التي تشكل عبئاً ثقيلاً على البلدان النامية المدينة، لا سيما في إفريقيا.

قال السيد د. كارتر (نيوزيلندا)، إنه من غير المرجح أن تشهد نيوزيلندا هبوطاً تلقائياً من الناس، لأن جزيرتيها الرئيسيتين محاطتين بمحيطات شاسعة وخطيرة. ومع ذلك، سعى الكثيرون إلى دخول البلاد كمهاجرين شرعيين، وقد تجاوز نمو الهجرة في الآونة الأخيرة نمو عدد السكان بأكثر من الضعف، إلى الحد الذي يكون فيها أكثر من ربع سكانها قد ولدوا خارج نيوزيلندا، مما أوجد مجتمعاً متنوعاً ومثيراً بما في ذلك أيضاً شعب الماوري الأصلي. وإطار الهجرة القانوني للبلد هو شراكة حقيقية مع المهاجرين بوصفهم مواطنين يقدمون اسهاماتهم، والذين يتاح لهم الدعم الواسع، حسب الحاجة، لتشجيع استيعابهم.

تمتثل نيوزيلندا لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية، وتدرك الحاجة إلى حماية أكثر الفئات ضعفاً، من بين أمور أخرى، من التلاعب، الاستغلال الاقتصادي، العنف الجنسي والاتجار بالبشر في حالات المهاجرين واللاجئين. وهي تنظر في تشريعات لحماية القُصَّر من الزواج القسري والأعمال التجارية الخاضعة للرقابة، وغير ذلك من الاستغناء عن اسداء النصح للمهاجرين المحتملين، وإلغاء ترخيص أي عمل يثبت أنه غير مهني. وقد أُنشئت محكمة مستقلة لضمان عمل جميع هؤلاء المستشارين في إطار القانون. وستتعامل نيوزيلندا علاوة على ذلك مع أي مهاجري مستقبليين من جيرانها المحيطين في المحيط الهادئ الذين يهددون بالنزوح من ارتفاع مستوى سطح البحر. وواصلت كونها بلداً مفتوحاً، وتعهدت بتقديم بجهد مستمر، مدفوع بالاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية، لمواجهة أي كراهية للأجانب والتعصب الذي يتعرض له المهاجرين واللاجئين.

قال السيد إ. ف. فيجر (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، إن التهجير يحدد العصر الحالي، حيث يتنقل الناس في كل مكان بحثاً عن الأمان والتوظيف ومستقبل لأطفالهم. في كثير من الأحيان ليس لديهم خيار، طردوا من منازلهم بسبب العرق أو الدين أو الانتماء العرقي "الخاطئ". فترك المرء لمنزله ليس سمة من سمات بشرية. في ميكرونيزيا، رفض الناس الفرص لصالح البقاء في بيئة عاداتهم وتقاليدهم الخاصة. ومع ذلك، فإنهم وزملاؤهم من سكان جزر المحيط الهادئ سيحتاجون في نهاية الأمر إلى التحرك للهروب من آثار تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان احتياطيات المياه العذبة من خلال تسرب المياه المالحة. ومع ذلك، نزل المهاجرون واللاجئون على شواطئهم بحثاً عن حياة أفضل وأمن وسعادة محتملة.

إن نقطة ارتكاز هذه التحركات من الناس تكمن في القصص المأساوية، الممارسات الموروثة، والمشاكل التي لم تُحل، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، والتي كان هناك فقدان للحس في النسب العالمية التي تتطلب حلولاً عالمية. ومع ذلك، فإن التفكير عالمياً يعني العمل محلياً. في يوم قانون ميكرونيزيا السنوي القادم، سيتم تنظيم مسابقة للمناظرات على مستوى البلاد لطلاب المرحلة الثانوية حول موضوع ما إذا كانت ميكرونيزيا يجب أن تلتزم بالمعايير الدولية في معاملتها للمهاجرين واللاجئين. كما قدمت ميكرونيزيا مساهمة متواضعة في الاتحاد البرلماني الدولي للأنشطة المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين. في الواقع، لم يكن أي بلد أكبر من أن يهتم أو أصغر من أن يتهرب من المسؤولية فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين. ناشدت ضد تخفيض المساعدات للاجئين

الفلسطينيين، وحثت على بذل جهود متضافرة لتسوية الصراع السوري. كما قفت ميكرونيزيا على استعداد للمساهمة بحصتها، مهما كانت متواضعة.

قال السيد ف. م. اموروسو (الرئيس الفخري للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط)، إن الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةهو نقطة تحول رئيسية في السعي لمعالجة قضايا الهجرة من خلال التعامل معها باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة. ولا يمكن لأي بلد أن يحل تلك القضايا بمفرده، ولا ينبغي ترك أي بلد يقوم بذلك، كما حدث فعلاً في بعض بلدان جنوب أوروبا. كما يركز الميثاق العالمي بشكل حيوي على حماية حقوق المهاجرين، وخاصة المجموعات الضعيفة مثل النساء والأطفال. أما بالنسبة إلى العوامل التي تدفع للهجرة، فتشمل الحرب، الفقر ولكن النمو السكاني أيضاً، وبشكل متزايد، تغير المناخ. فالتصحر وندرة المياه في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وحدها، على سبيل المثال، تسببت في هجرة الملايين إلى أماكن أخرى. كما أن هناك ميل للاعتقاد بأن الناس يتحركون باتجاه الشمال فقط، في حين أن الحقيقة كانت أن العديد منهم توجهوا ببساطة إلى البلدان المجاورة. غير أنه من الصعب في كثير من الأحيان التمييز بين المهاجرين واللاجئين من حيث استهدافهم من قبل الجماعات الإجرامية الساعية إلى استغلالهم من أجل الربح. لكل هذه الأسباب وغيرها، تستلزم الهجرة مجموعة معقدة من المشاكل التي يجب معالجتها. وينبغي أن يكون أحد السبل للمضي قدماً هو تعزيز التنمية المستدامة كوسيلة للحد من الهجرة إلى الخارج، من خلال إعطاء الناس أسباباً للبقاء في بلدانهم الأصلية. باختصار، لا ينبغي إجبار أي شخص على الهجرة إلا بكامل إدارته.

السيد إ. فونغ فيتش (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)، قال إن بلده يحاول، بالتعاون مع البلدان المجاورة والمنظمات الدولية، حل مسائل الهجرة التي يواجهها نتيجة لكونه محاطاً بخمسة بلدان ذات اقتصادات قوية. وبلده ينفذ المعاهدات الدولية العديدة التي صدّق عليها، ورحب بتأييد الاتحاد البرلماني الدولي للإعلان الذي انبثق عن موضوع المناقشة العامة في الجمعية العامة الـ133 للاتحاد البرلماني الدولي في عام 2015، حول ضرورة الهجرة الأكثر عدالة وذكاء وأكثر إنسانية. كما أيدَّ بالكامل قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك تلك المعتمدة في عام 2014 بشأن دور البرلمانات في حماية حقوق الأطفال، ولا سيما الأطفال المهاجرون غير المصحوبين، وفي منع استغلالهم في حالات الصراع المسلح، التي استرشد بها لوضع السياسة الوطنية في مجال حقوق الطفل في هذا المجال. كما شارك في المناقشات الحالية بشأن الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية.

وعلى الصعيد الوطني، اتخذ بلده تدابير لحماية حقوق الإنسان ومبادئ عدم التمييز. وبموجب دستوره، تم منح اللجوء لمواطنين أجانب يتعرضون للاضطهاد لأنهم ناضلوا من أجل الحرية والعدالة والسلام والقضايا العلمية. كما يحمي القانون حقوق وحريات الأشخاص عديمي الجنسية والأجانب بموجب القانون، وكلتا الجماعتين ملزمتان بالاحترام، وينص الدستور على حقهما في تقديم المطالبات وتقديم الشكاوى.

السيدة هـ. كات (إستونيا)، قالت إنه يجب على المجتمع الدولي أن يعد نفسه للتحديات والفرص التي يوفرها العدد المتزايد باستمرار للهجرة. في هذا السياق، فإن الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر من شأنها أن تعزز المساواة والأمن اللذين يحتاجهما الناس لبناء مستقبل في بلدانهم. وتلتزم إستونيا بحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين واللاجئين، مع التركيز بشكل خاص على الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال والشباب. كما شددت على الدبلوماسية العامة والحوار السياسي كوسيلة لمنع الصراع، وهو السبب الجذري للهجرة التي أثرت أيضا على البلدان المجاورة، كما يتضح من محنة اللاجئين السوريين والروهينغا والأوكرانيين.

وبالإضافة إلى أهدافه الأخرى، ينبغي أن يشمل الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةمسؤولية الدول تجاه مواطنيها. ومن ثم ينبغي أن يتضمن تدابير للتصدي للهجرة غير المنتظمة، بما في ذلك من خلال مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب؛ السعي إلى ضمان الفرص للجميع وخاصة الشباب؛ التأكيد على دور التعاون الإنمائي الدولي في تهيئة ظروف معيشية ملائمة؛ والتذكير بالتزام الدول بتسهيل وقبول العودة غير المشروطة لرعاياها وإعادة قبولهم. وبعد اتباع نهج محوره الإنسان، يجب أن يعزز الاتفاق أيضاً إدارة الهجرة العالمية مع مراعاة مبدأ السيادة الوطنية. في بلدان المنشأ، من شأن تطوير التكنولوجيات والخدمات الرقمية أن يعزز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وكذلك يقلل من ضغوط الهجرة غير المنتظمة. فالهجرة الطوعية تثري الثقافة والمعرفة والتنمية. لذلك فإن المشاركة والفرص ضرورية لتحقيق هذه الغاية.

وقال السيد د. اكيمينس (تيمور – ليشتي)، إن البرلمانيين يجسدون آمال ناخبيهم في العدالة وحماية حقوق الإنسان، وبالتالي فإن لهم إسهاماً هاماً في مناقشة قضية عالمية كهجرة. وقد حدد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين الذي أُعتمد في عام 2016 الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات لكلتا المجموعتين، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم بغض النظر عن وضعهم. يجب على البرلمانيين أن ينخرطوا بشكل كامل في العمل على إنشاء إطار قانوني لتحقيق هذه الغاية، وإيجاد حلول مبتكرة للنزاع والعنف الذي أجبر الملايين حول العالم على الفرار من أجل البقاء.

ويجب على البلدان، من جانبها، أن تتقاسم المسؤولية، على أساس قدرات كل منها، لإدارة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين بغية تحقيق الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية. علاوة على ذلك، ينبغي أن تأخذ سياسة الهجرة في الحسبان احتياجات العمالة في بلدان المقصد بالنسبة للمهاجرين، والتي ساعدت مساهمتهم في تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في تلك البلدان. ويجب أيضاً معالجة أسباب تدفقات الهجرة، بما في ذلك سوء الإدارة، والفقر وتغير المناخ. في الختام، أشار إلى مصير الآلاف من اللاجئين في الجزائر من الصحراء الغربية، آخر مستعمرة في إفريقيا، وحثّ على الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير بعد عقود من نضاله العقيم لتحقيق هذا الهدف.

السيد ج. م. كاتوفا (موزامبيق)، قال إنه لا يمكن لأحد أن يكون غير مبال بمسألة تؤثر على جميع الشعوب والأمم، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. إن الملايين العديدة من المهاجرين النظاميين وغير النظاميين في جميع أنحاء العالم يتشاركون الهدف المشترك المتمثل في حياة آمنة أفضل. وبالفعل، الهجرة وتدفقات اللاجئين من الأعراض التي ترتبت على أسباب عميقة تتراوح بين الظلم، عدم المساواة، الصراع مع الكوارث الطبيعية، وعدم التوازن في توزيع الثروة والموارد. ومن شأن إجراء تحليل دقيق لهذه الأسباب أن يساعد على تطوير آليات مناسبة، غير كافية في الوقت الراهن، لإدارة تدفقات الهجرة بصورة فعالة فيما بين بلدان المقصد، المنشأ والعبور. ويكمن التحدي في ضمان قيام جميع هذه البلدان بتنفيذ القواعد والمبادئ الموضوعة لهذا الغرض. لذلك يجب على البرلمانيين إصدار تشريع يضمن حرية الحركة عبر الحدود كحق من حقوق الإنسان، والمعاملة الكريمة لكل من المهاجرين واللاجئين كمواطنين في العالم.

وفي موزامبيق، أشعلت الحرب الأهلية السابقة موجة نزوح جماعي للمواطنين، لكن أدى السلام والأمن منذ إعادتهما إلى تعزيز نمو الأعمال التجارية والسياحة، وجذب المهاجرين من جميع أنحاء العالم، الذين يتم الترحيب بهم. والبلاد أيضاً هي أحد دول العبور للمهاجرين غير النظاميين، الذي أسفر عن ضغوط. ولذلك فإن موزامبيق تتطلع إلى الميثاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةوالمساهمات البرلمانية فيها.

السيدة م. إيونوفا (أوكرانيا)، قالت إن أوكرانيا من بين البلدان التي يوجد فيها أكبر عدد من المشردين داخلياً بسبب النزاع العسكري، وهو ما يرجع في ظله إلى العدوان الروسي ضدها. وقد أدى الاحتلال الروسي غير الشرعي لشبه جزيرة القرم، الذي دخل عامه الخامس، والحرب المدمرة في دونباس، إلى عواقب إنسانية وخيمة، وتسبب في وفاة الآلاف من الأوكرانيين. علاوة على ذلك، فإن الإجراءات التي اتخذتها القوات التي تقودها روسيا تهدف عمداً إلى زيادة خطر وقوع كارثة، في حين أن السياسات القمعية والانتهاكات المنهجية لسلطات الاحتلال الروسية قد أوجدت الآلاف من المشردين داخلياً واللاجئين. يظل الملايين المتضررين في دونباس بحاجة إلى المساعدة والحماية الإنسانية. علاوة على ذلك، لا يزال الآلاف من الأطفال يعيشون في المنطقة الرمادية الخطرة المزروعة بالألغام.

وكجزء من مسؤوليتها عن حماية ومساعدة المشردين داخلياً، استحدثت الحكومة الأوكرانية تشريعات، إجراءات وأنظمة إدارية وآليات للاستجابة ملائمة. وقدمت أيضاً خدمات ومزايا اجتماعية لجميع المشردين داخلياً، حيث تعمل الحكومة على تحسين حياتهم من خلال تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، التعليم، المأوى والعمالة. تعاونت أوكرانيا بفعالية مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع المنظمات الدولية الأخرى. ويجب مساعدة البلدان ليس فقط للتغلب على المشاكل التي تواجه المهاجرين واللاجئين والمشردين داخليا، بل أيضاً لتحديد الأسباب التي دفعتهم إلى ترك ديارهم. ومع ذلك، لن تختفي تلك المشاكل دون اتخاذ إجراء موحد لوقف كل الظلم الروسي. في هذا الصدد، يتطلع جميع الأوكرانيين إلى الاتحاد البرلماني الدولي من أجل التضامن والدعم.

قال السيد ج. ي. إيكانز (إسبانيا)، إنه من المتوقع أن تتزايد حركة الناس مع تفاقم الصراعات والظروف الاجتماعية – الاقتصادية في العالم المترابط. لذلك فإن العمليات القائمة على حقوق الإنسان الجارية لتحسين إدارة الهجرة في بلدان المقصد والمنشأ والعبور ملائمة وفي الوقت المناسب. وسيتطلب تنفيذ نتائجها الإرادة السياسية والقيادة والتي يجب أن تنعكس في القوانين الوطنية والإقليمية لضمان، على أساس المسؤولية المشتركة، استجابة فعالة لضغوط الهجرة. بالتالي فإن البرلمانيين سيلعبون دوراً أساسياً في النجاح النهائي لتلك العمليات. وباعتبارها بلد منشأ وعبور ومقصد بسبب موقعها الجغرافي وروابطها التاريخية، فقد استفادت إسبانيا من خبرتها في تطوير ممارسات جيدة في مجال سياسة واستراتيجية الهجرة الخاصة بها. ومن ثم تلتزم بتنفيذ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمة كإطار قائم على الأدلة لحل القضايا المتعلقة بالهجرة.

وإذ أشار إلى العدد الكبير من الفنزويليين الذين أجبروا على الهجرة من دولتهم الفاشلة والفاسدة، دعا إلى التضامن في دعم قضيتهم. ولم تمنع حكومتهم فقط إنشاء ممر إنساني لتخفيف النقص في الغذاء والدواء؛ وغنما انتهكت حقوق الإنسان الخاصة بالبرلمانيين، بما في ذلك رفض الإفصاح عن تمويل رواتبهم في خطوة أثرت كذلك على دفع المساهمات الخاصة بعضوية فنزويلا في المنظمات الدولية. يجب على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يظلوا متحدين ضد هذه الأعمال كجزء من الضغط الدولي على تلك الحكومة لضمان احترام حقوق الإنسان والديمقراطية.

قال السيد م. الشدادي (اليمن)، إن بلاده ما زالت تعاني من الاضطرابات العنيفة بعد الاستيلاء على السلطة من قبل ميليشيات الحوثيين، التي أدت أفعالها في تحدٍ لاتفاق الانتقال السلمي الذي تم التوصل إليه عن طريق الحوار إلى اعتماد قرار مجلس الأمن 2216 (2015). والذي يدعوهم للانسحاب من المؤسسات الحكومية ونزع جميع الأسلحة. لكن الحوثيين لم يلتزموا، وعندها تدخل تحالف عربي نيابة عن الحكومة المعترف بها.

وقد ارتكب الحوثيون جرائم ضد الإنسانية في اليمن، شملت قصف مناطق مدنية ومنع تسليم الغذاء والدواء. وكانت النتيجة أزمة إنسانية وانتشار الأمراض، مع تقديم المساعدة بشكل أساسي فقط من قبل مركز الملك سلمان للمساعدات الإنسانية والإغاثة، الجمعيات الإماراتية والهلال الأحمر الكويتي. فقد قُتل الآلاف وجُرحوا، دمرت آلاف الممتلكات وشرد الملايين. وعلاوة على ذلك، فإن الحوثيين أطلقوا صواريخ محظورة دولياً مقدمة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، التي هي بالتالي مسؤولة مباشرة عن مقل آلاف اليمنيين. وطالب ذلك البلد بالكف عن أنشطته في اليمن، علاوة على وقف احتلاله لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى. كما حثَّ الاتحاد البرلماني الدولي على إدانة جرائم الحوثيين المستمرة ضد الإنسانية؛ الدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن 2216 (2015)؛ وتجنب جميع التعاملات مع الميليشيات ومؤسساتها غير الشرعية، ولا سيما مجلس النواب، الذي لم يكن موضع ثقة.

قالت السيدة س. إرانتي (فرنسا)، إنه يجب على جميع الحكومات والبرلمانات أن تواصل رصد التقدم المحرز في تطوير الاتفاقين العالميين المتصلين بالهجرة واللاجئين. فقد احتل الفقر، وانعدام الأمن، والافتقار إلى الاحتياجات الأساسية المرتبة الأعلى بين العوامل المتعددة الدافعة للهجرة. لذلك يجب أن يكون السعي إلى السلام الدولي أولوية طويلة الأجل بهدف إنهاء المعاناة وتحرير الموارد لمعالجة هذه القضايا، التي تتطلب إرادة سياسية قوية. كما دعا إلى قيام جميع أصحاب المصلحة بالاستثمار في التنمية المستدامة لاستعادة الأمل في جميع الذين يفتقرون إلى الخدمات الأساسية. من أجل تعزيز هذا الهدف والمساعدة بدورها في الحد من الهجرة، بما في ذلك ما دفعه تغير المناخ، يمكن تكرار المبادرات الهامة مثل التحالف الدولي للطاقة الشمسية في مجالات أخرى. في الواقع، يجب دعم المشاريع الهيكلية حتى توجد مستقبلاً، حيث أن لا يوجد مشاريع منها لتشجيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في فرنسا، التعاون أمراً حيوياً للتعامل مع قضايا الهجرة. ومن المتوخى وضع تشريعات لتيسير إدماج المهاجرين، حيث ينبغي تبسيط إجراءات الإدارة المعقدة وتحسين وصولهم إلى السكن والعمل. انخرط البرلمان في مواجهة تلك التحديات من أجل تحسين وضع المهاجرين. وقد أكدت الأحداث الأخيرة في جزيرة مايوت على الحاجة الملحة إلى التعامل مع الشبكات الإجرامية التي تستغل المهاجرين، بما في ذلك القُصّر غير المصحوبين، والتربح على حسابهم. يجب أن ينضم الجميع إلى فرنسا في التزامها بمكافحة الاتجار بالبشر يومياً وتهريب البشر – عار هذا القرن – حتى يتم القضاء عليه.

قالت السيدة د. سولرزانو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، إنه من المؤسف أن بلدها لم يعد في وضع يسمح له بتقديم حلول لقضايا الهجرة لأنه يعاني من مشاكل خاصة به. فقد حرم مواطنوه من الغذاء والدواء في ظل الديكتاتورية الحالية، وأُجبر الآلاف منهم على الفرار من الكارثة الإنسانية الناجمة عن ذلك، واللجوء إلى البلدان المجاورة. وبالإضافة إلى تدمير الصناعة والتنمية الاقتصادية في البلد، استمر النظام في تقويض الديمقراطية من خلال، من بين أمور أخرى، سعيه إلى توسيع نطاق حكمه. ولذلك ناشدت أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي اعتماد موقف قوي للتضامن مع الشعب الفنزويلي على أمل إنقاذ الديمقراطية وحل الأزمة السياسية والإنسانية.

قالت السيدة إ. تالين فين (السويد)، إن حتمية اتخاذ إجراءات لمعالجة قضايا الهجرة تؤكدها الأرقام المتزايدة بسرعة بشأن المهاجرين. من المفجع أن يهاجر الناس دون اختيار من خلال ظروف ليست من صنعهم. غير أن التغيير ممكناً، كما أظهرت السويد، التي لم تعد ترسل المهاجرين ولكنها تستقبلهم. ومن الجوانب البالغة الأهمية لتعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين جانب المساواة بين الجنسين. يجب ضمان حقوق الإنسان للمرأة وأطفالها، إلى جانب حمايتهم من العنف والاعتداء الجنسي والزواج القسري. ومن الأمور البالغة الأهمية بالمثل حماية الأشخاص عديمي الجنسية والحاجة إلى أن تتقاسم البلدان الأعباء المرتبطة بالهجرة بحيث لا يبقى هناك بلد يعاني

منها. وتوافق هذه الغايات المحددة في الهدف رقم /10/ من أهداف التنمية المستدامة، وهو تسهيل الهجرة المنتظمة، الآمنة، المنظمة والمسؤولة، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخططة والمدارة جيداً.

يتحمل البرلمانيون مسؤولية ضمان الترحيب بالمهاجرين وإدماجهم في مجتمعاتهم المضيفة وإتاحة الفرص للمساهمة. تتحمل السويد منذ وقت طويل نصيبها من المسؤولية عن المهاجرين. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى تعاون إقليمي ودولي أقوى سعياً إلى اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ التعاقدات العالمية وإنشاء آليات رصد كافية. وهكذا امام البرلمانيين عمل ينتظرهم، لأن أعمالهم في بلدانهم الأصلية هي التي تحدد النجاح الذي تحقق في مواجهة التحدي المعقد للهجرة.

قالت السيدة ز. جريسانيزي (جمهورية مولدوفا)، إن الهجرة لا تؤدي فقط إلى إعادة توزيع موارد العمل بل تحدد الاتجاهات في العلاقات الثنائية والسياسة المحلية. قضايا الهجرة التي تواجه مولدوفا هي على مستوى المنظومة وتعزى إلى عدم الإشراف على الهجرة الداخلية والخارجية. إن العدد المتزايد للذين يتركون مولدوفا، بما في ذلك العديد من شبابها، قاموا بذلك في المقام الأول من أجل البحث عن عمل وتحسين مستويات المعيشة إما في روسيا الاتحادية أو أوروبا، حيث اندمجوا في المجتمعات المضيفة وغالباً ما أصبحوا مقيمين دائمين. وبينما يقدموا مساهمة إيجابية في تنمية مولدوفا من خلال تحويلاتهم المالية، فإن غيابهم عن القوى العاملة المولدوفية حرم البلد من مهاراتهم. كما تأثرت الديموغرافيا الوطنية نتيجة انخفاض عدد الزيجات وبالتالي انخفاض معدل المواليد. لذلك، هناك حاجة إلى بذل الجهود لتعزيز وتعزيز الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي للبلد، وخلق فرص عمل جديدة للحد من الهجرة إلى الخارج. كما سيساعد أيضاً وضع قواعد أشد صرامة في حالات مثل التنسيق مع بلدان المقصد، الأمر الذي يمكن أن يعزز المنفعة المتبادلة عن طريق إعادة توزيع الموارد التي تنفق على أنشطة التكامل في المساعدة الإنمائية للبلدان المرسلة.

قال السيد أ. س. م. فيروز (بنغلادش)، أن بنغلادش أقرت بقوة بحقوق اللاجئين والمشردين واحتياجاتهم من الرعاية نتيجة لحربها من أجل التحرير التي اضطر العديد من أفراد شعبها فيها إلى البحث عن ملجأ في مكان آخر. وهكذا كانت تستضيف – وليس للمرة الأولى – أعداداً كبيرة من الروهينغا الذين اضطروا إلى النزوح القسري من ميانمار، وتعمل مع شركاء دوليين لتوفير احتياجاتهم الأساسية وضمان حقهم في العودة الآمنة والمستدامة إلى وطنهم. تم حرمان شعب الروهينغا من الجنسية، الأمر الذي يدعو إلى القلق الشديد على انعدام الجنسية. وفي ميانمار، حرموا أيضاً من الحصول على الحقوق الأساسية وتعرضوا للعنف الشديد والاضطهاد، الذي وصفه الأمين العام للأمم المتحدة بأنه "مثال نموذجي للتطهير العرقي". وبما أن البلد يوفر المأوى لشعب الروهينغا لأسباب إنسانية، حثت بنغلادش أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة تعبئة الرأي العام والعمل من أجل التوصل إلى حل ديمقراطي ذي مغزى للأزمة.

قال السيد ج. دودزي (لاتفيا)، إن الاتفاقين العالميين المتصلين بالمهاجرين واللاجئين هما خطوة أولى تحظى بالترحيب نحو بناء التفاهم المشترك، النهج والالتزام المطلوبين للتغلب على التحديات التي نطوي عليها تحقيق إدارة فعالة ومستدامة للهجرة. ومع ذلك، ينبغي الشروع في اتخاذ تدابير عالمية فقط عندما تكون الإجراءات الوطنية غير فعالة. ومن الضروري تعزيز التعاون الشامل والاستراتيجي مع بلدان منشأة الهجرة والعبور الرئيسية، مع التركيز بشكل خاص على إعادة القبول. وفي هذا السياق، يتسم التعاون الإقليمي بأهمية خاصة لتعزيز القدرة المحدودة للبلدان بمفردها على معالجة تدفقات الهجرة الإقليمية. علاوة على ذلك، فإن الحلول العالمية قد تفتقر إلى المرونة والنُهُج المصممة حسب الاحتياجات. والاستدامة من المبادئ الهامة المرتبطة بمبدأ المشاركة الطوعية في الأنشطة المتعلقة بالنقل والقبول والهجرة القانونية، والتي ينبغي أن تتوافق مع الوضع الاجتماعي – الاقتصادي، احتياجات سوق العمل والقدرة الوطنية لبلدان المقصد. يجب نقل الأفراد فقط كحل أخير في حالات الطوارئ.

وعلى الرغم من تعداد سكانها الصغير، فقد أوفت لاتفيا بتعهدها بإيواء عدد محدد من المهاجرين من بلدان أوروبية أخرى. وطوال السنوات الثلاث الماضية، ما فتئت تنفذ خطة عمل محددة لظروفها فيما يتعلق باختيار طالبي اللجوء، إعادة توطينهم، دخولهم، وإقامتهم وإدماج اللاجئين والأشخاص الذين حصلوا على وضع بديل. وعلى أساس الخبرة الملموسة المكتسبة نتيجة لذلك، تم مؤخراً تعديل التشريع ذي الصلة.

قال السيد م. ثامبي دوراي (الهند)، إن الهجرة الدولية ضرورية في عالم الفرص الهائلة التي تولدها العولمة والتقدم العلمي والتكنولوجي، حيث تستخدم الموارد لتحقيق المنفعة المشتركة. على مدى قرون، الهند موطنا لأناس من مختلف الأديان من جميع أنحاء العالم، وهي منفتحة لفكرة الحركة البشرية ولديها بالفعل مغتربين ساهموا بشكل كبير في البيئة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للبلدان المضيفة المعنية. وأعرب عن اعتقاده بأنه ينبغي تبسيط هجرة اليد العاملة وأن التنقل المهني المدار جيداً سيفيد بلدان المصدر والمقصد. وفي جهودها الرامية إلى إعطاء الأولوية للهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية، استحدثت قوانين فعالة بشأن الهجرة والإقامة، واتخذت التدابير لمكافحة الهجرة غير المنتظمة والاتجار بالبشر، والترتيبات المتعلقة بمسائل مثل التدريب التوجيهي قبل المغادرة والاعتراف المتبادل بالمهارات.

هناك حاجة إلى مسارات مختلفة للاجئين والمهاجرين كمجموعات متميزة ومجموعات منفصلة. والهند ليست من الدول الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين، لكن قانونها المحلي كافياً للتعامل مع اللاجئين بصفتهم جماعات ضعيفة. يتمتع جميع المقيمين في الهند بالحماية القانونية والمساواة أمام القانون وعدم التمييز. وفيما يتعلق بالمهاجرين، لم تقدم جميع البلدان المضيفة الاعتراف الواجب لمساهمتها أو ضمنت حقها الأساسي في حياة كريمة. لا ينبغي على البلدان المستقبلة أن تنظر إلى تدبير أمورهم كعبء، ولكن كجزء من الأجر مقابل عملهم وكدحهم. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يدعو إلى السلامة العامة والرفاه للمهاجرين وإلى استرداد كرامة العمل.

قالت السيدة ل. ليغاردا (الفلبين)، إن الفلبين ومنذ زمن طويل دولة مرسلة ومستقبلة، حيث يعيش العديد من مواطنيها ويعملون في العديد من المهن في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الذي ساعد فيه هؤلاء المواطنون في الحفاظ على نمو الاقتصاد الفلبيني، فقد ساهموا بشكل لا يمكن إنكاره في حيوية اقتصادات البلدان المضيفة من خلال ما أطلق عليه البعض المعونات الخارجية العكسية وغيرها ببساطة التنمية البشرية. ومع ذلك، ينبغي ألا تحدث حركة التنقل عبر الحدود على حساب الكرامة، وعلى كل حال، فإن احترام النساء العاملات المهاجرات ليس عالمياً. وبدلاً من ذلك يبقوا أكثر الفئات عرضة للإيذاء، الاستغلال، العمل القسري والعنف، كما يتضح من آلاف العمال الفلبينيين المنكوبين الذين يطلبوا المساعدة القنصلية.

وبوجود ظاهرة النزوح على المستوى العالمي، وازدياده بشكل لم يسبق له مثيل، فإن عملية صنع السياسات الإنسانية والقائمة على الأدلة أمراً لا بد منه. لذلك ينبغي السعي إلى الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمة كمنطلق للعمل الجماعي الذي هناك افتقار واضح إليه. يجب أن يكون محوره حقوق الإنسان؛ معالجة حقوق الإنسان والتنمية المستدامة على حد سواء؛ دمج معايير الحماية المنصوص عليها في إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين؛ مسترشداً بالوثائق الختامية الصادرة عن العمليات الأخرى؛ إنشاء إدارة دولية للهجرة كمسؤولية مشتركة بين الدول المرسلة والمستقبلة ودول العبور؛ وأن يكون مستجيباً للاعتبارات الجنسانية ومراعياً للأطفال. والنهج الشامل الذي نتبعه موضع ترحيب، وبالنظر إلى مدى الالتزامات المتوقعة القابلة للتنفيذ، سيكون من المنطقي أن تضطلع المنظمة الدولية للهجرة (IOM) بدور تنسيقي قيادي في مجالات التنفيذ وبناء القدرات.

قال مندوب من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، متحدثاً في إطار ممارسة حق الرد، إن مندوب اليمن قدم ادعاءات لا أساس لها بشأن السلامة الإقليمية للجزر الإيرانية الثلاث في الخليج العربي. علاوة على ذلك، لم يكن من المتصور أن يتم تسليم أي معدات عسكرية ثقيلة إلى اليمن في الوقت الذي يجعل فيه الحصار البري والبحري والجوي لهذا البلد توصيل المساعدات الإنسانية أمراً مستحيلاً. منذ بداية الأزمة اليمنية، تحدثت بلاده ضد التدخل العسكري الأجنبي، قائلة إنه من شأن ذلك تعقيد الحالة وتفاقمها. إن الأوضاع الإنسانية في اليمن مؤلمة، ولم تحقق الضربات العسكرية أي شيء لأولئك الذين أيدوا الحرب الظالمة. ينتمي اليمن إلى كل اليمنيين وليس لأي بلد الحق في التدخل في شؤونه الداخلية. لن يتم حل الوضع إلا من خلال الحوار السياسي بين اليمنيين.

رفعت الجلسة الساعة 1:20 بعد الظهر.

جلسة الثلاثاء، 27 آذار/ مارس

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة في الساعة 2:30 بعد الظهر، برئاسة السيدة س. روث (ألمانيا)، نائب رئيس الجمعية.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول موضوع تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:
الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة

استئناف النقاش

السيدة م. غيرا كاستيلو (المكسيك)، قالت إن الاتفاق العالمي المقبل للهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمة يتيح فرصة تاريخية للمجتمع الدولي لتحسين حوكمة الهجرة. وأثارت التحركات السكانية الأخيرة ردود فعل معادية للأجانب وخطاب يحض على الكراهية في تجاهل للفوائد الاجتماعية الاقتصادية والثقافية للهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. إن تطوير استجابات جديدة وإنسانية للهجرة، بأسبابها المتعددة، مسؤولية مشتركة. يجب معاملة جميع المهاجرين بكرامة واحترام لحقوق الإنسان الخاصة بهم، والتي هي من بين أهداف الاتفاق العالمي.

بالنسبة للمكسيك، البلد الذي استضاف الاجتماع التحضيري حول الاتفاق العالمي الذي عقد في بويرتو فالارتا في كانون الأول/ ديسمبر 2017، كان الاتفاق العالمي أولوية في السياسة الخارجية. أما بالنسبة للبرلمانيين، فيجب عليهم تقديم الحلول من المنظور المحلي من أجل تحقيق حوكمة عالمية حقيقية للهجرة. ويجب أن تترجم تلك الحلول إلى اتفاق عالمي متوازن وغير تمييزي يستند إلى حقوق الإنسان ويركز على الناس، ويقدم مبادئ توجيهية من أجل إمكانية قياس الالتزام بمبادئه. ويستحق المهاجرون الضعفاء، بمن فيهم الأطفال غير المصحوبين بذويهم، تركيزاً خاصاً. يجب أن يهدف الاتفاق إلى إلغاء تجريم الهجرة غير المنتظمة. وهناك حاجة أيضاً إلى تدابير لوضع حد للتمييز ضد المهاجرين بجميع مظاهره. يجب أن يتماشى الاتفاق العالمي مع الأدوات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويبقى منفصلاً عن الاتفاق العالمي المستقبلي بشأن اللاجئين. كما أن التنفيذ والمتابعة أمرين حيويين أيضاً، وهو مجال يلعب فيه البرلمانيون دوراً إشرافياً مهماً.

قال السيد و. و. يليام (سيشيل)، إنه حتى الدول الجزرية الصغيرة مثل بلده تأثرت بالهجرة، وأن تطوير سياسة قائمة على الأدلة لإدارة الهجرة هي استجابة في الوقت المناسب للتأثير الأوسع للهجرة غير المخطط لها. ويعتبر الاتفاق العالمي أداة تهدف إلى خلق هجرة منظمة من خلال التغيير والتكيف بهدف إدماج المهاجرين، وهو مسعى يجب أن تكون فيه المسؤوليات مشتركة ولكن متباينة. التضامن في الواقع هو الوسيلة الوحيدة لنجاحه. ويجب الاعتراف بأسباب الهجرة، بما في ذلك الجشع والأنانية التي تحفز استغلال المستضعفين لتحقيق مكاسب شخصية، وتوخي الحذر من أجل الكشف عن مؤشرات الإنذار المبكر. وينبغي دعم سياسات الهجرة بآليات الاستجابة السريعة على المستويات الوطنية، الإقليمية والعالمية، وكذلك بالحوكمة الرشيدة، سيادة القانون بشكل فعّال، والتشريعات المناسبة الموجهة إلى الواقع الذي يشهده عالمنا المعاصر.

الميثاق العالمي فرصة متاحة للإبداع في تسهيل الهجرة، مما يسهم في المعرفة والخبرة والمهارات. لا ينبغي استخدام السيادة كذريعة لوضع عوائق أمام الهجرة. ومن شأن ذلك أن ينكر حقيقة العولمة وسيعزز الكراهية والإرهاب والتمرد، ويعرّض مزيداً من الأرواح للخطر. وقد آن الأوان للعمل الجماعي حول جدول أعمال مشترك ليتم تجسيده في الاتفاق العالمي، بما في ذلك من خلال معالجة قضايا بالغة الأهمية مثل المساواة بين الجنسين

وتمكين المرأة سياسياً. وقال إن وفده يتطلع إلى الانضمام إلى جهود الاتحاد البرلماني الدولي لاستكشاف حلول واستراتيجيات لتعزيز التأهب العالمي للاستجابة السريعة لتحديات الهجرة.

السيد م. مجيدي (الجمعية البرلمانية الآسيوية)، قال إن تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين من خلال سياسة قائمة على الأدلة أمر هام للبشرية في معالجة قضية الهجرة البالغة الأهمية. وإلى جانب القدرة على الاستجابة، فإن التأهب الوطني والإقليمي والعالمي عنصراً أساسياً لإدارة جميع فئات المهاجرين، بما في ذلك اللاجئين. ومن جانبها، عملت الجمعية البرلمانية الآسيوية (APA) على صياغة تدابير لحماية حقوق المهاجرين بهدف تعزيز التنمية والعلاقات الودية بين الدول. وعلاوة على ذلك، فقد عززت قراراتها الدور البرلماني في التنمية في جميع أنحاء المنطقة الآسيوية، وشملت مواضيع تتراوح من بين أمور أخرى، من التخفيف من حدة الفقر وحقوق العمال المهاجرين إلى البيئة، مكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر. لقد دعمت الجمعية البرلمانية الآسيوية السلام، الاستقرار والحوكمة الرشيدة والجزء الحيوي الذي تلعبه البرلمانات في صياغة المساواة، العدالة والتنمية المستدامة. على هذا النحو، كانت حريصة على التعاون مع الجمعيات البرلمانية الأخرى من أجل المنفعة المتبادلة في خدمة الأمم.

السيد م. بن صوف (تونس)، قال إن تونس ملتزمة بضمان ظروف لائقة للمهاجرين في البلدان المضيفة، ودعم الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير المنتظمة. وقد تعاملت بشكل إنساني ومسؤول مع اللاجئين على أراضيها وصاغت استراتيجية وطنية للهجرة المنظمة، مع التركيز على الحوكمة الرشيدة، ومساهمة المغتربين التونسيين في تنمية البلد، واحترام حقوق المهاجرين. ويجري أيضاً صياغة مشروع قانون للجوء على أساس الاتفاقيات الدولية والقانون الإنساني الدولي ذات الصلة بهدف توفير الحماية للاجئين.

وتشير الإرادة السياسية لتقاسم المسؤولية عن تلك الحماية إلى التحول الاستراتيجي في النهج الذي نشأ قبل كل شيء عن إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين. حيث تبنى الإعلان الذي تم اعتماده في عام 2013، التزاماً غير مسبوق ببناء آلية دعم للمهاجرين فيما يتعلق بالمساعدة المالية والقانونية، وإعادة التوطين، ولم شمل الأسر وما إلى ذلك. وكان الدافع الثاني هو الاتفاق العالمي، الذي يهدف إلى تحديد المبادئ لتوجيه إدارة الهجرة الدولية. إن المثال المؤسف عن الفلسطينيين الذين شردوا قسرا من أراضيهم ومرة أخرى من مخيماتهم، أكدَّ على المسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي في تحسين حياة اللاجئين، فضلاً عن الحاجة إلى تسوية عادلة ودائمة للقضية الفلسطينية. يجب على البرلمانيين أن يعملوا على ترجمة المقترحات والمبادرات إلى إجراءات وسياسات ملموسة، لمعالجة مخاوف الهجرة على المستويات الوطنية، الإقليمية والعالمية، في أعقاب اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs).

السيد أ. العمري (المغرب)، قال إن البرلمانيين يجب أن يسعوا إلى حلول مثلى لمعالجة الدوافع الجيوسياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية للهجرة على أساس المثل والقيم المتقاسمة. ونظراً لموقعها الجغرافي ومميزاتها المتعددة

الثقافات، فإن المغرب وجهة خاصة لآلاف المهاجرين من مختلف أنحاء القارة وخارجها، الذين استمرت في استضافتهم، رغم استنزاف مواردها. والمزاعم التي أدلى بها متحدثون سابقون عن مقاطعاتها الجنوبية باطلة، كما يؤكدها الاعتراف الدولي بمقترحها الخاص بالحكم الذاتي لتلك المقاطعات على أنه جاد وذو مصداقية. المغرب فخوراً بقيادته لأجندة إفريقيا بشأن الهجرة ويشرفه أن يستضيف، في كانون الأول / ديسمبر 2018، مؤتمراً حكومياً دولياً يُعتمد فيه الاتفاق العالمي رسمياً. يجب على البرلمانيين بعد ذلك العمل بجدية لتغيير سياسات الهجرة واللجوء.

تولت الرئاسة السيدة غ. كويفاس بارون (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

الجزء الخاص بمخاطر أسلحة الدمار الشامل

قال الرئيس إن للبرلمانيين دور أساسي في المضي قدماً بجدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي طويل الأمد بشأن مكافحة انتشار الأسلحة، لا سيما أسلحة الدمار الشامل، من أجل التوصل إلى اتفاقات دولية، واتفاقية الذخائر العنقودية هي واحدة من هذه الاتفاقيات، التي تهدف إلى جعل العالم مكاناً أكثر أماناً. وقد ركز الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً الاهتمام على مر السنين على الدمار الذي تسببه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واتخذ قرارات تتعلق بالأسلحة الكيميائية، وكان استخدامها مؤخراً في الجمهورية العربية السورية والمملكة المتحدة مزعجاً للغاية ودعا إلى اتخاذ إجراءات صارمة. وعلاوة على ذلك، دعم الاتحاد البرلماني الدولي دائماً عملية الأمم المتحدة لحظر الأسلحة النووية، وفي سياق ذلك، نظم الجلسة التفاعلية في الجمعية العامة الـ 137 في سان بطرسبرغ، وفي الجمعية الحالية، حدد موعدا لورشة عمل بشأن تنفيذ المعاهدة الجديدة حول حظر الأسلحة النووية التي انبثقت عن تلك العملية. ويتم تشجيع جميع الأعضاء على المشاركة في ورشة العمل.

ورحبت بالمتحدثين الضيوف في الجزء الخاص، السيد أ. أزومكو، المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW)، والسيد ن. تاكاميزاوا، الممثل الدائم لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف ورئيس المؤتمر الرابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، ودعتهم إلى مخاطبة الجمعية.

قال السيد أ. أزومكو (المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية)، ضيف متكلم، إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مكلفة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي اتفاقية دولية شاملة تحظر، دون تمييز، التطوير، الإنتاج، التخزين، النقل، الاستبقاء والاستخدام للأسلحة الكيمائية، في ظل شروط التحقق الدولي الصارم. نتيجة لذلك، تم القضاء تقريباً على جميع المخزونات العالمية من الأسلحة الكيميائية، مما يبشر بإنجاز غير مسبوق في تاريخ نزع السلاح: القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. لذلك، فإن الجهود المقبلة سوف تركز في المقام الأول على تدابير لمنع عودة ظهور تلك الأسلحة، وفقاً للالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار بموجب الاتفاقية، من خلال التحقق من الصناعة، والإبلاغ عن البيانات، وإصدار التشريعات الوطنية وإنفاذها.

ولتحقيق هدف وحيد يتمثل في ضمان عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية، نفذت المنظمة أنشطة وبرامج واسعة النطاق لدعم التنفيذ الوطني، بما في ذلك برنامج لإفريقيا. وتعتبر فعالية التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التنظيمية، فضلاً عن الهياكل الإدارية الداخلية، حيوية لإنفاذ الاتفاقية ولمنع الجهات الفاعلة غير الحكومية من الوصول إلى المواد اللازمة للتطوير المحتمل للأسلحة الكيميائية. وتكمل هذه الأنشطة بشكل مباشر جهود الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1540 (2004)، المتعلق بعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، ركزت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بفعالية على تقديم المساعدة العملية في الموقع والمصممة لتلبية احتياجات أي دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية والتي تطلب ذلك، مع نتائج ملموسة؛ وقد أنشأت جميع السلطات الوطنية، باستثناء القليل منها، أو عينت هيئة وطنية، التي تعمل كقناة اتصال هامة مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومن مجالات التركيز الحيوية الأخرى ضمان أن تكون الدول الأطراف قد نفذت جميع التدابير التشريعية و / أو الإدارية الأولية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، وهو مجال لا يزال يتعين القيام بالكثير فيه طالما أن أكثر من ثلث الدول الأطراف لا يزال يتعين عليها تحقيق هذا الهدف.

وتشمل التحديات الرئيسية للتنفيذ الوطني الفعال، حقيقة أن العمليات التشريعية المطلوبة غالباً ما تكون طويلة ومضنية، في حين ينبغي بدلاً من ذلك التعامل معها كأولوية. وهكذا، عرضت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنشطة دعم لتطوير قوانين شاملة تتعلق بالاتفاقية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات تنظيمية وإنفاذيه قوية تمنع الدول الأطراف من استخدام أراضيها إما لأنشطة محظورة تضر بمصالحها الخاصة أو كطرق محتملة للاتجار. وتشمل الأمثلة على تلك الأنشطة برامج التدريب الداخلي لواضعي التشريعات التنفيذية، ومنتديات أصحاب المصلحة الإقليميين، وبرامج زيارات مؤثرة.

إن القضاء على أسلحة الدمار الشامل ذا أهمية قصوى، كما هو الحال في الوقاية من عودة ظهورها، بينما الرد بشكل موحد ضد أي انتهاك للمعايير المتفق عليها أمراً لا غنى عنه لاستدامة السعي إلى السلام العالمي. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ المحرز في القضاء على الأسلحة الكيميائية، فقد أثبتت التجارب الأخيرة أن التهديد الخطير لاستخدامها لم يختفِ، كما يتضح من استمرار عمل المنظمة في الجمهورية العربية السورية والانتهاكات الأخيرة في المملكة المتحدة. ويلزم بذل جهود متواصلة وواعدة لضمان وجود قاعدة عالمية وقوية ودائمة ضد الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك التشديد على ضرورة أن تصبح البلدان التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية، وهي مصر، إسرائيل، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان، أن تفعل ذلك، الأمر الذي من شأنه أن يعزز جو من الثقة وتحقيق الفائدة للأمن الأقاليمي والعالمي. وبالفعل، فإن اتفاقية عالمية بحق من شأنها أن تمنح مزيداً من السلطة لاتخاذ تدابير ضد التهديدات التي تؤثر على جميع الدول.

ولتحقيق هذه الغايات، يجب تعزيز المؤسسات والعمليات التي يتم بناؤها للحوار والتعاون واستخدامها على أكمل وجه، مع قيام الأشخاص ذوي النوايا الحسنة في كل مكان بأداء دورهم سواء بشكل فردي أو من

خلال هيئاتهم الممثلة في المجتمع المدني. وإن المشاركة النشطة للبرلمانيين في تلك المساعي الجماعية بالغة الأهمية للسلم والأمن الدوليين. ولذلك دعا أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتخاذ التدابير اللازمة، في بلدانهم، من أجل التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تشريعات شاملة. وبعد عشرين عاماً من بدء نفاذ الاتفاقية، تستحق اتفاقية الأسلحة الكيميائية أن يتم تناولها كأولوية. وبالنظر إلى مدى تعقيد البيئة الأمنية، لا سيما التهديد الإرهابي المتنامي، من مصلحة جميع الدول الأطراف في الاتفاقية في المقام الأول ضمان تنفيذها الفعال.

والسيد ن. تاكاميزاوا (الممثل الدائم لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف)، المتحدث الرئيسي، شارحاً القضايا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأهمية معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)، قال إن البرلمانيين لديهم السلطة لتعزيز التنفيذ الفعال للمعاهدة والمداولات الجدية في بلدانهم الأصلية فيما يتعلق بمزاياها. والتنظيم الضعيف للأسلحة مكّن وساعد في استمرار النزاع المسلح، مما استلزم إنشاء نظم مراقبة ملائمة للحد من العنف المسلح وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتشير البيانات المتاحة علاوة على ذلك، إلى أن التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوافرها على نطاق واسع زاد من فداحة العنف ومدته.

تم اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة (ATT)في عام 2013، وقد دخلت حيز التنفيذ في عام 2015 باعتبارها أول معاهدة ملزمة قانوناً تهدف إلى تنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. فالتعميم أمر حيوي لضمان أن تكون المعاهدة عالمية بحق وأن تسود فوائدها. غيرَ أن الدول الأطراف فيها البالغ عددها 94 دولة تضمنت عدداً قليلاً جداً من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط، في حين أن 41 دولة موقعة لم تستكمل بعد الإجراءات اللازمة لتصبح دولة طرفاً.

وكما هو منصوص عليه في المادة 1 من المعاهدة، فإن غرضها الأساسي هو منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والقضاء عليها من خلال تنظيم عمليات الاستيراد، التصدير، العبور والشحن العابر والسماسرة في ثماني فئات من الأسلحة التقليدية. تم استخدامها بالاشتراك مع برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهو صك دولي ملزم سياسياً يهدف إلى كبح انتشار الأسلحة الصغيرة، وكان أداة ملائمة لتلك الغايات. وشملت الأحكام الرئيسية إنشاء وصيانة نظام رقابة دولي، بما في ذلك قائمة الرقابة الوطنية؛ حظر نقل الأسلحة في حالات محددة؛ إجراء تقييمات للمخاطر من قبل الدول الأطراف المصدرة للأسلحة؛ تقديم التقارير لضمان الشفافية والتجارة المسؤولة، والمساعدة الدولية للتنفيذ، التي أنشئ لها صندوق استئماني طوعي. وشملت التحديات ضرورة زيادة الوعي السياسي بالمعاهدة، تحديد الأولويات وبناء القدرة لتنفيذها.

وسعياً إلى تبديد المفاهيم الخاطئة التي تشكل عوائق رئيسية أمام إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، قال إنها لا تحظر تجارة الأسلحة ولا تشجعها؛ بل إنها تسعى فقط إلى تنظيم تجارة الأسلحة الدولية بهدف ضمان المسؤولية من خلال القضاء على الاتجار غير المشروع. ثانياً، ليست معاهدة لنزع السلاح وبالتالي لم تلتزم الدول الأطراف بتخفيض أو تدمير مخزوناتها. ثالثاً، تحترم المبادئ التي يقوم عليها التنفيذ المصلحة المشروعة للدول الأطراف، بما في ذلك الحق في استيراد الأسلحة لأغراض الأمن القومي. رابعاً، لا يوجد هناك شرط إلزامي للإبلاغ عن معلومات الأمن القومي الحساسة. وأخيراً، بالإضافة إلى الالتزامات، فإن لها مزايا مثل المساعدة التي قدمتها من خلال صندوق التبرعات الاستئماني لبناء القدرات، الإبلاغ وتقديم طلبات المشاريع من الدول غير الأطراف الملتزمة بالانضمام.

وتتضمن الشكوك التي أعرب عنها بشأن المعاهدة: الاعتقاد بأن لوائحها التنظيمية ليست صارمة بما فيه الكفاية، في حين أنها في الواقع تحدد معايير مشتركة فقط. وبذلك تكون الدول الأطراف الراغبة في ذلك قادرة على اعتماد تدابير أكثر صرامة. كما أنه ليس صحيحاً أن المصدرين الرئيسيين للأسلحة ليسوا جزءً من المعاهدة، ولا سيما بالنظر إلى أن العضوية عززت سمعة ومصداقية الصناعات الدفاعية للدول الأطراف. وللمعاهدة أيضاً فوائد أوسع من حيث أنها تعزز التعاون العالمي من خلال المساعدة المقدمة من صندوق التبرعات الاستئماني؛ خلق بيئة سليمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تعزيز الأمن الوطني، الإقليمي والإنساني؛ وتعزيز القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

نرحب بجميع الدول الموقعة والدول غير الأطراف لحضور المؤتمر الرابع للدول الأطراف (CSP4) لمعاهدة التجارة بالأسلحة (TTS) المقرر عقده في طوكيو في آب/ أغسطس 2018. وبالفعل، فإن مشاركتهم الفعالة في المؤتمر ومجموعات العمل التابعة له ستعزز فهمهم للمعاهدة، بهدف ضمان استيفاء نظمهم الوطنية للمتطلبات الأساسية للانضمام إليها.

شكر الرئيس المتحدثين الضيوف على كلماتهم ودعا الحضور إلى طرح الأسئلة.

شكر السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة)، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مساعدتها لبلده في الوقت الحالي، وسأل السيد أ. أزومكو حول التدابير الإضافية التي يمكن للبرلمانيين اتخاذها لمنع استخدام الأسلحة الكيميائية، مع الأخذ في الاعتبار تلك الإجراءات المطلوبة في القرار بشأن دور البرلمانات في الإشراف على تدمير الأسلحة الكيميائية والحظر المفروض على استخدامها، التي اعتمدت في الجمعية العامة الـ129 للاتحاد البرلماني الدولي في عام 2013 لم تكن كافية بشكل واضح لمنع الهجمات الكيميائية التي وقعت منذ ذلك الوقت في الجمهورية العربية السورية. ومدينة سالزبوري في المملكة المتحدة. وكما أثبتت تلك الحوادث، يمكن أن تحدث هجمات كيميائية في أي بلد، وشكر جميع الذين قدموا الدعم لبلده في أعقاب هجوم سالزبوري.

سأل مندوب من لبنان عما إذا كانت العقوبات تفرض لعدم الامتثال للالتزامات المفروضة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

قال السيد أ. أزومكو (المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية)، ضيف متكلم، إن الأمر استغرق قرابة قرن من الزمن منذ الحرب العالمية الأولى، التي تسببت في وقوع ملايين الضحايا بسبب الأسلحة الكيميائية، لوضع معاهدة شاملة لمكافحة استخدام هذه الأسلحة. وقد توجت الجهود العديدة لتحقيق هذه الغاية في عام 1997 ببدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي يعتبر تنفيذها مسؤولية الدول الأطراف فيها. وتتطلب التزاماً جماعياً من جانب جميع الحكومات بتطبيق هذه القاعدة الدولية ضد الأسلحة الكيميائية، وهو ما يجب على البرلمانيين دعمه بحزم من خلال اتخاذ موقف قوي ضد استخدام جميع هذه الأسلحة. وليس بوسع المجتمع الدولي أن يسمح بتقويض هذه القاعدة التي تم توجيه الكثير من الوقت والطاقة إليها. أما فيما يتعلق بعدم الامتثال، فإن المسؤولية عن فرض العقوبات فتقع على عاتق مجلس الأمن، الذي لم يتخذ في الآونة الأخيرة أي قرارات في هذا الصدد.

دعا السيد ن. تاكاميزاوا (الممثل الدائم لليابان لدى مؤتمر نزع السلاح في جنيف)، المتحدث الرئيسي، الأعضاء إلى التشاور بشأن المذكرة الإعلامية حول معاهدة تجارة الأسلحة التي تم تعميمها، التي تؤكد على الحاجة إلى جهود متكاملة لمكافحة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال تنفيذ المعاهدة بشكل أكثر فعالية وتحسين عملية الإبلاغ.

شكر الرئيس مرة أخرى المتحدثين الضيوف على مخاطبتهم للبرلمانيين في العالم في الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 9 من جدول الأعمال

تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية

(A/138/9-DR)

لفت الرئيس الانتباه إلى مشروع قرار – الوارد في الوثيقة A/138/9-DR – الذي أعدته لجنة الصياغة التي تم تشكيلها لهذا الغرض بشأن البند الطارئ الذي تم اختياره.

السيد س. كروسنيير (بلجيكا)، مقرر لجنة الصياغة، قدّم مشروع القرار، وقال إن لجنة الصياغة تتألف من أعضاء وفود بلجيكا، تشاد، إندونيسيا، المكسيك، المغرب، فلسطين، أوروغواي وزامبيا. وقد عملت على تبادل الآراء بشكل يعكس اهتمامات البرلمانيين في جميع أنحاء العالم بشأن قرار إدارة الولايات المتحدة بنقل سفارتها إلى القدس، وبعد ذلك انتهت من صياغة مشروع القرار. وبالإضافة إلى تجديد التضامن مع الشعب الفلسطيني ودعمه للدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، أكد النص رفضه لقرار الولايات المتحدة واعتبره باطلاً ولاغياً بموجب القانون الدولي. ومشروع القرار واضحاً وموجزاً على حد سواء وأثنى عليه للمجلس لاعتماده.

السيد د. باتشيكو (البرتغال)، مع اعترافه بجهود لجنة الصياغة، قال إن أجزاء من النص مثيرة للجدل. ولذلك اقترح أن تجتمع لجنة الصياغة من أجل مزيد من التفكير في النص.

وأعرب مندوب من جمهورية التشيك عن تحفظ وفده على النص الكامل لمشروع القرار.

وقال مندوب من فرنسا إن وفده بشكل عام النص، وإن كانت بعض العبارات مبالغ فيها. غيرَ أن الوفد أيدّ حق إسرائيل في الوجود الآمن كدولة ذات سيادة وإقامة دولة فلسطينية داخل حدود آمنة ومعترف بها، مع اعتبار القدس عاصمة لكلتا الدولتين. ولذلك أبد تحفظاً على الفقرة 2 من النص. وعلاوة على ذلك، فإن مصطلح "الأرض الفلسطينية المحتلة" المستخدم في النص غير واضح. كان من الأفضل استخدام "الأراضي الفلسطينية المحتلة"، بما يتفق مع صيغة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقال مندوب من تونس إن مشروع القرار يعكس إجماع إدانة المجتمع البرلماني العالمي لقرار الولايات المتحدة الفاضح، الذي يشكل تهديداً للسلام وينبغي تداركه.

وقالت مندوبة من هنغاريا إن وفدها يؤيد الحل القائم على وجود دولتين للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، ويود أن يعرب عن تحفظه على النص على أساس أنه لن يفعل شيئاً لتعزيز الحوار والتفاهم لتحقيق هذه الغاية.

وقال مندوب من أستراليا، إن وفده يؤيد أيضاً الحل القائم على دولتين ويتفق مع بعض عناصر النص بينما يعترض على بعضها الآخر وبشدة. لذلك رغب في التحفظ بموقفه.

وأكد مندوب من كندا، على دعم وفده القوي واحترامه للعملية والتقاليد الديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي، وأبدى تحفظات بشأن مضمون النص، فضلاً عن الأمل الصادق في أن يتمكن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي من التحلي بالحكمة والشجاعة للعمل معاً، وإذكاء المقاصد النبيلة الجماعية للغرض من أجل تعزيز الحوار نحو السلام باعتباره السبيل الوحيد للتقدم.

وقال مندوب من إيطاليا، إن وفده يؤيد الحل القائم على وجود دولتين وأن المبادئ الأساسية المنصوص عليها في مشروع القرار مقبولة، لكن النص لم يترك مجالا للسير في البحث عن السلام. والفقرة /2/ من المنطوق غير مقبولة، على سبيل المثال، ما دامت القدس مدينة من ثلاثة ديانات.

وأعرب مندوب من ألمانيا عن تحفظات قوية على مشروع القرار، ولا سيما الفقرات 2 و 4 و 5 من منطوقه.

مندوب من المغرب، أكد على الحاجة إلى أن يتخذ الاتحاد البرلماني الدولي موقفاً واضحاً بشأن هذه المسألة، وقال إنه من المتوقع فقط أن أولئك الذين صوتوا ضد البند الطارئ الحالي قد لا يؤيدون مشروع القرار. غير أنه أشار إلى أن بعض بلدانهم صوتت في الواقع لصالح قرارات مجلس الأمن المذكورة في النص.

السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة)، يؤيده مندوبون من بلجيكا والبرتغال، قال إن وفده يؤيد الحل القائم على وجود دولتين ويعتبر أن النص كما هو لا يحقق إجماع الاتحاد البرلماني الدولي لدعم الحوار. ولذلك يؤيد الوفد اقتراح أن تقوم لجنة الصياغة بإعادة النظر في النص.

قال مندوب من الأردن أنه يجب احترام نتيجة التصويت الديمقراطي على البند الطارئ، وكذلك قرارات المجتمع الدولي وعملياته، التي ظل المحتل الإسرائيلي يواصل تجاهلها، في حين أن إعلان الولايات المتحدة أدام ببساطة النزاع المستمر. يجب على جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك إسرائيل، قبول قراراته.

وقال مندوب من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، يؤيده مندوبون من إندونيسيا، العراق، الجزائر ولبنان، إنه من غير الضروري أن تعيد لجنة الصياغة النظر في مشروع القرار، الذي ينبغي اعتماده بصيغته الحالية.

ووافق مندوب من الكويت على هذا الرأي، قائلاً إن عدم التقيد بقواعد الجمعية المتعلقة بالبند الطارئ ومشاريع القرارات من شأنه أن يشكل سابقة غير مرغوب فيها.

قال الرئيس، إنه تم اختيار البند الطارئ بناءً على عملية ديمقراطية، وأن لجنة الصياغة قد كرست نفسها، في الوقت المتاح، للمهمة المسندة إليها. غيرَ أنه من وجهة النظر المعرب عنها، من الواضح أن مشروع القرار الناتج لن يتم اعتماده بتوافق الآراء. لذلك ينبغي أن تكون السابقة التي سيتم تحديدها هي عبارة عن إجراء حوار نحو توافق الآراء، ولهذا الغرض، فإن المقترح بشأن إعادة النظر في النص يستحق النظر فيه، مع الأخذ بعين الاعتبار

أنه لن يترتب على ذلك أي تغيير في أي بند موضوع. والهدف من هذا الاقتراح هو زيادة الدعم لمشروع القرار وتفادي مناقشة مطولة ليس الوقت مناسبا لها.

قال مندوب من العراق، إن توافق الآراء غير ممكن، وبدعم من مندوبين من السودان، الكويت والبحرين، يجب بالتالي احترام رأي الأغلبية، كما هو الحال في أي عملية ديمقراطية.

وكرر الرئيس أن الهدف هو العمل من أجل توافق الآراء وأن التأثير الوحيد للمقترح، إذا تم الاتفاق عليه، هو تأخير اعتماد مشروع القرار.

وأكد مندوب من البرتغال أن الجمعية صوتت على هذا الموضوع، ولا أحد يرغب في تغيير ذلك، ونحن بحاجة إلى أن نقرر ما هو الأفضل بالنسبة للمنظمة والبلدان التي ترعى القرار. ومن الأفضل للاتحاد البرلماني الدولي ورعاة القرار أن يحصلوا على أغلبية أكبر تأييداً للقرار. وإذا كان من الممكن الحصول على نص أفضل لتحقيق ذلك يجب أن نحاول القيام بذلك.

وقال مندوب من فلسطين، إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يظلوا أوفياء للقيم والأهداف الديمقراطية للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك احترام ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومبادئها التي استند إليها مشروع القرار.

قال الرئيس، إنه تم اتباع العمليات الديمقراطية المنصوص عليها في لوائح الاتحاد البرلماني الدولي. والمسألة الوحيدة المطروحة حالياً هي الاقتراح الداعي إلى إتاحة مزيد من الوقت للجنة مراجعة الصياغة لإعادة النظر في مشروع القرار بهدف تعزيز إمكانية اعتماده بتوافق الآراء. والبديل هو مواصلة المناقشة الحالية للنص.

وبناء على طلب من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، تم التصويت بنداء الأسماء بناءً على اقتراح مفاده أنه ينبغي للجنة الصياغة إعادة النظر في مشروع القرار بغية العمل على اعتماده بتوافق الآراء.

تم رفض الاقتراح بأغلبية 46 صوتاً مقابل 38 صوتاً.

وتم اعتماد مشروع القرار.

وقد أبدت الوفود التالية تحفظات على فقرات محددة من المنطوق: فنلندا، إيطاليا، سان مارينو (الفقرة 2)؛ فرنسا (الفقرتان 2 و 5)؛ وسويسرا (الفقرات 2 و 4 و 5). كما أبدت فرنسا تحفظات على الفقرة 5 من الديباجة. علاوة على ذلك، أبدت وفود البلدان التالية تحفظات على القرار ككل: أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الجمهورية التشيكية، الإكوادور، إستونيا، فيجي، ألمانيا، هنغاريا، لاتفيا، مالطة، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال جمهورية كوريا، صربيا، سيشيل، السويد، تايلاند، المملكة المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

قال الرئيس، إنه تم الإحاطة علما على النحو الواجب بجميع التحفظات التي أُبديت.

وتولى الرئاسة السيد أ. أناستاسيا (البرازيل)، نائب رئيس الجمعية.

البند 3 من جدول الأعمال

مناقشة عامة حول موضوع *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:*
الحاجة إلى حلول سياسية مستندة إلى الأدلة

استئناف النقاش

قال السيد م. مياتوفيتش (صربيا)، إن الهجرة الحالية تتجاوز قدرات أي دولة وتشكل تحدياً عالمياً يتطلب استجابة جماعية قوية. وفي صربيا، تم اتخاذ تدابير لضمان أفضل الظروف المعيشية للمهاجرين، فضلاً عن حقوقهم الإنسانية الأساسية، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال. تلقى المهاجرون كل ما يلزم من التثقيف الصحي والتعليم طوال فترة بقائهم في صربيا، التي كانت، بالنسبة للأغلبية، دولة عبور على طول طريق غرب البلقان وليست وجهة نهائية. كما بقيت الأغلبية في مراكز استقبال تديرها الدولة لتوفير احتياجاتهم الأساسية ورعايتهم الإنسانية. الشعب الصربي متعاطفاً ومتفهماً تجاه المهاجرين واللاجئين، وعلى أهبة الاستعداد للمساعدة. ولي هناك حلقات من الصراع، أو الكراهية أو العنف بين المهاجرين.

ومن خلال التعامل بمسؤولية مع الهجرة غير المنتظمة، قامت صربيا بحماية أراضيها وبلدان الجوار وبلدان الوجهة النهائية. كما عملت بنجاح لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وأزمة المهاجرين هي مشكلة عالمية تتطلب إيجاد حلول ملموسة، ولا سيما وضع سياسات واضحة تستند إلى التجارب المباشرة لبلدان العبور وبلدان المقصد. وهي بلد مرشح لعضوية الاتحاد الأوروبي، وصربيا شريكا موثوقا به وقفت على أهبة الاستعداد لدعم حل تتفق عليه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. في آذار/ مارس 2016، نتج عن انخفاض الهجرة على طول مسار البلقان اتفاق تم التوصل إليه بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، فالمسألة تتعلق بالناس وليس بالأرقام.

قال السيد كريم درويش (جمهورية مصر العربية)، إن الهجرة غير المنتظمة وتدفقات الهجرة يهدد الاستقرار والتنمية المستدامة وجهود الحد من الفقر في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، كما ترتبط أيضاً بالتحديات الأخرى، مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالأسلحة. وقد أدت الصراعات في مختلف البلدان إلى زيادة الهجرة غير المنتظمة، التي كثيراً ما تكون غير آمنة، إن لم تكن مميتة، وتسيطر عليها الجماعات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية من أجل تحقيق الربح. وبناء على ذلك، قامت مصر بموجب القانون بإنشاء لجنة وطنية وصندوق لمكافحة الهجرة غير المنتظمة، حيث تبادلت سلطاتها القضائية والأمنية أيضاً المعلومات والمساعدة مع نظيراتها في أماكن أخرى. علاوة على ذلك، فإن حقوق المهاجرين محمية بموجب القانون.

وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها مصر، فقد استضافت على مدى سنوات عديدة آلاف المهاجرين، لا سيما أولئك الذين فروا من الصراع في المنطقة، والذين وفرت لهم ملاذاً آمناً وأملاً في حياة

أفضل. ومع اضطلاع البرلمانيين بلعب دور حيوي في تنفيذه، فإن الاتفاق العالمي المستقبلي للهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمة يبشر بالخير كوسيلة للتخفيف من معاناة المهاجرين. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب وضع تشريعات وطنية لمكافحة التمييز وكره الأجانب، فضلاً عن تعزيز إدماج المهاجرين في المجتمع، بما في ذلك من خلال برامج لتعريفهم بالعادات والتقاليد التي تختلف عنهم. وإن التعامل مع التعقيدات متعددة الأبعاد المرتبطة بالهجرة وأزمة اللاجئين ليس مهمة سهلة. والجمعية الحالية خطوة أولى على طول الطريق، مع ذلك، فإنها تشهد على القيادة المعتادة التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي في الارتقاء إلى مستوى التحديات.

قال السيد يو. ليبرستين (النرويج)، إنه على المدى القصير، يجب تزويد اللاجئين بالمساعدة والحماية في البلدان المستقبلة، التي تحتاج هي نفسها إلى الدعم إذا استضافت أعداداً كبيرة. وعلى المدى الطويل، مع ذلك، يجب معالجة الأسباب الجذرية للصراع وهشاشة الأوضاع. إن تحقيق الاستقرار وبناء السلام هما في الواقع عمليتان طويلتان لكن التنمية الاجتماعية لا تأتي إلا من الداخل. ويمكن التغلب بسرعة على التقدم الذي تم إحرازه أو تدميره، بينما يقوض التطرف والجريمة المنظمة جهود السلام والمعونة الإنسانية والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل. ويهدف الهدف رقم /16/ من أهداف التنمية المستدامة إلى تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للتنمية المستدامة، والوصول إلى العدالة للجميع، والمؤسسات الفعالة والقابلة للمساءلة والشاملة للجميع. ولذلك من الضروري السعي إلى تحقيق السلام وتعبئة الموارد لمكافحة الفساد والاتجار بالبشر والتهريب. في بلدان المنشأ، يجب أن يمنح المواطنون فرصاً عادلة ومتكافئة في التعليم والعمل.

بالإضافة إلى كونها آمنة ومنظمة لصالح المهاجرين وبلدان المقصد والمنشأ على حد سواء، ينبغي أن تكون الهجرة خياراً وليس ضرورة. ولن تتحقق الإدارة الجيدة للهجرة إلا من خلال التعاون الدولي الذي يراعي مصالح بلدان المقصد والمنشأ والعبور، ويعترف بحقها السيادي في تحديد سياسة الإقامة الخارجية الخاصة بها، ويستند إلى تقاسم المسؤوليات والأعباء. وستسعى النرويج إلى تعزيز الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن إدارة الهجرة مع بلدان المنشأ الرئيسية والعبور. وأخيراً، اقترح أنه ينبغي استعراض الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالهجرة واللاجئين وتحديثها في ضوء الظروف الحالية.

قال السيد ماكدونالد (أستراليا)، إن أستراليا بلد مهاجر، حيث يولد ربع سكانها في الخارج أو يكون أحد الوالدين على الأقل مولوداً في الخارج. وقد ساهم جميع المهاجرين واللاجئين على أرضها في بناء مجتمع بلد متعدد الثقافات قوي وناجح، وفي اقتصاده. كما أن أستراليا فخورة على نحو مؤكد بأنها موطن لواحدة من أقدم الثقافات المستمرة على وجه الأرض. ومع ذلك، هناك حاجة إلى الإرادة السياسية والإجراءات العملية لتنفيذ عمليات محسنة لإدارة التحدي الحرج المتمثل في الحركة الإنسانية الطوعية وغير الطوعية على مستوى العالم. إن إعلان نيويورك الخاص باللاجئين والمهاجرين وسيلة لتوجيه استجابة ذات إدارة جيدة وإنسانية للحركة الجماعية للناس، والتي يجب أن يوفر الاتفاق العالمي المستقبلي لها نتائج قوية وعملية، بما في ذلك: إعادة التأكيد على الحاجة إلى

معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير المنتظمة والنزوح؛ الوفاء بالآليات والالتزامات القائمة؛ وتعزيز نماذج للتعاون العالمي في مجال مكافحة الهجرة غير المنتظمة والحد منها ومنعها، بما في ذلك الاتجار بالبشر وتهريب البشر.

استمرت أستراليا في جني المكاسب الاجتماعية والاقتصادية لتجربتها الإيجابية في مجال الهجرة. ورأى أن التنوع كاستثمار ضد التهميش والتطرف، لعب دوره في إعادة توطين اللاجئين المخطط والمزود بكافة الموارد، واستمر في تحسين اقتصادها وتنوعها من خلال برنامج هجرة منتظم ومخطط له. وباعتبار أستراليا واحدة من أنجح برامج التوطين والتكامل في العالم، فإنها حريصة على القيام بدورها في تعزيز الحوكمة العالمية للمهاجرين واللاجئين، بما في ذلك من خلال معالجة الأسباب الجذرية للتشرد.

قال السيد نجدة أنزور (الجمهورية العربية السورية)، إن بلده، باعتباره يقع على مقربة من أوروبا، لا يكاد يُعزل عن بقية العالم، وهذا هو السبب الذي يجعل البرلمانيين لا يديرون ظهورهم لإراقة الدماء السورية وإغراق مئات المهاجرين السوريين في البحر المتوسط. ومن المؤكد أنه لا يجب التفرقة على أي أساس بين إخوانهم من بني البشر، ولا سيما الأطفال، الذين لم يعاملوا كإحصائيات أو بمجرد وصفهم كأضرار جانبية. لقد كانوا مستقبليين ويجب على البرلمانيين أن يبذلوا قصارى جهدهم لضمان أنهم يعيشون في بيئة آمنة ومتسامحة، كما هو مطلوب للتنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن التنمية المستدامة في الجمهورية العربية السورية بالنسبة للكثيرين – ومعها السلام المدني – هي الآن مفهوم غريب.

والعامل، علاوة على ذلك، تقلص العالم إلى درجة حيث أن المخاطر التي تندلع في جزء واحد لها تداعيات في أجزاء أخرى منه. يسود فيه قانون الغاب؛ لا يتم احترام القواعد التي تحكم العلاقات الدولية، شأنها شأن المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. إن بلاده دوماً هي واحدة من الحضارات، ولكنها تشهد في الوقت الراهن مذبحة يومية وتفاقم الظروف الاجتماعية – الاقتصادية. والإرهاب فوق كل شيء هو الذي أجبر مواطنيه على الهجرة. ومن المشاكل الأخرى الملحة في المنطقة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا ينتظرون ممارسة حقهم في العودة إلى الأراضي التي نزحوا منها من قبل المحتل الإسرائيلي، الذي استمر بالتعدي في انتهاك جميع قرارات الأمم المتحدة سعياً وراء سياسات استيطانه واحتلاله.

وقد تولى الرئاسة السيد و. و. سيمينا (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)، نائب رئيس الجمعية.

قال السيد أ. أناستاسيا (البرازيل)، إن زيادة الهجرة هي نتيجة مباشرة لعوامل مثل الصراع، التخلف، القمع السياسي وتدهور مستويات المعيشة. كمشرعين، لعب البرلمانيون دوراً رئيسياً في المساعدة في معالجة وضع اللاجئين وطالبي اللجوء. وقد أدخلت البرازيل مؤخراً قانون جديد للهجرة يضمن حماية المهاجرين وحقوقهم الإنسانية. لم يكن هناك أي تمييز على أي أساس ضد الرعايا الأجانب الراغبين في دخول البلاد، والمهاجرين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنين البرازيليين. وعلاوة على ذلك، في اجتماع عقد مؤخراً في البرازيل، قامت دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وخطة عمل البرازيل، اللذين

يتعلقان باللاجئين والمشردين، وخلصت إلى أن تحسينات قد تحققت فيما يتعلق بالحماية الدولية للاجئين، والحلول المستدامة والتضامن. واعتمد الاجتماع النقاط المائة للبرازيل التي تعتبر بمثابة دليل للممارسات الجيدة وتهدف إلى المساهمة في الاتفاق العالمي.

في السنوات الأخيرة، رحبت البرازيل بآلاف اللاجئين من جنسيات مختلفة، بما في ذلك أعداد متزايدة من الفنزويليين الفارين من الأزمة الاقتصادية والسياسية في بلادهم بحثاً عن الأمن، وفي حالات كثيرة، طالبين للجوء. ولذلك ثبت أنه من الضروري اعتماد تدابير طارئة لتلبية احتياجاتهم، بما في ذلك القوت والرعاية الصحية والتعليم. وكان البرلمان البرازيلي يراقب عن كثب تدفقات الهجرة ويسعى إلى مساعدة هؤلاء اللاجئين، ولا سيما عن طريق تعزيز اندماجهم الاجتماعي. وشملت الهجرة قضايا حساسة، دعا الحل المرضي منها إلى التعاون الدولي على أساس مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

استأنف السيد أ. أناستاسيا (البرازيل)، نائب رئيس الجمعية، رئاسة الجلسة.

قال السيد س. محمد الجبوري (العراق)، إن العراق واجه تحديات كبيرة منذ عام 2003، ولا سيما الإرهاب بجميع أشكاله، والتفكك الاجتماعي، والعنف والعنف المضاد. وعلى الرغم من التعقيدات السياسية، فقد مارس الشعب العراقي إرادته الديمقراطية في انتخابات حرة ونزيهة في محاولة لإنهاء الشلل السائد. وتمثل الديمقراطية الناشئة للبلد مثالاً من خلال إظهار الطريق نحو التغلب على التحديات المحلية وتحقيق السلام والازدهار للعالم بدلاً من الحرب والصراع. وعلى النقيض من ذلك، خلقت الأنظمة الاستبدادية وغير الديمقراطية التوترات وانعدام الأمن الذي يهدد العالم وسيادة القانون. والحوار المباشر هو السبيل الوحيد لحل الصراع وتهدئة التوترات بين الدول بروح من التعاون تهدف إلى تحقيق مستقبل آمن ومزدهر، مع إرساء السلام كأولوية.

ومن الأمثلة على ذلك قضية فلسطين، التي ينبغي إيلاء الأولوية لها باعتبارها قلق إنساني والتي لا يوجد لها حل سوى إنشاء دولة فلسطينية، وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين. في العراق، أطفال جميع الذين استشهدوا في المعارك لطرد المتطرفين في مدن مثل الموصل، التي دمرت في هذه العملية، يتطلعون إلى المجتمع الدولي للحصول على المساعدة في إعادة بناء حياتهم، دون أن ننسى أن العراق قد دافع عن العالم ضد مجموعات داعش الإرهابية.

قال السيد ب. راجيتش (سلوفينيا)، إن الجهود الدولية المركزة أساسية لضمان فوائد الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةلبلدان المنشأ والمقصد والعبور، وقبل كل شيء المهاجرين. يجب حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وإيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، لا سيما الأطفال. وفي سلوفينيا، يتمتع جميع الأطفال المهاجرين بالرعاية الصحية والتعليم الابتدائي الإلزامي المجاني إلى جانب الأطفال السلوفينيين. ومتاحاً للمهاجرين أيضاً برنامجا للتكامل الحر يشمل اللغة، الثقافة والتاريخ، مما ساعدهم على التكيف بسرعة أكبر مع بيئتهم الجديدة. ومع الإدماج الرئيسي للقضاء على عدم الثقة وعدم التسامح، ينبغي أن يشدد الاتفاق العالمي على تدابير مماثلة بهدف

مكافحة التمييز وكره الأجانب، فضلا عن إبراز دور مجتمعات الشتات في مساعدة المهاجرين الجدد على التكيف والتكامل.

سيساعد التعاون الفعال لمراقبة الحدود في منع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والهجرة غير المنتظمة. ولجميع الدول الحق السيادي في منح أو قبول الدخول إلى أراضيها، ولكنها ملزمة أيضاً بقبول عودة مواطنيها وإعادة قبولهم. وبالنظر إلى تنوعها والترابط العام بينهما، يجب معالجة دوافع الهجرة من خلال نهج مشترك وبروح من التضامن والمسؤولية المشتركة. باعتباره الرابط الأكثر مباشرة بين الأفراد والبيئة السياسية العالمية، يجب على البرلمانيين أن يزيدوا من الوعي بالفوائد الاقتصادية وغيرها من فوائد الهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ والمقصد على حد سواء. لكن الآثار الإيجابية للهجرة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الهجرة المدارة جيداً.

قال السيد ل. فوفانا (غينيا)، إن العالم يواجه على نحو متزايد صراعات أو كوارث طبيعية تؤدي إلى نزوح جماعي للسكان. لذلك يجب على البرلمانيين تجميع جهودهم لإيجاد حلول أكثر إنسانية ومسؤولية لقضايا المهاجرين واللاجئين. إن العمل على تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين يجب أن يبنى حول أسباب الهجرة، التي هي كثيرة ومتنوعة. البرلمانيون في وضع جيد لتوفير الإرادة السياسية اللازمة وبالتالي لهم دور رائد في استكشاف الحلول القائمة على الأدلة، بما في ذلك من خلال تبادل المعلومات مع البلدان الأخرى. والواقع أن هذا الدور يتلاءم مع إحدى وظائفهم الهامة، ألا وهي ضمان معاملة جميع الأفراد بكرامة وحمايتها بالتشريع.

وستواصل غينيا من جانبها مواصلة جهودها الوطنية لتعزيز النظام المنطبق على المهاجرين واللاجئين. ولهي نفسها لم تشهد أي نزاع منذ استقلالها، ولكنها رحبت باللاجئين من الحروب الأهلية والصراعات التي أعقبت الانتخابات في البلدان المجاورة. وقد استخلصت الجمعية الوطنية دروساً من الصراعات في أماكن أخرى، وكانت ملتزمة بشدة بدعم جميع المبادرات البرلمانية الرامية إلى تعزيز النظام العالمي للاجئين والمهاجرين. ولهذه الغاية، سيكون من الضروري إصدار قوانين واعتماد قرارات تهدف إلى معالجة العوامل التي دفعت المواطنين العاديين إلى أن يصبحوا مهاجرين ولاجئين.

قال السيد عزام الأحمد (فلسطين)، إنه في السعي لتحقيق السلام، العدالة، المساواة وحماية حقوق الإنسان، يجب على البرلمانيين أن يكونوا أول من يناصر احترام قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، استمر التوسع الاستيطاني، القتل، الاعتقال، الحصار والاعتداء العسكري يومياً على أيدي المحتل الإسرائيلي، في تجاهل صارخ لقرارات الأمم المتحدة العديدة التي تدعو إلى إنهاء احتلاله. وقد سن الكنيست الإسرائيلي في السنوات الأخيرة قوانين لا حصر لها لإلحاق الضرر بالذين يعيشون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وسعى، من بين أشياء أخرى، إلى فرض سيادة إسرائيل على الضفة الغربية وخصم "مخصصات الشهداء" من عائدات الضرائب الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، إدارة الولايات المتحدة تحجب المساعدات المخصصة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، مما يؤدي إلى تفاقم وضعهم المزري. كل هذه الأساليب

تتحدى القيم والمبادئ التي تبناها المجتمع الدولي، ساهمة ببساطة في إدامة التوتر وعززت المناخ الذي يفضي إلى العنف والإرهاب.

لقد تحمل الفلسطينيون أكثر من 70 سنة من الاحتلال والتهجير، وتطلعوا إلى المجتمع الدولي للحصول على الدعم في كفاحهم من أجل الحرية وتقرير المصير، بما في ذلك من خلال إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ عام 1967، وعاصمتها القدس. وفي سعيه إلى تحقيق الحل القائم على دولتين، دفع الشعب الفلسطيني ثمناً باهظاً غير مقبول لهدفه المتمثل في مستقبل مزدهر يستطيع فيه أطفاله أن يتمتعوا بنفس حياة السلام والأمن التي يتمتع بها الآخرين.

قال السيد أ. أ. جامع (الصومال)، إن الصومال قبلت دائماً المهاجرين واللاجئين، لكن ما يصل إلى ثلث سكانها غادروا للبحث عن ملجأ في أماكن أخرى خلال الحرب الأهلية الطويلة في البلد. وبعد إعادة بناء حياتهم المدمرة، استطاع هؤلاء الذين أقاموا في الصومال البقاء على قيد الحياة، من خلال تحويلاتهم المالية، وساهموا بشكل كبير في النمو في بلدانهم الجديدة. وقد شارك الصومال بنشاط في بناء الأمة لإعطاء الأمل لملايين من المشردين داخلياً والمواطنين في مخيمات اللاجئين في الخارج. ومن ثم فقد رحبت بالدعم الذي تلقته من الشركاء العالميين والإقليميين من أجل عملية تثبيت الاستقرار، التي من المأمول أن تشجع العودة الطوعية والمنظمة للاجئين بمجرد إنشاء البيئة التمكينية المناسبة.

إن الحركة الكبيرة للمهاجرين واللاجئين قضية ملحة يجب معالجتها بطريقة مباشرة قبل أن تصبح تتضخم في حجمها. لذلك يجب معالجة أسبابها الجذرية بشكل عملي وشامل لإيجاد حل متوازن وإدارة فعالة للهجرة. لطالما كانت الهجرة جزءً من نسيج الحضارة ويجب حمايتها من ذرائع السياسيين القصيرين النظر. ويجب أيضاً إعادة تأكيد الالتزامات الدولية التي تم الالتزام والوفاء بها. والاتفاقان العالميان اللذان تم إعدادهما تطوران جديران بالترحيب، وينبغي الإشادة بالاتحاد البرلماني الدولي لما يبذله من جهود لتيسير المساهمات البرلمانية في كلا العمليتين.

وقال السيد م. تيمبين (مالي)، إنه من المفارقة أن يتم استغلال المهاجرين ويتعرضون للعنف والإيذاء في كثير من الأحيان في الوقت الذي يُعد فيه أعلى عدد من الصكوك المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين. وفي مواجهة انخفاض فرص الهجرة القانونية، اختار العديد من الأفارقة بديلاً للهجرة غير المنتظمة بالهروب من الأوضاع التي لا تطاق والوفاء باحتياجاتهم الأساسية. وقد تنتهي رحلتهم بخسائر مأساوية في الأرواح، على أية حال، على أيدي شبكات التهريب التي توفر لها الهجرة غير المنتظمة مصدراً رئيسياً للدخل. ومع ذلك، ليس هناك إنكار للمساهمة المحورية للمهاجرين في النمو والتنمية المستدامة، كما هو الحال في مالي، حيث ساعدت المليارات في التحويلات المالية من الخارج على تحسين البنى التحتية والحد من الفقر.

ووعد الاتفاق العالمي بالعمل كإطار شامل للتعاون لتحقيق الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةواحترام حقوق الإنسان للمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون الحلول لقضايا الهجرة عالمية ومشتركة ومنسقة فيما بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد، بغرض معالجة أسباب الهجرة وتشجيع الهجرة بوصفها أداة للتنمية. وهذا الإجراء المتضافر يوفر أفضل خيار لمكافحة الهجرة غير المنتظمة وضمان توحيد الهجرة الدولية وعدم تقسيمها. يجب أيضاً أن يتم التحلي بموقف إيجابي تجاه الهجرة كطريقة لمحاربة التمييز وكره الأجانب، الميدان الذي يجب على البرلمانيين أن يستعملوا نفوذهم فيه. ويجب على البرلمانيين كذلك أن يقودوا تعزيز التنسيق فيما بين الدول وداخلها والسعي إلى القضاء على إساءة معاملة المهاجرين.

السيد ج. جعفر زاده إيمينابادي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، بعد الإعراب عن تعاطفه مع الشعب الروسي في أعقاب مأساة الحريق الأخيرة التي عانى منها، قال إن تزايد حجم الهجرة وعواقبها قد حولها إلى قضية دولية رئيسية. وبسبب موقعه الجغرافي، فإن بلده بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين. الهجرة الجماعية غير المنتظمة مدفوعة بالعديد من العوامل الاقتصادية وغيرها، ولا سيما السياسة الخارجية المتعجرفة والتدخل العسكري والصراع المسلح الذي دفع، على مدى العقود الأربعة الماضية، بعدة ملايين إلى الجمهورية الإسلامية من البلدان المجاورة. على الرغم من الضغوط الاقتصادية الناجمة عن العقوبات الظالمة المفروضة على البلاد، فإن جميع الأطفال المهاجرين إلى البلاد يمكنهم الوصول إلى التعليم والمرافق الأخرى. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة الدولية لاستكمال الموارد المحدودة المتاحة لمساعدة المهاجرين واللاجئين. وبروح الإنسانية وحسن الجوار، قدمت الجمهورية الإسلامية أيضاً خدمات للمهاجرين غير القانونيين، الذين تمت معاملتهم بكرامة واحترام.

إن نجاح الاتفاق العالمي للهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةسيتوقف على التعاون، خاصة من البلدان ذات الموارد الاقتصادية الأكبر، في حين أن الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يحتمل أن يحسن الدعم للبعض مثل الفلسطينيين الذين يعيشون في ظروف بائسة ويعتمدون على مساعدة الأمم المتحدة لأكثر من سبعة عقود. وفي كلتا الحالتين، سيكون من الضروري تعزيز التدابير الجماعية وإشراك المنظمات الدولية بفعالية في معالجة وضع المهاجرين واللاجئين في جميع أنحاء العالم.

السيدة إ. مندوزا فرناندیز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، قالت إن عواقب الهجرة بعيدة كل البعد عن كونها سلبية، وذلك من حيث أنها توفر منافع اقتصادية وفرصة لبناء عالم أكثر عدلاً وأكثر توازناً. ومن المؤسف بالتالي أن الذي يدفع إلى الهجرة زيادة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والانقسامات والأهداف التوسعية التي أطلقت الحرب والألم. هناك حاجة إلى سياسات أكثر إنسانية بدلاً من تلك التي تعاقب المهاجرين تحت ذريعة الأمن القومي.

لهذا السبب، أعلن المؤتمر الشعبي العالمي حول موضوع "*عالم بلا حدود نحو المواطنة العالمية*"، الذي استضافه بلدها في عام 2017 عشر وصايا، هي: استبدال منظور الهيمنة لسياسة الهجرة التي تقترح الهجرة

الآمنة، المنظمة والمنتظمةذات الرؤية إنسانية والتي ترحب، تحمي، تعزز وتكامل المهاجرين؛ رفض تجريم الهجرة والقضاء على مراكز احتجاز المهاجرين؛ إنشاء أمين مظالم عالمي للشعوب من أجل حقوق المهاجرين واللاجئين، من بين آخرين؛ تعزيز الجنسية الإقليمية؛ المطالبة باستخدام الإنفاق العام المخصص للحرب وتجريم المهاجرين لإنشاء برامج تكامل؛ تعزيز السياسات المحلية المؤدية إلى دمج المدن والمجتمعات التي أصبحت فيها حقوق المهاجرين في مختلف الخدمات فعالة خلال حياتهم اليومية؛ دعوة جميع حكومات العالم للعمل معاً؛ تحديث النظام متعدد الأطراف؛ التغلب على نهج "الحدود الصارمة"؛ وتعزيز التعبئة الشعبية على نطاق عالمي. باختصار، يجب على المنظمات الدولية أن تدرك أن التنقل هو حق غير قابل للتصرف، بصرف النظر عن الجدران والحواجز.

السيد ج. م. غالان (كولومبيا)، قال إن رفاقه الفنزويليين يقاتلون يومياً من أجل الديمقراطية والحرية ويدافعون عن أنفسهم ضد العنف والعدوان الدكتاتوري الاستبدادي ولكنهم يفقدون الأمل. الكولومبيون تعاطفوا معهم ودعموهم في مأساة محنتهم. والواقع أن العديد من الفنزويليين لجأوا إلى كولومبيا من الوضع والفقر الذي عجلت به أعمال الديكتاتورية. يجب على المجتمع الدولي أن يرفع صوته احتجاجاً على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام الفنزويلي. ورغم أن كثيرين قالوا إن الدول هي سادة مصيرها وأنه لا ينبغي أن يكون هناك أي تدخل في شؤونها الداخلية، فإن الحجة العكسية هي أن هناك واجب العناية بالتدخل في الحالات التي تداس فيها حقوق الإنسان لإحداث كارثة. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى حث الديكتاتورية الفنزويلية على فتح ممر إنساني من أجل إيصال المعونات إلى المحتاجين، كما دعا جميع الأعضاء إلى الانضمام إلى كولومبيا في دعمها للفنزويليين في سعيهم إلى الانتقال السلمي للسلطة.

قال السيد ب. شارلير (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)، إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) تناولت الهجرة من المنظور الإنساني البحت لتخفيف المعاناة والاستجابة لاحتياجات أولئك الذين اضطروا إلى ترك حياتهم وراءهم بسبب النزاع المسلح أو ظروف أخرى لا يمكن الدفاع عنها. ويمكن للبرلمانيين من جانبهم مساعدة الدول على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية، في ضمان احترام سلامة وكرامة المهاجرين واللاجئين والمشردين داخلياً، من خلال اعتماد سياسات الهجرة والأطر القانونية التي تضم أربعة محاور أساسية.

أولاً، يجب على الدول احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك عن طريق مواءمة التشريعات والإجراءات المحلية معها في أمور مثل الشرطة، واستخدام القوة ومبدأ عدم الإعادة القسرية. ثانياً، يجب على الدول أن تتعاون لمنع حالات المهاجرين المفقودين ومعالجتها واحتياجات أسرهم المتروكة في حالة من الفوضى. ثالثاً، يجب على الدول أن تتفادى الاحتجاز كأداة إدارية لإدارة الهجرة بسبب ما قد يترتب عليه من آثار طويلة الأجل على الصحة العقلية للضعفاء بالفعل، ولا سيما الأطفال المحتجزين لأسباب تتعلق بوضعهم في الهجرة أو وضع آبائهم. رابعاً، يجب على الدول أن تعمل على منع جميع حالات النزوح القسري، لا سيما من خلال ضمان احترام جميع أطراف الصراع المسلح للمعايير الإنسانية الأساسية الواردة في قانون الحرب وفي القانون الدولي

لحقوق الإنسان. والبرلمانيون في موقع فريد للمساعدة في تعزيز الحماية لجميع المهاجرين، ويمكن أيضاً أن يساعدوا في تعزيز التزام الدول بمعالجة الموضوع في المحافل الإقليمية والعالمية ذات الصلة. واللجنة الدولية على استعداد دائم لمساعدة هذه الجهود البرلمانية في إطار خبرتها وولايتها.

السيدة س. رود ريغيز بيركيت (مديرة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)، قالت إن الهجرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالولاية العالمية لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بإنهاء الجوع، تحقيق الأمن الغذائي، الحد من الفقر الريفي وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وللهجرة في الواقع بعد زراعي وريفي قوي. وقد جاء العديد من المهاجرين من المناطق الريفية، حيث تم إرسال جزء كبير من التحويلات المالية الدولية وحيث يعيش معظم الفقراء والجياع في العالم. وعلاوة على ذلك، للتنمية الزراعية والريفية أهمية في القضاء على الزيادة الحالية في معدلات الجوع.

وقد أتاحت المفاوضات الحالية بشأن التعاقدين العالميين فرصة فريدة لمعالجة العوامل السلبية التي دفعت الناس إلى مغادرة مناطقهم الأصلية، مثل تشجيع زيادة الاستثمار في الأمن الغذائي، التكيف مع تغير المناخ، التنمية الزراعية والريفية، خلق فرص العمل وتنمية روح المبادرة، لا سيما بالنسبة للشباب في المناطق الريفية. ولذلك رحبت المنظمة بالأولوية الممنوحة للأمن الغذائي والتغذية في المسودة الأولى للاتفاقية العالمية المتعلقة باللاجئين، وأعربت عن أملها في إدراج الزراعة والتنمية الريفية في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية. وشملت أعماله المتعلقة بالهجرة تحسين البيانات والأدلة المصنفة المتعلقة بالهجرة الريفية، والإفراج عن أطلس يركز على الهجرة الريفية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتنفيذ العديد من المشاريع داخل البلدان. ويجب مضاعفة الجهود لضمان أن الهجرة خيار وليس ضرورة، وهو ما سيضمن بدوره الاستفادة من فوائدها.

السيدة ك. أوتسوجي (اليابان)، قالت إنه في مواجهة الحجم غير المسبوق للهجرة وقضايا اللاجئين، تحرص اليابان على الوفاء بنصيبها من المسؤوليات تمشياً مع الاتفاقيات الدولية ومعايير حقوق الإنسان ذات الصلة. ويجب إعطاء أولوية قصوى لحماية حقوق الإنسان وأمن المهاجرين واللاجئين الذين يجب تمكين مشاركتهم النشطة في المجتمع في البلدان المستقبلة. كما يجب إيلاء الاهتمام لمعاملة المثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، وذوي الاحتياجات الخاصة من النساء والأطفال. ومن المهم أيضاً معالجة أسباب الهجرة، بما في ذلك الصراع والاضطهاد، لتشجيع العودة الآمنة للمهاجرين واللاجئين إلى بلدانهم الأصلية.

يجب الاعتراف بقيمة المهاجرين في البلدان المستقبلة، والتي يجب أن ترعى العلاقات ذات المنفعة المتبادلة من خلال إنشاء برامج التكامل الاجتماعي التي تتضمن تعليم لغتها وثقافتها. من جانبهم، يجب على البرلمانيين العمل لمكافحة التمييز، التحيز وكراهية الأجانب، وتعزيز الاندماج من خلال أنشطة التعليم واكتساب المعرفة المستهدفة، ودعم الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية وغير الربحية التي تعمل مع المهاجرين واللاجئين. ويلزم التزام سياسي رفيع المستوى لضمان حقوق الإنسان، الأمن والحماية الاجتماعية للمهاجرين واللاجئين، بما في

ذلك من خلال دعائم الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف. يجب وضع المصالح الفردية جانباً لصالح التعاون الدولي وقبول تنوع القيم. وفي مواصلة دعمها للمهاجرين واللاجئين، تتطلع اليابان إلى المساعدة في حل الصعوبات التي تواجهها من خلال التعاون مع جميع الجهات الفاعلة الأخرى.

السيد ت. مانسمان (ألمانيا)، قال إن ألمانيا أصبحت الآن بلد المهجر، ولهذا السبب قررت السلطات مؤخراً أن سياسة الهجرة يجب أن يحددها القانون. لا يمكن تجاهل مخاوف مواطنيها، من بينها حقيقة أن البلاد كانت هدفاً رئيسياً للاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في أوروبا. وهناك أيضاً انتقاد للحكومة لمساعدتها الإنسانية للاجئين والمهاجرين ولعدم سيطرتها غير الكافية على الهجرة. إن التحديات التي تطرحها مثل هذه القضايا هائلة، لكنه واثقاً من أنه سيتم التغلب عليها في الوقت المناسب.

يجب أن يكون الهدف الأول لإدارة الهجرة تحسين الظروف المعيشية في بلدان المنشأ المحتملة حتى يكون لدى مواطنيها سبب للبقاء. يجب أيضاً التمييز القانوني الواضح بين طالبي اللجوء، اللاجئين والمهاجرين الدائمين. وثمة هدف آخر لألمانيا يتمثل في ضمان إمكانية الحصول على عمل قانوني للمهاجرين الراغبين في العمل وعودة أولئك الذين حُرموا من الإقامة الدائمة وليسوا بحاجة إلى الحماية، فضلاً عن أولئك الذين يستغلون الفرص المتاحة لهم للاضطلاع بأنشطة إجرامية. ومع أن هذه المجموعة الأخيرة صغيرة، إلا أنها موضوع جاد للنقاش في البلدان المستقبلة التي لا ينبغي الاستهانة بها. كما يجب توجيه الجهود نحو تقصير إجراءات طلب اللجوء وسد الثغرات الموجودة في النظام.

السيد أ. شكروم (أوكرانيا)، قال إنه إذا جمعنا الملايين من اللاجئين والنازحين داخلياً في العالم فإنهم سيشكلون أمة من أكبر الأمم. ومن دواعي الأسف أن أوكرانيا هي من بين الدول التي لديها أكبر عدد من النازحين داخلياً واللاجئين في بلدهم. لقد مرت أربع سنوات منذ أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها الذي يؤكد سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها ويدين الأعمال الروسية التي تنتهك القانون الدولي. وخلال ذلك الوقت، الملايين من الأوكرانيين إما مشردين داخلياً أو طلبوا اللجوء في مكان آخر نتيجة استمرار العدوان الروسي في شبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا. والحقيقة هي أن أحد البلدان الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي يغير الحدود الأوروبية بالقوة العسكرية. في حرب هجينة، تستخدم فيها جميع الأدوات المتاحة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، للتحريض على الخلاف العرقي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. كما تدخلت عن عمد في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، مما خلق انعدام ثقة في السلطات العامة والديمقراطية. حتى يتم القضاء على أسباب ذلك، يجب الحفاظ على العقوبات ضد الدول التي مارست الدبلوماسية بشكل رئيس من خلال الحرب والقوة. سيتم تحسين وضع اللاجئين العالمي من خلال معالجة أسبابه وليس أعراضه.

السيد ج. ج. كورا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، شكر جميع أولئك الذين عبروا عن دعمهم للفنزويليين في محنتهم الحالية، وقال إن بلده لم يعد بلد مقصد للمهاجرين بل بلد منشأ. وقد اضطر ملايين الفنزويليين إلى الهجرة بسبب عدم حصولهم على الغذاء والدواء، وهو شكل من أشكال القمع.

في ظل الديكتاتورية الحاكمة، شهدت البلاد انخفاض مستويات الإنتاج، والتضخم المرتفع، وتقييد الحقوق والحريات، بما في ذلك حرية الرأي. البرلمانيون يتعرضون للاضطهاد، حيث لم يتلقوا أي أجر منذ عامين. لذلك يجب إجراء انتخابات حرة ونزيهة لتغيير الوضع المؤسف في البلد وعكس اتجاه الهجرة الجماعية. سيواصل الشعب الفنزويلي النزول إلى الشوارع في كفاحه من أجل العودة إلى الديمقراطية ويتطلع إلى الاتحاد البرلماني الدولي للحصول على الدعم.

السيد س. سندرغارد (الدانمرك)، قال إنه إذا كان حاضراً لانتقاد حكومات بلدان أخرى غير حكومته، فإنه ينتقد الجيش في ميانمار بسبب إبادة شعب الروهينغا وطرد الكثير من المدنيين الأبرياء إلى بنغلادش وأماكن أخرى. وينتقد النظام في تركيا لبناء جدار على طول الحدود التركية السورية من أجل وقف عبور اللاجئين ولغزوها لبلدة عفرين السورية الكردية التي خلقت تدفقات جديدة من اللاجئين. كما أنه ينتقد رئيس الولايات المتحدة ترامب لقوانينه التمييزية ضد الهجرة وخطته لبناء جدار برلين الجديد ضد المكسيك.

كل هذه الانتقادات ستكون مبررة ولكنها سهلة أيضاً. ولذلك، فهو يرغب بدلاً من ذلك في انتقاد حكومته لقرارها بعدم قبول المزيد من اللاجئين بموجب خطة الأمم المتحدة لإعادة التوطين. وبدلاً من أن يكون هذا القرار جزءً من الحل لأزمة اللاجئين الحالية، فإنه جزء من المشكلة. واللاجئون المعنيون من بين أكثر الفئات ضعفاً واستقبالهم هو تقديم المساعدة عند الحاجة، لإثبات بديل لتهريب الأشخاص، وتعزيز المجتمع العالمي من الناحية الإنسانية. ولم يوافق على هذا القرار وأعرب عن أمله في ألا يكون يشكل إلهام للآخرين لمحاكاته.

السيدة س. بيليك (أستراليا)، إذ أشارت إلى رسائل المتحدثين الضيوف الخاصين في الجلسة التفاعلية الرفيعة السابقة، ولا سيما الحاجة إلى نظم الحماية والحلول المبدئية للنزوح، قالت إن أستراليا تتخذ تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص، تهريب المهاجرين وأشكال الرق المعاصرة وتحديد الضحايا وتقديم المساعدة لهم. وأوصى أحد التقارير البرلمانية الأخيرة بوضع تشريعات لمكافحة الرق المعاصر، بينما قدم آخر توصيات لمعالجة العبودية، الظروف الشبيهة بالرق، العمل القسري، منع الاتجار بالبشر وتحسين الدعم للضحايا. ولدى أستراليا أيضاً استراتيجية دولية لمكافحة الاتجار بالبشر والعبودية، وقد التزمت على المستوى الإقليمي بعملية بالي بشأن تهريب البشر، الاتجار بالأشخاص والجريمة العابرة للحدود الوطنية ذات الصلة، التي شاركت في رئاستها مع إندونيسيا.

رفعت الجلسة الساعة 7:00 بعد الظهر.

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

جلسة يوم الأحد، 25 آذار/ مارس

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 9:50 صباحاً برئاسة السيدة ل. روخاس هيرنانديس (المكسيك)، رئيسة اللجنة.

إقرار جدول الأعمال

(C-I/138/A.1)

تم إقرار جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة

في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

إحاطة من الرئيس

قال الرئيس إن عام 2017 كان عاماً خاصاً للديمقراطية وللاتحاد البرلماني الدولي، حيث احتفل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية، والذكرى السنوية العاشرة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإعلان 15 أيلول/ سبتمبر يوماً دولياً للديمقراطية. في الجمعية العامة الـ 136 في دكا، وافقت الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي على سلسلة من الإجراءات للاحتفال بتلك الذكرى السنوية، بما في ذلك توزيع عريضة دولية لصالح ديمقراطيات أقوى، والتي بدأت في 15 أيلول/ سبتمبر 2017. وتم تشجيع جميع البرلمانيين على التوقيع عليها وتعميمها على أوسع نطاق ممكن بين مكوناتها القطرية.

وخلال الجمعية العامة الـ138، سيتم الترويج لاستخدام تطبيق الهواتف الخليوية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، وستكون الأمانة جاهزة لتقديم المساعدة المستخدمين لأول مرة. سيُطلب من المستخدمين استكمال مسح قصير عبر الإنترنت حول جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي واتصالاته. وستستخدم نتائج الدراسة الاستقصائية للحصول على فهم أفضل لتوقعات الوفود وتجاربها في الجمعيات، من أجل صياغة استراتيجية الاتصالات المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي. كما يتم تشجيع جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تأييد المبادئ المشتركة لدعم البرلمان، والتي تقدم إرشادات واضحة وتهدف إلى تحسين نوعية الدعم المتاح للبرلمانات.

ستُعقد ثلاثة فعاليات خلال الجمعية الحالية تُشجع جميع أعضاء اللجنة الدائمة للسلم والأمن والأمن الدوليين على الحضور: جزء خاص من الجلسات العامة للجمعية التي تضم المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (OPCW) ورئيس مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة للدول الأطراف، لتوجيه انتباه المجتمع البرلماني العالمي إلى مخاطر الأسلحة الكيميائية والأسلحة الصغيرة؛ ورشة عمل بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، ينظمها الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية؛ واجتماع غير رسمي عن مشروع اللجنة الدائمة الطويل الأجل بشأن نزع السلاح الشامل والرقابة البرلمانية، الذي يجري تنفيذه بالاشتراك مع المفهوم الاستراتيجي لنزع الأسلحة ومنع الانتشار (SCRAP) التابع لجامعة لندن SOAS، ومنظمة "برلمانيون من أجل عدم انتشار النووي ونزع السلاح" (PNND) ومركز جنيف للسياسة الأمنية (GCSP).

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقرران المشاركان
(C-I/138/DR, C-I/138/DR-am, C-I/138/DR-am.1 and C-I/138/M)

قال السيد أ. كاروني (سويسرا)، *المقرر المشارك*، إنه في نيسان/ أبريل 2016، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، على التوالي، قرارات بشأن استدامة السلام (262/70 و 2282 (2016))، مع تحديد "استدامة السلام" باعتبارها عملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، وضمان أن تؤخذ احتياجات جميع شرائح السكان في الاعتبار. ومنذ اعتمادها، تحول التركيز من مسألة كيفية التعامل مع الصراع العنيف والعودة إلى السلام، إلى كيفية تعزيز السلام داخل المجتمعات ومنع الصراع. ومفهوم "الحفاظ على السلام" هو مفهوم شامل، متماسك، شامل وتطلعي.

وقد أظهر اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المرافقة له وأهدافها أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لديها طموحات مشتركة للتنمية. وترتبط استدامة السلام والتنمية المستدامة ارتباطاً قوياً، وبما أنهما قضيتان ضمن المسؤولية الوطنية في المقام الأول، فإن المشاركة الحقيقية للبرلمانات أمر حيوي.

ولذلك فإن مشروع القرار يستند إلى العمل الجاري الذي يتم في سياق الأمم المتحدة، بينما ينظر في استدامة السلام من منظور مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي السابقة والمستمرة. والهدف من ذلك هو التعبير عن تحول نموذجي مستمر في الأمم المتحدة وتحديد سبل جديدة للتعاون. ويرتبط القرار ارتباطاً جوهرياً بمبادئ كل من ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي. وتم اقتراح العديد من التدابير المحددة التي يمكن أن تساهم بها البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في الحفاظ على السلام كمساهمة في الوفاء بأهداف التنمية المستدامة.

إن التركيز على السلام، وليس الحرب، يوجز القرار الذي يمكن أن تسهم فيه البرلمانات في الحفاظ على السلام وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود، بدلاً من التركيز على إجراءات الأمن التقليدية، مثل عمليات حفظ السلام ومكافحة الإرهاب. وعلى الرغم من اتساع مفهوم الحفاظ على السلام، فقد حذر من أن اللجنة الدائمة يجب ألا تفرط في تحميل القرار، بل يجب أن تحافظ على تركيز قوي على هدفه الأساس وصياغته.

وذكّر الرئيس بأنه عقب مناقشات حامية خلال انعقاد الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ، أقرت اللجنة التنفيذية سياسة بشأن استخدام اللغة المسيئة، وطُلب من اللجنة الدائمة أن تأخذ ذلك في الاعتبار. وقد كان التسامح والاحترام سائدين دائماً في عمل اللجنة الدائمة، وأعرب عن أمله في أن يستمر هذا الحال.

ودعت الرئيس اللجنة إلى مناقشة مشروع القرار على النحو الذي أعده المقررون المشاركون، حيث تم تلقي 136 تعديلاً مقترحاً في المهلة القانونية.

(ب) المناقشة

قال السيد أ. سووانمونجكول (تايلاند)، إن الهدف رقم /16/ من أهداف التنمية المستدامة يؤكد الحاجة إلى تعزيز الرفاه العام، احترام حقوق الإنسان، الشمولية، الحوكمة الجيدة والعدالة للجميع. وقد نفذت تايلاند سياسات واستراتيجيات محددة في هذا الصدد، بما في ذلك سياسة عدم التسامح مطلقاً بشأن الاتجار بالأشخاص. وقد أجريت دراسة جدوى تحضيراً لوضع استراتيجية وطنية لمدة عشرين عاماً، بما في ذلك رؤية تستند إلى فلسفة اقتصاد الاكتفاء التي وضعها صاحب الجلالة الملك الراحل بوميبول. واستندت الاستراتيجية إلى ستة محاور للتنمية، بما في ذلك الأمن القومي، والمساواة في المجتمع والإدارة العامة. كما تم إجراء إصلاح قانوني وطني لضمان اتساق التشريعات المحلية مع جدول الأعمال الدولي بشأن استدامة السلام. ويتضمن مشروع القرار توصيات مفيدة، يمكن أن تساعد، إذا نُفذت بالكامل، في الحفاظ على السلام على الصعيدين الوطني والدولي.

قال السيد أ. نيوفيتو (قبرص)، إن تحقيق السلام والأمن الدائمين أمر ضروري لتحقيق تنمية اقتصادية قابلة للتطبيق والتقدم. فالسلام والتنمية المستدامة مترابطين ويعزز كل منهما الآخر. المجتمعات التي تواجه تحديات مالية قاسية عرضة لعدم الاستقرار. وإن دعم القيم المكرسة في الإعلان العالمي للديمقراطية والوفاء بأهداف التنمية المستدامة أمراً حيوياً للحفاظ على السلام. وبالتالي يجب على البرلمانات أن تضمن وجود مؤسسات عادلة وشاملة، والحوكمة الجيدة، واحترام حقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون، خاصة في أعقاب الصراع. يجب أن تزيد البرلمانات من تركيزها على استئصال الفقر والجوع، وضمان الوصول إلى السكن الملائم، والخدمات الصحية والتعليم، وزيادة فرص العمل، الأمر الذي لن يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي فحسب، بل سيسهم أيضاً بشكل كبير في الوقاية من العنف. السلام الدائم لا يمكن تحقيقه بسهولة. وهو يتطلب جهوداً متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة والتعاون بين الحكومات الوطنية، البرلمانات، المؤسسات المالية ومنظمات المجتمع المدني. يجب أن تكون التنمية المستدامة في صميم جميع السياسات إذا أُريد الحفاظ على السلام.

قال السيد ت. تونتيف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، إن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والغايات والأهداف المصاحبة لها تشكل مجموعة من المبادئ التوجيهية المشتركة، التي تهدف إلى توحيد المواطنين لصوغ عالم سلمي، مستقر، شامل ومستدام بيئياً للجميع. في مقدونيا، بُذلت أقصى الجهود للتغلب على الأزمة السياسية العميقة من خلال توحيد المواطنين من خلال القيم المشتركة. والحكومة مصممة على ضمان الاندماج الكامل في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي من خلال الالتزام بالحوكمة الجيدة، القيم الديمقراطية، احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد أُعتمد نهج جديد للتنمية، يستند إلى التعاون وتعزيز العلاقات الطيبة مع البلدان المجاورة، مما ساعد على التغلب على القضايا القديمة وتحسين الفرص التجارية المتبادلة. وقد قدمت الأمم المتحدة دعماً مرحباً به في هذا الصدد.

ينبغي أن تبدأ أنشطة الحفاظ على السلام على المستوى الوطني. لذلك من الضروري وجود دور واضح للبرلمانات في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يجب على البرلمانات توفير الموازنة من أجل التنمية المستدامة وتعزيز الرقابة بهدف تحقيق سلام مستدام. ويمكن أن يساهم الاتحاد البرلماني الدولي مساهمة كبيرة في هذا الصدد.

قالت السيدة م. بون كلانجيك (سلوفينيا)، إن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون السلم والأمن. ونظراً للصلة الهامة بين المرونة والتنمية المستدامة، تم اتباع نهج شامل في سلوفينيا في البرامج الإنسانية والإنمائية. كما تم التأكيد على الصلة بين الأمن والتنمية من خلال قرار بشأن التعاون الأمني والإنمائي تم اعتماده مؤخرا من قبل البرلمان السلوفيني. ويقوم برلمانها بتحديث الوثائق القانونية والاستراتيجية بشأن المساعدة الإنمائية في المجالات ذات الأولوية بما في ذلك القضاء على الفقر، احترام حقوق الإنسان وتعزيز الحوكمة الجيدة. وتظل العلاقات بين البلدان في غرب البلقان متقلبة وحساسة سياسياً. ولذلك من الأهمية بمكان أن تتلقى تلك البلدان الدعم اللازم لبناء دول ومجتمعات مستدامة ومرنة، تقوم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما أن الاستثمار في استقرار المنطقة ككل يفيد كل دولة على حدة. تُعد البرلمانات مثالاً يحتذى به في تصرفاتها، ولذلك يجب عليها بذل قصارى جهدها للقضاء على الفقر، ضمان احترام حقوق الإنسان، تعزيز المساواة بين الجنسين وحماية البيئة. سيوفر قرار اللجنة الدائمة فرصة لمعالجة مجموعة معقدة من القضايا الأمنية ومناقشة أنشطة القدرة على التحمل والعمل الإنساني.

قال السيد هـ. ب. كامبهامباتي (الهند)، إن السلام ضروري لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. فالسلام ضروري للقضاء على الفقر، الصحة والرفاه، التعليم، المساواة بين الجنسين، النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. والسلام في غاية الأهمية لتحقيق الهدف رقم /5/ من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين على وجه الخصوص؛ وقد أظهرت الأدلة أن الصراع أدى إلى عدم المساواة بين الجنسين، وأنه في حالات الصراع والعنف، المرأة هي الأكثر تضرراً. وقد كافحت البلدان المتأثرة بالصراع من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، حيث أن الغالبية العظمى من مواردها صبّت في جهود احتواء العنف. وقد التزمت حكومة الهند وبرلمانها ببناء نظام عالمي سلمي وعملا بثبات على بناء علاقات حسن الجوار، فضلاً عن تقديم مساهمة كبيرة لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأولويات التنمية الوطنية للهند تتماشى بالكامل مع أهداف التنمية المستدامة، مع إطلاق خطط التنمية التي تتم برعاية مركزية في جميع أنحاء البلاد، وسن تشريعات لتعزيز التغيير الاجتماعي الاقتصادي. والبرلمان نشطاً في تعديل التشريعات من أجل تعزيز مجتمع شامل وتعزيز السلام من أجل التنمية، بما في ذلك من خلال الالتزام بتوفير السكن للجميع بحلول عام 2022. وقد استضافت الهند منتدى النساء البرلمانيات لبدان مجموعة البريكس في عام 2016 وقمة رؤساء البرلمانات بجنوب آسيا حول أهداف التنمية المستدامة في عام 2017. وإن المؤسسات الديمقراطية القوية والتعاون الوثيق ضروريين.

قال السيدة ك. م. بارك (جمهورية كوريا)، إن دورة الألعاب الأولمبية الشتوية، التي انعقدت مؤخراً في بيونغ تشانغ، كانت حدثا مفعم بالأمل، الذي أحيي، مع الاتفاق بشأن مؤتمر القمة بين الكوريتين، التطلع إلى إعادة توحيد كوريا. إن السلام الدائم في شبه الجزيرة الكورية، من خلال إعادة التوحيد، سيمكن جمهورية كوريا من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في صون السلم والأمن الدوليين كعضو مسؤول في المجتمع الدولي. وتساهم جمهورية كوريا بنشاط في عمليات حفظ السلام، كما زادت من دعمها المالي للاجئين، وسنّت تشريعات في هذا الصدد. وإن السلام بين الدول وداخلها ضروري لضمان التنمية المستدامة. يجب أن يكون المهمشون والضعفاء في صميم جميع السياسات في هذا الصدد. وللبرلمانات دور حيوي تلعبه في بناء السلام الدولي، وكذلك الحفاظ على السلام على المستوى الوطني. الدول ذات الديمقراطية المتقدمة لم تسمح بالديكتاتوريات. يجب أن تمثل البرلمانات المجتمع بأكمله. وينبغي أن بذل جهودا متضافرة للتشريع وبناء المؤسسات للأقليات المهمشة، وأن يتعاونوا معا من أجل بناء السلام وحفظ السلام على الصعيد الدولي.

السيد أ. كليموف (روسيا الاتحادية)، قال إن الأسباب الرئيسية للمواجهة والحروب في جميع أنحاء العالم هي عدم الثقة، عدم الإيمان بالحوار بين الأديان وبين الأديان، والتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وفي متابعة للقرار الذي اعتمدته اللجنة الدائمة في الجمعية العامة الـ136 للاتحاد البرلماني الدولي في دكا، بنغلادش، أُنشئت لجنة برلمانية في روسيا الاتحادية للتصدي للتدخل الأجنبي. وقد أصدرت اللجنة مؤخراً تقريرها السنوي الأول، الذي قام بالتحقق من الحقائق وتوصل إلى استنتاجات منطقية بشأن التدخل غير المقبول في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. وكان الحوار بين الأديان والحوار بين الأعراق، الذي كان موضوع إعلان سانت بطرسبرغ، الذي أُعتمد في الجمعية الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، حيوياً لتحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة. وأعرب عن أمل وفده في أن تنعكس تلك المبادئ على النحو الواجب في النص النهائي للقرار الذي تعتمده اللجنة الدائمة.

قال السيد س. ج. جونك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)، إن الوضع في شبه الجزيرة الكورية مسألة تثير قلقاً دولياً ترتبط مباشرة بضمان السلام والتنمية المستدامة في شمال شرق آسيا. فالعقوبات الجائرة المفروضة من جانب الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشكل تهديداً للسلام والازدهار في شبه الجزيرة الكورية، وتهدد بشكل خطير أرواح الفئات الأشد ضعفاً، ولا سيما النساء والأطفال الأبرياء. وتهدف العقوبات إلى تعطيل سلسلة كاملة من العلاقات الاقتصادية والمعاملات المالية من أجل الإطاحة بالنظام السياسي من خلال عزله. تم الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان الوهمية لتقويض الإدارة. وهذه التقارير هي قمة الوقاحة. وعلى الرغم من ذلك، فقد تم التوصل إلى نقطة تحول دراماتيكية في العلاقات والتعاون في شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي يرجع إلى تفاني الزعيم الأعلى كيم جونغ – أون للأمة والسلام والمصالحة.

قال السيد أ. السبيعي (الكويت)، إنه في كل عام، استمرت اللجنة الدائمة في الحديث عن السلام بينما لا تزال البلدان ممزقة بسبب الفتنة الطائفية. السلام لا يمكن أن يوجد بدون تنمية مستدامة. ولا يمكن أن تتحقق التنمية دون وصول الجميع إلى الغذاء والسكن والتعليم بشكل عادل، ودون القضاء على الفساد. وقد أسهمت الكويت مساهمة كبيرة في الجهود الإنمائية في البلدان الأخرى في محاولة لتعزيز السلام. يجب منع الأنظمة التي تريد تعطيل السلام من القيام بذلك. يجب على البرلمانيين، كممثلين للشعب، خدمة مصالح ناخبيهم. هناك الملايين من المشردين داخلياً واللاجئين في جميع أنحاء العالم، الذين عاشوا معاناة هائلة. يجب على البرلمانات أن تسن القوانين لحماية هؤلاء الأشخاص ويجب أن تضمن احترام القانون، ليس فقط من قبل الحكومات ولكن أيضاً من قبل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. يجب على الدول التي لديها الموارد اللازمة لإحداث التغيير أن تفعل ذلك. فحماية جميع المواطنين هي المصدر الوحيد للسلام الدائم والاستقرار. لقد حان الوقت للانتقال من الأقوال إلى الأفعال.

قال السيد س. إناتومي (اليابان)، إن الصلة التي لا تنفصم بين السلام والتنمية المستدامة تم تسليط الضوء عليه في الهدف رقم /16/ من أهداف التنمية المستدامة. فالصراعات هي دعوة إلى التقسيم الاجتماعي، البنية التحتية المدمرة، وتقويض مباشرة عقود من جهود التنمية. عندما تكون الموارد الحكومية قد استنفدت بسبب النزاع، لا يمكن تقديم الخدمات الاجتماعية لمن هم في أمس الحاجة إليها. في غياب الحكم الديمقراطي وسيادة القانون، يمكن أن تتولد حلقة مفرغة من الاضطرابات. ومن ثم، ينبغي ألا يكون الحفاظ على السلام هو المحور الوحيد في حالات ما بعد الصراع، بل ينبغي اتخاذ تدابير قبل وأثناء الصراعات، كما ينبغي التركيز على منع نشوب الصراعات. والتنمية هي المفتاح لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، ودعم حقوق الإنسان وضمان السلم والأمن. وتعتبر المشاركة الشاملة في المجتمع، مع المسؤولية المشتركة، أساسية في هذا الصدد. في اليابان، تمت الدعوة إلى مفهوم الأمن البشري، مع التركيز على الحفاظ على حياة كل فرد ومصدر رزقه وكرامته، وتطوير مهاراتهم وتشجيعهم على الاستقلالية. كما قدمت حكومة اليابان الدعم للبلدان التي تشهد نزاعات، من خلال المساعدة الإنسانية وأنشطة البناء والتنمية بعد انتهاء الصراع. وسيواصل البرلمان الياباني تقديم الدعم والتعاون مع الشركاء للمساهمة في تحقيق السلام المستدام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قال السيد محمد الجودر (البحرين)، إن حكومة البحرين وشعبها ملتزمان بالوفاء بأهداف التنمية المستدامة، مما سيسهم في التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وبناء البنية التحتية والموارد البشرية. في البحرين، تم إيلاء أهمية خاصة لضمان التعليم للجميع، وإشراك النساء في جميع جوانب المجتمع، والحفاظ على مبدأ المساواة لجميع المواطنين. وقد تم إرساء الأساس للتضامن الاجتماعي من خلال إتاحة جميع الخدمات لجميع المواطنين. وساهم برلمان البحرين بشكل كبير في التنمية، من خلال وضع تشريعات من أجل تعليم أفضل، والخدمات الصحية وفرص العمل. وأشرف البرلمان على تنفيذ برنامج التنمية الوطنية، الذي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وقد أنشأت حكومة البحرين مجموعات عمل للإشراف على أنشطة معينة وتعديل برنامج التنمية حسب الضرورة، في ضوء الخبرات المكتسبة، وقدمت تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC)، من خلال الجزء الرفيع المستوى، حول التقدم المحرز.

قال السيد م. ج. جمالي نوبانغاني (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، إن قرون من الأعمال القتالية والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط قد كلفت حياة الملايين وكان لها تأثير شديد على التنمية المستدامة. وأدت التوترات والحروب إلى تعطل الأمن والتعايش السلمي. لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين دون العدالة، المساواة في الوصول إلى الموارد، التعليم والرعاية الصحية. في عالم تسوده العولمة، فإن معظم التهديدات للسلم والأمن مشتركة وشاملة. الإرهاب والجريمة المنظمة الدولية لا يعرفان الحدود ويشكلان خطراً على الجميع. ليس هناك نهج "واحد يناسب الجميع" للتنمية؛ يجب أن تتمتع كل دولة بحرية اختيار خطة التنمية الخاصة بها، مع الاحترام التام لثقافتها وهويتها الوطنية، دون أي تدخل خارجي.

قال السيد آ. سينمايلزا (الاكوادور)، إن السلام المستدام لا يقتضي فقط عدم وجود نزاع، وإنما أيضاً توفر ظروف اجتماعية واقتصادية مؤاتيه تسمح للناس بالعيش في انسجام مع الطبيعة. احترام حقوق الإنسان أمر ضروري. وقد أدان برلمان الإكوادور الهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في المناطق الحدودية بين الإكوادور وكولومبيا. وقد تحملت الشرطة والجيش وطأة تلك الهجمات. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم الدعم لعملية السلام. وتواجه إكوادور أيضا العواقب الاقتصادية والإنسانية للحالة الراهنة في فنزويلا، ولا سيما أنها تستضيف عدداً كبيرا من المهاجرين. ينبغي ألا تكون الهجرة ضرورة. والالتزام بالقضاء على الأسلحة النووية أمراً حيوياً بالنسبة للسلام العالمي، حيث ليس يكن هناك فائزون في الحرب الحديثة. وبصرف النظر عن الأسلحة التقليدية، فإن الابتكار التكنولوجي يؤدي أيضاً إلى تهديدات غير متوقعة، ويجري استخدامه لعرقلة العلاقات بين الدول وتدمير الهياكل والنظم الحديثة. وعلى الرغم من أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة لتحسين نوعية الحياة، إلا أنه قد يكون له عواقب وخيمة على سوق العمل، والتي يجب أن تُعطى الاعتبار الواجب. وستكون التحالفات والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة، على الصعيد الحكومي وغير الحكومي، المفتاح لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأكد التزام برلمانه في هذا الصدد.

السيد ب. نيمي (السويد)، قال إن الفقرة 10 من مشروع القرار بشأن المساواة بين الجنسين موضع ترحيب خاص؛ وقد تم إثبات العلاقة بين النزاع المسلح والتمييز ضد المرأة بما لا يدع مجال للشك. وبالتالي فإن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 ذا أهمية خاصة. وفي هذا السياق، ينبغي إدماج عناصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كمسألة ذات أولوية، لضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الأطفال. يمكن لمراقبي حقوق الإنسان أن يلعبوا دوراً حيوياً في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على الحفاظ على السلام. وتعتبر الموازنات المراعية للمنظور الجندري، ليس فقط على المستوى الوطني ولكن أيضاً على الصعيدين

الإقليمي والدولي، قضية أساسية. يجب على المنظمات الدولية أن تكون مثالاً يحتذى، ليس فقط في وضع المعايير ولكن أيضاً في تنفيذها. إن معاملة الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع مقياساً لاحترام حقوق الإنسان بشكل عام. وينبغي أيضاً ذكر الأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة على وجه التحديد في مشروع القرار. ويمكن أيضاً أن يكون مشروع القرار أكثر تحديداً بشأن التدابير اللازمة للحفاظ على السلام في حالات ما بعد الصراع، ولا سيما أهمية تقديم مرتكبي جرائم الحرب إلى العدالة: فلا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة ولا عدالة بدون مسؤولية. ينبغي لجميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أن تفعل ذلك.

قالت السيدة أ. حبيبو (النيجر)، إن منتدى النساء البرلمانيات قد اجتمع وأجرى مناقشة مثمرة بشأن موضوع قرار اللجنة الدائمة. وقد ناقش الحالة المقلقة للنساء في الصراعات المسلحة، ولا سيما النساء اللاجئات والمهاجرات اللواتي يكن غالباً ضحايا العنف الجنسي والاغتصاب وتتم معاملتهن كسلع معروضة للبيع. وقد اتفق المنتدى على أهمية تعزيز استقلالية المرأة ومشاركتها وتمثيلها في جميع المؤسسات العامة، ودعا إلى التنفيذ المطلق لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 وجميع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. وقد قدمت تعديلات مقترحة لمشروع القرار باسم المنتدى، بشكل يأخذ بالحسبان هذه الجوانب.

قال السيد أ. ك. أزاد (بنغلادش)، إنه في عام 1971، قتل الجيش الباكستاني الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال في بنغلادش. ولا تزال ذكرى الضحايا الثلاثة ملايين، كرمز للأهمية الحيوية للسلام. فالإرهاب، التطهير العرقي والتهديد المتزايد للأسلحة النووية تشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار، بالتالي على التنمية المستدامة. لا يمكن أن يستمر السلام بدون تنمية، ولا يمكن أن يستمر التطور في حالات الصراع. إن الإرهاب في تصاعد، وقد أُجبر العديد من الأبرياء على الفرار من أجل حياتهم. وتبذل حكومة بنغلادش قصارى جهدها لمساعدة جميع الذين يلتمسون اللجوء، وتلقي الدعم من المجتمع الدولي، ولكنه لم يتم التصدي للأسباب الجذرية لتدفق اللاجئين إلى بنغلادش. نزع السلاح أمراً حيوياً. وقد قدم رئيس وزراء بنغلادش نموذجاً للسلام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، يركز على التمكين من خلال نهج ديمقراطي متعدد الأبعاد يرتكز على القضاء على الفقر والجوع، والقضاء على عدم المساواة، بما في ذلك للمحرومين في جميع جوانب المجتمع، ووضع حد للإرهاب. وعلى الرغم من استيعاب الموارد الهامة من خلال الجهود الرامية إلى مساعدة أجزاء كبيرة من اللاجئين الوافدين إلى بنغلادش، فقد تم إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستستمر الجهود في هذا الصدد.

قال السيد ر. م. غونزاليز باتريسيو (كوبا)، إن الحفاظ على السلام يشكل تحدياً كبيرا للبشرية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج إنمائي في كوبا، فإن استمرار عمليات الحظر التجاري والمالي التي فرضتها الولايات المتحدة قبل خمسين عاماً على ذلك، ما زالت تعيق إحراز تقدم. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام إلا من خلال ضمان الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، السلامة الإقليمية

والاستقلال السياسي للدول. وبموجب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينبغي أن يكون لجميع الناس الحق في العيش بكرامة، مع احترام حقوقهم وحرياتهم، ومع ذلك، فإن عدم المساواة يتزايد في جميع أنحاء العالم. ينبغي أن تكون جميع الدول قادرة على استخدام مواردها بحرية. وكوبا طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد أصدرت الجمعية الوطنية بياناً رفضت بموجبه الاتجاه المتنامي نحو النزعة العسكرية. وينبغي إدانة التهديدات النووية التي تصدرها إدارة الولايات المتحدة. ويجب على جميع البرلمانات أن تعمل معاً من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وينبغي أن تؤيد الاقتراح الذي تقدمت به كوبا بمناسبة 23 أيلول / سبتمبر باعتباره يوماً دولياً للقضاء على الأسلحة النووية.

قالت السيدة ب. ي. لوكاتيلي (إيطاليا)، إن منتدى النساء البرلمانيات قد اجتمع لمناقشة مشروع القرار من منظور إدماج المرأة ومساهمتها. وقد اعتبر المنتدى أن مصطلح "السلام المستدام" أفضل من "السلام"، لأن السلام المستدام هو وسيلة أفضل للتنمية المستدامة. وأشار المنتدى إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد اعتمد القرار رقم 1325 لمعالجة التأثير غير المتناسب للصراع المسلح على النساء، وللاعتراف بالمساهمة المنقوصة للمرأة في حفظ السلام وبناء السلام. وعلى الرغم من القرار الداعي إلى اعتماد خطط عمل وطنية، فإن أقل من ثلث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد فعلت ذلك. ولذلك قدم المنتدى تعديلاً مقترحاً لمشروع القرار الذي قدمته اللجنة الدائمة، بشأن أهمية اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، مع إشراك البرلمان ليس فقط في الموافقة على تنفيذ هذه الخطط والإشراف عليها، ولكن أيضاً في صوغها. والتعديل الثاني الذي اقترحه المنتدى هو ضمان السلامة البدنية للنساء والفتيات في أوقات النزاع، وأيدّ التعديل الثالث المقترح بأنه ينبغي على البرلمانات أن تضمن الأخذ بعين الاعتبار الوضع والاحتياجات الخاصة للمهاجرات واللاجئات والمشردات من النساء والفتيات.

قال السيد ب. ج. راونواريفيلو (مدغشقر)، إن السلام والاستقرار ضروريان تماماً للتنمية. والبلدان الإفريقية هي الأكثر تعرضاً لجميع أنواع الاضطهاد، العداء، الحروب والنزاعات التي لها تأثير خطير على حياة سكانها. ومن المرجح أن يعاني الناس من سوء التغذية بشكل أكبر مقارنة بأي دولة مستقرة سياسياً. لم تنشأ الصراعات ببساطة من العدم: فهي متجذرة في الظلم. لكل فرد الحق في ظروف معيشية كريمة والتعليم والرعاية الصحية. وقد التزمت جميع الدول بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر بجميع أشكاله. إن التغلب على الظلم الاجتماعي أمر ضروري إذا أريد تحقيق أهداف خطة عام 2030. ولذلك ينبغي لجميع الدول أن تعمل على تعزيز السلام والتنمية المستدامة، عن طريق تعزيز السلام واحترام حقوق الإنسان والحياة الكريمة للجميع. هناك حاجة إلى الإرادة السياسية لمعالجة عدم المساواة، ضمان الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر، ضمان التنمية الشاملة، الاستثمار في السلام المستدام. إن الكوكب الموطن المشترك للبشرية جمعاء. لا يمكن تحقيق الأمن للأجيال القادمة إلا ببناء السلام والتنمية المستدامة من خلال نهج متكامل متعدد القطاعات، على أساس

إقامة شراكات محترمة بين أصحاب المصلحة المتعددين. وقد استفادت مدغشقر من عمل المتطوعين الشباب الذين كانت مهمتهم توعية الشابات ليصبحن رائدات في مجال السلام.

قال السيد ج. ب. باتوبارا (إندونيسيا)، إنه يتعين على الحكومات اتباع نهج شامل لتحديد وترتيب أولويات الاستراتيجيات من أجل الحفاظ على السلام، مع التركيز على الشمولية. يجب أن ينشأ بناء السلام داخلياً، حيث تلعب البرلمانات دوراً رئيسياً في بناء مؤسسات وطنية فعالة يمكن أن تحقق السلام المستدام على المستوى الوطني. لدى البلدان المتنازعة أفضل معرفة بتجربتها المحلية وستعيش مع نتائج وإنجازات تدابير بناء السلام. وإندونيسيا تقدم تبرعات إلى صندوق بناء السلام التابع للأمم المتحدة بشكل مستمر منذ عام 2006، وهي منذ فترة طويلة من المؤيدين المتحمسين للجنة بناء السلام. ينبغي أن تتعلم اللجنة باستمرار من تجارب الدول، وينبغي لها، مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، أن تجعل من منع نشوب الصراعات موضوعاً شاملاً، بما في ذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قالت السيدة م. لازاريني (سان مارينو)، إن سان مارينو هي أقدم جمهورية في العالم. وهي دائماً محايدة، وفي سلام دائم، واستضافت أولئك الفارين من الحرب. وقد جاء مشروع القرار في الوقت المناسب تماماً، نظراً للتوترات المتزايدة بين القوى العالمية. يبدو وكأنه يتم البحث عن مبررات للهجوم في كل فرصة. تلعب وسائل الإعلام دوراً رئيسياً، يجب أن تكون تعددية وخالية من الاستغلال. وفي ضوء النزاع الحالي في الجمهورية العربية السورية، فإن الهدف 16.4 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحد بدرجة كبيرة من التدفقات غير المشروعة من المال والأسلحة، يعتبر مسألة ملحة بشكل خاص. وفي حين أن أرباح تجارة الأسلحة تظل عالية جداً، إلا إنه ستستمر الضغوط التي أدت إلى نشوب صراعات وبيع المزيد من الأسلحة.

وفي الوقت الذي تظل فيه الأموال أكثر أهمية لحياة الناس، فإن هذا الكوكب سوف يتدهور وسيستمر الحرمان من حقوق الإنسان. وفي نظام اقتصادي مستدام، لن يكون هناك وجود للاتجار واستغلال الأشخاص الضعفاء، لا سيما الأطفال. لقد اتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء لتتجاوز الحدود القصوى لأي تبرير. وهناك حاجة إلى نهج أكثر راديكالية للبحث عن حلول فعالة لضمان التوزيع العادل للدخل والثروة، احترام حقوق الإنسان، العدالة الاجتماعية، وتقرير المصير للشعوب. يجب الالتفات إلى إشارات التحذير من الصراع واتخاذ إجراءات وقائية بشكل سريع. والبشرية لن تواصل التطور من خلال استخدام الأسلحة، وإنما من خلال التواصل.

قال السيد بلال قاسم (فلسطين)، إنه حدثت تغيرات كثيرة في الوضع في منطقة الشرق الأوسط منذ أن اجتمعت اللجنة الدائمة آخر مرة، أقلها إعلان الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل من خلال قرار انفرادي وغير قانوني، بطريقة تشكل خرقاً واضحاً للقانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن وضع القدس، ولن يؤدي إلا إلى تعزيز عدوان القوى المتطرفة في إسرائيل. لقد أدى التغيير في وضع القدس إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين في المنطقة. لا يمكن بناء التنمية المستدامة في ظل

الاحتلال. وتواصل سلطات الاحتلال الوقوف في وجه الجهود الرامية إلى إيجاد خطة للسلام؛ إن معارضة أي اتفاق لن يؤدي إلا إلى مزيد من النزاعات وإلى حروب غير متوقعة حتى الآن. يجب احترام جميع القرارات التي يتم اعتمادها من خلال الأمم المتحدة والمنتديات الدولية الأخرى من قبل جميع الأطراف في جميع الأوقات.

قال السيد ب. تاراسيوك (أوكرانيا)، إنه بينما يؤيد وفده مشروع القرار، إلا أنه لا يتفق مع العديد من التعديلات المقترحة، التي لا تتماشى مع روح القرار. يجب ضمان تنفيذ القرار، وغيرها الكثير من القرارات. كان الاتفاق على عقد الجمعية الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ يتعارض مع مبادئ وقيم الاتحاد البرلماني الدولي؛ فروسيا الاتحادية قوة احتلال. إذا استمرت روسيا الاتحادية في تقويض السلامة الإقليمية للدول ذات السيادة باستخدام الإرهاب، والتدخل في إجراء انتخابات ديمقراطية، وتنفيذ الهجمات الإلكترونية، ولا يمكن الوثوق بدعوتها إلى تعزيز الحوار بين الأديان والأعراق، ولمنع التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلد. وقد استمرت روسيا الاتحادية في انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. الاتحاد البرلماني الدولي ليس يفتقر إلى القرارات الجيدة؛ وهو يفتقر إلى الاتساق والتصميم للحفاظ على قيمه ومبادئه. يجب على البرلمانيين في العالم الوقوف معاً ضد أولئك الذين يسعون إلى تقويض الديمقراطية.

قال السيد هـ. وو (الصين)، إن بناء السلام ينبغي أن يلتزم بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وأن يتم على أساس الاحترام التام لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. وينبغي تعزيز قدرات الأمن السياسي والتنمية، بالتوازي مع منع نشوب الصراعات. يجب أن يحترم بناء السلام قدرة البلدان المعنية. ويجب أن يكون الدعم الخارجي بنّاء، مع التركيز على المصالحة. وينبغي أن تعمل الأمم المتحدة بتضافر مع المنظمات الإقليمية لضمان اتباع نهج منسق. وقد أعطى برلمان بلاده الأولوية للتنمية على المستوى الوطني، كمصدر للسلام الدائم. يجب معالجة الأسباب الجذرية للصراع، من خلال الترويج الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتحسين سبل عيش الناس، وتضييق فجوة الثروة في البلدان النامية. وينبغي تعزيز القدرة على التطوير الذاتي كأساس متين للتنمية المستدامة والسلام المستدام. وأعرب عن ترحيب وفده بمشروع القرار، رغم أنه قدم عدة تعديلات مقترحة.

قالت السيدة ل. سيرت أوغلو كورت (تركيا)، إن المناقشة بشأن التنمية المستدامة والسلام المستدام تأتي في الوقت المناسب تماماً. وينبغي أن يذكر في القرار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن بناء السلام والمحافظة على السلام (A / 72/707). ولذلك اقترح وفدها تعديلاً لهذا الغرض.

وقال السيد أ. عبد الرحمن (السودان)، إن الحرب في دارفور دمرت البنية التحتية الأساسية، مما حرم الناس من الحصول على التعليم، الخدمات الصحية، إمدادات المياه والصرف الصحي. الآن وقد انتهت الحرب وتمت استعادة السلام، هناك تفاهم واضح أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية بدون سلام. وقد أُجريت انتخابات حرة في الوحدات الإدارية الاثني عشر في دارفور، مما مثّل خطوة إيجابية نحو التنمية المستدامة. وعلى

الرغم من التقدم المحرز في السودان، استمرت الحروب والصراعات في جميع أنحاء العالم نتيجة للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. ينبغي أن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم الدعم للبلدان التي وقعت ضحية للتدخل الخارجي.

قال بكار السيد خالد (المملكة الأردنية الهاشمية)، قال إنه بينما أعرب جميع المشاركين عن أهمية القيم المشتركة للتسامح، سيادة القانون، حقوق الإنسان واستقلال الدول ذات السيادة، واتفق الجميع على أن السلام والأمن شرطين مسبقين للتنمية المستدامة، فقد استمرت القوى الكبرى في العالم بالتمادي في تدمير الدول الأصغر. لقد أصبح الشرق الأوسط ساحة معركة للقوى الإقليمية والعالمية لتقويض سلام وأمن بعضهما البعض في فشل ذريع لاحترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وحُرم اللاجئون والمهاجرون من المساعدة الأساسية من الدول التي تسعى إلى رعاية مصالحها الوطنية، مما حال دون وصول المعونة الإنسانية إلى المحتاجين إليها. لا يمكن تحقيق السلام والتنمية المستدامين إلا من خلال العمل المشترك والتعاون. ولذلك يجب على جميع أصحاب المصلحة في جميع البلدان العمل معاً.

قال السيد أ. د. أدليركروتز (فنلندا)، إن التنمية المستدامة شرط أساسي للسلام؛ إذا لم يتمكن مجتمع ما من توفير الحماية لشعبه، فإن النتيجة ستكون بالتأكيد حدوث الاضطرابات. بالتالي، التحديات تتصاعد خارج نطاق السيطرة في جميع أنحاء العالم، حيث أصبحت مساحات كبيرة من الأراضي غير صالحة للسكن، واضطر سكانها إلى التنقل والعثور على أماكن جديدة لبناء حياتهم. ولا يمكن التغلب على هذه الهجرة الواسعة النطاق بالبيروقراطية أو تشديد الحدود. الطريقة الوحيدة لخلق استدامة حقيقية هي معالجة الأسباب الجذرية وراء فشل الديمقراطيات وتزايد تغير المناخ. وقد تم وضع خارطة طريق واضحة لمعالجة تغير المناخ ويجب تنفيذها. ومع ذلك، فإن إعادة بناء الديمقراطية سيكون أكثر تعقيداً. القوى الفاسدة تخشى الشفافية. غيرَ أن فكرة أن الرخاء يمكن تحقيقه من خلال الهيمنة وتقييد حقوق الأقليات والحد من مشاركة المرأة في المجتمع هي فكرة غير منطقية وغير قابلة للاستمرار. لا يمكن تحقيق السلام الحقيقي إلا من خلال مجتمعات شاملة، يتمتع فيها كل فرد بالحق في المشاركة، وفيه يتبنى التغيير والتنوع. القومية ستؤدي إلى الركود والصراع. لا يمكن التأكيد على أهمية وجود سلطة قضائية مستقلة. لا ينبغي أبداً التسامح مع التدخل السياسي في العمليات القضائية. يجب على البرلمانيين أن يفهموا الدور الحيوي الذي عليهم القيام به في منع مثل هذا التدخل. إن تقرير المصير من قبل قلة مختارة، أو كوسيلة بلاغية لإدامة نظام قمعي أو ديمقراطية فاشلة ليس مستداماً. يجب أن يكون تقرير المصير بيد الجميع.

قالت السيدة ف. ريوتون (فرنسا)، إنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والسلام إلا عن طريق التصدي لتغير المناخ. سيتم إجبار الملايين من الناس على ترك ديارهم نتيجة لتغير المناخ وتدهور البيئة، وقد يكون تأثيرها الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي كارثياً. الناس الأكثر عرضة ليكونوا الأكثر تضرراً هم أولئك الذين ساهموا بأقل قدر في المشكلة. يجب أن تصدق جميع البرلمانات على اتفاق باريس وتضمن تنفيذها. يجب على البرلمانيين

أن يحافظوا على مسؤولياتهم كممثلين للشعب، من خلال الاعتراف باللاجئين من تغير المناخ، ودعمهم وتمكينهم من المشاركة بنشاط في مجتمع البلدان المضيفة لهم. وقد اقترح وفدها إدخال بعض التعديلات على مشروع القرار في هذا الصدد. ويمكن اتخاذ إجراءات لمواجهة تغير المناخ على مستوى الفرد والمجتمعات المحلية. ويجب بذل كل جهد ممكن للحد من حجم الهجرة القسرية الناجمة عن تغير المناخ، وخطر حدوث صراع.

أعرب السيد ر. إجبوكوي (نيجيريا)، عن قلق وفده من أن إفريقيا تحتل موقع الصدارة في التمرد والصراع. جماعة بوكو حرام تسبب الفوضى في نيجيريا. لذلك فإن السلام المستدام أمراً حيوياً. تتطلب البلدان التي تمر في أوضاع عدم الاستقرار التدخل المبكر والدعم. وكلما تم اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع نشوب الصراعات، يكون من الأسهل منع تدفقات اللاجئين والمهاجرين على نطاق واسع. ولذلك فإن التركيز المتزايد على منع نشوب الصراعات، بدلا من حلها، في المناقشات الدولية هو موضع ترحيب. بالتالي ينبغي على البلدان المتقدمة أن تركز مساعدتها على اتخاذ تدابير الوقاية، بدلاً من مجرد تقديم المعونة الإنسانية في أوقات الأزمات. وينبغي ألا تكون هذه المساعدة مشروطة بأي شكل من أشكال السداد. والطريقة الوحيدة لضمان التنمية المستدامة للجميع هي من خلال السلام على المستويات الوطنية، الإقليمية والدولية.

قال السيد أ. وير (ومنظمة برلمانيون من أجل عدم انتشار النووي ونزع السلاح PNND)، إن السلام ونزع السلاح أمران حيويان لتحقيق التنمية المستدامة. وتفاقم الأسلحة يؤدي إلى تفاقم الصراع وإشعاله، ويستهلك الموارد المالية ورأس المال البشري اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. ستكون للحرب النووية عواقب كارثية على البشرية، البيئة والتنمية. يمكن للأموال التي تنفق سنوياً على التطوير النووي أن تقديم مساهمة حيوية في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولذلك فإن الحل الدبلوماسي للصراعات بين الدول النووية أمر حيوي، ليس فقط للحد من المخاطر ونزع السلاح النووي، ولكن أيضاً لدعم التنمية المستدامة. ينبغي على البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي دعم المبادرات الدبلوماسية والمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي. وقد عملت PNND مع الاتحاد البرلماني الدولي لتطوير خطة العمل البرلمانية من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، والتي تم إطلاقها في الجمعية الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي. وشجع جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تنفيذها.

رفعت الجلسة الساعة 12:15 بعد الظهر.

جلسة يوم الثلاثاء، 27 آذار/ مارس

(صباحاً)

دُعي إلى الجلسة الساعة 9:15 صباحاً، برئاسة السيد ل. روخاس هيرنانديز (المكسيك)، رئيس اللجنة الدائمة.

(ج) صياغة واعتماد مشروع القرار في الجلسة العامة

(C-I/138/cr)

قال الرئيس إنه تم تنقيح مشروع القرار في ضوء التعديلات والتعديلات الفرعية التي نوقشت في جلسة صياغة في الجلسة العامة، ودعا اللجنة الدائمة إلى اعتماد مشروع القرار بشأن استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة.

اعتمدت اللجنة الدائمة مشروع القرار بالتزكية.

قال السيد أ. سوانمونجكول (تايلاند)، بدعم من السيدة ك. روث (ألمانيا)، السيد ر. م. غونزاليز باتريسيو (كوبا)، السيد أدليركرتز (فنلندا) والسيد أ. ك. أزاد (بنغلادش)، إنه يرحب باعتماد القرار، الذي تمت مناقشته بدقة في جلسات الصياغة في الجلسات العامة. والموضوع في الوقت المناسب وملائماً، وقد صيغ النص بطريقة دبلوماسية وشاملة، ويمكن تطبيقه على نحو مفيد على المستوى المحلي.

السيد هـ. وو (الصين)، قال إن الصين والعديد من البرلمانات الأعضاء الأخرى في الاتحاد البرلماني الدولي لم تصادق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ولذلك فهو يود أن يعرب عن تحفظ وفده على الفقرة 18 من منطوق القرار.

وقال الرئيس إن التحفظ قد تم ملاحظته على النحو الواجب وأنه سيتم تسجيله في تقرير اللجنة إلى الجمعية.

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

بناءً على اقتراح السيد أ. كاروني (سويسرا)، المقرر المشارك، عينت اللجنة رئيسها كمقرر للجمعية العامة الـ 138.

الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة

(أ) مقترحات حول البند الموضوع التالي الذي ستنظر فيه اللجنة

قال الرئيس إن مكتب اللجنة الدائمة نظر في اقتراحين بشأن موضوع البند الخاص بالقرار التالي لكي تنظر فيه اللجنة الدائمة:

(أ) مكافحة العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخارجها (السويد)؛ و

(ب) عدم مقبولية استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان (أوكرانيا).

وفي غياب النصاب القانوني، لم يتمكن المكتب من تقديم توصية رسمية إلى اللجنة الدائمة؛ ومع ذلك اقترح أن تتناول اللجنة الدائمة الاقتراح الثاني المقدم من البرلمان الأوكراني.

وقد تقرر ذلك.

قال الرئيس إنه نظراً لأهمية الموضوع الذي اقترحه برلمان السويد، فإن اللجنة الدائمة ستعقد أيضاً حلقة نقاش في الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسألة مكافحة العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيدة روث (ألمانيا)، قالت إن من المستحسن الحصول على مزيد من المعلومات بشأن الشكل الذي قد تستغرقه مناقشة الفريق. واقترحت تنظيم حدث أوسع نطاقاً بشأن العنف الجنسي في أعقاب شكل ورشة العمل المتعلقة باللاجئين والهجرة التي عقدت في الجمعية العامة وكانت ناجحة بوجه خاص.

السيد ب. نيمي (السويد)، قال إن وفده سيكون مسروراً بالعمل مع وفد ألمانيا على التحضير للحدث، وتمنى للوفد الأوكراني كل النجاح في إعداد مشروع القرار، مما سيسهم في النقاش المستمر حول الحفاظ على السلام.

قال السيد أ. سيباجالا (أوغندا)، إنه يوافق على أن الموضوع التي اقترحته السويد هو موضوع هام بوجه خاص. ويجب أن تكون أي مناقشات في هذا الصدد مستندة إلى أدلة، ويجب التحقيق في أي انتهاكات.

شكر السيد ب. تاراسيوك (أوكرانيا) المكتب على بحثه الدقيق لكل من الاقتراحين. فقد أدى استخدام المرتزقة في النزاع إلى انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان. وقال إن وفده سوف يشارك بكل سرور في ورشة عمل بشأن الموضوع الذي اقترحته السويد، وهي مناقشة ذات أهمية عالية ومناسبة.

(ب) مقترحات لاختيار المقررين المشاركين

وافقت اللجنة على اقتراح تعيين ممثلين عن الأردن وأوكرانيا كمقررين مشاركين للجمعية الـ140.

(ج) مقترحات لبنود أخرى لجدول أعمال اللجنة

أبلغ الرئيس اللجنة بأن مكتبها يقترح أن تدرج اللجنة في جدول أعمالها للجمعية 139 جلسة استماع للخبراء حول الموضوع المختار؛ حلقة نقاش بشأن مكافحة العنف الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وخارجها؛ حلقة نقاش ثانية حول موضوع سيحدده الرئيس القادم للجنة الدائمة. وفي غضون ذلك، سينضم أعضاء المكتب إلى آخرين من مكتب اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة في زيارة ميدانية إلى إحدى بعثات حفظ السلام إلى ليبريا، لأن البعثة الميدانية المخططة سابقاً إلى كوت ديفوار قد ألغيت في غضون مهلة قصيرة. كما تم تلقي عرض من تركيا لاستضافة مؤتمر حول تعزيز السلام والأمن الدائمين في الشرق الأوسط إلى جانب زيارة إلى مخيم للاجئين.

وافقت اللجنة الدائمة على خطة العمل كما اقترحها مكتبها.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

أبلغ الرئيس اللجنة بأن الترشيحات للمكتب قد وردت من السيد ر. ن. إيغابوكوي (نيجيريا) عن مجموعة إفريقيا، السيدة ز. أحمد حسن جابر (السودان) والسيد أ. جاسم أحمد (الإمارات العربية المتحدة) عن المجموعة العربية، السيد ج. ج. ماهيه (أوروغواي) والسيدة م. أريغوي (الاكوادور) عن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي، والسيد ج. إيتشانيز (إسبانيا) والسيد هـ. جيلين (إسرائيل) عن مجموعة الاثني عشر زائداً. وأضافت أن ثلاثة أعضاء حاليين في المكتب مؤهلون لإعادة الانتخاب. وفي غياب أي اعتراضات، ستعتبر أن اللجنة الدائمة ترغب في انتخابها للمكتب.

وقد اتفق على ذلك.

انتخاب رئيس ونائب رئيس اللجنة

قال الرئيس إن المكتب قد أُبلغ بأن اجتماع المجموعات الجيوسياسية قد قرر التناوب على رئاسة اللجان الدائمة. وقد خصصت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين لمجموعة الاثني عشر زائداً. وقد اقترحت المجموعات الجيوسياسية انتخاب السيد س. رحمانوف (بيلاروسيا) نائباً لرئيس اللجنة الدائمة، والسيد ج. إيتشانيز (اسبانيا) رئيساً.

وقد تقرر ذلك.

وأعرب الرئيس عن رغبته في شكر اللجنة الدائمة على دعمها خلال فترة ولايتها التي استمرت سنتين. وستبقى في مكتب اللجنة الدائمة لمدة سنتين إضافيتين، وتود أن تؤكد للجنة تفانيها المستمر في عملها.

شكرت السيدة م. فارغاس بريسينا (المكسيك)، الرئيس على مساهمتها في عمل اللجنة الدائمة وقيادتها المتفانية.

قال السيد ج. إيتشانيز (إسبانيا)، إنه يودُّ أن يشكر الرئيس المنتهية ولايته على قيادتها الممتازة. وشدد على أهمية العمل البرلماني في القضايا الدولية؛ في عالم تسوده العولمة، يجب أن يتم التطرق إلى التنمية المستدامة ومنع نشوب الصراعات من خلال العمل المشترك المتضافر. ويجب معالجة الأسباب الجذرية للصراعات والفقر والظلم على وجه السرعة. يوجد حالياً 17 بلداً في العالم تعاني من صراعات طويلة الأمد ويعيش عدد هائل من الناس في أوضاع العنف. يجب أن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تغيير النموذج في النظام المتعدد الأطراف. وشكر اللجنة الدائمة على تعبيرها عن الثقة في انتخابها رئيساً لها، وقدم تأكيدات تفانيه والتزامه بالسعي من أجل الحفاظ على السلام في جميع أنحاء العالم.

رفعت الجلسة الساعة 10:45 صباحاً.

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،
خاصة ما يتعلق بالطاقة المتجددة

جلسة يوم الأحد، 25 آذار/ مارس
(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 9:45 برئاسة السيد أ. سيسي (مالي)، نائب رئيس اللجنة.

إقرار جدول الأعمال
(C-II/138/A.1)

تم إقرار جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ (تشرين الأول/ أكتوبر 2017)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالطاقة المتجددة

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقرران المشاركان

قال الرئيس إن مشروع القرار بشأن إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وخاصة بشأن الطاقة المتجددة، سيطرح على الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي في وقت لاحق من الأسبوع. وفي الاجتماع الحالي، سيقدم المقررون معلومات محدثة ثم ستعقد مناقشة.

قال السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، المقرر المشارك، إن هذه هي المرة الأولى التي ينظر فيها الاتحاد البرلماني الدولي في اتخاذ قرار بشأن أشكال الطاقة النظيفة ذات التكلفة المعقولة والمستدامة. على الرغم من أن الطاقة المتجددة مثل الألواح الشمسية وطواحين الهواء والمنشآت المائية تمثل جزءً كبيراً من الحياة اليومية في الدول المتقدمة، إلا أن ذلك ليس دائماً بهذا الشكل في أي مكان آخر. لم يتمكن أكثر من مليار شخص في جميع أنحاء العالم من الوصول إلى شبكات الكهرباء وعليهم التعامل مع مواقد الخشب غير الصحية، وفوانيس الكيروسين الخطرة، ومولدات الغاز والديزل الضارة بيئياً. ومصادر الطاقة هذه مكلفة للغاية وكثيفة العمالة. من ناحية أخرى، أصبحت الألواح الشمسية وطواحين الهواء الصغيرة أرخص ثمناً وخالية من التلوث. وبفضل الدعم في العديد من

البلدان المتقدمة، شهدت الألواح الشمسية وطواحين الهواء الصغيرة في الآونة الأخيرة استثمارات ضخمة من أصحاب الأعمال وأصحاب المنازل، مما أدى إلى زيادة سريعة في الإنتاج وبالتالي انخفاض كبير في الأسعار. ولذلك من الممكن للبلدان المتقدمة أن تساعد في توفير إمدادات الطاقة الصديقة للبيئة وصحية ورخيصة لمليار شخص يعيشون دون إمكانية الوصول إلى شبكات الكهرباء. وأظهرت الدراسات أنه من خلال استخدام الطاقة الشمسية، يمكن أن تنخفض تكلفة الطاقة في إفريقيا بنسبة 25 بالمائة لكل أسرة في السنة في مناطق خارج الشبكة. في المناطق المأهولة بالسكان، من غير الممكن من الناحية المالية تطوير شبكات توزيع الطاقة عالية الجهد، لذلك فإن البديل هو تركيب أنظمة الطاقة الشمسية المنزلية في القرى أو المنازل. ومع ذلك، المستثمرون أقل حرصاً على تمويل مثل هذه المشروعات الصغيرة نظراً لأنهم لا يملكون إلا القليل من المعلومات حول المخاطر المالية. فتكلفة تقييم الجدوى أعلى من تكلفة المشروعات الكبيرة، وقد يؤدي عدم الاستقرار السياسي والمخاطر إلى فقدان الاستثمارات. يهدف مشروع القرار إلى تحديد ما يمكن للبرلمانات القيام به لمعالجة القضايا المذكورة أعلاه. ويجب على البرلمانيين التصرف بسرعة وحزم.

قال السيد دوونغ كوك آهن (فيتنام)، المقرر المشارك، إن مشروع القرار يهدف إلى تحديد ما يمكن للبرلمانات القيام به لضمان أكبر مشاركة من القطاع الخاص بشأن أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف رقم /7/. مشروع القرار له جزأين: الديباجة والمنطوق. وأكدت الديباجة على أن الغاية الرئيسية للهدف رقم /7/ بشأن الطاقة المتجددة، إبراز دور القطاع الخاص كعامل إنمائي حقيقي وأشار إلى التحديات التي تواجهها البلدان النامية. وتناول الجزء التنفيذي طرق ضمان المواءمة بين القطاع الخاص وأهداف التنمية المستدامة في المؤسسات القانونية الوطنية والدولية، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة.

وبشكل أكثر وضوحاً، حثّ مشروع القرار البرلمانات على زيادة الوعي العام وتشجيع القطاع الخاص على إدماج اهتمامات التنمية المستدامة في مجالات أعماله الأساسية. في إطار مهام صنع القرار، طُلب من البرلمانات وضع اللمسات الأخيرة لاستراتيجيات التنمية الوطنية الخاصة بها من خلال وضع خريطة طريق للهدف رقم /7/، وإعادة توجيه السوق المالية والنظر في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وشملت النقاط الأخرى الحاجة إلى استخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة والشبكات المصغرة، ودمج الطاقة المتجددة في موازنة الدولة ودعم الاستثمار الخاص. ثم ركز القرار على ثلاثة مخاوف تشريعية رئيسية: مناخ الأعمال التمكيني، ووضع السياسات والتقييم، وموافقة الجمهور. على المستوى الدولي، دعا القرار إلى مزيد من التبادل بين البرلمانات والمنظمات الدولية، خاصة في التفاوض على اتفاقيات استثمار جديدة. كما حثَّ البرلمانات على زيادة التعاون في نقل التكنولوجيا والتكنولوجيا الخضراء، وكذلك لتعزيز وسائل تحقيق الهدف رقم /17/. وإن مشروع القرار مفصلاً ومختصراً في نفس الوقت. على الرغم من أنه واسعاً للغاية حول كيفية إشراك القطاع الخاص، إلا أنه محدداً في مجال الطاقة المتجددة.

(ب) المناقشة

قالت السيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)، إن مشروع القرار ينبغي أن يراعي جميع المجالات ذات الصلة بالهدف رقم /7/ من أهداف التنمية المستدامة: تشجيع الطاقة المتجددة، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة، موثوقة، مستدامة وحديثة للجميع، وضمان كفاءة الطاقة. وينبغي أيضا الاعتراف بالظروف المحددة لكل بلد. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يوجه مشروع القرار الانتباه إلى مصادر الطاقة المفيدة الأخرى مثل الغاز الطبيعي.

قالت السيدة س. ساردارياان (أرمينيا)، إن بلدها ملتزم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشأت أرمينيا مؤخراً معمل ابتكار وطني يشجع القطاع الخاص على تشجيع وتمويل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسيقدم أيضاً استعراضه الطوعي الوطني، بما في ذلك تحديث للهدف رقم /7/، في المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة في عام 2018. والواقع أن الطاقة المتجددة تمثل أولوية هامة بالنسبة لأرمينيا. وجاء ما يقرب من 35 بالمائة من إجمالي توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة مع 200 محطة طاقة متجددة تم بناؤها في العقد الماضي.

قال السيد د. كاتاياما (اليابان)، إن الطاقة المتجددة تتقلب تبعاً للأحوال الجوية وأنها تحقق فوائض مع التوسع في المنشآت. نتيجة لذلك، يجب على الدول إيجاد طرق لإدارة الطاقة المتجددة. تعمل اليابان حالياً على تقنية تحويل الطاقة إلى غاز والتي تمكّن من توليد الهيدروجين من الماء من خلال التحليل الكهربي للمياه. يمكن استخدام الطريقة لتخزين الطاقة المتجددة. الحكومة والقطاع الخاص يتعاونان لتعزيز استخدام الهيدروجين في مدينة كوبي. وقد قاموا معاً بإطلاق مشروع رائد يهدف إلى توليد الطاقة والحرارة باستخدام الهيدروجين. والهيدروجين مصدراً سهل الاستخدام للطاقة المتجددة ولا يصدر أي غاز ثاني أكسيد الكربون. وتعكس التعديلات اليابانية لمشروع القرار تلك النقاط.

قال السيد و. بوروشينكو (أوكرانيا)، إن بلده يؤيد مشروع القرار ولا سيما تركيزه على الطاقة المتجددة. أوكرانيا تقوم بالفعل بتسهيل الاستثمارات الخاصة في الطاقة المتجددة، على سبيل المثال، من خلال إدخال التعريفات المراعية للبيئة والقضاء على مخاطر أسعار الصرف.
ومع ذلك، تستخدم البلدان أحياناً الطاقة غير المتجددة كأداة للضغط السياسي. ولذلك من غير المناسب الإشارة إلى مصادر مثل الغاز الطبيعي في القرار.

قالت السيدة أ. ثيولوجو (قبرص)، إن الهدف رقم /7/ يتعلق بأهداف التنمية المستدامة الأخرى بسبب تأثيره الإيجابي على القضايا الاجتماعية والاقتصادية مثل الفقر، الصحة والتعليم. يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك الحكومات، البرلمانات، المجتمع المدني والقطاع الخاص. يجب على البرلمانات تشجيع استثمارات القطاع الخاص في الطاقة المتجددة من خلال تمرير

التشريعات ذات الصلة، والتدقيق في سياسة الحكومة والدفاع عن مصالح الناخبين. ويجب عليهم بناء الوعي بالسياسة الوطنية، القضاء على الأحكام القانونية غير المنصفة، وبناء روابط مراقبة منتجة. كما أنه من المهم تشجيع التواصل والتعاون بين القطاع الخاص والحكومة على البنية التحتية والتكنولوجيا والابتكار. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقر مجلس النواب في قبرص تشريعاً ينص على إنشاء سوق نموذج جديد يشجع التعاون بين جميع الأطراف ذات الاهتمام الراسخ بالطاقة. وقد قدم التشريع حوافز مناسبة، وأنشأ سوقاً تنافسية وعزز الطاقة المتجددة.

قالت السيد س. ي. كيم (جمهورية كوريا)، إن مشاركة القطاع الخاص في الطاقة المتجددة قيّمة، لكن الشركات مترددة في المشاركة لأن تكاليف الإنتاج باهظة للغاية. ينبغي على البرلمانات والحكومات وضع سياسات وقوانين ومؤسسات لدعم شركات الطاقة المتجددة، خاصة في المراحل الأولى من التطوير التكنولوجي واستثمار رأس المال. يمكن للشركات الخاصة في وقت لاحق تولي إدارة السوق ودفع النمو.

قال السيد ف. سوكاتيانوراك (تايلاند)، إنه يؤيد مشروع القرار، خاصة تركيزه على الحوكمة الجيدة والمسؤوليات الاجتماعية والبيئية والابتكار الأخضر. واتفق مع الحاجة إلى زيادة الوعي بين الشباب وتشجيع البرلمانيين على إجراء إصلاح قانوني وتنظيمي، على سبيل المثال على حوافز السوق. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وبالنظر إلى أن الطاقة الشمسية لا يمكن توليدها إلا في النهار، ينبغي على القطاعين العام والخاص العمل على الابتكار في تخزين الطاقة. يجب على الدول تشجيع الاستثمار الخاص في مشاريع كهربة الطاقة المتجددة خارج الشبكة على المدى المتوسط والبعيد من خلال وضع البنية التحتية، القوانين واللوائح اللازمة. يجب أن تقيس معايير السلامة ومعدل التعريفة الجمركية، وأن تنظر في أفراد الأسر المعيشية في المناطق الريفية والحضرية. وقد قدم وفد تايلاند بعض التعديلات على مشروع القرار.

السيد ك. تيريكي (الهند)، قال إنه من المهم إشراك القطاع الخاص حيث أنه يجلب القدرات، التكنولوجيا، المهارة، الوصول إلى الحلول وابتكارها. وأعرب عن تأييد وفده لمشروع القرار ولكنه أعرب عن رغبته في تقديم بعض التعديلات.

وتدخل الرئيس وقال إن التعديلات ستتم مناقشتها في وقت لاحق.

قال السيد خليل عبد الله (الكويت)، إنه يجب على البرلمانيين أن يشجعوا الحكومات على استخدام أموال سيادتها لمشاريع الطاقة المتجددة، بما في ذلك مشاريع القطاع الخاص. علاوة على ذلك، يجب على الحكومات التوقف عن الاستثمار في الأسلحة والاستثمار في الطاقة المتجددة بدلاً من ذلك.

قالت السيدة هـ. بوفينغ (السويد)، إنه ينبغي ألا يكون خفض الانبعاثات على حساب النمو الاقتصادي. على مدى العقود القليلة الماضية، شهدت السويد نمو اقتصادها بنسبة 70 بالمائة وانخفضت الانبعاثات بنسبة 20 بالمائة. ومع ذلك، لا يزال البلد يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري. الحكومة تعالج هذه المسألة من

خلال تحفيز القطاع الخاص على استخدام المركبات الخضراء. وأحد هذه الحوافز هو نظام المكافأة الضخمة للسيارات الجديدة. وبموجب هذا النظام، المركبات الجديدة ذات الانبعاثات المنخفضة من ثاني أكسيد الكربون مؤهلة للحصول على المكافأة عند الشراء، بينما يتم فرض ضرائب على المركبات ذات الانبعاثات العالية بمعدل مرتفع في السنوات الثلاث الأولى.

قال السيد أ. محمد طابر (السودان)، إن القطاع الخاص له دور محوري في التنمية وخاصة في مجال الطاقة المتجددة. تمتلك المنطقة الإفريقية القدرة على إنتاج وتصدير كمية كبيرة من الطاقة الشمسية، ولكنها تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك التمويل. يجب على الحكومات تزويد الشركات الخاصة بالحماية اللازمة للاستثمار في الطاقة النظيفة، خاصة في مجال الطاقة الشمسية. ورحب بمشروع القرار.

قال السيد سعيد المطوع (الإمارات العربية المتحدة)، إن وفده يؤيد مشروع القرار ولكنه قدم تعديلات على تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. هناك العديد من الأمثلة على الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الطاقة المتجددة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مثل مشروع شمس 1 من قبل مبادرة مصدر. ينبغي أن تحدد البلدان المجالات المحتملة داخل القطاع العام التي قد تستفيد من هذه الشراكات. كما ينبغي تضمين أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في المناهج الدراسية لزيادة الوعي بين الجيل القادم.

قال السيد أ. إسماعيلي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، إن الهدف رقم /7/ من أهداف التنمية المستدامة يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، لا سيما القطاع الخاص. وقد اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدابير لتعزيز دور القطاع الخاص في سوق الطاقة. فعلى سبيل المثال، تهدف آخر خطة إنمائية وطنية إلى زيادة حصة البلد من الطاقة المتجددة عن طريق الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي. كما أن الحكومة تنظر في فكرة تزويد القطاع الخاص بالحوافز، مثل الإعفاءات الضريبية، لزيادة إنتاجه من الطاقة المتجددة. على الرغم من أن مصدر الطاقة الرئيس لإيران هو النفط والغاز، إلا أنه لديه القدرة على تطوير الطاقة المتجددة.

السيد ج. ب. ديوياندونو (اندونيسيا)، قال إن وفده يؤيد مشروع القرار ولكنه يود التشديد على نقطتين إضافيتين. أولاً، يجب على القطاع الخاص حماية المجتمعات المحلية التي يعمل فيها، على سبيل المثال، من خلال الحفاظ على البيئة وحماية حقوق الإنسان الأساسية. ثانياً، للمؤسسات المملوكة للدولة دور هام أيضاً، لا سيما في الاقتصادات النامية.

السيدة ل. ليغارا (الفلبين)، قالت إن وفدها يرغب في إضافة تعديل لمشروع القرار بين الفقرتين 4 و 5 من الديباجة. ويسلط التعديل الضوء على الحاجة إلى الحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية بموجب اتفاق باريس وكذلك التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وخاصة الفحم. كما أعرب الوفد عن رغبته في إضافة تعديلات على خرائط طريق تطوير الطاقة المستدامة، وضمان البنية التحتية للطاقة المرنة، وضمان

الوصول غير التمييزي إلى الشبكة وإدخال سياسات تشريعية لإدارة المخاطر. وستضمن التعديلات المذكورة أعلاه أن الجهود المبذولة في مجال الطاقة المتجددة لا تحركها الفرص الاقتصادية فحسب، بل أيضاً تحركها الأزمات.

وقال الرئيس إن اللجنة الدائمة لن تكون قادرة على أن تأخذ في الاعتبار التعديلات الإضافية حيث أنه قد انقضى الموعد النهائي لتقديم الطلبات.

السيدة ج. مهلانغا (زمبابوي)، قالت إن وفدها يؤيد مشروع القرار. والطاقة النظيفة والفعالة في مقدمة أولويات حكومتها. وقد شاركت زمبابوي في التعاون بين الجنوب والجنوب بشأن الطاقة النظيفة تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تهدف الحكومة إلى زيادة حصتها من استهلاك الطاقة المتجددة إلى 20 بالمائة بحلول عام 2022، وذلك في المقام الأول من خلال استثمارات القطاع الخاص. هناك أيضاً عدد من المبادرات السياسية المعمول بها بشأن إشراك القطاع الخاص. على سبيل المثال، منحت الحكومة بعض الكيانات الخاصة والعامة إعفاء من الرسوم على المكونات المستوردة. كما تقوم بتطوير التعريفات الجمركية على الطاقة المتجددة لتشجيع الاستثمار.

قالت السيدة سعاد زوالي (تونس)، إن بلدها يعمل على إنتاج وتصدير الطاقة الشمسية. لديه لجنة للطاقة الشمسية وشبكة من البرلمانيين الذين درسوا مشاريع القوانين المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ويقوم البرلمان بوضع قوانين وسياسات لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في الطاقة المتجددة، بما في ذلك الحوافز والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وأصدرت الحكومة أيضا دعوة لتقديم مناقصة لإنتاج 1000 ميغاواط من الطاقة المتجددة من مصادر الرياح والطاقة الفولط – ضوئية. والهدف هو الحصول على 30 بالمائة من إجمالي توليد الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030.

قالت السيدة وفاء بني مصطفي (المملكة الأردنية الهاشمية)، إن الأردن لديه القدرة على إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وقد سنت البلاد تشريعات لتحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة وكذلك لتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كما أنشأت صندوقاً لتعزيز الطاقة المتجددة وتبسيط استهلاك الطاقة. ومع ذلك، هناك أيضاً تحديات، بما في ذلك التدخل في إمدادات الكهرباء من الشبكة. يأمل الأردن في إشراك الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) وغيرها من الهيئات في جهوده للتصدي لهذه التحديات. ومن المهم ربط الطاقة المتجددة بتغير المناخ والتنمية المستدامة.

قال السيد ر. وو (الصين)، إن البرلمانات يجب أن تسن قوانين لتطبيق أهداف التنمية المستدامة. كما ينبغي أن تعطي السوق الاقتصادي وضع القطاع الخاص لتشجيع مشاركتها في الطاقة المتجددة. في الواقع، اتخذت الصين هاتين الخطوتين. ويوافق وفده على مشروع القرار ولكنه يود اقتراح بعض التعديلات.

قالت السيدة أ. مولدر (هولندا)، إنه ينبغي على المقررين إيضاح سبب عدم ذكر القرار لاتفاق باريس. وشددت على أهمية إشراك المواطنين، المجتمعات والسلطات المحلية في مشاريع الطاقة المتجددة لضمان الدعم العام. من الضروري اتباع نهج عادل بالنسبة لأولئك الذين دفعوا التكاليف ولمن استفادوا من هذه الترتيبات. وإلا فإن المجتمع الدولي سيفشل في تحقيق اتفاق باريس.

قالت السيدة م. بيريز ماتوس (كوبا)، إن كوبا لديها سياسة إنمائية تشمل جوانب تتعلق بالطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. وأعربت عن أملها في الوصول إلى حصة تبلغ 24 بالمائة من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. ويجب أن يشارك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، في تحقيق النتائج. وقد أدرج وفدها تعديلاً يبرز مسؤولية الدول في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي الوصول إلى الطاقة، باعتبارها عنصراً أساسياً في جودة الحياة.

قال السيد س. حسين (البحرين)، إن البحرين تعلق أهمية كبيرة على الطاقة المتجددة على الرغم من اعتمادها الحالي على النفط. وقد أنشأت البلاد وحدة متخصصة لتبسيط استهلاك الطاقة وتشجيع الاستثمار في الطاقة المتجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية والوقود الحيوي. تأمل الحكومة في تحقيق نسبة 10 بالمائة من الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

قال السيد د. تشابمان (المملكة المتحدة)، إن المملكة المتحدة لديها استراتيجية نمو نظيفة وتأمل في زيادة دعم مبادرات الطاقة المتجددة في الدول الأخرى. وضعت اسكتلندا أهدافا طموحة لتغير المناخ، بما في ذلك هدف توليد كل طاقتها الكهربائية من مصادر متجددة، على سبيل المثال الرياح والموجات، بحلول عام 2020. ينبغي أن تنظر الجمعية في كيفية بناء مبادرات البحث والتطوير من خلال الشركات الخاصة والجامعات والهيئات الدولية مثل IRENA. وتعتبر القدرة على تحمل التكاليف مهمة للجميع، حيث أن فقر الوقود يؤثر على الاقتصادات المتقدمة النمو والنامية على السواء.

قال السيد ف. بوربانو (الإكوادور)، إن لدى بلده سياسة قائمة لتحفيز الاستثمار الخاص في الطاقة البديلة. وينبغي منح البلدان التي لديها احتياطيات من الوقود الأحفوري حوافز للتحول إلى الطاقة المتجددة، مثل الائتمان، التعاون، المساعدة ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المحلية.

قالت السيد م. س. هاكويه بهويان (بنغلاديش)، إن بنغلادش أعطت الأولوية لبرامج الطاقة المتجددة، كفاءة الطاقة والحفاظ على الطاقة في إطار خطتها الخمسية الأخيرة. وشملت بعض التدابير المتخذة إنشاء هيئة تنمية الطاقة المستدامة والمتجددة (SREDA) وإدخال حوافز مالية مثل إعفاءات الرسوم على الألواح الشمسية. وخلال السنوات التسع السابقة، قامت بنغلادش بتركيب ألواح شمسية في 70 بالمائة من الأسر المعيشية. وكان هدف البلد هو تحقيق نسبة 10 بالمائة من الطاقة المتجددة بحلول عام 2020. وأيدت تأييداً كاملا مشروع القرار بصيغته المعدلة من جانب الكويت.

قال السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، المقرر المشارك، إنه يتفق مع مندوب روسيا الاتحادية في أن الهدف رقم /7/ من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بالطاقة ككل، بما في ذلك كفاءة الطاقة. ومع ذلك، قررت اللجنة تركيز القرار تحديداً على الطاقة المتجددة، وكذلك على إيجاد حلول للمناطق غير المتصلة، على سبيل المثال، من خلال شبكات صغيرة. فيما يتعلق بالأسئلة التي طرحتها هولندا والفلبين، لم يذكر مشروع القرار اتفاق باريس لأن المقررين المشاركين أرادوا جعله شاملاً قدر الإمكان. سيقتصر ذكر الاتفاق على الدول التي لم توقع عليه.

أعلن الرئيس أن اللجنة الدائمة ستواصل عملها على صياغة القرار في الجلسة العامة.

رفعت الجلسة الساعة 11:10 صباحاً.

جلسة يوم الثلاثاء 27 آذار/ مارس

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2.35 بعد الظهر. برئاسة مع السيد أ. سيسي (مالي)، نائب رئيس اللجنة.

إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالطاقة المتجددة

(تابع)

(ج) صياغة واعتماد مشروع القرار في الجلسة العامة

قال السيد أ. غريفروي (عضو مجلس الشيوخ، بلجيكا)، المقرر المشارك، إن المشروع النهائي للقرار بصيغته المعدلة جاهزاً لاعتماده. ومع ذلك، كان هناك خطأ في الفقرة 4 من الديباجة. وينبغي أن تكون كلمة "محور" كما يلي: "محور مهم". وطلب من اللجنة الموافقة على مشروع القرار بهذا التغيير الضئيل، وبمجرد الموافقة عليه، تود أمانة الاتحاد البرلماني الدولي إضافة كلمة "هام" قبل كلمة "المحور" في النص النهائي.

واعتمد مشروع القرار بصيغته المعدلة بالتزكية.

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي

اقترح الرئيس تعيين السيد أ. جريفروي كمقرر يقدم القرار إلى الجمعية العامة الـ 138.

وتم تعيين المقرر بالتزكية.

الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة

(أ) مقترحات حول البند الموضوع التالي الذي ستنظر فيه اللجنة

قال الرئيس إن المكتب تلقى أربعة مواضيع محتملة للقرار التالي. وقد اقترحت أستراليا: دور التجارة الحرة العادلة والاستثمار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). واقترحت بلجيكا: استخدام التكنولوجيا الرقمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد اقترحت صربيا: دور البرلمانات في تعزيز التصنيع المستدام والشامل وفي تشجيع الابتكار. كما اقترحت أوكرانيا: إعطاء الأولوية للانتقال الرقمي لتحسين الكفاءة وتعزيز النمو الاقتصادي. وطلب المكتب من أستراليا وصربيا ضم مقترحاتهما في عنوان واحد. كان العنوان النهائي المقترح كما

يلي: *دور الاستثمار والتجارة الحرة والعادلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية، البنية التحتية المستدامة، التصنيع والابتكار.*

وتم الاتفاق على العنوان.

(ب) مقترحات لاختيار المقررين المشاركين

قال الرئيس إن المكتب رشح مقررين اثنين لمشروع القرار الجديد. وهم: السيدة س. راسكوفيتش إفيتش (صربيا) والسيد ج. ويلسون (أستراليا). وستجد أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مقرراً ثالثاً سيكون من إفريقيا.

وقد تم تعيين المقررين.

(ج) مقترحات لبنود أخرى لجدول أعمال اللجنة

قال الرئيس إن اللجنة سيكون أمامها ست ساعات في الجمعية المقبلة لمناقشة جدول أعمالها. وخلال الساعات الثلاث الأولى، ستناقش اللجنة موضوع مشروع القرار الجديد. وفي الساعتين التاليتين، ستناقش اللجنة تنفيذ القرار المتعلق بالطاقة المتجددة الذي أُعتمد في الجمعية العامة الـ 138. وسيتم تخصيص الساعة الأخيرة لمناقشة مشروع الوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بولندا (UNFCCC COP24).

وقد أقر جدول الأعمال.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

قال الرئيس إن الترشيحات للمناصب الشاغرة في المكتب على النحو التالي: السيد ف. سوكاتيانوراك (تايلاند)، والسيدة ل. غوميروفا (روسيا الاتحادية)، السيدة ل. نازاريان (أرمينيا)، السيدة أ. مولدر (هولندا)، السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة)، السيد ل. ب بن (توغو)، السيد ر. الهلع (المغرب) والسيد محمد الجبوري (العراق).

وتمت الموافقة على الترشيحات.

وقال الرئيس إن المجموعات الجيوسياسية قد رشحت السيدة ج. مهلانجا (زمبابوي) لتكون الرئيس الجديد للجنة. وعين المكتب السيدة و. بني مصطفى (الأردن) نائباً للرئيس.

وتمت الموافقة على الترشيحات.

رفعت الجلسة الساعة 2.50 بعد الظهر.

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

جلسة يوم الاثنين، 26 آذار/ مارس

(صباحاً)

افتتحت الجلسة الساعة 9:40 صباحاً، برئاسة السيدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا)، رئيس اللجنة الدائمة.

إقرار جدول الأعمال

(C-III/138/A.1)

تم إقرار جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ (تشرين الأول/ اكتوبر 2017)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

القرار التالي للجنة: *تعزيز التعاون البرلماني بشأن الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منتظمة ومنظمة*

(أ) تأكيد المقررين المشاركين

قال الرئيس إنه، كما تم الاتفاق عليه في الجمعية العامة الـ137، فإن أحد مقرري اللجنة من الوفد الذي اقترح بند الموضوع الحالي، وهو المغرب، الذي رشح السيد أ. تويزي لهذا المنصب. وعقب المشاورات، عين رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيدة غ. كويفاس بارون، وفقاً للقاعدة 13 من قواعد اللجان الدائمة، السيدة ك. سوسا من السلفادور والسيد ج. إيتشانيز من اسبانيا كمقررين مشاركين له. واعتبر الرئيس أن اللجنة ترغب في الموافقة على تلك الترشيحات.

وقد تقرر ذلك.

(ب) مناقشة تحضيرية بشأن القرار التالي
(C–III/138/3(b)–Inf.1)

قدم الرئيس، بعد لفت الانتباه إلى مذكرة من اللجنة التنفيذية بشأن إدارة اللغة المسيئة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي (EX / 278/16–Inf.1)، المتحدثين الضيوف في المناقشة التحضيرية الذين سيقدمون وجهات نظرهم بشأن عملية الاشتراك في وضع ميثاق عالمي للهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية: السيد ج. لوبر من سويسرا والسيد ج. ج. غوميز كاماتشو من المكسيك، وهما الميسران المساعدان لتلك العملية، وكلاهما ممثلان دائمان لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

وقال السيد ج. لوبير، المتحدث الضيف في تحديد العملية التحضيرية المؤدية إلى اعتماد الميثاق العالمي، إنه بالنظر إلى روابطهم الرئيسية بالمجتمعات المتأثرة بالهجرة الدولية، فإن لدى البرلمانيين مدخلات حيوية للمساهمة في هذه العملية. والأهم من ذلك هو دورهم في تنفيذ الميثاق العالمي الذي يقصد منه توفير إطار غير ملزم قانوناً لتحسين إدارة الهجرة بجميع أبعادها، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي. وقد بدأت عملية الثلاث مراحل مع اعتماد إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين في أيلول / سبتمبر 2016 الذي كلف أيضاً بوضع ميثاق عالمي للاجئين. وعلى امتداد ما مجموعه عام واحد تقريباً، تضمنت المرحلة الأولى من العملية مشاورات إقليمية تهدف إلى جمع المعلومات لتعزيز الإلمام بالموضوع وإرساء أساس للمفاوضات الحكومية الدولية الجارية في المرحلة الثالثة الحالية. وقد كشفت هذه الممارسة عن نتائج هامة بما في ذلك حقيقة أن الهجرة هي في معظمها أقاليمية، فضلاً عن كونها دافعاً جوهرياً للتنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، لم يعد أي بلد على وجه الحصر بلدا منشأ أو عبور أو مقصد المهاجرين.

وفي المرحلة الثانية من العملية، عُقد اجتماع تحضيري في بويرتو فالارتا، المكسيك، في كانون الأول / ديسمبر 2017، من أجل تقييم المعلومات المجمعة. وقد استفاد هو ومساعده في تيسير هذه المعلومات فيما بعد في إعداد المسودة الأولى للاتفاق العالمي، التي قدمت في شباط / فبراير 2018 إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيتم الانتهاء من الجولات الست التي تلت ذلك من المفاوضات الشهرية، والتي تم إجراء اثنين منها بالفعل، في تموز/ يوليو 2018، وعند هذه النقطة سيتم الموافقة على المسودة الأولى النهائية بهدف اعتمادها رسمياً في مؤتمر حكومي دولي يتم تنظيمه في المغرب لهذا الغرض في كانون الأول/ ديسمبر 2018.

السيد ج. غوميز كاماتشو، *وهو ضيف خاص*، مشدداً كذلك على الدور الرئيس للبرلمانيين في التفاوض حول الميثاق العالمي وتنفيذه، قال إن الأجزاء الثلاثة من المسودة الأولى تغطي الرؤية والمبادئ التوجيهية التي يدعمها الميثاق. وقد وضعت هذه المبادئ على أساس الأدلة والبيانات التي تم جمعها خلال المرحلة الأولى من العملية التحضيرية، وكانت حيوية لتبديد المفاهيم الخاطئة الشائعة وإنشاء وصف دقيق للهجرة يشرح الغرض من هذا الاتفاق. أما الجزء الثاني من مشروع المسودة الأولى فقد وضع إطاراً تعاونياً يشتمل على 22 هدفاً، بالإضافة

إلى التزامات قابلة للتنفيذ من أجل تحقيقها، وكلها غير ملزمة قانوناً وقابلة للتكيف مع ظروف الهجرة وواقعها وسياقاتها الخاصة بكل بلد. وتم توجيه الأهداف إلى دورة الهجرة، بدءً بالأسباب الجذرية واستمرارها من خلال مراحل المغادرة والعبور والمقصد، وقد بنيت على أساس نهج قائم على حقوق الإنسان ومحوره الناس.

أما الجزء الثالث من مشروع المسودة الأولى فقد تناول الجانب الأساسي للمتابعة والاستعراض على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية دعماً للتنفيذ المتسق والمتناسق. وكان الهدف هو توفير فضاءات في كل مستوى من هذه المستويات لتبادل الخبرات، تبادل وجهات النظر والتعاون بشأن سبل المضي قدماً من أجل مواصلة إدارة التعقيدات المرتبطة بالهجرة. ويتمثل هدف آخر صعب في الميثاق العالمي في ضمان عدم زيادة المنافع الإنمائية والاقتصادية الهائلة التي نشأت عن طريق الهجرة إلى أقصى حد فحسب، بل وانتشارها أيضاً في جميع أنحاء العالم.

شكر الرئيس الميسرين المشاركين على مشاركة وجهات نظرهم، متمنياً لهم كل النجاح في ما تبقى من عملية التفاوض المعقدة، ودعا المقررين المشاركين إلى التحدث عن مشروع القرار المقرر إعداده بشأن الهجرة كي تنظر فيه اللجنة في الجمعية التالية.

وقال السيد أ. تويزي (المغرب)، المقرر المشارك، إنه من المهم التركيز على الجوانب الإيجابية للهجرة والتصدي للتضليل الذي غالباً ما تنشره وسائط الإعلام. في العمل من أجل حماية المهاجرين، البرلمانات ملزمة أخلاقياً بوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ الميثاق العالمي بجميع أبعاده والإشراف على إجراءات المتابعة. وقد طور بلده سياسة هجرة سليمة بشأن قوة خبراته في مجال الهجرة. فبعد أن بدأ كبلد منشأ للمهاجرين، تحول إلى بلد عبور وفي النهاية بلد مقصد. وقال إنه يتطلع إلى معرفة خبرات البلدان الأخرى، التي من المؤكد أنها ستوفر أساساً موضوعياً لمشروع القرار.

رحبت السيدة ك. سوسا (السلفادور)، المقرر المشارك، بحقيقة أن الميثاق العالمي سيأخذ في الحسبان الاستجابات الإقليمية، وقال إن منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي تتبع حالياً نهجاً للهجرة يشمل وضع قوانين إطارية لضمان حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين الذين عبروا أو بقوا في المنطقة. وهناك استراتيجية متعددة الأوجه ضرورية لمعالجة أسباب الهجرة، التي، كما هو الحال في السلفادور، غالباً ما تكون اقتصادية أو متصلة بالصراع. ومن المقرر أيضاً تناول قضايا مثل المهاجرين الأطفال غير المصحوبين بذويهم، ولم شمل الأسر، ومساعدة المهاجرين عند العودة إلى الوطن، بما في ذلك كوسيلة لمنع تدفقات الهجرة الجديدة. والهجرة من الاتجاهات التي تؤثر على جميع البلدان، ولذلك يجب أن نعمل معاً لضمان معاملة أكثر إنسانية للمهاجرين.

قال السيد ج. إيتشانيز (إسبانيا)، المقرر المشارك، إن الجمعية الحالية تتيح الفرصة لاكتساب رؤية أوسع لقضايا الهجرة التي تؤثر على مختلف البلدان، وتساعد في وضع مشروع قرار يسهم في الإدارة الفعالة لتلك

المسائل. ومع تزايد الهجرة الدولية تماشياً مع العدد المتزايد من الأسباب الكامنة، يجب معالجة عواقبها على المستوى العالمي من خلال تدابير شاملة. وينطوي ذلك على عملية معقدة تجمع بين وجهات نظر مختلفة بشأن المسألة من أجل بناء استجابة ذكية ومتوازنة ينبغي أن تكون قائمة على الأدلة وتحترم حقوق الإنسان والكرامة، وغير تمييزية وخالية من القوالب النمطية. والبرلمانيون في وضع جيد لقيادة تنفيذ ومتابعة الميثاق العالمي وبناء الثقة المتبادلة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة. وبفضل خبرتها كدولة منشأ وعبور ومقصد، طوّرت إسبانيا الممارسات الجيدة في مجال الهجرة وهي ملتزمة تماماً بالاتفاق العالمي المقبل.

قالت السيدة ج. نيكولوفا (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، شروعاً في المناقشة، إن وجود إطار عالمي أمر ضروري لمعالجة شاملة لقضايا الهجرة المعقدة والمتشابكة. فقط من خلال العمل المشترك وتقاسم المسؤوليات، سوف ينجح أصحاب المصلحة في تحقيق الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمة وحماية كرامة وحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين. وستواصل بلدها مشاركته في عملية وضع الميثاق العالمي على أساس تجاربه الخاصة بالهجرة. وقد تم تنسيق سياساتها وإطارها التشريعي لعبور المهاجرين وإقامتهم مع بلدان الاتحاد الأوروبي، وهي على دراية جيدة بفوائد التعاون عبر الحدود والتعاون الدولي في مجال الهجرة، بما في ذلك الجوانب الإنسانية. ويجب تعزيز أمن الدول، الجمهور والمهاجرين بصورة متبادلة لتجنب الاستراتيجيات غير المنتجة التي تزيد من تعرض المهاجرين للمخاطر. لقد جلبت الهجرة فوائد اجتماعية اقتصادية ويمكن حل التحديات من خلال السياسات القانونية والإدارية وسياسات العمل لتعزيز اندماج المهاجرين.

السيد ب. راجيه (سلوفينيا)، قال إن الهجرة، من بين أمور أخرى، تعزز النمو الاقتصادي وتقلل أوجه عدم المساواة، كما أنها أيضاً تخلق توترات سياسية ومأساة إنسانية. وفي سلوفينيا، يتمتع الأطفال المهاجرون بالتعليم الابتدائي المجاني والإلزامي إلى جانب الأطفال السلوفينيين، وهو أمر مهم لتعلم لغة وثقافة بلدهم الجديد. وبالتالي، ينبغي أن يشدد الميثاق العالمي على تدابير تكامل مماثلة، وفي الواقع عدم التمييز، فضلاً عن التعاون في مراقبة الحدود لمنع تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والهجرة غير القانونية. وفي حين أن جميع الدول لها حق سيادي في منح أو رفض الدخول إلى أراضيها، إلا إنها ملزمة أيضاً بقبول عودة مواطنيها وإعادة قبولهم. وبالنظر إلى تنوع دوافع الهجرة والترابط العام بينهما، يجب معالجتها بروح من التضامن والمسؤولية المشتركة. أما بالنسبة للبرلمانيين، فيجب عليهم أن يرفعوا الوعي بالفوائد الاقتصادية وغيرها من فوائد الهجرة بالنسبة لبلدان المنشأ والمقصد على حد سواء.

قال السيد ز. صندوقه (فلسطين)، إن الشعب الفلسطيني قد طرد لأول مرة من وطنه في عام 1917، بعد صدور إعلان بلفور المصيري بشأن إقامة وطن قومي يهودي في فلسطين. وفي إطار خطة الأمم المتحدة اللاحقة، التي اعتمدت في عام 1947، لتقسيم فلسطين إلى دولة عربية واحدة ودولة يهودية واحدة، لم يتم إنشاء دولة فلسطينية على الإطلاق، في حين أن دولة إسرائيل كانت في عام 1948. ثم بدأت الإجراءات

الإسرائيلية الإجرامية ضد الشعب الفلسطيني، مثال على ذلك هدم القرى بشكل جماعي والتهجير القسري. لقد عانى الملايين من اللاجئين الفلسطينيين باستمرار من ظروف بائسة في معسكرات الخيام بينما استمرت إسرائيل في تجاهل قرارات الأمم المتحدة التي تدعوها إلى تسهيل عودة الفلسطينيين. وقد انخفض تمويل الولايات المتحدة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى النصف في الآونة الأخيرة في محاولة للحد من أنشطتها. غيرَ أن الشعب الفلسطيني يتمتع بتأييد عالمي، كما يتضح من الاختيار الذي تم بشأن البند الطارئ الذي ستتم مناقشته في الجمعية الحالية.

السيدة س. كوما – كواكوترا (قبرص)، قالت إن البرلمانيين عنصر أساس في تعزيز إطار وطني قوي لحقوق الإنسان للجميع، لا سيما الفئات الضعيفة مثل المهاجرين واللاجئين، وكذلك في تحفيز الحوار الوطني وإقرار جدول أعمال مشترك بشأن الهجرة العالمية. يجب أن تكون الحرب والصراع أول الأسباب الجذرية للتخلص من الهجرة، ويجب التركيز على المساعدات الإنمائية للبلدان التي تعاني من التخلف والفقر. في أوروبا، يجب إنهاء العمليات العسكرية الرامية إلى احتواء الهجرة واستبدال آليات مراقبة الحدود بجهود البحث والإنقاذ المتعددة الجنسيات. وهناك حاجة أيضاً إلى نظام دائم لنقل اللاجئين إلى جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ طرق آمنة وقانونية للمهاجرين وطالبي اللجوء؛ التأشيرات الإنسانية وجمع شمل الأسرة؛ وأماكن إقامة مؤقتة كريمة لطالبي اللجوء بتمويل من الاتحاد الأوروبي. يجب على البرلمانيين كذلك أن يكونوا في مقدمة الدعوة إلى الحقيقة: المهاجرون واللاجئون لا يشكلون خطراً – فهم في خطر.

السيد ب. تشاكونا (زمبابوي)، قال إن الوضع الاقتصادي السيء في زمبابوي خلق قضايا متعددة ومعقدة تتميز بارتفاع مستويات هجرة الأدمغة والتنقل عبر الحدود والهجرة غير القانونية. وأصبحت الهجرة إلى الخارج آلية رئيسية للتصدي لسكان زمبابوي، حيث يقدر أن عدة ملايين منهم يعيشون ويعملون في الخارج. وقد أثرت خسارة العديد من المهارات المتخصصة تأثيراً سلبياً على صناعة الخدمات في البلد، في حين أن القدرة على إدارة هذه القضايا كانت مقيدة بسبب عدم وجود إطار قانوني ومؤسسي وسياسي ملائم. وقد تمت صياغة العديد من السياسات المتعلقة بالهجرة قبل بضع سنوات، على سبيل المثال، ولكن لم تتم الموافقة عليها بعد. ومع ذلك، فإن الحكومة تتقدم بشكل سليم نحو تنفيذ آليات للتعامل مع تحديات الهجرة المعقدة والمتعددة الجوانب، ومنها الاتجار بالبشر. كما يدعم مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي جهودها لإدارة الهجرة من خلال الحوار مع الجهات الفاعلة من غير الدول بطريقة تركز على المهاجرين وتراعي الفروق بين الجنسين وتوجه إلى التنمية.

السيد ت. ميبين (تايلاند)، قال إن تايلاند، بوصفها بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين، اتبعت النهج المتكامل والمتوازن والشامل لإدارة الهجرة الدولية الذي تم التأكيد عليه في المشروع الأولي للاتفاق العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن برلمانها ملتزم بإثارة الوعي الإيجابي حول المهاجرين، وتعزيز تنظيم أوضاعهم، والتصدي للمشاكل ذات الصلة مثل الاتجار بالبشر. وقد صدقت تايلاند على الفور على أول صك ملزم قانوناً في المنطقة لمكافحة

الاتجار بالأشخاص، وكفلت الحماية القانونية لجميع ضحايا الاتجار. كما تقوم بصياغة تشريع جديد لمكافحة تهريب البشر، وهي على استعداد للعمل عن كثب مع جميع الشركاء في الداخل والخارج بهدف تعزيز فعالية السياسات المتعلقة بالهجرة وتنفيذها. ويهدف هذا بالإضافة إلى جعل إدارة الهجرة التايلاندية متماشية مع المعايير الدولية عن طريق توسيع المسارات العادية للهجرة ومنع المهاجرين من الوقوع فريسة لشبكات الاتجار.

السيد م. دي فريريتس (جنوب إفريقيا)، قال إن الهجرة، بدعم من السياسات الملائمة، يمكن أن تسهم في تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين شاملين ومستدامين في بلدان المنشأ والمقصد. ومع ذلك، يجب معالجة أسبابها الجذرية لضمان أنها اختيار وليس ضرورة. وقد شرعت جنوب إفريقيا في وضع أطر للسياسات العامة لتنظيم الهجرة، وقدمت تصاريح قابلة للتجديد كوسيلة للتصدي للهجرة غير المنتظمة، ومددت بعض المزايا الاجتماعية للاجئين المعترف بهم والمستحقين. كما قامت، في جملة أمور، بتشريع مكافحة الاتجار بالأشخاص وصياغة خطة عمل لمكافحة العنصرية. ومع ذلك احتفظت بحقها في تحديد شروط القبول والخروج والإقامة للمواطنين الأجانب. يجب على البرلمانيين، من خلال مهامهم الرقابية، أن يسعوا إلى معالجة، في جملة أمور، العنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالبشر والأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين الكبيرة؛ دعم البلدان التي تتعامل مع التدفقات الكبرى للاجئين والمهاجرين؛ والإدانة الشديدة لكره الأجانب والعنصرية الموجهة ضد اللاجئين والمهاجرين.

السيد أ. يوسف نجاد (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، قال إن بلده بلد المنشأ والعبور والمقصد بسبب موقعه الجغرافي. فالارتباط بين الهجرة وقضايا مثل الأمن، التنمية وتغير المناخ قد لفت الانتباه بصورة متزايدة إلى الأبعاد العالمية، الإقليمية والوطنية للهجرة والحاجة إلى التعاون لمعالجة عواقبها. وتعتبر سياسات الهجرة المتوازنة والمبدئية أمر أساسي، وكذلك تدابير معالجة الأسباب العميقة للهجرة وتشجيع النمو السريع في البلدان النامية. يجب تعبئة الموارد المالية الدولية للاستثمار في تلك البلدان، بما في ذلك لأغراض بناء القدرات والمعارف وتبادل المعلومات، ونقل التكنولوجيا. إن خلق الظروف المواتية لهذا الاستثمار سيؤدي في نهاية المطاف إلى الحد من الهجرة ومعها الاتجار بالبشر.

السيد غ. زينغ (الصين)، قال إن الهجرة موجودة لتبقى وتلعب دوراً هاماً في تحسين حالة العمل، وتعزيز التنمية والتبادل الثقافي بين الشعوب. ومع ذلك، فقد ساهمت أيضاً في مشاكل مختلفة، مثل الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة والحمائية، وكانت المشاعر المناهضة للمهاجرين في ازدياد. أيدت الصين بقوة مبادرة وضع ميثاق عالمي للهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية، والتي يجب موازنتها في نفس الوقت مع احترام سيادة الدول على حدودها. من الضروري بالمثل أخذ رؤية طويلة الأمد من خلال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة. وقد عقدت الصين العزم على ضمان الإدارة الفعالة للهجرة الدولية والمسائل ذات الصلة داخل حدودها، على النحو الذي تمت الإشارة إليه في الآونة الأخيرة بإنشاء مكتب مخصص لهذا الغرض.

السيدة ك. و. نا (جمهورية كوريا)، مشيرة إلى الارتفاع المضطرد للهجرة في العالم المعولم، قالت إن برلمانها أقر تشريعاً لتعزيز صحة ورفاهية المهاجرين، ودعم التكيف مع المجتمع الكوري وضمان احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم. كما تم إدخال تدابير مؤسسية للقضاء على التمييز ضد المهاجرين، وتشجيع العطاء على الثقافات الأخرى، وتحسين التواصل الاجتماعي مع غير المواطنين، الذين تضاعف عددهم في البلاد تقريباً في العقد الماضي. وهكذا أصبح الكوريون يعترفون بقيمة الشمولية والتنوع الثقافي في مجتمعهم المتجانس. ومن خلال مهامهم التشريعية والرقابية، سيكون للبرلمانيين دور حيوي في تنفيذ الميثاق العالمي المستقبلي، وجذب انتباه الرأي العام لقضايا الهجرة، وتشجيع التضامن مع البرلمانات في بلدان المنشأ بنشاط. والتعاون بين الدول أمر حيوي لإيجاد حلول لقضايا الهجرة، التي تشمل بلدها حالة المنشقين عن جارتها الشمالية.

السيد أ. ديرزي (رومانيا)، قال إن العمال المهاجرين العاملين في المنازل في أوروبا، ولا سيما النساء، غالباً ما يتعرضون لظروف عمل سيئة وسوء المعاملة والعنف. ولمواجهة هذا الوضع، عقدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) عزمها على تعزيز كل من التشريعات ذات الصلة وتنفيذها، من بين أمور أخرى، ضمان التعامل مع العمل المنزلي على أنه عمل "حقيقي"، توفير الحماية القانونية والاجتماعية للعمال، وتعزيز المساواة بين الجنسين في التوظيف. وتعزيز المساواة بين الجنسين في التوظيف. وبالمثل يجب على البرلمانات الوطنية بذل قصارى جهدها لتعزيز المعرفة فيما يتعلق بإدارة الهجرة، في حين ينبغي على الحكومات اتباع نهج متكامل وشامل من خلال إنشاء هياكل خاصة للتعامل مع قضايا الهجرة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمهاجرين. وبالنظر إلى حجمها وتعدد أسبابها، من المتوقع أن تظل الهجرة أولوية في جدول الأعمال البرلماني. لذلك يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل من أجل التزام برلماني قوي بالتعهد العالمي الذي وعد بمعالجة الهجرة من جميع وجهات نظره المتنوعة.

قالت السيدة يو. كارلسون (السويد)، إن مشروع القرار يجب أن يعالج قضايا انعدام الجنسية والمشردين داخلياً، لا سيما النساء والأطفال، الذين يتعرضون للعنف والاعتداء الجنسي والزواج القسري. وعلاوة على ذلك، يجب أن ينطبق التشريع في أي بلد على الجميع، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون، الذين ينبغي ضمان حقوق متساوية وحماية لهم مع المواطنين، فضلاً عن تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات. فيما يتعلق بحجم سكانها، السويد البلد الأوروبي الذي يستضيف أكبر عدد من المهاجرين، بما في ذلك الآلاف من طالبي اللجوء. ولذلك كانت حريصة على تعزيز تكاملهم الاجتماعي الاقتصادي وتمكينهم من تقديم مساهمة إيجابية للبلد، وهي أهداف تدعو إلى حسن النية وصنع السياسات المناسبة. باختصار، ينبغي النظر إلى المهاجرين على أنهم فرصة ومورد، وليس كمشكلة.

قال السيد س. غافريلوف (روسيا الاتحادية)، إن روسيا الاتحادية بلد رئيسي للمهاجرين، حيث استفاد من توفيره لبرامج اجتماعية، تعليمية وثقافية خاصة وخدمات أخرى. ويعتبر الارهاب والتطرف هما الدافع الرئيس

للهجرة الدولية، ولذلك يجب التصدي لها بقوة، بما في ذلك العمل من أجل التنمية الاقتصادية لبلدان المنشأ بدلاً من التدخل في شؤونها السيادية وإطالة سياساتها على النمط الاستعماري. غير أنه من المؤسف أن الولايات المتحدة قد انسحبت من العملية المؤدية إلى الميثاق العالمي مشيرة إلى عدم التوافق مع حقها السيادي في تقرير سياستها الخاصة بالهجرة. ودحضت روسيا الاتحادية، من جانبها، مفهوم المسؤولية المشتركة عن إدارة الهجرة، اعتقاداً منها بأن المسؤولية تقع على عاتق من يفاقم الصراع ويدعم الإرهاب. في الدول المستقبلة، يجب أيضاً إشراك المجتمع المدني والمنظمات الأخرى في مكافحة الهجرة غير المنتظمة من خلال المساعدة في تحسين اندماج المهاجرين واللاجئين.

قال السيد م. دي فريريتس (جنوب إفريقيا)، متحدثاً في نقطة نظام، إنه اعترض على المناقشة الصاخبة بين المندوبين أثناء المناقشة، والتي لم تكن تقلل فقط من عدم الاحترام للمندوبين الذين كانوا يتكلمون ولكنها أيضاً تشتت انتباهه من يرغب في الاستماع إلى كلماتهم. يجب إجراء جميع المناقشات الفردية خارج الغرفة.

شكر الرئيس المتحدث على نقطة نظامه، قائلاً إنه كان مبرراً بشكل مناسب مع طلبها السابق بأن يحترم المندوبون المتحدث.

قال السيد و. آينو (إثيوبيا)، إن الهجرة الدولية – ومعها الاتجار بالبشر – تمثل تحدياً عالمياً تعصف به الحرب، الجفاف، انعدام الديمقراطية وانتهاكات حقوق الإنسان. لذلك يجب الحد من الهجرة من أجل السلام والاستقرار والتنمية. يتمثل الدور الرئيس للبرلمانات في هذا المسعى في صياغة قوانين وأنظمة وسياسات جديدة مصممة لحماية حقوق المهاجرين. وعلى الرغم من أن إثيوبيا لديها أشخاص مشردون داخلياً، فإن أكبر تدفقات الهجرة تأتي من البلدان المجاورة التي يعامل فيها اللاجئون إثيوبيا بوصفهم أسرة. والواقع أن الحكومة والشعب الإثيوبيين ملتزمان بإيواء هؤلاء اللاجئين بطريقة آمنة ومنظمة. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري تبادل الخبرات من أجل تعزيز التعاون بين البرلمانات بشأن هذا الموضوع والإبلاغ بتطوير التشريعات ذات الصلة.

قال السيد ف. ماهاتمي (الهند)، إن مشروع القرار يجب أن يقترح سبلاً للتغلب على مشكلة صعبة يواجهها العمال المهاجرون المؤقتون، أي أن أرباب العمل في بلدان المقصد غالباً ما يحتفظون بجوازات سفرهم وبالتالي يسيطرون على حركتهم التي تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم. كما كانت الهجرة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) في بلدان المنشأ والمقصد على حد سواء، ينبغي للمشروع أن يؤكد أيضاً الحاجة إلى معالجة قضايا الهجرة والتنمية بطريقة متكاملة، كما ينبغي أن يتعامل الاتفاق العالمي بالإضافة إلى ذلك مع العوامل الهيكلية للهجرة. جنباً إلى جنب مع آليات بناء القدرات البالغة الأهمية، وسائل تنفيذ يجب الاتفاق العالمي، أيضاً، ينبغي أن تكون محددة بوضوح. ومن المقرر أيضاً تحديد الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها أصحاب المصلحة في عمليات المتابعة والاستعراض، وفي هذه المرحلة ينبغي الاستفادة من كل من الحوار الرفيع

المستوى للأمم المتحدة بشأن الهجرة الدولية والتنمية والمنتدى الإقليمي للهجرة وإعادة تسميتهما ليعكس استعراضه المهام.

قال السيد ل. يميتس (أوكرانيا)، إنه نظراً للصراع العسكري الناجم عن الغزو والاحتلال الروسيين لشبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا، فإن أوكرانيا من بين البلدان التي يوجد فيها أكبر عدد من المشردين داخلياً. وقد قُتل الآلاف من المواطنين الأوكرانيين وأجبر الملايين على اختيار اللجوء إلى الأراضي غير المحتلة أو البقاء تحت الاحتلال الروسي. ورفضت روسيا الاتحادية قبول تحمل المسؤولية عن الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا حيث قامت قواتها بعدم احترام السكان وقصفت البنية التحتية المدنية. علاوة على ذلك، فإن معارضو الاحتلال الصاخبون يختطفون بشكل روتيني أو يتعرضون للتعذيب أو القتل. كما واصلت روسيا الاتحادية نفس التكتيكات الداعمة للنظام الشمولي السوري. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يكون واضحاً بشأن أسباب الهجرة القسرية، وأن يشير أيضاً إلى أن الموضوع سيبقى على جدول أعماله طالما واصلت روسيا الاتحادية وحلفاؤها ووكلائها في قمع وإبادة المدنيين السوريين والأوكرانيين.

السيد أ. أتيسي (تركيا)، قال إنه يمكن حل مشاكل اللاجئين من خلال فهم دافع أولئك الذين تركوا وراءهم بلدانهم وعائلاتهم وأصدقائهم، وهو أنه لا يوجد خيار آخر في مواجهة الفقر والصراع الداخلي الذي خلقه الآخرون. لتقليل الهجرة والمشاكل المرتبطة بها، يجب على الدول المتقدمة أن تكف عن جهودها من أجل "جلب الديمقراطية" إلى دول أخرى، وكذلك وقف مبيعاتها للأسلحة ودعمها للصراعات الداخلية في الدول الأخرى التي تعاني من الفقر من خلال استغلال مواردها الطبيعية. وعلاوة على ذلك، من اللاإنساني التمييز ضد اللاجئين على أساس العرق أو الدين، وقبول الأشخاص المتعلمون جيداً والمتضايقين بشكل جيد، بينما يترك الآخرين لمصيرهم. مثل هذه القضايا مصدر قلق كبير وتتطلب الاهتمام.

قال السيد فيصل الذباحي (الإمارات العربية المتحدة)، إن المسائل التي يتعين إبرازها في مشروع القرار يجب أن تشمل على وجه التحديد الحاجة إلى: مجموعة من المبادئ الدولية المتفق عليها بشأن كرامة الإنسان؛ المساعدة الإنمائية الدولية للحد من تدفقات الهجرة؛ المعاملة الإنسانية للمهاجرين وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي، مبادئ حقوق الإنسان الدولية وجميع الصكوك الدولية ذات الصلة ؛ تغطية حقوق والتزامات بلدان المنشأ والمقصد والعبور في الميثاق العالمي؛ التأكيد على الفوائد المحتملة للمهاجرين من أجل تنمية البلدان المستقبلة؛ عقوبات دولية صارمة على الاتجار بالمهاجرين؛ إمكانية وصول المهاجرين إلى الخدمات الإنسانية في بلدان العبور وبلدان المقصد؛ الاعتراف بالمؤهلات التعليمية التي حصل عليها المهاجرون في بلدانهم الأصلية أو في أي مكان آخر؛ إجراءات مبسطة للحصول على تصاريح إقامة أو عمل مؤقتة أو دائمة كطريقة للمساعدة على الحد من الهجرة غير المنتظمة.

قالت السيدة جميلة السماك (البحرين)، إن أسباب الهجرة يمكن أن تكون اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو بيئية، وأن المهاجرين بحاجة إلى خدمات لضمان صحتهم ووظائفهم وأمنهم وما إلى ذلك. لدى البحرين عدد كبير من المهاجرين الذين كانوا منجذبين إليها كبلد يشتهر ببيئته الآمنة والسلمية. وقد تعاونت الحكومة والبرلمان في معالجة المسائل المتعلقة بالهجرة، على سبيل المثال، بالعمل على ضمان تعليم المدارس لمبادئ التسامح والتضامن والتعايش السلمي، وتشجيع إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان ومركز لمكافحة الاتجار بالبشر. وللبرلمان أيضاً لجنة خاصة بحقوق الإنسان وسن تشريعات مناسبة في مجالات الهجرة وحقوق الإنسان. ومن خلال هذا التعاون يمكن تحقيق الهجرة الآمنة، المنظمة والنظامية.

قال اللورد دلكيا (المملكة المتحدة) إنه لا ينبغي الخلط بين قضايا الهجرة وتلك المتعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء. وعلاوة على ذلك، يحق لجميع البلدان تحديد سياسة الهجرة الخاصة بها، ولكن يجب أن تضمن بشكل قاطع أن السياسة ليست تمييزية بأي حال من الأحوال. والواقع المؤسف هو أن الأشخاص الذين يحق لهم دخول البلدان يمكن أن يواجهوا مشقة كبيرة من خلال الاضطرار إلى الخضوع لعمليات مصممة لإبعاد الآخرين. لقد خلق المهاجرون ثروة هائلة لبلدان المقصد، حيث يجب معاملتهم لاحقاً باحترام وكرامة. في البلدان الغربية، يتم استغلال طالبي اللجوء واللاجئين سياسياً في بعض الأحيان، وغالباً ما يكون الجمهور غير مدرك لمزايا الهجرة. ولذلك ينبغي على السلطات أن تعمم وتوضح سياسات الهجرة الخاصة بها من أجل إعلام الرأي العام. كما يجب مراقبة هذه السياسات لضمان الوفاء بالالتزامات وتحديد عوامل الدفع والجذب للهجرة وبطريقة متوازنة المتوازنة بما يحقق المضي قدماً.

قال السيد علي الدقباسي (الكويت)، إنه لن يتم القضاء على أي من المشاكل المرتبطة بالهجرة ما لم يتم معالجة أسبابها الجذرية بشكل حاسم. بالنسبة لآلاف العائلات التي فرت من الاضطهاد والمعاناة وعواقب الهجمات بالأسلحة التقليدية أو الكيميائية، كان خيار الهجرة مسألة حياة أو موت على الرغم من احتمالات البقاء على قيد الحياة في رحلاتهم. المجتمع الدولي ومؤسساته يتحدثون دون أي إجراء ومصداقيتهم على المحك. ويجب أن تركز الجهود على إنهاء الأعمال اللاإنسانية وانعدام الأمن وعلى تقديم من ينتهكون الكرامة الإنسانية والحقوق والحريات إلى العدالة في ظل القانون الدولي. إن عدم وجود إجراء قوي للتعامل مع مثل هذه الدوافع للهجرة لن ينتهي إلا بالبكاء على اللبن المسكوب.

قالت السيدة ك. أوتسوجي (اليابان)، إنه بالنظر إلى انخفاض عدد سكانها بسبب انخفاض معدل المواليد ومجتمع الشيخوخة، لا يمكن لليابان أن تعمل بدون عمالة مهاجرة. والهجرة الدولية تتم على نطاق لم يسبق له مثيل وتتطلب التعاون الوثيق لمعالجة أسبابه الجذرية واتخاذ إجراءات صارمة لحماية حقوق المهاجرين، لا سيما بالنظر إلى تزايد شعبية الأحزاب التي تدعو إلى سياسات مناهضة للمهاجرين والتمييز العنصري. ويجب على البلدان المضيفة العمل على القضاء على هذا التحيز وضمان معاملة المهاجرين بكرامة كما هو الحال في اليابان

حيث تم تحديد انتهاكات حقوق الإنسان للمهاجرين المؤقتين المستفيدين من برامج التدريب الداخلي ومعاقبتهم. كما يجب على البلدان تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين وزيادة الوعي لمكافحة التمييز والعنصرية وكراهية الأجانب. أما بالنسبة للبرلمانيين، فيجب عليهم تبادل المعلومات ذات الصلة والمشاركة بنشاط في المفاوضات الجارية للتوصل إلى ميثاق عالمي مبدئي من شأنه توجيه أعمال جميع أصحاب المصلحة في مجال الهجرة.

قال السيد و. وليم (سيشيل)، إن الهجرة الجماعية ستستمر بسبب دوافعها المتعددة إذا لم تُعالج على الفور. إن الاستعداد للتكيف والتخفيف من شأنه أن يقلل من الألم والكراهية والخسائر في الأرواح، فضلاً عن التحكم في نمو الجماعات الإرهابية التي نجمت عن فجوات التنمية. يجب معالجة القضايا الحرجة في المصدر من خلال تحديد أسبابها. وهناك حاجة أيضاً إلى تحديد الالتزامات العالمية لإعطاء دفعة للإرادة السياسية، ويجب إعادة النظر في مسألة السيادة باستمرار لمنع استخدامها كحجة ضد الإجراءات المناسبة، مثل تعديل القوانين الوطنية. وينبغي النظر إلى الهجرة على أنها فرصة ذات قيمة مضافة من الخبرات والمهارات والمعارف المفيدة لبناء الدولة. وينبغي أيضاً تمكين المرأة أكثر للانضمام إلى معالجة القضايا، نظراً لطبيعة الرحمة والحرص. كما أن الحوكمة الجيدة، احترام مؤسسات سيادة القانون والحوكمة بالغة الأهمية في تعزيز السلام والاستقرار.

قال السيد د. ماري (فرنسا)، إن الهجرة عامل في التنمية ولديها اقتصادات وثقافات معززة. يجب التمييز بين اللاجئون بحاجة إلى الحماية الدولية واللجوء وبين المهاجرين الاقتصاديين والمهاجرين الذين يتزايد عددهم والذين يجب منحهم وضعاً خاصاً يضمن الحماية الأساسية. ويستلزم تحقيق الهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمةمساعدة في مجال التعاون والتنمية لصالح بلدان المنشأ والعبور من أجل تعزيز عودة المهاجرين؛ اتخاذ تدابير لمكافحة الاتجار والجماعات الإجرامية المنظمة الدولية التي تستغل الضعفاء من أجل تحقيق مكاسب؛ وفي بلدان المقصد، الحقوق في الخدمات الأساسية والتوظيف للمهاجرين، وكذلك حق العودة للأشخاص الذين تم رفض منحهم للإقامة. في أوروبا، الهجرة موضوع نقاش حيوي وغالباً ما ألهبت فيه الأحزاب السياسية الشعوبية وكره الأجانب. يجب على البرلمانيين إظهار حججهم وإنسانيتهم، مع عدم نسيان أن البلدان قد بنيت على مر الأجيال بدعم من المهاجرين.

قالت السيدة ز. أحمد حسن جابر (السودان)، إنه ينبغي ضمان حرية التنقل للجميع وأن الهجرة سواء المنتظمة وغير المنتظمة على حد سواء، مدفوعة بعوامل سياسية واجتماعية – اقتصادية. وينبغي أن تكون الهجرة آمنة، منظمة ومنتظمة، ولكنها إيجابية بالنسبة لبلدان المقصد، وهي سلبية بالنسبة لبلدان المنشأ بسبب فقدان المهارات التي يمكن أن تساهم في تطويرها بخلاف ذلك. ودعت الإدارة السليمة للهجرة إلى سن تشريعات محلية مناسبة، لا سيما في بلدان مثل السودان، التي تتقاسم الحدود مع سبعة بلدان، وبالتالي فهي بلد منشأ وعبور ومقصد. وارتبطت الهجرة أيضاً بالإتجار بالبشر الذين تركهم اليأس الاقتصادي بدون خيار إلا تهريبهم كسلع

والخضوع للسخرة، وهو ما كان من بين الممارسات التي تعتبر جريمة في السودان. من الممكن تحقيق الهجرة الآمنة من خلال الميثاق العالمي.

قال السيد أ. نايونغابو (بوروندي)، إن البرلمانيين يجب أن يعملوا، من خلال استخدام وظائفهم التشريعية والرقابية، على الحد من الهجرة غير الآمنة، غير المنظمة وغير المنتظمة، التي يعتبر التعاون الدولي فيها أساسياً أيضاً. ويعتبر التعزيز الاقتصادي في بلدان المنشأ حيوياً. فمعظم بلدان الجنوب لديها موارد طبيعية يمكن أن تساعد في تنميتها حيث لا يتم استغلال تلك الموارد من قبل بلدان الشمال، والتي يترأسها الضحايا الصغار للفقر الناتج عن ذلك. ويجب كذلك بذل الجهود لتجنب زعزعة استقرار البلدان بحيث يكون مكافحة لانعدام استقرار الامن الذي غالباً ما يثير حدوث الهجرة. وثمة مشكلة أخرى تتمثل في الافتقار إلى الفرص التعليمية التي تدفع الشباب من الجنوب إلى مواصلة تعليمهم في الشمال حيث سيبقون هناك. ينبغي الشروع في التعاون من أجل استكشاف طرق لتمكين الجنوب من الاستفادة من مهارات هؤلاء الأفراد. بالنسبة للاجئين والمشردين داخلياً، يمكن للحوكمة السياسية والاقتصادية الجيدة أن يساعد على منع الحروب والصراعات المسؤولة عن أوضاعهم.

قال السيد مشعان الجبوري (العراق)، مشيرا إلى أن جميع البلدان تأثرت بالهجرة، إن العراق قد تحول من بلد مستقبِل للعديد من العمال المهاجرين إلى بلد مرسل حيث فر الملايين من مواطنيه للهروب من الحرب والصراع، فضلاً عن تدهور الاقتصاد ومستويات المعيشة. ويجب إزالة أسباب الهجرة هذه بإنهاء الحرب، القضاء على الإرهاب، وتعزيز السلام الدولي والعمل على تحسين الأحوال الاجتماعية – الاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراعات بشكل خاص. ويجب أن تكون إعادة الإعمار أولوية في تلك البلدان، بما في ذلك من أجل تشجيع عودة المواطنين النازحين داخلياً وخارجياً إلى ديارهم. ولذلك يجري تنفيذ مشاريع كبيرة لإعادة البناء والبنية التحتية في العراق، ولا سيما في المناطق التي دمرها داعش. إلا أن إعادة الإعمار مهمة صعبة ومكلفة، وتطلبت المساعدة الدولية.

قال السيد ج.ب.باتوبارا (إندونيسيا)، إنه لا يوجد بلد يمكن لوحده أن يواجه التحدي المستمر المتمثل في الهجرة الشاملة. ولذلك يجب أن تركز الجهود الرامية إلى تعزيز حوكمة الهجرة العالمية على الفوائد التي تعود على البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة والمهاجرين أنفسهم. وبناء على ذلك، ينبغي أن يسعى التعاون البرلماني بشأن الهجرة إلى تحقيق عدد من الأهداف، مثل: حماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين وأسرهم، من خلال الانضمام إلى الصكوك الدولية ذات الصلة؛ تحسين إدارة إرسال واستقبال العمال المهاجرين وضمان الوضوح في عقود عملهم؛ إنشاء مسارات منتظمة للهجرة، بما في ذلك بمشاركة الأعمال؛ توفير إمكانية وصول العمال المهاجرين إلى الخدمات الاجتماعية والصحية في البلدان المستقبلة؛ وبناء القدرات الفنية في البلدان النامية. كما ينبغي على جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي العمل بشكل وثيق جنباً إلى جنب لضمان حماية المهاجرين النظاميين وغير النظاميين من خلال سياسات وطنية شاملة تكفي لتلبية احتياجات ومصالح جميع أصحاب المصلحة.

قال السيد محمد الحيزان (المملكة العربية السعودية)، إن ملايين العمال المهاجرين يعيشون في سلام وأمن إلى جانب مواطني المملكة العربية السعودية التي لديها بالتالي ثروة من الخبرة للمساهمة في معالجة القضايا المتعلقة بالهجرة من وجهة نظر إنسانية ودون تمييز. وباعتبارها جهة مانحة تنموية رئيسية، قدمت المملكة أيضاً مساعدات سخية، فإلى جانب اللاجئين السوريين واليمنيين والمشردين. استضافت أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين الذين عوملوا باحترام وتمتعوا بالسلامة وحرية التنقل ونفس حرية الوصول إلى جميع الخدمات كمواطنين، كما قدمت الإغاثة للشعب اليمني في أزمته الحالية. والعديد من اليمنيين في المملكة العربية السعودية يتمتعون بوضع الزائر ولم يوضعوا تحت أي شرط للحصول على تصريح إقامة أو عمل أو دفع أي غرامات تسري على حالات الدخول غير النظامي. سعت المملكة العربية السعودية دائماً للحفاظ على كرامة الإنسان في متابعة جهود الإغاثة التي قامت بها دون دوافع سياسية أو غيرها.

أكد السيد عبد الرحمن أزكاحي (الجمهورية العربية السورية)، على الحاجة إلى التعاون البرلماني في قضايا الهجرة، وقال إن أسباب الهجرة من بلده متجذرة بوضوح في الأنشطة الإرهابية التي نفذت على أراضيه على مدى السنوات السبع الماضية بدعم من دول عديدة في المنطقة وخارجها. ويجب أن تتوقف إمداداتها من الأسلحة والتمويل للجماعات الإرهابية المسلحة العازمة على زعزعة استقرار البلد، وكذلك دعمها لعمليات تهريب أعضاء هذه الجماعات إلى بلده عبر حدودها مع تركيا. وفي حين أنه من الأفضل أن يُنفق هذا التمويل على المساهمة في التنمية الاقتصادية والنمو المستدام في البلدان النامية، فإنه لا يزال يُستخدم لإلحاق الأذى بالشعب السوري الذي رحب بالجهود الروسية والإيرانية الرامية إلى المساعدة في التخلص من الجماعات الإرهابية المسلحة.

قال السيد يانار (فنلندا)، متحدثاً من تجربته كمهاجر، إن المهاجرين استغلوا عموماً الفرص التي قدمت لهم وقرروا عن طيب خاطر الانضمام إلى مواطنيهم الجدد في المساهمة في مجتمع بلدان المقصد التي وصولوا إليها، في كثير من الأحيان بنجاح كبير. من المهم اعتبار اللاجئين والمهاجرين وفقاً لذلك المنطلق، بدلاً من اعتبارهم عبئاً. ولما كان المهاجرون يقدمون العائد إلى المجتمع باستمرار، فإن التدابير الرامية إلى تعزيز اندماجهم هي في الواقع هي في الوقاع استثمارا قيّماً. يجب استبدال الحواجز ضد الهجرة بسياسات إنسانية ومسارات قانونية للهجرة المنتظمة، الأمر الذي سيساعد بدوره في مكافحة الاتجار بالبشر. يجب أيضاً معالجة الأسباب الأساسية للهجرة لمنع تزايد الأرقام مستقبلاً، ويجب على الدول الأوروبية بشكل خاص أن تتعهد بتقاسم المسؤولية عن حل قضايا الهجرة التي لا ينبغي ببساطة أن يتم إسنادها إلى دول مجاورة لتلك التي تمر بأزمات.

قال السيد ف. مويجوكي (أوغندا)، إن المهاجرين في إفريقيا يفرون بوجه عام من الصراعات والأوضاع الناجمة عن سوء الفهم السياسي، كما هو الحال في حالة اللاجئين إلى أوغندا، التي تعتبر من بين أكبر البلدان المضيفة في الوقت لا تزال فيه تواجه تحديات خاصة بها للتغلب عليها. وبدون اتخاذ إجراءات لمعالجة الأسباب

الكامنة وراء تزايد عدد المهاجرين واللاجئين، فإن أزمة ذات أبعاد لا يمكن السيطرة عليها ستؤدي إلى ذلك. ولذلك من الضروري التركيز على تحديد ومعالجة تلك الأسباب قبل أي شيء آخر.

قالت السيدة أ. ماكوندا ريدلي (ملاوي)، إن الهجرة ليست بأي حال من الأحوال حدثاً جديداً ولكنها أصبحت موضع اهتمام لأنها أصبحت الآن واسعة النطاق ولم تعد مسألة اختيار. وتعتبر انتهاكات حقوق الإنسان وانعدام الحوكمة الرشيدة من الأسباب الأساسية للهجرة الحالية، ومع ذلك يمكن أن تكون بلدان المقصد مذنبة بنفس الشيء، ومن ثم فهي بالكاد مؤهلة كمضيف مثالي للمهاجرين أو اللاجئين. في الواقع، فإن المجتمعات التي لا تحترم حكوماتها حقوق المجتمعات من غير المرجح أن تحتضن تلك المجموعات. وينبغي بالتالي أن تهدف سياسات الهجرة إلى تهيئة بيئة آمنة ومواتية للمهاجرين. ويتمثل الدور الحيوي للبرلمانيين في هذا المسعى في تشجيع الحكومات على تجنب المسار الشعبي للتأكيد، كوسيلة تكتيكية على التصويت، على الجوانب السلبية للهجرة والتركيز بدلاً من ذلك على المساهمة الإيجابية الموثقة جيداً للمهاجرين في بلدان المقصد والمنشأ. والاتحاد البرلماني الدولي في موقع مثالي لبناء قدرة البرلمانيين على أداء هذا الدور.

قال السيد ج. ب. ليليتير (شيلي)، إن المناقشة الحالية مفيدة في تحديد العوامل الهيكلية الطويلة الأمد والناشئة حديثاً للهجرة، بما في ذلك تغير المناخ وهشاشة الدولة، وما يترتب عليها من نتائج إيجابية وسلبية. والهجرة موجودة دائماً كجزء من الطبيعة البشرية، وهي أيضاً من حقوق الإنسان الأساسية المستقلة عن القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، فإن غالبية البلدان تعتقد أنها بخلاف ذلك، لذلك سعت إلى تقييد حرية الحركة من خلال اتخاذ تدابير مشكوك فيها مثل حصص المهاجرين. وبقدر ما يكون الميثاق العالمي المستقبلي غير ملزم قانوناً، من الضروري وضع تشريع وطني لمكافحة خطاب الكراهية وكره الأجانب والعنصرية التي لم تكن آراءً بل نشأت من الخوف من التنوع ولا ينبغي التسامح معها. مذكراً أن معظم بلدان المقصد ليست في الواقع في الشمال، كما ينبغي ضمان المعايير الأساسية للإقامة وغيرها من الخدمات للمهاجرين للحيلولة دون بعض الظروف السيئة التي يعانون منها في كثير من الأحيان.

قالت السيدة ن. لعبيدي (الجزائر)، إنه لن تكون هناك حضارة أو تقدم بدون هجرة. ومن المفارقات السائدة في العالم المعولم أن الحدود مغلقة أكثر من أي وقت مضى كما تتزايد العقبات التي تعترض التنقل، مما يؤدي إلى توترات ومآسي إنسانية لم يسبق لها مثيل. ومن المفارقات الأخرى في عصر النقل الحديث جداً حقيقة أن الآلاف من المهاجرين لقوا حتفهم في البحار في قوارب متداعية. وتكفي التأشيرة البسيطة لمنع مثل هذه السيناريوهات الدراماتيكية، بما في ذلك في بلدان العبور والمقصد، التي حققت أفضل ما لديها من سخاء ولكن غالباً ما تُركت دون تغيير لمواجهة "العبء" الإنساني للمهاجرين. ومن المفارقات الأخرى أن المهاجرين الشباب يجب أن يواجهوا الآن عقبات لم تواجهها أجيال سابقة من المهاجرين الذين لم يتلقوا تعليمهم. والحقيقة هي أنه تم

جذب الموارد البشرية في البلدان النامية إلى البلدان الأغنى. ووضعت قوانين تنظم حركة البضائع. هل البشر أقل قيمة من البضائع؟

دعا الرئيس المقررين المشاركين إلى تلخيص قراءتهم للمناقشة.

قال السيد أحمد تويزي (المغرب)، *المقرر المشارك*، إنه أخذ علما دقيقاً بالآراء المعرب عنها فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية للموضوع، بما في ذلك أسباب الهجرة، والحاجة إلى التعاون لحل مسائل الهجرة من خلال اتباع نهج إيجابي وآليات مناسبة، والأدوار التشريعية وغيرها من دور البرلمانيين في العمل لحماية المهاجرين والحفاظ على كرامتهم. وستوفر تلك الآراء مدخلات مفيدة لمشروع القرار.

قالت السيدة ك. سوسا (السلفادور)، المقرر المشارك، إنها هي أيضاً أخذت علماً جيداً بالتعليقات والاقتراحات التي قُدمت، لا سيما فيما يتعلق بدوافع الهجرة ومسألة المسؤولية وأهمية التعاون، الحاجة إلى تبديد العلاقة بين الهجرة والنشاط الإجرامي، وبدلاً من ذلك تعزيز موقف إيجابي تجاه الهجرة كحق من حقوق الإنسان. وأعربت عن الأمل في التوصل إلى نتيجة جيدة للجهود الدولية المتضافرة الجارية لتحسين إدارة الهجرة.

شكر السيد ج. إيتشانيز (إسبانيا)، المقرر المشارك، المشاركين على وجهات نظرهم العديدة التي تعكس تنوع تجارب الهجرة في البلدان حول العالم، وقال إنه لاحظ باهتمام الآراء المختلفة التي تم الإعراب عنها. وكان الهدف هو الموازنة بين وجهات النظر هذه في مشروع القرار، الذي يتيح فرصة كبيرة للاتحاد البرلماني الدولي لتقديم مساهمة مفيدة للجهود العالمية لإدارة الهجرة في السنوات القادمة.

شكر الرئيس جميع الذين ساهموا في المناقشة، وقال إنه مرحب بالأعضاء لتقديم المزيد من التعليقات لمشروع القرار حتى الموعد النهائي وهو 20 نيسان / أبريل 2018.

رفعت الجلسة الساعة 12:50 بعد الظهر.

جلسة من يوم الثلاثاء، 27 آذار/ مارس

(بعد الظهر)

تمت الدعوة إلى الجلسة الساعة 4:40 بعد الظهر، برئاسة السيدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا)، رئيس اللجنة الدائمة.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

قال الرئيس إن هناك عدة شواغر في المكتب. وتود المجموعة الإفريقية أن ترشح السيد ر. أوسيل ندونغ (غابون) ليحل محل السيد د. لوسياكو (كينيا). وتريد المجموعة العربية ترشيح السيد ميشال موسى (لبنان) والسيد ي. الخاطر (قطر) ليحلوا محل السيد مشعان الجبوري (جمهورية العراق) والسيدة فادية ديب (الجمهورية العربية السورية). وترغب مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في ترشيح السيدة س. باتسوخ (منغوليا) لتحل محل السيدة ل. خينك (كمبوديا). وتريد مجموعة أوراسيا ترشيح السيدة ن. رحمونوفا (طاجكستان) والسيد ف. باتروسيا (جمهورية مولدوفا) ليحلا محل السيد س. بيرشوف (كازاخستان) والسيد ل. سلوتسكي (روسيا الاتحادية). وتريد مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترشيح السيدة ج. فيرمين (الجمهورية الدومينيكية) والسيد م. تيكسيرا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) ليحلوا محل السيدة ك. سوسا (السلفادور) والسيد م. بوفا (سورينام). وفي غضون سنتين، سيخلف السيد م. تيكسيرا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) السيد غ. بوريتش (تشيلي). وتريد مجموعة الاثنا عشر زائداً ترشيح السيدة أ. جيركنز (هولندا) والسيدة س. لاهائي – باتيو (بلجيكا) ليحلوا محل السيدة س. كوترا – كوكوما (قبرص) والسيد ج. لاكاو (البرتغال). وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعضاء المكتب التاليين مؤهلين لإعادة الانتخاب لفترة ثانية مدتها سنتان: السيدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا)، والسيد ب. وانغتشوك (بوتان)، والسيد أ. ديساي (الهند) والسيدة س. إيسايان (أرمينيا).

وتمت الموافقة على الترشيحات.

قال الرئيس، إن مدة ولايتها كرئيس للجنة الدائمة تقترب من نهايتها، لكنها ستظل عضواً في المكتب. وقد قرر رؤساء المجموعات الجيوسياسية أن يكون الرئيس القادم عضواً في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. والترشيح للرئيس هو السيد أ. ديساي (الهند).

وتمت الموافقة على الترشيح.

وقال الرئيس إنه سيكون من العملي أكثر أن يُنتخب نائب الرئيس في الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي. وسيكون المكتب الجديد آنذاك قائماً وستقوم المجموعات الجيوسياسية بمناقشة كيفية توزيع المناصب بشكل عادل لضمان التمثيل والتوازن بين الجنسين.

وقد تقرر ذلك.

النظر في مقترحات لإجراء مناقشة حول *دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجندرية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)*

السيد م. واترس (جنوب إفريقيا)، قال إن اللجنة اتخذت قراراً بالإجماع في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي لإجراء نقاش حول حقوق الإنسان للمثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI). لذلك ينبغي على الرئيس توضيح سبب إجراء مناقشة أخرى حول الاقتراح الخاص بمثل هذا النقاش.

وقال الرئيس أنه في الجمعية العامة الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، وافقت اللجنة على اقتراح البلجيكي بإجراء مناقشة بعنوان *دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)*. وتم الاتفاق على أن المناقشة لن تؤدي إلى حل. ومع ذلك، في الجلسة الأخيرة للجمعية، أعرب عدد من المندوبين عن معارضتهم. ولذلك أحال رئيس الجمعية الاقتراح مرة أخرى إلى اللجنة لمواصلة النظر فيه. ومهمة اللجنة في جلستها الحالية هي إعادة النظر في الاقتراح واتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدماً. أولاً، سيُدعى ممثل بلجيكا إلى تقديم اقتراح البلد. ثانياً، سيُعطى المندوبون الكلمة للتعبير عن آرائهم. ثالثاً، سيكون هناك تصويت على ما إذا كان ينبغي إدراج المناقشة في جدول أعمال الجمعية الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي. ويجب على المندوبين إجراء المناقشة في جو من التفاهم والاحترام المتبادل.

سأل السيد م. واترس (جنوب إفريقيا) كيف يمكن للمندوبين التأكد من أن الجمعية لن ترفض المقترح مرة أخرى إذا كان هناك تصويت بالأغلبية لصالح المناقشة.

قال الرئيس إنه قد تكون هناك حاجة للعودة إلى القواعد مرة أخرى حتى لا يكون هناك اختلاف في التفسير.

السيد د. ماري (فرنسا)، قال إنه كان هناك قرار بالإجماع في الجمعية العامة الـ137 للمضي قدماً في المناقشة. كل ما تطلبه الأمر هو قيام عدد قليل من المندوبين بإثارة أصوات معارضة في نهاية الجمعية من أجل سحب البند من جدول الأعمال. فرنسا رفضت ما حدث. لم يكن لأي وفد الحق في رفض النقاش إذا قررت الأغلبية الديمقراطية عقده. يجب احترام النظام الداخلي في الاتحاد البرلماني الدولي.

قال الرئيس إن الوضع خارج عن سيطرتها. عادة، تقرر اللجنة وضع البند على جدول أعمالها. لم تشر القواعد إلى أن الجمعية يمكنها رفض النقاش. ومع ذلك، بما أن الجمعية هي أعلى هيئة في الاتحاد البرلماني الدولي، فإن اللجنة ملزمة بالقيام بذلك كما قالت. وعلاوة على ذلك، فإن أولئك الذين أعربوا عن معارضتهم في الجمعية العامة السابقة لم تتح لهم الفرصة حتى الآن للتعبير عن آرائهم بشكل صحيح. وفي سانت بطرسبرغ، اتخذ رئيس الجمعية قراراً بإحالة المسألة إلى اللجنة لمواصلة النظر فيها. لذا يجب على المندوبين مناقشة الاقتراح مرة أخرى. ودعت ممثل بلجيكا إلى تقديم الاقتراح.

السيدة س. لاهائي – باتيو (بلجيكا)، قالت إن وجود الاتحاد البرلماني الدولي يبلغ ما يقرب من 130 سنة ولكنه لم يعقد بعد مناقشة حول حقوق الإنسان للمثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI). وإن تخصيص حقوق متساوية لهؤلاء الأشخاص المثليين ليس أمر متطرف أو عسير. والواقع أنه استند إلى مبدأين أساسيين في القانون الدولي لحقوق الإنسان: المساواة وعدم التمييز. وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن جميع البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق. وذكر النص الخاص للاتحاد البرلماني الدولي، وهو إعلان مدينة كيبيك، أن جميع الأفراد يجب أن يتمتعوا بحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف دون أي تمييز على الإطلاق. وبالمثل، دعا تقرير خبير الأمم المتحدة المستقلة لعام 2017 بشأن الميول الجنسية والهوية الجنسانية البلدان إلى حماية الأشخاص للمثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) من العنف والتمييز. يجب على الدول احترام النصوص المذكورة أعلاه. وليس كافياً ببساطة لمصادقتها.

كان للعنف والتمييز ضد الأشخاص المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) والمتحولين إلى الجنس الآخر جوانب عديدة في جميع أنحاء العالم لها عواقب على مدى الحياة بالنسبة للضحايا. على سبيل المثال، تم تجريم العلاقات الجنسية المثلية في أكثر من ثلث البلدان في جميع أنحاء العالم، وانتشر خطاب الكراهية بشكل واسع الانتشار على الإنترنت. كما المهاجرون واللاجئون ضعفاء بشكل خاص.

على البرلمانيين واجب تمثيل شعوبهم على اختلافهم، بما في ذلك تنوعهم الجنسي والجنساني. من المهم اتخاذ إجراءات، على سبيل المثال، بشأن مكافحة التمييز، وإلغاء تجريم المثلية الجنسية وحماية الأشخاص المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) من العنف. وعلى الرغم من أن النقاش لن يكون سهلاً بسبب الاختلافات التاريخية والثقافية والدينية، فإن اللجنة يجب أن تكون لديها الشجاعة للقيام به.

السيدة ل. وول (نيوزيلندا)، قالت إن وفدها يؤيد اقتراح إجراء مناقشة بشأن حقوق الإنسان للأشخاص المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI). يجب على

البرلمانيين ألا يخشوا مناقشة الموضوع. لقد عومل هؤلاء الأشخاص معاملة سيئة في تاريخ نيوزيلندا، ولا سيما في ظل الحكم البريطاني. فحتى عام 1967 لم يتم إلغاء تجريم المثلية الجنسية. ومع ذلك، فإن نيوزيلندا قد قطعت شوطاً طويلا وتتمتع حالياً بالمساواة في الزواج. لذلك جاء البلد إلى النقاش من منظور التفاهم.

السيدة ج. السماك (البحرين)، قالت إن بلدها رفض مناقشة هذا الموضوع. سيكون التأثير على المجتمع خطيراً للغاية إذا لم تتخذ الدول تدابير قانونية واجتماعية لمنع سلوك المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI). السلوك الجنسي غير العادي يعتبر جريمة في البحرين وجريمة في ظل ديانات كثيرة، بما في ذلك الإسلام.

قال السيد ب. تشاكونا (زمبابوي) إن سلوك المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) غير مقبول بموجب دستور وزمبابوي. بيد أن لدى هؤلاء الأشخاص جمعياتهم الخاصة بهم. ووفده لا يؤيد المناقشة.

السيد م. واترس (جنوب إفريقيا)، قال إنه يؤيد اقتراح إجراء مناقشة حول حقوق الإنسان للأشخاص المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI). يجب على جميع الدول احترام وقبول حقيقة وجود أشخاص من المثليين (LGBTI) في كل مكان. لقد تحوّلت جنوب إفريقيا منذ نظام الفصل العنصري وتضع حالياً حقوق الإنسان للجميع في صدارة أعمالها. وقد أصبحت البلاد أول دولة في إفريقيا تضم حماية حقوق المثليين (LGBTI) في دستورها، وكذلك لإضفاء الشرعية على زواج المثليين. إن حقوق الإنسان عالمية ولا يمكن اختيارها.

السيد أ. يوسف نجاد (الجمهورية الإسلامية الإيران)، قال إن وفده لا يؤيد الاقتراح. من شأن النقاش حول الأشخاص المثليين أن يفرض مجموعة من القيم على العالم لا تتمتع بتوافق دولي وتتناقض مع عالمية حقوق الإنسان.

السيد ج. ويلسون (أستراليا)، قال إن وفده يؤيد اقتراح المناقشة. تعاملت البلدان أنواعاً أخرى من التمييز، وبالتالي ينبغي أيضاً أن تتناول التمييز ضد الأشخاص المثليين. على البرلمانيين مسؤولية النظر في جميع القضايا المهمة بغض النظر عن مدى صعوبة تلك القضايا.

السيد ن. إيفانز (المملكة المتحدة)، قال إن وفده يؤيد اقتراح المناقشة. لقد قطعت المملكة المتحدة شوطاً طويلا منذ القوانين القاسية في الحقبة الاستعمارية، ولديها حاليا أعضاء في البرلمان من المثليين أكثر من أي مكان آخر في العالم. المجتمع لا يحتاج إلى حماية من الناس مثلي الجنس. ليسوا مجرمين بل أشخاص ساهموا بشكل كامل في المجتمع. ينبغي على البرلمانيين أن يكونوا مستعدين لمناقشة كل قضية ومكافحة جميع أشكال التمييز. إن التمييز ضد الناس المثليين احتفالا بالكراهية.

السيدة و. بني مصطفى (الأردن)، قالت إن وفدها يرفض الاقتراح. لقد كرس الدستور الأردني حقوق جميع الناس دون تمييز لأي سبب من الأسباب. ومع ذلك، من المهم أن ينظر الاتحاد البرلماني الدولي في الانتهاكات الأشد خطورة لحقوق الإنسان من تلك الواردة في الاقتراح.

السيدة ت. موراييس (البرتغال)، قالت إن وفدها يؤيد الاقتراح ويأمل ألا يكون هناك أي مزيد من التأخير. وكان عقد المناقشة أقل ما يمكن أن تقوم به اللجنة بالنظر إلى أن هدفها الرئيس هو تعزيز حقوق الإنسان. واعتمدت البرتغال قوانين مكافحة التمييز وخطط المساواة، بما في ذلك للأشخاص المثليين (LGBTI).

السيد د. ماري (فرنسا)، قال إن التنوع هو ثروة البشرية. يجب على البرلمانيين في الاتحاد البرلماني الدولي أن يدافعوا عن المساواة أمام القانون، حرية التعبير، الإخاء، والحقوق الأساسية، بما في ذلك حقوق المثليين (LGBTI). أولئك الذين أعربوا عن معارضتهم لحقوق الأشخاص المثليين (LGBTI) لأسباب دينية أو دستورية عليهم أن يفسروا موقفهم. كان هناك أمل في أن وجهات نظر الناس يمكن أن تتغير نحو الأفضل. وأعرب عن تأييد وفده للاقتراح.

السيد أ. نايونغابو (بوروندي)، قال إن ظاهرة المثليين (LGBTI) غير مقبولة في بوروندي. يجب عليه احترام السكان الذين يمثلهم وبالتالي لا يمكنهم تأييد الاقتراح.

السيد و. ينار (فنلندا)، قال إن التمييز ضد مجتمع المثليين (LGBTI) هو وصمة عار. الناس المثليين (LGBTI) هم أشخاصاً عاديين عاشوا حياة طبيعية. ليس يكن صحيحاً أنه لا يمكن العثور عليهم في بعض البلدان أو الثقافات. يجب على المندوبين التوقف عن إغلاق أعينهم واحترام مواطنيهم. وإن المساواة وعدم التمييز قيمة حيوية بالنسبة لفنلندا.

طلب السيد م. الجبوري (العراق) سحب هذا البند من جدول الأعمال. العراق لا يقبل سلوك المثليين. ليس هناك إجماع على الموضوع كما اقترحته فرنسا. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي احترام التنوع الديني والثقافي. يجب ألا يفرض السلوك على المجتمعات التي لا تقبله.

السيد ف. مويجوكي (أوغندا)، قال إن السلوكيات المثلية (LGBTI) تُجرّم ويعاقب عليها القانون في أوغندا. مثل هذه السلوكيات معادية لإفريقيا ومناهضة للدين ومعادية للإنسانية. ودعا المجموعة الإفريقية وغيرها إلى رفض الاقتراح ومقاطعة الجمعية القادمة إذا ما أدرج في جدول الأعمال.

السيدة ز. أحمد حسن جابر (السودان)، قالت إن وفدها يعارض الاقتراح. إن السلوكيات المثلية (LGBTI) ضد الطبيعة البشرية والدين.

السيدة هـ. بوفينغ (السويد)، قالت إن السويد تؤيد المساواة وحقوق الإنسان للجميع بغض النظر عن الميول الجنسية والعرق والأثنية والدين. يجب أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي على استعداد لمناقشة موضوع حقوق المثليين (LGBTI) على الأقل. وقالت إن وفدها يؤيد الاقتراح بقوة.

السيدة ك. أوتسوجي (اليابان)، قالت إنها تتحدث بصفتها العضو الوحيد المثلي في البرلمان الياباني. فهي تؤيد الاقتراح. الناس المثليين يتمتعون بالكامل بحقوق الإنسان الأساسية. يجب على البرلمانيين من جميع البلدان توحيد الجهود للقضاء على جميع أشكال رهاب الأشخاص المثليين (LGBTI)، بما في ذلك العقوبات القانونية ضد الأشخاص المثليين (LGBTI). مثل هذه العقوبات تشكل انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

السيد ن. لعبيدي (الجزائر)، قالت إنه من المهم قبول وجهات نظر متنوعة حول حقوق الأشخاص المثليين (LGBTI) والسماح لكل مجتمع بمعالجة الموضوع كيفما يراه ملائماً. ليس من المنطقي مناقشة الموضوع في الاتحاد البرلماني الدولي إذا لم تناقشه بعض البلدان حتى في الداخل. هذا لا يعني أن مثل هذه الاتجاهات ليست موجودة. يجب التعامل مع هذا الموضوع بطريقة تعزز التسامح واحترام حقوق الإنسان ورفض جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس التوجه الجنسي. الجزائر لا تؤيد هذا الاقتراح.

السيد د. داوسون (كندا)، قال إن بلده ظل لسنوات يدافع عن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان للمرأة والسكان الأصليين. فالحق حقاً. لا تستطيع الدول التمييز بين الحقوق. من غير المقبول، في عام 2018، أن يتعرض الأشخاص المثليين (LGBTI) إلى العدوانية أو السجن أو أي شكل آخر من سوء المعاملة. من المهم إجراء المناقشة حيث أن النقاش نفسه حقاً أساسياً.

السيد ر. أوسيل ندونغ (غابون)، قال إن الحجج المؤيدة والمعارضة لحقوق المثليين (LGBTI) صحيحة على أساس الاعتبارات الاجتماعية، الثقافية والدينية. ومع ذلك، في ظل الديمقراطية وحرية التعبير، ينبغي أن يكون لكل فرد الحق في التعبير عن وجهة نظره بروح من التسامح. ولذلك أيدّ الاقتراح.

السيدة ن. الخروصية (عُمان)، قالت إنها تعارض الاقتراح لأنه يتعارض مع ديانة وثقافة بلدها. من المهم الاستماع إلى وجهات نظر الجمهور العام الذي فضّل القوانين التي لم تقبل سلوك المثليين (LGBTI).

السيدة هوجبرغز – شيدون (هولندا)، قالت إن وفدها يؤيد الاقتراح. حرية التعبير هي أهم الحريات في الديمقراطية في هولندا.

السيدة س. كوترا – كوكوموما (قبرص)، قالت إنه في عام 2017، أصدر برلمانها قانون التعايش المدني للأزواج من جنسين مختلفين ومثليين جنسياً بعد سنوات عديدة من النقاش. وبذلك، تغلبت البلاد على معتقدات التجمعات المحافظة والكنيسة. وقالت إن وفدها يؤيد الاقتراح لأنه يجب احترام حقوق جميع الناس.

السيد ف. الذباحي (الإمارات العربية المتحدة)، قال إن وفده يرفض الاقتراح لأنه ضد الدين ولا سيما الإسلام. كما تتعارض سلوكيات الأشخاص المثليين (LGBTI) مع التقاليد العربية وكذلك تقاليد الدول الأخرى، وتظهر عدم احترام الطبيعة البشرية.

السيد م. تيكسيرا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، قال إن وفده يؤيد الاقتراح بكل إخلاص. على الرغم من أن قناعات مختلف الأديان تستحق الاحترام، فإن موضوع حقوق الأشخاص المثليين (LGBTI) قد تجاوز الدين والايديولوجية. حقوق المثليين من حقوق الإنسان. ليس صحيحاً أن سلوكيات الأشخاص المثليين (LGBTI) غير موجودة في بعض الأماكن. وستواصل فنزويلا مكافحة جميع أنواع التمييز.

السيد و. إينيو (إثيوبيا)، قال إن إثيوبيا مجتمع متنوع وتعددي. ومع ذلك، لم يتم قبول سلوك المثليين (LGBTI) بموجب دستورها أو ثقافتها لأنها ضد الطبيعة والدين. ووفده لا يؤيد الاقتراح.

السيد م. توماسيوني (سان مارينو)، قال إن حقوق المثليين هي حقوق إنسان ويجب ضمانها. وعلى الرغم من أن بلده يحترم الآراء مختلفة استناداً إلى اعتبارات دينية وثقافية، فإنه يجب المضي قدماً في مكافحة التمييز. وأيدَّ بشدة الاقتراح.

السيد ج. موهابا ميسو (غينيا الاستوائية)، قال إن الاتحاد البرلماني الدولي يجب أن يحترم الآراء والثقافات والأديان المختلفة، وأن يزرع روح النقاش. وهو ضد الاقتراح لأنه يناقض رأي الناس الذين يمثلهم.

قال الرئيس إنه سيتم إجراء تصويت بنداء الأسماء لتحديد ما إذا كان النقاش حول حقوق الأشخاص المثليين (LGBTI) سيتم إدراجه في جدول أعمال اللجنة الدائمة في الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي. التصويت عن طريق نداء الأسماء يضمن أن النتائج واضحة.

وشرح سكرتير اللجنة الإجراء الواجب اتباعه من خلال التصويت بنداء الأسماء.

تم إجراء التصويت بنداء الأسماء.

وقد حصل الاقتراح المقدم من الوفد البلجيكي على نتيجة 31 صوتاً مؤيداً، و 24 صوتا معارضاً.

بعد حصوله على أغلبية الأصوات، قال الرئيس إن النقاش حول *دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)* سيضاف إلى جدول أعمال اللجنة الدائمة في الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي.

رفعت الجلسة الساعة 6:10 بعد الظهر.

اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

جلسة يوم الثلاثاء، 27 آذار/ مارس

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 9.15 صباحاً برئاسة السيّد أ. أفسان (السويد)، رئيس اللجنة الخاصّة.

إقرار جدول الأعمال

(C-IV / 138 / A.1)

أُقرّ جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ 137 للاتحاد البرلماني الدولي في سانت بطرسبرغ (تشرين الأول/ أكتوبر 2017).

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

قال الرئيس بأن عدداً من الزملاء قد أوصت بهم مجموعاتهم الجغرافية السياسية الخاصة لملء الشواغر في المكتب. وهم: السيّدة س. الهاشم (دولة الكويت)، والسيّد أ. العمري (سلطنة عُمان)، والسيّد م. بن سوف (الجمهورية التونسية)، والسيّد ب. ليانو (باراغواي)، السيّدة م. ج. كاريون (إكوادور)، والسيّد ل. ويرلي (سويسرا) والسيّدة د. نزاربابييف (كازاخستان). السيّد ج. ك. روميو (الأرجنتين) سيحل محل السيّدة ك. ل. كريكسيل (الأرجنتين) منذ أن انتقلت إلى هيئة أخرى في الاتحاد البرلماني الدولي.

قال السيّد ب. أ. لانو راموس (باراغواي) إنه من لمن دواعي سروري المشاركة في العمل العاجل للّجنة. كان برلمانه متاحاً لجميع الزملاء.

السيّد ل. ويرلي (سويسرا): قال إن من دواعي الشرف أن تكون سويسرا جزءً من اللجنة وأن تتعاون في هذا الموضوع.

تمت الموافقة على الترشيحات.

المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة (SDGs) تحضيراً لدورة منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى لعام 2018 بشأن التنمية المستدامة.

قال الرئيس بأن اللجنة قررت أن تخصص دورة الربيع كلها لدور البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. لقد أرسلت خطة التنمية المستدامة للعام 2030 رسالة واضحة: في عالم تتوافر فيه المعرفة والتكنولوجيا اللازمة، لم يكن هناك أي سبب لعدم تمكن المجتمع الدولي من إيجاد حلول للمشاكل. كل ما هو مطلوب هو الإرادة السياسية. يجب أن تتوصل البرلمانات إلى توافق في الآراء حول الحلول السياسية التي لا تدع خلفها أي شيء. يجب عليهم مساءلة الحكومات ومواءمة الإجراءات مع الظروف الخاصة لبلدانهم. كما يجب عليهم التأكد من وجود خطة متماسكة مدعومة بالتشريعات والميزانية.

وسيكون للجلسة الحالية جزأين. أولاً، ستناقش اللجنة عملية رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تدور في المقام الأول حول إطار الأمم المتحدة الإنمائي رفيع المستوى. وثانياً، ستعالج اللجنة موضوع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2018 الذي يركز أساساً على الدعامة البيئية للتنمية المستدامة.

في الجزء الأول من الدورة، ستوضح البرلمانات الدروس المستفادة وتربط الممارسات البرلمانية حيال أهداف التنمية المستدامة بالتركيز على النتائج. سيكون من المفيد معرفة مدى قيام البرلمانات بدمج أهداف التنمية المستدامة في عملها والوسائل التي تعمل بها. وبشكل مماثل، ينبغي أن يشير المندوبون إلى فعالية البرلمانات في محاسبة الحكومة والتحديات التي تواجهها في سياق دفع تنفيذ وتعزيز جدول الأعمال من خلال التشريع والميزانية.

قام بتقديم أعضاء الفريق. أولاً، سيشارك السيّد ميجا وفيتش (صربيا) ببعض المبادرات التي يقوم بها برلمانه. وقد استخدم بلده مؤخراً مجموعة أدوات التقييم الذاتي الخاصّة بالاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي المسماة ''البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة''. قيّمت مجموعة الأدوات ما إذا كانت البرلمانات مناسبة لغرض دمج أهداف التنمية المستدامة في عملها بشكل متماسك وعبر جميع المجالات. كان يتألف من قائمة الأسئلة التي يجب على مجموعات البرلمانيين النظر فيها معاً. ثم وُظفت النتائج كأساس لخطة العمل. ثانياً، السيّدة س. ل. كريكسيل (الأرجنتين) ستتحدث عن دورها في تضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن العمليات الرئيسية لبرلمانها. ثالثاً، ستقوم السيّدة ن. إيسلر بعرض عمل أهداف التنمية المستدامة الذي كان عبارة عن مبادرة لتنسيق العمل بين مختلف وكالات الأمم المتحدة في جنيف. رابعاً، سيصف السيّد إي. سارافابافان (سريلانكا) تجربة بلده.

قال السيّد م. ميجاتوفيتش (صربيا)، مشارك في فريق النقاش، إن الجمعية الوطنية لصربيا قد وضعت عدداً من الآليات لرصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. أولاً، أنشأ البرلمان فريق تركيز مسؤول عن إجراءات المتابعة. وكان تكوين المجموعة واسع النطاق وشمل برلمانيين من كلٍّ من الحكومة والمعارضة ونواب الرؤساء ورؤساء اللجان الأكثر صلة. غالبية الأعضاء كانوا من النساء. ثانياً، أجرى البرلمان تقييماً ذاتياً للآليات القائمة لرصد أهداف

التنمية المستدامة باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي. كانت مجموعة التركيز المذكورة أعلاه مسؤولة عن الإجابة على الأسئلة في مجموعة الأدوات. ثم تمّ النظر في الأسئلة والأجوبة في مناقشة مفتوحة وأدرجت في جدول خاص. سيتحقق البرلمان من مدى التقدم في العام التالي. ثالثاً، بدأ البرلمان في رفع مستوى الوعي بين البرلمانيين حول أهمية أهداف التنمية المستدامة، لا سيما عملية المراقبة. على سبيل المثال، نظمت لجنة الشؤون الخارجية جلسة استماع علنية حول تنفيذ خطة الأمم المتحدة. كان هناك ايضاً جدول زمني لاجتماعات الجان البرلمانية مع التركيز بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بتحديد الالتزامات المستقبلية ومعايير الرقابة. رابعاً، قدم البرلمانيون عدداً كبيراً من التعديلات التي تركز على أهداف التنمية المستدامة والتي تقترح إدخال تغييرات على مشروع قانون الموازنة لعام 2018. ورغم أن البرلمان لم يقبل التعديلات، فقد كانت بداية جيدة. خامساً، تشمل الأنشطة المستقبلية للبرلمان إعلام الجمهور حول أهداف التنمية المستدامة من خلال وسائل الإعلام وإطلاق حملة يتحدث فيها البرلمانيون مع الشباب حول هذه المسألة. كما ستستضيف بلغراد الندوة الإقليمية القادمة للاتحاد البرلماني الدولي حول أهداف التنمية المستدامة.

قالت السيّدة س. ل. كريكسيل (الأرجنتين)، مشاركة، أنها قدمت مبادرتين إلى برلمانها بشأن رصد تنفيذ خطة عام 2030: رصد أهداف التنمية المستدامة والآلية التي تمّت فيها مطابقة مشاريع القوانين مع أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها وغايتها. ومهمة الرصد هي الإشراف على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وكذلك ايضاً مساعدة المشرّعين في صياغة مشاريع القوانين التي تتماشى مع الأهداف. كان الهدف من الآلية التي تطابق مشاريع القوانين مع الأهداف هو إعداد قائمة واضحة بالإحصاءات، وبالتالي ضمان معالجة البرلمان لجميع أهداف التنمية المستدامة. وكانت الأدوات مفيدة ايضاً في زيادة درجة الوعي بين أعضاء البرلمان حول خطة عام 2030. ومن الآليات الأخرى الجديرة بالذكر، كانت وحدة خاصة داخل وزارة التنمية المستدامة مسؤولة عن تصميم إجراءات بشأن أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الفرع التشريعي.

حتى الآن، تمت الموافقة على مرصد مجلس النواب لكن لم يتم ذلك بعد بالنسبة لمجلس الشيوخ. ومع ذلك، هناك مرصد لحقوق الإنسان قيد التشغيل وقد قام مؤخراً بتحليل مشاريع القوانين المقدمة في عام 2017. وكان الهدف من هذا التحليل هو تحديد ما إذا كانت هناك علاقة قوية أو ضعيفة أو غير موجودة بين كل مشروع من مشاريع القوانين وأهداف التنمية المستدامة. كما نُظر فيما إذا كان مشروع القانون هو قانون جديد أو ما إذا كان قد تم تعديل قانون قائم. وقد أظهرت النتائج النهائية أن 59 بالمائة من مشاريع القوانين لها علاقة قوية بأهداف التنمية المستدامة، وأن 33 بالمائة منها كان لها علاقة ضعيفة، وأن 11 بالمائة لم يكن لها أية علاقة على الإطلاق. كما تبين أن 74 بالمائة من مشاريع القوانين ركزت فقط على خمسة أهداف للتنمية المستدامة: السلام والعدالة والمؤسسات القوية، والمدن والمجتمعات المستدامة، والصحة الجيدة والرفاه، والعمل اللائق والنمو

الاقتصادي، وانخفاض درجات المساواة. لذلك كان التحليل مفيداً في تحديد فجوات عملية التنفيذ. كانت النتائج متاحة عبر الإنترنت في جدول بيانات بسيط وسهل الاستخدام. وكان من الضروري وجود أدوات لضمان تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بسهولة.

السيّدة ن. إيسلر، مشاركة، قالت إن البرلمانات يمكنها أن تصيغ أو تخالف خطة العام 2030. يؤدّى دورهم إلى حمل الحكومات على محاسبة ورصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة محلياً وإقليمياً وعالمياً. لكن فوق كل شيء، كانت البرلمانات الأساس في خلق الظروف الضرورية لتحقيق جدول الأعمال، على سبيل المثال، من خلال رفع صوت المواطنين، وخلق القوانين والسياسات وضمان الاتساق في الموازنة. شهدت أهداف التنمية المستدامة ثلاثة تحولات نموذجية أساسية. أولاً، كان جدول الأعمال عالمياً بدلاً من التركيز على البلدان النامية. واعترف بالتالي بأنه على الرغم من وجود تعقيدات وطنية، فإن ترابط العالم يعني أنه لا يمكن لأحد الوصول إلى جدول الأعمال بمفرده. لاحظ مختبر SDG أن العديد من البلدان النامية التي كانت نشطة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) كانت قبل اللعبة وتشاركت الدروس المستفادة مع الدول المتقدمة. وكان ذلك نمطاً جديداً رحبت به. ثانياً، أقرت أهداف التنمية المستدامة بوجود ارتباطات بين القطاعات التي كانت على النقيض من النهج القطاعي المتبع في إطار الأهداف الإنمائية للألفية. ومع ذلك، مثّل الاعتراف بتلك الارتباطات في الممارسة تحدياً كبيراً. كان من الضروري العثور على المزيد من الأمثلة التي توضح الفوائد العملية لقطاعات العبور. على سبيل المثال، يمكن لأصحاب المصلحة فحص ما يمكن أن يكون حالة اقتصادية للنظر إلى الصحة من خلال عدسة قطاع آخر مثل التعليم أو المناخ. مثل هذه المحادثات كانت ايضاً نمطاً جديداً رحبت به. ومع ذلك، أشار العديد من أصحاب المصلحة إلى أن القضايا المختلفة كانت مترابطة في بعض الأحيان بحيث يصعب ترتيب أولوياتها. ولذلك كان من الضروري التعلم من بعضنا البعض. ثالثاً، تحول جدول الأعمال ايضاً نحو نهج لأصحاب مصالح متعددين. كان أكثر من مجرد تحول نظري، واعترف في الواقع بالآثار العملية لإشراك جميع أصحاب المصلحة. سيجلب أصحاب المصلحة المختلفون خبرات قيّمة في مجالات مختلفة وبالتالي يحققون نتائج في جميع المجالات. كان نهج أصحاب المصلحة المتعددين أساسياً ايضاً لضمان تقاسم جميع الأطراف لمخاطر الاستثمار.

هناك عدد من الموضوعات المتكررة التي ظهرت في جميع المناطق. وأحد الأسئلة الشائعة هو تمويل جدول الأعمال، على وجه الخصوص، ما إذا كان أصحاب المصلحة سيجدون موارد إضافية أو يستخدمون الموارد الحالية بشكل مختلف. موضوع آخر هو الاتساق السياسي. كان الاتساق السياسي قضية معقدة لا تتطلب الإرادة السياسية فحسب بل تتطلب الحوافز على المستوى السياسي والمالي. وسيكون من المفيد الحصول على مزيد من الأمثلة حيث أن تحقيق الترابط بين الوزارات يؤدي إلى نتائج إيجابية، لا سيما من الناحية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، اعترف العديد من أصحاب المصلحة بترابط جدول الأعمال ولكنهم واجهوا صعوبة في تحديد أماكن

الترابط. موضوع آخر متكرر هو جمع البيانات واستخدامها. على الرغم من أن جمع البيانات كان ضرورياً، إلا أنه كان من الأهم معرفة أكثر الطرق فائدة لتحليل تلك البيانات لأغراض صياغة السياسات ووضع ميزانيتها. وأخيراً، كان ينظر إلى التكنولوجيا أن لها جانب مظلم، فضلاً عن الجانب الإيجابي. كان هناك خطر من خلق المزيد من أوجه عدم المساواة إذا لم يكن بإمكان جميع البلدان الوصول إليها.

تضمنت الملاحظات العامّة الأخرى إقبالاً كبيراً للتعلم من بعضها البعض والتي سيكون مختبر SDG سعيداً بتسهيلها. كان هناك ايضاً الكثير من التركيز على القطاع الخاص. غيرَ أنّ القطاع الخاص لم يكن مجموعة متجانسة. ويمكن أن يشمل الشركات متعددة الجنسيات، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومكاتب الأسر، والمؤسسات، والعديد من المجموعات الأخرى. كان من المهم أن نفهم أنّ المجموعات المختلفة لديها حوافز ومثبطات مختلفة للمشاركة في جدول الأعمال. على سبيل المثال، تتضمن الحوافز للشركات متعددة الجنسيات فرصاً في السوق، وفرصة لوضع اللوائح التنظيمية والمنافسة وسلسلة القيمة. كان للبرلمانيين دور رئيسي في ضمان مشاركة جميع القطاعات.

لقد حددت الأمم المتحدة أربع ركائز والتي يمكن من خلالها إضافة قيمة ودعم جميع أصحاب المصلحة. أولاً، يمكن للأمم المتحدة أن تفرض سلطتها للربط بين مختلف أصحاب المصلحة. ثانياً، يمكن أن يضاعف الممارسات الجيدة والسيئة. ثالثاً، يمكن أن تطرح أسئلة وتتحدى الوضع الراهن. رابعاً، يمكن تحديد طرق مبتكرة للتشغيل.

السيّد إي. سارافابافان (سريلانكا)، مشارك، قال إن سريلانكا تخطط لوضع خطة للعام 2030 في إطار سياقها الوطني. وقد أنشأت البلاد لجنة مختارة حول أهداف التنمية المستدامة المسؤولة عن تقديم التوصيات. وتضمنت المهام الأخرى للّجنة صياغة سياسة وطنية، والاتصال بالوكالات الحكومية، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتماس الدعم من منظومة الأمم المتحدة ومراجعة مدى التقدم بشكل دوري. كما حددت اللجنة أربع مجموعات يتم من خلالها تحديد موقف أهداف التنمية المستدامة: الرفاهية الاقتصادية، الاحتياجات الأساسية، بيئة عادلة ومنصفة، والاستقرار. ستشمل عملية توطين أهداف التنمية المستدامة وضع خط أساس فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، والتخطيط للتوطين على جميع المستويات وتحديد الإجراءات اللازمة لتسريع النتائج. وقد أحرزت اللجنة بعض التقدم حتى الآن. على سبيل المثال، قدمت تقريراً مؤقتاً إلى البرلمان، وكفلت تخصيص الموارد للتنمية المستدامة في ميزانية عام 2018، وحددت مؤشرات خاصة بكل بلد في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. وكانت الغاية هي المضي قدماً لضمان استراتيجية تنازلية وتصاعدية، وقيادة قوية، وشمولية، وعمليات فعالة، وموارد كافية، وإدارة رشيدة، ودعم من السلطة التنفيذية. في الختام، ستتطلب خطة العام 2030 اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب جميع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والعالمي.

قال السيّد م. زهو (الصين): إنه يجب على جميع البلدان دمج خطة عام 2030 في استراتيجياتها التنموية الوطنية. ومن الضروري بناء شراكات تحت رعاية الأمم المتحدة. وينبغي أن تستند تلك الشراكات في المقام الأول إلى التعاون بين الشمال والجنوب وأن يكمّلها التعاون بين الجنوب والجنوب. كما كان التشريع والإشراف عنصرين حاسمين للتنمية.

لقد وضعت الصين خطة وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونقّحت العديد من القوانين لتحسين المساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة التغطية التأمينية للأمراض الخطيرة وتخفيض معدل وفيات الأمهات والرضع. كانت الصين ملتزمة بالتعاون بين الجنوب والجنوب في إطار مبادرة الحزام والطريق.

قال السيّد ك. ب. سولانكي (الهند) أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها بدون قيادة قوية ومستدامة. ومع ذلك، ينبغي أن تكون القيادة مركّزة عالمياً بدلاً من أن تقتصر على دائرة انتخابية أو بلد واحد. يجب ألّا يكون هدف القادة هو الفوز في الانتخابات بل تحسين حياة الأجيال القادمة.

ناقش برلمان الهند بدقة أهداف التنمية المستدامة في عدد من المناسبات. كما نظم العديد من الفعاليات، بما في ذلك عدة ورشات عمل، ومؤتمر برلماني، واجتماع للبرلمانيات من دول البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب إفريقيا). كما تمّ عقد قمة لقادة جنوب آسيا بشأن تعزيز التعاون الإقليمي وتعبئة الموارد لأهداف التنمية المستدامة.

وقال السيّد أ. غاشي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) أن بلده يودّ النهوض بالتكامل الأوروبي – الأطلسي من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأنّه سيعزّز النمو الاقتصادي ويعزّز رفاه المواطنين. وأعربت مقدونيا عن أملها في أن تتحسن الشفافية والمساءلة والكفاءة من خلال إصلاحات أهداف التنمية المستدامة، مثل الإصلاحات المتعلقة بالحكم الرشيد وسيادة القانون وإمكانية الاحتكام إلى العدالة وحقوق الإنسان والمؤسسات القوية. راقب المجلس الوطني للتنمية المستدامة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مقدونيا. وترأس المجلس نائب رئيس الوزراء، وتألف المجلس من أعضاء في البرلمان ووزراء وممثلين عن الدائرة الاقتصادية والجامعات والمنظمات غير الحكومية. واعتمد البلد ايضاً وثيقة بعنوان *الشراكة من أجل التنمية المستدامة*: استراتيجية الأمم المتحدة 2016–2020 التي نسقت أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد العالمي بشأن أهداف التنمية المستدامة مع الأنشطة الإقليمية بشأن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. سيكون هناك خمسة مجالات ذات أولوية للتعاون: التوظيف والحكم الرشيد والانخراط الاجتماعي والاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين. ستتركّز مقدونيا أنشطتها حول أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع إطار للميزانية، وبناء القدرات المؤسساتية واعتماد قوانين محددة.

السيّد أ. أزاد (بنغلادش)، قال أنّه يمكن تقسيم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى ثلاث مجموعات: بلدان متقدمة جداً، ومتقدمة، وأقل نمواً. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي توضيح ما إذا كان يعمل مع كل من هذه المجموعات الثلاث على أهداف التنمية المستدامة، حيث لا يوجد ممثل عن بلد أقل نمواً في الفريق. كما ينبغي على المشاركين توضيح ما إذا كانوا قد أخذوا الاضطرابات السياسية بعين الاعتبار، بما في ذلك تهديد الأسلحة النووية. لم يكن من الممكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة ما لم يكن هناك سلام. حقّقت بنغلاديش معظم الأهداف الإنمائية للألفية بنجاح وكانت متقدمة على العديد من البلدان فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يفكر على الصعيد العالمي بدلاً من التركيز على البلدان بشكل فردي، مثل الأرجنتين وصربيا.

قال الرئيس إنه يجب على كل دولة إيجاد الحلول الخاصة بها، ولكن من المهم ايضاً أن تساعد بعضها البعض.

السيّدة س. زاولي (تونس)، قالت أن البرلمان التونسي قد أنشأ شبكة برلمانية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة كُلفت بمهمة دراسة مشاريع القوانين مع التركيز على التنمية المستدامة. أخذت الشبكة نهجاً شاملاً وعملت بالتنسيق مع الحكومة. وقد اقترحت بالفعل تعديلات على مشاريع القوانين المتعلقة بالمجتمعات المحلية وتقوم حالياً بحملة لزيادة الوعي بشأن أهداف التنمية المستدامة. وكان البرلمان التونسي يدرس ايضاً مبادرة قانونية لإدراج أهداف التنمية المستدامة في المناهج الدراسية وكذلك في مشاريع قوانين تخصّ مصادر الطاقة المتجددة.

السيّدة ج. السماك (البحرين)، قالت إن التعاون الدولي والبرلماني مهم بشكل خاص لأهداف التنمية المستدامة. يجب أن يخلق المجتمع الدولي بيئة آمنة يمكن أن تتطور فيها المجتمعات، على سبيل المثال، عن طريق القضاء على الصراع والإرهاب. اعتمدت البحرين عدة خطط عمل وطنية حول أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والصحة. وتركز الخطط على المساواة وحماية الضعفاء ومشاركة المرأة والطاقة المتجددة.

السيّد أ. تومي (المغرب)، قال إنه يتفق مع السيّد مياتوفيتش على ضرورة زيادة الوعي. من المهم ايضاً تقييم مشاريع القوانين على أساس أهداف التنمية المستدامة، كما اقترحت السيّدة سي. ل. كريكسيل. ومع ذلك، يجب على السيّدة سي. ل. كريكسيل توضيح كيفية أخذ مشاريع الحكومة المحلية بعين الاعتبار لأنها غالباً ما يتم نسيانها. وسيساعد مختبر أهداف التنمية الاجتماعية المجتمع الدولي على رسم أهداف مختلفة وتخصيص الموارد وفقاً لذلك. وبالفعل، فإن حكومة المغرب كانت توزع الميزانية تماشياً مع أولويات البلد. يجب أن تخضع الإدارات المختلفة للمساءلة عن الموارد التي تلقتها حتى تتمكن الحكومات من قياس التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة.

السيّد ف. بوربانو (إكوادور)، قال إن لدى الإكوادور خطة إنمائية وطنية تتضمن أهداف التنمية المستدامة فضلاً عن مجموعة برلمانية متعددة الأحزاب مسؤولة عنها. وعلاوة على ذلك، ستقوم الإكوادور قريباً بتقييم إطارها القانوني لضمان أنه مناسب لغرض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. يجب أن تمتلك البلدان البنية الأساسية المؤسساتية اللازمة لتنفيذ جدول الأعمال. وقد اقترح على برلمانه إنشاء قسم لتقييم القوانين وفقاً لأهداف التنمية المستدامة.

السيّدة سي. ل. كريكسيل (الأرجنتين)، مشاركة، رداً على سؤال من المغرب، قالت إن الأرجنتين لديها نظام فيدرالي مع كل من الحكومة المركزية والعديد من الحكومات المحلية. لكل حكومة محلية هيئتها التشريعية الخاصة التي تعاملت مع بعض القضايا التي تؤول إليها. على الرغم من أن الحكومات المحلية تقوم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، سيكون من المفيد تكرار نفس أدوات التقييم محلياً ثم تحويل النتائج إلى سجل وطني. بعض الموضوعات التي تمّ تناولها على المستوى المحلي كانت ايضاً قضايا وطنية. في مثل هذه الحالات، كان من الضروري تنسيق العمل عبر مستويات الحكومة المختلفة. ورداً على سؤال من بنغلاديش، كان من المهم الانتقال من القول إلى الفعل. على الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة هي جهد عالمي، فقد بدأ العمل محلياً. كان من الصواب الاستماع إلى تجارب البلدان الفردية حيث أن العديد منها كان ناجحاً.

السيّد م. مياتوفيتش (صربيا)، مشارك، قال إن هدفه كان عرض التقدم الذي أحرزته صربيا حتى الآن. ويعتمد تقدم البلد في معظمه على زيادة الوعي بخطة عام 2030 وعملية تقييمها. أداة التقييم من الأرجنتين كانت قيّمة. كان من المهم ايضاً تقييم الموارد المطلوبة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. تعمل مجموعة التركيز التي كان قد وصفها أعلاه على توفير تعليم ثانوي مجاني في صربيا.

سأل السيّد ب. بوسكا (فنلندا)، السيّدة ن. إيسلر عما إذا كانت لديها أية أمثلة مفيدة عن كيفية قيام البرلمانات الوطنية بتنظيم الدعم لأهداف التنمية المستدامة.

السيّدة م. نورزهان (برلمانيّو عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح – PNND)، قالت إن نزع السلاح، وخاصة نزع السلاح النووي، أمر حيوي لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. يجب على الدول إعادة توجيه مليارات الدولارات التي تمّ إنفاقها على الأسلحة النووية نحو أهداف التنمية المستدامة. إن المؤتمر رفيع المستوى المرتقب بخصوص نزع السلاح النووي له أهمية كبيرة. يجب على البرلمانيين أن يسعوا نحو عالم أكثر أمناً وسلماً. ولدى قيامها بذلك، شجعت البرلمانيين على اعتماد خطة العمل البرلمانية من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية التي تمت صياغتها في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137.

السيّدة ن. آيسلير(مختبر أهداف التنمية المستدامة)، مشاركة، قالت إنه من المهم تبادل الأدوات الملموسة مع الاعتراف ايضاً بوجود سياق محلي ووطني وإقليمي وعالمي. لم يكن من الممكن العمل على المستوى الوطني

بمعزل عن السياق الأوسع. وكان المنتدى السياسي رفيع المستوى التابع للأمم المتحدة بمثابة منصة لتيسير التفاعل بين البلدان على جميع المستويات المختلفة وبالتالي تحقيق اتساق في السياسات.

وافقت على ضرورة إشراك جميع المواطنين، بما في ذلك الشباب والنساء. وقد أطلق مكتب الأمم المتحدة في جنيف مؤخراً حملة بعنوان "أنت بحاجة لأن تعرف". لم تكتف الحملة برفع مستوى الوعي حول أهداف التنمية المستدامة، ولكنها شجعت المواطنين ايضاً على المشاركة بشكل ملموس في جدول الأعمال. وإذا لم تشرك البلدان الشباب، فإن جدول الأعمال لا مستقبل له.

رداً على تعليق من المغرب، واجهت العديد من البلدان صعوبة في ضمان الترابط بين السياسة والموازنة. هناك عدد من المبادرات المختلفة في هذا الصدد. على سبيل المثال، قام معهد الألفية بتطوير بعض البرمجيات البسيطة التي تستخدم البيانات الوطنية لإعداد سيناريوهات افتراضية. حسبت الأداة الآثار الجانبية الإيجابية والسلبية للاستثمار في قطاعات معينة، ولا سيما التأثير على القطاعات الأخرى.

واستجابة لمندوب فنلندا، كان مختبر أهداف التنمية الاجتماعية في طور جمع الممارسات الجيدة، لكن لا يمتلكها حتى الآن. من الضروري توضيح الممارسات الجيدة على المستويين الحكومي والبرلماني. فالتواصل أساسياً. يجب على جميع أصحاب المصلحة مشاركة الممارسات الجيدة في صيغة مفيدة. سيكون من المفيد ايضاً التعرّف على تفاصيل أية قصة نجاح.

إن خطة عام 2030 بمثابة خطة سلام مثل خطة التنمية. إذا حقّق المجتمع الدولي كل الأهداف، فلن يكون هناك سبب إضافي للنزاع.

حلقة نقاش حول الموضوع الرئيس للمنتدى السياسي رفيع المستوى لعام 2018:
التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيف

قال الرئيس إن الجزء الثاني من المناقشة سوف يدور حول الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة لعام 2018: "التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيّف". كان الموضوع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بخمسة من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص. وستتناول المناقشة الحالية بعض هذه القضايا، بما في ذلك أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي، والطاقة المستدامة والمدن المستدامة والنظم البيئيّة.

قام بتقديم أعضاء الفريق. أولاً، سيتحدث السيّد م. واكرناغل (المؤسس والرئيس التنفيذي، شبكة البصمة العالمية) عن مفهوم البصمة البيئية وآلة الحساب المرتبطة بها والتي كان هو ومجموعته من روادها. تشير البصمة البيئية إلى التوازن بين ما يمكن أن تأخذه البلدان بأمان من الطبيعة وما كانت تستخدمه بالفعل. وكانت آلة حساب البصمة وسيلة فعالة لقياس التقدم المحرز باتجاه التنمية المستدامة، لا سيما بالاقتران مع تدابير التنمية البشرية الأخرى، مثل مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثانياً، ستعتمد السيّدة هـ. ليادال (النرويج) على تجربة بلدها فيما يتعلق بالموضوع. ثالثاً، سيناقش السيّد أ. سينماليزا (إكوادور) مفهوم "*العيش الكريم*"، الذي يتبنّاه بلده. كان *العيش الكريم* هو الفكرة القائلة بأن التنمية لا يمكن أن تستند إلى النمو الاقتصادي فحسب وإنما يجب أن تركز ايضاً على رفاه الإنسان والانسجام مع الطبيعة. رابعاً، سوف ينظر السيّد س. ستون (مدير الفرع الاقتصادي والتجاري لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – الأمم المتحدة للبيئة) في الأسس الاقتصادية للمناقشة.

قال السيّد م. واكرناغل (شبكة البصمة العالمية)، مشارك، أن شبكة البصمة العالمية قد نظرت إلى تحدي الاستدامة من حيث "ازدهار كوكب واحد" الذي لم يكن مجازاً أو علامةً تجاريةً أو هدفاً، بل كان إطاراً أقرّ بأن كل البشر يعيشون على كوكب واحد. ومع زيادة التقارب العالمي، أصبحت الانبعاثات أكبر. وبموجب اتفاقية باريس، التزمت البلدان بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى درجتين مئويتين، أي ما يعادل 450 جزء في المليون من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. في الوقت الحالي، بلغت الانبعاثات العالمية 408 جزء في المليون مع أكثر من 2 جزء في المليون في السنة. وبهذا المعدل، يتبقى 20 عاماً فقط قبل انقضاء مهلة اتفاقية باريس. وبالتالي يمكن أن تستمر البلدان بالمعدل الحالي أو يمكن أن تخفّض انبعاثاتها. كان الهدف العام هو تحقيق صافي انبعاثات معدومة بحلول عام 2050.

أظهرت العديد من التقارير أنه من الممكن تحقيق الهدف المذكور أعلاه كلّياً. ومع ذلك، فإنه يتطلب جهداً كبيراً وإعادة التفكير في العديد من جوانب الحياة. على سبيل المثال، يتعين على الدول أن تنظر في المهام اليومية مثل كيفية إنتاج الطعام بدون وقود أحفوري. لتحقيق الهدف، كان من المهم تغيير بعض المفاهيم الخاطئة. أولاً، لم يكن صحيحاً أن الموارد غير مهمة. وأظهرت دراسة للبنك الدولي بعنوان "*ثروة الأمم المتبدلة 2018*" أن رأس المال الطبيعي لا يمثل إلا 9 بالمائة من الثروة العالمية. ومع ذلك، كان رأس المال الطبيعي ضرورياً لآليّة عمل العالم. ثانياً، كان المقدار الذي حصلت عليه البشرية من الأرض أعلى بنسبة 70 بالمائة مما يمكن أن تجدده الأرض. ومع ذلك، لم يكن كافياً تعزيز الإمداد من الأرض لمعالجة هذه المسألة. إدارة الطلب الوارد من البشرية أمر ضروري أيضاً. ثالثاً، أغلبية البلدان لم تستخدم أكثر مما يمكنها تجديده فحسب بل كان دخلها أقل من المتوسط العالمي. ونتيجة لذلك، لم يكن بوسعها الحصول على تلك الموارد من أماكن أخرى. ولذلك كان من مصلحة الدول أن تتصرف بشأن قضايا الموارد. كان أمن الموارد ضرورياً لتحقيق التطوير لاحقاً.

إن يوم تخطي حدود قدرة الأرض هو التاريخ الذي يتجاوز فيه طلب البشرية على الموارد البيئية في سنة معينة ما يمكن أن تجدده الأرض. هذا التاريخ يتغير كل عام اعتماداً على أنشطة البلدان. إذا تمكنت البلدان من تقديم هذا اليوم إلى الأمام بخمسة أيام كل عام، على سبيل المثال بخفض انبعاثات الكربون، فإن العالم سيعود إلى استخدام موارد كوكب واحد فقط بحلول عام 2050.

هناك أربعة عوامل رئيسية تؤثر على إدارة الموارد. أولاً، ينبغي على البلدان أن تنظر في كيفية بناء مدنها. كانت المدن المتراصّة تستهلك ثلاثة إلى أربعة أضعاف الموارد للشخص الواحد من المدن غير المتراصّة. ثانياً، يجب التفكير في كيفية توليد الطاقة، على سبيل المثال، عن طريق تفضيل الطاقة الشمسية على الفحم. ثالثاً، يجب على الدول ضمان إنتاج الغذاء بطرق تحدُّ من هدر الغذاء. رابعاً، ينبغي أن يتمّ النظر في النمو السكاني. تحقق الأسر الصغيرة زيادة في الرفاهية، بما في ذلك تحسين النتائج الصحية والتعليمية.

يجب على الدول أن تسأل نفسها دائماً ما إذا كانت القرارات التي تتخذها ستزيد من أمن الموارد وتخلق قيمة. كان "ازدهار كوكب واحد" يدور حول تطبيق التنمية المستدامة بطريقة ذاتية من خلال العيش بشكل جيد في سياق القيود الكوكبية. سوف تعمل مع دوام التزام الدول بنجاحها الخاص.

السيّدة هـ. هوكيلاند ليادال (النرويج)، مشاركة، قالت إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يحول نظمه في مجال الطاقة لاستيعاب عدد متزايد من سكان العالم. لقد بدأت عملية التحول هذه بالفعل. كان العالم يتحرك بالفعل نحو البنية التحتية المستدامة، وتحويل الاستثمارات من الوقود الأحفوري إلى مصادر متجددة وخلق فرص عمل في مجال الطاقة المتجددة.

إن مشهد الطاقة المتغيّر سيكون له تأثير عميق على الجغرافيا السياسية. ونتيجة لذلك، أنشأت الحكومة النرويجية، بالاشتراك مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) وألمانيا والإمارات العربية المتحدة، مؤخراً

اللجنة العالمية الخاصّة بالجغرافيا السياسية لتحويل الطاقة. تهدف اللجنة إلى فهم الآليات المتغيرة بشكل أفضل وضمان حصول صنّاع القرار السياسي على المعلومات التي يحتاجونها.

هناك عدد من الإجراءات اللازمة لتحقيق هدف التنمية المستدامة 7. يجب على أصحاب المصلحة زيادة التمويل، والالتزام بسياسة أكثر جرأة، وزيادة إنتاجية الطاقة، واعتماد نهج متكامل يتبنى الحلول المركزية واللامركزية. يجب عليهم ايضاً زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، وتطوير المؤسسات الفعالة لإدارة نظم الطاقة والتخلص التدريجي من الاعتماد على الوقود الأحفوري. علاوة على ذلك، يجب أن يشكّل تحوّل الطاقة تحولاً عادلاً. ولذلك يجب أن يركز على المجموعات والبلدان الأكثر ضعفاً، ولا سيما البلدان الأقل نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. تعتمد القدرة التنافسية للقطاع على إمكانية جذب مجموعة متنوعة من المواهب، بما في ذلك النساء. وظلت صناعة الطاقة واحدة من القطاعات التي كانت الفجوة بين الجنسين فيها أكثر وضوحاً. لم يكن سدّ الفجوة بين الجنسين مجرد ضرورة أخلاقية واجتماعية فحسب، بل كان ايضاً منطلقاً تجارياً جيداً.

لقد حققت النرويج أهداف التنمية المستدامة السبعة بل قرنتها بالسياسات الوطنية. وبلغت حصة الطاقة المتجددة في إجمالي استهلاك الطاقة في المقاطعة، بما في ذلك النقل 69 بالمائة. كل الكهرباء المنتجة تقريباً كانت من الطاقة الكهرومائية. كما خفّضت النرويج انبعاثات غازات الدفيئة بطريقة فعالة من حيث التكلفة من خلال الأنظمة البيئية الصارمة وتسعير الكربون ونظام الإتجار بالانبعاثات. كانت تنفق واحداً بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي على التعاون الإنمائي، بما في ذلك الطاقة المستدامة.

من خلال تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، سيتمكن المجتمع الدولي من التوصل إلى العديد من

أهداف التنمية المستدامة، مثل الفقر والغذاء والتعليم والمساواة بين الجنسين والمدن المستدامة وتغير المناخ.

بدون طاقة، لن تكون هناك تنمية مستدامة.

السيّد أ. سينماليزا (إكوادور)، مشارك، قال إن النظام الحالي للتنمية غير مستدام ولا يعمل لصالح الأغلبية. وبالتالي فهو يهدد العلاقات الإنسانية والاستقرار الاجتماعي والبيئة. يجب على الدول الكفاح من أجل أسلوب حياة أكثر عدلاً وأكثر استدامة.

إن النظام البيئي العالمي يشكل مصدراً للموارد المادية وكذلك موقع إغراق في الهدر. ومع ذلك، فإن قدرته على التجدّد محدودة. والنموذج الحالي للتنمية يتجاوز حدود النظام البيئي، مما أدى إلى حدوث مشاكل مثل التصحر والتلوث والاحتباس الحراري العالمي. والتركيز كبيراً جداً على الموارد المادية والناتج المحلي الإجمالي.

لا يمكن للتنمية أن تكون مستدامة إلّا إذا أولى المجتمع الدولي اهتمامه بمجموعتين على وجه الخصوص: الأجيال القادمة والأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. وعلى هذا النحو، يجب على الدول أن تحقق توازناً بين ما هو مطلوب حالياً وما هو مطلوب في المستقبل. يجب عليهم ايضاً الحد من التفاوت الاقتصادي.

وقد طعنت الإكوادور في نموذج التنمية السائد من خلال مفهوم الأنديز السلفي "العيش الكريم"، أو "نوعية الحياة"، على النحو المنصوص عليه في دستور البلد. لقد أدى "العيش الكريم" إلى تغيير اقتصادي وسياسي وثقافي كبير في البلاد. وهو نموذج للتنمية يعتمد على الأفراد والأسر والمجتمعات ويعزّز التضامن والمجتمعية والشمولية والتعاون والمعاملة بالمثل والتنوع. لقد منح المواطنون حقوقاً جماعية مدى الحياة، بما في ذلك الحق في الصحة والتعليم، وكلفوا بمسؤوليات مثل مسؤولية الاستهلاك بطريقة اجتماعية مسؤولة. شمل مفهوم العيش الكريم الاقتصاد الشعبي. شارك المواطنون، بشكل جماعي وفردي، في إدارة الخطط الوطنية وإعدادها وتنفيذها. كان هناك ايضاً اعتراف بأشكال مختلفة من المنظمات الاقتصادية والإنتاج الاقتصادي، من المجتمعات والتعاونيات إلى أصحاب المشاريع من القطاعين العام والخاص، إلى الأسر. كان مفهوم "أمّنا الأرض" ايضاً مفهوماً أساسياً يندرج تحت مفهوم العيش الكريم. وقد أعطى مفهوم "أمّنا الأرض" الطبيعة حقوقها الخاصة، ولذلك فرضت على الناس احترام البيئة. بشكل عام، يمكن تجسيّد مفهوم العيش الكريم بامتلاك علاقة متناغمة مع الطبيعة، والكائنات الحية الأخرى والذات.

وقال السيّد س. ستون (الأمم المتحدة للبيئة)، مشارك، إن الناتج المحلي الإجمالي العالمي بلغ 77 تريليون دولار. ومع ذلك، فقد عني الناتج المحلي الإجمالي بقياس الدخل والمعاملات بدلاً من الثروة التي كانت البلدان تديرها. لزيادة الدخل، يجب على البلدان إدارة الثروة. كان من المهم النظر في الثروة الشاملة، بما في ذلك رأس المال المنتج، رأس المال الطبيعي ورأس المال البشري. وبما أنّ رأس المال البشري يمثل أكبر قدر من الثروة، كان الاستثمار في التعليم ذا قيمة خاصة.

حظي الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين باهتمامٍ خاصّ. يستهلك الاقتصاد العالمي 90 مليار طن من المواد الخام سنوياً، وتمّ إعادة تدوير أكثر من نصفها كنفايات. يجب على الدول إعادة بناء اقتصاداتها عن طريق إدارة واستثمار ثرواتها بطرق أكثر فعالية. كان أحد المؤشرات التي تندرج في إطار الهدف 12 من أهداف التنمية هو الشراء. وبالنظر إلى أن البلدان أنفقت ما يصل إلى 40 بالمائة من ميزانياتها على المشتريات، فإنها يمكن أن تحفز حدوث تغيير هائل في الاقتصاد بمجرد التحول إلى الشراء المراعي للبيئة والمستدام.

قال السيّد س. مموهاي (جنوب إفريقيا) إنه يجب على المجتمع الدولي الإسراع بالتقدم إذا ما رغب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المحدد. على وجه الخصوص، ينبغي تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية. تطلبت إفريقيا ما مجموعه 7.8 تريليون دولار لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بالكامل. ومع ذلك، كان من الصعب تعبئة الموارد المحلية بسبب انخفاض النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات التصنيع المستدام. ولذلك ينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة الكثير من التمويل. يجب أن تساهم البلدان النامية ايضاً في تمويل أهداف التنمية المستدامة من خلال التصدي الفعال للتدفقات المالية غير الشرعية.

جنوب إفريقيا تقوم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال خطتها للتنمية الوطنية التي تعالج قضايا مثل الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ. وحتى الآن، أثبتت الحكومة أن 74 بالمائة من خطة التنمية الوطنية تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. خططت جنوب إفريقيا للعمل بشكل أوثق مع فريق الأمم المتحدة القطري من خلال التقارير والبرامج وأنشطة الدعوة. كان موضوع خلق فرص العمل خاصة للشباب, من صلب جدول أعمال 2018. وستطلق الحكومة مبادرة لإخضاع الشباب العاطلين عن العمل لبرامج تدريبية مأجورة.

السيّدة ب. سامباتيسيري (تايلاند) قالت إن فلسفة اقتصاد الاكتفاء (SEP) لا تزال هي المبدأ التوجيهي الرئيسي لجهود التنمية المستدامة في تايلاند. ما وضع تايلاند على مسار التنمية المستدامة لعدة عقود وأتاح للناس التمتع بسبل معيشة محسّنة ومستدامة. تم تضمين هذا المبدأ في الدستور وخطة التنمية الوطنية وكذلك في ميزانية أهداف التنمية المستدامة. كانت تايلاند على استعداد لتبادل أفضل التطبيقات في مجالات معينة مثل تنمية المجتمع والزراعة والغابات. ويعمل البلد حالياً مع عدة بلدان، مثل ليسوتو، لتنفيذ برامج التنمية القائمة على مبدأ الاكتفاء الاقتصادي. وشجعت البلدان الأخرى في الجنوب على المشاركة في التعاون الإنمائي من خلال مبدأ الاكتفاء الاقتصادي في تايلند (SEP) من أجل التشارك في أهداف التنمية المستدامة.

السيّدة س. الهاشم (الكويت) قالت إن على البرلمانيين الضغط على الحكومات لتبني أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالطاقة النظيفة. كما يجب عليهم مراقبة الإجراءات لضمان تنفيذ الحكومات للسياسات والقوانين. يجب أن تتوجه الكويت نحو الطاقة الشمسية بدلاً من الاعتماد على النفط. كما يجب إعادة تقييم استخدام الإيثلين والبولي إيثلين الذي يؤثر سلباً على البيئة. كان من المهم اعتماد ثقافة معيّنة، لا سيما بين الشباب، لتشجيع المواقف الصديقة للبيئة.

قالت السيّدة م. وسوليفان (إيرلندا) إن أكبر تحدٍّ يواجه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة هو ضمان الاتساق السياسي. على الرغم من التزام أكثر من 190 دولة بأهداف التنمية المستدامة، إلا أن هناك العديد من التناقضات في قرارات تلك الدول. على سبيل المثال، اتخذت بعض الدول قرارات من شأنها أن تكون لها آثار كارثية على البيئة وتغير المناخ. ورفضت بلدان أخرى معالجة الظلم الضريبي الذي كان سبباً رئيسياً في عدم المساواة. وكان بعضهم يبيع الأسلحة أيضاً، مما أدى إلى تفاقم الصراع. كان من المهم بشكل خاص الأخذ بعين الاعتبار الأشخاص ذوي الإعاقات البدنية والفكرية على حدٍّ سواء ضمن إطار تنفيذ ومراقبة أهداف التنمية المستدامة.

السيّد بارونز ج. هوبر (المملكة المتحدة)، قال إن المملكة المتحدة وضعت خطة حكومية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ونظمت تعاوناً بين الإدارات الحكومية. كان هناك ايضاً مجموعة من جميع الأحزاب البرلمانية فيما يخص أهداف التنمية المستدامة التي تتبّعت التقدم وحمّلت الحكومة المسؤولية عن ذلك. وللمملكة

المتحدة علاقة خاصة مع دول الكومنولث بشأن تغير المناخ، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وتنتج البلاد حالياً 20 بالمائة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة كما أنها تهدف للوصول إلى 30 بالمائة بحلول العام 2030.

من المهم حل المشاكل التي نشأت نتيجة للتحول في مجال الطاقة. على سبيل المثال، لم يعد لدى النساء في تشاد خشب للطهي بعد فرض حظر قطع الخشب للحفاظ على الغابات. مشاريع الطاقة المتجددة يمكن أن تكون كبيرة أو صغيرة. يمكن أن تكون بسيطة مثل تركيب عنفات الرياح الصغيرة أو ألواح الطاقة الشمسية في كل منزل. يجب على الدول ايضاً تكثيف الجهود في مجال كفاءة الطاقة، على سبيل المثال، من خلال التوعية ومشاركة القطاع الخاص.

السيّد ف. الحسين (السودان)، قال إن لدى السودان موارد طاقة متجددة ونظيفة. ومع ذلك، ليس لدى البلد شراكات كافية لجعل الطاقة المتجددة بديلاً دائماً، لا سيما على مستوى المجتمع. من المهم بشكل محدد إشراك القطاع الخاص. وينبغي أن يوضح المحاضرون الحوافز التي تشجع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة. ويجب على البلدان الصناعية أن تقوم بمبادرات لحماية البيئة كون تلك البلدان هي التي تسببت في الضرر.

السيّد م. بن سوف (تونس)، قال إن على البرلمانيين أن يفوا بالتزاماتهم الدولية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. على وجه الخصوص، يجب عليهم محاسبة الحكومات على موازنة التنمية. إن أهداف التنمية المستدامة أولوية بالنسبة لتونس. بموجب دستور 2016، ستنشئ تونس هيئة مسؤولة عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان الامتثال للاتفاقيات والبرامج الدولية.

قالت السيّدة س. رافي (رئيسة و منظمة حملة "جودة هواء آسيا") إن منظمتها تعمل على أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالهواء النظيف، وهي الأهداف 3.9 و 11.6 و 12.4 و 7. ومن المجالات الرئيسية التي تتطلب المزيد من الاهتمام تكلفة تلوث الهواء فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي. حتى الآن، ليس هناك سوى تقرير عالمي واحد من البنك الدولي حول هذه المسألة. وقدّر التقرير أن التكلفة العالمية للناتج المحلي الإجمالي بلغت 5.11 تريليون دولار أمريكي. تراوحت التكلفة بين 3 و 9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مختلفة حسب كيفية تلوث الهواء. يجب على البرلمانيين تشجيع الحكومات والمؤسسات الدولية على تحديث البيانات كل عام ولجميع البلدان. سيكون من المفيد الحصول على إحصائيات تقيس تكلفة تلوث الهواء بالنسبة للاقتصاد وليس فقط بالنسبة للتأثير الصحي.

قال السيّد أ. تومي (المغرب) إنه يؤيد الحاجة إلى قياس رأس المال الطبيعي ورأس المال البشري. وبالفعل، خطى المغرب في الآونة الأخيرة بالتعاون مع البنك الدولي نحو قياس الثروة الإجمالية للبلد. وكانت النتائج مذهلة،

ولكنها تستخدم حالياً كأساس لسياسة البلد بشأن التنمية الاقتصادية. وشجّع المؤسسات الأخرى على إجراء تقييمات مماثلة.

من المهم إعادة النظر في نموذج لتوليد الطاقة المتجددة التي تنطوي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبموجب هذا النموذج، تقوم الشركات الصغيرة بتركيب ألواح الطاقة الشمسية وإعادة فائض الطاقة إلى الشبكة كمقابل للدخل. يهدف المغرب إلى توليد 50 بالمائة من طاقته عبر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. كما أنشأ الوكالة المغربية للطاقة المستدامة التي أشرفت على جميع البنى في إنتاج الطاقة.

وقال السيّد أ. موتير (كبير المستشارين للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد البرلماني الدولي) أنه يتعين على المجتمع الدولي إعادة تقييم نظام التشغيل الحالي الذي يفترض أن المزيد من الثروة المادية تؤدي إلى التقدم والرفاه البشري. على الرغم من أهمية الثروة والناتج المحلي الإجمالي، ينبغي على البلدان أن تأخذ العوامل الأخرى بعين الاعتبار، مثل البيئة. وفي الوقت الحالي، ليس هناك أية انتهاكات في النظام لضمان ألا تستهلك البلدان الكثير من موارد العالم. ويمكن للبصمة البيئية أن تخدم هذا الغرض. يجب على البرلمانيين النظر في كيفية جعل البصمة البيئية إحصائية حكومية رسمية يتم حسابها إلى جانب الناتج المحلي الإجمالي. من خلال تغيير المقاييس، قد يغير الأشخاص نمط تفكيرهم ويغير بدوره نظام التشغيل. ينبغي أن يشرح السيّد س. ستون (الأمم المتحدة للبيئة) ما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي البيئي، الذي خفّض النمو غير الصديق للبيئة، سيعتبر مقياساً فعالاً.

السيّد م. هـ. منيا (الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا – EALA)، قال أنه يجب إعطاء القطاع الخاص حوافز للانخراط في مجال الطاقة المتجددة على المستوى الوطني. يجب أن يعرف الناس أن حوافز التغيير ليست اقتصادية فحسب، بل كانت هناك فوائد للتغيير مثل تحسين الصحة وخلق الوظائف والحدّ من الفقر. يجب على الدول الشريكة في الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا أن تُدخل إصلاحات في مجال السياسة العامة والقانون، وتُعزز الطاقة المتجددة ولا سيما على المستوى المجتمعي. يجب عليهم مواءمة السياسات والتشريعات واللوائح، وضمان دعم الميزانية المناسبة. كما يجب توافر قائمة بالموارد القابلة للتجديد في كل دولة شريكة. كانت إصلاحات نظام التعرفة ضرورية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص. على الرغم من أن دول شرق إفريقيا لديها قدر كبير من الغاز، إلا أن المواطنين لم يتمكنوا من شراء مواقد الغاز وأجبروا على استخدام الحطب.

السيّد أ. سينماليزا (الإكوادور)، مشارك، قال إنه يتعين على البلدان أن تنظر في آثار تدابير حماية البيئة، مثل كيفية استمرار حياة المعتمدين على قطع الخشب إذا كان هناك حظر على قطع الخشب. ومن الأمور الحاسمة ايضاً الحدّ من الاستهلاك عندما يكون ذلك مدمراً للطبيعة، كما هو الحال في الإكوادور. على الرغم من

أن الإكوادور كانت دولة منتجة للنفط، إلا أنها تحرز تقدماً في مجال الطاقة الكهرومائية. كما تشجع البلاد المزارعين على تركيب مواقد بديلة تحد من عملية استنزاف وتدمير الغابات.

قال السيّد م. واكرناغل (شبكة البصمة العالمية)، مشارك، أن التنمية المستدامة تدور حول بناء الثروة. ومع ذلك، كانت البلدان تدير الاقتصاد كما لو كانت شركة في مجال التصفية وتوليد الدخل على حساب الثروة. لم تكن البصمة البيئية أداة للحدّ من النمو ولكنها وسيلة لضمان حياة مزدهرة للجميع. ساعدت شبكة البصمة العالمية 10 دول على الأقل في إدارة الموارد الطبيعية. كما تعمل على بناء شبكة عالمية من الجامعات لحساب التقدم المحُرز في إدارة الموارد في جميع أنحاء العالم. كان ليوم تجاوز حدود قدرات الأرض أكثر من 1.5 مليار ظهور إعلامي وكان بالتالي الوقت الأنسب لإرسال رسالة. وشجع ذلك البلدان على مشاركة أفكارهم لهذا اليوم. يجب إيصال الرسالة بطريقة يمكن أن يفهمها الجميع.

قال السيّد س. ستون (الأمم المتحدة للبيئة)، مشارك، إن هناك مناقشات كثيرة حول كيفية قياس نجاح الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة في مجال النمو الاقتصادي. وأخيراً، فقد تقرر أن زيادةً بنسبة 7 بالمائة في الناتج المحلي الإجمالي ستعتبر ناجحة في البلدان منخفضة الدخل. ومع ذلك، لم يكن كافياً لقياس الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان. تحت الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الشراكات، كان هناك مؤشر على بدائل للناتج المحلي الإجمالي لم يتم القيام بها بعد. لذلك كان لدى الدول الفرصة لتفضيلها على البصمة البيئية. كان من المهم أن تركز الدول على تنمية ثرواتها. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي البيئي لم يعكس ذلك.

قال الرئيس إنه ينبغي على الحكومات أن تدرج برلمانيين في وفودها في منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى لعام 2018. ينظم الاتحاد البرلماني الدولي حدثاً جانبياً في 16 تموز/ يوليو 2018.

ما يستجد من أعمال

قال الرئيس إنه يتعين على اللجنة انتخاب رئيس جديد. وفقا لمبدأ التناوب الإقليمي، يجب أن يأتي الرئيس القادم من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقد رشح المكتب السيّد ج. ك. روميرو (الأرجنتين).

تمت الموافقة على الترشيح بالتزكية.

السيّد ج. سي. روميرو (الأرجنتين) قال أنه ممتن للدعم الذي تلقاه. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي التأسيس على العلاقة الجيدة التي أقامها مع الأمم المتحدة. ودعا المندوبين إلى العمل معاً للإيفاء بأفكار ومشاريع اللجنة. وستكون الجلسة التي تعقد في الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي في الأرجنتين فرصةً قيمةً للتعاون.

رفعت الجلسة الساعة الواحدة مساء.

منتدى البرلمانيين الشباب من الاتحاد البرلماني الدولي

جلسة الأحد 25 آذار/ مارس

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 2.40 مساء. برئاسة السيّدة ر. ب. إيتاماري تشوك (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، عضو مجلس إدارة المنتدى.

إقرار جدول الأعمال

(FYP/138/A.1)

أقرّ جدول الأعمال.

تحديثات قطرية حول مشاركة الشباب

قالت السيّدة ز. هلال *سكرتيرة منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي*، أن مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية كانت مهمة لعدد من الأسباب. أولاً، شجعت الشمولية. كان نصف سكان العالم دون سنّ الثلاثين، ومع ذلك تمّ استبعاد الشباب من عمليات صنع القرار. لذا يجب سماع أصواتهم أو أنهم سوف يصبحون محبطين وغير مهتمين. ثانياً، من شأن مشاركة الشباب أن تؤدي إلى حكم أفضل. حيث كانت البرلمانات الأكثر شمولاً أكثر فعالية في إنتاج القوانين والسياسات التي أخذت في الاعتبار احتياجات مختلف السكان. ثالثاً، مشاركة الشباب ستؤدي إلى تجديد الديمقراطية. فقد كان الشباب في مقدمة الأفكار والتقنيات الجديدة. كانوا ايضاً عنصراً أساسياً لبناء ديمقراطية سليمة تلبي آليات المجتمع المتغيرة. يجب على البرلمانيين استخدام الحجج المذكورة أعلاه في أعمال المناصرة في بلدانهم الأصلية. كما ينبغي لهم أن ينظروا في نتائج المناقشة العامة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 134 في لوساكا والتي تتعلق بمشاركة الشباب.

لقد غيّر الاتحاد البرلماني الدولي مفهوم مشاركة الشباب. في السابق، كان يُفهم على أنه استشارة الشباب. في الوقت الحاضر، أصبح يعني تمثيل الشباب في البرلمانات والحكومات. واجه الشباب في السياسة العديد من التحديات الرئيسية. على سبيل المثال، تحدد القوانين الانتخابية في 73 بالمائة من البلدان سنّاً أهليةً عالية للترشح للانتخابات. كان ذلك يعني وجود فجوة كبيرة بين سن الاقتراع وسن الأهلية. كما واجهوا تحديات مالية كبرى، ومحدودية في الوصول إلى الشبكات القائمة والآراء الثقافية التي اعتبرتهم غير متمرسين. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما ينظر الشباب إلى السياسة على أنها فاسدة وعنيفة وبالتالي لا تجذب اهتمامهم دائماً. واجهت الشابّات تمييزاً مزدوجاً بسبب سنهنّ وجنسهنّ.

الاتحاد البرلماني الدولي أول مؤسسة تبحث في مشاركة الشباب في البرلمانات. وأظهر بحثه أن تمثيل الشباب منخفضاً للغاية، لا سيما في المناصب العليا. تم انتخاب العديد من أعضاء البرلمان من الشباب في ظل نظام التمثيل النسبي، خاصة عندما تم دمجها مع نظام الحصص. كانت النساء أقل تمثيلاً من الرجال في جميع الفئات العمرية. في حين كان 56 بالمائة من الناخبين تتراوح أعمارهم بين 20 و 44 سنة، وكان 26 بالمائة فقط و 14.2 بالمائة و 1.9 بالمائة من البرلمانيين دون سن 45 و 40 و 30 على الترتيب.

على البرلمانات الوطنية اتخاذ عدد من الإجراءات لتشجيع مشاركة الشباب. يجب عليها إدراج سياسات وتشريعات مناسبة، بما في ذلك نظام الحصص وأنظمة التمثيل النسبي. يجب عليها إعادة النظر في القيود العمرية ومواءمة سن التصويت مع سن الأهلية للترشح للانتخابات. يجب على الأحزاب السياسية الزجّ بمزيد من المرشحين الشباب في النظام. هناك حاجة إلى استراتيجيات محددة للمرشحين من الشباب والنساء. كما يجب على الدول ايضاً إجراء أبحاث لإثراء جهود الدعوة لذلك.

قال السيّد ب. أويلينجييمانا (رواندا) أن رواندا أحرزت تقدماً كبيراً في موضوع مشاركة الشباب. وقد أعاد البلد تعريف الشباب كأشخاص يصل سنهم إلى 30 سنة بدلاً من 35 سنة. كما تمّ استحداث المجلس الوطني للشباب الذي يعمل على الصعيدين الوطني والمحلي. هناك نظام وطني للحصص تم فيه انتخاب مقعدين في البرلمان حصراً من قبل الشباب لتمثيلهم. كما ضمّ حزب الأغلبية جناح خاص بالشباب. كان لدى العديد من الأحزاب ممثلين عن الشباب في اللجنة التنفيذية.

قالت السيّدة يو. سارين (الهند) إنه من المهم إشراك الشباب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وخاصة الهدف 7 منها والمتعلق بالطاقة. يجب أن يهتم الشباب بمتطلبات التنمية المستدامة. يحمل الشباب معهم الابتكار والعمل الجاد. وسيكون لهم دوراً مفيداً في تطوير شبكات سلسلة التوريد للسلع البيئية واستخدام التكنولوجيات الحديثة لتعزيز مستوى معيشة السكان المحليين.

قال السيّد غ. بوريك (تشيلي) أن كانت هناك حركة طلابية هامة في عام 2011 غيّرت مسار السياسة في تشيلي. استمع أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونجرس إلى الطلاب، لكنهم رفضوا السماح لهم بالمشاركة في تنفيذ تلك التغييرات. ونتيجة لذلك، شكّل الطلاب ائتلافاً جديداً للاعتراض على اللاعبين السياسيين الرئيسيين. يجب على الشباب الكفاح من أجل صوتهم لأن من هم في السلطة لن يسلموها بسهولة. وقد شهدت شيلي بعض النتائج الجيدة، حيث تحسنت مشاركة الشباب بشكل كبير على مدى السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

السيّدة ر. المنذري (عُمان) قالت إن حكومتها تتشاور مع مؤسسات التعليم العالي حيث يتم تمثيل الشباب. ستحل البلدان التحديات التي يواجهها الشباب في البرلمانات ليس من خلال نظام الحصص، بل من

خلال تبني أفكارهم عن كثب. الاعتقاد بأن الخبرة تأتي فقط مع العمر كانت خاطئة. يجب على الشباب تقديم أنفسهم بطريقة تعزز الثقة ضمن المجتمع.

قالت السيّدة و. سوتنيك (أوكرانيا) أنه من المهم أن يكون هناك وظيفة مهنية قبل أن تصبح سياسية. على الرغم من أن السن لا يشكل قضية، فإن المهنة والمهارات مطلوبة. بصفتها زعيمة جناح الشباب في حزبها، كانت تأمل في تمكين الشباب من خلال توفير التعليم السياسي وتعليم المهارات والعادات العملية، مثل كيفية النضال من أجل قضية ما. كما كانت تبعث برسالة مفادها أنه من المستحيل التحدّث عن الشباب دون شباب. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي عقد جلسات استماع وحتى إعداد مشروع قرار بشأن السياسات المنهجية لإشراك الشباب. فبدون شباب مبدعين ومبتكرين، لن تتمكن الدول من صياغة سياسات فعالة.

قالت السيّدة ف. ميليس (إثيوبيا) أن إثيوبيا واحدة من أسرع البلدان نمواً في العالم بسبب العمل الجاد للشباب الذين يشاركون في جوانب عديدة من المجتمع. على سبيل المثال، كانوا يساعدون في تنفيذ تدابير الصحة الإنجابية التي عالجت موضوع وفيات الأطفال والأمهات. الملايين كانوا يتلقون التعليم أيضاً. وقد شاركوا في القضايا السياسية على جميع المستويات، بما في ذلك القضاء على الفقر ونقل التكنولوجيا. كما تزايدت مشاركتهم في المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الرغم من مواجهتهم لكم كبير من البيروقراطية.

قالت السيّدة م. ج. كاريون (اكوادور) أن الإكوادور قد أحرزت تقدماً كبيراً في موضوع مشاركة الشباب والنساء في السياسة. بموجب دستور عام 2008، كان لدى من عندهم 16 إلى 18 عاماً حرية التصويت. ونتيجة لذلك، زادت مشاركة الشباب في كل من البرلمانات الوطنية والمحلية. وعلاوة على ذلك، أزال البلد قيود السن الكبير في بعض المناصب في البرلمان. كما قدمت الإكوادور ايضاً منحاً دراسية لتشجيع مشاركة الشباب في السياسة عبر المؤسسات التعليمية.

قال السيّد ب. ي. نجامبيلي ايبام (الكونغو) أن الشباب يشكلون قوة وليس ضعفاً. لقد ناضل الشباب في الكونغو لتغيير الدستور بحيث سُمح للناس بالتصويت في سن الثامنة عشرة. وخلال الانتخابات الأخيرة، قامت حركة شبابية بجولة في البلاد لإثبات أن الشباب يجب أن يكونوا حاضرين في ميادين صنع القرار. ونتيجة لذلك، رشّح العديد من الشباب أنفسهم. في النهاية، تم انتخاب 10 أشخاص ممن هم تحت سن الثلاثين في البرلمان. لم يحقق الشباب هذه النجاحات من خلال نظام الحصص، ولكن من خلال النضال من أجل ما كانوا يؤمنون به. ومع ذلك، كان من الضروري ألّا يكون الأطفال صغاراً عندما يصلون إلى ميادين صنع القرار. يجب عليهم معالجة القضايا التي تؤثر على جميع السكان وليس فقط على الشباب وحدهم.

قال السيّد أ. إبراهيمي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) أنه يجب على الشباب المشاركة في عملية التنمية، بما في ذلك في المجالات الاجتماعية – السياسية والثقافية والاقتصادية. وقد استحدثت الجمهورية الإسلامية الإيرانية

عدداً من السياسات في هذا الصدد. على سبيل المثال، قامت بترقية منظمة الشباب الوطنية إلى وزارة الرياضة والشباب وأدخلت الهيئات الاجتماعية السياسية والثقافية في الجامعات. من خلال زيادة مستوى فهمهم، سيكون الشباب أكثر احتمالاً للمشاركة في الأنشطة الاجتماعية السياسية. يجب على البرلمانات اتخاذ إجراءات تشجع مشاركة الشباب.

قال السيّد أ. شيبايا (زمبابوي) أن زمبابوي قد خصّصت 20 بالمائة من مقاعد البرلمان للشباب. ترشّح الشباب إزاء بعضهم البعض لاختيار مرشحين شباب. يجب أن يتوصل الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق نسبة مئوية من مشاركات الشباب في البرلمانات. ومن شأن بذلك، تعزيز الشمولية وبلوغ حكم أفضل.

قال السيّد ع. الطبطبائي (الكويت) أنه يجب على جميع أعضاء البرلمان مراعاة احتياجات جميع الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز. كما يجب عليهم ايضاً معالجة معاناة الشباب في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية وفلسطين. الكلام ليس كافياً. كان من الضروري اتخاذ إجراء. يجب على البلدان ألّا تهمش أو تعزل الشباب، وانما تدعوهم للمساهمة بأي طريقة يمكنهم القيا بها.

قال السيّد م. هلينغوا (جنوب إفريقيا): أن جنوب إفريقيا ترحب بالتحديث من قبل الأمانة وستنظر في النتائج خلال عملها البرلماني. يجب أن يمتد تمثيل الشباب إلى أبعد من البرلمانات وفي مختلف مجالات المجتمع. ولهذا السبب فإن برلمان الشباب الجنوب أفريقي لا يشمل فقط أعضاء البرلمان ولكن ايضاً الطلاب والشباب في ميدان العمل وغيره. لذلك كان هناك فهم أفضل للحقائق السائدة على الأرض. وتقوم جنوب إفريقيا في الوقت الراهن بوضع طرائق تكوين تجمع شبابي برلماني. كما أشرك الشباب في صياغة أحدث السياسات الخاصّة بهم. كان للنشاط الشبابي القدرة على تحقيق النتائج المرجوة للشباب. فعلى سبيل المثال، أقنع الشباب في جنوب إفريقيا الحكومة بخفض الرسوم الدراسية بعد إطلاق حملة بعنوان" وجوب إلغاء الرسوم"(#FeesMustFall). يجب ألّا يكون البرلمانيون الشباب من السياسيين الكبار. يجب أن يأخذوا البرلمان إلى الناس والعكس بالعكس.

السيّد ك. فيجيسكيرا (سريلانكا)، قال أن هناك العديد من الأشخاص الذين تقلّ أعمارهم عن 35 سنة في الحكومة المركزية وشخصين أقل من 35 سنة في الحكومة في سريلانكا. كانت هناك حصة نسبتها 25 بالمائة للشباب في المجالس المحلية، ولكن تمّ الغاء الحصة لصالح حصة النساء. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي معالجة هذه المشكلة في الاجتماعات المقبلة. يجب أن يتوصل المنتدى ايضاً لتحديد عمر مقبول عالمياً للشباب.

السيّد م. ر. قلعجي (الجمهورية العربية السورية)، قال أن الدستور السوري يتضمن مادتين بخصوص الشباب ومشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية. كان سن الاقتراع القانوني 18 عاماً، في حين كان السن القانوني لأهلية الانتخاب 25 عاماً. وعلى الرغم من أن الشباب السوري كان لديه المعرفة بكيفية المشاركة في صنع القرار، إلا أنهم واجهوا تحديات كبيرة، مثل الإرهاب. يجب على البلاد وضع خطة عمل وطنية تعتمد على

حقوق الإنسان لإبعاد الشباب عن التطرف. يجب أن توفر الخطة الارشادات اللازمة للشباب السوري، وبناء قدراتهم وتسهيل مشاركتهم في الحياة السياسية. كما أن هناك حاجة لسن تشريع يضمن مشاركة الشباب والنساء في جميع الأحزاب السياسية.

قال السيّد م. ريناس جانو (العراق) أن العديد من الناس يعانون في جميع أنحاء العالم في بلدان مثل فلسطين. وقد تعرّض هو وزملاؤه البرلمانيون للاضطهاد بسبب تظاهرهم بخصوص الوضع في كردستان العراق. يجب على الدول أن تحدث تغييراً فيما إذا رغبت في التقدم. كان الشباب في كثير من الأحيان محرضين من أجل التغيير.

السيّدة هـ. سيبونغو (ناميبيا)، قالت أن الشباب الناميبيين كافحوا للوصول إلى البرلمان لسنوات. ومع ذلك، يمثلون حالياً 35 إلى 40 بالمائة من الأشخاص في المناصب التنفيذية، مثل الوزراء أو نواب الوزراء. حرصت الحكومة على أن يتم الأخذ في الاعتبار المرشحين الشباب لكل وظيفة متاحة.

قال السيّد ف. الذباحي (الإمارات العربية المتحدة) أن الإمارات العربية المتحدة وضعت استراتيجية وطنية تهدف إلى بناء القدرات بين الشباب وجعلهم قوة دافعة للمستقبل. كما أنها أوجدت منصب وزير الشباب كما تعيّن مستشارين وطنيين بشأن قضايا الشباب.

من المهم تعزيز مكانة منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي أن ينظر المنتدى في احتياجات وأفكار الشباب بشكل أكثر شمولاً. كما ينبغي عقد دورات تدريبية لتسهيل المشاركة السياسية للشباب، وورشات عمل للسماح بتبادل المعلومات. يجب أن يناقش المنتدى مواضيع مختلفة عن تلك الخاصة باللجان الدائمة. يجب أن تعزز خطة العمل الخاصة بها وأن تشرك الشباب، لا سيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وعندئذ سيكون المنتدى قادراً على إيجاد حلول قابلة للبقاء ودائمة ومدعومة بالشواهد.

السيّد ي. أ. أحمدي (السودان)، أن مشاركة الشباب تتحسن في السودان. فقد كرّس الدستور مفهوم مشاركة الشباب. وكان سنّ الاقتراع 18 سنة وكان سنّ الأهلية للانتخاب 21 سنة. وشكّل الشباب 10 بالمائة من البرلمانيين وشغل العديد منهم مناصب رفيعة المستوى حتى في الوزارات. ومع ذلك، لم يقم السودان بإدراج نظام الحصص للشباب في المؤسسات السياسية.

السيّد د. نامارا (الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا)، أن معاهدة إنشاء جماعة شرق إفريقيا تضمن تمثيل الشباب في انتخابات جميع دولها الشريكة. في بعض الدول الشريكة، كان تمثيل الشباب مرتفعاً للغاية. ففي أوغندا، على سبيل المثال، كان 70 بالمائة من أعضاء البرلمان من الشباب، وكان على كل لجنة، تعمل محلياً ووطنياً، أن يكون لها ممثل للشباب. تأمل الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA) بمواءمة القوانين في جميع أنحاء المنطقة لضمان إدماج الشباب في جميع الأنشطة الحكومية.

السيّد ل. تويتوبو (مراقب، * فيجي)، قال أن وزارة الشباب والرياضة في فيجي توفر التعليم غير الرسمي للشباب. وهي فخورة بشكل خاص ببرامج التربية البدنية التي توفر للشباب المرافق والتدريب اللازمين. كان هناك ايضاً اثنين من البرلمانيين الشباب المسؤولين عن المدارس والجامعات. بشكل عام، تهدف السياسة الوطنية للشباب إلى خلق بيئة مواتية لتنمية الشباب. كان من الضروري التفاعل بشكل مباشر مع الشباب لتقييم احتياجاتهم. يجب أن تبدأ الدول بأطفالها إذا أرادوا تحقيق السلام. سيكون الشباب أكثر احتمالاً للمشاركة في السياسة إذا ما تم فهمهم.

السيّدة ج. ناصيف (مراقب، البحرين)، قالت أنّه في البحرين، يعتبر البرلمانيون صغاراً حتى سن 35 في مجلس النوّاب و 40 في مجلس الشورى. وللناس الحق في التصويت في سن العشرين. ويشكل البرلمانيون الذين تقلّ أعمارهم عن 45 سنة نسبة 48 بالمائة من العدد الإجمالي في مجلس النواب. وبذلك احتلت البحرين المرتبة 12 من أصل 128 دولة في الإحصاءات الرسمية للاتحاد البرلماني الدولي. وكان لدى البرلمان لجنة للشباب والرياضة التي راجعت جميع التشريعات المتعلقة بالشباب وتعاونت مع مختلف اللجان البرلمانية.

قال السيّد عمر حمايل (مراقب، فلسطين)، أن فلسطين لم تشهد أيّ تقدم في موضوع الشباب بسبب الاحتلال الإسرائيلي. واجه الشباب في فلسطين العديد من التحديات، بما في ذلك القرار الاستفزازي الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يساعد الشباب في فلسطين لإنهاء الاحتلال والقيام بوقفة حيال موضوع القدس.

المساهمة في أعمال الجمعية الـ 138

قال الرئيس أن لجنة السلم والأمن الدوليين تدرس قراراً بعنوان "*الحفاظ على السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة*" . يجب أن يشير المندوبون إلى كيفية مساهمة البرلمانيين الشباب في مفهوم الحفاظ على السلام من خلال أهداف التنمية المستدامة.

السيّدة ك. أوتسوجي (اليابان)، أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يحافظ على السلام دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع. ومن المهم القضاء على الفقر وعدم المساواة والتمييز، فضلاً عن إرساء حقوق سياسية واقتصادية. يجب أن يكون هناك تركيز على الأمن الإنساني الذي يهدف إلى حماية الأفراد من التهديدات وبناء قدراتهم ومنحهم الاستقلالية. لذا فإن أهداف التنمية المستدامة قد سارت جنباً إلى جنب مع الحفاظ على السلام. وقد ساعدت اليابان على معالجة الأسباب الجذرية من خلال مساعداتها الإنمائية الخارجية. ومع ذلك، لا يزال الشباب يواجهون العديد من التحديات، بما في ذلك البطالة والأمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. كان العديد منهم يعيشون في خوف وبدون شعور بالكرامة. يجب أن تكون جميع المساعدات الرامية إلى دعم السلام عالمية، وتشاركية وشاملة وشفافة ومفتوحة. كما كان من الضروري ايضاً إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية. وقالت أن وفدها يؤيد مشروع القرار.

قال السيّد ج.ب. جيواندونو (إندونيسيا) أن البلدان لا تستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون إشراك الشباب في جميع جوانب التنمية، بما في ذلك السياسة. يجب أن يكتسب الشباب التعليم المناسب لتمكينهم من التنافس في بيئة عالمية. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي النظر في قرار حول إشراك الشباب في السياسة، على سبيل المثال، من خلال تحديد شرط معقول للعمر للترشح للانتخابات. في إندونيسيا، كان الحد الأدنى للسن 21 عاماً للمشرعين، و 25 لرؤساء البلديات و 30 للمحافظين. يجب أن يتيح النظام المالي تمكين الشباب من خلال السماح لهم بالحصول على قروض. وعندئذ سوف تزيد البلدان من ريادة الأعمال بين الشباب مما يعزّز النمو الاقتصادي ويعزّز التنمية الاجتماعية ويحدّ من الفقر.

مطلوباً ايضاً من الشباب الحفاظ على السلام. يجب على الشباب أن يقدّروا الاختلافات وأن يحظوا بالاحترام والثقة والتبصّر تجاه الغير. يجب على الحكومات أن تضمن قيام المدارس الدينية بتعليم احترام الناس من مختلف الأديان. كما يجب على البلدان المضيفة أن تمنح المهاجرين المزيد من الاهتمام، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية السليمة. وقال أن وفده يؤيد مشروع القرار بشأن دعم السلام وكذلك مشروع القرار المتعلق بالطاقة.

وقال الرئيس أن لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة تناقش قرارا بعنوان "*إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الطاقة المتجددة*". ودعت المندوبين للتعليق.

السيّدة ك. أوتسوجي (اليابان)، قالت أن اليابان عانت من زلزال أعقبته كارثة نووية في عام 2011. وقد تلوثت الأراضي الزراعية والمناطق السكنية الواسعة النطاق بإشعاع نووي مع اضطرار العديد من الأشخاص إلى مغادرة منازلهم. الأضرار الناجمة لا يمكن إصلاحها وسيكون لها تأثير على الأجيال القادمة. لم تكن الطاقة النووية دافعاً للتنمية المستدامة لأنها كانت مرتبطة بمشاكل السلامة والحوادث والنفايات المشعة.

ونتيجة لذلك، كان حزبها قد قدم مشروع قانون نووي. من خلال الحد من الطلب على الكهرباء وزيادة إنتاج الطاقة المتجددة، كان من الممكن وضع حد للطاقة النووية. وتتمثل إحدى طرق توسيع إنتاج الطاقة المتجددة في مبادرات المواطنين بخصوص الطاقة. يجب على اليابان الابتعاد عن سياسة الحكومة الحالية التي كانت تركز على الشركات الكبيرة. يجب أن يشارك الشباب في صياغة سياسات حول أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الطاقة.

قالت السيّدة م. ج. كاريون (الإكوادور) أن الإكوادور كرّست حقوق الطبيعة في دستورها لعام 2008. من خلال القيام بذلك، يمكن للإكوادور الانتقال من اقتصاد قائم على الموارد الطبيعية مثل النفط، إلى اقتصاد قائم على المعرفة يتبنى العلم والتكنولوجيا. على هذا النحو، كان البلد قد فرض ضريبة بيئية لدفع الشركات نحو الحدّ من التلوث. كما شجّع الاستثمار في المجالات ذات الصلة وخفّض بعض التعريفات. كما كانت الإكوادور حريصة على تدريب الشباب على التنمية المستدامة. تمّ تشجيع قطاع صناعة السيارات على إدخال مركبات لا تستخدم النفط أو الديزل. في الواقع، كانت الإكوادور تدفع باتجاه سياسة عالمية لإبقاء كل المخزون النفطي تحت الأرض.

قال السيّد ج. بوريك (شيلي): أن السلام الدائم يذهب لأبعد من السلاح النووي. معظم دول أمريكا اللاتينية لم يكن لديها أسلحة نووية ولكنها كانت منخرطة في الصراعات. أخذت النزعة القومية ايضاً في الارتفاع مما شكّل خطراً كبيراً. انخرطت تشيلي حالياً في نزاع مع بوليفيا. ونتيجة لذلك، طالب العديد من التشيليين بزيادة الإنفاق العسكري. ومع ذلك، كانت ميزانيات الإنفاق العسكري مضيّعة للأموال لأنها لم تحقق أي شيء. ينبغي على البرلمانيين الشباب تبني تصريح يعارض الزيادات المحتملة في الإنفاق العسكري.

قالت السيّدة ز. هلال، سكرتيرة منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، أن المؤتمر العالمي الثالث للاتحاد البرلماني الدولي للشباب في لوساكا قد ناقش دور الشباب أعضاء البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكانت إحدى التوصيات هي تحويل الاعتمادات في الميزانية من القطاع العسكري إلى قطاعات أخرى مثل التعليم والرفاه والصحة والتشغيل.

قال السيّد ب. براساد (مراقب، * فيجي) أن فيجي تفهم أهمية اشراك القطاع الخاص في تطوير مصادر الطاقة المتجددة. ومع ذلك، فإن مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص،

كانت لها حدود في الدول الصغيرة والضعيفة مثل فيجي. كان هناك خطر من أن تنتهي البرامج بنهاية المطاف إلى تثبيط الأشخاص الذين سعوا إلى خدمتها. يجب على الدول تطوير سياسات محددة لمنع مثل هذه الحالة.

وقالت السيّدة م. نورزهان (برلمانيون لمنع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح) أن نزع السلاح، ولا سيما نزع السلاح النووي، أمر حيوي لتحقيق سلام دائم وتنمية مستدامة. يمكن للشباب أن يساعدوا في تحقيق هذا الهدف. لقد أثار "برلمانيون من أجل منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح" مخاوفهم فيما يتعلق بالسلام والأمن والتنمية في أحدث مؤتمر دولي للشباب في براغ. كما سلطوا الضوء على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المقرر عقده في أيار/ مايو 2018. ودعت الحكومات إلى إحضار الشباب وإشراكهم في وفودها. يمكن للبرلمانيين الشباب أن يساهموا بشكل كبير في خلق عالم آمن وسلمي ومستدام وخالٍ من الأسلحة النووية. وعند القيام بذلك، ينبغي أن يعتمدوا خطة العمل البرلمانية من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية 2017-2020.

وقال الرئيس أن موضوع النقاش العام هو *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية قائمة على الشواهد*. وكان للبرلمانيين الشباب دور كبير في المصادقة على الوسائل الدولية التي تحمي حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين واللاجئين وتنفيذها. وكانوا مسؤولين عن ضمان حصول المهاجرين واللاجئين الصغار على الخدمات ذات الصلة، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والعمل. ومن الضروري ايضاً تعزيز روح المبادرة بين المهاجرين واللاجئين، فضلاً عن التصدي للتمييز وسوء المعاملة والعنف الجنسي. يجب أن تكون جميع السياسات قائمة على الشواهد. وسوف يناقش المندوبون هذا الموضوع على نطاق واسع في الجلسات الأخرى للجمعية.

وبعد ذلك، ستناقش اللجنة التعديلات التي أدخلت على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي والقواعد التي اقترحها المنتدى. تهدف التعديلات إلى تعزيز مشاركة الشباب داخل المنظمة. وستكون هذه لحظة تاريخية للمنتدى وكذلك لحركة الشباب العالمية ككل فيما إذا اعتمدت الجمعية التعديلات.

قالت السيّدة ز. هلال، سكرتيرة منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، أن المنتدى ومجلسه المنتخب اقترح بعض التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده. ودعت التعديلات الدول إلى إشراك عضو برلماني شاب واحد على الأقل في وفودها إلى جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. إذا لم تمتثل الوفود، فلن تتم معاقبتها. بدلاً من هذا، سيتم تحفيز أولئك الذين امتثلوا لذلك بمنحهم وقت إضافي للتحدث في الجلسة العامة. ومع ذلك، فإن وقت التحدث الإضافي يجب أن يمنح لبرلماني شاب. وقد وافقت اللجنة التنفيذية بالفعل على هذه التعديلات. بعد ذلك، سينتقلون لاعتمادها لدى مجلس الإدارة والجمعية. على الرغم من أن البرلمانات ستستمر حتى العام 2020 لتنظيم أنفسها، إلّا أن القواعد ستطبق بدءاً من الجمعية 139 فصاعداً.

قال السيّد ر. ن. اكبوكوي (مراقب، * نيجيريا) أن جميع البرلمانيين الشباب يجب أن يُبلغوا وفودهم بالتعديلات حتى يتم اعتمادها على الأرجح لدى مجلس الإدارة والجمعية.

قالت الرئيسة أنها دعت جميع المندوبين إلى تأييد الاقتراح. كما شجّعت البرلمانيين الشباب على التقدم للحصول على وظائف شاغرة في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى حتى يكون هناك وجهة نظر شبابية في جميع أنحاء المنظمة.

تحديث ومناقشة خطة عمل المنتدى وأنشطته (2017–2018)

قالت السيّدة ز. هلال سكرتيرة منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي، أن المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب عقد في أوتاوا، كندا، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2017. وكان موضوع المؤتمر *برلمانيون شباب كمحركين للإدماج*. ركّز المؤتمر على ثلاثة عوامل رئيسية هي: الهجرة والتمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية. وقد توصّل المشاركون إلى بعض الاستراتيجيات المبتكرة لتعزيز إدماج الشباب في المجتمع، لا سيما أصول المهاجرين. كانت إحدى الأفكار المثيرة للاهتمام حول الإدماج الاقتصادي هي تأمين دخل أساسي للشباب.

يقوم المنتدى حالياً بإعداد تقريره القادم حول مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية. لقد تمّ جمع البيانات والإحصائيات من البرلمانات الوطنية في جميع أنحاء العالم، لكنه خطط ايضاً لإجراء مقابلات مع البرلمانيين الشباب. ستعطي المقابلات للاتحاد البرلماني الدولي انطباعاً أفضل عن خبرات وتحديات ورؤى الشباب البرلمانيين. وعلى وجه الخصوص، أعرب المنتدى عن رغبته في معرفة وجهات النظر بشأن هدف محتمل لمشاركة الشباب في البرلمانات. حالياً، لم يكن هناك هدف عالمي مقبول دولياً للبرلمانيين الشباب. وقد أظهرت الأبحاث حتى الآن أنه حتى بين البلدان القليلة التي تطبق نظام الحصص الشبابية، لم يكن هناك اتفاق في هذا الشأن. وتختلف أنواع الحصص بين المقاعد المحجوزة والحصص المقررة وحصص الأحزاب. وقد تباين العمر المستهدف تبايناً كبيراً – 30 و 35 و 40 و 45. وكانت النسب متنوعة ايضاً مع قيام بعض البلدان بتنفيذ أهداف فوق 30 بالمائة وأخرى دون 30 بالمائة. أراد الاتحاد البرلماني الدولي التوصل إلى هدف عالمي واحد لمشاركة الشباب باستخدام البحوث المذكورة أعلاه.

وشملت الأنشطة القادمة الأخرى التعديلات المذكورة أعلاه على لوائح الاتحاد الأوروبي وقواعده. كما كان الاتحاد البرلماني الدولي يروّج لحملة "ليس صغيراً جداً". وقد بدأت الحملة في نيجيريا تحت إشراف مندوب الاتحاد البرلماني الدولي، السيّد ر. إن. ايغبوكوي، ومنظمة المجتمع المدني. كانوا يعملون على مراجعة الإطار القانوني الحالي لمواءمة سن الترشح مع سن الاقتراع. وشجعت المندوبين على الانضمام إلى الحملة. في إطار الحملة، سيتلقى المندوبون معلومات عن 73 بالمائة من البلدان التي تقيّد ترشح الشباب للمناصب. كما سيحصلون على حقائق

وأرقام حول سكان العالم من الشباب والبرلمانيين الشباب. يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم المندوبين في تعزيز إسهام الشباب في بلدانهم. على سبيل المثال، يمكن أن يساعد في تنظيم تدريب البرلمانيين الشباب المنتخبين حديثاً، أو وضع برامج إرشادية، أو إطلاق حملات وطنية، أو إقامة مؤتمرات حزبية للشباب، أو تقديم الخبرة.

جلسة أسئلة وأجوبة حول إصلاح السياسات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والشباب

قالت السيّدة هـ. براكلاي (الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة IPPF)، *مشاركة*، إنها تمثل الميثاق والاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة. وكان هذا الميثاق بمثابة تنسيق عالمي للمنظمات التي يقودها الشباب والذين يخدمون الشباب من جميع أنحاء العالم والتي تهدف إلى تأمين صوت موحّد للشباب للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. وستركز الجلسة الحالية على تحدي القوانين والسياسات الضارة من أجل القضاء على الإيدز بحلول عام 2030 مع التركيز على الشباب. كانت فرصة للجمع بين مختلف أصحاب الشأن ومناقشة الحلول. وكان أهم جانب في الجلسة أنّه تمّ تنظيمه مع الشباب ومن قبل الشباب ومن أجل الشباب. وستتألف الجلسة من عروض يقدمها المشاركون تليها مناقشة. وقدمت بقية أعضاء الفريق الذين ضموا متحدثاً من برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة نقص المناعة البشرية/ الإيدز وناشطَين شابَّين.

السيّدة ب. نيكانين–ريتارولي (برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة نقص المناعة البشرية / الإيدز)، مشاركة، قالت أن قادة العالم حددوا هدفاً للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030 في سياق أهداف التنمية المستدامة. كان هدفاً طموحاً، ولكن قابلاً للتحقيق. تحققت نجاحات كبيرة في السنوات الأخيرة في مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية. أكثر من نصف المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقون حالياً العلاج بمضادات الفيروسات العكسية. وكان هناك ايضاً انخفاض بنسبة 30 بالمائة في الوفيات المرتبطة بالإيدز، فضلاً عن انخفاض بنسبة 16 بالمائة في معدل الإصابة الحديثة بفيروس نقص المناعة البشرية سنوياً. يمتلك المجتمع الدولي كل الأدوات والعلوم اللازمة للقضاء على هذا الوباء. هذا لا يعني التخلص من فيروس نقص المناعة البشرية نهائيّاً، ولكنه لن يشكل تهديداً كبيراً على الصحة العامة. ولم يكن القضاء على الوباء يعتمد على سياسات القطاع الصحي فحسب، بل كان يتطلب اتّباع نهج متعدد القطاعات. كان للبرلمانيين دور قيّم في ضمان أن يكون للإطار القانوني تأثير إيجابي على مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الوقاية والعلاج.

فمن بين 36.7 مليون شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم في عام 2016، كان هناك 4 ملايين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 34 سنة. وفي كل يوم يصاب 1700 شاب بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أصيبت الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 24 سنة أكثر من غيرهنَّ خاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كل 12 دقيقة يموت شاب لأسباب متعلقة بالإيدز. في عام 2015، كان الإيدز لا يزال من بين الأسباب العشرة الأولى لوفاة المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 16 سنة

على مستوى العالم. ومن المرجح أن تتأثر فئات معينة من السكان، بمن فيهم متعاطو المخدرات والعاملون في تجارة الجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال والمتحولين جنسياً. ولذلك كان من المهم معالجة العوامل الاجتماعية الضارة بالصحة والتي تؤثر في قدرة الناس على وقاية أنفسهم من العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. سوف تتطلب في بعض الأحيان معالجة القضايا الحساسة.

كان هناك عدد من القوانين التي تضرّ بعملية مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية. أدى تجريم السكان المتضررين الرئيسيين، مثل الرجال الذين مارسوا الجنس مع الرجال والعاملين في تجارة الجنس، إلى الاختباء بدلاً من البحث عن الخدمات. وكان لدى البلدان التي رفضت تجريم بعض جوانب العمل في مجال الجنس برامج وقائية أكثر فاعلية مع عدد أقل من الإصابات الجديدة. القوانين التي تجرّم نقل فيروس نقص المناعة البشرية أو تفرض قيود على سفر الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لم يكن لديها أية فائدة صحية عامة. تميل قوانين موافقة الوالدين إلى تقييد الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية خاصة بالنسبة للمراهقين والشباب. كانت معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أقل في البلدان التي طبقت خدمات الوقاية من الإصابة، مثل توزيع الإبر النظيفة. كما أظهرت الدراسات أن تجريم تعاطي المخدرات له تأثير سلبي على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وبالمثل، لم يكن هناك دليل قاطع على أن إلغاء التجريم أدى إلى زيادة تعاطي المخدرات. البلدان التي تم فيها تجريم تعاطي المخدرات، سواء بشكل جزئي أو كلي، شهدت تأثيراً ملموساً على الإدمان وكذلك على الوفيات المتعلقة بالمخدرات وانتقال فيروس نقص المناعة البشرية. على سبيل المثال، كانت البرتغال ناجحة للغاية في الحدّ من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من خلال إلغاء تجريم استخدام المخدرات.

كما أن التثقيف الجنسي الشامل ذا أهمية قصوى في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. ف الأمر لا يتعلق فقط بتثقيف الشباب حول الجنس والأمراض المنقولة جنسياً. كما يُطلب القيام بتعليم المهارات والقيم التي ساعدتهم على اتخاذ خيارات صحية وتطوير علاقات محترمة. لكن للأسف، كانت مثل هذه المبادرات نادرة.

عندما تم إشراك الشباب بشكل كامل في صنع السياسات وتوزيع الموازنة، تم تنفيذ برامج أكثر فعالية. وقد نشر الاجتماع رفيع المستوى لعام 2016 والمعني بالقضاء على الإيدز إعلاناً سياسياً تضمن عدة تعهدات تتعلق بالشباب وفيروس نقص المناعة البشرية والتشريعات. دعت البلدان صراحة إلى مراجعة القوانين التي تحدّ من حصول الشباب على الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك قوانين موافقة الوالدين والقوانين المتعلقة بعدم الكشف عن الإصابة بفيروس الإيدز والتعرض له وانتقاله.

وإن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز (UNAIDS) يرغب في تقديم عدد من التوصيات للبرلمانيين الشباب. أولاً، ينبغي على البرلمانيين الشباب أن يزيدوا من تواصلهم مع الشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية فضلاً عن السكان الذين لديهم خطر أكبر للإصابة. ينبغي عليهم رفع مستوى الوعي بالجوانب القانونية والصحية وحقوق الإنسان الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية. ثانياً، ينبغي على البرلمانيين الشباب إصلاح القوانين وممارسات إنفاذ القانون التي تؤثر سلباً على مقاومة فيروس نقص

المناعة البشرية. ومن الأمور الحاسمة ايضاً تعزيز القوانين واللوائح التي تحظر التمييز وتدعم امكانية التوصل إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه ورعايته ودعمه. ثالثاً، يجب على البرلمانيين الشباب تشجيع مشاركة الشباب في مراجعة السياسات والقوانين التي تؤثر على صحتهم.

السيّدة هـ. براكلاي (الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة IPPF)، *مشاركة*، قالت أن بعض القضايا المذكورة أعلاه، بما في ذلك مشاركة الشباب، يمكن أن تكون صعبة. لذلك صمم الميثاق سلسلة من الموجزات السياسية لمساعدة صنّاع القرار على إزالة العوائق.

السيّد د. ستولبونوف (شبكة مبادرة الشباب اليافعين)، *مشارك*، قال أن 71 شاباً يصابون بفيروس نقص المناعة البشرية كل ساعة، وأن 5 شبان يموتون بسبب الإيدز كل ساعة. وكان أكبر عائق أمام القضاء على الإيدز هو الافتقار إلى التآزر بين من اتخذوا القرارات ومن تأثروا بالقرارات. وكان عدم وجود التآزر هو السبب الجذري لجميع المشاكل الأخرى، بما في ذلك التمييز ووصمة العار. وقد أطلق "الميثاق" مؤخرا حملة "اجتثاث أسباب التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية #uproot" للقضاء على الإيدز بحلول عام 2030. وتهدف الحملة إلى تتبع القوانين الضارة وتعزيز مشاركة الشباب في مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية وبناء شراكات استراتيجية داخل قطاع الشباب وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين. وفي إطار الحملة، أنتج الشباب مجموعة من الملخصات السياسية التي توضح أثر السياسة التمييزية على وصول الشباب إلى الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. كانت الملخصات السياسية تدور حول الإصلاحات التشريعية، والصحة الجنسية والإنجابية، وموافقة الزوج، والوصول إلى الحد من الضرر، وإدراج الشباب في صنع القرار وسن الرضا. أظهرت حملة اجتثاث أسباب التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية #uproot أن الشباب كانوا مستعدين للعمل مع صناع القرار رفيعي المستوى وعلى مستوى العالم. يحتاج المراهقون إلى دعم من البالغين الذين بدورهم يحتاجون إلى دعم من المراهقين. ومع ذلك، كان هناك نقص في الإرادة السياسية لتنفيذ الحملة. وحثَّ المندوبين على المساعدة.

السيّدة هـ. براكلاي (الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة IPPF)، *مشاركة*، قالت أن الإحصائيات القاسية أظهرت أنه على الرغم من ارتباط المناقشة بالسياسات والقوانين، إلا أنها في الواقع تتعلق بالحياة الحقيقية. في إطار حملة اجتثاث أسباب التعرض للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية #uproot، أمل الميثاق سدَّ الفجوة بين أولئك الذين اتخذوا القرارات والذين تأثروا بالقرارات.

السيّدة ل. نوزنا (شبكة مبادرة الشباب اليافعين)، *مشاركة*، قالت أنها ستتحدث عن تجربة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، لكن نفس القضايا تؤثر على جميع البلدان في جميع أنحاء العالم. كانت شبكة مبادرة الشباب اليافعين قد أطلقت حملة في أوكرانيا وجورجيا وروسيا تحت عنوان "السعي لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية" #questHIVTest. في إطار الحملة، أجرى النشطاء أبحاثاً قاموا فيها بمراقبة وتقييم الخدمات المتعلقة بفيروس

نقص المناعة البشرية باستخدام تطبيق ملائم للشباب. وأظهر البحث أن هناك العديد من المشاكل مع مقدمي الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية على الرغم من وجود أموال طائلة متاحة لهذا الغرض. على سبيل المثال، كان البعض يدفعون أجور فحوص فيروس نقص المناعة البشرية التي يجب أن تكون مجانية بموجب القانون. ورفض آخرون فحص الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً الأمر الذي كان أيضاً غير قانوني. في بعض البلدان، يمكن للناس أن يخضعوا للفحص في سن الرابعة عشرة ولكنهم لن يحصلوا على النتائج حتى سن الثامنة عشرة. كان من الواضح أن السياسيين لم يهتموا بمثل هذه المشاكل. والسبب في ضعف الخدمات يعود للقانون. وقد كانت هناك العديد من الثغرات في التشريعات التي سمحت لمزودي الخدمات بالاستفادة من الثغرات. كان من المهم سد الثغرات، ومواءمة القوانين حول سن الموافقة لفحص فيروس نقص المناعة البشرية ومراقبة تنفيذ التشريعات. علاوة على ذلك، يجب على السياسيين خلق قنوات للتواصل مع المجتمع، بما في ذلك مع المراهقين والنشطاء المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. كان النشطاء والسياسيون يميلون للعيش في إطار فقاعاتهم الخاصة الأمر الذي منع من معالجة القضايا. كان من الضروري أن تنفجر تلك الفقاعات وتجمع الناس معاً.

السيّدة هـ. براكلاي (الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة IPPF)، مشاركة، قالت أن الناس بقوا في عالمهم الخاص، وليس بالضرورة لأنهم لم يرغبوا في التفاعل، ولكن لأنهم لم يعرفوا كيفية القيام بذلك. والجلسة الحالية فرصة لاستكشاف كيفية إزالة هذه العوائق. على الرغم من أن المناقشة حتى الآن ركزت على التحديات التي يواجهها الشباب، إلا أن هناك تحديات واجهها السياسيون. ودعت المندوبين إلى تسليط الضوء على هذه التحديات وأي انعكاسات أخرى حول هذا الموضوع.

السيّدة ب. ماب (جنوب إفريقيا)، قالت إنه من الأهمية بمكان أن يفكر السياسيون حقاً في من يستفيد من سياسات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. لقد حان الوقت ايضاً ليقضي المجتمع الدولي بمساءلة شركات الأدوية. لا يكفي سماع الإحصائيات. يجب أن يبدأ المنتدى حملةً لإيجاد علاج.

السيّد ر. ديسيين (بلجيكا): سأل عما إذا كان إلغاء تجريم المخدرات، على النحو المطبق في البرتغال، هو توصية رسمية من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. كان تجريم المخدرات أمراً مثيراً للجدل في بلجيكا، حيث عارضته معظم الأطراف. وطلب المزيد من المعلومات عن الصلة بين إلغاء تجريم المخدرات وانخفاض معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وقد أولى الفريق العامل المعني بالصحة الجنسية والإنجابية في البرلمان البلجيكي قدراً كبيراً من الاهتمام بفيروس نقص المناعة البشرية. كان من المهم الاستمرار في إيلائها الانتباه.

السيّد ج. بوريك (تشيلي)، قال أن شيلي شهدت أعلى ارتفاع في معدل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بين جميع بلدان أمريكا اللاتينية. موضوعاً نادراً ما نوقش في البلاد. وإذا جرت المناقشات، فيصبح قضية

أخلاقية وليست قضية حياة أو موت. بالإضافة إلى ذلك، رفضت الأحزاب اليمينية والكنيسة تقديم التعليم الجنسي. وتساءل عما إذا كان يمكن أن تأتي حملة الشريعة الجديدة إلى تشيلي.

السيّدة ك. أوتسوجي (اليابان): قالت أن هناك زيادة في الإصابات بين المثليين في اليابان. وسألت المتحدثين عن آرائهم بشأن التوازن بين المعالجة الطبية والتدخل الاجتماعي. ركز الهدف 90-90-90 كثيراً على الجانب الطبي. كان من الأهمية بمكان الوصول إلى السكان المتضررين الرئيسيين. وسألت عن التدابير التي يمكن أن تتخذها اليابان في هذا الصدد.

قالت السيّدة ب. نيكانين – ريتارولي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)، *مناقشة*، إن الشواهد تشير إلى أن إلغاء تجريم المخدرات له أثر إيجابي على الأمراض التي تنتقل عن طريق مشاركة الإبرة. وصحيح أن إلغاء التجريم قضية مثيرة للجدل. ومع ذلك، فقد وجدت العديد من البلدان طرقاً للتعامل مع المشكلة من دون إلغاء تجريم المخدرات. وكانت أهم سياسة هي توفير خدمات الحدّ من الضرر لمستخدمي المخدرات، مثل الإبر النظيفة والعلاج ببدائل الأفيون. وفي حال تجريم المخدرات، ينبغي على الحكومات العمل مع الشرطة لضمان حصول متعاطي المخدرات على خدمات الحدّ من الضرر من دون التعرض للمضايقة أو الاعتقال. وبعد إلغاء التجريم، شهدت البرتغال انخفاضاً في تسجيل إصابات جديدة بين متعاطي المخدرات من 1575 حالة في عام 2000 إلى 78 حالة في عام 2013. وبالمثل، انخفضت حالات الإصابة بالإيدز من 626 حالة إلى 74 حالة. وفي الوقت نفسه، لم يُسجلّ أي ارتفاع في معدلات تعاطي المخدرات أو الجرائم المتصلة بالمخدرات. في الواقع، انخفض معدّل تعاطي المخدرات حتى ما بين بعض الفئات السكانية.

قالت السيّدة ل. نوزنا (شبكة مبادرة الشباب اليافعين)، *مناقشة*، إنه هناك فرق كبير بين إضفاء الصفة القانونية وإلغاء التجريم. وإنها لا تعرف بأن دولة ما قامت بتشريع المخدرات بشكل كامل. تعني حالة عدم التجريم في البرتغال عدم وجود عقوبة صارمة على تعاطي المخدرات.

وقد استضافت جنوب إفريقيا المؤتمر الدولي لمكافحة الإيدز في عام 2016 والذي كان ناجحاً للغاية. كما كان مصدراً جيداً للمعلومات اللازمة للمتابعة. سيعقد المؤتمر نفسه في أوروبا الشرقية في عام 2018.

قال السيّد د. ستولبونوف (شبكة مبادرة الشباب اليافعين)، *مناقش*، إن موقع المجموعة الأوروبية الإلكتروني لعلاج الإيدز كان مصدراً جيداً للمعلومات حول الأبحاث الجارية من أجل العلاج. ومع ذلك، سيكون إنفاق الأموال على إنشاء برامج تتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية أكثر كفاءة من إيجاد العلاج.

قالت السيّدة هـ. براكلاي (الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة IPPF)، *مناقشة*، إن إحدى الطرق لضمان بقاء فيروس نقص المناعة البشرية على جدول الأعمال بشكل مستمر هي من خلال المجموعات البرلمانية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية أو السكان أو التنمية. ستُجرى اتفاقات لإطلاق حملة "اجتثاث أسباب التعرض

للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية uproot# " على مستوى العالم وستكون سعيدة بالشراكة مع شيلي. يجب أن يتم التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية من خلال العمل الطبي والتدخل الاجتماعي في آنٍ واحد. يعتبر التشاور مع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية كأشخاص وبشر فضل طريقة لتأمين احتياجاتهم ومتطلباتهم.

قالت السيّدة ب. نيكانين- ريتاروللي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)، *مناقشة*، إنه يجب أن يكون لجميع البلدان بغض النظر عن مستوى دخلها سياسة تجمع بين عناصر العلاج الطبي والتدخل الاجتماعي. ركّز برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز بشكل كبير على ضمان التوصل إلى علاج. ومع ضرورة الاستمرار في هذا التركيز، فإنّه من الضروري أيضاً تخصيص الموارد للحد من الشعور بالوصم والتمييز وكذلك استهداف الفئات السكانية المتضررة بشكل رئيسي. كان لبعض البلدان تجارب ناجحة في قياس مدى عدم التجريم ومدى الشعور بالوصم. على سبيل المثال، فقد قامت ألمانيا بذلك باستخدام أداة تسمى "مؤشر وصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية". واكتشف قدراً كبيراً من التمييز في خدمات الصحة المتعلقة بالأسنان، وتمكنت بعد ذلك من تصميم برامج ذات صلة للتصدي لهذا التمييز. وكثيراً ما تولد الوصم والتمييز بسبب الخوف أو عدم المعرفة.

قالت السيّدة م. ج. كاريون (الإكوادور) إن لدى الإكوادور سياسة عامة تمكّن من الحصول مجاناً على الأدوية، بما في ذلك البرامج المتخصصة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. ودعت أعضاء الفريق إلى المشاركة في المناقشات في البرلمان الإكوادوري. وكان من المهم على وجه الخصوص مناقشة سياسات الوقاية.

قال السيّد د. ستولبونوف (شبكة مبادرة الشباب اليافعين)، *مناقش*، إنه وزملاءه سيكونون سعداء بالتعامل مع الإكوادور. إن أبسط طريقة لتنظيم التفاصيل هي إرسال رسائل بريد إلكتروني عبر موقع شبكة مبادرة الشباب اليافعين.

قالت السيّدة ل. نوزنا (شبكة مبادرة الشباب اليافعين)، *مناقشة*، إنها سعيدة للغاية لأن المندوبين من مختلف البلدان كانوا مهتمين بالمشاركة. كان فيروس نقص المناعة البشرية قضيّة عالمية وليست شخصية.

سألت السيّدة ب. نيكانين- ريتاروللي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)، *مناقشة*، المندوبين عمّا إذا كانوا قد صادفوا قضايا تخصّ فيروس نقص المناعة البشرية في عملهم. كما ينبغي عليهم توضيح التحديات الرئيسية في معالجة النقاط المذكورة أعلاه، بما في ذلك قوانين الموافقة الوالدية، والوصول إلى التثقيف الجنسي، وعدم تجريم أنشطة معيّنة.

قال السيّد م. هلينغوا (جنوب إفريقيا)، إنه كان يتم التعامل مع الوباء بطرق معيبة. كان لدى جنوب إفريقيا برنامج كبير متعلق بمضادات للفيروسات القهرية. ومع ذلك، كان من الأفضل التركيز على الوقاية بدلاً من العلاج. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك ما يكفي من الحديث أو التعليم حول الجنس لأنه كان من المحرمات

الثقافية. يجب على المجتمع الدولي مواصلة الحديث عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وذلك رغم التقدم الحاصل في المنطقة. كانت هناك حاجة ملحة لإجراء حوار عن الفتيات الصغيرات اللواتي كان يعتدى عليهن باستمرار. ينبغي إجراء جميع المناقشات بهدف زيادة الوعي حول حقائق فيروس نقص المناعة البشرية. يجب أن يعرف الشباب في فريق المناقشة أنهم ليسوا وحدهم من يكافح ضد فيروس نقص المناعة البشرية. اعتبر فيروس نقص المناعة البشرية مسؤولية الجميع.

قالت السيّدة ب. نيكان – ريتارولي (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز)، *مناقشة*، إن الإكوادور عضو في مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز. ويجب الحفاظ على هذه الروابط. وإن أهم نقطة هي الاستماع إلى الشباب أنفسهم للتعرف على احتياجاتهم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وكذلك لإتاحة الدور للبرلمانيين في التعامل مع هذا الوباء. لم يكن ممكناً القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية بالاعتماد على القطاع الصحي وحده. يجب أن تكون هناك مبادرة مشتركة بين مختلف القطاعات. ينبغي على البرلمانيين أيضاً أن ينظروا في القضايا الصعبة التي كانت بمثابة جذور لانتشار هذا الوباء.

قالت السيّدة منال الشيخ أمين (الجمهورية العربية السورية) إن لدى بلدها برنامج يهدف لزيادة التوعية، وقد قدم العلاج المجاني للمصابين. ومن المهم وضع خطة دولية لمنع انتشار الإيدز ومعالجة الأشخاص المصابين مجاناً.

وقالت السيّدة هـ. باراكلاي (الاتحاد الدولي لتنظيم الاسرة IPPF)، *مناقشة*، يجب أن تعمل المنظمات غير الحكومية والبرلمانيين ووكالات الأمم المتحدة والنشطاء معاً وبشكل مشترك للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية. وشجعت البرلمانيين على تبنّي الملخصات السياسية المذكورة أعلاه والتي ستكون متاحة على الإنترنت. كما ينبغي على البرلمانيين التواصل مع الشباب في بلدانهم لمعرفة الوضع على أرض الواقع، وذلك فيما يتعلق بالخدمات والعوائق والثغرات.

الأعمال التحضيرية للجمعية الـ 139 (تشرين الأول/ أكتوبر 2018)

قال الرئيس إن اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان ستقدم مشروع قرار في الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي. وسيكون مشروع القرار بعنوان *"تعزيز التعاون البرلماني بشأن الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية"*. وسيقدم منتدى البرلمانيين الشباب إلى المقررين تقريراً يتضمن وجهة نظر الشباب بشأن القرار. ينبغي على المندوبين إرسال أفكارهم بحلول 20 نيسان/ أبريل 2017. وقد رشح المكتب السيّد عمر الطبطبائي (الكويت) لإعداد التقرير.

تمت الموافقة على الترشيح.

ما يستجد من أعمال

قال السيّد ر. ن. اكبوكوي (مراقب، * نيجيريا) إن مشروع قانون *لست صغيرًا جدًا على الترشح* يحرز تقدماً كبيراً في نيجيريا. وقد حاز مشروع القانون على موافقة البرلمان الوطني وثلثي البرلمانات الإقليمية. كل ما تبقى هو أن يعطي الرئيس موافقته. وكان الاجتماع الإقليمي للبرلمانيين الشباب في إفريقيا بمثابة داعم جيد لجمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، وينبغي عقده مرتين في السنة. وقد انتُخب للتو في مكتب اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي والذي يأمل بمنحه منظوراً خاصاً بالشباب. وكان المنتدى النيجيري للبرلمانيين الشباب يساعد غانا على إنشاء مثل هذا المنتدى فيها. ينبغي على الاتحاد البرلماني الدولي تقديم دعم مؤسساتي إضافي لغانا.

رفعت الجلسة الساعة 6.10 من بعد الظهر.

(*) وفقا للمادة 4 من منتدى البرلمانيين الشباب، يتم تمثيل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات المنتدى من قبل مندوبيهم الذين تقلّ أعمارهم عن 45 سنة. كما يمكن للوفود الأخرى المهتمة بقضايا الشباب أن تحضر الاجتماعات بصفة مراقب.

جلسة تفاعلية مع الجمعيات والمنظمات الإقليمية وغيرها من البرلمانات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

جلسة يوم الثلاثاء، 27 آذار/ مارس

(بعد الظهر)

تم طلب عقد الجلسة الساعة 4.40 بعد الظهر. برئاسة السيّدة هـ. هاوكلاند ليادال (النرويج).

افتتاح الجلسة

افتتحت السيّدة ب. تورسني (رئيس مكتب المراقب الدائم عن الاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة)، الجلسة التفاعلية، وقالت إن للبرلمانات دور رئيس في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بالعمل مع الهيئات المكونة لها والمجتمع المدني وذلك من أجل زيادة الوعي، وإصدار التشريعات، ووضع الموازنة لتنفيذ الخطة ومساءلة الحكومات. وبما أن العديد من المنظمات الأخرى عملت مع البرلمانيين لتحقيق هذه الغايات، كان الهدف من الجلسة التفاعلية هو تبادل المعلومات حول تجارب الأنشطة والتعاون.

العروض

قالت السيّدة ب. تورسني (الاتحاد البرلماني الدولي) إن الاتحاد البرلماني الدولي قد دعا إلى المشاركة البرلمانية في جدول أعمال التنمية المستدامة في إطار الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة (SDG).

إن الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة طموحاً، ليس هناك خطة للتحقيق. لذلك يجب على كل بلد أن يطور نهجه الخاص لتحقيق الأهداف. وللبرلمانات دور حاسم في هذا الصدد. لقد خلق الاتحاد البرلماني الدولي طموحات كبيرة بخصوص القدرة البرلمانية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأصدر دليلاً لمساعدة اللجان البرلمانية على فهم كيفية إسهام التشريع في تنفيذ خطة عام 2030.

لقد أدى التركيز على البلدان النامية في إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية إلى الاعتقاد الخاطئ بأن أهداف التنمية المستدامة لا تتعلق بالبلدان المتقدمة. ليس هذا هو الحال. إذ لا يزال من الممكن إحراز تقدم حتى في أكثر الدول ازدهاراً. ولذلك، قام الاتحاد البرلماني الدولي، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد مجموعة أدوات برلمانية للتقييم الذاتي لمساعدة جميع البرلمانات في فهم التدابير الإضافية التي يتعين عليها اتخاذها لتلبية أهداف التنمية المستدامة. كما سهلت تبادل الخبرات وأفضل الأساليب بين البرلمانات ونظمت ندوات إقليمية، لمعالجة القضايا ذات الأولوية الخاصة بالمنطقة، والتدابير التي يمكن أن تتخذها البرلمانات للإسهام في التقدم. وقد طلبت عدة برلمانات أعضاء مساعدة الاتحاد البرلماني الدولي في التقييم الذاتي. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على دعم البرلمانات لضمان مناسبتها لهذا الغرض وقدرتها على أداء دورها.

كما نظّم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعين جانبيين في المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي عقد في الأمم المتحدة، وحظي كل منهما بحضور جيّد للغاية وأتاح فرصة لإشراك البرلمانيين الذين لم يكن بعضهم على دراية بعمل الاتحاد البرلماني الدولي. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تشجيع المشاركة البرلمانية لدى الوفود الوطنية في المنتدى السياسي رفيع المستوى. كما ستواصل اللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة وشؤون التنمية المستدامة، والتمويل والتجارة العمل لتعزيز الجهود الرامية لتنفيذ خطة عام 2030.

قالت السيّدة س. رافي (رئيس ومنظمة حملة "جودة هواء آسيا") إن منظمتها تعمل على معالجة جانب محدد للغاية من أهداف التنمية المستدامة. يشكل تلوث الهواء أكبر خطر على الصحة البيئية في العالم. وكانت آسيا، باعتبارها المنطقة التي تتمتع بأعلى معدل للنمو الاقتصادي، هي المنطقة التي تتسم بأعلى مستويات التلوث من خلال انبعاثات الكربون الناجمة عن الاستخدام المكثف للوقود الأحفوري. وقد كان 10 بالمائة من الوفيات العالمية ناجماً عن تلوث الهواء، و87 بالمائة من سكان العالم يعيشون مع مواد جسيمية 2.5 ميكرومتر أو أكثر، وهو أعلى من المستوى الآمن المعترف به من قبل منظمة الصحة العالمية (WHO). لا يحترم تلوث الهواء الحدود الدولية. ولم يكن التأثير على الصحة فحسب؛ وإنما كانت هناك تكلفة اقتصادية ضخمة تقدر بنحو 6.9 تريليون دولار أمريكي على مستوى العالم في العام 2017.

تم إطلاق مشروع "جودة هواء آسيا" في كانون الثاني/ يناير 2017 كحملة تجمع البرلمانيين والمسؤولين الحكوميين البلديين وممثلي الأمم المتحدة، والتمويل البيئي والمنظمات غير الحكومية الرائدة، للعمل من أجل الحفاظ على جودة الهواء مع التركيز الجغرافي الأساسي على آسيا. واستخدمت كلمة "الحق في تنقية الهواء" لأول مرة في اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي من قبل برلمان باكستان. كان البرلمانيون يتفاوضون، بالتزامن مع المفاوضات حول اتفاق باريس، لتضمين تلك اللهجة في أهداف التنمية المستدامة. وقد أصبحت جودة الهواء نقطة تركيز رئيسية حيث كان من السهل قياسها – وبالتالي يمكن رصدها عن كثب — بعيداً عن تغير المناخ بشكل عام، ويمكن بالتالي استخدامها كمقياس لتغير المناخ.

كانت آسيا هي المنطقة الرئيسية التي تحتاج إلى تغيير كبير: إذا لم ينتقل اقتصاد الطاقة في آسيا إلى مصادر الطاقة المتجددة في السنوات الثلاث القادمة، فإن كميات الكربون العالمية سوف تزداد بشكل كبير، وعندها سيفشل اتفاق باريس. وسيكون مدى تأثير الانبعاثات الأكبر إذا خفضت الصين انبعاثاتها وواصلت الولايات المتحدة اتجاهها التنازلي حيال ذلك، وبدأت الهند بالابتعاد عن الوقود الأحفوري عالي الكربون. إنّ انبعاثات الكربون في الهند تزداد حالياً. لقد عُقدت اجتماعات استراتيجية في سياق اجتماعات الربيع للبنك الدولي، وعلى المستوى الوطني من أجل: فهم التأثير الصحي لتلوث الهواء على أمراض الجهاز التنفسي والعديد من الأمراض الرئيسية الأخرى غير المعدية (الأمراض غير السارية)، بما في ذلك السكتة الدماغية وأمراض القلب؛ وحساب

التكلفة الاقتصادية لتلوث الهواء. والنظر في أنظمة الانبعاثات الخاصة بالصناعة والنقل وكيفية الانتقال نحو حلول متجددة.

في الولايات المتحدة، أظهر اعتماد قانون الهواء النظيف في السبعينيات فعالية التشريع، مما أدى إلى وضع معايير للصناعة وبدء الدعاوى القضائية ضد الملوثين. وعلى مدى 30 عاماً، تم تنظيف الهواء في نيويورك. إن الاستثمار في خطط رصد تلوث الهواء على الصعيد الوطني مع تحديث البيانات الآنية التي يمكن الوصول إليها بسهولة، قد أثبت فعاليته في زيادة الوعي العام وبالتالي زيادة الضغط على المشرعين. كما كان للأهداف والأطر الزمنية الوطنية لتحسين جودة الهواء من خلال برنامج مساءلة ذو أثر إيجابي، كما وضع التشريع لتشديد معايير الانبعاثات في محطات الطاقة والصناعة والنقل، والذي ثبت أنه كان له تأثير مباشر على خفض عدد زيارات المستشفيات وأقسام الطوارئ.

إن النقل في أيدي البرلمانات والبلديات. كان الانتقال إلى النقل النظيف والمستدام أمراً أساسياً: فالتحول بنسبة 100 بالمائة إلى السيارات الكهربائية سيكون له تأثيراً كبيراً بشكل خاص. ففي الصين، اتُّخذت خطوات لزيادة النقل العام النظيف. ويعادل الدعم المقدم لمستهلكي الوقود الأحفوري والمواد القابلة للاحتراق حالياً 20 بالمائة من تكلفة التحول إلى الطاقة المستدامة. وبالتالي، يمكن أن يشكل إعادة توجيه هذا الدعم تأثيراً كبيراً. وظلت الموارد المتجددة، كجزء من قطاع الطاقة ككل، قليلة، وكما كانت عملية التحول تستغرق بعض الوقت. كان على المشرعين تأدية دور رئيسي، كما فعلت السلطات البلدية. على الرغم من أن نسبة كبيرة من التلوث هي بسبب الإنتاج الصناعي في آسيا، إلا أن السوق الذي يقود هذا الإنتاج كان في أماكن أخرى. إن الرغبة في استهلاك المنتجات الرخيصة المصنوعة من دون احترام المعايير الدولية لن تسهم إلا في زيادة تلوث الهواء وتغير المناخ. لذا يجب أيضاً توجيه عادات المستهلك.

قالت السيّدة س. تيرون (مدير الشؤون العامة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD)، إنه على الرغم من أن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لديها 35 دولة عضواً فقط، فإنها تعمل مع أكثر من 100 دولة. وبينما كانت هذه المشاركة عادة مع الحكومات، كان البرلمانيون مشاركين أيضاً من خلال الشبكة البرلمانية العالمية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). ولم يكن الانخراط البرلماني مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من خلال العضوية الرسمية للجان، بل من خلال التجمعات حيث سيتم إطلاع المشاركين على مجالات عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وربطها مع جوانب أهداف التنمية المستدامة، والتي يمكن من خلالها الاستماع للبرلمانيين ومشاركتهم خبراتهم في مجال الإصلاح.

قالت السيّدة ي. دولمان (رئيس وحدة التماسك من أجل التنمية، OECD) إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كانت مهيكلة بشكل مماثل لحكومة وطنية، حيث تعمل المديريات على مجموعة متنوعة من المجالات السياسية التي يتم النظر إليها بشكل متزايد من خلال منظور أهداف التنمية المستدامة. وقد تم وضع

منهجية "المسافة إلى أهداف التنمية المستدامة"، ليتم تجريبها في 13 بلداً متطوعاً، حيث حددت 131 مؤشراً مغطياً 98 هدفاً. نظرت المنهجية في تحقيق الأهداف الفردية، بدلاً من الترابط فيما بينها. ولذلك يتم بذل الجهود لزيادة الوعي بين الحكومات الوطنية بشأن الأدوات الموجودة لتقييم أوجه التآزر والتوازنات التي قد تحدث بين الأهداف على المستويين الوطني والدولي. ويجري أيضاً تشجيع الحكومات على النظر في الآثار العابرة للحدود المحتملة للقرارات المتخذة على الصعيد الوطني، وآثارها طويلة الأجل فيما بين الأجيال.

تتخذ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التدابير لفهم الآليات المؤسساتية اللازمة لكسر الطابع الانعزالي وحددت ثمانية آليات في هذا الخصوص، بما في ذلك آليات تنسيق السياسات وآليات تكامل السياسات، والتي ستكون ضرورية لنجاح تنفيذ خطة عام 2030 والعمل نحو أهداف التنمية المستدامة على نحو متسق. ويجري استخدام نتائج المراجعات الوطنية الطوعية لتحديد الأولويات على مستوى البلد. وينبغي على البرلمانات اتخاذ خطوات مماثلة لتحطيم صوامعها الخاصة. لم يكن وجود وزارة واحدة مسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة فعالاً. لذلك أوصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن تكون هناك وزارتان أو ثلاث وزارات مسؤولة بشكل جماعي، أو أن تكون المسؤولية في مركز الحكومة لضمان اتباع نهج محايد للسياسات من أجل تخصيص الموازنة.

قال الرئيس إن في النرويج، تمّ الأخذ بنهج يشمل المجتمع كلّه عند إعداد تقارير أهداف التنمية المستدامة؛ حتى الأطفال في روضة الأطفال أُعلموا بشأن تلك الأهداف.

قالت السيّدة م. د. بلوناي (مشاركة برلمانية، منتدى المشرعين والوكالة الدولية للطاقة المتجددة – IRENA)، إن الوكالة التي أنشئت في عام 2011 تضم حالياً 156 دولة عضواً و24 دولة قيد الانضمام، مما يجعلها الوكالة الدولية الأصغر، والأسرع نمواً. وقد أظهر هذا النمو زخماً واضحاً باتجاه الطاقة المتجددة. وفوّضت الوكالة، التي تمّ إنشاؤها بمبادرة من البرلمان الألماني، لمساعدة الحكومات على اعتماد سياسات مواتية لمفهوم الطاقة المتجددة، وتسهيل تبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا. إن مقر الوكالة في أبو ظبي؛ كان لديها مركز ابتكار وتكنولوجيا في بون، وكما كانت مراقب دائم في الأمم المتحدة، ولها مكتب صغير في نيويورك.

إن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تشارك بانتظام مع البرلمانيين على مدى ثلاث سنوات، مع التركيز على تبادل المعرفة وأن تصبح منبراً للتشاور بين أعضاء البرلمان والخبراء والقطاع الخاص وممثلي الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين. يجتمع منتدى المشرّعين في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة سنوياً، قبل كل جلسة من جلسات مجلس الوكالة. أمضى المشرّعون يوماً كاملاً من المناقشات، وتمت دعوتهم للمشاركة في الجمعية كمراقبين وتقديم تقرير إلى الدول الأعضاء. وأُصدر موجز دوري عن الطاقة المتجددة لجعل المعرفة الخاصّة بالوكالة ونتائجها متاحة للجمهور. ركزت كل قضية على موضوع محدد، مثل الطاقة الشمسية، وخلق فرص العمل، أو الترابط بين تغير المناخ – الطاقة. كما تم بذل الجهود لإشراك أعضاء البرلمان من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، لاطلاعهم على أحدث منشورات الوكالة وإتاحة الفرصة للوصول إلى الرسوم البيانية والأحداث ومقاطع الفيديو والندوات

عبر الإنترنت. توفرت المعلومات التي يمكن استخدامها في المناقشات البرلمانية أيضاً على كل من موقع LinkedIn وموقع Twitter.

تشير الأدلة إلى أنه من خلال مضاعفة استخدام الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بحلول عام 2030، يمكن خفض انبعاثات ثاني أكسيّد الكربون بنسبة 95 بالمائة، وأن استخدام مصادر الطاقة المتجددة سيؤدي إلى نمو اقتصادي، وتحسين فرص العمل للنساء، وتخفيف الأعباء عن النساء في المناطق الريفية واللواتي يقضين ساعات طويلة في جمع الأخشاب لإشعال النيران، مما يسمح لهن بأن يكنّ أكثر إنتاجية عبر طرق أخرى. وبالرغم من ذلك، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية كبيرة للإيفاء بالهدف 7 المتعلق بالطاقة النظيفة والميسورة التكلفة. وقد تعاونت الوكالة مع لجنة الاتحاد البرلماني الدولي للتنمية المستدامة، التمويل والتجارة بشأن قرارها بخصوص إشراك القطاع الخاص في تحقيق الهدف السابع، الذي سيعرض على الجمعية الحالية لاعتماده.

كانت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) واحدة من رعاة مؤشرات الهدف السابع، وساهمت في تقديم الملخصات السياسية التي سيصدرها منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحضيراً للهدف 7 والمقرر عقده في تموز/ يوليو 2018.

وقد قدمت الوكالة أيضاً مجموعة من الدراسات العامة والمواضيعية والعالمية والإقليمية، والتي تضم جميعها توصيات تتعلق بالسياسات. وتمّ التركيز بشدة على المنافع الاجتماعية الاقتصادية للطاقة المتجددة، بما في ذلك مراجعة سنوية للعمالة وخلق الوظائف ودراسة التكلفة السنوية، بالإضافة إلى مجموعة تتعلق بكيفية الاستفادة من القدرة المحلية في النمو الاقتصادي. يجري عمل محدد على اتجاهات سياسة ومزادات تتعلق بالطاقة المتجددة، وكلها متاحة على موقع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. كما يمكن الوصول عبر الإنترنت إلى قاعدة بيانات عالمية بشأن سياسة وتدابير الطاقة المتجددة. وتم إعداد تحليل على مستوى البلد لمدى التحضير لموضوع الطاقة المتجددة، يحتوي على توصيات تشريعية، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء. كما طورت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) أداتين رقميتين، الأولى تخص سوق الطاقة المستدامة الذي ساعد على ربط المشاريع والمستثمرين. بما أن الأموال العامة لن تكون كافية لبلوغ الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة؛ فإنّ المشاركة الكاملة للقطاع الخاص هي أمر ضروري. كانت الأداة الرقمية الثانية أداة ملاحة للمشاريع التي قدمت نصيحة شاملة لخلق بدائل مشروعات قابلة للتجديد.

مناقشة

قال السيّد ر. ماشينغورا (زمبابوي) إنه يلزم اتباع مناهج متنوعة في مختلف المناطق. على سبيل المثال، اختلفت مشكلات الطاقة التي تواجهها الصين بشكل كبير عن تلك الموجودة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. تخلّفت إفريقيا في موضوع التصنيع. وفيما يتعلق بالمضي قدماً في تنمية صناعة البلدان الإفريقية وتطويرها، ستحتاج إلى الدعم والتدريب لضمان استخدام مصادر الطاقة الصحيحة وأن يكون التصنيع مستدام بيئياً واقتصادياً.

قالت السيّدة م. دي بلوناي (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة)، إنه سيتم التركيز بشكل خاص على إفريقيا في الدورة القادمة لمنتدى المشرّعين في الوكالة. وشجعت السيّد ماتشينغورا على حضور تلك الدورة.

سأل الرئيس عما إذا كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد دعمت مشاركة البرلمانيين في اجتماعاتها.

وقالت السيّدة م. دي بلوناي (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة) إنه على الرغم من أن ميزانية دعم المشاركين في الاجتماع كانت محدودة، فقد يتم توسيعها للمساعدة في المشاركة بمنتدى المشرّعين القادم، وذلك بسبب التركيز على إفريقيا.

سألت السيّدة ج. كابيلا (برلمان عموم إفريقيا – PAP) عما إذا كانت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تعمل مع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD) وما إذا كانت الوكالة قد نظرت في التعاون مع لجنة برلمان عموم إفريقيا بشأن الطاقة المتجددة والنقل.

وقالت السيّدة إم. دي بلوناي (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة) إن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تعمل بالفعل مع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا وتسعى للتعاون مع برلمان عموم إفريقيا.

قال السيّد ك. بالا (تشاد) إن حكومته تجري تجارب في الوقت الحالي على استخدام الطاقة الشمسية في مشروع يوفر فرص العمل للخريجين الشباب. وأنشئت لجنة برلمانية معنية بأهداف التنمية المستدامة، تضم 21 نائباً و8 خبراء مساعدين، تهدف إلى جمع وتحليل البيانات المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لعرضها على مكتب الجمعية الوطنية، ولفت انتباه الحكومة إلى المجالات التي يجري فيها التقدم المحرز ومواضع استمرار الثغرات، كما أنّ التمويل كان ضرورياً. ويتم بذل الجهد لرفع درجة وعي جميع النواب فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وقد تمّ وضع خطة وطنية للتنمية، "رؤية 2030: تشاد التي نريدها"، ويجري عرض خطة خمسية على الجهات المانحة. وبينما كانت مسائل الطاقة محور جهود التنمية، ظلت المياه، التي كانت مشكلة كبيرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تحتل الأولوية العليا. وكان برلمان تشاد يحاول تحقيق التنمية بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي؛ وكانت مجموعة أدوات التقييم الذاتي مفيدة بشكل خاص في هذا الصدد. شارك برلمانه في المناقشات المتعلقة بالتنمية مع الحكومة، وكان يشجع على اتساق خطة التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة.

سأل السيّد ف. بوربانو (الإكوادور) عما يمكن عمله لتحسين وضع أهداف التنمية المستدامة في وسائل الإعلام، حيث لا تميل قضايا التنمية إلى نشر أخبار في الصفحة الأولى. على الرغم من الجهود المبذولة لإدراج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية الوطنية في الإكوادور، بقي الجمهور غير مدرك لتلك الأهداف.

ومع ذلك، إن إشراك المواطنين أمراً أساسياً إذا ما أُريد تحقيق الأهداف. لذا يجب أن يكون للاتصال الأولوية. إن الحالة الاقتصادية في البلدان النامية، التي تفاقمت بشكل كبير بسبب الانخفاض الأخير في أسعار النفط، تعني أنه قد يكون صعباً للغاية على الدولة تأمين التمويل اللازم للطاقة المتجددة بسبب التكلفة العالية

للتنفيذ. وتجري حالياً مناقشة قانون جديد بشأن كفاءة الطاقة وذلك في برلمان الإكوادور، كما يتم النظر في كيفية تحسين الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة.

قالت السيّدة ب. تورسني إن أهداف التنمية المستدامة أتاحت فرصة جيدة للبرلمانيين في الديمقراطيات المستقرة للدخول في حوار مع الناخبين أو الهيئات المكونة من خلال اجتماعات المائدة المستديرة لعرض كل من الوضع العالمي والجهود المبذولة على المستوى الوطني. ومن شأن ذلك أن يشكل جسراً للمجتمع وأن يزيد من الزخم وراء الجهود الإنمائية. كان للبرلمانات دور رئيسي في تشجيع الحوار والمشاركة العامة، والانتقال إلى ما وراء النقاش السياسي نحو القضايا الحقيقية التي أثرت على الأشخاص الحقيقيين. كما أتاحت الجهود المبذولة للوفاء بأهداف التنمية المستدامة فرصة مهمة لإجراء تحليل على أساس الجنس وضمان أن برامج التنمية الجديدة قد عالجت أوجه التفاوت بين الجنسين.

قالت السيّدة س. رافي (جودة هواء آسيا) إن وسائل الإعلام هي أداة مهمة بشكل خاص لتبادل المعلومات. شاركت "جودة هواء آسيا" مع منظمات الاتصالات في الهند وإندونيسيا لجعل البيانات التي يقدمها الخبراء "ملائمة لوسائل الإعلام" ونشرها، وبالتالي تمكين أعضاء البرلمان من الوصول إلى المعلومات والأدلة بسهولة واستخدامها في صنع السياسات. كما تم تأمين تدريب البرلمانيين على وسائل الإعلام والمقابلات والذين غالباً ما تمت مقابلتهم على شاشات التلفزيون. كما عمل الشركاء الإعلاميون مع " جودة هواء آسيا " لتدريب الأطباء على التحدث عبر التلفزيون عمّا رأوه في ممارساتهم الطبية وذلك فيما يتعلق بالتأثيرات الصحية لتلوث الهواء. لم تعد هناك فجوة بين قدرة وسائل الإعلام فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ أصبحت وسائل الإعلام الاجتماعية عالمية، وكان من الواضح أنه يمكن استخدامها على المستوى العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قالت السيّدة ب. تورسني (الاتحاد البرلماني الدولي) إن أهداف التنمية المستدامة منحت البرلمانيين فرصة للذهاب إلى المدارس والتحدث عن أمر غير سياسي على هذا النحو، لشرح ما كان يحدث على المسرح العالمي والحصول على أفكار من الشباب، الذين سيكونون صناع التغيير في المجتمع.

دعا الرئيس المشاركين إلى تبادل المعلومات حول أدوات محددة، وأساليب تأمين التدريب والشراكات التي يمكن أن تكون أمثلة مفيدة للآخرين.

قالت السيّدة س. رافي (حملة جودة هواء آسيا) إن الالتزامات الإنمائية في منظومة الأمم المتحدة ليست ملزمة قانونيا وبالتالي يمكن اعتبارها أقل ثقلاً من الخطط الأخرى، مثل نزع السلاح أو حقوق الإنسان. وبالتالي قد يكون من الأصعب تحفيز العمل الحكومي. وفي الهند، يجري التركيز على مفهوم الحقوق، مثل الحق في التنفس، الذي اعتُرف في باكستان بأنه جزء من الحق في الحياة، على النحو المنصوص عليه في الدستور. إذا لم تكن هناك

تداعيات جراء عدم تحقيق التنمية، فسوف يضعف النظام بأكمله. لذلك يجب على البرلمانات أن تسن تشريعات، مثل قوانين للهواء النقي، لإعطاء ثقل قانوني أكبر لقضايا التنمية وتعزيز التنفيذ.

قال السيّد ف. بوربانو (إكوادور) إنه عقب أزمة مياه الشرب في المدينة التي يعيش فيها، شرع في إجراء تحقيق على مستوى المؤسسات، مما أظهر أن الوكالة المركزية التي تنظم إمداد المياه لم تخضع لرقابة صارمة بما فيه الكفاية. ولذلك اتخذ تدابير لتصحيح هذا الوضع، واستطاع أن يثبت أن مشاكل الإمداد بالمياه في مدينته ليست فقط مشكلة في تلك البلدية ولكنها جزء من قضية أوسع. وقد تم الآن إعداد تقرير رسمي عن إمدادات المياه لتشجيع الاستثمار. وقد أظهر هذا المثال أهمية التحكم الفعال بالسياسة والرقابة.

وتساءل السيّد و. ويليم (سيشيل) عن كيفية توفير بناء القدرات الأساسية والتعليم بشأن أهداف التنمية المستدامة للبرلمانيين في الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث الموارد محدودة للغاية.

وقالت السيّدة م. ديبلوناي (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة) إن الموارد الشحيحة تمثل عقبة حقيقة. ولذلك كانت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة تنظم الندوات عبر الإنترنت لتبادل المعلومات وبناء القدرات، لكن المعوقات التكنولوجية التي تحول دون الوصول إليها يمكن أن تسبب مشكلة. يمكن لممثلي الوكالة حضور الاجتماعات الإقليمية لتبادل المعلومات بدعوة من البرلمانات المنظمة.

وقالت السيّدة ب. تورسني (الاتحاد البرلماني الدولي) إن مجموعة أدوات التقييم الذاتي التابعة للاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي يمكن أن تؤمن الإرشادات للبرلمانات الأعضاء، كما يمكن لمكاتب الأمم المتحدة القطرية تقديم الدعم. حظيت البرلمانات الأعضاء بالترحيب لطلب الدعم من الاتحاد البرلماني الدولي. وفيما يتعلق بتوصيل المعلومات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة إلى المجتمع الأوسع، أعدت مؤسسة الأمم المتحدة كميات كبيرة من المواد، بما في ذلك الرسوم البيانية، التي كانت متاحة على الإنترنت. غالباً ما كانت منظمات المجتمع المدني قادرة على المساعدة في برامج التعليم.

شكر الرئيس جميع المشاركين وشجعهم جميعاً على العمل معاً لجعل الهواء في العالم أكثر نقاءً، مع عدم إغفال أي أحد.

رفعت الجلسة الساعة 6.10 مساءً.

اعتماد القرارات والوثائق والتقارير النهائية

جلسة يوم الأربعاء 28 آذار/ مارس

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة الساعة 20. 6 مساءً. مع السيّدة ج. كويفاس بارون (المكسيك)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، في مقعد الرئاسة.

قال الرئيس أن مداولات الجمعية كانت مثمرة للغاية. كان هناك مستوى ممتاز من المشاركة. وقد حضر ما مجموعه 148 برلماناً وطنياً وهو أكبر عدد من أعضاء أي جمعية تعقد في جنيف. ومع ذلك، ذكرت البرلمانات أن الوفود يجب أن تكون متوازنة بين الجنسين.

البند 3 من جدول الأعمال

المناقشة العامة حول موضوع *تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:*
الحاجة إلى حلول سياسية قائمة على الأدلة
(A / 138/3-DR)

قال الرئيس أن الاتحاد البرلماني الدولي قد أصدر إعلاناً بعنوان *"تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين: الحاجة إلى حلول سياسية قائمة على الأدلة"*. وحدد الإعلان المضامين الرئيسية من المداولات وكذلك من دراسة برلمانية عن الهجرة واللاجئين قام بها الاتحاد البرلماني الدولي قبل وأثناء انعقاد الجمعية. وكان الإعلان وثيقة متوازنة تعكس الجوهر العام للمناقشة مع الأخذ في الاعتبار أيضاً وجهات النظر والمخاوف المحددة، فضلا عن مختلف السبل للعمل البرلماني. وقد أرسل الإعلان رسالة واضحة مفادها أن البرلمانيين ملتزمون بالكامل بإدارة الهجرة بطريقة مسؤولة. وهذا يعني النظر إلى الحقائق وليس إلى السياسات في هذا الشأن. ويعني أيضاً الاستماع إلى جميع الجهات المعنية، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون أنفسهم، لإيجاد حلول ناجحة لجميع الناس. وأوضح الإعلان أن هناك حاجة إلى نظام دولي أكثر تنسيقاً لتحقيق أقصى استفادة من الهجرة. يجب على الدول أن تتجاوز الاستجابات الفردية المخصصة وأن تعمل بدلاً من ذلك بطرق عملية أكثر. وسيتلقى واضعو الميثاق العالمي للهجرة والميثاق العالمي بشأن اللاجئين نسخة من الإعلان. كما سيعمل الاتحاد البرلماني الدولي على التأكّد من أن دور البرلمانات ينعكس على النحو الواجب في الاتفاقيات العالمية. وبوجه عام، يجب أن يسخّر النقاش حول المهاجرين واللاجئين نقاط القوة لدى الناس وأحلامهم وتطلعاتهم، وبناء الجسور وإعادة الأمل. ودعت المندوبين إلى مشاركة أفكارهم حول الإعلان والنقاش بشكل أكثر عمومية.

وقال ممثل شيلي إنه سعيد بأن الإعلان يتضمن المخاوف والشكوك والهواجس والتزامات الدول. وقد كانت متوسعة ومفصلة في نفس الوقت. يجب على جميع الدول، الغنية والفقيرة، أن تلتزم بإيجاد حل. يجب عليهم إسقاط الأساطير وإظهار التضامن والاعتراف بالثروة والحكمة التي يمكن أن تجلبها الثقافات المختلفة إلى المجتمع. على مرّ التاريخ، استقبلت شيلي مهاجرين من جميع أنحاء العالم. ساهم هؤلاء المهاجرون بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والثقافية للبلاد. كان من المهم تنفيذ الإعلان لضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة.

وقال ممثل انغولا إن أزمة الهجرة تتطلب عملاً متضافراً من جميع الدول. يجب أن يدعم الاتحاد البرلماني الدولي مناقشة الاتفاقيات العالمية في الأمم المتحدة. كان الأمر يعود للبرلمانيين لحماية حقوق المهاجرين واللاجئين من خلال التشريعات والرصد والميزنة. ومن الأمور الجوهرية بوجه خاص إيلاء الاهتمام للنساء والأطفال لأنهم الأكثر ضعفاً. ومن الأهمية القصوى أن تواصل البلدان صياغة اتفاقيات دولية تمنع العنف والضرر الجانبي. يجب أن تكون الحلول قائمة على الأدلة. لقد أيدت أنغولا الإعلان.

قال ممثل السودان إنه يجب على الدول حماية حقوق الإنسان للمهاجرين. يجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظمات الدولية مثل منظمة الهجرة العالمية (IOM)، اتخاذ قرارات علمية تستند إلى الأدلة. كان من المهم أيضاً التعاون مع الشركاء عند البحث عن حل. يجب أن يميز الإعلان بوضوح بين اللاجئين والنازحين والمهاجرين. بشكل عام، كان الاتحاد البرلماني الدولي يسير في الاتجاه الصحيح من حيث خدمة شعوب العالم.

قال السيّد د. ماكغونتي (كندا) إن النظام العالمي الحالي للهجرة لا يسخّر دائماً الفوائد المحتملة للهجرة ولا يفعل ما يكفي لتخفيف الضغوط. كانت الهجرة مفيدة بشكل خاص للقطاع الخاص الذي كان يحتاج إلى الاعتماد على جميع المواهب المتاحة. وكنتيجة لذلك، يجب أن يذكر الإعلان الشراكات مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة. كانت الشركات الخاصة في طليعة الاستجابة للمهاجرين واللاجئين الذين يبحثون عن وظائف. كانت دليلاً على مساهمة المهاجرين في المجتمعات والاقتصادات. ومن ثم فإن تجربة القطاع الخاص تتناقض مع الرواية الخطيرة "نحن ضدهم" التي تعزز عدم التسامح وتؤدي إلى الكراهية. بدلاً من ذلك، أظهرت تجربتهم أن التنوع كان قوة. كما ذكّر الإعلان العالم بأن الهجرة مسؤولية مشتركة.

وقال ممثل غانا إن الإعلان يجب أن يلفت الانتباه إلى معاناة المهاجرين واللاجئين وخاصة النساء والأطفال.

قالت السيّدة ر. أليتوالا كاداجا (أوغندا) إن بلدها يؤيد الإعلان ولكنه يودّ أن يضيف بعض النقاط الإضافية. تعتبر العديد من البلدان في إفريقيا هي بلدان المنشأ والعبور والمقصد، مما يعني أن هناك الكثير من الحركة. علاوةً على ذلك، غالباً ما تدفع الدول الأوروبية اللاجئين إلى "بلدان ثالثة آمنة" مما يعني أنه لا أحد مسؤول عنها. يجب على الاتحاد البرلماني الدولي معالجة النقاط المذكورة أعلاه.

وقال الرئيس إن الاتحاد البرلماني الدولي سيبذل قصارى جهده للرد على التعليقات المذكورة أعلاه. إن بلدها، المكسيك، كان أيضاً بلد المنشأ والعبور والمقصد، فضلاً عن بلد واحد من العائدين. كان من المهم منع وتدبير معاناة الملايين من الناس.

قالت السيّدة م. ج. كارين (اكوادور) إنه ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن ينظر في التقدم الذي أحرزته الإكوادور في دستورها وفي عمليات انتخاباتها. كان في البلاد ستة أشخاص في البرلمان يمثلون المهاجرين الاكوادوريين في الخارج. وكان الممثلون من المهاجرين أنفسهم الذين عانوا من الهجرة واستفادوا منها. عندما تمّ تمثيل المهاجرين في البرلمان، تحسن وضعهم العام. لم يعد يُنظر إلى الهجرة على أنها قضية لا يُعنى بها ولكنها قضية تؤثر على كثير من الناس. ودعت الاتحاد البرلماني الدولي إلى إدراج الموضوع في الاجتماع القادم.

وقال الرئيس أن الاتحاد البرلماني الدولي لا يستطيع أن يشير إلى بلدان بعينها في الإعلان. وأحالت مندوبة من الإكوادور إلى اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والتي ستواصل معالجة موضوع الهجرة.

تمت المصادقة على الإعلان بالتركية.

البند 4 من جدول الأعمال

استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

(لجنة السلم والأمن الدوليين)

(A138 / 4-DR)

قال السيّد ك. البكار (الأردن)، عضو مكتب اللجنة الدائمة، إن اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين قد اعتمدت مشروع القرار بعنوان *"كفالة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة"*. ومع ذلك، فقد أعربت الصين عن تحفظها على الفقرة 18 التي تشير إلى نظام روما الأساسي. وقد اجتذب هذا الموضوع قدراً كبيراً من الاهتمام، حيث قدم 18 برلماناً ومنتدىً للنساء البرلمانيات ما مجموعه 136 تعديلاً. وقد اتخذ مشروع القرار نهجاً شاملاً ومتماسكاً طويل الأمد يقرن مفهوم السلام الدائم بأهداف التنمية المستدامة. وذكر بوضوح أنه كان، أولاً وقبل كل شيء، مسؤولية وطنية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان السلام الدائم. حدّد مشروع القرار عدداً من التدابير الملموسة التي يمكن من خلالها مساهمة البرلمانات في عملية التنفيذ، مثل منع تدفق الأسلحة في المجتمعات والمناطق المتضررة جرّاء الصراعات، وتجنب إقحام الأطفال في الصراعات المسلحة، والانخراط في مكافحة تغير المناخ وتداعياته، أو تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام. وشدّد القرار أيضاً على أنّ البرلمانات كانت عوامل تغيير قوية، مسؤولة عن السماح بالمصادقة على الاتفاقات الدولية لضمان السلام والتنمية المستدامين وترجمتها إلى قوانين وطنية قابلة للتنفيذ. ودعت البرلمانات إلى المشاركة مع الحكومات والمنظمات

الدولية مثل الأمم المتحدة، وكذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان تنفيذ الالتزامات والمعاهدات الدولية، ومنع العنف ودعم المصالحة الوطنية في البلدان المتضررة من النزاعات. كان الحفاظ على السلام وأهداف التنمية المستدامة وجهين لعملة واحدة.

تم اعتماد القرار بالتزكية.

البند 5 من جدول الأعمال

إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة

(لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة)

(A / 138/5-DR)

قال السيّد أ. غريفروي (بلجيكا)، المقرر المشارك، إن المقررين المشاركين أعدوا مشروع قرار ومذكرة إيضاحية بعنوان *"إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيّما بشأن الطاقة المتجددة"*. وقد قدم المقررون مشروع القرار ودعوا اللجنة إلى الدخول في مناقشة شارك فيها 25 متحدثاً. وقد نظرت اللجنة في 150 تعديلاً مقترحاً في جلستين عامتين واختتمت المشروع النهائي. وقد اعتمدت النص بالإجماع في 27 آذار / مارس 2018.

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يفكر فيها الاتحاد البرلماني الدولي في اتخاذ قرار بشأن أشكال الطاقة النظيفة ذات التكلفة المعقولة والمستدامة. يفتقر حوالى 1.1 مليار شخص في جميع أنحاء العالم إلى الوصول إلى شبكة كهربائية. وبدلاً من ذلك، كانوا يستخدمون مواقد خشبية غير صحية، وفوانيس كيروسين خطرة ومولدات ديزل صاخبة وغير صديقة للبيئة. مثل هذه الأشكال من الطاقة كانت مكلفة وكثيفة العمالة. ومع ذلك، لم يكن من الممكن تطوير شبكات توزيع التوتر العالي في المناطق النائية. لذا كان البديل هو تركيب عنفات هواء صغيرة أو أنظمة طاقة شمسية في القرى. وحثّ مشروع القرار البرلمانات على زيادة الوعي العام بالقضية وضمان الحصول المتكافئ على الطاقة النظيفة لجميع أفراد المجتمع، بما في ذلك المستضعفين. ويجب على البرلمانات أيضاً إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الهدف 7. على سبيل المثال، يجب أن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتحفز القطاع الخاص على الاستثمار، خاصة في المشروعات الصغيرة. كما دعا مشروع القرار البرلمانات إلى التعاون مع المنظمات والمنتديات المتخصصة في الطاقة المتجددة، مثل البرلمان المناخي والوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). ومن خلال القيام بذلك، سيقومون بإنشاء شبكات معرفة وبناء منصات لتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك السياسة والتكنولوجيا والتمويل.

تم اعتماد القرار بالتزكية.

البند 7 من جدول الأعمال

الموافقة على بنود لجنة السلم والأمن الدوليين

لجنة التنمية المستدامة، التمويل والتجارة في الجمعية الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين

(A / 138/7-R.1)

قال الرئيس إن اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدوليين اقترحت موضوع البند التالي لدورتها التالية لمدة سنة واحدة: *عدم مقبولية استخدام المرتزقة كوسيلة لتقويض السلام وانتهاك حقوق الإنسان*. وقد رشحت اللجنة السيّد خالد البكار (الأردن) والسيّد ب. تاراسيوك (أوكرانيا) ليكونا مقررين مشاركين.

وقد اقترحت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة البند التالي في دورة العام التالي: *دور التجارة والاستثمار المنصفين والمجانيين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالمساواة الاقتصادية والبنية التحتية المستدامة والتصنيع والابتكار*. وقد رشحت اللجنة السيّدة س. راسكوفيتش إفيتش (صربيا) والسيّد ج. ويلسون (أستراليا) ليكونا مقررين مشاركين. كما حدد الاتحاد البرلماني الدولي مقرراً ثالثاً من إفريقيا هو: السيّد هـ. إدريسو (غانا). وكان للسيّد هـ. إدريسو منصب سياسي رفيع بشغله منصب وزير التجارة والصناعة في بلده الأصلي.

وتمت الموافقة على بنود الموضوعات والترشيحات للمقررين.

البند 8 من جدول الأعمال

تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

(A / 138/8-P.1.rev)

قال الرئيس إن منتدى البرلمانيين الشباب اقترح تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده التي كان قد وافق عليها مجلس الإدارة. ودعت الجمعية إلى الموافقة على التعديلات أيضاً.

تمت الموافقة على التعديلات.

البند 6 من جدول الأعمال

تقارير اللجنة الدائمة الخاصّة بشؤون الأمم المتحدة

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

قالت السيّدة ب. سامباتيسيري (تايلند)، عضو مكتب اللجنة الدائمة الخاصّة بشؤون الأمم المتحدة، متحدثة بالنيابة عن السيّد أ. أفسان (السويد)، رئيس اللجنة، إن اللجنة قد عقدت جلسة في 27 آذار/ مارس 2018. تألفت الجلسة من جزأين ركزا على دور البرلمانات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. كان عدد الحضور كبيراً مع 60 برلماناً ممثلاً وأكثر من 20 مداخلة.

وقد أخذ الفريق الأول بالاعتبار النهج والمبادرات التي اتخذتها البرلمانات لإضفاء الطابع المؤسساتي على أهداف التنمية المستدامة والإشراف على التنفيذ. وقد شملت أفضل الممارسات إنشاء مجموعات تركيز في البرلمان ومراجعة القدرات المؤسساتية لأهداف التنمية المستدامة باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي والبرنامج الإنمائي. كما أجرت بعض البرلمانات مناقشات عامة لزيادة الوعي بين المواطنين والمجتمع المدني ورجال الأعمال، ودعمت البرامج التشاورية لأصحاب المصلحة المتعددين. وقد أنشأ آخرون مراصد برلمانية لتقييم المقترحات التشريعية من منظور أهداف التنمية المستدامة.

كما ساعدت اللجنة الثانية في إعداد البرلمانيين لمناقشات منتدى الأمم المتحدة السياسي رفيع المستوى لعام 2018 بشأن التنمية المستدامة والذي سيركز على الركن البيئي لأهداف التنمية المستدامة. وقد أكدت المناقشات على الحاجة إلى عكس أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتحويل إنتاج الطاقة إلى مصادر متجددة. وحالياً، يعادل الإنتاج والاستهلاك العالميان ناتجاً محلياً إجمالياً قدره 77 تريليون دولار، وهو ما يفوق القدرات المتجددة للبيئة. وفي حين أن الاقتصادات تنمو من حيث القيمة الدولارية، فإنها تقوّض أيضاً المصدر الأساسي الخاص بها وتتسبب ضرراً لا يمكن إصلاحه للبيئة. أوضح مفهوم البصمة البيئية وآلة الحساب المرتبطة بها بشكل فعال أن أنماط الاستهلاك الحالية تتطلب أكثر مما يمكنها تحقيقه في واقع الحال. ويعزى معظم العجز البيئي إلى أنماط الحياة غير المستدامة في البلدان المتقدمة. كشفت المناقشة أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. كانت البصمة البيئية المعادل المثالي للناتج المحلي الإجمالي. وفي حين افترض إجمالي الناتج المحلي أنّ النمو الاقتصادي يُحتمَل أن يكون غير محدود، إلا أن البصمة البيئية أظهرت حدوداً للنمو من الناحية البيئية.

كما انتخبت اللجنة ثمانية أعضاء جدد في المكتب، بمن فيهم الرئيس الجديد، السيّد ج. م. روميرو (الأرجنتين).

أُحيطت الجمعية علماً بالتقرير.

قال الرئيس أن السيّد م. تيكسيرا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) سيقدم أعمال اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان بدلا من السيّدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا). وقد قررت السيّدة ب. تشيريليتسو عدم تقديم العرض بعد أن شعرت بالإهانة في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137 في سانت بطرسبرغ. يجب ألّا يتفاعل المندوبون بهذه الطريقة في الاتحاد البرلماني الدولي.

قال السيّد م. تيكسيرا (جمهورية فنزويلا البوليفارية) إن اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان عقدت جلستين. أولاً، ناقشت اللجنة موضوع الهجرة استعداداً للقرار الذي سيعتمد في الدورة الـ 139 للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وقد أدخلت المناقشة المشاركين في الاتفاق العالمي للهجرة، السفير ج. لاوبر (سويسرا) والسفير ج. ج. غوميس كاماتشو (المكسيك) اللذين قدما معلومات مستكملة عن الأعمال التحضيرية. ووافقت اللجنة أيضاً على المقررين المشاركين للقرار المرتقب: السيّد ج. إيتشانيز (إسبانيا)، والسيّدة ك. سوسا (السلفادور)، والسيّد أحمد تويزي (المملكة المغربية).

كانت إحدى الأفكار الرئيسية المستجدة في النقاش هي الحاجة إلى تغيير السرد المتعلق بالهجرة. أظهرت الأدلة أن معظم الهجرات تمّت داخل نفس المنطقة. كما أظهرت أن المهاجرين ساهموا في تسعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. معظم هذه الفوائد الاقتصادية ذهبت إلى بلد الوجهة. وتقع على عاتق الزعماء السياسيين مسؤولية ضمان تدعيم المناقشة حول الهجرة ببيانات جيدة. كما يجب عليهم التأكد من أن سياسة الهجرة تأخذ في الاعتبار حقوق الإنسان للمهاجرين. وقد تحدث ما مجموعه 35 برلمانياً أثناء المناقشة. ولذلك فإن المقررين لديهم أساس قوي لإعداد القرار. كما سيتم الأخذ بالاعتبار نتائج المناقشة العامة حول الهجرة.

ثانياً، نظرت اللجنة في اقتراح عقد مناقشة حول إنهاء التمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسية. لقد عملت اللجنة في جوٍّ من الاحترام المتبادل. في المجموع، كان 28 مندوباً من جميع المجموعات الجيوسياسية قد تناولوا الكلمة. ولتجنب أي شكّ محتمل في النتيجة، أجرت اللجنة تصويتاً بنداء الأسماء لتقرر ما إذا كانت ستجري المناقشة في الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي. وقد صوتت اللجنة لصالح إجراء المناقشة. لن يؤدي النقاش إلى حل. وانتخبت اللجنة أيضاً عشرة أعضاء جدد في المكتب وكذلك رئيسها الجديد، السيّد أ. ديساي (الهند). وقررت التصويت على نائب الرئيس الجديد في الجمعية 139 عندما تتاح الفرصة للمكتب الجديد للاجتماع.

قال الرئيس إنه نظراً للتأخر الكبير، لم تعد الترجمة متاحة. وستستمر الجمعية باللغتين الفرنسية والانكليزية فقط لأنهما اللغتان الرسميتان للمنظمة.

وقال الأمين العام إن الجمعية ملزمة بتوفير الترجمة الفورية باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية والإسبانية. ومع ذلك، كان لدى المترجمين الفوريين ساعات عمل شاقّة. وعادة ما كان ممكناً اختتام أعمال الجمعية في مثل

تلك الساعات، لكن الجمعية الحالية تجاوزت الوقت بشكل غير متوقع. لم تكن هناك أية وسيلة للمتابعة إلا بالاستمرار باللغتين الإنجليزية والفرنسية وحدهما، كاستثناء. اعتذر الأمين العام عن الإزعاج.

وقال ممثل الأردن إن الإعداد كان غير عادل. إن أولئك الذين لم يفهموا الإنجليزية أو الفرنسية لن يكونوا قادرين على المتابعة أو المشاركة في أية مناقشات أو تصويت. يجب على الرئيس إغلاق الجلسة على الفور.

وقال الرئيس إن كل ما تبقى هو أن تحيط الجمعية علماً بالتقرير الصادر عن اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان وأن تستمع إلى الملاحظات الختامية من جانب المجموعات الجيوسياسية. وقد أكملت بالفعل عملها بشأن القضايا التي تتطلب التصويت.

قالت السيّدة ر. ألاواتالا كاداجا (أوغندا) إن إحدى النقاط الواردة في تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان تدور حول اقتراح إجراء مناقشة بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI). وقد أعرب العديد من المندوبين عن معارضتهم لمسألة حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولين إلى الجنس الآخر في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي الـ 137. سيقاطع الوفد الأوغندي الجمعية المقبلة وينسحب من الاتحاد البرلماني الدولي إذا تمّ اغفال مناقشة القضية لاحقاً. يجب ألّا يسلّط الضوء على هذه المسألة وألّا تعرض للمناقشة لأنها ستقسم المنظمة. علاوة على ذلك، لم يكن من العدل الاستمرار في الجلسة الحالية إذا لم يكن هناك ترجمة.

قالت السيّدة ت. موارايس (البرتغال) إنه يجب على الاتحاد البرلماني الدولي ألّا يناقش الاقتراح الداعي إلى إجراء مناقشة بشأن حقوق المثليين من الجنسين مرة أخرى. كانت هناك بالفعل مناقشة ثانية أعقبها تصويت ديمقراطي حيث قررت الأغلبية المضيّ قدماً في المناقشة. لذلك يجب المضيّ قدماً في النقاش الرئيسي.

قال الرئيس إنه على الرغم من وجود مناقشة ثانية بالفعل، فقد قدمت أوغندا اقتراحاً برفض بند جدول الأعمال مرة أخرى. وفي مثل هذه الحالات، تطلبت المادة 26 من قواعد الجمعية أن يكون هناك إجراء يتحدث فيه شخص واحد مؤيد لهذا البند وشخص واحد معارض له. ثم تتخذ الجمعية قراراً نهائياً. وسألت المندوبين عما إذا كانوا مرحبين بالاستمرار في هذا الإجراء.

قال السيّد د. ماكغونتي (كندا) إن اللجنة قد ناقشت الاقتراح بالفعل وصوتت عليه. لن يتمكن العديد من المندوبين من متابعة أيّ مناقشات إضافية في الوقت الحالي بسبب عدم وجود ترجمة. حيث كان ذلك غير عادل. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك نصاب قانوني في القاعة. ولذلك ينبغي على الرئيس أن يرفع الجلسة عاجلاً ما أمكن.

وقال ممثل المغرب إنه لا جدوى من مناقشة موضوع ما إذا كان هناك مندوبون لم يتمكنوا من المشاركة. كان ينبغي للجمعية أن تناقش القضية في وقت أبكر.

قال السيّد ا. غريفروي (بلجيكا) إن الاقتراح المتعلق بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) كان موضع نقاش وليس حلاًّ بحدّ ذاته. ونتيجة لذلك، ينبغي أن تبقى المسألة ضمن نطاق اللجنة. ولا ينبغي أن تخرج إلى الجمعية.

وقال الرئيس إنه بموجب القاعدة 26، يجب على الجمعية ترجيح تأجيل المناقشة. حيث لم يكن هناك نصاب قانوني مكتمل ولن يكون هناك أي تواصل حقيقي بدون ترجمة فورية.

وقال السيّد أ. غريفروي (بلجيكا) إن الجمعية لن تحيط علماً بتقرير اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان إذا قام الرئيس بإرجاء الجلسة. هذا لا يمكن أن يحدث.

قال الرئيس إن كندا قدمت اقتراحاً لتأجيل الاجتماع الذي يجب أن يحظى بالأولوية. وسوف يشرح الأمين العام القواعد.

وقال الأمين العام إنه بموجب القاعدة 26، يكون للالتماس الإجرائي على رفع الجلسة الأولوية على أي التماس آخر. يجب أن يكون هناك محفّز للالتماس وآخر ضده. يجب على الجمعية اتخاذ قرار بشأن رفع الجلسة. إذا تم تأجيل الاجتماع، فلن يكون من الممكن الولوج إلى جوهر القضية المطروحة. ومع ذلك، لم يكن هناك نصاب قانوني للقيام بهذا الإجراء.

قال الرئيس إن الجمعية تواجه العديد من المشاكل لإنهاء الجلسة. كانت هناك مشاكل في اللغة والنصاب القانوني والموضوع المتعلق بحقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI). وحثت المندوبين على استئناف الاجتماع وبدء الجمعية المقبلة بتوافق الآراء. ولن يتم اتخاذ قرارات في الوقت الحاضر.

طلب السيّد م. واترس (جنوب إفريقيا) من الأمانة توضيح النقطة التي أثارها مندوب بلجيكا. ولمّا كان الاقتراح مطروحاً للنقاش داخل اللجنة وليس قراراً، فربما لا ينبغي طرحه في الجمعية العامة. إذا كان هذا هو الحال بالفعل، يمكن أن تستمر المناقشة في الجمعية القادمة. وعلاوة على ذلك، لم يكن النصاب القانوني للجمعية العامة محققاً لجزء كبير من الجلسة، وبالتالي فإن العديد من القرارات السابقة لن تكون صحيحة.

وقال ممثل البرتغال إن النصاب القانوني غير ضروري لأنه لا يوجد ما يُتَّخذ قرار بشأنه. كانت اللجنة قد اتخذت قراراً بالفعل. يجب ألاّ يكون هناك تصويت آخر. يجب الاستمرار في المناقشة في الجمعية العامة القادمة.

وقال ممثل فرنسا إن اللجنة يتوجب عليها فقط أن تبلغ الجمعية العامة بقرارها. لم يكن على الجمعية العامة اتخاذ أي قرارات بنفسها. وكان من المهم احترام قرار اللجنة وتنفيذه.

وقال ممثل السودان إن الجمعية العامة، وليس اللجنة، هي التي لها الكلمة الأخيرة في الاقتراح. ومع ذلك، يجب أن يكون هناك تحقيق للنصاب القانوني من أجل اتخاذ قرار. وعلى الرغم من أن الجمعية العامة لم يكن لديها النصاب القانوني عندما اتخذت قراراتها السابقة، فإنه ينبغي قبول تلك القرارات حيث لم تكن هناك أيّة اعتراضات. ينبغي على المجموعات الجيوسياسية أن تدلي بملاحظاتها الختامية بأسرع ما يمكن. وينبغي عندئذ رفع الجلسة.

قال السيّد أ. غريفروي (بلجيكا) إن القاعدة 15 الفقرة 2 من قواعد الجمعية والقاعدة 6 من قواعد اللجان الدائمة تعتبر مهمة. وتنطوي القواعد على أن تكون للّجان حرية وضع الخطة الخاصة بها إلا عندما تضع الجمعية العامة أو مجلس الإدارة البنود في جدول أعمال كل منها. وفي هذه الحالة، كانت اللجنة نفسها، وليس الجمعية العامة أو مجلس الإدارة، هي التي اقترحت هذا البند من جدول الأعمال. ولما كان بند جدول الأعمال موضع نقاش وليس حلّاً، فإنه لا يزال ضمن اللجنة دون أي تأثير من الجمعية العامة أو مجلس الإدارة.

وقال ممثل الجمهورية الإسلامية الإيرانية إنّه لم يكن هناك توافق في الآراء حول هذه المسألة في الجمعية العامة السابقة. وقد عارض العديد من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية هذه القضية لأنها لم يكن معترف بها في أي نصوص دولية ولا هي تنسجم مع قيمها الوطنية. لن يكون من الأمر المثمر الإبقاء على هذه القضية. ولن تتمكن اللجنة نفسها من البتّ في القضية المتداولة.

قال الرئيس إن القاعدة 15 الفقرة 2 من قواعد الجمعية العامة والقاعدة 6 الفقرة 4 من قواعد اللجان الدائمة تعتبر مهمة. ومع ذلك، فهم بحاجة إلى مزيد من التوضيح والترجمة. علاوة على ذلك، لم تستطع الجمعية العامة اتخاذ أي قرارات، حتى بشأن الاقتراح الإجرائي، حيث لا يوجد نصاب قانوني. ونتيجة لذلك، فإن الجلسة الحالية للجمعية العامة لا يمكن أن تستمر. واقترحت أن يتم طرح اقتراح إجراء مناقشة حول حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجندرية وحاملي صفات الجنسين (LGBTI) في الجمعية الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي وأن تتم مناقشتها كأول بند من جدول الأعمال. كان من الواضح أن القضية ستقسم الاتحاد البرلماني الدولي. أياً كانت النتيجة، لن يكون بعض أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي راضين. يجب على المندوبين البحث عن حل مشترك قبل الجمعية العامة المقبلة. لم تكن رغبتها في فرض أي جدول أعمال وإنما أن تطلب من المندوبين أن يكونوا منفتحين للحوار مع بعضهم البعض. ونادى الاتحاد البرلماني الدولي بالتنوّع. وقد تمكنت من حلّ العديد من القضايا الصعبة في حين لم تتمكن المنظمات الأخرى من ذلك. على سبيل المثال، اعتمدت بالإجماع الإعلان المشترك حول الهجرة على الرغم من المخاوف من أنّه لن يكون ممكناً. وحثت المندوبين

على القيام بمثل ذلك مرةً أخرى. وعندما يتعلق الأمر بحماية حقوق الإنسان، فمن المهم البحث عن نقاط للتفاهم.

وتساءلت عما إذا كان من الممكن على الأقل الاستماع إلى المجموعات الجيوسياسية قبل إرجاء الجمعية الحالية.

وقال أحد الممثلين إنه يتعين على المجموعات الجيوسياسية أن تدلي بملاحظاتها في الجمعية القادمة حيث لا يوجد نصاب قانوني في الوقت الحالي.

وقال الرئيس إنه قد يكون أكثر من مجرد جدول أعمال إذا تم تأجيل ملاحظات المجموعات الجيوسياسية إلى الجمعية العامة التالية.

قال ممثل أوغندا إنه ليس من المنطقي أن تقوم المجموعات الجيوسياسية بإبداء ملاحظاتها في الوقت الحاضر لعدم وجود ترجمة. يجب أن تنتظر المجموعات الجيوسياسية حتى الجمعية العامة القادمة.

وقال ممثل السودان، متحدثاً باسم المجموعة العربية، إنه كان شاكراً للرئيس والأمين العام على العمل الذي قاما به خلال الجلسة.

وقال ممثل شيلي إنه كان من الممكن توقع المشكلة. يجب على الرئيس عدم إعطاء الأولوية لمشكلة النصاب القانوني بشأن القضايا المطروحة. كان الاتحاد البرلماني الدولي يفقد الفرصة لنشر أخبار مهمة للعالم. ومع ذلك، فإن مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC) ستؤيد قرار إرجاء المناقشة إلى الجمعية العامة القادمة.

وقال السيّد و. و. سيمينا (ولايات ميكرونيزيا الموحّدة)، رئيس مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، إنها المرة الأولى التي تترأس فيها ميكرونيزيا مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وستواصل القيام بذلك في الجمعية العامة المقبلة. وقد اكتشفت البلاد أن لدى البلدان العديد من القيم الأساسية المشتركة، بما في ذلك السلام والديمقراطية. وأعرب عن تقديره لاستعداد البلدان في المجموعة لتقديم تنازلات عند الضرورة، بما في ذلك استعدادها لسحب الترشيحات من أجل العمل معاً. كما ترحب ميكرونيزيا بالعمل مع أصدقاء من خارج المجموعة يهتمون بإقامة العلاقات والروابط.

قال ممثل أوغندا إنه ليس من الوارد الاستمرار في المناقشة في غياب أي من النصاب القانوني أو الترجمة. يجب تأجيل الجلسة على الفور.

قال الرئيس إن المندوبين كانوا يودّعون فحسب. ولن يكون هناك المزيد من القرارات أو الأصوات أو الإجراءات أو المناقشات.

وقال ممثل بوروندي إنه من الأفضل لو ألقى الرئيس خطابه الختامي. وبعد ذلك، سينشغل المندوبون في القضية خلال الأشهر القليلة القادمة ويعودون إليها في الجمعية العامة المقبلة. ومن المهم الانتباه إلى قضية مندوب أوغندا لأنها قضية حساسة.

قالت الرئيس إنها ستقدم ملاحظاتها الخاصة مع المجموعات الجيوسياسية في الجمعية العامة المقبلة. كانت نتائج الجمعية العامة الحالية جيدة. وهنأت المندوبين على عملهم الجادّ.

قال السيّد أ. غريفروي (بلجيكا) إنه على الأمانة العامة أن تقدم ترجمة واضحة لقواعد الجمعية العامة واللجان الدائمة. ويجب أن تنجز ذلك قبل انعقاد الجمعية العامة المقبلة وإلّا ستتكرّر نفس المشاكل.

قال الرئيس إن الأمين العام سوف يزود مندوب بلجيكا بترجمة واضحة للقواعد.

وقال الأمين العام إنه أحيط علماً بطلب مندوب بلجيكا. ومع ذلك، فإن ما هو مهم هو أن الرئيس قد اتخذ قراراً بالمضي قدماً بالقضية من أجل النظر فيها في الجمعية العامة المقبلة.

رفعت الجلسة في الساعة 08:05 مساءً.

إعلان حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين:
الحاجة إلى حلول سياسات مستندة على الأدلة

أقرته الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

في ختام نقاش دام أسبوعاً حول تعزيز النظام العالمي للمهاجرين واللاجئين، ومع المدخلات المضافة للردود على الاستبيان (في الملحق)، من نتائج جلسة الاستماع البرلمانية السنوية لعام 2018 في الأمم المتحدة، بعنوان "*نحو اتفاق عالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة: منظور برلماني*"، والرؤى المكتسبة من النقاش التفاعلي مع رؤساء المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان (OHCHR)، نحن، البرلمانيين من جميع أنحاء العالم، أصدرنا الإعلان التالي.

إن الهجرة سمة من سمات الحضارة الإنسانية والتفاعل منذ زمن بعيد. إذا تمت إدارتها بشكل صحيح، فإنها تساهم في زيادة رفاه الإنسان والثروة الجماعية، وتوسّع المعرفة وتقويّ روابط التضامن الإنساني.

وبالمثل، فإن فرار اللاجئين من الاضطهاد والصراع ليس جديداً. وعندما يفر اللاجئون، فإن من يوفر لهم الحماية والمساعدة الذين يحتاجون إليها، يسهم في قضية الإنسانية وينبغي دعمهم في جهودهم من جانب المجتمع الدولي.

يتجاوز الناس الاختلافات الوطنية، ويتطلعون في كل مكان إلى نفس الأشياء: حياة كريمة، صحة وتعليم جيدين، بيئة آمنة، مؤسسات ديمقراطية قوية، وقبل كل شيء السلام.

ومع ذلك، فإن النظام العالمي للمهاجرين اليوم لا يستغل دائماً الفوائد المحتملة للهجرة، ولا يقوم نظام اللاجئين الدولي بما يكفي لتخفيف الضغوط على أولئك الذين يستضيفون أعداداً كبيرة من اللاجئين. في كثير من الأحيان، يفشل النظامان في حماية أعداد متزايدة من المهاجرين واللاجئين من التمييز أو الاستغلال أو غير ذلك من أشكال سوء المعاملة. حيث إن التكاليف البشرية والاقتصادية لهذا الفشل هائلة، وتتعارض مع رؤيتنا المشتركة لعالم مزدهر ومستدام وسلمي.

يظل جزء كبير من سياسة اللاجئين والهجرة اليوم خاضعاً للظروف، حيث تضع الدول حلولها الخاصة لمجموعة من المشكلات الشائعة. فنحن بحاجة إلى نظام أكثر تنسيقاً يجمع البلدان معاً حول حلول عملية تعمل لصالح الجميع. ولما كانت هذه واحدة من أهم القضايا التي تواجه بلداننا، فإننا نرحب ترحيباً حاراً بمبادرة الأمم المتحدة

لصياغة اتفاقيتين عالميتين – واحدة للهجرة الآمنة، المنظمة والمنتظمة، والأخرى بشأن اللاجئين – اللتين ستعتمدهما الحكومات رسمياً في وقت لاحق من هذا العام.

وفي حين أننا نعترف بالفوارق القانونية الهامة بين المهاجرين واللاجئين، نرى العديد من القواسم المشتركة بين هاتين المجموعتين الكبيرتين، من حيث حاجتهما إلى الخدمات الأساسية وخوفهما من التمييز أو الاضطهاد غير القانوني. ونؤكد أن جميع الأشخاص الذين يتنقلون – من المهاجرين الطوعيين وغير الطوعيين، النظاميين وغير النظاميين والمهاجرين لأسباب اقتصادية، والنازحين واللاجئين، بغض النظر عن دوافعهم الفردية للانتقال إلى بلدان أخرى – يحق لهم التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم، عملاً بالمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة. ويجب ألا نتغاضى عن التمييز ضد المهاجرين أو اللاجئين على أساس الثقافة، أو الجنس، أو العرق، أو الأصل الاثني أو الدين أو غير ذلك من الاختلافات. كما ينبغي علينا دعم الحماية المعززة للمهاجرين واللاجئين الأكثر ضعفاً، بدءاً بالنساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

إن التحدي الذي يواجهنا، بوصفنا صنّاع السياسات، قادة الرأي وممثلي الشعب، هو التوفيق بين مصالحنا الوطنية على المدى القصير وبين هذه النظرة العالمية الطويلة الأمد التي تسعى إلى جني منافع الحراك البشري بطريقة منظمة. وإننا نؤمن بقوة بأن سياسات الهجرة، والجدل العام حول المهاجرين واللاجئين يجب أن تكون أكثر توازناً، وتعتمد على أساس الأدلة العملية لما يصلح وما لا يصلح. نحن ندرك أن التنوع يجعل بلادنا أقوى، وليس أضعف. وإننا ندين الاتجاه المقلق المتمثل في تحميل الأجانب المسؤولية عن مشاكل محلية ليس لهم علاقة بحدوثها. وإننا نؤكد واجبنا، بصفتنا أمناء للصالح العام، لتفادي اللغة التي توقد نار كراهية الأجانب والعنصرية.

والأهم من ذلك، إننا نتحمل مسؤولية العمل بحزم لمعالجة الأسباب الجذرية لأوضاع اللاجئين (بما في ذلك الاضطهاد والنزاع المسلح) والدوافع وراء الهجرة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. والقيام بذلك، سيؤكد على الحق في المغادرة وكذلك الحق في الإقامة في موطنهم الأصلي. وفي عالم يتسم بانخفاض الدخل، عدم المساواة في الثروات، تغير المناخ وإضعاف المؤسسات الديمقراطية، فإن الشعور بانعدام الأمن العميق من جانب أعداد متزايدة من الناس، هو السبب الذي يدفع الناس إلى الانتقال، وأحد الأسباب الرئيسية للاستجابة السلبية للمهاجرين واللاجئين. في العديد من البلدان، يجب أن تكون الاستجابة شاملة للجميع وتسعى إلى دعم رفاهية وازدهار جميع الناس – المواطنين وغير المواطنين على حد سواء – في كل مكان.

نؤكد من جديد، تعهدنا بالعمل من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المعتمدة من الأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة المرافقة (SDGs). توفر أهداف التنمية المستدامة خريطة طريق واضحة لتحقيق الرخاء الشامل والمستدام للجميع، ومن خلال تمكين جميع البلدان اقتصادياً ومؤسسياً، ومن خلال تعزيز أسس السلام بين البلدان وداخلها، ستساعد أهداف التنمية المستدامة على معالجة الأسباب الجذرية لتحركات اللاجئين

وتساعد في تحقيق توازن أفضل بين فوائد وتكاليف الهجرة، مثل الاستفادة من التحويلات المالية وتكاليف هجرة العقول بالنسبة للبلدان النامية. كما سيدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تقاسماً أكثر عدلاً للمسؤولية التي تقع على عاتق جميع الدول تجاه المهاجرين واللاجئين.

كل هذه الإجراءات، مجتمعةً، سوف تسمح للناس بالانتقال اختيارياً، وليس نتيجة الحاجة، بالتالي تحتوي إلى حد كبير اختلال محتمل يمكن أن يأتي من حركة كبيرة لا يمكن التنبؤ بها للأشخاص ذوي الصدمات على مستوى المجتمع. وفي الوقت نفسه، ندرك أن إدماج المهاجرين واللاجئين ليس حدثاً، ولكنه عملية تتطلب وقتاً وجهداً. وعلى عكس رأس المال الجامد والسلع التي يمكن أن تتحرك بسرعة عبر الحدود، فإن الناس لديهم روابط عاطفية واحتياجات شخصية. ويجب أن نكون حساسين لهذا الأمر من منظور المجتمعات المضيفة والمهاجرين واللاجئين أنفسهم، من خلال تبني سياسات استباقية للتماسك الاجتماعي. مع ذلك، نجد بصفة عامة أن التكامل الكبير هو أمر ممكن ويعمل كما ينبغي في غالبية بلداننا.

وكما تبين الإحصاءات بوضوح، فإن نسبة ضئيلة للغاية من المهاجرين واللاجئين تشكل تهديداً للأمن القومي. وفي حين أن هذا الأمر بالغ الأهمية لنا جميعاً، فإننا نلتزم بالمساعدة في تبديد المفاهيم الخاطئة في الإعلام وفي الخطاب العام بأن المهاجرين واللاجئين يمثلون خطراً كبيراً. وفي الوقت نفسه، نلتزم بضمان أن تكون ضوابط الحدود وإجراءات القبول مصممة لكشف وتصفية الإرهابيين المحتملين وعناصر الجريمة المنظمة.

إننا ندرك أن وضع عوائق مصطنعة لهجرة الناس سيولد معاناة إنسانية وتوترات اجتماعية لا داعي لها. وإن الاستجابة للهجرة غير النظامية المتزايدة، تكمن في توليد مسارات أكثر انتظاماً للناس للعمل والعيش في بلدان المقصد بطرق مفيدة للطرفين. فليس كل المهاجرين يبحثون عن الإقامة الدائمة، ويمكن استيعاب العديد منها من خلال ترتيبات مؤقتة ومن خلال سياسات تسهل عودتهم إلى بلدانهم الأصلية. وفي الوقت نفسه، تحتاج بلدان المنشأ إلى بذل المزيد من الجهد للسماح لشعبها بالعودة.

المواثيق العالمية

إن الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة ومنتظمة، والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين يجب أن يعزز كل منهما الآخر، مما يخلق إطاراً عملياً شاملاً لإدارة جميع أنواع التنقل البشري على نحو أكثر فعالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وهما بحاجة إلى تضمين المبدأ الرئيسي المتمثل في تقاسم المسؤولية بين بلدان المنشأ والمقصد، وكذلك بين البلدان والمجتمع الدولي.

ولكي تكون الاتفاقيات فعالة، يجب عليها أولاً أن تضع تعريفاً واضحاً للمهاجرين كفئة متميزة من اللاجئين، والتي ستكون مفيدة بشكل خاص في سياسة الاستهداف في التدفقات المختلطة، أو الفئات الجديدة الناشئة مثل الأشخاص الذين يفرون من عواقب تغير المناخ، أو النازحين الذين لا يَسهُل دائماً تحديد وضعهم كمهاجرين أو كلاجئين. وتحتاج الاتفاقات إلى إعادة تأكيد جميع معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وتحتاج الاتفاقيات إلى إنشاء آليات مراجعة قوية لمساءلة الحكومات عن التزاماتها. إن دور البرلمانات كأصحاب مصلحة رئيسية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ كلاً من الاتفاقيتين، يتطلب أن يتم الاعتراف بهذا الدور تحديداً في النص. أما فيما يتعلق بالوضع القانوني للاتفاقيات، كما يتبين من استقصاءنا، فلا ينبغي استبعاد إمكانية وجود نظام ملزم قانوناً بشكل كلي.

أظهرت مناقشتنا دعماً كبيراً للأحكام المحددة التالية التي سيتم توضيحها في كلا الاتفاقيتين:

- يجب توفير المزيد من البيانات الأفضل حول المهاجرين واللاجئين، وتبادلها على جميع المستويات وطنياً وعالمياً، لإثراء النقاش العام والسياسات الوطنية ذات الصلة؛
- ينبغي تشجيع إقامة شراكات مع السلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة التي هي الأولى في الاستجابة لتدفق المهاجرين واللاجئين؛
- ينبغي تنفيذ تسجيل الولادات لجميع أطفال المهاجرين واللاجئين لضمان حماية حقوقهم؛
- يجب وضع معيار دولي للممارسات الخاصة بالبلدان التي تتعامل مع المهاجرين المستضعفين، بما في ذلك الأطفال غير المصحوبين بذويهم؛
- يجب وضع حد للإتجار بالبشر من خلال تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلاً عن تعزيز إنفاذ القوانين القائمة؛
- ينبغي ألا تستفرد سياسات الأمن القومي المهاجرين واللاجئين، بل ينبغي أن تهدف بدلاً من ذلك إلى اتباع نهج شامل لكشف العناصر الإجرامية ومحاكمتها في مجتمعاتنا ككل؛
- ينبغي توفير الخدمات العامة مثل الصحة، التعليم، الإسكان والدعم الغذائي لجميع اللاجئين والمهاجرين، إلى جانب وجود إطار حماية يحميهم من إنفاذ القانون؛
- ينبغي معاقبة خطاب وجرائم الكراهية المحددة بوضوح في القانون، مع تزويد دوائر إنفاذ القانون والخدمات الاجتماعية بالأدوات اللازمة لمكافحة هذه الجرائم والمعاقبة عليها؛
- هناك حاجة إلى مزيد من دعم المجتمع الدولي لمساعدة البلدان على مواجهة التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين.

المهاجرين

فيما يتعلق تحديداً بالمهاجرين النظاميين وغير النظاميين، فإننا ندعم الأحكام التالية التي يجب أن تنعكس في الاتفاق العالمي للهجرة:

- يتعين على بلدان المنشأ والعبور والمقصد أن تتعاون بصورة أوثق لتيسير حركة العمال المهاجرين، بما في ذلك عن طريق تيسير اعتماد الشهادات الأكاديمية والمهنية، عن طريق السماح بتحويل استحقاقات الضمان الاجتماعي، وتخفيض تكلفة التحويلات؛
- ينبغي منح الجماعات المستضعفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حماية خاصة في سياسات الهجرة، وفي قانون مكافحة الاستغلال وسوء المعاملة؛
- يجب أن تتضمن سياسات الهجرة الوطنية مدخلات من المهاجرين أنفسهم، وضمان أن المهاجرين ليسوا عناصر سلبية، وإنما هم مشاركين نشطين في المجتمعات التي يعيشون فيها؛
- يمكن أن تسهم الحصص الوطنية للمهاجرين العمال في زيادة القدرة على التنبؤ بتدفقات الهجرة، على الرغم من أن يبقى على عاتق كل بلد أن يقرر ما إذا كان سيتم إنشاء حصص أم لا؛
- ينبغي منح المهاجرين عموماً الحق في المشاركة في صنع القرار السياسي في البلدان المضيفة لهم فقط عند الحصول على الجنسية، على الرغم من أنه ينبغي النظر في بعض الأحكام المتعلقة بمشاركة المقيمين الدائمين.

اللاجئين

فيما يتعلق بالاتفاق العالمي للاجئين، نرحب بالإطار الشامل للاستجابة للاجئين وأركانها الأربعة الرئيسية لتخفيف الضغط على البلدان التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين، لتوفير حياة كريمة لجميع اللاجئين، ولتسهيل إعادة التوطين في بلد ثالث، وللإعداد لعودة اللاجئين إلى أوطانهم عندما تسمح الظروف بذلك.

كما نوصي بإدراج الأحكام التالية في الوثيقة النهائية، التي تم الانتهاء منها:

- ينبغي أن يتمتع الأشخاص الفارين من النزاع بالحماية القانونية كلاجئين بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين؛
- ينبغي، قدر الإمكان، تحفيز البلدان على منح الإقامة الدائمة للاجئين لمدة طويلة، في حين لا ينبغي حرمان أي لاجئ من حق العودة إلى الوطن؛
- يجب احترام حرية تنقل اللاجئين في البلدان المضيفة لهم في جميع الظروف؛

- تتطلب عودة اللاجئين وإعادة توطينهم، موافقتهم، ويتعين تنسيقها بعناية بين البلدان المضيفة أو بلدان المنشأ أو البلدان الثالثة؛
- يمكن أن تكون عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية فقط عندما يمكن ضمان جميع الحريات الأساسية والسلامة الشخصية؛
- ينبغي توجيه المزيد من التمويل لإيواء اللاجئين في البلدان المضيفة إلى البلدان النامية حيث تعيش الغالبية العظمى من اللاجئين؛
- ينبغي تشجيع جميع البلدان التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وبروتوكولها لعام 1967، على القيام بذلك.

سبل المضي قدماً

إلى جانب الحكومات والأمم المتحدة، بما في ذلك على وجه الخصوص، المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سيكون للبرلمانات دور رئيس في تنفيذ الاتفاقيات العالمية.

مهمتنا كبرلمانيين، هي مساءلة الحكومات عن التزاماتها، والتأكد من توافق القوانين والموازنات مع تلك الالتزامات. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشجع المجتمع الدولي والاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه منظمتنا العالمية، على مواصلة العمل عن كثب مع برلماناتنا، وتعزيز قدراتنا المؤسسية لتصميم السياسات الملائمة للمهاجرين واللاجئين، والإشراف على هذه السياسات بفعالية.

والأهم من ذلك، أننا نلتزم بتحفيز النقاش بشأن المهاجرين واللاجئين الذي يُبني على نقاط القوة لدى الناس وأحلامهم وتطلعاتهم، بغض النظر عن اختلافاتهم.

عندما تكون هناك جدران، سنعمل على بناء الجسور. وحيث يوجد خوف، سنسعى لاستعادة الأمل.

****

الاستبيان البرلماني عن المهاجرين واللاجئين

لضمان أقصى مساهمة برلمانية في هذا الإعلان والتي تتجاوز البيانات الرسمية التي تم الإدلاء بها خلال المناقشة العامة للجمعية الـ 138، تمت دعوة جميع البرلمانيين المشاركين للرد على استبيان عبر الإنترنت، تم إعداده بالتعاون مع First Contact، وهي مؤسسة استطلاع متخصصة في مجال السياسة العامة. كما تم توفير الاستبيان للمشاركين في جلسة الاستماع البرلمانية لعام 2018 في الأمم المتحدة (22-23 شباط/ فبراير 2018) وفي الاجتماع البرلماني في لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (13 آذار/ مارس).

تم تحليل مائتين وتسعة وثلاثين (239) استبيان من مندوبين يمثلون 84 دولة. وقد توزع المستجيبون بالتساوي بين أعضاء في الأحزاب الحاكمة وفي المعارضة / والمستقلين. وحدّد 64 بالمائة من المستجيبين أنهم رجال، و33 بالمائة نساء و3 بالمائة كنوع جنس آخر أو رفضوا تحديد نوع الجنس. يعتقد 79 بالمائة من المشاركين أن وجهات نظرهم تتماشى بشكل كبير مع آراء أعضاء حزبهم السياسي، وبلغ متوسط شغل الوظيفة للبرلمانيين الذين أجابوا على الاستبيان 8.2 سنة.

وصف المستجيبون بلدهم إما كبلد منشأ (24 بالمائة)، أو عبور (43 بالمائة)، أو مقصد (65 بالمائة) أو لا شيء (12٪)، أي ما مجموعه 144 بالمائة، وهذا يعكس الأدوار المتعددة التي يمكن لكل بلد لعبها في ظاهرة الهجرة. وأظهر الاستبيان مستوى عالياً من الدعم للاتفاق العالمي بشأن الهجرة والميثاق العالمي للاجئين، حيث أيدَّ 86 بالمائة من المستجيبين بشدة، أو يؤيدون. وأبلغ المستجيبون عن مستوى أدنى (بنسبة 67 بالمائة) من الإلمام بالميثاق المقترح.

ويعتقد 91 بالمائة من المشاركين، أنه ينبغي أن يكون هناك معيار دولي للممارسة عند التعامل مع المهاجرين المستضعفين، بما في ذلك النساء والأطفال. ويعتقد 94 بالمائة أنه على البلدان أن تعمل على حماية المهاجرين من الاستغلال وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي كلتا الحالتين، كان المستجيبون الذين يدعمون كلا "الاتفاقين العالميين" يدعمون بقوة هذه التدابير.

ارتبط دعم الاتفاق العالمي ارتباطاً إيجابيا بالألفة؛ فقد أفاد المستجيبون بأنه من المألوف جداً أو مألوف إلى حد ما أن يكونوا داعمين بشكل أكثر من أولئك الذين لم يكن الأمر مألوف بالنسبة لهم. وبالمثل، المستجيبون الذين أفادوا بأنه يُنظر للهجرة بشكل إيجابي في بلدهم من المرجح أن يدعموا الاتفاق العالمي، على الرغم من أن 45 بالمائة فقط ذكروا أنه يُنظر للهجرة بشكل إيجابي أو إيجابي إلى حد ما. وكانت إجابات 70 بالمائة موافق بشدة أو موافق على أن بلدهم يحتاج إلى إجراء مناقشة أكثر توازناً تستند إلى الأدلة بشأن مسألة الهجرة.

ويعتقد 51 بالمائة من المستجوبين أن الاتفاق يجب أن يكون ملزماً قانونياً، بينما يعتقد 36 بالمائة أنه ينبغي أن يكون طوعياً و14بالمائة لم يقرروا بعد. أعربت أقلية من المستجوبين عن تأييدها لاعتماد حصة من المهاجرين ليتم قبولهم، حيث أن 51 بالمائة "وافقوا بشدة"، و26 بالمائة "وافقوا" على ذلك.

وعندما سئلوا متى ينبغي أن يشارك المهاجرون في صنع القرار السياسي في بلدهم، قال 68 بالمائة عندما يصبحون مواطنين، و27 بالمائة عندما يكونون في وضع دائم و5 بالمائة عند وصولهم.

وإذا أخذناها مجتمعةً، فإن ما ورد أعلاه يوحي بأنه على الرغم من وجود دعم واسع للاتفاق العالمي، إلا أن بعض الدعم المعبّر عنه قد يكون مشروط اجتماعياً، وهناك قدر أقل من الدعم لتدابير ملزمة محددة على الدول الفردية أو إجراءات من شأنها أن تعطي المهاجرين مساواة في المشاركة مع المواطنين. وقد تكشف الأبحاث الإضافية أن

معارضي "الاتفاق العالمي" أجابوا كمترددين أو غير متآلفين أكثر منه معارضة الدولة أو عدم التركيز على الهجرة والميثاق العالمي. إن بناء الوعي من خلال التعليم المستمر للبرلمانيين سيؤثر بشكل إيجابي على النقاش.

وأفاد 73 بالمائة من المشاركين بأن الهجرة هي واحدة من أهم القضايا التي تواجه بلدهم، في حين قال 31 بالمائة فقط إن بلدهم على أتم الاستعداد للتعامل مع هذه القضية. وأفاد المستجيبون من إفريقيا بأنهم الأقل استعداداً (14 بالمائة) للتعامل مع الهجرة، بينما أفاد المستجيبون من أوروبا الغربية بأعلى مستويات الاستعداد (52 بالمائة). وعلى النقيض من ذلك، أفاد 56 بالمائة من المستجيبين بأن بلدانهم تقوم بعمل جيد في إدماج المهاجرين.

ويعتقد 75 بالمائة من المندوبين أن مسألة الهجرة هي مسؤولية كل دولة بمفردها والمجتمع الدولي على حد سواء، في حين يعتقد 13 بالمائة أنها تقع في المقام الأول على عاتق كل دولة على حدة، و12 بالمائة يعتقدون أنها في المقام الأول مسؤولية المجتمع الدولي. ومن المرجح أن يعتقد المستجيبون من بلدان العبور والبلدان الأقل استعداداً للتعامل مع الهجرة، أن المسؤولية عن مسألة الهجرة هي مسؤولية المجتمع الدولي أو المجتمع الدولي والبلد المضيف.

وكان لتنبؤات المستجيبين حول أعداد المهاجرين في المستقبل تأثير ضئيل على إدراكهم لأهمية المسألة أو دعمهم للاتفاق العالمي. فيعتقد أقل من نصف المستجيبين (48 بالمائة) أن عدد المهاجرين الوافدين إلى بلادهم سوف يزداد في المستقبل، بينما يعتقد 29 بالمائة أن هذا العدد سيبقى نفسه، كما يعتقد 23 بالمائة أن هذا العدد سينخفض. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع 72 بالمائة من المستجيبين زيادة عدد المهاجرين في العالم مستقبلاً، بينما يعتقد ما نسبته 9 بالمائة أن هذا العدد سيبقى على حاله، ويعتقد 19 بالمائة أن هذا العدد سينخفض.

استدامة السلام كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة

قرار تم اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

إن الجمعية الـ138 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد من جديد، وفقاً لنظامها الأساسي، أن العمل من أجل السلام والتعاون بين الشعوب، هو أحد المقاصد الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي المعنونة: *منع الصراعات واستعادة السلام والثقة في البلدان الخارجة من الحرب*؛ *عودة اللاجئين إلى بلدانهم الأصلية، تعزيز العمليات الديمقراطية والإسراع في إعادة البناء* (المؤتمر البرلماني الدولي الـ99، ويندهوك، 1998)، *تحقيق السلام، الاستقرار والتنمية الشاملة في العالم وإقامة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية أوثق بين الشعوب* (المؤتمر البرلماني الدولي الـ 103، عمّان، 2000)؛ *ضمان الاحترام والتعايش السلمي بين جميع الطوائف والمعتقدات الدينية في عالم يتسم بالعولمة* (الجمعية العامة 116، نوسا دوا، 2007)؛ *تعزيز وممارسة الحوكمة الرشيدة كوسيلة لتعزيز السلام والأمن: استخلاص الدروس من الأحداث الأخيرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* (الجمعية العامة 126، كمبالا، 2012)؛ *إنفاذ المسؤولية عن الحماية: دور البرلمان في أرواح حماية المدنيين* (الجمعية العامة 128، كيتو، 2013) *ودور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول* (الجمعية العامة 136، دكا، 2017)،

وإذ تشير أيضاً إلى نتائج المناقشات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وهي بيان كيتو (الجمعية العامة 128، كيتو، 2013)، إعلان هانوي (الجمعية العامة 132، هانوي، 2015)،) وإعلان سانت بطرسبرغ (الجمعية العامة 137، سانت بطرسبرغ، 2017)، والتي تتضمن إجراءات المجتمع البرلماني نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضاً إلى التصميم على إقامة سلام عادل ودائم في جميع أنحاء العالم، وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه،

وإذ تشير كذلك إلى أن استدامة السلام قد حددت في القرارات المتطابقة جوهرياً للجمعية العامة للأمم المتحدة (262/70) ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2282 (2016)) التي تم اعتمادها في 27 نيسان / أبريل 2016 "كهدف وعملية لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، وضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات

السكان، التي تشمل الأنشطة الرامية إلى منع نشوب الصراعات، وتصعيدها، واستمرارها، وتكرارها، ومعالجة الأسباب الجذرية، ومساعدة أطراف النزاع على إنهاء الأعمال العدائية، وضمان المصالحة الوطنية، الانتقال نحو الإنعاش وإعادة الإعمار والتنمية، التأكيد على أن استدامة السلام مهمة ومسؤولية مشتركتين يتعين على الحكومة وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين الوفاء بها، وينبغي أن تتدفق من خلال الركائز الثلاث لمشاركة الأمم المتحدة في جميع مراحل الصراع، وبجميع أبعاده، وتحتاج إلى اهتمام ومساعدة دوليين متواصلين "،

وإذ ترحب بالولاية المتجددة التي قدمتها قرارات الأمم المتحدة هذه إلى لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام في سياق خطة استدامة السلام،

وإذ ترحب أيضاً بإعطاء الأمين العام للأمم المتحدة الأولوية لمنع نشوب الصراعات العنيفة،

وإذ تدعم بشكل كامل قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 (2000)، بشأن المرأة، السلام والأمن الذي يؤكد على دور المرأة الهام في منع نشوب الصراعات وتسويتها، وكذلك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (2015) بشأن الشباب، السلام والأمن الذي يعترف بالدور الإيجابي للشباب في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما،

وإذ تعترف بهذه القرارات والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة 2030، باعتبارهما خطوتين هامتين نحو مزيد من الترابط بين الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلام والأمن، التنمية وحقوق الإنسان،

وإذ تضع في اعتبارها أن خطة عام 2030 يُسلّم بالحاجة إلى استدامة السلام ووضمان الأمن وتضمينها قضايا شاملة لعدة قطاعات،

وإذ تسلّم بأن أهداف التنمية المستدامة تنطبق على جميع الدول، مع *الاعتراف* بأن تنفيذها سيتم تكييفه وفقاً للطابع المميز لكل دولة، وأن لكل دولة الحق في تحديد أولوياتها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة تبعاً لظروفها واحتياجاتها السائدة،

وإذ تشير إلى أن خطة عام 2030 يدعو الحكومات، البرلمانات، والمعنيين الآخرين إلى تصميم وتنفيذ قوانين وبرامج تلبي احتياجات الشعب، ويكسر الطابع الانعزالي للسياسات، ويدعم حقوق الإنسان، ويشمل الجميع،

وإذ تؤكد على وجود صلة بين السلام وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية. *وتقرّ* بإرادة الجمعية العامة للأمم المتحدة في مواصلة دراسة مسألة تعزيز وحماية الحق في السلام،

وإذ تؤكد أيضاً أنه، نظراً للطبيعة المترابطة للتنمية، حقوق الإنسان، والسلم والأمن، تعزيز الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، التنمية الشاملة، تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، القضاء على جميع أشكال التمييز، الحد من التدفقات المالية غير المشروعة وتدفقات الأسلحة، والمؤسسات الفعالة والقابلة للمساءلة والشاملة للجميع، وتطبيق القانون على قدم المساواة لجميع الناس، هي من بين أنجع السبل للحفاظ على السلم والأمن، منع نشوب الصراعات وتصعيدها واستمرارها وتكرارها.

وإذ تؤكد على أن السلام والأمن ليسا فقط من القضايا السياسية التي يحددها غياب العنف والحرب، بل أيضاً التحرر من الخوف، وأنهما يشملان قضايا سياسية، ثقافية، اقتصادية، اجتماعية، بيئية، تعليمية وإنسانية،

وإذ تعترف أن العنف يحركه بشكل متزايد عدم الاستقرار السياسي المحلي، وأن واحداً من كل شخصين في العالم قد تأثر أو يعيش على مقربة من العنف السياسي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) تقرير الهشاشة 2016)،

وإذ تقتنع بأن البرلمانات يمكن أن تساهم بشكل كبير في الحفاظ على السلام، *وتسلط الضوء* على الطبيعة البنّاءة والوقائية للدبلوماسية البرلمانية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، بما في ذلك قدرتها على الحد من التوترات وتخفيف النزاعات وحلها بالوسائل السلمية،

وإذ تؤكد على أن البرلمانات يجب أن تضمن الشمولية من خلال تمثيل المرأة وتمكينها، واحترام حقوق الأطفال، الشباب، والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والجماعات المهمشة، بما في ذلك الجماعات العرقية والدينية والأشخاص من المثليات، المثليين، مزدوجي الميل الجنسي، مغايري الهوية الجندرية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)، والتعبير عن كل مصالحهم من خلال التمثيل البرلماني لضمان السلام بين جميع أفراد المجتمع،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أنه يجب على البرلمانات أن تضمن مراعاة وضع النساء والفتيات المهاجرات، اللاجئات واحتياجاتهنَّ الخاصة، فضلاً عن حماية حقوقهنّ، أمنهنّ، اندماجهنَّ الاقتصادي والاجتماعي وتمكينهنَّ،

وإذ تدرك أن تغيّر المناخ له آثار مباشرة وغير مباشرة على السلم والأمن، تؤثر بشكل رئيس على الأشخاص الذين هم في وضع الأكثر ضعفاً وعرضة للمخاطر، مما يؤدي إلى تفاقم خطر الاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وزيادة الضغوط البيئية ومخاطر الكوارث، والتسبب في هجرة السكان، والذي يمكن أن يكون مصدر الصراعات،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية، بدعم دولي، للتصدي للآثار السلبية على السلم والأمن والتنمية المستدامة في جميع جوانب استخراج الموارد المعدنية واستغلالها،

إذ تلاحظ مع القلق محنة الأطفال في حالات الصراع، ولا سيما ظاهرة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب أطراف النزاعات المسلحة، وكذلك الانتهاكات والاعتداءات الأخرى المرتكبة ضد الأطفال، *وتشدد* على ضرورة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة، وضمان دمج حماية الأطفال وحقوقهم في الصراعات المسلحة في جميع عمليات السلام،

وإذ تعترف بأن استدامة السلام وتحقيق التنمية المستدامة يتطلبان تمويلاً منتظماً، يمكن التنبؤ به وملائماً، وأنه يجب السعي إلى إيجاد حلول ابتكارية لزيادة المساهمات المالية المقدمة من أصحاب المصلحة غير التقليديين، بما في ذلك القطاع الخاص،

وإذ تشدد على أهمية المشاركة المتساوية والاشتراك الشامل لجميع مواطني الأمة، والأقليات العرقية، الدينية واللغوية وغيرها من الأقليات، مثل الأشخاص ذوي الميول الجنسية المختلفة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في الجهود الوطنية الرامية إلى استدامة السلام؛ *وتؤكد* أيضاً على الاعتراف بحقوق جميع الجماعات والأقليات، كشركاء أساسيين في تحقيق السلام،

وإذ تؤكد على أهمية معالجة البعد الاجتماعي الاقتصادي لبطالة الشباب، وكذلك تيسير مشاركة الشباب المعززة في عمليات صنع القرار، بهدف مواجهة التحديات الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية، *وترحّب* في هذا الصدد باعتماد مبادرة الأمم المتحدة العالمية بشأن الوظائف اللائقة للشباب التي تهدف إلى معالجة بطالة الشباب،

وإذ تؤكد أيضاً على ضرورة التعجيل بعملية اعتماد خطط العمل الوطنية، من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) بشأن المرأة، السلام والأمن، مع ضمان المشاركة الكاملة للبرلمانات في صياغتها، الإشراف على تنفيذها وتمويلها،

وإذ تسلط الضوء على مساهمة المجتمع المدني في ضمان استدامة السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، *وترحب* بالتفاعل المفيد معها من أجل بناء روابط لتعزيز رفاه المواطنين،

وإذ تؤكد من جديد مبدأ الملكية والقيادة الوطنيين في استدامة السلام، الذي يُفهم على أنه مسؤولية مشتركة يتم تقاسمها على نطاق واسع من قبل البرلمان، الحكومة، السلطة القضائية وجميع أصحاب المصلحة الوطنيين الآخرين،

وإذ تعترف بمساهمة الأطراف الفاعلة الإقليمية، والجمعيات البرلمانية الإقليمية، الحكومية وغير الحكومية، الهيئات المحلية، والمنتديات الإقليمية الأخرى، في دعم السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة،

1. *ترحب* باعتماد القرارات المتوافقة جوهرياً بشأن استدامة السلام، بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة (262/70)، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (2282 (2016))؛
2. *تدعو* جميع البرلمانات إلى المساهمة في تنفيذ مفهوم استدامة السلام وأهداف التنمية المستدامة، وتحديد تدابير محددة للتنفيذ وفقاً لسياقاتها الوطنية؛
3. تشدد على أهمية الملكية والقيادة الوطنية في استدامة السلام، وأن المسؤولية الرئيسية عن تحديد، قيادة وتوجيه الأولويات، الاستراتيجيات والأنشطة المتعلقة باستدامة السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، تقع على عاتق البرلمانات والحكومات الوطنية؛
4. *تؤكد* أن الشمول والتنوع هما، في هذا الصدد، أمران مهمان جداً لضمان مراعاة احتياجات جميع قطاعات المجتمع، *وتعترف* بالشمولية نفسها كوسيلة لمنع نشوب الصراعات؛
5. *تدعو* جميع البرلمانيين إلى أن يضعوا في اعتبارهم فكرة استدامة السلام في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك في أعمالهم البرلمانية اليومية، وإدراج منع نشوب الصراعات وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام في جدول أعمال علاقاتهم البرلمانية، دون المساس بمبدأ سيادة الدولة؛
6. *تدعو أيضاً* جميع البرلمانات إلى الاستخدام الكامل للإمكانيات الوقائية للعملية البرلمانية كطريقة للتخفيف من حدة الصراعات وحلها، بما في ذلك من خلال عمليات رصد حماية حقوق الإنسان وعمليات الحوار الشامل والوساطة، من أجل تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع بطريقة سلمية؛
7. *تشجع* البرلمانات على التعاون مع لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في جهودها لمنع نشوب الصراعات، *وتوصي* بأن تسعى حكوماتها الوطنية، حسب الاقتضاء، إلى إدراج حالة بلدهم في جدول أعمال اللجنة؛
8. *تدعو* البرلمانات إلى اعتماد تشريعات تمكينيه، بما في ذلك قوانين الموازنة الرئيسية من أجل النهوض بكل من أهداف التنمية المستدامة واستدامة جداول أعمال السلام، بما في ذلك التدابير التي تعزز من زيادة الدعم المالي من أصحاب المصلحة الوطنيين، لا سيما القطاع الخاص؛
9. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى تطبيق جميع المهام البرلمانية العامة لمساءلة الحكومات عن التنفيذ الفعال

لإطار السلام المستدام وأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مهام وضع القوانين، الرقابة، الموازنة، والمهام التمثيلية والانتخابية، وجداول أعمال التنمية المستدامة التي يسترشد بها عمل هيئات الرقابة المستقلة مثل مؤسسات تدقيق الحسابات، مؤسسات أمناء المظالم، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى إقامة شراكة مع المجتمع المدني بشكل أكثر انتظاماً من أجل بناء الثقة بين عامة الناس، بما في ذلك القطاعات المهمشة في المجتمع، لضمان الشمولية والتمثيل لمجموعة متنوعة من الاحتياجات، وتمكين الوصول إلى عمليات صنع القرار بشكل أكثر فعالية، وفقاً للتشريعات الوطنية؛

11. *توصي* البرلمانيين بالاشتراك مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين، مع مراعاة أثر النزاع على النساء والأطفال، فضلاً عن جدول أعمال الأمم المتحدة حول المرأة، السلام، والأمن، ومواصلة تعزيز مشاركة المرأة في عمليات السلام، ولا سيما في أنشطة الوساطة، حفظ السلام، وبناء السلام، وكذلك في مجال التعليم وتعزيز ثقافة السلام، وعلاوة على ذلك، *تحثُّ* البرلمانات على العمل من أجل اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين ولحماية حقوق الأطفال مثل تشجيع الموازنات المراعية للمنظور الجنساني وتوفير التمويل الكافي لعناصر حقوق الإنسان في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛

12. تدعو البرلمانات إلى اعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 (2000) بشأن المرأة، السلام والأمن، والإشراف على تنفيذها وتمويلها بشكل كافي؛

13. *توصي* البرلمانيين بالعمل مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني من أجل ضمان حماية الأطفال من الصراعات في جميع الأوقات، وتجنب استخدام الأطفال في الصراعات المسلحة؛

14. *تصرُّ* على أن البرلمانات الوطنية والمجتمع الدولي، وفقاً لاتفاق باريس بشأن تغير المناخ، يضعان أحكاماً تشريعية ومالية ترتكز على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، *وتدعوهما* إلى المشاركة في مكافحة تغير المناخ وآثاره، خاصة على الأشخاص الذين يجب أن يتحركوا ويجب أن يكونوا بمثابة ضمان وطيد للحقوق الدولية غير القابلة للتصرف؛

15. *تدعو* البرلمانات لضمان تنفيذ الالتزامات والمعاهدات الدولية من قبل الحكومة، بما في ذلك جدول أعمال عام 2030 والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، *وتشدد* على أن المعاهدة الموقعة ملزمة للموقّعين عليها، الذين يُلزمون بتنفيذها دون أي شروط مسبقة؛

16. *تعترف* بأنه يجب إيلاء اهتمام خاص لمنع العنف في سياق الانتخابات، بوصفها لحظات محورية للدورة السياسية، لأن الأوضاع المستقرة سياسياً توفر بيئة مواتية للتنمية المستدامة واستدامة السلام؛

17. *تقرّ* بمسؤوليات الأحزاب والجمعيات السياسية في هذا الصدد، والدور الهام الذي تضطلع به الانتخابات الحرة والنزيهة والمؤسسات الداعمة مثل اللجنة الانتخابية المستقلة، السلطة قضائية، ووسائط الإعلام الحرة؛

18. *تحثّ* برلمانات البلدان المتأثرة بالصراع على بذل المزيد من الجهود لدعم المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، تحري الحقيقة والتعامل مع الماضي؛ *وتعترف* بالدور الهام للبرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المصالحة الوطنية؛ *وتشدد* على أهمية تقديم الجناة إلى العدالة، *وتدعو* البرلمانات إلى التصديق على نظام روما الأساسي؛

19. *تشجع* البرلمانيين على سن التشريعات والتعاون مع الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وفقاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، لمنع تدفق الأسلحة في المجتمعات والمناطق المتضررة من النزاع؛

20. *تعلن* أن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة لا يسهم فحسب في منع نشوب الصراعات، بل يدعم أيضاً استدامة السلام والتنمية عن طريق الحد بشكل كبير من جميع أشكال العنف؛

21. *تتطلع إلى* الاجتماع الرفيع المستوى المعني ببناء السلام وتحقيق السلام في 24 – 25 نيسان / أبريل 2018، الذي يعقده رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

22. تقر بأن التنوع الثقافي له أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، *وتدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى تنظيم مؤتمر دولي مع الأمم المتحدة حول الحوار بين الأديان وبين الأعراق بمشاركة رؤساء الدول، البرلمانات وقادة الأديان العالمية.

23. *تشجع* التعاون الوثيق بين البرلمانات، المنظمات البرلمانية الإقليمية والهيئات المحلية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، بهدف المساهمة في استدامة السلام وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

24. *توصي* بأن تضطلع حكومات البلدان المتقدمة بمسؤولياتها في صون السلم والأمن الدوليين في البلدان النامية، وتعزيز عملية التنمية المستدامة التي بدأتها أصلاً.

25. *تشدد* على دور البرلمان في رعاية الحوارات النشطة بين مختلف أفراد المجتمع من مختلف الخلفيات، لضمان استدامة السلام والتسامح داخل المجتمعات؛

إشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة

قرار تم اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

إن الجمعية الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تؤكد التزامها بالتنفيذ الفعّال لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/70/1الصادر في 25 ايلول/ سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي وضع الأسس لجدول أعمال شامل للتنمية المستدامة بمشاركة جميع المعنيين، بما في ذلك القطاع الخاص، ووضع الهدف رقم 7 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة، حيث تم التأكيد على ضرورة تطوير الطاقة المتجددة،

وإذ تشدد على أن إعلان هانوي الصادر في 1 نيسان / أبريل 2015 الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ132 للاتحاد البرلماني الدولي، اعترف بدور البرلمان في تعبئة التمويل من المصادر الخاصة والعامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذكرَ أنه ينبغي تعزيز بيئة الاستثمارات الخاصة بطرق تدعم بشكل مباشر التنمية المستدامة؛ *وتؤكد من جديد* على قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن *تشجيع التعاون الدولي المعزز بشأن أهداف التنمية المستدامة، لا سيما بشأن الإدماج المالي للمرأة كمحرك للتنمية*، الذي اعتمدته الجمعية العامة الـ 136 للاتحاد البرلماني الدولي، ويدعو إلى تعزيز مبادرة المرأة على تنظيم مشاريع والحصول على الموارد المالية،

وإذ تشير إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/69/313 الصادر في 27 تموز/ يوليو 2015، بعنوان *جدول أعمال أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية*، و A/RES/71/233 الصادر في 21 كانون الأول/ ديسمبر 2016، بعنوان *ضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة وموثوق بها ومستدامة وحديثة للجميع*، نتائج منتدى الأمم المتحدة للقطاع الخاص لعام 2017، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2017 بشأن التقدم المحرز نحو تنفيذ الهدف 17، والندوة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017 بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الندوة الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي لعام 2017 بشأن أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات إفريقيا جنوب الصحراء، التي أقرّت بأن أهداف التنمية المستدامة سيكون لها تأثير غير متناسب على الأجيال الشابة، في إفريقيا

وحول العالم، والتي ينبغي إدراجها في تخطيط وتنفيذ سياسات التنمية، والاجتماع السنوي السادس والعشرون للمنتدى البرلماني لدول جنوب شرق آسيا – المحيط الهادئ،

وإذ تؤكد على أن التنمية المستدامة هي الهدف المشترك للمجتمع، وأنه من بين أهداف التنمية المستدامة الـ 17 المترابطة والتي لا يمكن الفصل، يعتبر الهدف رقم 7 أحد الركائز الهامة لنجاح الأهداف الأخرى، لا سيما تلك المتعلقة بالحد من الفقر، التعليم، الصحة وحماية البيئة استجابةً لتغيّر المناخ،

وإذ تشدد على أن تطوير مصادر الطاقة المتجددة والوصول إلى مصادر الطاقة الحديثة، الموثوقة والمستدامة، له إسهام كبير في ضمان أمن الطاقة، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من عدم المساواة في الوصول إلى الطاقة، سواء داخل البلدان أو فيما بينها، ولخلق فرص العمل ولتحسين سبل معيشة الناس، بما في ذلك الشباب والنساء في المجتمع،

وإذ تعترف بالحاجة الماسة لضمان وصول المرأة الكامل والمتساوي إلى الطاقة المتجددة كوسيلة لتعزيز تمكينها الاقتصادي، فضلاً عن إمكانات المرأة، بالنظر إلى دورها الرئيس في إنتاج واستخدام الطاقة في الأسر والمجتمعات المحلية، لا سيما في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ أن تكنولوجيات الطاقة المتجددة قد شهدت تخفيضات ملحوظة في التكاليف على مدى العقد الماضي، وأظهرت انخفاض وحدة التكلفة مقارنة بمحطات الطاقة الحرارية التقليدية في العديد من المناطق، وأنه من المتوخى حدوث تطورات مماثلة لتكنولوجيات التوليد والتخزين في المستقبل المنظور،

وإذ تدرك أن مساهمة القطاع الخاص في التنمية تتجاوز موضوع توفير رأس المال وخلق فرص العمل، وأن القطاع الخاص يمكن أن يكون عاملاً إنمائياً حقيقياً، يحرك تطور التكنولوجيا والابتكار، يقوم بالاستثمار الذكي في المجالات الرئيسية، يسّهل نقل التكنولوجيا ويشارك في الانتقال نحو الإنتاج والتشغيل والاستهلاك المستدام، وأن المشاركة النشطة للقطاع الخاص والشراكة الاستراتيجية بين القطاع الخاص، القطاع العام، المجتمع المدني والمجتمعات المحلية هي أمر حيوي، لا سيما في مجال الطاقة المتجددة،

وإذ تؤكد على مسؤولية كيانات القطاع الخاص عن صون وتعزيز رفاهية المجتمع المحيط الذي يديرون فيه أعمالهم، بما في ذلك الحفاظ على البيئة وحماية حقوق الإنسان،

وإذ تؤكد، مع ذلك، أنه لا يزال في المقام الأول ضمن مسؤولية الدولة ضمان وتوجيه عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ليس أقلها لأن الاستثمارات الخاصة تميل إلى التدفق إلى البلدان ذات الدخل المتوسط و/أو البلدان ذات مستوى معين من الموثوقية في هياكل استثماراتها. وهي تؤدي بدورها إلى مزيد من الحرمان

لمجموعة البلدان الأقل نمواً، بالتالي بالنسبة للبلدان الأكثر اعتماداً على دعم المجتمع الدولي في تنفيذ خطة عام 2030.

وإذ تقرّ بأن تنظيم وتشغيل القطاع الخاص متنوعان، تندرج من الشركات المتعددة الجنسيات، التعاونيات، المشاريع الصغيرة والمتوسطة، المشاريع المتناهية الصغر، المشاريع الاجتماعية والأسر المعيشية إلى القطاع غير الرسمي، وأن طرائق ونطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص تختلف من بلد إلى آخر، وينبغي أن تكون هناك أطر مؤسسية لهذه الشراكات،

وإذ تؤكد على ضرورة قيام الدول بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات تدعم خلق التآزر بين الشركات المحلية والجهات الفاعلة الأجنبية،

وإذ تدرك حقيقة أن البلدان النامية معرضة بشكل خاص لتأثير تغير المناخ، وأنه على الرغم من أن التقدم التكنولوجي قد أدى إلى انخفاض في تكلفة الطاقة المتجددة، فإن البلدان النامية في وضع غير مواتٍ عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيا والتمويل اللازمين للوصول بشكل أسهل إلى طاقة متجددة،

وإذ تؤكد على دور البرلمانات الذي لا غنى عنه، في بناء المؤسسات والرقابة السيادية للحكومة على التنفيذ الفعال للسياسات المتعلقة بإشراك القطاع الخاص في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة فيما يتعلق بالطاقة المتجددة،

وإذ ترغب في تعزيز المؤسسات القانونية الدولية والوطنية، حيثما يكون هناك تنسيق بين مصالح القطاع الخاص والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الطاقة المتجددة،

1. *تحثّ* البرلمانات بقوة على زيادة الوعي العام بضرورة إشراك المعنيين المتعددين في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الطاقة المتجددة، من خلال زيادة عدد حملات وأنشطة التوعية التي تصل إلى جميع أفراد المجتمع، من أجل تزويدهم بالمعرفة المعززة على التنمية المستدامة، قوانين وسياسات الدول بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وأيضاً لإدراج محتوى التنمية المستدامة في المناهج الدراسية في جميع مستويات التعليم، وخاصة المقررات الدراسية في مرحلة ما قبل التخرج والدراسات العليا، في مجالات الاستثمار، الإنتاج، إدارة الأعمال والتجارة من أجل تغيير عقلية الأعمال التجارية نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

2. *تدعو* البرلمانات إلى دعم التشريعات، السياسات والموازنات المراعية للاعتبارات الجنسانية الرامية إلى ضمان تكافؤ فرص وصول الشباب، النساء والرجال إلى العلم، التكنولوجيا، التعليم، التدريب، برامج بناء القدرات للنساء، لا سيما في المناطق الريفية، وتكافؤ الفرص للمشاركة في

جميع مراحل سلسلة قيمة الطاقة المتجددة، بما في ذلك فرص ريادة الأعمال، الوظائف والمهن، وكذلك المشاركة على قدم المساواة في عمليات صنع القرار المحلية، الوطنية والدولية في قطاع الطاقة المتجددة؛

3. *كما تدعو* البرلمانات إلى دعم برامج بناء القدرات للفئات الفقيرة والمستضعفة من السكان، وتشجيع التشريعات والسياسات بهدف الحد من فقر الطاقة لفئات المستهلكين المستضعفة؛

4. تحثّ الوكالات الحكومية على الاعتراف بالدور المحوري للقطاع الخاص، وفي نفس الوقت إطلاع القطاع الخاص على دوره الهام ومسؤوليته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، خاصة الطاقة المتجددة، ومواصلة تعزيز ريادة الأعمال من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات ودعم تنمية المشاريع الاجتماعية، بحيث يتم يشجع القطاع الخاص على إدماج مخاوف التنمية المستدامة في مجالات أعماله الرئيسية؛

5. *ترحب* بانضمام البرلمانات إلى الحكومات من أجل اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية مع غايات التنمية المستدامة على المدى المتوسط والطويل، التي يتم فيها تحديد مشاركة القطاع الخاص كأحد أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وإدراج أهداف التنمية المستدامة في برامج استثمار مبتكر ومستدام؛

6. *تناشد* البرلمانات لبناء خارطة طريق، والإشراف على الحكومات في متابعتها، لتسريع الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، التخفيف من التلوث البيئي، تنفيذ حلول لاستخدام الطاقة بكفاءة وفعالية واستخدام الطاقة المتجددة، تطوير التكنولوجيات الخضراء والمواد الجديدة الصديقة للبيئة، وكذلك تطوير الصناعات والبنية التحتية المحلية التي تدعم إنتاج الطاقة المتجددة وتوزيعها واستخدامها؛

7. *تناشد أيضاً* البرلمانات إلى جانب الحكومات لإعادة توجيه الأسواق المالية للنهوض الاستدامة والنظر في إقامة الشراكات المناسبة لتقاسم المخاطر، مثل آليات التمويل المختلطة المبتكرة بين القطاعين العام والخاص لتمويل التنمية المستدامة، التي تضمن الشفافية والمساءلة وموازنة العوائد على رأس المال الخاص مع الآثار الاجتماعية؛

8. تحثّ البرلمانات على إنشاء، ودعم تطوير، سوق كهرباء شفافة وتنافسية تضمن أن إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة مدعم ذاتياً؛

9. *تقترح* أن تقوم البرلمانات بضمان حيز السياسة العامة للاستثمار في الطاقة المتجددة خارج الشبكة، وتشجع الاستثمار الخاص في تكنولوجيا الطاقة المتجددة خارج الشبكة، بما في ذلك مولدات الكهرباء الصغيرة الحجم التي تحول الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة والشبكات الصغيرة، من خلال دعم بناء أدوات إدارة المخاطر لمثل هذه الاستثمارات وإطار تنظيمي ومؤسسي تمكيني، ومن خلال إعداد خرائط طريق طويلة الأجل لكهربة الريف ممكن الاعتماد عليها، والتي تخفف من مخاطر توسع الشبكة التي تتداخل مع أسواق الشبكات الخاصة الصغيرة وخارجها؛

10. *تدعو* البرلمانات إلى تخصيص الموازنات المناسبة للاستثمار وتحفيز الاستثمار الخاص في البحث والتطوير والابتكار، وتحديد أولويات الاستثمار في البنية التحتية الأساسية لتنمية الطاقة المتجددة؛

11. تحث الدول المتقدمة تكنولوجياً على قيادة البحث في التطبيق العملي للحلول التقنية لتخزين واستخدام الهيدروجين المنتج من الطاقة المتجددة، مما يجعل هذه التكنولوجيا خياراً قوياً من أجل الاستخدام الفعال للطاقة المتجددة؛

12. *تدعو* البرلمانات إلى دعم إنشاء قواعد بيانات شفافة وموثوقة للاستثمارات الخاصة المحتملة في التنمية المستدامة، ولا سيما خطوط إمداد المشاريع الصغيرة، وإلى إنشاء شبكات أوسع للمستثمرين في ميدان التنمية المستدامة، بناء مؤشرات الأداء، نظم الإبلاغ عن الرصد والتقييم المشتركين بشأن تأثيرات الاستثمار، معايير المنتجات والتكنولوجيات المستدامة، وكذلك تنظيم منتديات لأصحاب المصلحة المتعددين تسمح بالمشاركة البنّاءة للمعرفة، الدراية الفنية، قصص النجاح، أسباب الفشل والدروس المستفادة في مجال الاستثمار، الإنتاج، التشغيل، والاستهلاك المستدامة؛

13. *كما تدعو* البرلمانات إلى مواصلة جهودها لبناء المؤسسات الاقتصادية التي تعزز تهيئة مناخ الأعمال التمكيني للقطاع الخاص، للمشاركة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وضمان مشاركة القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في صنع السياسات والتقييم؛

14. *تدعو كذلك* البرلمانات إلى دعم اللوائح التنظيمية من أجل قياسات الطاقة الشاملة، التفصيلية وفي الوقت الحقيقي لتسهيل فواتير تعكس التكاليف، ونماذج الإيرادات الشفافة؛

15. *توصي* كل برلمان بأن يصدر سياسات حوافز مناسبة للقطاع الخاص، ولا سيما الاستثمار الصغير في المشاريع الصغيرة، وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالبلد في فترة تنميته الخاصة دون التسبب في اختلال الأسواق التي تؤدي وظائفها بشكل جيد؛

16. *تـدعو* البرلمـانات، الحكومـات والمنظمـات الدوليـة والإقليميـة إلى تحديـد وتـداول الاتفاقـات الاستثمارية الدولية من جيل جديد، والتي تركز على تعزيز سياسات التنمية المستدامة، مع مراعاة تنفيذ آليات تمويل المناخ الحالية؛

17. *تقترح* مزيداً من التبادلات وتعزيز التعاون بين البلدان من أجل تشجيع نقل التكنولوجيات المتطورة مع مزيد من الحوافز، وبناء سياسات، توسّع نطاق الوصول إلى التكنولوجيات السليمة بيئياً، وتعزز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على النحو المنصوص عليه في الهدف رقم /17/ من أهداف التنمية المستدامة؛

18. *تشجع*، على وجه الخصوص، مشاركة البرلمانات وأعضائها في المنظمات والمنتديات المتخصصة في مجال الطاقة المتجددة، مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، وإنشاء شبكات للبرلمانيين، بما في ذلك بين البرلمانات، المنظمات البرلمانية والبرلمانيين، لتسهيل تبادل أفضل الممارسات وتمكين نقل المعرفة، بما في ذلك السياسات، التكنولوجيا والمالية؛ *وتدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى التعاون مع هذه الهيئات بهدف تعزيز الدعم البرلماني للغايات المتعلقة بالطاقة المتجددة وفق الهدف رقم /7/ من أهداف التنمية المستدامة.

تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

أخذت به علماً الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

مناقشة تحضيرية بشأن القرار التالي: *تعزيز التعاون البرلماني الدولي في مجال الهجرة وحوكمة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة آمنة، نظامية ومنتظمة.*

جرت المناقشة يوم الإثنين 26 آذار / مارس برئاسة رئيسة اللجنة السيدة ب. تيشيريليتسو (بوتسوانا). ووافقت اللجنة على تعيين ثلاثة مقررين للقرار التالي، السيد ج. إيتشانيز (إسبانيا)، السيدة ك. سوسا (السلفادور)، والسيد أ. تويزي (المغرب). وقد قدم النقاش الميسران المشتركان للميثاق العالمي من أجل هجرة آمنة، منظمة وقانونية، والسفير ج. لاوبر (سويسرا) والسفير ج. غومز كاماتشو (المكسيك)، تلاهم المقررين الثلاثة.

وقد أوجز الميسران المشاركان عمليات التشاور والتفاوض التي ينبغي أن تؤدي إلى اعتماد الاتفاق العالمي بشأن الهجرة في كانون الأول/ ديسمبر 2018. وأطلعا اللجنة على هيكل المسودة الحالية، ورحبا بمشاركة البرلمانيين في هذه العملية. شدد الميسران المشاركان على الحاجة إلى تغيير الخطاب المتعلق بالهجرة. إذ تحدث معظم الهجرة داخل نفس المنطقة – على سبيل المثال، الأفارقة ينتقلون داخل إفريقيا، وأبناء أمريكا اللاتينية في أمريكا اللاتينية. وتتوافر الآن أدلة تشير إلى أن المساهمة الاقتصادية للمهاجرين تبلغ حوالي 7 تريليون دولار أمريكي أو تسعة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وتبقى معظم هذه الفوائد الاقتصادية في بلد المقصد. يجب أن تكون سياسة الهجرة، وفي الواقع مجمل النقاش حول الهجرة، على اطلاع على الأدلة واحترام حقوق الإنسان للأشخاص المتنقلين.

وقد شارك المقررون وجهات نظرهم بشأن القضايا الرئيسية التي يمكن أن يتناولها قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذا الموضوع، من أجل دعم تطوير المعايير المشتركة في مجال الهجرة. خلال المناقشة، تحدث 35 مندوباً من جميع المجموعات الجيوسياسية. وسلط المندوبون الضوء على الحاجة إلى نقاش مستنير، بما في ذلك معلومات عن عوامل الدفع والجذب للهجرة، والأشكال المختلفة التي اتخذتها، وكذلك حول التحديات والمنافع التي جلبتها. فقد ساهمت الهجرة في التنمية الاقتصادية. وليست حصرية بأي بلد سواء كان بلد المنشأ أو العبور أو المقصد.

وقد أثار المندوبون عدداً من القضايا ذات الأولوية. وشمل ذلك وضع تشريعات شاملة تحمي حقوق المهاجرين، والحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وحتمية مكافحة التمييز وكراهية الأجانب في سياق الهجرة. كما تتطلب الهجرة المتعلقة بالكوارث استجابات أقوى توفر حماية كافية للأشخاص الذين أجبروا على الانتقال. كما أن هناك حاجة إلى دعم مشاركة المهاجرين في التنمية وصنع القرار السياسي، سواء في البلدان المضيفة أو في

بلدان المنشأ. وللبرلمانات دور حيوي تؤديه في جميع هذه المجالات، وفي ضمان حماية المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل في جميع جوانب الهجرة. ويمكن للاتحاد البرلماني الدولي وينبغي عليه دعمهم في هذا المسعى.

ودعا الرئيس جميع الأعضاء إلى مساعدة المقررين في صياغة القرار، من خلال تقديم مساهمات خطية بحلول الموعد النهائي وهو 20 نيسان/ أبريل 2018.

النظر في اقتراح إجراء مناقشة حول موضوع *"دور البرلمانات في إنهاء التمييز القائم على التوجه الجنسي والهوية الجنسية، وضمان احترام حقوق الإنسان للمثليات، المثليين، مزدوجو الميل الجنسي، مغايري الهوية الجنسانية، وحاملي صفات الجنسين (LGBTI)"*

في يوم الثلاثاء 27 آذار/ مارس، قامت اللجنة بمزيد من النظر في اقتراح إجراء مناقشة، لن تؤدي إلى قرار، حول دور البرلمانات في إنهاء التمييز على أساس الميول الجنسية والهوية الجنسانية. وعند انعقاد الجمعية العامة الـ 137 في تشرين الأول / أكتوبر 2017، وافقت اللجنة على هذا الاقتراح دون تصويت. ومع ذلك، وفي ضوء الآراء المتضاربة بشأن هذه المسألة، قام رئيس الجمعية العامة الـ 137 لاحقاً بإحالة المسألة إلى اللجنة لمواصلة النظر فيها في الجمعية العامة الـ 138.

وفي الجلسة التي عُقدت في 27 آذار/ مارس، عملت اللجنة في جو من الاحترام المتبادل، حيث تمكن جميع المندوبين من إبداء آرائهم حول الاقتراح والاستماع إلى وجهات نظر الآخرين. وقدمت بلجيكا الاقتراح، ثم أخذ 28 مندوباً من جميع المجموعات الجيوسياسية الكلمة للتعبير عن موقفهم. ولتجنب أي شك محتمل بشأن القرار، أجرت اللجنة تصويتاً بنداء الأسماء وصوتت لصالح إجراء هذه المناقشة في الجمعية المقبلة.

الانتخابات

انتخبت اللجنة أعضاءً جدداً في مكتبها (انظر الصفحات 22-23).

انتخبت اللجنة السيد أ. ديساي (الهند) رئيساً جديداً لها. وأبقت قرار من سيصبح نائباً للرئيس حتى الجمعة العامة الـ139، عندما يجتمع المكتب الجديد للمرة الأولى.

تقرير اللجنة الخاصة بشؤون الأمم المتحدة

أخذت به علماً الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

اجتمعت لجنة شؤون الأمم المتحدة في 27 آذار / مارس 2018، برئاسة السيد أ. أفسان، والذي أشار إلى أنه وباعتبار أن فترة ولايته لرئاسة اللجنة قد انتهت، لذلك سيتم انتخاب رئيس جديد في نهاية الاجتماع.

وتم تأكيد سبعة أعضاء جدد في المكتب، وهم: السيدة صفاء الهاشم (الكويت)، السيد أحمد العمري (عُمان)، السيد محمد بن صوف (تونس)، والسيد ب. لانو راموس (باراغواي)، السيدة م. ج. كاريون (الإكوادور)، السيد ل. ويرلي (سويسرا)، السيدة د. نزاربابيف (كازاخستان)، وقد استقالت السيدة ل. كريكسيل (الأرجنتين) من المكتب وحل محلها السيد ج. روميرو (الأرجنتين).

أوضح الرئيس أن القصد من الجلسة هو توفير جسر إلى دورة منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى من أجل التنمية المستدامة في تموز/ يوليو 2018، والذي له هدفين رئيسيين: تقييم العمل البرلماني لأهداف التنمية المستدامة، وإعداد البرلمانيين للمناقشة التي ستعقد في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

حلقة نقاش حول المتابعة البرلمانية لأهداف التنمية المستدامة.

المقدمون: السيد مياتوفيتش، عضو البرلمان (صربيا)، السيدة ل. كريكسيل، عضو مجلس الشيوخ (الأرجنتين)، والسيد إي. سارافانافان، عضو البرلمان (سريلانكا)، السيدة ن. إيسلر، مديرة مختبر أهداف التنمية المستدامة، جنيف.

أبرزت المناقشات مختلف المبادرات التي اتخذتها البرلمانات لإضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة والإشراف على تنفيذها. وشملت أفضل الممارسات: إنشاء مجموعة متخصصة من البرلمانيين؛ استعراض القدرة المؤسسية لأهداف التنمية المستدامة باستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ إجراء مناقشات عامة لزيادة الوعي بين المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ورجال الأعمال؛ دعم منصات التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين؛ إنشاء مرصد داخل البرلمان لتقييم المقترحات التشريعية من وجهة نظر أهداف التنمية المستدامة؛ والطلب من كل تشريع جديد أن يشير بوضوح إلى أحد أهداف التنمية المستدامة الذي سيقدمه.

كما تمت مناقشة بعض المخاطر الأكثر شيوعاً المرتبطة بالعمل البرلماني لأهداف التنمية المستدامة. والتي تشمل: ميل معظم البرلمانيين ليكونوا مرهونين للضغوط الانتخابية قصيرة الأجل أكثر من الرؤية الطويلة الأجل لأهداف

التنمية المستدامة؛ ميل الحكومات والبرلمانات إلى التركيز فقط على أهداف التنمية المستدامة التي يعتبرونها حيوية بالنسبة لبلدانهم، متجاهلين أن جميع أهداف التنمية المستدامة مترابطة؛ صعوبة وضع أولويات السياسة في إطار معقد حيث تكون جميع القضايا تقريباً مهمة؛ المساوئ النسبية للبلدان المتقدمة التي لم تتعلم الآن سوى طرق متابعة الأهداف العالمية.

بالنظر إلى طرق تحسين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مختلف المناطق، لوحظ أنه وعلى الرغم من أن تجميع بيانات تتسم بالجودة لا يزال حرجاً، إلا أن التحدي الأكبر هو إيجاد طرق لضمان إيصال جميع البيانات ذات الصلة إلى عملية صنع السياسة. والتحدي الثاني هو إيجاد توازن أمثل بين جمع موارد إضافية لتمويل ودعم أهداف التنمية المستدامة والاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة بالفعل. والمشكلة الثالثة والمشتركة هي صعوبة تفكيك الطابع الانعزالي للسياسات من أجل تحسين تماسك السياسات فيما بين الأهداف. كما أن هناك حاجة إلى التعبير بوضوح عن "القطاع الخاص" الذي عُرّف بشكل غامض بحيث يمكن للعناصر الفاعلة المختلفة مثل الشركات عبر الوطنية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأعمال التجارية التي تديرها الأسر المشاركة صورة أكثر فعالية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

تم التأكيد على الدور الخاص للشباب. في المدى الزمني الطويل نسبياً لأهداف التنمية المستدامة، سيكون شباب اليوم هم الناخبون غداً، دافعو الضرائب وصنّاع القرار الذين يحتاجون إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حتى النهاية. لذا من المهم أن تعمل البرلمانات بشكل وثيق مع الشباب، بما في ذلك ضمان أن تكون أهداف التنمية المستدامة جزءً من المنهج الدراسي في مرحلة مبكرة جداً. كما أن هناك حاجة لأن تقوم البرلمانات والبرلمانيين، إلى جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، بعمل أفضل بكثير في نشر أهداف التنمية المستدامة بلغة يفهمها الجميع.

وبما أن المسؤولية عن أهداف التنمية المستدامة تقع على عاتق الحكومات التي تملك السلطة التنفيذية، فإن الأمم المتحدة ستواصل لعب دور حيوي في دعم الجهود ذات الصلة التي تبذلها الدول الأعضاء فيها. لديها سلطة فريدة على جمع الحكومات، والوسائل والسلطة الأخلاقية لإثارة المسائل الصعبة التي تحتاج إلى حلول مبتكرة، والقدرة على توفير رصيد للممارسات الجيدة للحكومات للتعلم منها. وبمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي، يمكن أن تستفيد البرلمانات أيضاً من كل ما كان يجب على الأمم المتحدة أن تقدمه فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

حلقة نقاش بشأن الموضوع الرئيس للمنتدى السياسي الرفيع المستوى: التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على التكيّف.

مقدمو العروض: السيد أ. سينماليزا، عضو البرلمان (الإكوادور)، السيدة هـ. هاوكلاند ليديل، عضو البرلمان (النرويج)، السيد م. واكرناغل، الرئيس والمدير التنفيذي (الشبكة العالمية للبصمة البيئية، السيد س. ستون (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)).

وركزت المناقشة على البيئة باعتبارها واحدة من ركائز التنمية المستدامة. وأُعتبر التحدي المتمثل في عكس أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وتحويل إنتاج الطاقة نحو مصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الخضراء) لمكافحة تغير المناخ أكثر التهديدات المباشرة على كوكب الأرض.

إن الاستهلاك والإنتاج العالميان الآن أعلى بكثير من قدرات البيئة المتجددة. وفي حين أن الاقتصادات قد تنمو من الناحية النقدية، فإنها تقوّض أيضاً قاعدة مواردها الخاصة وتتسبب في ضرر لا يمكن إصلاحه للبيئة. لقد أظهر مفهوم البصمة البيئية وعملية حسابها بفعالية كيف أن أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية تتطلب المزيد من الطبيعة وبشكل أكبر مما يمكن أن تحققه الطبيعة. وقد تجلى ذلك على وجه الخصوص بارتفاع انبعاثات الكربون وتأثيرها على تغير المناخ. ويمكن أن يعزى معظم العجز الإيكولوجي إلى أنماط الحياة غير المستدامة في البلدان المتقدمة.

وقد كشفت المناقشة أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي كمقياس رئيس للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. يفترض الناتج المحلي الإجمالي أن الثروة المادية هي بمثابة رفاه الإنسان، في حين أن هذا الأخير يعتمد على العديد من العوامل الأخرى، مثل التعليم، الصحة، الثقافة، وقت الفراغ، الصداقة، المجتمع والبيئة النظيفة. تم احتساب نفقات الرعاية الصحية المتعلقة بالتلوث البيئي من الناتج المحلي الإجمالي، كميزة تعود بالنفع على الاقتصاد، في حين أنه ينبغي في الواقع اعتبارها بمثابة مسؤولية. وبالتالي، فإن البصمة البيئية قد وفرت الثقل الموازن المثالي للناتج المحلي الإجمالي: ففي حين افترض الناتج المحلي الإجمالي نمواً اقتصادياً غير محدود محتملاً، إلا أن البصمة البيئية أظهرت حدود النمو من الناحية البيئية.

تعتبر الطاقة حيوية لجميع أوجه النشاط البشري. وبما أن انبعاثات الكربون المرتبطة بالوقود الأحفوري كانت السبب الرئيس للقصور البيئي الحالي، فإن هناك حاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. غيرَ أن ذلك يتطلب اتخاذ إجراء عاجل ضد تدفقات رؤوس الأموال غير المشروعة والتهرب الضريبي، فضلاً عن زيادة مستويات التمويل العام، حتى يمكن تخصيص المزيد من الأموال لمساعدة البلدان النامية.

وبالإضافة إلى زيادة الطاقة الخضراء، فإن عوامل أخرى سوف تكون حيوية في التحول نحو الاستدامة البيئية: وضع تصاميم حضرية، بحيث تكون المدن أكثر إحكاماً وأكثر كفاءة في استخدام الطاقة والمدخلات الأخرى؛

الإنتاج الغذائي المستدام، الذي يتطلب زراعة واستخدام للأراضي بشكل أكثر كفاءة؛ وسياسات لاحتواء النمو السكاني.

وفي نهاية الجلسة، شجع الرئيس المشاركين على الانضمام إلى وفودهم الوطنية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المرتقب، في الفترة من 9 إلى 18 تموز / يوليو، في نيويورك. وأعلن كذلك أن الاتحاد البرلماني الدولي سيعقد حدثاً في 16 تموز / يوليو كفرصة للبرلمانيين لتقييم الرسائل الرئيسية المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

وانتقلت اللجنة إلى الموافقة رسمياً على ترشيح السيد ج. س. روميرو رئيساً لها، ثم تم اختتام الجلسة.

تعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 202
والجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

(أ) النظام الأساسي

المادة 2.10، تُضاف في نهاية الفقرة العبارة الآتية: "***يجوز للبرلمان العضو أن يسجل مندوباً إضافياً إذا كان هناك واحد على الأقل من البرلمانيين الشباب[2] من بين أعضاء الوفد، بشرط أن يكون الوفد مؤلفاً من كلا الجنسين، وألا يكون البرلمان العضو متأخراً عن تسديد اشتراكاته المقررة***".

(ب) قواعد الجمعية العامة

المادة 1.22، تُعدّل على النحو الآتي: " ~~لا~~ يجوز ~~لأكثر من~~ لمثلين اثنين لكل وفد أن يتحدثا أثناء المناقشة العامة. ~~وتكون مدة التحدث المخصصة لكل وفد خلال هذه المناقشة ثماني دقائق، ما لم تقرر اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) غير ذلك. وفي حال وجود متحدّثَين اثنين من الوفد نفسه مسجلَين لهذه المناقشة، فإنهما~~ يتقاسمان المدة المخصصة للتحدث ***بحسب ما يرونه ملائماً*** ~~بأفضل طريقة ممكنة~~. ***ويجوز لمندوب إضافي من كل وفد التحدث في المناقشة العامة، شريطة أن يكون برلمانياً شاباً"[3].***

تُحذف القاعدة 2.22

~~2. بغية ضمان سير المناقشات بصورة طبيعية، يجوز للجنة التوجيهية (لجنة التسيير) أن تعدّل المدة المخصصة للتحدث المذكورة أعلاه لتتلاءم مع الظروف.~~

[2] كلما وردت عبارة "البرلمانيين الشباب"ضمن النظام الأساسي، ينبغي تفسيرها على أنها تشير إلى البرلمانيين الذين تقل أعمارهم عن 45 عاماً.

(ج) أساليب عملية لحقوق ومسؤوليات المراقبين
في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي

الفقرة 7، تُعدّل على النحو التالي: "في المناقشة العامة للجمعية العامة، ستقتصر مدة الحديث المتاحة للمراقبين على ***ثلاث*** ~~خمس~~ دقائق. ستُطبق بعض المرونة تجاه الرؤساء التنفيذيين لمنظمات الأمم المتحدة المتخصصة، الذين يرغبون في مخاطبة الاتحاد البرلماني الدولي".

مذكرة تفسيرية

لم تطبق مدة "ثماني دقائق" المخصصة للتحدث والمشار إليها في القواعد منذ عدة سنوات. وفي عام 2014، تغير شكل جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي من حدث مدته خمسة أيام إلى أربعة أيام، ما أدى إلى تقليص المدة المخصصة للمناقشة العامة (بالمقارنة مع 18 ساعة خصصت للمناقشة قبل عام 2014، لم يُتح سوى 13 إلى 14 ساعة في عام 2017). وعلاوة على ذلك، ازدادت عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بشكل كبير (من 108 أعضاء في عام 1987 إلى 178 عضواً الآن)، ما أدى أيضاً إلى تقليص مدة التحدث.

وكجزء من طرق تعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، وافق المجلس الحاكم على فتح قائمة للمتحدثين، وتخصيصها من أجل البرلمانيين الشباب حصراً. ولذلك، يُقترح إعطاء دقيقتين إضافيتين للوفود التي تسجل نائبا شاباً كمتحدث ثالث في المناقشة العامة، شريطة أن يستخدم البرلماني الشاب الوقت الإضافي.

وبناءً على ذلك، يُقترح تعديل المدة المخصصة للتحدث في المناقشة العامة على النحو التالي:

القائمة (أ)	الجزء الرفيع المستوى (هيئة رئاسية)	7 دقائق
القائمة (ب)	أوائل المتحدثين من الوفود	6 دقائق
القائمة (ج)	البرلمانيون الشباب	دقيقتان
القائمة (د)	المتحدثون الثانويون من الوفود	الوقت المتبقي

(تصل المدة إلى ما مجموعه 7 دقائق لمتحدثَين اثنين)

ويجوز للجنة التوجيهية للجمعية (لجنة التسيير) أن تقرر، في حالة الحاجة وبحسب عدد المتحدثين، مواصلة تقليص المدة المخصصة للتحدث. وكالمعتاد، يحق للأعضاء والأعضاء المنتسبين تقسيم الوقت الذي يتحدثون فيه بين متحدثين اثنين من الوفد نفسه (أغلبية – معارضة، رجل- امرأة، وما إلى ذلك). وستُتاح للوفود المراقبة مدة ثلاث دقائق للتحدث، وستتكلم عادةً في نهاية القائمة (ب). وسيُدرج رؤساء المنظمات في عمليات سحب القرعة المعتادة من أجل ترتيب المتحدثين.

تداعيات الأنشطة الإيرانية الخبيثة، بقيادة فيلق الحرس الثوري الإسلامي وقوات القدس التابعة له، في الساحات الرئيسية في الشرق الأوسط، بما في فيها سورية، لبنان، العراق واليمن، وفي الساحة الفلسطينية

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفد اسرائيل إدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات المؤيدة.....118 مجموع الأصوات المؤيدة والمعارضة.....613

الأصوات المعارضة.....495 أغلبية الثلثين.....409

امتناع عن التصويت.....841

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان		غياب	
ألبانيا		غياب	
الجزائر		16	
أندورا			10
أنغولا			14
الأرجنتين		غياب	
ارمينيا		غياب	
استراليا			14
النمسا			12
البحرين		11	
بنغلادش		20	
روسيا البيضاء		غياب	
بلجيكا			13
بنن		12	
بوتان			10
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)		12	
البوسنة والهرسك		غياب	
بوتسوانا			11
البرازيل			22
بلغاريا		غياب	

البلد	نعم	لا	امتناع
المانيا	12		7
غانا		غياب	
اليونان	13		
غواتيمالا		غياب	
غينينا		غياب	
غيانا		غياب	
هنغاريا			13
آيسلندا			10
الهند			23
اندونيسيا		22	
إيران		18	
العراق		14	
إيرلندا			10
.....	12		
إيطاليا			17
اليابان			20
الأردن	12		
كازخستان			13
كينيا		غياب	
الكويت		11	
ج. لاو الديمقراطية الشعبية			12

البلد	نعم	لا	امتناع
بارغواي			غياب
بيرو			غياب
الفلبين			غياب
بولندا		15	
البرتغال			13
قطر		11	
جمهورية كوريا			17
جمهورية مولدوفا			غياب
رومانيا			14
روسيا الاتحادية			20
رواندا			12
سان مارينو			10
المملكة العربية السعودية		14	
صربيا			12
سيشيل			غياب
سنغافورة			12
سلوفينيا			11
الصومال		13	
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان			10
إسبانيا			15
سيرلانكا			غياب

بوركينا فاسو		13		لاتفيا			11	السودان		15	
بوروندي		12		لبنان		11		سورينام			10
كابو فيردي			10	ليسوتو	غياب			السويد		13	
الكاميرون			13	ليختنشتاين			10	سويسرا			12
كندا	15			لتوانيا	11			الجمهورية العربية السورية		13	
تشاد			13	مدغشقر			10	تايلاند			18
تشيلي		9	4	مالاوي	غياب			جمهورية مقدونيا	غياب		
الصين			23	مالديف	غياب			تيمور الشرقية			11
كولومبيا			10	مالي		13		توغو	غياب		
كوستاريكا	غياب			مالطا	غياب			تونس		13	
كوت ديفوار	غياب			المكسيك			20	تركيا		18	
كرواتيا	غياب			ميكرونيزيا			8	أوغندا			15
كوبا		13		موناكو			10	أوكرانيا	10		7
قبرص			10	منغوليا			11	الإمارات العربية المتحدة		11	
جمهورية التشيك	13			الجبل الأسود	غياب			المملكة المتحدة	12		6
ج. ك. الشعبية الديمقراطية		12		المغرب		15		الأرغواي	3	8	
				موزنبيق		13		اوزباكستان	غياب		
ج.الكونغو الديمقراطية			17	ناميبيا		11		فانواتو	غياب		
				هولندا			13				
الدنمارك			12	نيوزيلاندا			11	فنزويلا	15		
الإكوادور		5	8	نيكاراغوا	غياب			فيتنام			19
مصر		19		النيجر	غياب			اليمن		11	
السلفادور	غياب			نيجيريا			10	زامبيا			13
غينيا الاستوائية			11	النروج	12			زمبابوي			13
استونيا			11	عُمان		11					
أثيوبيا			19	باكستان		21					
فيجي	غياب			فلسطين		11					
فلندا			12	بنما	غياب						
فرنسا	3		15								
الغابون			11								
جورجيا	غياب										

حاشية: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة والتي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

العنف ضد المرأة في مكان العمل، لا سيما في البرلمانات،
في أعقاب حركة أنا أيضاً #MeToo

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفد السويد إدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات المؤيدة.....830 مجموع الأصوات المؤيدة والمعارضة.....1128

الأصوات المعارضة.....298 أغلبية الثلثين.....752

امتناع عن التصويت.....326

البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع	البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب			المانيا			19	بارغواي	غياب		
ألبانيا	غياب			غانا	غياب			بيرو	غياب		
الجزائر		16		اليونان			13	الفلبين	غياب		
أندورا	10			غواتيمالا	غياب			بولندا	5	10	
أنغولا			14	غينينا	غياب			البرتغال	13		
الأرجنتين	غياب			غيانا	غياب			قطر		11	
ارمينيا	غياب			هنغاريا	13			جمهورية كوريا	17		
استراليا	14		10	آيسلندا	10			جمهورية مولدوفا	غياب		
النمسا	12			الهند			23	رومانيا	14		
البحرين		11		اندونيسيا			22	روسيا الاتحادية			20
بنغلادش		20		إيران		18		رواندا	12		
روسيا البيضاء	غياب			العراق		14		سان مارينو	2		8
بلجيكا	13			إيرلندا	10			المملكة العربية السعودية		14	
بنن			12	.....	12			صربيا	12		
بوتان	10			إيطاليا	17			سيشيل	غياب		
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)			12	اليابان	20			سنغافورة	12		
				الأردن		12		سلوفينيا	11		
البوسنة والهرسك	غياب			كازخستان			13	الصومال		13	
بوتسوانا	11			كينيا	غياب			جنوب إفريقيا	17		
البرازيل	22			الكويت		11		جنوب السودان	10		

بلغاريا	غياب			ج. لاو الديمقراطية الشعبية	6		6	إسبانيا	15		
								سيرلانكا	غياب		
بوركينا فاسو	3		10	لاتفيا	11			السودان		15	
بوروندي			12	لبنان		11		سورينام	10		
كابو فيردي	10			ليسوتو	غياب			السويد	13		
الكاميرون	13			ليختنشتاين	10			سويسرا	12		
كندا	15			لتوانيا	11			الجمهورية العربية السورية		13	
تشاد	13			مدغشقر	10			تايلاند	18		
تشيلي			13	مالاوي	غياب			جمهورية مقدونيا	غياب		
الصين	10		13	مالديف	غياب			تيمور الشرقية	11		
كولومبيا	10			مالي			13	توغو	غياب		
كوستاريكا	غياب			مالطا	غياب			تونس		13	
كوت ديفوار	غياب			المكسيك	20			تركيا		18	
كرواتيا	غياب			ميكرونيزيا	8			أوغندا	15		
كوبا			13	موناكو	10			أوكرانيا	17		
قبرص	7		3	منغوليا	11			الإمارات العربية المتحدة		11	
جمهورية التشيك	7		6	الجبل الأسود	غياب			المملكة المتحدة	18		
ج. ك. الشعبية الديمقراطية			12	المغرب		15		الأرغواي			11
				موزنبيق			13	اوزباكستان	غياب		
ج. الكونغو الديمقراطية			17	ناميبيا			11	فانواتو	غياب		
				هولندا	13						
الدنمارك	12			نيوزيلاندا	11			فنزويلا	11		4
الإكوادور	13			نيكاراغوا	غياب			فيتنام	19		
مصر		19		النيجر	غياب			اليمن		11	
السلفادور	غياب			نيجيريا			10	زامبيا	13		
غينيا الاستوائية	11			النروج	12			زمبابوي			13
استونيا	11			عُمان		11					
أثيوبيا	15		4	باكستان	21						
فيجي	غياب			فلسطين		11					
فلندا	12			بنما	غياب						

فرنسا	18										
الغابون	11										
جورجيا	غياب										

حاشية: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة والتي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس،
وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناء على طلب وفود
فلسطين، الكويت، البحرين وتركيا إدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات المؤيدة.....843 مجموع الأصوات المؤيدة والمعارضة.....464

الأصوات المعارضة.....121 أغلبية الثلثين.....643

امتناع عن التصويت.....490

البلد	نعم	لا	امتناع
أفغانستان	غياب		
ألبانيا	غياب		
الجزائر	16		
أندورا			10
أنغولا	14		
الأرجنتين	غياب		
ارمينيا	غياب		
استراليا		10	4
النمسا			12
البحرين	11		
بنغلادش	20		
روسيا البيضاء	غياب		
بلجيكا			13
بنن	12		
بوتان			10
بوليفيا (دولة-متعددة القوميات)	12		12
البوسنة والهرسك	غياب		
بوتسوانا			11
البرازيل			22
بلغاريا	غياب		

البلد	نعم	لا	امتناع
المانيا		10	9
غانا	غياب		
اليونان	9		4
غواتيمالا	غياب		
غينينا	غياب		
غيانا	غياب		
هنغاريا	13		
آيسلندا	10		
الهند	23		
اندونيسيا	22		
إيران	18		
العراق	14		
إيرلندا			10
.....		12	
إيطاليا	10	7	
اليابان			20
الأردن	12		
كازخستان	13		
كينيا	غياب		
الكويت	11		
ج. لاو الديمقراطية	12		

البلد	نعم	لا	امتناع
بارغواي		غياب	
بيرو		غياب	
الفلبين		غياب	
بولندا	15		
البرتغال			13
قطر	11		
جمهورية كوريا			17
جمهورية مولدوفا		غياب	
رومانيا			14
روسيا الاتحادية	10		10
رواندا			12
سان مارينو	8		2
المملكة العربية السعودية	14		
صربيا	6		6
سيشيل		غياب	
سنغافورة			12
سلوفينيا			11
الصومال	13		
جنوب إفريقيا	17		
جنوب السودان	10		
إسبانيا			15

					الشعبية				سيرلانكا	غياب		
بوركينا فاسو	13				لاتفيا		11		السودان	15		
بوروندي	12				لبنان	11			سورينام	5		5
كابو فيردي			10		ليسوتو	غياب			السويد		13	
الكاميرون			13		ليختنشتاين		10		سويسرا	12		
كندا		15			لتوانيا			11	الجمهورية العربية السورية	13		
تشاد	13				مدغشقر	10			تايلاند	10		8
تشيلي	11				مالاوي	غياب			جمهورية مقدونيا	غياب		
الصين	23				مالديف	غياب			تيمور الشرقية	11		
كولومبيا			10		مالي	13			توغو	غياب		
كوستاريكا	غياب				مالطا	غياب			تونس	13		
كوت ديفوار	غياب				المكسيك	10	10		تركيا	18		
كرواتيا	غياب				ميكرونيزيا		8		أوغندا	15		
كوبا	13				موناكو	10			أوكرانيا			17
قبرص	7		3		منغوليا	11			الإمارات العربية المتحدة	11		
جمهورية التشيك	3	4	3		الجبل الأسود	غياب			المملكة المتحدة		18	
ج. ك. الشعبية الديمقراطية	12				المغرب	15			الأرغواي	8		3
					موزنبيق	13			اوزباكستان	غياب		
ج. الكونغو الديمقراطية	17				ناميبيا	11			فانواتو	غياب		
					هولندا		13					
الدنمارك	12				نيوزيلاندا		11		فنزويلا	4		11
الإكوادور		8	5		نيكاراغوا	غياب			فيتنام	19		
مصر	19				النيجر	غياب			اليمن	11		
السلفادور	غياب				نيجيريا	10			زامبيا			13
غينيا الاستوائية			11		النروج		12		زمبابوي	13		
استونيا			11		عُمان	11						
أثيوبيا	19				باكستان	21						
فيجي	غياب				فلسطين	11						
فلندا			12		بنما	غياب						
فرنسا	18											
الغابون	11											
جورجيا	غياب											

حاشية: هذه القائمة لا تشمل الوفود الحاضرة في الجلسة والتي لا يحق لها التصويت وفقا لأحكام المادة (5) الفقرة (2) من النظام الأساسي.

تداعيات إعلان الإدارة الامريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية

قرار تم اعتماده بتوافق الآراء4 من قبل الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي
(جنيف، 28 آذار/ مارس 2018)

إن الجمعية العامة الـ 138 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات 181 (ثانياً) (1947)، 242 (1967)، 252 (1968)، 298 (1971)، 446 (1979)، 465 (1980) و478 (1980)، 1322 (2000) و2334 (2016)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الوثائق الدولية ذات الصلة،

وإذ تأخذ علماً بالبيان الختامي والقرار الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي والاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية منظمة التعاون الإسلامي المعقود في اسطنبول في 13 كانون الأول / ديسمبر 2017 وإعلان اسطنبول بشأن "حرية القدس"،

وإذ ترفض أي قرارات فردية تتعارض مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المواثيق الدولية التي تتناول الوضع القانوني لمدينة القدس، سواء اتخذتها الدول، أو حكومة الاحتلال الإسرائيلي أو غير ذلك،

وإذ تشجب وتدين إعلان الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس المحتلة بحلول منتصف شهر أيار/ مايو، والذي يتزامن مع ذكرى النكبة (15 أيار/ مايو 1948)،

وإذ تعيد التأكيد على دعمها لحق الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستعادة حقوقه في العودة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية،

---

[4] أعربت الوفود عن دعمها للحل القائم على دولتين، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء بعض عبارات وعناصر مضمون القرار. أعربت الوفود التالية عن تحفظها على فقرة / فقرات منطوق محددة: فنلندا، إيطاليا وسان مارينو (الفقرة 2)؛ فرنسا (الفقرتان 2 و5)؛ وسويسرا (الفقرات 2 و4 و5). كما أبدت فرنسا تحفظها على الفقرة 5 من الديباجة. بالإضافة إلى ذلك أعربت وفود البلدان التالية عن تحفظها على القرار ككل: أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الجمهورية التشيكية، الإكوادور، إستونيا، فيجي، ألمانيا، هنغاريا، لاتفيا، مالطة، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، صربيا، سيشيل، السويد، تايلاند، المملكة المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

1. *تجدد* تضامنها ودعمها للشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة، بما في ذلك حقوقه التاريخية والثابتة في القدس، والتي تكفلها قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة؛

2. *تدعم* جميع الخطوات القانونية والسلمية التي اتخذتها القيادة الفلسطينية على الصعيدين الوطني والدولي، لتعزيز سيادة فلسطين على مدينة القدس الشريف والأراضي الفلسطينية المحتلة؛

3. *تؤكد* رفضها المطلق لقرار الإدارة الأمريكية الأخير بشأن القدس برمته، *وتعتبره* لاغياً وباطلاً، بموجب القانون الدولي؛

4. *تدعو* جميع البرلمانات إلى حثّ حكوماتها على الاعتراف بدولة فلسطين على طول حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة؛

5. *تؤكد من جديد* أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تتخذها إسرائيل لفرض قوانينها وتدابيرها على القدس غير قانونية وليس لها أية شرعية؛

6. تطالب إسرائيل بوقف جميع أنشطة بناء المستوطنات وأية تدابير أخرى تهدف إلى تغيير وضع الأرض الفلسطينية المحتلة وطابعها وتكوينها الديمغرافي، بما في ذلك في القدس وما حولها، وجميعها لها ثار سلبية على حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وعلى آفاق التسوية السلمية.

7. *تعرب* عن قلقها البالغ إزاء القيود التي تفرضها إسرائيل والتي تعوق وصول المصلين إلى الأماكن المقدسة في القدس؛

8. *تدعو* المنظمات الدولية لاتخاذ الخطوات اللازمة لصون التراث التاريخي للقدس والحفاظ عليه؛

9. *تشدد* على ضرورة دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لتنفيذ برامج مساعدات لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة رقم 302 (د – 4) الصادر في كانون الأول/ ديسمبر 1949.

10. *تشجع* على إعادة إطلاق عملية السلام من خلال مبادرة متعددة الأطراف، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة لتحقيق وجود حل قائم على دولتين على أساس حدود عام 1967.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Summary Records of the Proceedings of the 138th IPU Assembly

Geneva

24-28 March 2018

Table of contents

Page(s)

Introduction 4

Opening of the 138th Assembly
- Speech by Ms. G. Cuevas Barron, President of the Inter-Parliamentary Union 5

General Debate on the theme: *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*
- High-level interactive session on the theme of the General Debate with the participation of Mr. William Lacy Swing, Director General of the International Organization for Migration, Mr. Zeid Ra'ad Al Hussein, United Nations High Commissioner for Human Rights, Mr. Filippo Grandi, United Nations High Commissioner for Refugees 6
- Statements by Ms. M. Mensah-Williams, President of the Bureau of Women Parliamentarians, and Ms. R.B. Itamari Choque, member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians 11
- High-level segment of the General Debate (Presiding Officers) 12
- Statements by Members and Permanent Observers 32

Emergency Item
- Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda 20
- Plenary debate on the emergency item entitled: *The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions* 24
- Adoption of the resolution 53

Final agenda 23

Standing Committee on Peace and International Security
- Adoption of the agenda 63
- Approval of the summary record of the Committee's session held at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg (October 2017) 63
- *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development*
  - (a) Presentation of the draft resolution and the explanatory memorandum prepared by the co-Rapporteurs 63
  - (b) Debate 64
  - (c) Drafting and adoption of the draft resolution in plenary 71
  - (d) Appointment of a rapporteur to the 138th IPU Assembly 71

Page(s)

- Preparations for future Assemblies
  - (a) Proposals for a subject item for the next resolution to be considered by the Committee 71
  - (b) Proposals for the choice of two co-Rapporteurs 72
  - (c) Proposals for other items for the Committee agenda 72
- Elections to the Bureau of the Standing Committee 72

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

- Adoption of the agenda 74
- Approval of the summary record of the Committee's session held at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg (October 2017) 74
- *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy*
  - (a) Presentation of the draft resolution and the explanatory memorandum prepared by the co-Rapporteurs 74
  - (b) Debate 75
  - (c) Drafting and adoption of the draft resolution in plenary 78
  - (d) Appointment of a rapporteur to the 138th IPU Assembly 78
- Preparations for future Assemblies
  - (a) Proposals for a subject item for the next resolution to be considered by the Committee 79
  - (b) Proposals for the choice of two co-Rapporteurs 79
  - (c) Proposals for other items for the Committee agenda 79
- Elections to the Bureau of the Standing Committee 79

Standing Committee on Democracy and Human Rights

- Adoption of the agenda 80
- Approval of the summary record of the Committee's session held during the 137th IPU Assembly in St. Petersburg (October 2017) 80
- The next resolution of the Standing Committee: *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*
  - (a) Confirmation of the co-Rapporteurs 80
  - (b) Preparatory debate on the next resolution 80
- Consideration of proposals for a debate on *The role of parliaments in ending discrimination based on sexual orientation and gender identity, and ensuring respect for the human rights of LGBTI persons* 89
- Elections to the Bureau of the Standing Committee 89

Standing Committee on United Nations Affairs

- Adoption of the agenda 93
- Approval of the summary record of the Committee's session held at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg (October 2017) 93
- Elections to the Bureau of the Standing Committee 93
- Parliamentary follow-up on the Sustainable Development Goals (SDGs) in preparation for the 2018 session of the United Nations High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development 93
- Panel discussion on the main theme of the 2018 HLPF*: Transformation towards sustainable and resilient societies* 98
- Any other business 102

Forum of Young Parliamentarians of the IPU

- Adoption of the agenda 103
- Country updates on youth participation 103
- Contribution to the work of the 138th Assembly 106
- Update and discussion on the Forum's workplan and activities (2017-2018) 108
- Question-and-answer session on policy reform related to HIV and youth 108
- Preparations for the 139th Assembly (October 2018) 112
- Any other business 112

Page(s)

Interactive session with regional and other parliamentary assemblies and organizations on the implementation of the SDGs 113

Adoption of resolutions, final documents and reports

- Declaration on *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions* (General Debate) 118
- *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (Standing Committee on Peace and International Security) 119
- *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy* (Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade) 120
- Approval of the subject items for the Standing Committees on Peace and International Security and Sustainable Development, Finance and Trade for the 140th Assembly and appointment of the Rapporteurs 120
- Amendments to the Statutes and Rules of the IPU 120
- Reports of the Standing Committees on Democracy and Human Rights and on United Nations Affairs 121

Annexes

I. Declaration on *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions* (Item 3) 125

II. *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development* (Item 4)
Text of the resolution 130

III *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy* (Item 5)
Text of the resolution 135

IV-A.– IV-B. Reports of the Standing Committees 139,141

V Amendments to the IPU Statutes and Rules 143

VI-A.– VI-C. Results of the roll-call vote on proposals for the inculsion of an emergency item on the Assembly agenda 145-147

VII. *The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions* (Item 9)
Text of the resolution 148

VIII. List of participants 150

Introduction

Delegations from 148 Member Parliaments took part in the work of the Assembly:

Afghanistan, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cameroon, Canada, Chad, Chile, China, Colombia, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czech Republic, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Liechtenstein, Lithuania, Madagascar, Malawi, Maldives, Mali, Malta, Mauritania, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Namibia, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Panama, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Serbia, Seychelles, Singapore, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Sudan, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, The former Yugoslav Republic of Macedonia, Timor-Leste, Togo, Tunisia, Turkey, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The following eight Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the Central American Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), the Latin American Parliament (PARLATINO), the Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), the Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), and the Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE).

Other observers comprised representatives of: (i) the United Nations system: Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), the Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), the United Nations Development Programme (UNDP), the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), the United Nations entity for Gender Equality and Empowerment of Women (UN Women), the United Nations Population Fund (UNFPA), the World Health Organization (WHO), Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR); (ii) the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW), the World Trade Organization (WTO); (iii) the ACP-EU Joint Parliamentary Assembly (JPA), the African Parliamentary Union (APU), the Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), the Asian Parliamentary Assembly (APA), Assemblée parlementaire de la Francophonie, the Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), the Maghreb Consultative Council, the Pan-African Parliament, Parliamentarians for Nuclear Non-proliferation and Disarmament (PNND), the Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), the Parliamentary Assembly of Turkic-speaking countries (TURKPA), the Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia, the Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC); (iv) the Global Fund to fight AIDS, Tuberculosis and Malaria; (v) Centrist Democrat International, Socialist International; (vi) the Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces (DCAF), the International Committee of the Red Cross (ICRC), and the International Institute for Democracy and the Electoral Assistance (International IDEA).

Of the 1,526 delegates who attended the Assembly, 744 were members of parliament. Those parliamentarians included 59 Presiding Officers, 39 Deputy Presiding Officers and 227 women (30.5%).

Opening of the 138th Assembly

SITTING OF SUNDAY 25 MARCH 2018

(Morning)

The sitting was called to order at 11.10 a.m., with Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), President of the Inter-Parliamentary Union (IPU), in the Chair.

Opening remarks by the President of the IPU

The PRESIDENT, in her opening remarks, said that she was honoured to address the Assembly for the first time in her capacity as IPU President and especially delighted to preside over an Assembly that had chosen the pressing topic of migration as the theme of its General Debate. The topic was close to her heart as a Mexican having witnessed at first hand family tragedies and dramas unfold as people fled both her country and neighbouring Central American nations to reach the land of opportunity further north in pursuit of their dreams and a better life, if not for themselves, then for their children.

In the current year, two global compacts—one on migration and the other on refugees—were to be adopted by the international community. It was therefore only natural and appropriate that migration would continue to be a cross-cutting and recurrent theme throughout 2018 for the IPU. The Parliamentary Hearing held in February at United Nations Headquarters in New York had set the tone by identifying the burning issues that needed to be addressed in a global compact for safe, orderly and regular migration.

A human rights-based approach to the governance of international migration was among the most demanding tests of global cooperation at the current time. With an estimated figure of some 260 million migrants worldwide—almost double the figure in 2000—the world was becoming one of migrants. Although most people migrated in orderly and legal fashion, millions still resorted to migration out of necessity or through forced displacement. An estimated 50 million persons, or 20 per cent of the international migrant population, were irregular migrants.

While those working as unauthorized migrants were forced to do so mainly through lack of economic opportunity in their home countries, many were forced out of their countries by political turmoil and armed conflict. The millions compelled to migrate under perilous conditions were at constant risk of joining the toll of missing migrants. In 2016, the number of recorded migrant deaths had reached a historical peak of almost 1,500. Progress in building an inclusive international framework of cooperation to curb such trends was therefore of the utmost urgency.

The migration strands of the Hearing and the current Assembly tied in with a draft resolution entitled *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration,* to be considered for adoption at the next IPU Assembly in October 2018. The draft resolution intended to be forward-looking in terms of how parliaments and other stakeholders would implement the global compacts. Taken together, that neat bundle of strands would inform and shape the IPU's future work.

More specifically, the General Debate during the current Assembly would identify ways to strengthen the global regime for migrants and refugees through evidence-based policy solutions. As policymakers, parliamentarians were duty-bound to devise laws and policies based on evidence and not on political party affiliation or political persuasion. The evidence to date had shown that the challenge of migration could also be a great opportunity for both receiving and sending countries.

Worldwide, the 22.5 million refugees and the 65.6 million forcibly displaced persons not only needed assistance but were agents of change in both their home and receiving countries. She therefore urged Members to engage in fruitful discussions and take away concrete recommendations from the resulting outcome document and from the workshop organized in the context of the Assembly on refugee protection and State asylum systems.

Drawing attention to the large tent pitched in the reception area of the Conference Centre, she said that it was a real refugee tent brought in as part of the IPU's efforts to make its Assemblies more alive and dynamic and bring reality closer to where issues were being debated. She invited participants to visit the tent and imagine what it must be like to live there for months or even years, with little or no privacy and lacking basic amenities and activities other than waiting and hoping for the best. Some eventually reached their "promised land", only to be turned back at the border or exploited by unscrupulous employers in search of sex slaves or cheap labour. Treated with scorn and disdain and generally stigmatized, they soon despaired.

Parliamentarians had the power to turn the tide. The starting point was to stop considering migration as a "problem" but rather as both a challenge and an opportunity for all parties involved. It was essential to identify the drivers of migration, look back at historical trends and see how the phenomenon could be "managed" in a fairer and more humane manner; to try and make crossings safer and protect the most vulnerable of migrants, namely women and children; and to try and make the most of the enormous potential and pool of talent migrants brought and place them to the benefit of society.

Much depended on the ability to change mentalities so that constituents regarded migrants as fellow human beings and not as foreigners coming to steal their jobs and live off welfare. It was high time to debunk the myths and dispel the misconceptions surrounding migrants and refugees. Only then would it be possible to formulate sound and balanced national migration policies or adapt existing policies. The use of populist slogans verging on hate speech was a cheap trick used by some politicians to garner votes. No one should give in to such tactics. Everyone had a moral compass and she called on Members to follow theirs.

She hoped for fruitful deliberations and concrete outcomes that Members could take back home and leave behind as a tangible legacy for the next generations. She was confident that the discussions would nurture a process of translation from the global commitments with respect to migrants and refugees to their national and local application through legislation and best practices. She was also confident that the Assembly would trigger new ideas and projects in order to strengthen the international response to large movements of migrants and refugees through a parliamentary perspective.

The world was currently witnessing the highest levels of international displacement and migration movements in contemporary history, leaving no further alternative but to take immediate action, especially in relation to cross-cutting issues. Declaring open the 138th Assembly, she said that she looked forward to hearing the views expressed on the important matters covered by the rich and varied agenda.

High-level interactive session on the theme of the General Debate: *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*

The PRESIDENT introduced the special guest speakers at the high-level interactive session: Mr. W. Lacy Swing, Director General of the International Organization for Migration (IOM); Mr. Z.R. Al Hussein, United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR); and Mr. F. Grandi, United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). She also introduced the moderator of the session, Ms. C. Doole, a former BBC journalist.

The MODERATOR said that she was extremely honoured to be moderating the discussion with such distinguished guest speakers on the major issue of how to address migration and refugee flows. The topic was clearly one that impassioned the IPU President, whose opening remarks had also manifested the importance she attached to the IPU's involvement in the debate on that issue.

The PRESIDENT said that the IPU had indeed been involved in the debate for some time by way of its Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law. As already mentioned, it had also addressed the topic at its recent annual Parliamentary Hearing in New York. In continuing to do its utmost to make the global compact for safe, orderly and regular migration a reality, it now looked forward to the input of the special guest speakers.

The MODERATOR asked the Director General of the IOM to identify what he saw as the current challenges in the area of migration management.

Mr. W. LACY SWING (IOM), *special guest speaker*, said that there were currently more migrants than ever before. In the majority of cases, their journeys were smooth and straightforward. Unfortunately, however, forced migration was increasingly poised to become a mega-trend. Its many drivers were set to continue and included armed conflict, climate change and the demographic divide between a youthful South in search of employment and an ageing North in need of labour and skills.

Parliamentarians had the power to be a positive force in the development of a comprehensive approach to migration and refugees. First, they had the power of policy by virtue of their legislative authority to enact appropriate laws with a view to creating legal pathways for migration and ensuring the success of integration measures. In so doing, they might wish to

consider measures to combat human trafficking, decriminalize irregular migrants, and ensure access for migrants to health care, education and other public services. It thus went without saying that parliamentarians had the power to be involved in and support the global compact on safe, orderly and regular migration.

Secondly, parliamentarians had the power of parlance in that their public comments could effectively either encourage or counter anti-migrant and xenophobic sentiment. Most countries had been built on the backs of migrants whose ongoing contribution to global wealth was borne out by the evidence, albeit that they comprised but three to five per cent of the global population. Thirdly, parliamentarians had the power of the purse by way of determining the budgetary allocations for migration policy implementation and the delivery of services for migrants. Migration was not a problem to be solved but a reality as old as humankind which had a responsibility to learn to manage it.

In the light of those challenges,he said that the global compact should cater to the large numbers of those on the move who did not qualify for formal protection under the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees (1951 Refugee Convention). They included a great many women who, overall, accounted for one half of all migrants, as well as others similarly innocent of any wrongdoing, such as trafficked victims and unaccompanied minors. All such individuals were merely seeking a better life and needed assistance and protection.

The MODERATOR asked the UN High Commissioner for Refugees why it was important to have a global compact on refugees in addition to the 1951 Refugee Convention.

Mr. F. GRANDI (UNHCR), *special guest speaker*, said that both of the global compacts in preparation were extremely timely and useful insofar as migratory flows were becoming increasingly mixed and more complex to handle. Of the unprecedented numbers of people on the move, a sizeable proportion were refugees who had no other choice. Having lost the protection of their States, they were unable to return to their home countries without placing their lives at risk. Refugees now stayed in exile for longer periods of typically up to two decades. The notion that only high-income countries were affected by migratory flows must be dispelled; most refugees and displaced persons were located in low- and middle-income countries, which generated challenges, as did the growing number of those living in urban communities.

There were many positive examples of host countries with limited resources that openly welcomed refugees, whereas elsewhere physical expulsion was rising, including in the global North, along with confinement in closed camps, legislative restrictions and refoulement. The global compact on refugees was therefore an opportunity to share in practice the international responsibility for protecting refugees in accordance with the principles enshrined in the 1951 Refugee Convention and indeed in many regional instruments relating to refugees. It was also an opportunity to reflect on the worrying politicization of refugees and migrants often accused of stealing jobs, bringing insecurity or threatening values when they were simply fleeing life-threatening situations. In the case of parliamentarians, it was an opportunity to redress such matters, in particular through their political discourse, by stressing the responsibility to save lives, offer protection to those deprived of it and find solutions to displacement in a determined and principled manner.

Regarding the links between the two global compacts, he said that refugees and migrants were two distinct groups, which was the reason for having two separate global compacts. Each of the two furthermore had a different legal foundation, as the body of international law was greater on refugees than on migrants. The links between the two global compacts were nonetheless numerous, as refugees and migrants faced many of the same risks. Synergies and cross-references were therefore being explored in the interest of achieving coherence and consistency in the global compacts, as well as mutual reinforcement.

Mr. W. LACY SWING (IOM) said that his team was working closely with Mr. F. Grandi's team for precisely that reason, as the issue of migration was indeed new territory; in fact, it had first been discussed by the United Nations only in 2016. The aim was to ensure that the global compacts worked in the interest of migrants and refugees.

The MODERATOR asked the UN High Commissioner for Human Rights about the challenges involved in protecting the human rights of those on the move, given their particular vulnerability.

Mr. Z.R. AL HUSSEIN (OHCHR), *special guest speaker*, said that all people on the move were entitled to rights, irrespective of nationality or place of origin. Chauvinistic nationalism was rising, as was the preoccupation with border control on the part of those with increasingly sealed

minds who tended to see migrants as potential extremists. The mean-spiritedness creeping into the narrative was unsustainable. It was therefore a matter of deciding whether to continue along that trajectory or to improve everyone's lot by protecting the most vulnerable, preventing such abuses as the criminalization and detention of migrants, especially children, and refoulement to unsafe countries, and developing further avenues for legal migration. He referred to an important set of principles and guidelines on the protection of the human rights of migrants in vulnerable situations, contained in the addendum to his recent report on that subject to the Human Rights Council (A/HRC/37/34/Add.1), and urged them to join the social media campaign #standupformigrants.

The MODERATOR asked the speakers what they saw as the biggest challenge in the current consultations on both compacts.

Mr. W. LACY SWING (IOM) said that the biggest challenge lay in deciding how to carry forward the commitments under the global compacts, which would necessitate a periodic review at three- or four-year intervals; capacity-building for implementation; and a continuing dialogue on unresolved issues, such as that of reconciling the European aim of returning more migrants to their countries of origin with the African aim of creating more legal pathways for migration to Europe.

Mr. F. GRANDI (UNHCR), agreeing with that assessment, said that another challenge was that of overcoming the dichotomy between host and donor countries so as to bring together their different agendas and build a sense of shared responsibility and commitment around migration and refugees as issues of global concern. It was also essential to encourage other forms of cooperation on matters such as resettlement programmes and legal pathways for migration, including scholarships, training schemes and humanitarian visas.

Mr. Z.R. AL HUSSEIN (OHCHR) said that the most obvious challenge was to change the view advocated by some that diversity posed a threat and that migration was not to be encouraged. Such thinking would end in catastrophe if left unchecked. Countries seeking to protect their citizens must seek protection for all members of the global community. It was for governments and parliaments to prevent the proliferation of intolerance by responding more robustly to suggestions that diversity was to be eschewed.

Asked whether innovative solutions would emerge from the consultations, he said that the extreme reaction to people on the move in some regions amounted to mass hysteria and paranoia, yet those people formed such a very small percentage of the world's population. Opening up legal pathways for migration would bring the scale of the challenge into perspective. Many politicians were unfortunately engaged in fuelling hatred and poisoning minds, which was not an appropriate way to do business. Such reactions were a peril to all and must be controlled.

On whether working with communities and the private sector had brought any innovative solutions or cause for optimism,

Mr. F. GRANDI (UNHCR) said that innovative solutions were key to the development of instruments in support of countries with few resources, which were the ones most touched by migration and refugee issues. He was encouraged by the investment of institutions and bilateral cooperation bodies never before involved in refugee responses, which had always been considered humanitarian issues. In the long term, refugees needed education and livelihoods, while host communities needed support in providing the resources. Development organizations were therefore engaging in the global compact on refugees which was also attracting keen interest from the private sector, civil society, academia and cities. The interest and participation of parliamentarians in such a whole-of-society compact was vital to its success.

The MODERATOR asked Mr. W. Lacy Swing whether he drew encouragement from the consultations.

Mr. W. LACY SWING (IOM) said he drew inspiration from the fact that Heads of State had committed to negotiating a global compact for safe, orderly and regular migration. The ongoing support of parliamentarians was needed to change the toxic public narrative endangering the lives of migrants and depriving countries of destination and origin of their contributions. Diversity must be embraced. Some countries, however, were ironically engaged in trying to protect something that no longer existed, as all societies were already multicultural, multi-ethnic and multilingual and would only become more so in future. A comprehensive long-term policy was crucial and indeed called for creativity and innovation.

The MODERATOR, noting that Mr. Z.R. Al Hussein's four-year term of office was nearing its end, asked him what message he wished to convey concerning the protection of human rights.

Mr. Z.R. AL HUSSEIN (OHCHR) said that his main concerns on that score were the gradual disintegration of world order, disregard of international laws regulating behaviour, and an absence of common sense in public discourse for the sake of short-term profit, all of which was tantamount to reneging on one's duty towards future generations. Another concern was how to rebuild what was being destroyed without creating a cataclysm. A cornerstone of international law would be destroyed if the most vulnerable sectors of society, such as irregular migrants, continued to be attacked with few defending them. Laws were needed because humans were untrustworthy, did not listen and failed to comply with their obligations. All parliaments therefore played a critical role in ensuring that States acceded to human rights instruments binding on the judiciary, the executive and indeed the legislature, which had a duty to protect citizens.

The MODERATOR asked the IPU President about the role of parliaments in the global compacts.

The PRESIDENT said that parliaments must be part of the global compact processes and that the IPU had been actively involved in the different stages of those processes. Parliaments also had the responsibility, however, to continue engaging by improving the relevant legislation and ensuring that the necessary priorities were reflected in budgets. Xenophobia and hate speech were not responsible answers to any crisis or difficulty. Politicians must set examples and make evidence-based decisions to ensure that national processes would deliver results at the international level in achieving the inclusion without which nothing would change.

The MODERATOR invited questions from the floor after drawing attention to two IPU handbooks for parliamentarians: *A guide to international refugee protection and building state asylum systems*, co-published with UNHCR; and *Migration, human rights and governance*, co-published with OHCHR and the International Labour Organization (ILO).

A delegate from ITALY asked how to ensure that responsibility for migration management was shared in the light of her country's experience of having been left virtually single-handed to cope with the migrants arriving on its shores.

Mr. F. GRANDI (UNHCR) said that the European system for sharing responsibility had apparently collapsed in 2015 with the arrival of migrants in greater numbers. UNHCR had since insisted on the establishment of responsibility-sharing mechanisms in political unions which included, in the case of the European Union, an approved relocation system, but the response had been low. One aim of the global compact on refugees was to offer practical suggestions for sharing responsibility in which context Europe was expected to lead the debate in a positive manner rather than set unfortunate examples that countries with far fewer resources could point to when requested to share responsibilities.

A delegate from KENYA asked how UNHCR could help countries with limited resources such as Kenya, the location of one of the world's oldest and biggest refugee camps, to cope with the increasing burden entailed in hosting large numbers of refugees. Furthermore, given that refugee camps were sometimes breeding grounds for terrorism, what could be done to ensure that countries could continue to host refugees without compromising their national security?

Mr. F. GRANDI (UNHCR) said that the approach embodied in the comprehensive refugee response framework being developed by UNHCR in the context of the global compact on refugees would apply to such countries. UNHCR was encouraging the more well-resourced development organizations to support the framework as a way of complementing the humanitarian response, which was relatively limited, and to invest in the areas affected by the presence of refugees, such as environment, infrastructure and public services. If institutionalized, the framework promised to be a real game changer for countries hosting large numbers of refugees in locations deprived of resources and often exposed to climatic hardship.

A delegate from AFGHANISTAN asked what approach would be taken in cases where refugees were deported en masse for reasons of political expediency and also what plans were envisaged for addressing the problem of stateless refugees, especially unaccompanied minors and women.

A delegate from GERMANY asked about the status of persons who lost their homes and livelihoods through climate change effects, whose numbers were predicted to rise fast.

A delegate from the BOLIVARIAN REPUBLIC OF VENEZUELA appealed to the international agencies represented by the special guest speakers for support and assistance to Venezuelans fighting to open a humanitarian corridor to alleviate the suffering that continued to force thousands to migrate to neighbouring countries.

A delegate from CANADA said that, for Canada, migrants had always provided the lifeblood of its economy. Diversity was the foundation of its success. He asked how the private sector—the largest source of employment for all migrants—would be engaged in the global compact for safe, orderly and regular migration and how it could be encouraged to embrace the idea that profiling diversity was a prerequisite for the success of its domestic and transnational operations.

A delegate from the SUDAN asked about political pressures on decision-makers in countries of origin and destination.

A delegate from BANGLADESH asked how the Myanmar authorities could be encouraged to stop their persecution of the Rohingya and to repatriate Rohingya refugees in safety and dignity. Bangladesh was doing its utmost to care for those refugees on its soil but needed continuing international support to do so.

Mr. F. GRANDI (UNHCR) said that the many diverse and important issues raised by delegates underscored the need for their discussion by national parliaments. In response to some of those issues, he said that the practices of forced returns and refoulement were contrary to the spirit and letter of the 1951 Refugee Convention and other instruments of international law and must be discouraged and condemned. It was necessary in that context, however, to ensure that countries hosting refugees for many years continued to receive appropriate support.

Concerning political pressures, it was the function of multilateral organizations such as UNHCR to serve as a buffer against the inevitable political responses to refugee situations by suggesting principled and effective measures for dealing with those situations. As to the Rohingya refugees, they had the right to a voluntary, safe and dignified return to Myanmar. However, they must first be assured of their rights in Myanmar where reconstruction and development must also take place. UNHCR was engaged in complex discussions with the Myanmar authorities over their situation but the conditions for their return were still to be explored. UNHCR had also recently appealed for resources to assist the many countries hosting increasing numbers of Venezuelan migrants. It was in discussions with the Venezuelan authorities concerning protection and assistance for those migrants and hoped for a resolution of the political and economic situation that would halt the worrying exodus from the country.

Mr. W. LACY SWING (IOM) said with respect to issues raised by delegates that it was important to support the conflict prevention approach advocated by the United Nations Secretary-General by pre-empting conflict and staying the course where preventive action was taken. Second, a degree of perspective must be maintained. Countries neighbouring conflict areas did not receive due credit for keeping their borders open to migrants at great economic and political cost to themselves. Likewise, the migrants who had fled towards Europe in recent years accounted for less than 0.5 per cent of the European population, yet few countries had been willing to cooperate in the matter and some flatly refused to do so, all thanks to the absence of a comprehensive migration policy. The fact that many countries were hosting refugees over long periods also tended to be forgotten. Third, there was strong competition for the scarce but generous donor funding made available for dealing with the consequences of conflict, the situation of the Rohingya refugees being a case in point. Lastly, the issue of climate migrants and refugees was a growing challenge and one that called for adaptation measures. Some Pacific island States, for instance, were purchasing land elsewhere to which their populations could be moved when sea levels rose.

Mr. Z.R. AL HUSSEIN (OHCHR) replying to the question about national security concerns, said that every State was obliged to protect its people from terrorist activities but that perspective was again important. While terrorism had the potential to cause enormous damage, it rarely broke States, whereas States could quite easily break themselves through their approach to dealing with terrorist threats and with migratory flows. That fact must therefore be repeatedly stressed as a matter of cardinal importance. He paid tribute to all countries that hosted and opened their borders to those fleeing catastrophe, including climate change effects. In all cases, the centrality of human rights must also be repeatedly emphasized. He thus appealed to parliamentarians to ensure that the executive in their respective countries implemented the recommendations emanating from the universal periodic review process under which the human rights record of all States was examined.

The MODERATOR asked the special guest speakers each to provide one key take-home message for their august audience.

Mr. F. GRANDI (UNHCR) said that parliamentarians must resist the easy temptation to address the very serious concerns of their constituents by shifting the responsibility onto those who had no hand in creating the insecurity and unemployment and the decline in values that exemplified those concerns. To do so in a bid to win votes would simply exacerbate the current situation and diminish humanity, the fundamental value that brought people together.

Mr. W. LACY SWING (IOM) said that large-scale human mobility was inevitable and would continue, which entailed a responsibility on the part of elected officials to manage it. Second, that mobility was also necessary in order to fill jobs, provide skills and allow economies to flourish, especially in the light of the demographic divide between the global North and South. Thirdly, mobility was highly desirable and public education and information programmes must be established to promote effective integration of migrants into society. There should be no collective denial or amnesia about the history of migration dating back to World War II. Migration was an issue to be managed and not one to run away from.

Mr. Z.R. AL HUSSEIN (OHCHR) said that there was nothing courageous or heroic about exploiting or preying on the weakest. The world must be humane and generous and seek kinder politics in place of division. It must heed the calls of victims and migrants under pressure by focusing attention on them first and foremost.

The PRESIDENT added that the IPU's relevance and strength stemmed from its Members, the parliaments of the world representing the voices of millions who had faith in their ability to change painful realities. Parliamentarians thus had a responsibility to follow up on the global compacts by giving their perspectives and opinions and harnessing their legislative and budgetary functions in order to protect the human rights of migrants and refugees, who were among the most vulnerable in need of their help.

The MODERATOR thanked the special guest speakers and all those who had asked questions for their input to the lively interactive session.

As a token of gratitude to the special guest speakers, the President presented each with a commemorative plate on which an image of the IPU Headquarters, the House of Parliaments, was depicted.

Ms. M.N. Mensah-Williams (Namibia), Vice-President of the Assembly, took the Chair.

Item 3 of the agenda

General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*
(A/138/3-Inf.1)

The PRESIDENT said that, in accordance with usual practice, the General Debate would be prefaced by statements providing women's and youth perspectives on its theme.

Ms. M.N. MENSAH-WILLIAMS (Namibia), speaking in her capacity as President of the Bureau of Women Parliamentarians, stated that women migrated as much as men but that women migrants were at greater risk of exploitation and abuse, including trafficking. Urgent change was needed in the global migration regime, which currently offered insufficient protection for women migrants and refugees, whose unique needs and contribution must be acknowledged. Parliamentarians must ensure the systematic integration of a gender dimension into laws and migration policies, as well as identify discrimination against migrant women and girls. Indeed, the efficient protection of migrant, refugee or stateless women was a duty, as was the achievement of results. To that end, work should be guided by binding international and regional treaties, in particular the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW).

Women migrants and refugees must no longer be seen primarily as victims, especially as the 2030 Agenda for Sustainable Development commanded the empowerment of all women. More than ever, migrant and refugee women's access to decision-making was crucial in their homes and communities and, in cases of forced displacement, in the organization and management of refugee camps. Parliamentarians had the power to create an enabling environment to those ends by ensuring that migrant and refugee women were aware of their rights and able to claim them, by

creating forums for women to voice their own concerns and needs, and by ensuring that women of all origins, including migrant women, were represented in political institutions. Women migrants and refugees were key vectors towards making societies inclusive, which was the only path to peaceful and resilient democracies.

Ms. R.B. ITAMARI CHOQUE (Plurinational State of Bolivia), a member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, giving the youth perspective on the theme of the General Debate, said that youth represented a very large proportion of those on the move. The socio-economic inclusion of young migrants and refugees had an immeasurable impact on their future and indeed that of the host country. In focusing on that subject at the Fourth Global Conference of Young Parliamentarians, held in November 2017 in Canada, young parliamentarians had recognized the paradox of walls, travel bans, hate speech and xenophobia in a globalized and interconnected world. Migration was an opportunity to be harnessed through global action to create a regime ensuring orderly and fair migration and upholding the human rights of migrants.

The first element needed to achieve progress in that direction was a human rights approach which called for the ratification of instruments protecting the human rights of migrants and the holding of governments to account for their implementation. Secondly, evidence-based policy—and hence disaggregated data—on young migrants and refugees was a must. Thirdly, the provision of health care and quality education should be prioritized for young people, together with access to good job opportunities and entrepreneurship programmes. Fourthly, laws and policies must be adopted to protect young women migrants and refugees from discrimination and abuse, including sexual and gender-based violence. She challenged parliamentarians to follow the approach of some of the indigenous leaders in Canada who customarily based their decision-making on the impact it would have on the seventh generation to come. To do so, using youth as a guide, would bring the promise of a brighter future.

The PRESIDENT, after drawing attention to a note of the Executive Committee on the management of abusive language in IPU meetings (EX/278/16-Inf.1), invited delegates to address the Assembly on the theme of the General Debate. She opened the high-level segment of the General Debate reserved for Presiding Officers of Parliament.

Mr. R.A. ONOUVIET (Gabon) said that people had always moved across borders in search of better lives. Without legal pathways to migration, however, their journeys had become often fraught with danger, a situation that politicians must seek to end. The New York Declaration for Refugees and Migrants had triggered the process of filling gaps in the existing international system by seeking to establish shared responsibility for the protection of migrants and a systematic approach thereto through the development of the global compact for safe, orderly and regular migration and the global compact on refugees.

Gabon was a party to the core international and regional instruments relating to refugees and had enacted legislation in line with those instruments. It was working to promote the integration of migrants in the interest of their socio-economic well-being and indeed the country's development, and to further build the inclusive, transparent, fair and sustainable mechanisms needed to assist individuals in crisis on the basis of humanitarian principles. Gabon marked World Refugee Day and had a refugee commission that dealt with such issues as voluntary repatriation and permanent residence applications, notably on behalf of Congolese refugees. Having long been targeted by child traffickers, it had established a law to combat child trafficking in particular, ran public awareness campaigns and provided shelter and psychosocial support for victims. It was committed to the international efforts to achieve sustainable solutions to migration and refugee issues, including in cooperation with countries of origin and third countries, and to address the root causes of migration.

Mr. P. KATJAVIVI (Namibia) said that many of those involved in liberation struggles had experienced first-hand the impact of conflict on a nation, its people and property. In the current era, the pockets of conflict in various corners of the world created much wanton suffering that led to migration, in turn creating many challenges. Namibia attached great importance to the peace and stability cherished and maintained under its Constitution, which also upheld equality, strengthened human rights and rule of law, and looked to sustainable development as a means of ensuring fair and equal treatment for all. The theme under debate was thus a powerful reminder of the need to work towards the achievement of lasting peace so as to create an enabling environment for such development.

That theme indeed addressed what was a complex and challenging matter for all governments and parliaments worldwide. On one hand were people forced to migrate by circumstances beyond their control, whether relating to personal safety or socio-economic

conditions. On the other, however, were criminal tendencies linked to human trafficking, terrorism and other crimes. There was often a thin line between the two, which made it difficult to determine with accuracy which migrants needed protection and which should be denied refuge. All such facets should be part of the migration discussion with a view to arriving at conclusions that all IPU Members could support.

Mr. A. ALTARAWNEH (Jordan) said that Jordan was reputed as a peaceful and stable country ready to share its limited resources with all those who sought refuge in its territory. Strongly committed to the values underpinning the nation and to the principles of international law, it perceived double standards at play, with State terrorism ignored in some and criticized in others. In his region, the Israeli Knesset had enacted dozens of racist laws while the Israeli occupier continued its repressive and intimidating practices against Palestinians in the occupied territories, in violation of their human rights, as well as its desecration of holy sites. The international community, however, was without conscience as it failed to respond to such practices, to which further insult was added by the decisions of the United States to move its embassy to Jerusalem and cut its assistance to Palestinians. Force alone prevailed and the endeavours for lasting peace solutions had thus come to nought.

Jordan was host to over a million Syrian refugees fleeing from their conflict-torn country, stretching its resources to cater for their needs and ever vigilant in securing its borders against terrorist infiltration. The Syrian conflict would be resolved only through dialogue among all parties, whereas long-term international cooperation was needed to extinguish forever the terrorism that had destroyed Iraq, another country to which Jordan had always extended support. Iraqi reunification and reconstruction was proceeding now that the terrorist forces purporting to act in the name of Islam, the religion of peace, tolerance and moderation, had been driven out.

Establishment of a quorum

Ms. A. FILIP (Director of the Division for Member Parliaments and External Relations of the IPU) announced that, in accordance with Rule 33.2 of the Rules of the Assembly, the quorum of 59 was established for the current Assembly on the basis of the participation of 116 delegations in the first plenary sitting.

The sitting rose at 1.30 p.m.

Sitting of Sunday, 25 March

(Afternoon)

The sitting was called to order at 2.45 p.m. with Mr. A.M. Oquaye (Ghana), Vice-President of the Assembly, in the Chair.

Item 3 of the agenda

General Debate on *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*

Resumption of the debate

Mr. A. BENSALAH (Algeria) said that a comprehensive approach must be taken to migration that would take account of security, human rights, the causes of instability and armed conflict, social inequity and unemployment, among others. Legal migration constituted a legitimate source of wealth for countries of origin and host countries alike, with positive effects on development. When addressing large-scale migration for asylum, however, the legitimate interests of countries of origin, transit and destination must all be given equal attention. Large flows of illegal migration had resulted in significant loss of life and humanitarian disasters. Algeria was a country of origin, transit and destination. The Government was therefore doing its utmost to ensure that it upheld all relevant international commitments and cooperated with partner countries and organizations. The root causes of mass migration could be addressed by ensuring sustainable development, combating terrorism and settling disputes. With that in mind, he called on the international community to seek a solution to the conflict in the Western Sahara, in line with international law. Algeria refuted any attempt to change the legal status of the city of Jerusalem and called for the acknowledgement of a Palestinian State, with Jerusalem as its capital. Lastly, he called on the international community to make every effort to seek political solutions to the situations in Libya, the Syrian Arab Republic and Yemen.

Mr. I. KOBAKHIDZE (Georgia) said that for more than 25 years, over 280,000 Georgians had been internally displaced, having fled the conflict-ravaged regions of Abkhazia and Tskhinvali. Georgians and citizens of other ethnicities had been expelled in an attempt at ethnic cleansing after those territories had been illegally and forcefully occupied by the Russian Federation in the 1990s. The Russian Federation continued to occupy up to 20 per cent of Georgia's territory, and persistently committed grave violations of human rights, restricting freedom of movement and separating communities and families, and creating insurmountable impediments for the return of internally displaced persons (IDPs) and refugees to their homes.

The Parliament of Georgia had played a key role in creating effective legislative mechanisms to ensure the protection of the human rights, safety and health of migrants and refugees. Despite the daunting numbers of IDPs, Georgia admitted international migrants and refugees. After two decades of being predominantly a country of origin, Georgia was now also a country of destination. Given the strong awareness in Georgia of the challenges faced by migrants, several important steps had been taken to support the integration of refugees and asylum seekers. Institutional, normative and practical requirements had been met to establish a visa-free travel regime between Georgia and the European Union. A national commission had been established to coordinate all national policies relating to refugees and migrants, which was well-equipped to deal with all challenges that arose in that regard.

Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), President of the IPU, took the Chair.

Mr. M. ALGHANIM (Kuwait) said that millions of people around the world were being forced to leave their homes, fleeing situations of conflict, occupation and aggression. Large swathes of migrants placed a considerable burden on host States. The effects of forced migration must be addressed. Until the mass influx of refugees from the Syrian Arab Republic into Europe, many States had failed to understand the gravity of the situation which now constituted a major humanitarian crisis. The authorities in Kuwait focused their assistance on humanitarian, rather than political issues, and urged all stakeholders, in particular the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), to uphold their responsibilities. Seventy years since the Palestinian territory had been usurped and massacres had begun, the people of Palestine continued to suffer from the most significant forcible removal ever seen. Despite numerous United Nations resolutions, the arrogance of the occupying power was increasing. There were now some 5.5 million Palestinian refugees around the world. The lessons of history must prevail and the plight of the Palestinian people would not be forgotten. The free world would rise against such injustice.

Mr. S.A. SADIQ (Pakistan) said that at a time when the public discourse on migrants and refugees was often marked by increasing hatred, discrimination and xenophobia, some 258 million people had left their countries of origin. Those included migrants who had willingly gone in search of a better future, and those who had been victims of terror, persecution and fear. Five months after the 137th IPU Assembly had discussed the grave humanitarian crisis, persecution and violent attacks against the Rohingya people, the plight of the Rohingya remained unchanged. In the Middle East, crises were raging in Syria and Yemen, and the fourth generation of Palestinians was growing up in refugee camps.

Pakistan had always been open to those seeking refuge. Despite its own political and economic challenges, it had never fallen prey to anti-foreigner sentiment or violence. Being a host country carried a heavy burden; more than 80 per cent of the world's refugees were hosted in developing countries. Meeting migration challenges should be the responsibility of the whole international community, yet the burden was not shared equitably. While concerted cooperation was required to close protection gaps, every effort must also be made to seek sustainable solutions to the root causes of forced displacement, enabling refugees to return in safety and dignity. Migration was a driver of growth, bringing new opportunities and experiences for communities in countries of origin and destination alike. Parliaments had a responsibility to set a positive migration narrative and promote dialogue and understanding to improve migration governance frameworks.

Mr. A.M. Oquaye (Ghana), Vice-President of the Assembly, resumed the Chair.

Mr. T. XHAFERI (The former Yugoslav Republic of Macedonia) said that in recent years, Europe had faced a massive refugee and migrant crisis. Hundreds of thousands of migrants and refugees had transited through Macedonia, which was part of the Balkans route. Despite Macedonia's limited resources, every effort had been made to uphold its responsibilities under international law and provide all those in transit with the basic necessities for life. Yet the crisis was not over. Migrants should not be reduced to numbers; they were human beings and each had his or her own story. Women and children migrants faced double vulnerability and were often exposed to the worst forms of violence and exploitation. The global community was bound by obligations enshrined in numerous international documents. His Government supported the draft global compacts on refugees and for safe, orderly and regular migration, and was fully committed to their implementation. A lasting solution to the global migration crisis could only come by ending all conflict and securing sustainable economic growth. Parliaments could be agents for change, facilitating public debate and cooperation with civil society to overcome prejudices and stereotypes relating to migrants. They could ensure that governments upheld their obligations towards migrants and could promote cooperation between States. Helping those in need was a basic value of civilization that must be upheld by every individual, society, State and international organization.

Ms. T.K.N. NGUYEN (Viet Nam) said that a comprehensive approach must be taken to protecting the dignity, rights and freedoms of migrants, and to optimizing their contribution to development. The IPU Member Parliaments should work together to mitigate the risks and challenges related to migration and actively encourage their respective governments to resolve disputes and conflicts through peaceful means, in full compliance with international law. In Viet Nam, all citizens were considered equal before the law. Migration and labour mobility were encouraged with a view to enhancing socioeconomic development. While encouraging legal labour migration, the Vietnamese authorities took a strong stance against illegal migration and in particular the trafficking in persons and transnational organized crime. Illegal migration had a severe impact on the most vulnerable, in particular women and children. International cooperation must be strengthened to resolve the migration crisis; the forthcoming Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration would have a key role in that regard. Every effort must be made to maintain peace and stability for sustainable development and to address the root causes of conflict. Parliaments could legislate, oversee the implementation of government policies, and ensure equal treatment for all, including with regard to access to health care, education and employment. National action plans for the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development would ensure that no-one was left behind. Dialogue and cooperation would be the key to combating terrorism and violence, and to seeking sustainable solutions to illegal migration.

Mr. P. NYABENDA (Burundi) said that in response to numerous international texts and in particular the anticipated adoption of the global compacts on refugees and for safe, orderly and regular migration, the Government of Burundi had drawn up a comprehensive national migration policy framework for managing migration in the short, medium and long term. The policy was intended to ensure that Burundi would be a safe, attractive and welcoming country, in the pursuit of sustainable social and economic development. Burundi had a history both of welcoming refugees

and as a country of origin. In 2015, demonstrations had led to an aborted military coup following which many Burundian citizens had fled to neighbouring countries. The gradual return to peace and security had since facilitated the voluntary return of some 200,000 refugees and had enabled Burundi to contribute to peacebuilding efforts elsewhere in Africa. Preparations were currently under way for elections which were due to be held in 2020. False and inaccurate reports had been circulated about the situation in Burundi, which ran the risk of undermining peace and stability. He hoped that those responsible would engage with parliamentarians to understand better the reality of the situation.

Mr. J. GANDINI (Uruguay) said that the anticipated adoption of the two global compacts signified a renewed commitment to protect the dignity and rights of millions of displaced persons, refugees and migrants. Those compacts must, however, be implemented effectively. Uruguay was party to numerous international treaties relating to migration, refugees and human rights, and had a robust and committed foreign policy that upheld the principles enshrined in those documents. Legislation had been adopted to protect migrants and grant them access to education, health care and other rights and guarantees as enjoyed by Uruguayan citizens, with the intention of ensuring their comprehensive integration into the host society. All of Uruguay's national policies were underpinned by the values of equal treatment, enjoyment of rights for all, respect for diversity, cultural identity, gender equality, and support for the most vulnerable.

The rights to migrate, return or voluntarily remain in countries of destination must be recognized, and xenophobia, racism, discrimination and stigmatization must be denounced. The authorities in Uruguay were seeking to implement sustainable solutions for the rehabilitation and resettlement of refugees. Intergovernmental cooperation must be enhanced, however, to find more effective responses. Particular attention should be paid to the situation of victims of transnational organized crime, trafficking in persons, exploitation and gender-based violence, as well as the situation of unaccompanied minors. Every person must have the right to a nationality. Parliaments should cooperate to advocate for the implementation of the global compacts and ensure that adequate measures were taken to guarantee the dignity of all migrants.

Mr. B.A. SAKANDE (Burkina Faso) said that migration must be addressed with a realistic, pragmatic and understanding approach, not the fearful, xenophobic attitude based on identity politics that currently prevailed. In Africa, attitudes towards migration were often associated with slavery and colonization. Colonization had been presented as legal, humanitarian, and bringing civilization, and had been justified by rival European powers driven by economic interests. The first Africans had arrived in Europe by force and had fought for and built European countries. Those countries should bear the whole history of migration in mind in their treatment of migrants nowadays. Issues of borders and national sovereignty were complex in Africa, and the free movement of goods was being obstructed by corrupt officials. When considering the causes of illegal migration to the West, little attention was paid to the stereotypes perpetuated by the media: the portrayal of a utopian West was resulting in the rejection of Africa and pessimism about remaining. It was not sufficient to address the symptoms of irregular migration; efforts must be made to deal with the causes by having the courage to adopt a holistic approach built on cooperation and international solidarity. Burkina Faso therefore welcomed the adoption of the New York Declaration for Refugees and Migrants and encouraged the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration which must be built on real evidence, rather than fear.

Mr. M. ALSULAMI (Arab Parliament) said that the people with the longest history of displacement and asylum seeking in the world was the people of Palestine, who had been suffering one of the worst forms of forced migration for decades. Being deprived of their homeland was tantamount to a slow death sentence. It was high time that the international community recognised a Palestinian State with Jerusalem as its capital. The ongoing occupation, supported by the United States of America, was in violation of United Nations resolutions, and undermined efforts to secure peace. His delegation called for a discussion on the status of Jerusalem as an emergency item to be added to the Assembly's agenda. Over recent years, serious migration challenges had arisen, many of which had their origins in the Arab region. The interference of other States meant that the challenges of displacement, asylum and migration were amplified. Terrorism was increasing in the region, which was further undermining security and exacerbating displacement. The Arab Parliament called for an end to terrorism and extremism and would host a conference on migration and displacement, jointly organized with UNHCR and the International Organization for Migration (IOM) to discuss a comprehensive solution and a set of recommendations for addressing the situation of Arab migrants and refugees. The Arab Parliament was also planning parliamentary hearings on the situation of Syrian refugees.

Mr. F. DOS SANTOS (Angola) said that fratricidal war in Angola had caused the internal displacement of some 3.8 million people, and had led around 420,000 Angolans to seek refuge in neighbouring countries, 148,000 of whom had not returned. Since returning to peace, Angola had become a country of destination for some 46,000 refugees from the Great Lakes region, in particular the Democratic Republic of the Congo. Angola was party to several international instruments relevant to the protection of refugees and had established the necessary domestic legal framework to ensure protection of the rights of persons in situations of vulnerability. The Government had concluded memoranda of understanding with UNHCR on cessation of refugee status, voluntary return, and reintegration. Every day, around the world, hundreds of families were forced to leave their homes in search of peace and stability, not only as a result of conflict but also of climate change and economic disparities that continued to widen the poverty gap. It was therefore crucial to seek solutions in a comprehensive and long-term manner, through joint action and cooperation, and through the implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development. The adoption of the two global compacts would be a particularly significant step forward, and parliamentarians had an important role in overseeing their implementation. They must legislate and budget for the protection of migrants and refugees and foster dialogue, nationally and internationally, to promote peace, security and stability.

Mr. N. ISMOILOV (Uzbekistan) said that the challenges of migration could not be met by any one country alone. International cooperation was key. Parliamentarians must exercise their oversight function to ensure that their governments met their international commitments and implemented domestic legislation. Particular attention should be paid to addressing the challenges posed by transnational organized crime, in particular trafficking in persons. In Uzbekistan, several parliamentary committees had been established to strengthen efforts to protect vulnerable groups. A roadmap for national development had been drawn up to guide efforts to meet the Sustainable Development Goals (SDGs) which included aspects on the promotion of labour rights, in particular for Uzbek migrant workers. Domestic legislation on migration was being drafted, and consideration was being given to the ratification of the 1951 Convention relating to the Status of Refugees. His Parliament was committed to constructive dialogue on all aspects related to migration.

Mr. I. AHMED OMER (Sudan) said that migration was one of the most complex contemporary social trends which could not only bring economic and social development, but could also engender grave violations of human rights. Parliamentarians were uniquely positioned to be able to raise awareness of the risks involved in migration. Freedom of movement should be guaranteed to all. Migration did not only take place from developing to developed countries but also between developing countries. Sustainable economic development was the key to reducing the poverty gap and addressing the major root causes of migration. In that regard, developed countries had a responsibility to bear in supporting developing economies and should cease to make the provision of assistance contingent on political issues.

Mass flows of illegal migration could result in the sale of people who were treated as material goods. Trafficking in persons was a gross violation of human rights and dignity, and should be condemned in the strongest terms. It could only be overcome through close international cooperation. In that regard, the Sudanese Government and European partners had launched the EU-Horn of Africa Migration Route Initiative (Khartoum Process) to prevent and counter migrant smuggling and trafficking in persons. Sudan was host to two million refugees and, as such, respected all international agreements in that regard. Lastly, he wished to draw attention to the situation of Palestine which was facing the longest-running and gravest situation of displacement in the world. A solution must be found as a matter of the utmost urgency.

Mr. A. ALMULLA (Bahrain) said that human challenges and suffering must be confronted with credibility and objectivity, without political, religious or ethnic bias. The international community must cooperate to build a future based on humanity and equality for all. Innocent people took enormous risks to flee conflict and war, suffering gross violations of their human rights, inhumane treatment and loss of dignity along the way. Their right to live in dignity and security, in hope and without fear, should not be contingent on politics or religion. The credibility of the world's parliamentarians was being tested by their response to the migration crisis. In Bahrain, every effort was made to protect migrants and refugees through legislation and action, which had made Bahrain a safe haven for all. The duty to do good and act with empathy was a common duty for all of humankind. With that in mind, the Government of Bahrain had established several development projects to house and educate refugees, in particular those from the Syrian Arab Republic. Bahrain was proud of its record in upholding the human rights of refugees and migrants and called on all

international partners to provide safe havens for those in need. Parliaments should adopt conscious policies to address the root causes of mass migration, including the eradication of terrorism and the promotion of cultural pluralism and peace.

Mr. J.F. MUDENDA (Zimbabwe) said that of the 258 million migrants in the world, some 21 million were refugees, many of whom were stateless. The key drivers of migration were economic, social, political and environmental, and they must all be addressed through evidence-based policy solutions. Many migrants and refugees experienced untold suffering through discrimination, xenophobia and exploitation which were perpetuated by the unjustified belief that they posed a threat to the security, sovereignty and social cohesion of host countries. Migrants lives must be protected; if forced to flee their homes, they should not be denied a safe haven or rescue. Parliamentarians had a key role to play in facilitating orderly, safe and responsible migration in order to meet SDG 10.7 and implement the New York Declaration on Refugees and Migrants. Migration solutions must be evidence-based and, to that end, participatory research must be strengthened. Parliaments must legislate and budget appropriately. The IPU should lead the way in that regard, perhaps by appointing a high-level working group to provide comprehensive, timely and applicable evidence-based solutions that could be taken up by Member Parliaments.

Mr. I. KAHRAMAN (Turkey) said that Turkey was currently hosting more than 3.5 million Syrian refugees. Health care and education were provided, work permits had been granted to some 30,000 Syrians, and thus far more than 300,000 Syrian children had been born in Turkey. Turkey's resources were under considerable strain, having spent more than US$ 30 billion on services and support for Syrian refugees. Greater assistance was needed from the international community. Commitments in that regard had not been upheld. Migration was a key area of Turkey's engagement with the European Union. Turkey was strategically positioned to prevent irregular migration into the European Union, and had cooperated with European partners to dismantle trafficking networks. Turkey had launched an anti-terror operation in the Syrian Arab Republic and, in so doing, had liberated the city of Afrin, thereby facilitating the return of several thousand displaced people. The military operation had been conducted with utmost care to avoid civilian casualties and a continuous flow of humanitarian assistance to the area had been guaranteed. The fight against terrorism would continue within the framework of the law. Every State must assume its responsibility to cooperate for the benefit of all humanity.

Mr. B. SOESATYO (Indonesia) said that Indonesia hosted some 74,000 foreign workers and had more than 9 million citizens working abroad. It was party to the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families, which had been domesticated through the adoption of the Migrant Workers Protection Act. Indonesia also hosted thousands of refugees and asylum seekers. As a transit country, it worked with UNHCR and IOM to provide facilities for refugees waiting to be repatriated or resettled in a third country. The Indonesian authorities were also committed to assisting refugees in neighbouring countries, and were working with the Government of Bangladesh to address the situation of the Rohingya. Violence against the Rohingya constituted a serious threat to global peace and security. Indonesia had provided humanitarian aid and contributed to the building of health and education facilities, as well as temporary shelters for Rohingya refugees.

Parliaments had a key role to play in formulating comprehensive national policies for the protection of migrants' rights, and should therefore support the two forthcoming global compacts, and strive to ensure their implementation which could in turn contribute to the attainment of the SDGs. The IPU should serve as a platform to promote the two compacts, which would ensure a balanced approach to addressing the interests of sending and receiving countries and migrants themselves. Indonesia would host the second World Parliamentary Forum on Sustainable Development in September 2018, and all IPU Member Parliaments were encouraged to attend.

Mr. K. JAYASURIYA (Sri Lanka) said that economic migrants and refugees who were fleeing conflict, persecution or natural disaster comprised a significant proportion of the world's population. Mechanisms to respond to large movements of people should therefore be strengthened, through political will and a human rights-based approach. The New York Declaration and the two ensuing global compacts constituted a significant statement of commitment on the part of the international community. The parliamentary contribution to the negotiation of the compacts was essential. The IPU had taken the lead in that regard, keeping the issue of migration high on its agenda. Particular attention should be paid to preventing abuse or exploitation of migrants through comprehensive policies and responsibility-sharing. Anti-migrant extreme right wing political parties were riding high on the wave of racism, Islamophobia and xenophobia. Parliamentarians had a key role to play in countering those attitudes.

Sri Lanka was a country of origin for 1.7 million migrant workers who made a substantial contribution to the Sri Lankan economy. Sri Lanka was party to the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families, and was taking measures through its domestic legal framework to provide education opportunities for the children of migrant workers and to ensure that any migrant workers wishing to return were able to do so. Efforts were being made to collect disaggregated data to ensure a clear view of the situation of migrant workers.

Mr. A. HOUNGBEDJI (Benin) said that all migrants deserved to be treated with dignity, and to have their rights upheld and protected, wherever they were in the world. Migration was a social trend that had long existed and which was proven to contribute significantly to development if organized in an orderly, secure, regular and dignified manner. The political will must be in place to make the positive contribution of migration a reality. Local, national, regional and global perspectives must all be taken into account when developing public policies on migration that promote active and proactive cooperation. Managing large-scale migration flows required effective responses and mechanisms for responsibility and burden-sharing. The human rights of migrants must be upheld and promoted at all times, in countries of origin, transit and destination alike.

In recent years, attitudes and actions towards migrants had stripped them of their dignity. Any such actions should be identified and sanctioned in the strongest possible terms to ensure that they were not repeated. The international community must act in a coordinated manner to seek sustainable solutions to the complex situations in which migrants often found themselves. The forthcoming global compacts should embody a global commitment to humanitarian duty and international solidarity with regard to the plight of refugees and migrants to ensure that they received the humanitarian response they needed and were guaranteed security, dignity and well-being. Benin was therefore taking measures, in close cooperation with UNHCR and countries of origin, to grant regular migrants permanent residence and work permits.

Mr. I. BRAJOVIĆ (Montenegro) said that the efforts to address migration must be undertaken both globally and locally. National migration policies should be comprehensive, meaningful and flexible, with a focus on strengthening the rule of law, regulating border management, and providing social and health care services. Montenegro had faced conflict and had borne the influx of a large number of refugees from neighbouring countries, which had placed a great burden on the State's resources. Despite the challenges associated with hosting large numbers of migrants, every effort had been made to preserve stability and provide a safe haven for many refugees. European Union accession was a priority goal for Montenegro, and to that end substantial efforts were being made to establish an adequate domestic legislative framework on migration and asylum, upholding the standards of international human rights and humanitarian law. There were many reasons for migration, and migrants had been recognized as drivers of social and economic development. Given the noticeable growth in populism and nationalism, parliamentarians had an additional responsibility to insist on respect for international laws on human rights and the principles of democracy. Member Parliaments of the IPU must take the opportunity afforded by the present Assembly to reaffirm their commitment to face common challenges in a spirit of cooperation.

Mr. G. MOHABA MESSU (Equatorial Guinea) said that the challenges of migration must be addressed in a holistic manner rather than from the perspective of States' individual sovereign interests. While all States had the legitimate right to set their own border controls, all migrants must be treated humanely and fairly. Striking a balance in that regard constituted a significant challenge for many States. Equatorial Guinea was a receiving country, in which every effort was made to ensure that those who came in search of a better life were not reproached for having done so. Attempts had recently been made by mercenaries and terrorists to assassinate the President of Equatorial Guinea and thereby destabilize the country, undermining its peace and development efforts. Parliament had met in an extraordinary session to condemn those events and adopt a declaration on the consolidation of peace and democracy. The declaration had condemned the acts of terrorism, and had urged all political stakeholders to respect the legal order in Equatorial Guinea. The declaration had also urged the relevant courts to prosecute the perpetrators and accomplices involved in those terrorist acts, and had called for international solidarity when facing the issue of international terrorism. Parliament had reaffirmed its support and solidarity for the President, who had rigorously defended the dignity of the people of Equatorial Guinea.

Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), President of the IPU, resumed the Chair.

Mr. A. BABLOYAN (Armenia) said that the causes of migration were many, the worst of which was when policies of xenophobia were propagated by States, and the seeds of hatred and intolerance were sown among people. Millions of Armenians had been forced to flee genocide under the Ottoman Empire; now thousands had been forced to leave their homes in the Middle East owing to conflict and persecution. Armenia had become a host country for thousands of Syrian refugees. Migration was not limited to any one region of the world; people were being forced to cross entire continents and mass migration flows were turning into a humanitarian tragedy on a global scale. The rights of vulnerable people, in particular children, to live in dignity and safety must be guaranteed. The root causes of forced migration must be addressed. The international community must be united in fighting against terrorism and seeking political solutions to conflict. Long-term solutions should be sought to promote development in vulnerable regions and coherent policies should be designed to promote the integration of migrants into their host communities, thereby enabling them to contribute actively to their host society. Armenia was committed to promoting universal values and ensuring security and stability in the world.

Mr. N. FEDEROV (Russian Federation) said that the world was witnessing a migration crisis caused by war, conflict and persecution. The export of so-called democracy to undermine legitimate regimes had resulted in devastating consequences. The international community must work together in a cooperative manner, without imposing sanctions and ultimatums. Forced migration could only be addressed through the establishment of order, stability and well-being for all in countries of origin, with a focus on economic and social development. The drafting of the two global compacts had proven to be a slow process, and the United States had already stated that it would not adhere to the compacts. Deportation and building walls would not solve migration issues. The Russian Government was seeking to manage large migration flows, and ensure that all those who arrived on Russian territory had the right to live in dignity. Relevant amendments to domestic legislation were being made in that regard to ensure the right to work of those entering the Russian Federation who were not subject to the visa regime. Multifunctional migration centres had been established, where foreign workers could obtain the necessary documents. The events in Ukraine in 2014 had led to a significant influx of migrants into the Russian Federation. They had been allowed to work without permits and been granted permanent residence. The St. Petersburg Declaration, adopted at the 137th IPU Assembly, had included a commitment to respect all people of all nationalities.

Mr. N. ANZOUR (Syrian Arab Republic), speaking in exercise of the right of reply, said that his delegation refuted the statement made by the representative of Turkey. Turkey was supporting terrorist activity in the Syrian Arab Republic and was a party to the ongoing conflict through direct aggression. The occupation of Afrin was in contravention of international law. Turkey should withdraw its forces immediately. Its army and mercenaries had caused the deaths and displacement of thousands of Syrian citizens. He called on the Turkish authorities to cease their aggression which was perpetuating terrorism and contributing to the destabilization of the region and the world.

The sitting rose at 5.40 p.m.

Item 2 of the agenda

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
(A/138/2-P.1 to P.8, Inf.1.rev.1 and Inf.2)

The sitting was called to order at 5.40 p.m., with Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), President of the IPU in the Chair.

The PRESIDENT said that four of the seven requests received for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda addressed similar topics and had therefore since been merged into a single request, which left four requests in all to be considered. Those four requests were detailed in document A/138/2-Inf.1.rev.1.

The SECRETARY GENERAL, after explaining the timing of the receipt of the requests, recalled Rules 11.1 and 11.2 of the Rules of the Assembly, pertaining to the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda, and said that a vote by roll call would be taken to determine which of the proposed items was to be included.

The PRESIDENT, noting the sensitivity of the topics proposed for the emergency item, said that the discussion of those topics was likely to be highly politicized. With a view to ensuring due respect for all views and avoiding any repeat of the unfortunate incidents witnessed during debates at the previous Assembly in St. Petersburg, the Executive Committee had endorsed a note prepared by the IPU Secretariat on the management of abusive language in IPU meetings (EX/278/16-Inf.1).

Ms. A. FILIP (Director of the Division for Member Parliaments and External Relations, IPU) recalled in addition that the note had been requested by the last outgoing President of the IPU following those incidents and that it had been circulated to chairpersons of the geopolitical groups for dissemination to their members. Based on the core IPU values of mutual respect, inclusiveness and solidarity, the note defined abusive language as language that was defamatory, intolerant, racist or xenophobic and explained the consequences for speakers who used such language in IPU meetings.

The PRESIDENT invited the authors of the four requests to present their proposals in advance of the vote by roll call.

Mr. N. SHAI (Israel), presenting his delegation's proposal for an emergency item entitled *Repercussions of Iran's malign activities, led by the Islamic Revolutionary Guard Corps and its Quds Force, in core arenas in the Middle East, including Syria, Lebanon, Iraq and Yemen, and in the Palestinian arena* (A/138/2-P.6), and after expressing condolences to the people of France over the recent terrorist attack in their country, said that it was time to turn the spotlight on the role of the Islamic Republic of Iran as a terrorist State that instigated and engaged in terrorist activities throughout the Middle East. It was a grave error for that country to be represented in the IPU's High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism, where it had no place. Its membership of the Group should be reconsidered in the light of its criminal actions and those of its proxies. Its involvement in the Middle East region necessitated urgent discussion and he thus relied on Members to support his delegation's proposal.

A delegate from KUWAIT said that the Israeli proposal was nothing more than an attempt to dilute support for the merged proposal relating to the United States declaration on Jerusalem and thereby prevent its adoption as the emergency item. It was furthermore presumptuous, given the fact that no country more than Israel had failed to comply with United Nations resolutions. Many of those resolutions dealt with the plight of Palestinians and called on the Israeli authorities to end their occupation of Palestinian territories and guarantee the right of the Palestinian people to self-determination, as well as their right of return. The Israeli proposal merited no support and must be rejected as a reminder of the status of Israel as a country that persistently violated the rights of others.

Ms. T. LINDBERG (Sweden), presenting her delegation's proposal for an emergency item entitled *Violence against women in the workplace, in particular in parliaments, in the wake of the #MeToo movement* (A/138/2-P.5), said that the proposal had been inspired by the #MeToo social media campaign. By empowering victims to speak out, the campaign had brought to light the global prevalence of the acts of sexual harassment, assault and violence perpetrated against women. While such acts were nothing new, reaction to them had too often been muted. Parliamentarians must therefore end their silence on the matter and act to build a world in which women and girls could fulfil their dreams without the humiliation of being subjected to sexual harassment. The important opportunity of #MeToo should be harnessed to further gender equality. She therefore urged support for her delegation's proposal.

Mr. A. ALAHMAD (Palestine), presenting also on behalf of the delegations of Bahrain, Kuwait and Turkey the merged proposal for an emergency item entitled *The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions* (A/138/2-P.7), said that the decision of the United States Administration, in December 2017, to recognize Jerusalem as the capital of Israel and move its embassy there had created a furore that persisted to the present day. That decision disregarded the long-standing Israeli occupation of Palestinian territories, including Jerusalem, and thus ran counter to the Charter and resolutions of the United Nations and indeed to resolutions of the United States Congress. The United Nations, the Organisation of Islamic Cooperation and the League of Arab States had received unanimous or virtually unanimous backing for their resolutions against the decision. In the occupied Palestinian territories, furthermore, the decision had triggered a spate of hatred and violence instigated by the Israeli occupation authorities through both the Israeli army and terrorist gangs. He called on Members to support the merged proposal.

Mr. G. JAFARZADEH IMENABADI (Islamic Republic of Iran), presenting his delegation's proposal for an emergency item entitled *The necessity to support the Palestinian people in achieving their inalienable rights and to reject the US Administration's decision on Al-Quds al-Sharif (Jerusalem)* (A/138/2-P.8), said that the root cause of the crises, instability and insecurity in the Middle East was the ongoing occupation of Palestinian territories by the Israeli regime and its flagrant and systematic violation of United Nations resolutions and the rights of the Palestinian people, including the right to establish a Palestinian State, with Jerusalem as its capital. The Israeli regime had moreover attempted to change the demography of Jerusalem in its favour and had destroyed Muslim holy sites. The provocative unilateral decision of the United States Administration to move its embassy to Jerusalem must be robustly condemned in a united show of support for the Palestinian people. He called on Members to vote for his delegation's proposal.

The PRESIDENT announced that the Iranian delegation had withdrawn its proposal.

The SECRETARY GENERAL explained the procedure to be followed in voting by roll call on the three proposals that remained following the withdrawal of the Iranian proposal and drew attention to the allocation of votes listed in document A/138/2-Inf.2.

A vote by roll call was taken.

With 118 votes in favour, 495 against and 841 abstentions, the proposal submitted by the delegation of Israel failed to obtain the required two-thirds majority of the votes cast and was therefore rejected.

With 830 votes in favour, 298 against and 326 abstentions, the proposal submitted by the delegation of Sweden obtained the required two-thirds majority of the votes cast.

With 843 votes in favour, 132 against and 479 abstentions,[1] the merged proposal submitted by the delegations of Bahrain, Kuwait, Palestine and Turkey obtained the required two-thirds majority of the votes cast.

Having obtained the required two-thirds majority and the largest number of positive votes cast, the merged proposal submitted by the delegations of Bahrain, Kuwait, Palestine and Turkey was added to the agenda of the Assembly as Item 9.

The SECRETARY GENERAL said that the geopolitical groups should promptly submit their nominations for membership of the drafting committee to be tasked with finalizing a draft resolution on the chosen emergency item, which would then be presented to the Assembly for consideration with a view to its adoption.

The sitting rose at 7.15 p.m.

[1] Following New Zealand's correction of their delegation's vote, the final tally for the merged item was: 843 votes in favour, **121** against and **490** abstentions.

Final agenda

1. Election of the President and Vice-Presidents of the 138th Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: the need for evidence-based policy solutions*
4. Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development *(Standing Committee on Peace and International Security)*
5. Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy *(Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade)*
6. Reports of the Standing Committees
7. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade at the 140th IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs
8. Amendments to the IPU Statutes and Rules
9. The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions

Sitting of Monday, 26 March

(Morning)

The sitting was called to order at 9.20 a.m. with Ms. E. Thalén Finné (Sweden), Vice-President of the Assembly, in the Chair.

Item 9 of the agenda

Plenary debate on the emergency item:
The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions
(A/138/2-P.7)

The PRESIDENT said that the Assembly would need to appoint a drafting committee to finalize the draft resolution submitted on the emergency item by the delegations of Palestine, Kuwait, Bahrain and Turkey, as set out in the annex to document A/138/2-P.7. She requested the prompt submission of nominations to the Secretariat.

Ms. M.Y. FERRER GÓMEZ (Cuba) said that her delegation condemned the decision of the United States to recognize Jerusalem as the capital of Israel. Such a decision was counterproductive to stability and safety in the region and undermined efforts to achieve a fair and sustainable solution to the conflict. She called on all parliaments to demand that the United States Government should respect the will of the international community and the numerous resolutions adopted by the United Nations. Israel must end its occupation of Palestine and its policies of aggression and colonization. A two-State solution, with the Palestinian capital in East Jerusalem, was vital to allow the people of Palestine to exercise their inalienable right to self-determination and return to their homes. Policies of discrimination and hostility against the Palestinian people must cease.

Mr. F. ZON (Indonesia) said that the decision of the United States of America to recognize Jerusalem as the capital of Israel and relocate its embassy from Tel Aviv was deeply regrettable. Such a decision seriously undermined the peace process and was irresponsible, inhumane and unacceptable. The policy to cut US$125 million in funding for the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) further demonstrated the lack of political will on the part of the United States to end the suffering of the Palestinian people, and thus demonstrated the failure of the United States as a global leader. The international community should insist that Israel and the United States complied fully with all international legal instruments. The recent decision by Israel to construct more than 1,200 new settler units in the occupied West Bank was a violation of United Nations Security Council resolution 2334, which called on Israel to immediately cease all settlement activities in the occupied territories. Any desecration of religious sites in Jerusalem could further destabilize the situation, fuelling conflict and extremism. The flagrant disregard for the rights of the Palestinian people was in grave violation of numerous United Nations resolutions. The IPU Member Parliaments should recognize the inalienable right of the people of Palestine to self-determination and independence. The resolution to be adopted by the Assembly on the emergency item should urge a two-State solution, in line with the 1967 borders and with East Jerusalem as the capital of Palestine. The resolution should clearly state that the parliamentarians of the world stood for peace, democracy and justice.

Mr. A. OMARI (Morocco) said that the choice of topic demonstrated the will of the world's parliamentarians to defend the rights of the people of Palestine. His delegation rejected any decision that might undermine the peace process. An extraordinary session of the Arab Parliament had been held, in which all representatives had condemned the decision of the United States and underscored the importance of respecting international decisions and the rights of the Palestinian people, in the efforts to achieve peace. The resolution emanating from the discussion on the emergency item must clearly refute the decision made by the President of the United States to recognize Jerusalem as the capital of Israel and to relocate the US embassy. Historical and religious sites must be protected, and the right of the people of Palestine to defend the city of Jerusalem must be recognized. The international community must support the Palestinian people, and urge the recognition of a Palestinian State in accordance with the 1967 borders and with East Jerusalem as its capital.

Mr. J. FAKHRO (Bahrain) said that his delegation reaffirmed that the status of the city of Jerusalem as set out in numerous United Nations resolutions must be respected. Any decision that ran counter to those resolutions should be rejected. The international community should find a way to reach a two-State solution. Any change to the status of Jerusalem should be rejected. Jerusalem's Arab heritage must be respected; it was a city with sacred sites for three major religions, all of which must be protected.

Mr. M. REZAEI (Islamic Republic of Iran) said that the plight of the Palestinian people was a question of humanity, not religion. The Israeli regime had been responsible for aggression, occupation, genocide and crimes against humanity, the deaths of innocent women and children, and had forced millions of Palestinians to leave their homeland. The choice of topic for the discussion and resolution under the emergency item on the Assembly's agenda gave a clear message of international support for the people of Palestine.

Mr. A. JASEM AHMAD (United Arab Emirates) said that the decision of the United States of America to change the status of Jerusalem constituted a flagrant violation of the resolutions and decisions of the United Nations, which had been denounced by 128 Member States of the United Nations through the General Assembly. The decision undermined efforts to seek peace, violated international law and ignored the fact that Jerusalem was also a sacred Christian and Islamic site, and should be respected as such. The Arab region was currently facing an unprecedented spread of terrorism and extremism, which would likely be exacerbated by such a decision.

Mr. M.S. HAQUE BHUIYAN (Bangladesh) said that his delegation denounced the decision by the President of the United States to recognize Jerusalem as the capital of Israel. Relocating the United States embassy to Jerusalem seriously undermined the legal and historical status of the city and constituted a flagrant breach of international law and numerous resolutions of the United Nations. The decision encouraged Israel to escalate its expansionist policy, in violation of the Palestinian people's right to self-determination. The Israeli Government had forcibly evicted thousands of Palestinians and was building more settlements through excessive use of force. The IPU Assembly should take a firm stance and adopt an effective resolution in support of the protection of rights of the Palestinian people.

Ms. N. ESSAYAN (France) said that her delegation recognized the importance of supporting the people of Palestine, whose right to live in peace and exercise their own sovereignty must be upheld. The recent decision by the United States administration would not promote dialogue or peace. She called on Israel and Palestine to resume peace negotiations with the support of the international community; the crisis in Palestine had repercussions for development and security throughout the Middle East and in particular for the people of Palestine.

Ms. W. BANI MUSTAFA (Jordan), speaking on behalf of the Arab Group, welcomed the Assembly's decision to discuss the subject of the United States declaration on Jerusalem, which constituted an expression of global parliamentary solidarity with the people of Palestine. The United States decision was in violation of international law and the resolutions and decisions of the United Nations, and seriously undermined peace in the region. Jerusalem was a sacred site which must be protected. She wished to emphasize that her delegation's vote against the emergency item topic proposed by Sweden was not a vote against the need to discuss the subject of violence and harassment against women; that topic was indeed extremely important and merited discussion. The treatment of women and girls in Palestine, as evidenced by the recent treatment of 16-year old Ahed Tamimi, constituted the worst form of violence and discrimination against women.

Mr. F. LOMBARDI (Switzerland) said that Switzerland had long been committed to supporting all elements of the peace process in the Middle East and to a two-State solution. The decision of the United States administration to recognize Jerusalem as the capital of Israel had brought all progress towards peace to a halt and had increased tension in the region. After decades of death and destruction, the United States must be involved in the peace process and facilitate a peaceful solution to allow the peoples of Israel and Palestine to live side-by-side in peace. The IPU had a duty to ensure that double standards were not applied in its discussions with respect to human rights, respect for international law and State sovereignty. National sovereignty was a fundamental value that must be defended. It was completely unacceptable to assert that State sovereignty was inalienable in one State, while undermining it in another. The same values and principles must be applied to all countries, continents and conflicts. Parliamentarians had a responsibility to call on their national governments to apply the standards and rules of international law, respect borders, and promote and protect the human rights and territorial integrity of all. The standards set by the United Nations and other peacebuilding institutions must be upheld.

Mr. N. SHAI (Israel) said that he lived on the border with Gaza. Those who had spoken against Israel did not understand the reality of the situation in which the people of Israel had been living since 2001, with more than 10,000 missiles fired into Israeli territory. Israel was under constant threat from Hezbollah and Iran. The Israeli Government had set up refuges to enable the people of Israel to continue to live their lives. Israel lived with terrorist attacks on a daily basis, killing thousands of innocent people. If asked, 99 per cent of the people in Israel would vote for peace, not war. The children of Israel were not taught to kill; they were taught to defend their country, and to defend all those who lived in it. Israel was the only democracy and the only country in which people had the right to freedom of speech in the Middle East. He had brought with him a dove of peace, made from the remnants of a missile that had exploded near his home. He urged the international community, and Arab countries in particular, to understand the situation of the people of Israel and to work together to build peace and guarantee a better future for everyone in the Middle East and beyond.

Mr. D. AL-ASADI (Iraq) said that the decision to recognize Jerusalem as the capital of Israel and to relocate the United States embassy demonstrated the United States administration's abject refusal to learn from lessons of the past. The rights of Muslims, and the history and culture of Jerusalem were being undermined, and peace and stability in the region were being threatened. The lack of stability in the Middle East as a whole could largely be blamed on United States foreign policy. The history and heritage of the Palestinian people must be respected. His delegation therefore rejected the decision of the United States to relocate its embassy in Israel to Jerusalem and expressed its full support for the Palestinian people and their rights of return and to self-determination.

Mr. Q. KHADER (Palestine) said that he wished to thank all delegations that had supported the choice of topic for the emergency item. The issue of violence against women, as proposed by the delegation of Sweden, was also a particularly serious issue. The women of Palestine were gravely affected by constant humiliation, violence and discrimination, as demonstrated by the particularly violent treatment of Ahed Tamimi and her family, who had denounced the Israeli occupation. The people of Palestine were persecuted in the extreme and needed the support of the international community. The United States declaration was contrary to international law and reflected an arrogant and unilateral decision that attempted to change the nature and status of the city of Jerusalem, through judaization, by uniting the two sides of the city to become the capital of Israel. The inclusion of both sides of Jerusalem in the United States decision flouted all international resolutions and decisions on the status of Jerusalem. The allegation that there was no democracy outside Israel was unfounded. The dove of peace, as presented by the representative of Israel, was an affront to the people of Palestine. He thanked the IPU for allowing the debate on the emergency item, and for showing its support for the legitimacy of international law and for speaking for justice and truth.

Mr. A. AL MAHMOUD (Qatar) said that the two-State solution had been clearly laid out since 1967, and solutions to the conflict existed. Respect for the borders delineated in 1967 was imperative for peace. If peace was established, security and stability would follow. The people of Palestine should be granted their right to self-determination. The resolutions of the United Nations Security Council and General Assembly must be respected. Universal rights should be enjoyed equally by all people and must therefore be upheld in Palestine.

The PRESIDENT announced that preliminary indications of interest had been received for participation in the drafting committee. Nominations were still required from the Twelve Plus group, the Eurasia group, and the Arab group.

Mr. A. ALTARAWNEH (Jordan), speaking in exercise of the right of reply, said that thousands of Palestinians were being held in Israeli prisons. The status of East Jerusalem was set out in international law and the unilateral decision of the United States was in violation thereof.

Mr. N. SHAI (Israel), speaking in exercise of the right of reply, said that the IPU was not a governmental forum, but a place where parliamentarians were free to express their views. The topic at hand must therefore be considered from a parliamentary perspective in IPU discussions. United Nations resolutions should be discussed in the context of the United Nations, not the IPU. There could be no peace when Palestinian children were being sent out to kill people simply because they were Jewish. Peace agreements had been concluded and must be respected. The sacred sites in Jerusalem would all be protected. Jews had been prohibited from visiting those sites

until 1967, since which time they had been open to all. Jerusalem was a city of religious freedom. If religion was used to divide people, everyone would lose. Religion should be spiritual, and should not be used in conflict. He implored the international community to understand that the people of Israel only wanted to protect peace and security in the region.

The sitting was suspended at 10.15 a.m. and resumed at 10.30 a.m., with Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), President of the IPU, in the Chair.

The PRESIDENT said that she wished to convey the condolences of the IPU to the people of Kemerovo in the Russian Federation, following the tragic fire that had broken out in a shopping centre, killing more than 50 people, many of whom had been children.

A minute's silence was held in tribute to the victims of the fire in the city of Kemerovo, Russian Federation.

Mr. K. KOSACHEV (Russian Federation) thanked the President and all Member Parliaments of the IPU for their expressions of solidarity.

Item 3 of the agenda

General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: the need for evidence-based policy solutions*

Resumption of the debate

Mr. P. Gallagher (Ireland), Vice-President of the Assembly, took the Chair.

Mr. D. SYLLOURIS (Cyprus) said that despite continuous discussion on migration and refugee issues, and concerted action to mitigate the effects of the current refugee and migration crisis, people continued to drown in the Mediterranean Sea, war continued to rage in the Syrian Arab Republic, exacerbated by the recent Turkish invasion, and sectarian violence was spreading across the Middle East. Climate change, poverty and conflict, along with increased threats of terrorism, were forcing people to flee their homes in search of a safer and better future. Too often, discussions on the migration crisis focused on strategic management procedures rather than acknowledging that the crisis was one of human lives, suffering and death.

Migrants must be treated with dignity by authorities at entry and registration and during their transfer to safety. Family reunification should be granted to all those qualifying for international protection. Education, employment, housing and health care should be provided for all. Action must be taken to counter the root causes of forced migration, combined with the establishment of clearly defined legal entry routes for refugees in urgent need of humanitarian relief. All those who were granted entry must be treated with respect, taking account of their cultural and social background and their aspirations. The world's problems could not be solved with the same thinking that created them; solutions could only be found with a change in mindset.

Ms. R. ALITWALA KADAGA (Uganda) said that the spectre of African people, desperate, frightened, alone, miserable and hungry, crossing into Europe, dying of starvation, dehydration and disease, was an indictment of the international community and African leaders who appeared oblivious to the situation. Violations of human rights, conflicts, injustice and corruption had caused the migration of millions to a life of uncertainty, torture, slavery and squalid conditions in camps in Europe. Given the high level of youth unemployment the world over, economic migration was also an increasing reality. Parliaments that had not yet done so should ratify the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families.

The root causes of migration could be addressed by taking measures to improve social and economic infrastructure in countries of origin. African leaders should invest less in conflict and more in the welfare of their people. Uganda was host to millions of refugees from around Africa. Hospitality had, however, come at the cost of the destruction of the environment, and had placed considerable pressure on education, health care and sanitation, as well as on physical infrastructure. The United Nations should budget for assistance to ensure that host countries were not unduly disadvantaged. Parliaments must ensure that migration remained a subject of public discussion, and that governments upheld their commitments under the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees, and all other relevant international and regional instruments to which they were party. Consideration should be given to updating the 1951 Refugee Convention to take account of new realities.

Mr. K.M. NGOGA (East African Legislative Assembly) said that the East African Community had been established on the principles of equality, peace, security and access to opportunity. Peace was a vehicle for sustainable development. With that in mind, plans were in place to operationalize the East African Community Standby Force. East Africa had been a source and host for refugees for many years and had made considerable progress in establishing mechanisms to address the causes of mass refugee flows. Challenges, however, persisted. He had been a refugee from birth until the age of 27 years. Many others had grown up in the same—or worse—situation. There was no shortage of evidence that policy-makers could use in their approach to addressing migration crises.

Giving refuge to those fleeing conflict and seeking security was one of humanity's longstanding traditions. Better governance and distribution of opportunities to include the most disadvantaged were crucial. The values of humanity should be evident in the approaches to preventing the causes of forced migration. The most viable and sustainable solutions to the challenges of refugees and migration were those that addressed the root causes in the countries of origin. The interdependency of world order meant that political and economic failures had widespread effects beyond borders. A common and united approach was therefore essential. Parliamentarians must ensure that legislation was enacted that enhanced peace and inclusivity and addressed inequalities. They should appropriate more resources to hold the executive accountable and check corruption.

Mr. J. ZANGPO (Bhutan) said that for Bhutan, a small, least developed and landlocked country, with fewer than a million inhabitants, sovereignty was an issue of priority. The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration should take account of the potentially adverse impacts of migration on developing countries, particularly small and vulnerable countries like Bhutan. The inclusion in the draft document of proposals on national sovereignty and the right of States to exercise sovereign jurisdiction with regard to national migration policy were therefore welcome. As well as understanding the challenges related to migration, Bhutan also benefited from the contributions of more than 100,000 migrant workers who constituted around 15 per cent of the population.

The lives and livelihoods of people in Bhutan, most of whom were dependent on agriculture, were increasingly affected by climate change. Its implications must be given due consideration in all discussions on migration. The 2030 Agenda for Sustainable Development represented a global commitment to make this world a better place. Several of the Sustainable Development Goals (SDGs) related to migration, and it was clear that migration and development were closely interlinked. Bhutan pursued a development philosophy of Gross National Happiness, and the Constitution provided for the establishment of conditions for a good and compassionate society rooted in Buddhist ethos and universal human values. Migration was viewed through the lens of those values, with due attention to the need to preserve the peace and security of the nation.

Mr. C. CASSAMÁ (Guinea Bissau) said that migration constituted a major global challenge; the African Parliamentary Union had decided to hold a biennial African parliamentary conference on migration to discuss new approaches and measures to migration management. According to the Universal Declaration of Human Rights, all persons had the right to leave and return to their country of origin. Migration challenges must therefore be tackled using a human rights-based approach. Parliamentarians had a particular responsibility to ensure that policies on migration were integrated into national development strategies and to ensure that domestic legislative frameworks were aligned with international standards. The world's parliamentarians must also work together through bilateral and multilateral approaches, to prevent excessive restriction on legal migration routes, which could result in a shift to illegal migration or trafficking in persons. The challenges posed by migration were bringing global governance structures into question. In Africa, while some progress had been made, unemployment, poverty, disease, terrorism and natural disasters constituted serious challenges that must be addressed. The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration must be concluded and implemented.

Mr. R. MSOWOYA (Malawi) said that while migrants made a conscious decision to leave their homes in search of a better life elsewhere, refugees were forced to leave as they would be at risk of persecution or death if they remained. They fled, often leaving their homes and loved ones at short notice, with no idea of where they would go. With the number of people living in fragile and conflict-affected areas predicted to increase by 82 per cent by 2030, and the continuous increase in the number of people living in countries other than their country of birth, urgent action would be required to forestall the challenges ahead. Sustainable solutions must be sought through a

common and humane approach. Parliamentarians should call for an evidence-based review of all policies relating to migration, in order to find lasting solutions. The challenges of mass migration had been rife for decades, and a wealth of evidence should therefore be available to be used in seeking solutions. The scope of the "responsibility to protect" doctrine should be broadened to include mass forced displacement. The time had also come to review the legal framework in place to address the causes and effects of migration, and to update the 1951 Refugee Convention and the 1979 Handbook and Guidelines on Procedures and Criteria for Determining Refugee Status, based on up-to-date information and evidence.

Mr. K. MAKELO LUSAKA (Kenya) said that for nearly 30 years Kenya had been hosting large populations of refugees, asylum seekers and migrants from neighbouring countries, in particular Somalia and South Sudan, in some of the world's largest refugee settlements. Prolonged conflicts causing mass displacement had far-reaching socioeconomic and political consequences with traumatic, diverse and long-lasting ripple effects. There must be greater focus on the contemporary aspects of migration challenges. Xenophobic narratives, which were being touted for short-term political gain, must not impede international cooperation on migration. The Parliament of Kenya had enacted legislation providing for the recognition, protection and management of refugees, and a law on protection and assistance to internally displaced persons (IDPs).

The timely and accurate use of evidence could provide a platform for proactive measures to reduce suspicion, fear and stereotyping of migrants. Parliamentarians were uniquely positioned to adopt well-researched, evidence-based policies that incorporated refugees' and migrants' rights and promoted their integration for the benefit and growth of society. Parliaments must ensure that evidence collection on refugee status took a humanitarian approach. Evidence-based policy solutions would reduce the challenges related to integration, dispel fears and eliminate discrimination. Migrants and refugees were part of global humanity; their sustainable integration would therefore be to the benefit of humanity as a whole. Partnerships must be forged to ensure that migrants and refugees were treated humanely, and every effort must be made to reduce the circumstances that fuelled involuntary migration and displacement.

Mr. D. DRAMANI (Togo) said that migration had also been the theme of the 10th Conference of Speakers of Parliament of the *Assemblée Parlementaire de la Francophonie*, during which speakers of parliament had discussed mechanisms for strengthening international dialogue, interregional consultation and cooperation on migration issues. While in the past migration had been linked to trade, religious pilgrimages, wars and pandemics, nowadays it was associated with climate change, poverty and economic and political instability. Thousands of migrants were losing their lives at sea, on journeys to reach a better future.

Togo was party to several international instruments related to migration and refugees, and participated actively in regional and international meetings on migration management. The national employment strategy and national development plan both included aspects on migration. An interministerial committee on migration had been set up and a national migration and development strategy was being prepared. In order to find a lasting solution to contemporary migration-related challenges, concerted coordinated action would be required. Parliamentarians, as representatives of the people, must put in place a comprehensive legislative framework to ensure that migration would be to the benefit of humanity. International tools must be strengthened; the adoption of the two global compacts would be particularly relevant in that regard. A frank, open and constructive interparliamentary dialogue was needed between countries of origin and countries of destination.

Mr. J. DA GRAÇA DIOGO (Sao Tome and Principe) said that the situation of migrants and refugees could not be discussed without discussing fundamental human rights. Refugees were often victimized and stigmatized on cultural, social, religious and ethnic grounds as a result of discriminatory State policies. The propagation of stigma had a negative effect on those seeking refuge. Terrorism also created hostility in international relations. The root causes of forced migration, must be identified and addressed. While uncontrolled migration could not be allowed and national sovereignty must be respected, fundamental rights must not be violated in the name of national security. Safety and refuge must be granted to all who were vulnerable and in need. Systems for migration management must therefore be rethought, taking into account the advantages of hosting migrants.

Sao Tome and Principe was a relatively young democracy which had been established on the principles of respect for fundamental rights and safeguarding justice. It was a nation of peace and security which hosted migrants and granted them the same rights as its citizens. The rights of refugees and migrants must be protected everywhere. Parliamentarians should be the guardians of

human rights and of justice, and must work together through a common approach to ensure the dignity of migrants. He called on all States to uphold their obligations under international law and the Universal Declaration of Human Rights.

Mr. I. Flores (Chile), Vice-President of the Assembly, took the Chair.

Mr. A. AL MAHMOUD (Qatar) said the world was witnessing difficult times, where human rights abuses, conflict and genocide were taking place in full view of the international community. International resolutions were failing to have the desired impact. The people of Palestine had been living under illegal occupation for 70 years, a situation that had resulted in war and destabilization throughout the Middle East region, which constituted a threat to international peace and security. The international community must seek more effective processes to end occupation, genocide and murder, and to guarantee respect for international law. Millions of people around the world were fleeing their homes in search of asylum. While the adoption of the two global compacts would be important, they would remain meaningless if not implemented. The IPU must not only be a forum for dialogue and discussion but also an effective platform for action. Interparliamentary dialogue and diplomacy had an important role to play. Many of the crises from which people were fleeing had been caused by States; the victims must be given refuge and treated with dignity. Concerted cooperation was needed to overcome conflict and crisis, and to ensure respect for human rights at all times. The Government of Qatar was making efforts to provide employment and education opportunities in the Arab region, and had opened a centre for interfaith dialogue to promote peaceful coexistence of religions. United Nations procedures, in particular those of the Security Council, should be revised. Resolutions must address the root causes of forced migration, and the international system should be reformed to ensure that its decisions and resolutions were respected and implemented.

Mr. Y. SULAIMON LASUN (Nigeria) said that the forthcoming global compacts would strengthen the regime for managing mass migration through an approach rooted in cooperation. Such an approach would identify and address the root causes of forced displacement, ensure that the human rights of all migrants and refugees were upheld, eliminate all forms of discrimination, address trafficking in persons, migrant smuggling and contemporary forms of slavery, increase international cooperation, create regular migration pathways, and enhance the contributions of migrants and diasporas to countries of origin and destination alike. While populist politicians spread narratives about the likely negative effects of migration, such as security risks and threats to the local labour force, to stir sentiments of fear and mistrust among host communities, evidence showed the positive economic and development impacts of migration. The international community must therefore ensure that factual data and evidence were taken into account when negotiating the global compacts.

Nigerians, many of whom had been sold into slavery in Libya, accounted for the greatest proportion of migrants arriving in Italy across the Mediterranean Sea. The Nigerian Parliament was taking various initiatives to end that crisis, through dialogue with national and international non-State actors and other partners. Efforts were being made to intensify cooperation with governments in countries of transit and destination, to strengthen legal frameworks and take innovative steps to encourage repatriation and reintegration. The Nigerian authorities were committed to countering the root causes of mass migration by improving the opportunities for young people, and by cooperating with other States at the regional and international levels.

Mr. Y. RETA (Ethiopia) said that Ethiopia had a long history of extending hospitality to persons seeking refuge. The Ethiopian authorities had pledged to increase the opportunities afforded to refugees and migrants and to establish effective legal and institutional frameworks to govern migration. Migration should be viewed from a positive perspective; well-managed migration could fill gaps in labour demand in host countries while contributing to economic growth and poverty alleviation in countries of origin through flows of remittances, knowledge and skills transfer, and forging partnerships for investment and business. The Ethiopian Parliament had enacted an overseas employment law to ensure that recruitment remained ethical, that migrant workers' rights were safeguarded without restriction, and that employment agencies were not a front for migrant smuggling. Bilateral agreements had been concluded with major destination countries and Ethiopia's consular services had been strengthened to oversee the observance of migrant workers' rights.

Ethiopia was the second largest host country in Africa. As such, its Government was committed to promoting integration by adopting inclusive education, health and employment policies, and scaling up out-of-camp and local integration policies. Solutions to migration challenges must be based on empirical data to ensure that informed decisions, which would lead to

effective policies, were made. Parliaments were uniquely positioned to act as an interface between people and State institutions, and would therefore have a major responsibility in ensuring the application of the two forthcoming global compacts. His Parliament was committed to working collectively with other States and relevant bodies to apply the compacts and thereby ensure that migrants' rights were fully protected at all times.

Mr. P. MATIBINI (Zambia) said that unless measures were taken as a matter of urgency the numbers of forcibly displaced people worldwide would increase. The international community must consider how to improve the global regime for migration management to effectively address the complex dimensions of the plight of refugees and migrants, using a human rights-based approach. He welcomed the IPU's efforts to seek a parliamentary dimension to the forthcoming global compacts for safe, orderly and regular migration and for refugees. Those compacts should include the promotion of regional cooperation to achieve more humane and "smart" migration.

The burden of managing and caring for refugees was greatest on countries that were economically frail, such as Zambia. A more effective global regime for migration management was therefore imperative. Such a regime must be based on evidence showing how migration could result in positive effects on the socioeconomic status of migrants without negatively affecting host country populations. Evidence should also be used to consider how to best identify and manage the primary drivers of irregular migration and how best to secure the human rights of migrants and refugees. Urgent measures were needed to address the specific needs and requirements of migrant women, children and the elderly, who were often at risk of discrimination and abuse.

Mr. V. MATEU (Andorra) said that economic transformation in the late twentieth century had turned Andorra into a country of destination, with migrants currently accounting for 54 per cent of the population. Most were economic migrants from neighbouring countries with similar cultures and religions, and the majority of the local population considered that they contributed positively to Andorra's workforce and economic development. Despite successful integration, fear remained that the local identity and traditional values might erode, along with concerns about saturation of the welfare State. There was also an awareness that peaceful coexistence was fragile. The collection of empirical data was therefore key to ending speculation and deconstructing stereotypes. Integration plans were also essential to dispel any potential tensions and recall migration's many advantages to society.

Migration was not one of Andorra's greatest challenges; major flows of forced migration were taking place outside Andorra's borders. Every effort was, however, being made to act in support of refugees and migrants, and Parliament had enacted legislation to ensure that anyone in temporary transit for humanitarian reasons was duly protected. International cooperation was essential to ensure that migration was safe and voluntary, and to dismantle criminal networks responsible for trafficking in persons. Ratification of the United Nations Convention against Transnational Organized Crime was particularly important in that regard. Political will was essential, and parliamentarians had a responsibility in that regard; strategic rhetoric should not be used to gain votes. Once the seeds of mistrust had been sown, peace would be difficult to maintain. The duty of parliamentarians was not to win votes but to govern for the common good.

Mr. A.M. OQUAYE (Ghana) said that increasing migration presented opportunities and challenges for countries of origin, transit and destination. The causal factors of migration, which included poverty, absence of decent work, lack of development opportunities and the effects of climate change, must be addressed to ensure that any migration was voluntary and safe. Armed conflict and war, the increase in terrorism, the arms trade, corruption and dictatorships were also forcing people to flee their homes. The influx of migrants could create tensions with host communities, which could lead to xenophobia and human rights abuses. Parliaments must take steps to counter those attitudes and bring an end to hate speech and racially-motivated violence. Parliaments must be objective when considering the root causes of migration; many of the push factors were due to poor governance and a betrayal of the trust bestowed on leaders. They must ensure that their legislative and oversight functions were used to protect the people they represented.

Mr. A.L. MAKANA (South Sudan) said that every effort was being made to bring an end to the ongoing conflict in South Sudan through national dialogue, a "people-to-people" peace initiative, and a high-level revitalization forum. National dialogue had yielded results with a return to normalcy in some key areas, facilitating the return of tens of thousands of refugees. International partners, in particular Germany and Japan, had provided invaluable support. Although some progress had been made through the grassroots peace initiative, more support was needed; children who had been abducted by cattle rustlers still remained at large. The high-level

revitalization forum had been created to give fresh impetus to the agreement on resolving the conflict in South Sudan. Although Parliament had supported that initiative, the opposition had made unrealistic demands of the forum, calling for the immediate dissolution of the elected Parliament, the army, the judiciary and the presidency. He called on the international community to bring pressure to bear on the opposition, to enable negotiations for peace to proceed.

The South Sudanese parliamentary women's caucus and youth caucus were becoming increasingly active at both the national and international levels. Parliament had also been involved in the negotiation of the peace agreement between the Government and the South Sudan National Liberation Movement. The agreement had enabled over 500 child soldiers to be reintegrated into the community and enrolled in education. Invaluable support had been provided in that regard by the United Nations Children's Fund (UNICEF) and the Government of Sweden. Parliament had also launched diplomatic campaigns for peace, sending delegations to neighbouring countries, and was working hard to support the Government in the implementation of the peace agreement. He urged all partners to refrain from imposing sanctions and to support the efforts to return to peace in South Sudan.

Mr. F. ZON (Global Organization of Parliaments against Corruption) said that corruption and migration were linked in many ways: corruption facilitated illegal migration, which often involved border bribery and document forgery. Bribery could be used to facilitate journeys when migrants had to rely on smugglers. Smugglers themselves were heavily dependent on corrupt officials. Corruption, in the form of unexplained administrative fees, also impeded remittance flows back to countries of origin. It even occurred in the delivery of aid when governmental institutions took advantage of international contributions and donations. Corruption was often a chief contributor to instability and violence, forcing people to flee for safety. It undermined the legitimacy and stability of governments. Many of the conflicts currently ongoing around the world had been caused by public dissatisfaction with corrupt government services.

Forced migration was fuelled by conflict and could have disastrous consequences. The influx of Rohingya refugees from Myanmar into Bangladesh showed how massive abuse could result in humanitarian tragedy. Solutions to such situations could only be found through international cooperation and a world without corruption. The forthcoming Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration would include anticorruption principles in provisions on the promotion of transparency and accountability and the commitment to ensure faster, safer and cheaper remittances. In order to ensure safe, orderly and regular migration, sustainable development policies must be promoted. Parliamentarians had a role in that regard and should make every effort to work towards the attainment of the SDGs.

Ms. M. TRIANTAFYLLOU (Greece) said that the international community must strive to achieve peace, in particular in the Middle East, as a precondition for safe orderly and regular migration. Migratory flows were likely to increase owing to climate change, water scarcity, economic inequalities and religious fundamentalism. She therefore welcomed the efforts to negotiate the two global compacts which would contribute to ensuring a holistic approach to effective migration management. Cross-border cooperation and regional interparliamentary action, as well as interaction between local authorities and law enforcement agencies in countries of origin, transit and destination, were vital to preventing trafficking in migrants and to ensure that smugglers were brought to justice.

The smooth transition of migrants into the community in host countries must be ensured through a two-way process of mutual adjustment. In Greece, efforts were being made to educate migrants about the Greek language and culture. Health care was also provided, with extensive vaccination coverage to prevent epidemics. Awareness campaigns were being run to inform local populations and refugees about their rights and obligations. Migrants must also be able to enter the local labour market. Any State that did not uphold its responsibilities to ensure safe and regular migration must be sanctioned. The Dublin III Regulation should be revised to allow refugees in Mediterranean countries, who did not wish to remain there, to seek asylum in a third country. Closing borders exacerbated problems and fuelled trafficking. Developed countries should provide financial assistance to least developed countries to build sustainable societies and develop their economies, so that people did not feel forced to leave their homes. There was no need to "export" western models of democracy; mutual understanding and peace were essential.

Mr. H. WU (China) said that the world was undergoing profound transformations that were not only fraught with risk, but also presented challenges and opportunities. International migration had become a distinctive feature of globalization. Conflict, poverty, and disparities in development had led to an increase in the number of migrants and refugees, as well as a rise in trafficking in

persons and in populist and protectionist policies. Migrants and refugees were humans, whose right to pursue well-being should be protected. In order to endure comprehensive migration management, all countries should cooperate, through the leadership of the United Nations and the International Organization for Migration (IOM). The positive role that migrants could play in the economic development of countries of origin and destination must be understood.

Efforts must be made to regulate migration routes, optimize border governance and combat transnational organized crime and migrant smuggling; discrimination against migrants must be brought to an end. The root causes of forced migration must be addressed through a forward-looking approach to encourage the peaceful settlement of armed conflicts. Migration flows into and out of China had surged over recent years, with many foreigners coming to work in China and providing important links with the rest of the world. The Chinese authorities were committed to pursuing a foreign policy rooted in peace, and had contributed peacekeeping personnel to the United Nations, as well as humanitarian aid for refugee crises. The Government of China stood ready to cooperate at the international level on the reform of the international governance system, and to share the experiences of economic development, which could serve as a useful example to others, in particular when addressing the root causes of mass migration.

Mr. M. AL-GHASSANI (Oman) said that the Government of Oman made every effort to provide the optimum security for migrants on Omani territory. Effective solutions must be sought to the causes of mass migration, based on the principles of conciliation and peaceful coexistence. Conflict resolution was vital. The number of migrants was increasing daily. The people of Palestine continued to face Israeli oppression. Rather than seeking solutions, steps had been taken by the United States administration to exacerbate the situation further. International law must be respected and justice must be done. The Rohingya people in Myanmar were suffering from oppression and persecution and more than 100,000 people had fled their homes, causing a major humanitarian crisis. Despite the fact that Myanmar was party to international agreements, its international obligations were not being upheld. The authorities in Oman made every effort to provide as much support and aid to refugees as possible, through housing and health care, and rehabilitation and reconciliation activities. Innovative approaches were needed to protect the rights of migrants and promote migration as a tool for reconstruction and growth. The adoption of the two global compacts would constitute a significant step forward.

Ms. J.d'A. GAKUBA (Rwanda) said that the rise in irregular migration was a situation that needed the attention of the global parliamentary community. The fundamental rights of migrants and refugees must be defended first and foremost. Migration had always been an essential element of development and human welfare, yet without adequate regulation it could entail grave violations of human rights. Rwanda had experienced a mass exodus of refugees. Peace and stability had been re-established and some 3.4 million Rwandans had since returned. Rwanda had also been a host country for refugees, mostly from the Democratic Republic of the Congo and Burundi. Land was made available for refugee camps, and refugees were granted access to public services, in particular health care and education. Refugees were allowed to move freely in Rwanda, and had the right to work, set up companies, pay taxes and create jobs, thereby enabling them to contribute actively to the economy in their host country. Efforts were made to attract foreign skilled workers for economic development and to mitigate the consequences of illegal migration. The national migration policy included measures to raise awareness of the risks of trafficking and other human rights abuses among the vulnerable, in particular women and children. Free movement of persons was considered a basic right, which should be promoted and protected. It was also viewed as a means of attaining the SDGs. All parliamentarians should do their utmost not only to protect the rights of migrants and refugees, but to allow them to be productive citizens anywhere in the world.

The sitting rose at 1.10 p.m.

Sitting of Monday, 26 March
(Afternoon)

The sitting was called to order at 2.35 p.m. with Mr. M. Bouva (Suriname), Vice-President of the Assembly, in the Chair.

Item 3 of the agenda

General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: the need for evidence-based policy solutions*

Resumption of the debate

Mr. D. MCGUINTY (Canada) said that countries must embrace and manage migration rather than oppose it. Although migration was a challenge, it was also an opportunity to foster positive change. In Canada, migrants had broadened trade and investment and stimulated economic and cultural growth. Diversity and inclusion were not weaknesses but essential to growth, prosperity and success. All States involved in the global compacts on migration and refugees should engage with the private sector to promote the benefits of diversity. A thoughtful public policy was also required to successfully incorporate migrants into new societies.

Canada had taken a number of measures on migration both domestically and internationally. It had contributed significantly to drafting the 2016 New York Declaration for Refugees and Migrants. It was one of the top five immigrant receiving countries in the world. The country's resettlement programme recognised the particular challenges faced by the most vulnerable, including women, children and the elderly. It had also released new guidelines regarding the evaluation of refugee claims on the basis of sexual and gender identity.

Mr. J.H. RI (Democratic People's Republic of Korea) said that, while some countries were rejecting migrants, others were making an effort to help them through humanitarian assistance, job creation and other measures. However, such efforts were unlikely to be enough. The migration crisis was a result of aggressive interventions from the United States of America and other western countries. The interventions aimed to topple independent States, fuel conflict and undermine peace. The United States and the West spoke the loudest on universal equality and human rights yet were ignoring and discriminating against refugees. Putting an end to such racism, chauvinism and aggression was key to resolving the migration crisis.

The Democratic People's Republic of Korea (DPRK) wished to build a just and peaceful world free from aggression, war, inequality and racial discrimination. Indeed, economic development could only be achieved in a peaceful environment. It was particularly vital to safeguard peace and security on the Korean Peninsula thus the DPRK had taken initiatives to thaw inter-Korean relations. It was high time that the United States of America put an end to its hostile policies, including the sanctions and pressure against the DPRK. The DPRK was ready to resolve all problems through dialogue and negotiation.

Mr. G. KIRKILAS (Lithuania) said that, throughout history, Lithuania had been a country of origin, a host country and a transit country for refugees. It therefore welcomed efforts to introduce a more effective refugee protection regime. In particular, Lithuania approved of measures to encourage global burden sharing and provide recipient countries with comprehensive support. It was also important to ensure the safety of refugees, particularly in the context of human trafficking, as well as to prepare for crisis situations nationally, regionally and globally. There must be a human rights element to refugee protection with a particular focus on vulnerable groups such as women, children and people with disabilities.

Russia posed a very dangerous threat to Europe. Its deliberate interference in the domestic affairs of European countries was unacceptable. It was also unacceptable that it had committed systematic violations of human rights, particularly against Crimean Tatars. The international community must therefore preserve all sanctions against Russia.

In conclusion, countries must welcome, protect, promote and integrate refugees in a spirit of compassion, foresight and courage. What mattered most were people, not interests.

Mr. R. LOPATKA (Austria) said that migration was both a historical phenomenon and a timely matter. In addressing migration, it was vital to emphasize that human rights, including those of undocumented migrants, were universal. Austria therefore welcomed the ongoing negotiations on the two global compacts and the efforts of the IPU to include a parliamentary perspective. Poor living conditions were one of the major causes of migration. The Sustainable Development Goals (SDGs) were therefore of great importance. It was particularly important to create decent

work as well as to establish the rule of law and democratic governance. Democratic governance would require the adoption of principles such as participation, transparency and accountability. When engaging in development cooperation, countries must remember that most refugees were internally displaced. They must also aim to deter people from leaving their homes for economic reasons.

The Austrian Development Agency had launched several projects. One example was a project to provide sustainable food security to communities in Uganda that were hosting refugees from South Sudan. The country would also address migration under its presidency of the European Union (EU) which would begin in July 2018. It was important to reform the Common European Asylum System so that migration standards were aligned across all Member States. There must also be an EU plan to enhance cooperation with countries of transit and origin, as well as to tackle human trafficking. Parliaments must be at the forefront of tackling migration issues.

The General Debate was suspended at 3.15 p.m. to allow for an interactive session with the Director-General of the World Health Organisation (WHO), with Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), President of the IPU, in the Chair.

The PRESIDENT said that Mr. T.A. Ghebreyesus, Director-General of WHO, was a former parliamentarian, minister of health and minister of foreign affairs from Ethiopia. He had prioritized universal access to health services in the work of WHO. In his presentation, he would share his vision and clarify how he planned to engage parliamentarians.

Mr. T.A. GHEBREYESUS, *Director-General of WHO*, said that he hoped to strengthen IPU-WHO partnerships, especially on the health needs of vulnerable groups, such as women, children and adolescents. Parliaments played a crucial role in ensuring that health could flourish through their law-making, oversight, accountability, budgeting and advocacy functions. Not only must they provide health services but also address the social, environmental and economic determinants of health.

Migration could be a key driver of economic and social prosperity. However, policies for managing migrant health were unsatisfactory. Migrants often missed out on essential services and faced discrimination and social exclusion. Many also lived and worked in substandard conditions that put them at a greater risk of communicable and non-communicable diseases. The lack of integration also undermined economic and social development in the host country.

One of the priorities of WHO was universal health coverage, including for migrants regardless of their status. However, with at least half of the world population lacking access to essential health services, it was not only migrants and refugees who were excluded. Such a situation could not be tolerated. Universal health coverage was about more than just providing health insurance, paying for care and ensuring access to good quality health services whenever problems arose. It was also about providing a full range of services that promoted health and prevented diseases throughout the life cycle. Examples of such services included vaccinations for children and breastfeeding opportunities. Countries that invested in health promotion and prevention also reaped long-term economic benefits and were more efficient in preventing health outbreaks. As a result, universal health coverage and health security were two sides of the same coin.

There was no single path to universal health coverage. Each country must adapt to its own social, political and economic circumstances. However, the foundation was always a strong health system based on primary care with a practical focus on health promotion and disease prevention. There were several dimensions to a health system which delivered universal health: sustainable financing, skilled health workers, good governance, reliable service delivery, meticulous data management and comprehensive access to medicines. One often overlooked aspect was the need for a strong legal framework which enshrined the right to health and promoted equity, equality, efficiency and accountability. Universal health coverage was not a luxury but a necessity towards which all countries, regardless of income level, could make progress. It was a political choice.

At the 2018 World Health Assembly, WHO would ask Member States to approve a new five-year plan at the heart of which were three targets. The targets were to see one billion more people enjoying universal health coverage, one billion more people protected from health emergencies and one billion more people enjoying better health and well-being. Member States must help WHO achieve those targets by adopting relevant laws and policy. In doing so, they must not only ensure access to health services but also address climate change, pollution and problems with clean water and sanitation. It was also important to encourage healthier choices, for instance, by taxing tobacco and other harmful products.

All laws and policies must go hand in hand with careful implementation and appropriate budget allocations. They must be informed by the best available evidence. There was more science and research available than any other time in history, yet the gap between evidence and policy was wider than ever. It could sometimes be difficult to differentiate between correct and incorrect information. WHO could assist countries in that regard.

He called on countries to fulfil three specific requests. First, they should ratify the Protocol to Eliminate Illicit Trade in Tobacco Products by 2 July 2018 so that it could come into force. The illicit tobacco market destroyed health, fuelled organised crime and deprived governments of tax revenues. Second, they should form a Group of Friends of WHO within their parliaments which was committed to global health issues. Third, they should attend a technical briefing for parliamentarians on ensuring universal health coverage and health security at the 2018 World Health Assembly. It was paramount to work together to achieve a healthier, safer and fairer world.

Ms. M.J. CARRIÓN (Ecuador) said that she wished to involve WHO in discussions in Ecuador. The country was about to adopt a law which promoted equal access to primary health care free of charge as well as access to medicines. Mr. T.A. Ghebreyesus should clarify how Ecuador could participate in the meeting for parliamentarians at the World Health Assembly. He should also clarify how the country could offer support to global health issues.

The SECRETARY GENERAL said that the IPU would organise a separate meeting for parliamentarians at the 2018 World Health Assembly. All countries would receive a letter inviting them to include parliamentary representatives in their delegations. The IPU had made the UN Scaling Up Nutrition movement a priority of its Advisory Group on Health.

Ms. D. SOLÓRZANO (Bolivarian Republic of Venezuela) said that her country would try to form a Group of Friends of WHO. She asked how her parliament could gain access to WHO health programmes. Venezuela was going through a serious humanitarian crisis where there was limited access to hospitals and medicines.

Ms. S. RAFI (Air Quality Asia) said that her organization commended WHO on its work on air pollution, particularly for setting PM2.5 as the measure for healthy air. WHO should continue to rank cities according to air quality targets.

Mr. T.A. GHEBREYESUS, *Director-General of WHO*, said that WHO would be happy to support Ecuador in its work. The IPU and WHO would write to all countries encouraging them to include parliamentarians in their delegations at the World Health Assembly. Venezuela should submit all requests to the WHO country office which would provide support in conjunction with headquarters and the regional office. WHO would send guidelines to all parliaments on how to form a Group of Friends of WHO. Parliamentarians were key to making universal health coverage a global movement. WHO had recently signed a memorandum of understanding with the United Nations Environment Programme (UNEP) with a view to being more aggressive on air pollution.

The PRESIDENT said that the IPU condemned the attacks on Saudi Arabia on 25 March 2018 which targeted civilians and destroyed buildings. According to UN Security Council decisions and policies, there should be no transfer of arms to militias regardless of their source.

The General Debate resumed at 3:45 p.m, with Mr. M. Bouva (Suriname), Vice-President of the Assembly in the Chair.

Mr. P.J. RAJAONARIVELO (Madagascar) said that migration also affected the African, Caribbean and Pacific Group of States. Approximately 70 per cent of migrants from Sub-Saharan Africa were displaced within the same geographic area while only 16 per cent went to Europe. It was important to find an appropriate, long-term solution. Given that most migrants moved for economic reasons, the most sustainable solution was to enhance development, for instance, by improving living conditions and creating decent work. The world was interconnected thus countries must join forces to address the problem.

Madagascar had seen people migrate to and from its shores. Although the country had welcomed migrants, it did not endorse illegal migration. Madagascar was in need of an observatory on migration as well as support to monitor coastlines. It also required a strong legal framework. Madagascar hoped to learn from Papa New Guinea which had resettled migrants in safe areas following natural disasters.

Mr. A. TAVARES CORREIA (Cabo Verde) said that legal and regular migration could be very positive. Indeed, Cabo Verde had a large diaspora which was well integrated and had made many contributions to host countries. Migration was only a problem when it was illegal and irregular. It was important to find a medium to long-term solution to illegal and irregular migration. Investing in education was particularly valuable since it lead to an inclusive and participative society.

Europe and Africa must align their agendas. Their relationship must be based on mutual prosperity rather than dependence. Western countries often saw Africa as a problem thus took indifferent or paternalistic attitudes which bred mistrust. The entire international community, including international organisations, the private sector and civil society, must join forces to create a more beneficial partnership between the two continents.

One solution to the migration crisis was to encourage development in Africa. Western countries should provide support, not by issuing payments, but by investing and creating opportunities which deterred people from migrating. Germany's Marshall Plan for Africa was a step in the right direction. Africa must make the necessary reforms to promote political, economic and social rights, combat corruption, ensure transparency and guarantee the safety of people and goods. Cabo Verde had recently adopted its own 2017-2021 plan for sustainable development which aimed to create a more participative, resilient and inclusive society.

Ms. A.M. MARI MACHADO (Cuba) said that countries had made many commitments on migration, but taken very little action. Migrants continued to face human rights abuses, such as exploitation, discrimination, inadequate legal protection and limited access to basic services such as health and education. It was particularly important for developed countries to act. Countries must not treat migrants and refugees as criminals, nor should they build walls, detention camps or administrative barriers. Instead, they should respect international principles such as non-refoulement and recognisz the positive impact of migration on sustainable development. It was also vital to address the root causes of migration. That said, Cuba did not agree with "brain-grab" practices in which industrialised countries stole qualified professionals from non-industrialised ones.

It was vital for the international community to cooperate and share responsibilities on migration. Any solution must not undermine self-determination, sovereignty and the equality of nations. The global compact on migration was a good document but required further streamlining in some areas.

Mr. M. TOMASSONI (San Marino) said that the two global compacts must comply with human rights standards. The human rights of migrants and refugees must be respected throughout the entire migration process: departure, transit, and destination. It was also essential to promote integration activities, break down prejudices and foster mutual understanding. If countries remained inactive, they risked creating a barrier between "us and them". The international community must work together to develop policies.

San Marino was open to diversity, cooperation, solidarity and dialogue. It was therefore committed to addressing the migration problem. The country had recently decided to develop several small-scale projects to accommodate migrants and refugees, particularly women, children and people with disabilities.

Mr. Y. CHIN (Republic of Korea) said that, despite efforts from the international community to protect migrants and refugees, the number of displaced people was on the rise. It was a problem which affected countries of origin, transit and destination. The international community must come together to find a durable solution. It could also be an opportunity for countries to transform their economies.

The Republic of Korea had a history of migration both as the country of origin and country of destination. Currently, the country was home to two million foreign nationals. The Republic of Korea had taken a number of measures to protect the human rights of foreign nationals. For example, it had passed a law ensuring equal treatment of foreigners in the workplace.

Mr. W. Simina (Federated States of Micronesia), Vice-President of the Assembly, took the Chair.

Ms. B. BUBULA (Poland) said that Poland understood the suffering of migrants and refugees since its own citizens had been forcibly displaced throughout history. The country had therefore taken several measures in light of the migration crisis. For example, it was contributing millions of dollars to help Syrian refugees temporarily settle in Jordan or Turkey.

The two global compacts should promote a balance between an effective global system of migration management and the right of individual countries to sovereignly formulate a migration policy. More emphasis was needed on security issues with a view to reducing illegal migration. As such, countries should enhance border protection, counteract human trafficking and enhance the obligations of countries of origin to readmit migrants. It was also important to address the root causes of migration in the countries of origin, including political unrest and underdevelopment. In doing so, people would live with dignity without having to leave their homeland. There should also be a responsible labour migration policy which took into account the needs of the host country's labour market. Any international solution must differentiate between migrants, asylum seekers and persons subject to international protection.

In conclusion, Poland believed that migration could only be beneficial when it was legal, organised and responsive to a country's needs. Countries had the right to decide who to admit to their territory as well as to ensure the security of its citizens.

Mr. O. HAV (Denmark) said that the international community must act on the migration crisis. One political party in Denmark had also advocated for a Marshall Plan for Africa. The plan would encourage international organisations to take concrete initiatives which helped people stay in their own countries. Ideally, people should only leave their country of origin if they obtained refugee status under a UN quota system. It was necessary to put an end to trafficking of migrants and other human rights abuses. Countries must strike a balance between their right to control who to admit and the need to help those who were suffering.

Mr. N. SHAI (Israel) said that Arab countries declared war in 1947 after the UN General Assembly adopted a resolution to establish two States in Mandatory Palestine: a Jewish State and an Arab State. Although Egypt and Jordan recognised the State of Israel in 1979 and 1994 respectively, war in the Middle East continued. If other Arab States signed the peace agreement, the problems would be resolved, including the refugee issue. Although the United Nations Relief and Rehabilitation Administration (UNRRA) had provided aid to refugees, it had not sought a permanent solution and had thus sabotaged peace in the Middle East. Israel was born out of a great wave of Jewish refugees, including Holocaust survivors, and Jewish people from Eastern Europe and Arab countries. The Jewish refugees integrated into a new country without the assistance of any international organisation. In Palestine, the Hamas Government had done nothing to help its own refugees. It was time to solve the Palestinian refugee problem and achieve peace. Israel would help Palestinians resettle in Jordan, Lebanon and Gaza but it would not let them return to Israel.

Mr. J. MATOS ROSA (Portugal) said that Portugal had seen many of its own citizens emigrate but had also welcomed foreign nationals within its borders. Migration had both a positive and negative side. Although migration could promote economic growth and development, it was also linked to wars, terrorism, failed States and poverty. Countries must address drug trafficking as a priority since it often financed the above-mentioned phenomena. They must also tackle food insecurity and climate change which were two significant, yet often forgotten, causes of migration.

It was important to understand the reality of migration through statistics. Syrians represented only 25 per cent of the total number of refugees globally. The remainder came from Africa, the Middle East and Latin America. Furthermore, it was a myth that the European Union was the main destination of refugees. As much as 86 per cent in fact moved to neighbouring developing countries. The poorest countries were therefore suffering the greatest impacts of migration.

Countries must find better solutions to migration. For example, they must create legislation that promoted the well-being of refugees and allocate resources to protect their human rights. It was a global problem which required extensive cooperation.

Mr. E.A. LUVSANTSEREN (Mongolia) said that the Mongolian Parliament had adopted its national sustainable development agenda for 2030. The aims of the plan included eradicating poverty, improving education and health services, and ensuring green development. Mongolia had also hosted the Ulaanbaatar Dialogue Initiative on Northeast Asian Security. It was also a Member State of the United Nations Human Rights Council.

The response to the refugee crisis should focus on ensuring the dignity of refugees, supporting host countries and addressing the root causes of migration. It was the shared responsibility of all to promote safe movement of people and respect international law. Parliamentarians must cooperate to find solutions.

Mr. T. WATANABE (Japan) said that Japan had been taking in thousands of Indochinese refugees for a number of years. It was also absorbing refugees from Myanmar and accepting young Syrians to study. Indeed, Japan's third country resettlement programme was the first in Asia. It was also crucial to integrate refugees. To that end, Japan offered language education, provided vocational support and conducted periodic surveys.

States must respond quickly to people in crisis and restore political and economic stability in countries of origin. As a result, Japan's refugee programme offered both humanitarian and development assistance. Japan was also engaging in conflict prevention, reconstruction and peacebuilding, particularly in the Middle East. It was crucial to follow up after implementing any policy.

The refugee issue was a common challenge for international society. Parliamentarians must raise awareness of it.

Mr. N. EVANS (United Kingdom) said that it was paramount that EU citizens living in the United Kingdom had the right to remain with full rights after Brexit. British citizens living in other EU countries must be able to do the same. Many people chose to migrate in pursuit of a better life. Governments could mitigate the situation by setting the lowest tariffs possible on trade. They should also have zero non-tariff barriers.

The United Kingdom gave 0.7 per cent of its GDP to international development. He urged other countries to match that figure. The international community must do more to address the causes of migration. It must support countries that were overburdened by refugees, including Lebanon, Jordan, Turkey and Bangladesh. Indeed, the Burmese Government was not doing enough to deter its people from fleeing to Bangladesh. Countries must also give support to the people of Venezuela who were suffering as a result of bad governance. Many Venezuelan parliamentarians did not get paid because their Government refused to recognize them as legitimate. There was also a starvation crisis despite the country being rich in resources.

Ms. M.J. CARRIÓN (Ecuador) said that the international community must advocate for universal citizenship. Universal citizenship went beyond political borders and included all people in the global sphere without discrimination. Free movement was an inherent part of universal citizenship and must be guaranteed. It was important to prioritize vulnerable populations such as mothers and elderly people.

There could be no sustainable development without sustainable peace. There could be no sustainable peace without sustainable development. Above all, parliaments must ensure a fairer distribution of wealth and cover the basic needs of populations. They must also put in place legislation to address the refugee problem. Ecuador was committed to achieving peace and development within Latin America and globally. It had already absorbed many refugees fleeing the conflict in Colombia.

Ms. A. Tolley (New Zealand), Vice-President of the Assembly, took the Chair.

Mr. S. LIENGBOONLERTCHAI (Thailand) said that Thailand was committed to facilitating legal migration based on human rights and humanitarian principles. The international community must work together to address the issue.

Thailand had hosted millions of displaced people over the past four decades. It had signed memorandums of understanding with neighbouring countries to expand regular employment pathways and thus control irregular movement. The country had also passed several laws on managing migrant workers.

Thailand believed in a balanced, inclusive and comprehensive approach to migration. It supported the two global compacts since they would help achieve the SDGs. Parliaments could maximise the benefits of migration by reducing unfair burdens on migrants through legislation and policy.

Ms. M. BARTOS (Hungary) said that humanity was experiencing one of the biggest crises in its history. Nation, country, community, faith and culture were essential for mankind to survive the crisis. However, individuals must also serve the community to which they belonged.

Migration was a symptom of the crisis and not the cause itself. First and foremost, the international community must manage the causes of migration. It was necessary to create conditions that allowed people to stay in their home country. Hungary was providing assistance in numerous domains under its Hungary Helps programme. For instance, it was supporting the work of the UN World Food Programme, reconstructing houses in Iraq and providing healthcare and psychosocial support in Lebanon.

Hungary could not support the global compact for migration since it did not reflect the Hungarian experience. Nevertheless, Hungary would remain an active player in the international community.

Mr. R. GONZÁLEZ PATRICIO (Latin American and Caribbean Parliament) said that Latin America had historically been a receiving region but had become a sending and transit region in the twentieth century. It was regretful that some industrialized countries were closing their borders and politicising migration. Countries would not contain the influx of refugees by denying its existence, criminalising migrants, building walls or setting up camps. Above all, it was vital to deal with the root causes. There was also a need for greater international cooperation and shared responsibility. The Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO) had taken steps in that regard, for instance, by setting up working groups and alliances with the European Parliament. Countries must also combat all acts of hate, xenophobia or racism that targeted migrants.

PARLATINO recognized the sovereignty of States in determining their migration policy while also underscoring the duty to respect the human rights of migrants. The only way to make progress was to do it incrementally.

Mr. P. GALLAGHER (Ireland) said that migration resonated with Ireland since the country's history was interwoven with migratory flows. It was paramount to protect the human rights and fundamental freedoms of all migrants regardless of their status. As such, countries must respect the principle of non-refoulement and tackle people smuggling networks. However, Ireland also supported the principle of sovereignty and the right of countries to decide who to admit. Diaspora communities could play a key role in promoting development both in their homeland and in the recipient countries. States must balance their obligation to manage their borders with the opportunity to take advantage of the benefits of migration.

The key to maximising the benefits of migration was the establishment of well-managed migration systems which facilitated the orderly mobility of migrants. All policies must be based on clear evidence. The International Organisation for Migration (IOM) should play a leading and coordinating role in the implementation and follow up process for the global compacts. It was also important to reduce irregular migration and to address root causes, such as climate change and conflict.

Many people in the developed world were unaware that developing countries hosted the overwhelming majority of refugees. Countries must work together to ensure that the public was better informed. Significant resources must also be mobilised to meet the humanitarian and development needs of migrants but also of host countries which were frequently poor and marginalised. The global compact on migration required a greater distinction between regular and irregular migration, as well as between migrants and refugees.

Ms. B. TSHIRELETSO (Botswana) said that migration was a global phenomenon which affected most countries in the world. Policies must focus on the management of global migration and the protection of people affected by displacement. Host countries must also come up with a national integration policy to guarantee migrants a decent standard of living.

Botswana lacked a timely and comprehensive approach that coupled border management with the protection of migrants. As a result, the Government was finding it difficult to provide basic social services to migrants. Instead, it was having to spend its money on repatriating illegal immigrants. To address the problem, the Government had reviewed and amended several migration laws. Countries must continue improving their policies and legislation with a view to enhancing the living conditions of migrants.

Mr. I. FLORES (Chile) said that migration must occur through regular channels. In doing so, it could be a driver of national and regional development. Countries had an obligation to adapt international standards into their national systems.

The nature of migration in Latin America and the Caribbean had changed. There had been a reduction in the number of migrants moving to North America or Europe, and an increase of movement within the region. In response, countries had introduced many integration processes and signed various regional agreements under the auspices of such organisations as MERCOSUR (Common Market of the South) and the Community of Latin American and Caribbean States (CELAC). Although progress had been made, there was still a long way to go. Between 2010 and 2015, Chile had seen the largest proportional increase of migrants of all countries in Latin America. It did not, however, have many refugees. It was nevertheless making an effort to welcome those that did arrive. The country had also ratified the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families.

The only way to tackle migration was to do it together as a global community within a shared framework of principles and values centred on human rights. It was also necessary to respect the sovereignty of all States and their responsibility to safeguard the security of their own citizens. The global framework must incorporate the SDG agenda and be subject to systematic reviews.

It was a paradox that greater movement of capital, goods and services globally had led to greater barriers on human mobility. As such, it was important to foster conditions that benefited both national citizens and migrants.

Mr. F. LOMBARDI (Switzerland) said that he expressed solidarity with the parliamentarians of Venezuela as well as those from other countries whose society or government made their work difficult. Although Switzerland was not a frontline State in the migration crisis, it had developed an advanced migration system. It adhered to the EU Dublin Agreement and was taking the same proportion of refugees that would be required under the EU relocation programme. The country strongly respected human rights in all its procedures and had developed integration programmes. Switzerland emphasised the need to maintain a distinction between refugees and economic migrants so that States could prioritize those with more urgent needs.

The Parliamentary Assembly of the Organisation for Security and Cooperation in Europe (OSCE) had decided to create a permanent ad hoc committee on migration. The IPU should consider doing the same. The committee had various purposes. First, it created a dedicated group of parliamentarians from different countries that specialised in migration issues. Second, it coordinated activities with international organisations, NGOs, public and private bodies. Third, it went on field visits to different locations. Fourth, it raised awareness among parliamentarians on the need for a new vision on the issue. Indeed, it was crucial to find a shared vision for migration management that was both coherent and responsible. Emergency response was not enough. Switzerland supported the efforts of the United Nations to finalise the global compacts.

Mr. A. GRYFFROY (Belgium) said that the only migration channel should be legal migration, with visas and through relocation. Countries must make more effort to stop irregular and illegal migration with a focus on combatting trafficking in persons, smuggling and slavery. It was important to make a clear distinction between refugees and migrants. Most affected countries must receive humanitarian and development assistance. There must be more emphasis on the push factors of migration, such as conflict, bad governance and climate change.

The international community must protect the human rights of all migrants. However, the New York Declaration for Refugees and Migrants confused human rights with civil rights. Newcomers had rights but they also had responsibilities. They must accept the values and norms of the host society. It was disappointing that the New York Declaration paid limited attention to return policies. If the outcome of an asylum application was negative, the applicant must return.

Mr. A. DERZSI (Romania) said that Romania had taken steps towards addressing the migration crisis although it was not directly affected by it. For example, the country had relocated many refugees from Greece and Italy. It had also set up an inter-ministerial coalition for the integration of refugees which attended to their basic needs, such as housing, health and education.

Romania's national strategy on migration promoted legality, responsibility, sovereignty, cooperation, coherence and respect for human rights. The aim was to encourage regular migration in a way which benefited the host country, the country of origin and the migrants themselves. Romania would also contribute to finding an international solution on the protection and integration of migrants and refugees.

Parliaments of host countries were responsible for the integration of migrants not only through their legislative, budgetary and oversight functions but also through their links to local communities. Local authorities must have the capacity, budget and legal framework to provide all services needed. Parliamentarians must engage all stakeholders within their constituencies, including the private sector and civil society.

A sustainable and efficient solution to migration required international solidarity, cooperation and shared responsibility. It must be based on human rights and the rule of law. Given that migration went hand in hand with development, all measures should also be integrated within the SDGs.

Ms. J. URPILAINEN (Finland) said that migrants had the will to contribute to society when they were given opportunities. They must not be seen as burdens, but as people who built society. Integration policies were particularly important. Finnish integration policy promoted the equality, inclusion and well-being of migrants. Examples of the many measures taken included setting up an advisory board on ethnic relations and allowing migrants to vote in municipal elections.

Currently, the world's response to the migration crisis was inadequate and underfunded which left refugees with an uncertain future. It was important to offer humanitarian assistance to refugees but also to tackle the root causes. Countries must pay particular attention to climate change in addition to conflict. They must also work towards the SDGs.

Progress on difficult issues usually occurred when there was enough pressure. The international community must take advantage of the momentum generated by the global compacts. The global compacts were important since they offered concrete measures to tackle the problem. For instance, they offered measures for migrant or refugee status determination, to enhance legal migration pathways and reduce vulnerabilities.

Mr. S. IRO (Niger) said that migration was inherent to humanity. It was therefore the duty of States to provide migrants with the necessary protections. Those protections included human rights and humane living conditions. So far, international efforts had not been satisfactory. It was particularly important to address the causes of irregular migration and set up regular migration routes.

Niger was a transit country for migrants moving towards Europe. Under an agreement with the EU, the Government had implemented a number of measures to better manage migratory flows. However, any durable solution required countries to improve the social and economic well-being of their citizens. It was also imperative to address terrorism.

Ms. C. ROTH (Germany) said that migration was a very urgent yet ignored issue. Although war, violence, discrimination and political persecution remained common causes of migration, the climate crisis and environmental degradation were also factors. Industrialised countries must look at how their actions were contributing to the problem and radically reform their politics. They must no longer accept that their exports, growth and consumption lead to poverty and overexploitation of natural resources elsewhere. An approach focused on tackling the root causes of migration must be reflected in the global compacts. Such an approach would require structural reform in areas such as trade, agriculture, fishing, foreign policy and climate action. It would require consistent implementation of both the Paris Agreement and the SDGs. Developed countries would also need to support developing countries resolutely. Other critical measures included establishing safe and legal avenues for migration and improving protection for climate change refugees which was currently non-existent.

Mr. A. JASEM AHMAD (United Arab Emirates) said that the migrant crisis had arisen as a result of conflicts in the Arab world. Those conflicts were primarily due to external interventions in the private affairs of sovereign States. One example was that of the Islamic Republic of Iran which was intervening in a number of countries either directly or through proxies. In particular, Iran's actions in Abu Musa and the Greater and Lesser Tunb were a grave violation of international law. Iran must restore ownership of the islands to the United Arab Emirates. Furthermore, Israel did not have the right to change the status of Jerusalem. Doing so would also lead to an escalation of violence.

Parliamentarians must solve the refugee crisis since it was causing political, humanitarian and socioeconomic problems, threatening stability and undermining international law. The global compacts must consider the basic rights of refugees. The United Arab Emirates had provided a great deal of aid to refugees and migrants. For example, it had funded camps in Jordan and spent billions on improving education and infrastructure in Yemen.

Mr. L. KHAN (Afghanistan) delivered his speech in Pashto. No interpretation available.

A delegate of the ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN exercising the right of reply, said that the delegate from the United Arab Emirates had delivered baseless allegations against the territorial integrity of Iran. The allegations ran counter to international law, the Charter of the United Nations and the principle of good neighbourly relations. Iran reiterated its own non-negotiable sovereignty over the islands of Abu Musa and the Greater and Lesser Tunb. However, Iran was committed to ensuring security, stability and lasting peace in the Persian Gulf. It was therefore ready to engage in bilateral talks with the United Arab Emirates to remove misunderstandings.

The sitting rose at 6.35 p.m.

Sitting of Tuesday, 27 March
(Morning)

The sitting was called to order at 11.05 a.m., with Mr. A. Jasem Ahmad (United Arab Emirates), Vice-President of the Assembly, in the Chair.

Item 3 of the agenda

General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*

Resumption of the General Debate

Ms. B. MBETE (South Africa) said that the migration debate centred on the need to surmount physical boundaries and borders created by ignorance in order to welcome those forced by circumstances to seek shelter outside their home countries. Well placed to build bridges to that end, parliamentarians must work to strengthen inter-parliamentary cooperation on migration issues, including governance, and the global regime for migrants and refugees. Supported by appropriate policies, migration could contribute to inclusive and sustainable economic growth and to development in original and host countries alike. The numerous structural factors influencing decisions to migrate continued to intensify, however. For South Africa, a sender and recipient of migrants, challenges included that of integrating migrants into communities already competing for scarce resources, which created tensions leading sometimes to violence. Most migrants to South Africa were either low-skilled, asylum seekers or were granted residence on the strength of a relationship with a national.

Through their oversight, legislative and budgetary functions, parliamentarians must seek to implement the commitments made under the New York Declaration for Refugees and Migrants. South Africa would participate actively in the two global compact processes, which must retain the right of States to determine their own immigration and residence policies; place no additional responsibilities, burdens or obligations on developing host countries; and address the root causes of migration. The mobilization of adequate, regular and predictable funding was furthermore essential for implementation and should include global development actors while excluding loan facilities, which were burdensome on indebted developing countries, particularly in Africa.

Mr. D. CARTER (New Zealand) said that New Zealand was unlikely to experience a spontaneous landfall of people, as its two main islands were surrounded by vast and dangerous oceans. Many strove to enter the country as legal migrants, however, and migration growth had recently exceeded its population growth by more than double to the point where over one quarter of its population was born outside New Zealand, making for a diverse and exciting society including also its indigenous Maori people. The country's legal migration framework was a true partnership with migrants as contributing citizens, to whom extensive support was available, as needed, to promote their assimilation.

New Zealand was compliant with its international treaty obligations and cognizant of the need to protect the most vulnerable to, among other, manipulation, economic abuse, sexual violence and human trafficking in migrant and refugee situations. It was considering legislation to protect minors against forced marriage and scrutinized businesses and others dispensing advice to potential migrants, revoking the licence of any business found to be unprofessional. An independent tribunal had been established to ensure that all such advisors operated within the law. New Zealand would furthermore deal responsibly with any future climate migrants from its close Pacific neighbours threatened with displacement from sea level rise. It continued to be an open-facing country and pledged a constant effort, spurred on by the global compact for safe, orderly and regular migration, to counter any xenophobia and intolerance of migrants and refugees.

Mr. I.V. FIGIR (Federated States of Micronesia) said that displacement defined the current age, with people everywhere on the move in search of safety, employment and a future for their children. Often they had no choice, ejected from their homes for having the "wrong" ethnicity, religion or skin colour. To leave one's home was not a human characteristic. In Micronesia, people refused opportunities in favour of remaining in the environment of their own customs and traditions. Yet they and their fellow Pacific islanders would eventually need to move to escape climate change effects, including sea level rise and loss of fresh water reserves through salt water seepage. Migrants and refugees nonetheless landed on their shores seeking better lives, security and potential happiness.

The fulcrum of such movements of people lay in tragic stories, legacies and unresolved problems, notably in the Middle East region, concerning which there was a numbness of global proportions demanding global solutions. Thinking globally meant acting locally, however. On the forthcoming annual Micronesian Law Day, a nationwide debating competition was to be organized for secondary students on the subject of whether Micronesia should abide by international standards in its treatment of migrants and refugees. Micronesia had also made a modest contribution to the IPU for activities relating to migrants and refugees. In effect, no country was too big to care or too small to evade responsibility concerning migrants and refugees. He appealed against cuts in assistance for Palestinian refugees and urged concerted efforts to settle the Syrian conflict. Micronesia stood ready to do its share, however modest.

Mr. F.M. AMORUSO (Honorary President, Parliamentary Assembly of the Mediterranean) said that the global compact for safe, orderly and regular migration was a key turning point in that it sought to address migration issues by treating them as a shared international responsibility. No country could resolve those issues singlehanded and none should be left to do so, as had effectively happened to some in Southern Europe. The global compact also crucially focused on protecting the rights of migrants, especially vulnerable groups such as women and children. As to the drivers of migration, they included war and poverty but also population growth and, increasingly, climate change. Desertification and water scarcity in sub-Saharan Africa alone, for example, had caused millions to migrate elsewhere. There was also a tendency to believe that people moved only northwards, whereas the truth was that many simply headed to neighbouring countries. It was now often difficult, however, to distinguish migrants from refugees in that both were targeted for by criminal groups seeking to exploit them for profit. For all those reasons and more, migration entailed a complex set of problems to be tackled. One way forward should be to promote sustainable development as a means of reducing outward migration by instead giving people cause to stay in their home countries. In short, no one should be forced to migrate other than by choice.

Mr. E. VONGVICHIT (Lao People's Democratic Republic) said that, in cooperation with the neighbouring countries and international organizations, his country had attempted to resolve the migration issues it faced as a result of being surrounded by five countries with strong economies. It was implementing the numerous international treaties it had ratified and welcomed the IPU's endorsement of the declaration that had emanated from the theme of the General Debate at the 133rd IPU Assembly in 2015, concerning the imperative for fairer, smarter and more humane migration. It also fully supported IPU resolutions, including that adopted in 2014 on the role of parliaments in protecting the rights of children, in particular unaccompanied migrant children, and in preventing their exploitation in situations of armed conflict, which had guided its development of national policy in that sphere. It was furthermore involved in the current discussions on the global compact for safe, orderly and regular migration.

At the national level, it was taking measures to uphold human rights and the principles of non-discrimination. Under its Constitution, asylum was granted to foreign nationals persecuted because they fought for freedom, justice, peace and scientific causes. The rights and freedoms of stateless persons and foreign nationals were also protected by law, which both groups were under obligation to respect, and the Constitution provided for their right to file claims and lodge petitions.

Ms. H. KÜTT (Estonia) said that the international community must prepare itself for the challenges and opportunities presented by the ever-increasing scale of migration. In that context, efforts to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs) and poverty eradication would promote the equality and security needed for people to build futures in their own countries. Estonia was committed to protecting the human rights of all migrants and refugees, with a special focus on vulnerable groups, especially women and children, and youth. It also emphasized public diplomacy and political dialogue as means of preventing conflict, a root cause of migration that also affected neighbouring countries, as exemplified by the plight of Syrian, Rohingya and Ukrainian refugees.

In addition to its other aims, the global compact for safe, orderly and regular migration should cover the responsibility of States towards their own citizens. It should thus include measures for tackling irregular migration, including through combating human trafficking and smuggling; seek to ensure opportunities for all, especially youth; underline the role of international development cooperation in creating adequate living conditions; and recall the obligation of States to facilitate and accept the unconditional return and readmission of their nationals. Following a human-centred approach, the compact must also strengthen global migration management while taking into account the principle of national sovereignty. In countries of origin, the development of digital

technologies and services would foster economic growth and sustainable development, as well as reduce the pressure of irregular migration. Voluntary migration enriched culture, knowledge and development. Engagement and opportunities were therefore essential to that end.

Mr. D. XIMENES (Timor-Leste) said that parliamentarians embodied the hopes of their constituents for justice and the protection of human rights and therefore had an important contribution to make to the discussion of such a global issue as migration. The New York Declaration for Refugees and Migrants adopted in 2016 had spelled out the commitments undertaken for both groups by Heads of States and Governments, including protection of their human rights regardless of their status. Parliamentarians must fully engage in working to create a legal framework to that end and to find innovative solutions to the conflict and violence that forced so many millions around the world to flee for survival.

For their part, countries must share the responsibility, on the basis of their respective capacities, for managing large movements of refugees and migrants with a view to achieving safe, orderly and regular migration. Migration policy should furthermore take into account the labour needs in destination countries for migrants, whose contribution helped to foster socio-economic development in those countries. The causes of migratory flows, including poor governance, poverty and climate change effects, must also be tackled. In closing, he recalled the fate of the thousands of refugees in Algeria from Western Sahara, the last colony in Africa, and urged recognition of the right of the Sahrawi people to self-determination after their decades of fruitless struggle to achieve that aim.

Mr. J.M. KATUPHA (Mozambique) said that no one could afford to be indifferent to an issue that affected all people and nations, whether directly or indirectly. The many millions of regular and irregular migrants around the world shared the common goal of a secure and better life. Indeed, migration and refugee flows were symptomatic of deep-seated causes ranging from injustice, inequality and conflict to natural disaster and imbalances in the distribution of wealth and resources. A thorough analysis of those causes would assist the development of appropriate mechanisms, currently inadequate, for effectively managing migratory flows among countries of destination, origin and transit. The challenge lay in ensuring that all such countries implemented the norms and principles established for that purpose. Parliamentarians must therefore produce legislation guaranteeing freedom of movement across borders as a human right and dignified treatment for both migrants and refugees as citizens of the world.

In Mozambique, the past civil war had sparked a mass exodus of citizens but the peace and security since re-established had fostered the growth of business and tourism, attracting migrants from around the world, who were welcomed. The country was also one of transit for irregular migrants, however, which created pressures. Mozambique therefore looked forward to the global compact for safe, orderly and regular migration and the parliamentary input thereto.

Ms. M. IONOVA (Ukraine) said that Ukraine was among the countries with the highest number of persons internally displaced by military conflict, due in its case to the Russian aggression against it. Poised to enter its fifth year, the illegal Russian occupation of Crimea and the devastating war in Donbass had brought dire humanitarian consequences and caused thousands of Ukrainian deaths. The actions of the Russian-led forces were furthermore deliberately intended to increase the risk of disaster, while the repressive policies and systematic abuses of the Russian occupation authorities had created many thousands of internally displaced persons and refugees. The millions affected in Donbass continued to need humanitarian assistance and protection. Thousands of children, furthermore, still lived in the dangerous grey zone littered with mines.

As part of its responsibility to protect and assist internally displaced persons, the Ukrainian Government had introduced relevant legislation, administrative procedures and coordination, and response mechanisms. It also provided social services and benefits for all internally displaced persons, whose lives it was working to improve through improved access to health care, education, shelter and employment. Ukraine actively cooperated with relevant United Nations agencies and other international organizations. Countries must be assisted not only to overcome problems facing migrants, refugees and internally displaced persons but also to identify the reasons that forced them to leave their homes. Those problems would not disappear, however, without united action to stop all Russian oppression. On that score, all Ukrainians looked to the IPU for solidarity and support.

Mr. J.I. ECHANIZ (Spain) said that the movement of people was forecast to grow as conflicts and socio-economic conditions worsened in the interconnected world. The human rights-based processes under way to improve migration management in countries of destination, origin and transit were therefore apt and timely. It would require political will and leadership to implement their

outcomes which must be reflected in national and regional laws to ensure, on the basis of shared responsibility, an effective response to migratory pressures. Parliamentarians would accordingly play an instrumental role in the ultimate success of those processes. As a country of origin, transit and destination owing to its geographical location and historical ties, Spain had drawn on its experience to develop good practices in its own migration policy and strategy. It was thus committed to implementation of the global compact for safe, orderly and regular migration as an evidence-based framework for resolving migration-related issues.

Noting the high number of Venezuelans forced to migrate from their failed and corrupt State, he called for solidarity in supporting their cause. Not only was their Government preventing the establishment of a humanitarian corridor to ease the shortages of food and medicine; it was also violating the human rights of parliamentarians, including by refusing to release funding for their salaries in a move that had likewise affected the payment of contributions for Venezuelan membership of international organizations. The IPU Members must continue to stand united against such actions as part of the international pressure on that Government to guarantee respect for human rights and democracy.

Mr. M. ALSHADADI (Yemen) said that his country remained in violent turmoil following the power grab by Houthi militias, whose actions in defiance of the peaceful transition agreement brokered through dialogue had led to the adoption of UN Security Council resolution 2216 (2015) calling on them to withdraw from government institutions and relinquish all arms. The Houthis had failed to comply, however, at which point an Arab coalition had stepped in on behalf of the recognized government.

The Houthis had committed crimes against humanity in Yemen, which included shelling civilian areas and preventing the delivery of food and medicine. The result had been a humanitarian crisis and an outbreak of disease, with assistance provided essentially only thanks to the King Salman Humanitarian Aid and Relief Centre and the Emirates and Kuwait Red Crescent Societies. Thousands had been killed and injured, thousands of properties destroyed and millions displaced. The Houthis had moreover fired internationally prohibited missiles supplied by the Islamic Republic of Iran, which was thus directly responsible for Yemeni deaths. He called on that country to desist from its activities in Yemen and furthermore to cease its occupation of the islands of Greater Tunb, Lesser Tunb and Abu Musa. He also urged the IPU to condemn the ongoing Houthi crimes against humanity; call for the implementation of UN Security Council resolution 2216 (2015); and avoid all dealings with the militias and their illegitimate institutions, in particular the House of Representatives, which was not to be trusted.

Ms. S. ERRANTE (France) said that all governments and parliaments must continue to monitor progress in the development of the two global compacts relating to migration and refugees. Poverty, insecurity and lack of basic needs ranked highest among the multiple drivers of migration. The quest for international peace must therefore be a long-term priority with a view to ending suffering and liberating resources for tackling such issues, which demanded strong political will. It also called for investment by all stakeholders in sustainable development to restore hope in all those lacking access to essential services. In order to further that goal and in turn help to reduce migration, including that prompted by climate change, important initiatives such as the International Solar Alliance could be replicated in other spheres. Indeed, structural projects to provide futures where none existed must be supported to promote achievement of the SDGs.

In France, cooperation was deemed vital for dealing with migration issues. Legislation was envisaged to facilitate the integration of migrants, for whom the complex administration procedures should be streamlined and access to housing and employment improved. Parliament was engaged in rising to those challenges so as to improve the situation of migrants. Recent events in the island of Mayotte had underlined the pressing need to deal with the criminal networks exploiting migrants, including unaccompanied minors, and profiting at their expense. All must join France in its commitment to daily combating human trafficking and people smuggling—the disgrace of the century—until their eradication.

Ms. D. SOLÓRZANO (Bolivarian Republic of Venezuela) said it was saddening that her country was no longer in a position to offer solutions to migration issues as it had problems of its own. Deprived of food and medicine under the current dictatorship, its citizens were being forced in their thousands to flee from the resulting humanitarian disaster and take refuge in neighbouring countries. In addition to destroying the country's industry and economic development, the regime was continuing to undermine democracy through, among others, its bid to extend its rule. She therefore appealed to the IPU Members to adopt a firm position of solidarity with the Venezuelan people in the hope of rescuing democracy and resolving the political and humanitarian crisis.

Ms. E. THALEN FINNE (Sweden) said that the imperative for action to address migration issues was underscored by the rapidly mounting figures on migrants. It was heart-breaking for people to be migrating without choice through circumstances not of their own making. Change was possible, however, as shown by Sweden, which no longer sent migrants but received them. Crucial to strengthening the global regime for migrants and refugees was the gender equality aspect. The human rights of women and indeed children must be guaranteed, together with their protection from violence, sexual abuse and forced marriage. Similarly crucial were the protection of stateless persons and the need for countries to share the burdens associated with migration insofar as no country was untouched by it. Such aspects chimed with the target articulated in Goal 10 of the SDGs, which was to facilitate orderly, safe, regular and responsible migration, including through the implementation of planned and well-manage migration policies.

Parliamentarians bore a responsibility to ensure that migrants were welcomed and integrated into their host communities and given opportunities to contribute. Sweden had long been shouldering its share of responsibility for migrants. Stronger regional and international cooperation would be needed, however, in pursuit of concrete measures for implementation of the global compacts and for the establishment of adequate monitoring mechanisms. Parliamentarians thus had an important job ahead of them, for it was their actions in their home countries that would determine the success achieved in addressing the complex challenge of migration.

Ms. Z. GRECEANÎI (Republic of Moldova) said that migration not only brought about a redistribution of labour resources but also determined trends in bilateral relations and domestic policy. The migration issues facing Moldova were system-wide and attributable to the lack of oversight of both inbound and outbound migration. The increasing number of those leaving Moldova, including many of its youth, did so primarily in order to seek work and better living standards in either the Russian Federation or Europe, where they integrated into the host communities and often became permanent residents. While they made a positive contribution to Moldovan development through their remittances, their absence from the Moldovan workforce deprived the country of their skills. The national demography was also affected as a result of fewer marriages and in turn a declining birth rate. Efforts were therefore needed to promote and enhance the country's socio-economic stability and create new jobs in order to reduce outward labour migration. Stricter regulation would also help such situations as would coordination with destination countries, which could furthermore promote mutual benefit by rechanneling resources spent on integration activities into development assistance for sending countries.

Mr. A.S.M. FEROZ (Bangladesh) said that Bangladesh had been firmly sensitized to the rights and welfare needs of refugees and displaced persons as a result of its war for liberation during which many of its people had been forced to seek refuge elsewhere. It had thus been hosting—and not for the first time—large numbers of the Rohingya forcibly displaced from Myanmar and was working with international partners to provide their basic needs and secure their right to a secure and sustainable return to their homeland. The Rohingya were denied a nationality, however, giving cause for grave concern over their statelessness. In Myanmar, they were also denied access to basic rights and subjected to extreme violence and persecution, described as a "textbook example of ethnic cleansing" by the United Nations Secretary-General. As the country providing shelter to the Rohingya on humanitarian grounds, Bangladesh urged the IPU Members to continue mobilizing public opinion and working for a democratic and meaningful solution to the crisis.

Mr. G. DAUDZE (Latvia) said that the two global compacts relating to migrants and refugees were a welcome first step towards building the common understanding, approach and commitment needed to overcome the challenges entailed in achieving efficient and sustainable migration management. Global measures, however, should be initiated only where national actions were inefficient. It was essential to strengthen comprehensive and strategic cooperation with main migration origin and transit countries, with a special focus on readmission. In that context, regional cooperation was particularly important for boosting the limited capacity of single countries to address regional migration flows. Global solutions, furthermore, potentially lacked flexibility and needs-tailored approaches. Sustainability was an important principle linked to that of voluntary participation in activities relating to relocation, admission and legal migration, which should correspond to the socio-economic situation, labour market needs and national capacity of the destination country. Individuals should be relocated only as a last resort in emergency situations.

Its small population notwithstanding, Latvia was fulfilling its pledge to shelter a fixed number of migrants from other European countries. For the past three years, it had been implementing an action plan specific to its circumstances for the selection, relocation, admission and accommodation of asylum seekers and for the economic inclusion of refugees and persons having obtained alternative status. On the basis of the concrete experience acquired as a result, the relevant legislation had recently been amended.

Mr. M. THAMBI DURAI (India) said that international migration was an imperative in the world of vast opportunities created by globalization and scientific and technological advances where resources were used for the common benefit. For centuries home to people of different faiths from around the world, India was open to the idea of human movement and indeed had a diaspora of its own that contributed significantly to the socio-economic and cultural environment of the host countries concerned. It believed that labour migration should be simplified and that well-managed professional mobility would benefit both source and destination countries. In its efforts to prioritize safe, orderly and regular migration, it had introduced effective immigration and residence laws, measures to combat irregular migration and human trafficking, and arrangements concerning such matters as pre-departure orientation training and mutual recognition of skills.

Different courses of action were required for refugees and migrants as distinct and separate groups. India was not a signatory to the Convention Relating to the Status of Refugees but its domestic law was adequate for dealing with refugees as vulnerable groups. All residents of India enjoyed legal protection, equality before the law and non-discrimination. Concerning migrants, not all host countries gave due recognition to their contribution or guaranteed their basic right to a life of dignity. Receiving countries should not perceive their upkeep as a burden but as part of the remuneration for their labour and toil. The IPU must call for the universal safety and well-being of migrants and for restoration of the dignity of labour.

Ms. L. LEGARDA (Philippines) said that the Philippines had long been both a receiving and a sending country, with many of its citizens living and working in numerous occupations worldwide. While helping to sustain the growth of the Philippines economy, those citizens also undeniably contributed to the vibrancy of the economies in their host countries through what some called reverse foreign aid and others simply human development. Cross-border movement should never occur at the expense of dignity, however, yet respect for women migrant workers was not universal. They instead remained the most vulnerable to abuse, exploitation, forced labour and violence, as evidenced by the thousands of distressed Filipino workers who had sought consular assistance.

With worldwide displacement at an all-time high, humane and evidence-based policymaking was a must. The global compact for safe, orderly and regular migration should thus be pursued as a platform for the collective action that was clearly lacking. It must be human rights-centred; address both human rights and sustainable development; incorporate the standards of protection enshrined in the New York Declaration for Refugees and Migrants; be guided by outcome documents from other processes; establish international migration governance as a responsibility shared among sending, receiving and transit States; and be gender-responsive and child-sensitive. Its 360-degree approach was welcome and, in view of the range of expected actionable commitments, it would make sense for the International Organization for Migration (IOM) to play a lead coordinating role in the areas of implementation and capacity-building.

A delegate from the ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN, speaking in exercise of the right of reply, said that the delegate from Yemen had made baseless allegations concerning the territorial integrity of the three Iranian islands in the Persian Gulf. Furthermore, it was inconceivable that any heavy military equipment could have been delivered to Yemen at a time when the land, sea and air blockade of that country made even the delivery of humanitarian aid impossible. Ever since the start of the Yemeni crisis, his country had spoken out against foreign military intervention, saying that it would complicate and exacerbate the situation. Humanitarian conditions in Yemen were dire and the military strikes achieved nothing for those who supported the unjust war. Yemen belonged to all Yemenis and no country had the right to interfere in its domestic affairs. The situation would be resolved only through political dialogue among Yemenis.

The sitting rose at 1.20 p.m.

Sitting of Tuesday, 27 March

(Afternoon)

The sitting was called to order at 2.30 p.m., with Ms. C. Roth (Germany), Vice-President of the Assembly, in the Chair.

Item 3 of the agenda

General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*

Resumption of the Debate

Ms. M. GUERRA CASTILLO (Mexico) said that the future global compact for safe, orderly and regular migration presented a historic opportunity for the international community to improve the governance of migration. Recent population movements had sparked xenophobic reactions and hate speech in disregard of the socio-economic and cultural benefits of migration for countries of origin and destination alike. The development of new and humane responses to migration, with its multiple causes, was a shared responsibility. All migrants must be treated with dignity and respect for their human rights, which was among the aims of the global compact.

For Mexico, host of the preparatory meeting on the global compact held in Puerto Vallarta in December 2017, the global compact was a foreign policy priority. As to parliamentarians, they must advance solutions from the local perspective in the interest of achieving true global governance of migration. Those solutions must translate into a global compact that was balanced, non-discriminatory, human rights-based and people-centred, and that offered guidelines for measurable compliance with its principles. Vulnerable migrants, including unaccompanied children, merited a special focus. The compact must aim to decriminalize irregular migration. Measures were also needed to end discrimination against migrants in all its manifestations. The global compact should be aligned with other relevant instruments, including the 2030 Agenda for Sustainable Development, and remain discrete from the future global compact on refugees. Implementation and follow-up were also vital and an area in which parliamentarians had an important oversight role to play.

Mr. W. WILLIAM (Seychelles) said that even small island States such as his were affected by migration and that the development of an evidence-based policy solution for migration management was a timely response to the wider impact of unplanned migration. The global compact was a tool aimed at creating orderly migration through change and adaptation with a view to the integration of migrants, an endeavour in which responsibilities must be common but differentiated. Solidarity was indeed the only means to its success. The causes of migration, including greed and selfishness that motivated exploitation of the vulnerable for personal gain, must be recognized and vigilance exercised in order to detect the early warning signs. Migration policies should be supported by rapid response mechanisms at the national, regional and global levels, as well as by good governance, effective rule of law, and appropriate legislation geared to modern-day realities.

The global compact was an opportunity for creativity in facilitating migration, which contributed knowledge, experience and skills. Sovereignty should not be used as a pretext for barriers to migration. That would be to deny the reality of globalization and would promote hatred, terrorism and rebellion, placing more lives at stake. The time was ripe for collective action on the common agenda to be embodied in the global compact, including through tackling such critical issues as gender equality and women's political empowerment. His delegation looked forward to joining in the IPU efforts to explore solutions and strategies for enhancing the global preparedness for a timely response to migration challenges.

Mr. M.R. MAJIDI (Asian Parliamentary Assembly) said that strengthening the global regime for migrants and refugees through evidence-based policy was important for humanity in addressing the critical issue of migration. Together with response capacity, national, regional and global preparedness were key to the management of all migrant groups, including refugees. For its part, the Asian Parliamentary Assembly (APA) worked to formulate measures for the protection of migrant rights with a view to fostering development and friendly relations among nations. Its resolutions, moreover, promoted the parliamentary role in development across the Asian region, covering subjects ranging from, among other, poverty alleviation and rights of migrant workers to environment, counter-terrorism and human trafficking. The APA championed peace, stability, good

governance and the crucial part played by parliaments in forging equality, justice and sustainable development. As such, it was eager to cooperate with other parliamentary assemblies for mutual benefit in the service of nations.

Mr. M. BEN SOUF (Tunisia) said that Tunisia was committed to ensuring decent conditions for migrants in host countries and to supporting international efforts to combat irregular migration. It had dealt humanely and responsibly with refugees on its soil and had formulated a national strategy for organized migration, with a focus on good governance, the Tunisian expatriate contribution to the country's development, and respect for the rights of migrants. An asylum bill was also being drafted on the basis of relevant international conventions and international humanitarian law with the aim of providing protection for refugees.

The political will to share responsibility for that protection indicated the strategic shift in the approach triggered first of all by the New York Declaration for Refugees and Migrants. Adopted in 2013, the Declaration constituted an unprecedented commitment to building a support mechanism for migrants with regard to financial and legal assistance, resettlement, family reunification and so forth. A second trigger was the global compact, which was intended to spell out principles for guiding the management of international migration. The deplorable example of the Palestinian people forcibly displaced from their land and again from their refugee camps underscored the moral responsibility of the international community for improving the lives of refugees, as well as the need for a just and lasting settlement of the Palestinian question. Parliamentarians must work to translate proposals and initiatives into concrete measures and policies for addressing migration concerns at the national, regional and global levels, following a human rights-based approach, and achieving the Sustainable Development Goals (SDGs).

Mr. A. OMARI (Morocco) said that parliamentarians must seek optimum solutions for addressing the geopolitical, security, economic and social drivers of migration on the basis of shared ideals and values. Owing to its geographical location and multicultural features, Morocco was a particular destination for thousands of migrants from across the continent and beyond, whom it continued to host, despite the drain on its resources. Claims made by earlier speakers about its southern provinces were fallacious, as borne out by the international recognition of its proposal for the autonomy of those provinces as serious and credible. Morocco was proud of its leadership of the African Agenda on Migration and honoured to be hosting, in December 2018, an intergovernmental conference at which the global compact would be formally adopted. Parliamentarians must thereafter work in earnest to change migration and refugee policies.

In that context, firstly, it was important to recognize that all cultures had been enriched by migration. Secondly, forced migration was often due to human-made causes, meaning that measures to address the consequences were a shared responsibility. Thirdly, the overwhelming majority of migrants and refugees were not terrorists or extremists but contributors to the economic, cultural and scientific progress of receiving countries, while likewise benefiting their countries of origin. Lastly, migration should not be exploited for political or electoral gain, nor migrants used to turn public opinion against others on the basis of colour, religion or origin.

Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), President of the IPU, took the Chair.

Special segment on *The dangers of weapons of mass destruction*

The PRESIDENT said that parliamentarians had been key in moving forward the IPU's long-standing agenda on combating the proliferation of weapons, in particular those of mass destruction, in order to arrive at international agreements, the Convention on Cluster Munitions being one of them, aimed at making the world a safer place. The IPU had also focused attention over the years on the devastation caused by small arms and light weapons and had adopted resolutions relating to chemical weapons, the recent use of which in the Syrian Arab Republic and the United Kingdom was highly disturbing and called for firm action. The IPU had furthermore always supported the United Nations process for the prohibition of nuclear weapons, in which context it had organized an interactive session at its 137th Assembly in St. Petersburg and, at the current Assembly, scheduled a workshop on implementation of the new Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons that had emanated from that process. All Members were encouraged to participate in the workshop.

She welcomed the guest speakers in the special segment, Mr. A. Üzümcü, Director-General of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW), and Mr. N. Takamizawa, Permanent Representative of Japan to the Conference on Disarmament in Geneva and President of the Fourth Conference of State Parties to the Arms Trade Treaty, and invited them to address the Assembly.

Mr. A. ÜZÜMCÜ (Director-General, OPCW), *guest speaker*, said that OPCW was mandated to implement the Chemical Weapons Convention, a comprehensive international agreement that prohibited, without discrimination, the development, production, stockpiling, transfer, retention and use of chemical weapons, under conditions of strict international verification. As a result, almost all global stockpiles of chemical weapons had already been eliminated, which boded well for an unprecedented achievement in the history of disarmament: the eradication of an entire class of weapons of mass destruction. Future efforts would therefore focus primarily on measures to prevent the re-emergence of those weapons, in accordance with the obligations relating to non-proliferation under the Convention, through industry verification, data reporting, and promulgation and enforcement of national legislation.

With the singular purpose of ensuring a chemical weapons-free world, OPCW carried out wide-ranging activities and programmes in support of national implementation, including a Programme for Africa. The effectiveness of legislative and other regulatory measures, as well as of internal administrative structures, was critical to enforcement of the Convention and to preventing non-State actors from accessing materials for the potential development of chemical weapons. Such activities directly complemented the United Nations efforts to promote the implementation of Security Council resolution 1540 (2004), concerning the non-proliferation of weapons of mass destruction. In that context, the OPCW Secretariat had actively focused on offering practical on-site assistance tailored to the needs of any of the 192 States Parties to the Convention that requested it, with concrete results; all but a handful had established or designated a National Authority, which was a crucial channel of communication with OPCW. Another crucial area of focus was ensuring that States Parties had in place all of the initial legislative and/or administrative measures needed for implementation of the Convention, a sphere in which much remained to be done insofar as over one third of the States Parties were still to achieve that aim.

The main challenges to effective national implementation included the fact that the requisite legislative processes were often long and painstaking, whereas they should instead be treated as a priority. OPCW thus offered support activities for the development of comprehensive laws relating to the Convention, as it was through strong regulatory and enforcement action that States Parties would prevent their territories from being used either for prohibited activities harmful to their own interests or as potential trafficking routes. Examples of those activities included internship programmes for drafters of implementing legislation, regional stakeholder forums, and influential visitors' programmes.

The elimination of weapons of mass destruction was of paramount importance, as was the prevention of their re-emergence, while reacting with unity against any breach of agreed norms was indispensable for sustaining the quest for global peace. Despite the remarkable progress achieved in the elimination of chemical weapons, recent experiences proved that the menacing threat of their use had not disappeared, as exemplified by the continuing work of OPCW in the Syrian Arab Republic and by the recent breaches in the United Kingdom. Continual and conscious efforts were needed to ensure a universal, strong and enduring norm against chemical weapons, including by stressing the need for countries that had not yet done so—Egypt, Israel, the Democratic People's Republic of Korea and South Sudan—to become parties to the Convention, which would promote a climate of trust and also benefit regional and global security. Indeed, a truly universal Convention would impart even greater authority to measures against threats that affected all nations.

To those ends, the institutions and processes built for dialogue and cooperation must be strengthened and used to the fullest, with people of goodwill everywhere playing their part individually and through their representative bodies in civil society. The active participation of parliamentarians in those collective endeavours was critical to international peace and security. He therefore called on the IPU Members to take the necessary measures, in their respective countries, for full and effective implementation of the Convention, which was achievable only through comprehensive legislation. Twenty years after its entry into force, the Chemical Weapons Convention deserved to be addressed as a matter of priority. In view of the complexity of the security environment, in particular the growing terrorist threat, it was primarily in the interest of all States Parties to the Convention to ensure its effective implementation.

Mr. N. TAKAMIZAWA (Permanent Representative of Japan to the Conference on Disarmament in Geneva), *guest speaker*, explaining the issues relating to small arms and light weapons and the significance of the Arms Trade Treaty (ATT), said that parliamentarians had the power to promote both effective implementation of the Treaty and earnest deliberations in their home countries concerning its merits. Poor arms regulation enabled and sustained armed conflict, thus necessitating the establishment of adequate control systems to reduce armed violence and

foster the ability of communities to pursue sustainable development. The available data moreover indicated that excessive accumulation and widespread availability of small arms and light weapons increased the lethality and duration of violence.

Adopted in 2013, the ATT had entered into force in 2015 as the first legally binding treaty designed to regulate the international trade in conventional arms. Universalization was vital to ensuring that the Treaty was truly global and that its benefits prevailed. Its 94 States Parties, however, included very few countries in the Asia-Pacific and Middle East region, while 41 signatories had not yet completed the necessary procedures for becoming a State Party.

As stipulated in Article 1 of the Treaty, its essential purpose was to prevent and eradicate the illicit trade in small weapons and light arms through regulation of the import, export, transit, trans-shipment and brokering of eight categories of conventional arms. Used in combination with the United Nations Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All its Aspects, a politically binding international instrument designed to curb small arms proliferation, it was a satisfactory tool to those ends. Key provisions included the establishment and maintenance of an international control system, including a national control list; the prohibition of arms transfer in specific cases; the conduct of risk assessments by exporting States Parties; reporting to ensure transparency and responsible trade; and international assistance for implementation, for which a Voluntary Trust Fund had been established. Challenges included the need to raise political awareness of the Treaty and to prioritize and build capacity for its implementation.

Seeking to dispel misconceptions that were major impediments to the universalization of the Treaty, he said that it neither banned nor promoted the arms trade; rather, it sought only to regulate the international arms trade with the aim of ensuring responsibility through the eradication of illicit trade. Second, it was not a disarmament treaty and therefore placed no obligation on States Parties to reduce or destroy their stockpiles. Third, the principles underlying its implementation respected the legitimate interest of States Parties, including the right to import arms for national security purposes. Fourth, there was no mandatory requirement to report sensitive national security information. Lastly, in addition to obligations, it had merits such as the assistance it provided through the Voluntary Trust Fund for capacity-building, reporting and indeed for project applications from non-States Parties committed to accession.

Misgivings expressed about the Treaty included the belief that its regulations were not strict enough, whereas in fact it set no more than common standards. States Parties wishing to do so were therefore able to adopt stricter measures. Nor was it true that major exporters were not part of the Treaty, particularly considering that membership enhanced the reputation and credibility of the defence industries of States Parties. The Treaty also had broader benefits in that it promoted global collaboration through the assistance provided by the Voluntary Trust Fund; created a sound environment for socio-economic development; contributed to achievement of the SDGs; reinforced national, regional and human security; and enhanced international human rights law and international humanitarian law

All signatories and non-States Parties were welcome to attend the Fourth Conference of States Parties (CSP4) to the ATT due to take place in Tokyo, in August 2018. Indeed, their active participation in the Conference and its working groups would further their understanding of the Treaty with a view to ensuring that their national systems met the basic requirements for accession thereto.

The PRESIDENT thanked the guest speakers for their remarks and invited questions from the floor.

Mr. N. EVANS (United Kingdom), thanking the OPCW for its assistance to his country at the current time, asked Mr. A. Üzümcü what further measures parliamentarians could take to prevent the use of chemical weapons, bearing in mind that those called for in the resolution on the role of parliaments in supervising the destruction of chemical weapons and the ban on their use, adopted at the 129th IPU Assembly in 2013, were clearly insufficient to prevent the chemical attacks that had since taken place in the Syrian Arab Republic and the United Kingdom city of Salisbury. As demonstrated by those incidents, chemical attacks could occur in any country and he thanked all those who had given support to his country following the Salisbury attack.

A delegate from LEBANON asked whether sanctions were imposed for failure to comply with obligations imposed under the Chemical Weapons Convention.

Mr. A. ÜZÜMCÜ (Director-General, OPCW), *guest speaker*, said that it had taken almost a century since World War I, in which millions of casualties were caused by chemical weapons, to develop a comprehensive treaty combating the use of such weapons. The numerous efforts to achieve that aim had culminated in 1997 with the entry into force of the Chemical Weapons Convention, the implementation of which was the responsibility of the States Parties thereto. A collective commitment was required on the part of all governments to uphold that international norm against chemical weapons, which parliamentarians must also firmly uphold by taking a robust stand against all use of those weapons. The international community could not afford to allow the erosion of a norm into which so much time and energy had been channelled. As to non-compliance, the responsibility for imposing sanctions lay with the Security Council, which had not recently adopted any resolutions in that regard.

Mr. N. TAKAMIZAWA (Permanent Representative of Japan to the Conference on Disarmament in Geneva), *guest speaker*, invited Members to consult the information note on the ATT that had been circulated and emphasized the need for integrated efforts to combat small arms and light weapons, including through more effective implementation of the Treaty and improved reporting rates.

The PRESIDENT again thanked the guest speakers for having addressed the parliamentarians of the world at the IPU.

Item 9 of the agenda

The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions

(A/138/9-DR)

The PRESIDENT drew attention to a draft resolution—set out in document A/138/9-DR—prepared on the chosen emergency item by the drafting committee established for that purpose.

Mr. S. CRUSNIÈRE (Belgium), *Rapporteur of the drafting committee,* introducing the draft resolution, said that the drafting committee had been composed of members of the delegations of Belgium, Chad, Indonesia, Mexico, Morocco, Palestine, Uruguay and Zambia. It had engaged in an exchange of views reflecting the concerns of parliamentarians worldwide over the decision of the United States Administration to relocate its embassy to Jerusalem, following which it had finalized the draft resolution. In addition to renewing solidarity with and support for the Palestinian people in defending its just cause and legitimate rights, the text affirmed rejection of the United States decision and considered it null and void under international law. The draft resolution was both clear and succinct and he commended it to the Council for adoption.

Mr. D. PACHECO (Portugal), while recognizing the efforts of the drafting committee, said that parts of the text were controversial. He therefore proposed that the drafting committee should reconvene in order to reflect further on the text.

A delegate from the CZECH REPUBLIC expressed his delegation's reservation to the entire text of the draft resolution.

A delegate from FRANCE said that her delegation was broadly in favour of the text, albeit that some of the language was excessive. The delegation, however, supported both the right of Israel to a secure existence as a sovereign State and the creation of a Palestinian State within secure and recognized borders, with Jerusalem as the capital of both States. It therefore expressed a reservation to operative paragraph 2 of the text. The term "occupied Palestinian territory" used in the text was furthermore unclear. It would have been preferable to use "occupied Palestinian territories", in consistency with the language of relevant United Nations resolutions.

A delegate from TUNISIA said that the draft resolution reflected the unanimity of the world parliamentary community's condemnation of the outrageous United States decision, which was a threat to peace and should be reversed.

A delegate from HUNGARY said that her delegation supported the two-State solution to the Israeli-Palestinian conflict and wished to express its reservation to the text on the ground that it would do nothing to promote dialogue and understanding to that end.

A delegate from AUSTRALIA said that his delegation also supported the two-State solution and agreed with some elements of the text while strongly disagreeing with others. It therefore wished to reserve its position.

A delegate from CANADA, underscoring his delegation's strong support and respect for the IPU democratic process and tradition, expressed reservations concerning the substance of the text, as well as the sincere hope that the IPU Members could find the wisdom and courage to work together and reignite the collective nobility of purpose to foster dialogue towards peace as the only way forward.

A delegate from ITALY said that his delegation favoured the two-State solution and that the basic principles articulated in the draft resolution were acceptable but the text left no room for leeway in the quest for peace. Operative paragraph 2 was unacceptable, for instance, insofar as Jerusalem was a city of three religions.

A delegate from GERMANY expressed strong reservations to the draft resolution, in particular operative paragraphs 2, 4 and 5 thereof.

A delegate from MOROCCO, affirming the need for the IPU to take a clear position on the matter, said it was only to be expected that those who voted against the current emergency item might not support the draft resolution. He noted, however, that some of their countries had in fact voted in favour of the Security Council resolutions cited in the text.

Mr. N. EVANS (United Kingdom), supported by delegates from BELGIUM and PORTUGAL, said that his delegation backed the two-State solution and considered that the text as it stood did not bring the IPU together in support of dialogue. The delegation therefore supported the proposal for the drafting committee to revisit the text.

A delegate from JORDAN said that the outcome of the democratic vote on the emergency item must be respected, as must the resolutions and processes of the international community, which the Israeli occupier instead continued to ignore, while the United States declaration simply perpetuated the ongoing conflict. All Members of the IPU, including Israel, must accept its resolutions.

A delegate from the ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN, supported by delegates from INDONESIA, IRAQ, ALGERIA and LEBANON, said that it was unnecessary for the drafting committee to revisit the draft resolution, which should be adopted as it stood.

A delegate from KUWAIT, agreeing with that view, said that failure to observe the Rules of the Assembly relating to the emergency item and draft resolutions would set an undesirable precedent.

The PRESIDENT said that the emergency item had been selected in a democratic process and that the drafting committee had dedicated itself, within the time available, to the task assigned to it. From the views expressed, however, it was evident that the resulting draft resolution would not be adopted by consensus. The precedent to be set should therefore be one of dialogue towards consensus, to which end the proposal to revisit the text merited consideration, bearing in mind that it would under no circumstances entail any change of subject item. The aim of that proposal was to increase support for the draft resolution and avoid a prolonged debate for which time did not allow.

A delegate from IRAQ said that consensus was impossible and, supported by delegates from SUDAN, KUWAIT and BAHRAIN, that the majority view must therefore be respected, as in any democratic process.

The PRESIDENT reiterated that the aim was to work for consensus and that the only impact of the proposal, if agreed, would be to delay the adoption of the draft resolution.

A delegate from PORTUGAL confirmed that the Assembly voted on the subject and no one wished to change that, and that we needed to decide what was better for the Organization and the countries sponsoring the resolution. It was better for the IPU and the sponsors of the resolution to have a bigger majority in support of the resolution. If it was possible to have a better text to achieve that we should try to do so.

A delegate from PALESTINE said that the IPU Members must remain true to the democratic values and objectives of the IPU, including respect for the Charter, resolutions and principles of the United Nations on which the draft resolution was based.

The PRESIDENT said that the democratic processes provided for in the Rules of the IPU had been followed. The only issue currently at stake was the proposal to allow more time for the drafting committee to revisit the draft resolution with a view to furthering the possibility of its adoption by consensus. The alternative was to continue the current discussion of the text.

At the request of the President of the IPU, a vote by roll-call was taken on the proposal that the drafting committee should revisit the draft resolution with a view to working towards its adoption by consensus.

The proposal was rejected by 46 votes to 38.

The draft resolution was adopted.

The following delegations expressed reservations on specific operative paragraphs: Finland, Italy and San Marino (para. 2); France (paras 2 and 5); and Switzerland (paras 2, 4 and 5). France also expressed reservations on preambular paragraph 5. Furthermore, the delegations of Andorra, Australia, Austria, Belgium, Canada, Czech Republic, Ecuador, Estonia, Fiji, Germany, Hungary, Latvia, Malta, Netherlands, New Zealand, Norway, Poland, Portugal, Republic of Korea, Serbia, Seychelles, Sweden, Thailand, United Kingdom and Venezuela (Bolivarian Republic of) expressed reservations on the resolution as a whole.

The PRESIDENT said that due note had been taken of all the reservations expressed.

Mr. A. Anastasia (Brazil), Vice-President of the Assembly, took the Chair.

Item 3 of the agenda

General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*

Resumption of the Debate

Mr. M. MIJATOVIC (Serbia) said that current migrations were beyond the capacities of any State and posed a global challenge requiring a robust collective response. In Serbia, measures were in place to ensure the best possible living conditions for migrants, as well as their fundamental human rights, with special attention given to women and children. Migrants received all necessary health provision and education for as long as they remained in Serbia, which, for the majority, was a transit country along the Western Balkan route and not a final destination. The majority also stayed in State-run reception centres providing their basic needs and humane care. The Serbian people were empathetic and understanding towards migrants and refugees and stood ready to assist. There had been no episodes of conflict, hatred or violence involving migrants.

By dealing responsibly with irregular migration, Serbia protected its own territory and that of neighbouring countries and countries of final destination. It also worked with success to combat migrant smuggling and human trafficking. The migrant crisis was a global problem that called for concrete solutions, in particular clear policymaking based on the direct experiences of transit and destination countries. A candidate country for European Union membership, Serbia was a reliable partner and stood ready to support a solution agreed by all European Union member States. In March 2016, a reduction in migration along the Balkan route had resulted from an agreement reached between the European Union and Turkey. The issue had to do with people and not numbers.

Mr. K. DARWISH (Egypt) said that irregular migration and migratory flows threatened stability, sustainable development and poverty reduction efforts in countries of origin, transit and destination and were also associated with other challenges, such as organized crime and arms trafficking. The conflicts in various countries had prompted an increase in irregular migration, which was frequently unsafe, if not fatal, and controlled by transnational criminal groups for profit. Egypt had therefore established by law a national committee and a fund to combat irregular migration, concerning which its judicial and security authorities also exchanged information and assistance with their counterparts elsewhere. The rights of migrants were furthermore protected by law.

Despite its economic difficulties, Egypt had over many years been host to thousands of migrants, notably those fleeing conflict in the region, to whom it offered safe haven and the prospect of a better life. With parliamentarians set to play a crucial role in its implementation, the future global compact for safe, orderly and regular migration held promise as a means towards alleviating the suffering of migrants. To that end, national legislation must be established to fight discrimination and xenophobia as well as promote the integration of migrants into society, including through programmes to familiarize them with customs and traditions that differed from their own. Tackling the multidimensional complexities associated with migration and the refugee crisis was no easy task. The current Assembly was a first step along the way, however, attesting to the usual lead taken by the IPU in rising to challenges.

Mr. U.I. LEIRSTEIN (Norway) said that, in the short term, refugees must be provided with aid and protection in receiving countries, which themselves needed support if hosting large numbers. In the long term, however, the root causes of conflict and fragility must be addressed. Stabilization and peacebuilding were indeed long-term processes but social development came only from within. Progress won could be rapidly reversed or destroyed, while extremism and organized crime undermined peace efforts, humanitarian aid and long-term development assistance. Goal 16 of the SDGs aimed to promote peaceful and inclusive societies for sustainable development, access to justice for all and effective, accountable and inclusive institutions. It was thus essential to strive for peace and mobilize resources to fight corruption, human trafficking and smuggling. In countries of origin, citizens must be given fair and equal opportunities of education and employment.

In addition to being safe and orderly for the benefit of migrants and countries of destination and origin alike, migration should be a choice and not a must. Good migration management would be achieved only through international cooperation that took account of the interests of countries of destination, origin and transit, recognized their sovereign right to determine their own foreign residency policy, and was based on the sharing of responsibilities and burdens. Norway would seek to promote multilateral and bilateral dialogue on migration management with key countries of origin and transit. Lastly, he suggested that the international conventions relating to migration and refugees should be reviewed and updated in the light of current circumstances.

Mr. I. MACDONALD (Australia) said that Australia was a nation of migrants, with one quarter of its population either born overseas or having at least one parent born overseas. All migrants and refugees on its soil had contributed to the country's strong and successful multicultural society and indeed to its economy. Australia was also justifiably proud of being home to one of the oldest continuous cultures on earth. Political will and practical action would be needed, however, to implement improved processes for management of the critical challenge of voluntary and involuntary human movement globally. The New York Declaration for Refugees and Migrants was a way of guiding a well-managed and humane response to the mass movement of people, to which end the future global compact must provide strong and practical outcomes, including: reaffirmation of the need to address the root causes of irregular migration and displacement; commitment to existing mechanisms and obligations; and the promotion of models for global cooperation in countering, reducing and preventing irregular migration, including human trafficking and people smuggling.

Australia continued to reap the socio-economic rewards of its positive migration experience. It saw diversity as an investment against marginalization and extremism, played its part in the orderly, planned and fully-resourced resettlement of refugees, and continued to improve its economy and diversity through a regular and planned migration program. Having one of the world's most successful settlement and integration programmes, Australia was keen to play its part in strengthening global governance for migrants and refugees, including through tackling the root causes of displacement.

Mr. N. ANZOUR (Syrian Arab Republic) said that, located as it was in close proximity to Europe, his country was scarcely isolated from the rest of the world, which was all the more reason for parliamentarians not to turn their backs on the wholesale Syrian bloodshed and the drowning of hundreds of Syrian migrants in the Mediterranean. They surely must not differentiate on any ground among their fellow human beings, especially children, who were not to be treated as statistics or collateral damage. They were the future and parliamentarians must do their utmost to ensure that they lived in a safe and forgiving environment, as was required for sustainable development. For many, however, sustainable development in the Syrian Arab Republic—and with it civil peace—was now an alien concept.

The world had furthermore shrunk to the point where dangers erupting in one part had repercussions in others. The law of the jungle reigned; norms governing international relations were disrespected, as were the principles enshrined in the Charter of the United Nations and

international law. His country had always been one of civilization but it was currently witnessing daily slaughter and worsening socio-economic conditions. It was terrorism above all, however, that forced its citizens to migrate. Another abiding problem in the region was that of the Palestinian refugees still waiting to exercise their right to return to the territories from which they had been displaced by the Israeli occupier, which obstinately continued to flout all United Nations resolutions in pursuit of its settlement and occupation policies.

Mr. W.W. Simina (Federated States of Micronesia), Vice-President of the Assembly, took the Chair.

Mr. A. ANASTASIA (Brazil) said that increased migration was a direct result of such factors as conflict, underdevelopment, political oppression and deteriorating living standards. As legislators, parliamentarians played a key role in helping to address the situation of refugees and asylum seekers. Brazil had recently introduced a new migration law guaranteeing protection of migrants and their human rights. There was no discrimination on any grounds against foreign nationals wishing to enter the country and migrants enjoyed the same rights as Brazilian citizens. Moreover, at a recent meeting in Brazil, Latin American and Caribbean States had evaluated progress in the implementation of the Brazil Declaration and Plan of Action, which concerned refugees and displaced persons, and concluded that improvements had been achieved with respect to the international protection of refugees, sustainable solutions and solidarity. The meeting had adopted the 100 Points of Brasilia which was a guide to good practices and intended for input to the global compact.

In recent years, Brazil had welcomed thousands of refugees of many different nationalities, including rising numbers of Venezuelans fleeing the economic and political crisis in their country in search of security and, in many cases, asylum. It had therefore proved necessary to adopt emergency measures to cater for their needs, including sustenance, health care and education. The Brazilian Parliament was closely monitoring migratory flows and sought to assist such refugees, in particular by promoting their social integration. Migration involved sensitive issues, the satisfactory resolution of which called for international cooperation on the basis of democratic and human rights principles.

Mr. A. Anastasia (Brazil), Vice-President of the Assembly, resumed the Chair.

Mr. S. AL-GBURI (Iraq) said that Iraq had faced major challenges since 2003, in particular terrorism in all its forms, social breakdown, violence and counter-violence. Political complexities notwithstanding, the Iraqi people had exercised their democratic will in free and fair elections in a bid to end the reigning paralysis. The country's emerging democracy set an example by showing the path towards overcoming domestic challenges and bringing peace and prosperity to the world in place of war and conflict. By contrast, authoritarian and non-democratic regimes created tensions and insecurity that endangered the world and rule of law. Direct dialogue was the only way forward to resolving conflict and calming tensions between States in a spirit of cooperation aimed at realizing a secure and prosperous future, with the establishment of peace as a priority.

A case in point was the Palestinian question, which should be prioritized as a humanitarian concern and to which there was no solution other than the creation of a Palestinian State, with Jerusalem as its capital and the return of Palestinian refugees. In Iraq, the children of all those martyred in battles waged to drive out extremists in such cities as Mosul, which had been devastated in the process, looked to the international community for assistance in rebuilding their lives, not forgetting that Iraq had defended the world against Daesh terrorist groups.

Mr. B. RAJIĆ (Slovenia) said that focused international efforts were essential to securing the benefits of safe, orderly and regular migration for countries of origin, destination and transit and, above all, migrants. The human rights of all migrants must be protected and special attention given to vulnerable groups, especially children. In Slovenia, all migrant children enjoyed health care and free compulsory elementary education alongside Slovenian children. Also available to migrants was a free integration programme covering language, culture and history, which helped them adapt more quickly to their new environment. With integration key to the elimination of distrust and intolerance, the global compact should emphasize similar measures with the aim of combating discrimination and xenophobia, as well as of highlighting the role of diaspora communities in assisting new migrants to adapt and integrate.

Effective border control cooperation would help to prevent migrant smuggling, human trafficking and irregular migration. All States had a sovereign right to grant or refuse admission to their territory but were also obliged to accept the return and readmission of its nationals. Given their

diversity and overall interconnectedness, the drivers of migration must be tackled through a common approach and in a spirit of solidarity and shared responsibility. As the most direct link between individuals and the global political environment, parliamentarians must raise awareness of the economic and other benefits of migration for countries of origin and destination alike. The positive effects of migration were only achievable, however, through well-managed migration.

Mr. L. FOFANA (Guinea) said that the world was increasingly confronted with conflicts or natural disasters resulting in massive displacement of populations. Parliamentarians must therefore pool their efforts towards finding more humane and responsible solutions to migrant and refugee issues. Action to strengthen the global regime for migrants and refugees should be built around the causes of migration, which were many and varied. Parliamentarians were well placed to provide the necessary political will and thus had a leading role to play in exploring evidence-based solutions, including through information exchange with other countries. Indeed, that role was consonant with one of their important functions, namely to ensure that all individuals were treated with dignity and protected by legislation.

For its part, Guinea would continue to pursue its national efforts to strengthen the regime applicable to migrants and refugees. It had itself experienced no conflict since its independence but had welcomed refugees from civil wars and post-electoral conflicts in neighbouring countries. Its National Assembly had drawn lessons from conflicts elsewhere and was firmly committed to supporting all parliamentary initiatives aimed at strengthening the global regime for refugees and migrants. To that end, it would be essential to pass laws and adopt resolutions aimed at addressing the factors that drove ordinary citizens to become migrants and refugees.

Mr. A. ALAHMAD (Palestine) said that, in the quest to achieve peace, justice, equality and human rights protection, parliamentarians must be the first to champion respect for IPU values and the principles and purposes of the Charter of the United Nations. In the occupied Palestinian territories, the settlement expansion, killings, arrests, blockades and military aggression continued daily at the hands of the Israeli occupier, in flagrant disregard of the many United Nations resolutions calling for an end to its occupation. The Israeli Knesset had in recent years enacted countless laws to the detriment of those living in the occupied Palestinian territories and sought, among other things, to impose Israeli sovereignty over the West Bank and to deduct "martyr" payments from Palestinian tax revenues. The United States Administration was furthermore withholding aid destined for Palestinians in the occupied territories, exacerbating their already dire situation. All such tactics in defiance of the values and principles espoused by the international community simply perpetuated tension and fostered a climate conducive to violence and terrorism.

Palestinians had endured over 70 years of occupation and displacement and looked to the international community for support in their struggle for freedom and self-determination, including through the establishment of a Palestinian State in the territories occupied since 1967, with Jerusalem as its capital. In seeking to achieve the two-State solution, the Palestinian people had paid an unacceptably high price for its aim of a prosperous future in which its children could enjoy the same life of peace and security as others.

Mr. A.A. JAMA (Somalia) said that Somalia had always accepted migrants and refugees but that up to one third of its population had left to seek refuge elsewhere during the country's prolonged civil war. After rebuilding their shattered lives, by way of their remittances they had made it possible for those who remained in Somalia to survive and they had also contributed significantly to growth in their newly adopted countries. Somalia was actively engaged in nation-building so as to give hope to its millions of internally displaced persons and citizens in refugee camps abroad. It thus welcomed the support received from global and regional partners for its stabilization process, which would hopefully encourage the voluntary and orderly return of refugees once the appropriate enabling environment had been established.

The large movement of migrants and refugees was a burning issue to be addressed in a forthright manner before it became overwhelming in its magnitude. Its root causes must therefore be pragmatically and comprehensively tackled to create a balanced solution and effective migration management. Migration had long been part of the fabric of civilization and must be protected from the expedients of short-sighted politicians. International commitments made must also be reaffirmed and fulfilled. The two global compacts in preparation were welcome developments and the IPU must be praised for its efforts to facilitate the parliamentary contributions to both processes.

Mr. M. TIMBINE (Mali) said it was paradoxical that migrants should so often be exploited and subjected to violence and abuse at a time when instruments relating to migrants and refugees numbered the highest ever. Faced with reduced opportunities for legal migration, many Africans had chosen the alternative of irregular migration to escape intolerable situations and meet their basic needs. Their journeys could end in tragic loss of life, however, at the hands of smuggling networks for which irregular migration provided a major source of income. There was nonetheless no denying the pivotal contribution of migrants to growth and sustainable development, as in Mali, where billions in remittances from Malians abroad had helped to improve infrastructures and reduce poverty.

The global compact promised to serve as a comprehensive framework for cooperation to achieve safe, orderly and regular migration and respect for the human rights of migrants, regardless of their status. To that end, solutions to migration issues must be global, participatory and coordinated among countries of origin, transit and destination with a view to addressing the causes of migration and promoting migration as a lever for development. Such concerted action offered the best option for combating irregular migration and ensuring that international migration came to unite and not divide. A positive attitude towards migration must also be cultivated as a way of fighting discrimination and xenophobia, a sphere in which parliamentarians should bring their influence to bear. Parliamentarians must furthermore lead in strengthening coordination among and within States and in seeking to eliminate abuse of migrants.

Mr. G. JAFARZADEH IMENABADI (Islamic Republic of Iran), after expressing sympathy to the Russian people in the wake of the recent fire tragedy they had suffered, said that the growing extent and consequences of migration had turned it into a key international issue. Owing to its geographic location, his country was one of origin, transit and destination for migrants. Disorderly mass migration was driven by numerous economic and other factors, in particular arrogant foreign policy, military intervention and armed conflict which, over the past four decades, had prompted the flight of several million to the Islamic Republic from neighbouring countries. Despite the economic pressures from the unjust sanctions imposed on the country, all child migrants to the country had access to education and other facilities. More international assistance was needed, however, to supplement the limited resources available for helping migrants and refugees. In the spirit of humanity and good neighbourliness, the Islamic Republic had also provided services to irregular migrants, who were treated with dignity and respect.

The success of the global compact for safe, orderly and regular migration would hinge on cooperation, especially from countries with more economic resources, while the global compact on refugees would potentially improve support for those such as the Palestinians living in wretched conditions and reliant on United Nations assistance for over seven decades. In both cases, it would be necessary to promote collective measures and effectively engage international organizations in addressing the situation of migrants and refugees the world over.

Ms. E. MENDOZA FERNANDEZ (Plurinational State of Bolivia) said that the consequences of migration were far from negative in that it offered economic benefits and the opportunity to build a fairer and more balanced world. It was thus regrettable that migration was being driven by increasing socio-economic inequality and by divisions and expansionist aims that had unleashed war and pain. More humane policies were needed in place of those that penalized migrants under the pretext of national security.

For that reason, the World People's Conference on the theme *For a world without borders towards universal citizenship*, hosted by her country in 2017, had declared 10 commandments, which were to: replace the hegemonic perspective of migration policy proposing safe, orderly and regular migration with a humanist vision that welcomed, protected, promoted and integrated migrants; reject the criminalization of migration and eliminate detention centres for migrants; create a world ombudsman of the peoples for the rights of migrants and refugees, among others; strengthen regional citizenships; demand that public expenditures destined for war and criminalization of migrants be used for the creation of integration programmes; promote local policies conducive to integrating cities and societies where the rights of migrants to various services were made effective during their daily life; convene all governments of the world to work together; update the multilateral system; overcome the approach of "rigid borders"; and promote popular mobilization on a global scale. In short, international organizations must recognize that mobility was an inalienable right, walls and barriers notwithstanding.

Mr. J.M. GALÁN (Colombia) said that his Venezuelan comrades were fighting daily for democracy and liberty and defending themselves against the violence and aggression of a tyrannical dictatorship but losing hope. Colombians empathized with and supported them in the

tragedy of their plight. Indeed, many Venezuelans had sought refuge in Colombia from the situation and poverty precipitated by the actions of the dictatorship. The international community must raise its voice in protest against the crimes against humanity being committed by the Venezuelan regime. Although many argued that States were masters of their own destiny and that there should be no interference in their internal affairs, the reverse argument was that there existed a duty of care to intervene in cases where human rights were being trampled over to create catastrophe. He called on the IPU to urge the Venezuelan dictatorship to open a humanitarian corridor for the delivery of aid to those in need and likewise called on all Members to join Colombia in its support for Venezuelans in their quest for a peaceful handover of power.

Mr. B. CHARLIER (International Committee of the Red Cross) said that the International Committee of the Red Cross (ICRC) approached migration from the purely humanitarian perspective of alleviating suffering and responding to the needs of those compelled to leave behind their lives because of armed conflict or other untenable conditions. For their part, parliamentarians could assist States to fulfil their primary responsibility to ensure respect for the safety and dignity of migrants, refugees and internally displaced persons by adopting migration policies and legal frameworks integrating four fundamental axes.

First, States must respect their obligations under international law, including by harmonizing domestic legislation and procedures therewith in such matters as policing, use of force and the non-refoulement principle. Secondly, States must cooperate to prevent and address cases of missing migrants and the needs of their families left in disarray. Thirdly, States must avoid detention as an administrative tool for migration management owing to its potential long-term consequences for the mental health of already vulnerable people, in particular children detained for reasons relating to their migration status or that of their parents. Fourthly, States must act to prevent all forced displacement, notably through ensuring respect by all parties to armed conflict for the fundamental humanitarian norms contained in the law of war and in international human rights law. Parliamentarians were uniquely placed to help in strengthening protection for all migrants and could also be instrumental in reinforcing the commitment of States to addressing the topic in relevant regional and global forums. The ICRC stood ever ready to assist such parliamentary efforts within the framework of its expertise and mandate.

Ms. C. RODRIGUES BIRKETT (Director, Food and Agriculture Organization of the United Nations) said that migration was inextricably linked with the global mandate of the Food and Agriculture Organization (FAO) of ending hunger, achieving food security, reducing rural poverty and promoting the sustainable use of natural resources. Migration indeed had a strong agricultural and rural dimension. Many migrants came from rural areas, to which a large portion of international remittances were sent and where most of the world's poor and hungry also lived. Agriculture and rural development were furthermore important to stemming the current rise in hunger.

The current negotiations for the two global compacts provided a unique opportunity to address the adverse drivers that compelled people to leave areas of origin, such as by promoting increased investment in food security, climate change adaptation, agricultural and rural development, employment creation and entrepreneurship development, particularly for rural youth. FAO therefore welcomed the priority given to food security and nutrition in the first draft of the global compact on refugees and hoped that agriculture and rural development would be included in the global compact for safe, orderly and regular migration. Its own migration-related work included the improvement of disaggregated data and evidence concerning rural migration, the release of an atlas focused on rural migration in sub-Saharan Africa, and the implementation of numerous in-country projects. Efforts must be redoubled to ensure that migration was a choice and not a necessity, which would in turn ensure that its benefits were harnessed.

Ms. K. OTSUJI (Japan) said that, in the face of the unprecedented scale of migration and refugee issues, Japan was keen to fulfil its share of responsibilities in line with related international conventions and human rights standards. Utmost priority must be given to protecting the human rights and security of migrants and refugees, whose active participation in society must also be enabled in receiving countries. Attention must likewise to given to the treatment of those who were lesbian, gay, bisexual, transgender or intersex and to the special needs of women and children. It was also important to address the causes of migration, including conflict and persecution, to promote the safe return of migrants and refugees to their countries of origin.

The value of migrants must be recognized in receiving countries, which should nurture mutually beneficial relations by establishing social integration programmes that included teaching of their language and culture. For their part, parliamentarians must work to combat discrimination, prejudice and xenophobia, promote integration through targeted education and knowledge

acquisition activities, and support international agencies and non-governmental and non-profit organizations working with migrants and refugees. High-level political commitment was needed to guarantee the human rights, security and social protection of migrants and refugees, including through the pillars of bilateral and multilateral diplomacy. Individual interests must be set aside in favour of international collaboration and the acceptance of diverse values. In continuing its support to migrants and refugees, Japan looked forward to helping to resolve their difficulties through cooperation with all other actors.

Mr. T. MANSMANN (Germany) said that Germany was now a country of migration, for which reason the authorities had recently decided that migration policy should be established by law. The concerns of its citizens could not be ignored, among them the fact that the country was a main target for refugees and irregular migrants in Europe. There was also criticism of the Government for its humanitarian assistance to refugees and migrants and for its inadequate control of migration. The challenges posed by such issues were immense, but he was confident that they would be overcome in time.

The first aim of migration management should be to improve living conditions in potential countries of origin so that their citizens had reason to stay. A clear legal distinction must also be made between asylum seekers, war refugees and permanent migrants. Another aim for Germany was to ensure access to legal employment for migrants wishing to work and the return of those denied permanent residence and not in need of protection, as well as of those who exploited the opportunities offered to them to engage in criminal activities. While admittedly small, the latter group was a serious topic of debate in receiving countries that should not be underestimated. Efforts must also be directed towards shortening the asylum application process and closing loopholes in the system.

Mr. S. CRUSNIÈRE (Belgium) said that international conflicts, demographic pressures and the climate change effects would increase migration in the coming years and that the processes under way would determine whether it was a source of prosperity or one of dehumanization and social tension. It was time to end the injustices around migration once and for all by first publicly recognizing and highlighting its advantages. Through their labour and remittances, migrants made significant contributions to receiving and sending countries alike and did not warrant the abuse and prejudice, which must be stopped, poisoning some of their lives. Secondly, the means for managing migration and protecting migrants must comply with the relevant legislation. Barriers and restrictions encouraged irregular migration, which increased vulnerability. It was therefore preferable to increase regular migration channels, including through stronger partnership with transit countries. Thirdly, protection for vulnerable migrants must be enhanced through greater international cooperation and a robust international regime aimed at preventing deaths and ill-treatment of migrants. It was also necessary to address the causes of forced migration. Migration should not be synonymous with suffering and the contribution of migrants to development should be welcomed. The opportunity was ripe for ensuring the success of migration for all and parliamentarians had a responsibility to meet that challenge.

Mr. A. SHKRUM (Ukraine) said that, if combined, the millions of the world's refugees and internally displaced persons would form one of its biggest nations. Ukraine was unfortunately among those with the highest number of internally displaced persons, refugees in their own country. It had been four years since the United Nations General Assembly had adopted its resolution affirming the sovereignty and territorial integrity of Ukraine and condemning Russian actions in violation of international law. During that time, millions of Ukrainians had either been internally displaced or sought asylum elsewhere as a result of the continuing Russian aggression in Crimea and eastern Ukraine. The fact was that an IPU Member country was changing European borders by military force. In a hybrid war, it was using all available instruments, including social media, to incite ethnic discord and gross human rights violations. It had also deliberately interfered in the domestic affairs of other States, creating a mistrust of public authorities and democracy. Until the grounds for their introduction were eliminated, sanctions must be maintained against countries that conducted diplomacy mainly through war and force. The global refugee situation would be improved by treating its causes and not its symptoms.

Mr. J.G. CORREA (Bolivarian Republic of Venezuela), thanking all those who had expressed support for Venezuelans in their current plight, said that his was no longer a country of destination for migrants but a country of origin. Millions of Venezuelans had been forced to migrate owing to lack of access to food and medicine, which was a form of oppression. Under the ruling dictatorship,

the country was witnessing falling production levels, hyperinflation, and restriction of rights and freedoms, including freedom of opinion. Parliamentarians were being persecuted, having received no pay for some two years. Free and fair elections must therefore be held to change the sorry state of affairs in the country and reverse the mass migration taking place. The Venezuelan people would continue to take to the streets in their fight for a return to democracy and looked to the IPU for support.

Mr. S. SOENDERGAARD (Denmark) said that, were he present to criticize only governments of countries other than his own, he would criticize the military in Myanmar for its genocide of the Rohingya people and its expulsion of so many innocent civilians to Bangladesh and elsewhere. He would criticize the regime in Turkey for its construction of a wall along the Turkish-Syrian border in order to halt crossings of refugees and for its invasion of the Syrian Kurdish town of Afrin which had created new flows of refugees. He would also criticize the United States President Trump for his discriminatory immigration laws and his plan to build a new Berlin wall against Mexico.

All such criticism would be justified but too easy. He therefore instead wished to criticize his own Government for its decision to accept no more refugees under a United Nations resettlement plan. Rather than being part of the solution to the current refugee crisis, that decision was part of the problem. The refugees concerned were among the most vulnerable and to receive them was to provide help where most needed, to demonstrate an alternative to people smuggling, and strengthen the global community from the humanitarian standpoint. He disagreed with that decision and hoped that others would not be inspired to emulate it.

Ms. C. BILYK (Australia), recalling the messages of the special guest speakers in the earlier high-level interactive session, in particular the need for protection systems and principled solutions to displacement, said that Australia was taking measures to combat trafficking in persons, smuggling of migrants and contemporary forms of slavery and to identify and provide assistance to victims. One recent parliamentary report had recommended the creation of legislation to combat modern slavery, while another had made recommendations for addressing slavery, slavery-like conditions and forced labour, preventing human trafficking and improving support to victims. Australia also had an international strategy to combat human trafficking and slavery and was committed at the regional level to the Bali Process on People Smuggling, Trafficking in Persons and Related Transnational Crime, which it co-chaired with Indonesia.

The sitting rose at 7 p.m.

Standing Committee on Peace and International Security

Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development

SITTING OF SUNDAY, 25 MARCH

(Morning)

The sitting was called to order at 9.50 a.m. with Ms. L. Rojas Hernández (Mexico), President of the Standing Committee, in the Chair.

Adoption of the agenda
(C-I/138/A.1)

The agenda was adopted.

Approval of the summary record of the Committee's session held at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg (October 2017)

The summary record was approved.

Briefing by the President

The PRESIDENT said that 2017 had been a special year for democracy and for the IPU, as it had marked the twentieth anniversary of the adoption of the Universal Declaration on Democracy, and the tenth anniversary of the United Nations General Assembly decision to declare 15 September the International Day of Democracy. At the 136th Assembly in Dhaka, the IPU's governing bodies had approved a series of actions to mark those anniversaries, including the circulation of an international petition in favour of stronger democracies, which was launched on 15 September 2017. All parliamentarians were encouraged to sign the petition and circulate it as widely as possible among their country constituents.

During the 138th Assembly, use of the IPU Assembly mobile application would be promoted, and the Secretariat would be on hand to assist first-time users. Users would be requested to complete a short online survey on assemblies and IPU communications. The results of the survey would be used to garner a better understanding of delegates' expectations and experiences at Assemblies, in order to craft the next IPU communications strategy. All IPU Member Parliaments present were also encouraged to endorse the Common Principles for Support to Parliament, which offered clear guidance and aimed to improve the quality of support available to parliaments.

Three events would take place during the present Assembly that all members of the Standing Committee on Peace and International Security were encouraged to attend: a special segment of the plenary of the Assembly featuring the Director-General of the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW) and the President of the Arms Trade Treaty Conference of States Parties, to draw the attention of the global parliamentary community to the dangers of chemical weapons and small arms; a workshop on the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons, organized by the International Campaign to Abolish Nuclear Weapons; and an informal meeting on the Standing Committee's long-term project on comprehensive disarmament and parliamentary oversight, which was being conducted jointly with the Strategic Concept for the Removal of Arms and Proliferation (SCRAP) of the University of London SOAS, Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND) and the Geneva Centre for Security Policy (GCSP).

Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development

(a) Presentation of the draft resolution and the explanatory memorandum prepared by the co-Rapporteurs
(C-I/138/DR, C-I/138/DR-am, C-I/138/DR-am.1 and C-I/138/M)

Mr. A. CARONI (Switzerland), *co-Rapporteur*, said that in April 2016, the United Nations General Assembly and Security Council, respectively, had adopted resolutions on sustaining peace (70/262 and 2282(2016)), defining "sustaining peace" as "a process to build a common vision of a society, ensuring that the needs of all segments of the population are taken into account". Since their adoption, focus had shifted from the question of how to deal with violent conflict and return to peace, to how to strengthen peace within societies and prevent conflict. The concept of "sustaining peace" was comprehensive, coherent, inclusive and forward-looking.

The adoption of the 2030 Agenda on Sustainable Development and its accompanying Sustainable Development Goals (SDGs) and targets had shown that Member States of the United Nations shared common aspirations for development. Sustaining peace and sustainable development were inextricably linked, and since they were both issues primarily of national responsibility, the meaningful involvement of parliaments was crucial.

The draft resolution therefore built on existing work being done in the context of the United Nations, while considering sustaining peace from the perspective of previous and ongoing IPU engagement. It aimed to reflect an ongoing paradigm shift in the United Nations and identify new avenues for cooperation. The resolution was intrinsically related to the tenets of both the Charter of the United Nations and the Statutes of the Inter-Parliamentary Union. It proposed several specific measures by which IPU Member Parliaments could contribute to sustaining peace as a contribution to meeting the SDGs.

Focusing on peace, rather than war, the resolution outlined ways in which parliaments could contribute to sustaining peace and to strengthening the resilience of societies, rather than focusing on classical security measures, such as peacekeeping operations and counter-terrorism. Despite the breadth of the notion of sustaining peace, he cautioned that the Standing Committee must not overload the resolution, but rather should maintain a strong focus on its core purpose and language.

The PRESIDENT recalled that, following heated discussions during the 137th IPU Assembly in St. Petersburg, the Executive Committee had approved a policy on abusive language, of which the Standing Committee was asked to take due note. Tolerance and respect had always prevailed in the work of the Standing Committee, and she hoped that would continue to be the case.

She invited the Committee to discuss the draft resolution as prepared by the co-Rapporteurs, to which 136 proposed amendments had been received by the statutory deadline.

(b) Debate

Mr. A. SUWANMONGKOL (Thailand) said that SDG 16 emphasized the need to enhance general well-being, respect for human rights, inclusiveness, good governance and justice for all. Thailand had implemented specific policies and strategies in that regard, including a zero-tolerance policy on trafficking in persons. A feasibility study had been conducted in preparation for drafting a 20-year national strategy, including a vision based on the sufficiency economy philosophy developed by his majesty the late King Bhumibol. The strategy was based on six axes for development, including national security, and equality in society and public management. A national legal reform had also been carried out, to ensure that domestic legislation was consistent with the international agenda on sustaining peace. The draft resolution contained useful recommendations, which, if fully implemented, could help to sustain peace at the national and international levels.

Mr. A. NEOFYTOU (Cyprus) said that achieving lasting peace and security was essential for viable economic development and progress. Peace and sustainable development were interdependent and mutually reinforcing. Societies facing harsh fiscal challenges were vulnerable to instability. Upholding the values enshrined in the Universal Declaration on Democracy and meeting the SDGs were crucial to sustaining peace. Parliaments must therefore ensure fair and inclusive institutions, good governance, respect for basic human rights and the rule of law, especially in the aftermath of conflict. Parliaments must increase their focus on eradicating poverty and hunger, ensuring access to adequate housing, health services and education, and increasing employment opportunities, which would not only improve the economic situation, but also contribute significantly to violence prevention. Lasting peace could not be achieved easily; it required concerted efforts by all stakeholders and cooperation between national governments and parliaments, financial institutions and civil society organizations. Sustainable development must be at the heart of all policies if peace was to be sustained.

Mr. T. TUNTEV (The former Yugoslav Republic of Macedonia) said that the 2030 Agenda for Sustainable Development and its accompanying goals and targets constituted a set of common guiding principles, designed to unite citizens in crafting a peaceful, stable, inclusive and environmentally sustainable world for all. In Macedonia, the utmost effort had been made to overcome the deep political crisis by uniting citizens through common values. The Government was determined to secure full integration into the European Union and NATO through commitment to good governance, democratic values and respect for human rights and the rule of law. A new approach to development had been adopted, based on cooperation and fostering good relations with neighbouring countries, which had helped to overcome longstanding issues and improve mutual trade opportunities. The United Nations had provided welcome support in that regard.

Activities for sustaining peace should begin at the national level. The need for a clear role for parliaments in efforts to meet the SDGs was therefore essential. Parliaments must budget for sustainable development and strengthen oversight with a view to achieving sustainable peace. The IPU could contribute significantly in that regard.

Ms. M. BON KLANJŠČEK (Slovenia) said sustainable development could not be achieved without peace and security. Given the important link between resilience and sustainable development, a comprehensive approach was taken in Slovenia to humanitarian and development programmes. The link between security and development had also been underscored through a resolution on security and development cooperation, recently adopted by the Slovenian Parliament. Her Parliament was updating legal and strategic documents on development assistance with priority areas including poverty eradication, respect for human rights and promotion of good governance. Relations between countries in the western Balkans remained politically volatile and sensitive. It was therefore particularly important that those countries received the support needed to build sustainable and resilient States and societies, based on respect for human rights and fundamental freedoms. Investing in the stabilization of the region as a whole would also benefit each State individually. Parliaments set an example by their actions and must therefore do their utmost to end poverty, ensure respect for human rights, promote gender equality and protect the environment. The Standing Committee's resolution would provide an opportunity to address a complex range of security issues, and discuss resilience activities and humanitarian action.

Mr. H.B. KAMBHAMPATI (India) said that peace was essential for the attainment of all 17 SDGs. Peace was essential for poverty eradication, health and well-being, education, gender equality, economic growth and environmental sustainability. Peace was paramount to the attainment of SDG 5 on gender equality in particular; evidence had shown that conflict resulted in gender inequity, and that in situations of conflict and violence, women were the worst affected. Conflict-affected countries had struggled to meet the Millennium Development Goals (MDGs), as the vast majority of their resources had been poured into violence containment efforts. The Government and Parliament of India were committed to building a peaceful world order and worked consistently to build good neighbourly relations, as well as making a significant contribution to United Nations peacekeeping missions. India's national development priorities were fully aligned with the SDGs, with centrally-sponsored development schemes launched around the country, and legislation enacted to promote socioeconomic change. Parliament had been active in amending legislation to promote an inclusive society and foster peace for development, including through a commitment to provide housing for all by 2022. India had hosted the BRICS Women's Parliamentarians' Forum in 2016 and the South Asian Speakers' Summit on the SDGs in 2017. Strong democratic institutions and close cooperation were essential.

Ms. K.M. PARK (Republic of Korea) said that the Winter Olympic Games, held recently in Pyeongchang, had been an event full of hope, which, together with the agreement on the inter-Korean Summit, had revived the aspiration for Korean reunification. Permanent peace on the Korean peninsula, through reunification, would enable the Republic of Korea to play a more proactive role in maintaining international peace and security as a responsible member of the international community. The Republic of Korea contributed actively to peacekeeping operations and had increased its financial support to refugees, enacting legislation in that regard. Peace both among and within nations was essential to ensure sustainable development; the marginalized and vulnerable must be at the heart of all policies in that regard. Parliaments had a crucial role to play in building international peace, as well as maintaining peace at the national level. States with advanced democracy did not allow dictatorships. Parliaments should represent the whole of society. They should make concerted efforts to legislate and build institutions for the marginalized minorities, and stand together in solidarity for peacebuilding and peacekeeping internationally.

Mr. A. KLIMOV (Russian Federation) said that the main reasons for confrontation and wars around the world were distrusting and disrespectful interethnic and interreligious dialogue, and the external interference in the domestic affairs of sovereign States. In follow-up to the resolution adopted by the Standing Committee at the 136th IPU Assembly in Dhaka, Bangladesh, a parliamentary committee had been established in the Russian Federation, to address foreign interference. The Committee had recently issued its first annual report, which had verified facts and drawn reasoned conclusions regarding inadmissible interference in the domestic affairs of sovereign States. Interfaith and inter-ethnic dialogue, which had been the subject of the St. Petersburg Declaration, adopted at the 137th IPU Assembly, were crucial for the attainment of sustainable peace and sustainable development. His delegation hoped that those principles would be duly reflected in the final text of the resolution adopted by the Standing Committee.

Mr. C.G. JONG (Democratic People's Republic of Korea) said that the situation on the Korean peninsula was a matter of international concern, which related directly to ensuring peace and sustainable development in North-East Asia. Unjust sanctions by the United States against the Democratic People's Republic of Korea posed a threat to peace and prosperity in the Korean peninsula and gravely threatened the lives of the most vulnerable, in particular innocent women and children. The sanctions were intended to disrupt the full gamut of economic relations and financial transactions in order to overthrow the political system through isolation. Fictional human rights abuses were being reported to undermine the administration. Such reports were the height of impudence. That notwithstanding, a dramatic turning point had been reached in relations and cooperation in the Korean peninsula, which was entirely due to Supreme Leader Kim Jong-un's dedication to the nation, peace and reconciliation.

Mr. A. ALSUBAIE (Kuwait) said that each year, the Standing Committee continued to talk about peace while countries continued to be torn apart by sectarian strife. Peace could not exist without sustainable development. Development could not exist without equitable access to food, housing and education for all, and an end to corruption. Kuwait had contributed significantly to development efforts in other countries in an attempt to foster peace. Regimes that wanted to disrupt peace must be prevented from doing so. Parliamentarians, as representatives of the people, must serve the interests of their constituents. There were millions of internally displaced persons and refugees around the world, who lived with immense suffering. Parliaments must legislate to protect those people and must ensure that the law was upheld, not only by governments but also by civil society and nongovernmental organizations. Countries that have the resources to bring about change must do so. The protection of all citizens was the only source of lasting peace and stability. The time had come to move from words to action.

Mr. S. INATOMI (Japan) said that the inextricable link between peace and sustainable development was highlighted in SDG 16. Conflict invited social division, destroyed infrastructure and instantly undermined decades of development efforts. Where government resources had been exhausted by conflict, social services could not be provided to those most in need. In the absence of democratic governance and the rule of law, a vicious cycle of unrest could take root. Sustaining peace should therefore not be the focus only in post-conflict situations, but measures should also be taken before and during conflicts, and conflict prevention should also be focused on. Development was the key to tackling the root causes of conflict, upholding human rights and ensuring peace and security. Inclusive participation in society, with shared responsibility, was essential in that regard. In Japan, the concept of human security was advocated, focusing on safeguarding the life, livelihood and dignity of each individual, developing their skills and encouraging autonomy. The Government of Japan also provided support to countries in conflict, through humanitarian assistance and post-conflict reconstruction and development activities. The Japanese Parliament would continue to provide support and cooperate with partners to contribute to sustained peace and attain the SDGs.

Mr. M. ALJAWDER (Bahrain) said that the Government and people of Bahrain were committed to meeting the SDGs, which would contribute to economic, social and environmental development, and building infrastructure and human resources. In Bahrain particular importance was placed on ensuring education for all, involving women in all aspects of society, and upholding the principle of equality for all citizens. The groundwork for social solidarity had been laid, by making all services available to all citizens. The Parliament of Bahrain had contributed significantly to development, by legislating for better education, health services and employment opportunities. Implementation of the national development programme, which was aligned with the SDGs, was overseen by Parliament. The Government of Bahrain had established working groups to oversee particular activities and to adjust the development programme as necessary, in the light of experiences gained, and had reported to the United Nations Economic and Social Council (ECOSOC), through its high-level segment, on progress made.

Mr. M.J. JAMALI NOBANDEGANI (Islamic Republic of Iran) said that centuries of hostilities and conflicts in the Middle East region had cost the lives of millions and had a severe impact on sustainable development. Tension and war had disrupted security and peaceful coexistence. International peace and security could not be achieved without justice, equal access to resources, education and health care. In a globalized world, most threats to peace and security were shared and all-encompassing. Terrorism and international organized crime knew no borders and constituted a threat to all. There was not a "one-size-fits-all" approach to development; each country should have the freedom to devise its own development plan, in full respect of its national culture and identity, without any external interference.

Mr. Á. SINMALEZA (Ecuador) said that sustainable peace required not only the absence of conflict but also favourable social and economic conditions that allowed people to live in harmony with nature. Respect for human rights was essential. The Parliament of Ecuador condemned the recent terrorist attacks that had taken place on in the border areas between Ecuador and Colombia. The police and army had borne the brunt of those attacks. He called on the IPU to provide support to the peace process. Ecuador was also facing the economic and humanitarian consequences of the current situation in Venezuela, in particular as host to a significant number of migrants. Migration should never be a necessity. Commitment to the eradication of nuclear weapons was crucial to global peace, since there were no winners in modern war. Aside from conventional weapons, technological innovation was also bringing about unforeseen threats, and was being used to disrupt the relations between States and destroy modern structures and systems. While artificial intelligence could be a tool for improving quality of life, it could also have dramatic consequences for the labour market, which must be given due consideration. Alliances and cooperation between all stakeholders, at the State and non-State level, would be the key to implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development. He underscored the commitment of his Parliament in that regard.

Mr. P. NIEMI (Sweden) said that paragraph 10 of the draft resolution, on gender equality, was particularly welcome; the correlation between armed conflict and discrimination against women had been proven without doubt. Implementation of United Nations Security Council resolution 1325 was therefore particularly important. In that context, human rights components should be incorporated into United Nations peacekeeping operations as a matter of priority, to ensure gender equality and promote the rights of children. Human rights monitors could play a critical role in helping countries emerging from conflict to sustain peace. Gender-responsive budgets, not just at the national level but also at the regional and international levels, were essential. International organizations should lead by example, not just in setting standards but also in implementing them. The treatment of the most vulnerable groups in society was a barometer for respect for human rights in general. People of different sexual orientation should also be mentioned specifically in the draft resolution. The draft resolution could also be more specific about the measures needed to sustain peace in post-conflict situations, in particular the importance of bringing the perpetrators of war crimes to justice: there could be no peace without justice and no justice without responsibility. All States that had not yet done so should ratify the Rome Statute of the International Criminal Court.

Ms. A. HABIBOU (Niger) said that the Forum of Women Parliamentarians had met and held a productive discussion on the topic of the Standing Committee's resolution. It had discussed the worrying situation of women in armed conflict, in particular refugee and migrant women, who were often the victims of sexual violence, rape and were treated as goods for sale. The Forum had agreed on the importance of strengthening women's autonomy, and their participation and representation in all public institutions, and had called for the unequivocal implementation of United Nations Security Council resolution 1325 and all international human rights conventions. She had submitted proposed amendments to the draft resolution on behalf of the Forum, with those aspects in mind.

Mr. A.K. AZAD (Bangladesh) said that in 1971, the Pakistani army had killed innocent men, women and children in Bangladesh. The three million victims were still remembered, as a symbol of the vital importance of peace. Terrorism, ethnic cleansing and the rising threat of nuclear weapons were a serious threat to peace and stability, and thus to sustainable development. Peace could not be sustained without development, and development could not be sustained in situations of conflict. Terrorism was on the rise, and many innocent people were being forced to flee for their lives. The Government of Bangladesh was doing its utmost to help all those who sought refuge, and was receiving support from the international community, but the root causes of the mass influx of refugees into Bangladesh had not been addressed. Disarmament was crucial. The Prime Minister of Bangladesh had presented a peace model to the United Nations General Assembly, focusing on empowerment through a multidimensional democratic approach anchored in eradicating poverty and hunger, eliminating inequality, including the disenfranchised in all aspects of society, and bringing an end to terrorism. Despite significant resources having been absorbed by efforts to assist the vast swathes of refugees arriving in Bangladesh, progress was being made towards attaining the SDGs. Efforts in that regard would continue.

Mr. R.M. GONZÁLEZ PATRICIO (Cuba) said that preserving peace constituted a significant challenge for humanity. Despite efforts to implement a development programme in Cuba, persistent trade and financial embargoes instituted by the United States some 50 years previously, continued

to hamper progress. Sustainable peace could only be achieved by ensuring full respect for the Charter of the United Nations, particularly with regard to national sovereignty, territorial integrity and the political independence of States. Under the Universal Declaration of Human Rights, all people should have the right to live in dignity, with their rights and freedoms respected, yet inequality was increasing the world over. All States should be able to use their resources freely. Cuba was party to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, and the National Assembly had issued a statement categorically rejecting the growing trend towards militarism. The nuclear threats being made by the United States administration should be condemned. All parliaments must work together towards a world free of nuclear weapons, and should support the proposal made by Cuba to mark 23 September as an international day for the eradication of nuclear weapons.

Ms. P.E. LOCATELLI (Italy) said that the Forum of Women Parliamentarians had met to discuss the draft resolution from the perspective of women's inclusion and contribution. The Forum had considered that the term "sustainable" peace was preferable to "sustaining" peace, since sustainable peace was a better vehicle for sustainable development. The Forum had recalled that the United Nations Security Council had adopted resolution 1325 to address the disproportionate impact of armed conflict on women, and to recognise the undervalued contribution of women in peacekeeping and peacebuilding. Despite the resolution calling for the adoption of national action plans, less than a third of United Nations Member States had done so. The Forum had therefore submitted a proposed amendment to the Standing Committee's draft resolution, on the importance of adopting national action plans for the implementation of UNSC resolution 1325, with parliamentary involvement not only in approving and overseeing the implementation of such plans, but also in their drafting. The second amendment proposed by the Forum was on guaranteeing the physical integrity of women and girls in times of conflict, and the third proposed amendment reaffirmed that parliaments must guarantee that the situation and particular needs of migrant, refugee and displaced women and girls would be taken into account.

Mr. P.J. RAJAONARIVELO (Madagascar) said that peace and stability were absolutely necessary for development. African countries were the most exposed to all types of persecution, hostility, war and conflict, which had a serious impact on the lives of their populations. People were more likely to suffer malnutrition than in any State that was politically stable. Conflicts did not simply arise from nowhere: they were rooted in injustice. Everyone had the right to dignified living conditions, education and health care. All States had committed to the 2030 Agenda for Sustainable Development and to eradicating poverty in all its forms. Overcoming social injustice would be essential if the goals of the 2030 Agenda were to be achieved. All States should therefore work to foster peace and sustainable development, by promoting peace, respect for human rights and a dignified life for all. Political will was needed to redress inequalities, ensure the transition to a green economy, ensure inclusive development, and invest in sustainable peace. The planet was the shared home of all humanity. Security for future generations could only be achieved by building peace and sustainable development through a multisectoral, integrated approach, based on respectful multi-stakeholder partnerships. Madagascar had benefited from the work of young volunteers whose mission had been to create awareness among young women to become leaders in peace.

Mr. J.P. BATUBARA (Indonesia) said that governments must take a comprehensive approach to identifying and prioritizing strategies for sustaining peace, focusing on inclusivity. Peacebuilding must be home grown, with parliaments playing a key role in building effective national institutions that could deliver sustaining peace at the national level. Countries in conflict had the best knowledge of their own local experience and would live with the results and achievements of peacebuilding measures. Indonesia had been making voluntary contributions to the United Nations Peacebuilding Fund consistently since 2006, and had long been an ardent supporter of the Peacebuilding Commission. The Commission should learn continuously from the experiences of States and should, together with ECOSOC, make conflict prevention a cross-cutting theme, including for the attainment of the SDGs.

Ms. M. LAZZARINI (San Marino) said that San Marino was the oldest republic in the world. It had always been neutral, sustained peace, and provided hospitality for those fleeing war. The draft resolution was particularly timely, given the increasing tensions between global powers. It seemed like justifications for attack were being sought at every opportunity. The media played a key role; it should be pluralist and free of manipulation. In light of the current conflict in the Syrian Arab Republic, SDG Target 16.4 on significantly reducing illicit financial and arms flows, was particularly urgent. While the profits from the arms trade remained so high, the pressures that led to conflicts and to sell more weapons would continue. While money remained more important the people's

lives, the planet would be degraded and human rights would continue to be denied. In a sustainable economic system, trafficking and exploitation of vulnerable people, in particular children, would not exist. The gap between rich and poor was widening beyond extremes of any justification. A more radical approach was required to seek efficient solutions to ensure the equitable distribution of income and wealth, respect for human rights, social justice, and the self-determination of peoples. The warning signals of conflict must be heeded and preventive action taken as a matter of extreme urgency. Humankind would not continue to develop through the wielding of weapons, but through communication.

Mr. B. QASIM (Palestine) said that there had been many changes in the situation in the Middle East region since the Standing Committee had last met, not least the declaration by the United States Administration to recognise Jerusalem as the capital of Israel through a unilateral and unlawful decision, which constituted a clear breach of international law and the resolutions of the United Nations General Assembly regarding the status of Jerusalem, and would only bolster the pursuance of aggression by extremist forces in Israel. The change in the status of Jerusalem undermined efforts to achieve sustainable peace and development in the region. Sustainable development could not be built under occupation. The occupying authorities continued to stand in the way of efforts to find a peace plan; opposing a deal would only result in further conflicts and hitherto unforeseen wars. All resolutions adopted through the United Nations and other international forums must be respected by all parties at all times.

Mr. B. TARASYUK (Ukraine) said that while his delegation supported the draft resolution, it did not agree with many of the proposed amendments, which were not in the spirit of the resolution. Implementation of the resolution, and many others, must be guaranteed. The agreement to hold the 137th IPU Assembly in St. Petersburg had been counter to the principles and ideals of the IPU; the Russian Federation was an occupying force. If the Russian Federation continued to undermine the territorial integrity of sovereign States, using terrorism, interfering in the conduct of democratic elections, and conducting cyberattacks, its calls to foster interreligious and inter-ethnic dialogue, and to prevent foreign interference in the domestic affairs of States, could not be trusted. The Russian Federation continued to flout international law and the Charter of the United Nations. The IPU did not lack good resolutions; it lacked the consistency and determination to uphold its values and principles. The world's parliamentarians should stand together against those who sought to undermine democracy.

Mr. H. WU (China) said that peacebuilding should adhere to the principles enshrined in the Charter of the United Nations and be conducted in full respect of the sovereignty and territorial integrity of States. Political security and development capabilities should be enhanced, in parallel with conflict prevention. Peacebuilding should respect the capacity of the countries concerned. External support should be constructive, with a focus on reconciliation. The United Nations should work in synergy with regional organizations to ensure a harmonized approach. His Parliament prioritized development at the national level, as a source of lasting peace. The root causes of conflict must be addressed, by fully promoting the 2030 Agenda for Sustainable Development, improving people's livelihoods, and narrowing the wealth gap in developing countries. The capacity for self-development should be promoted as a solid foundation for sustainable development and sustainable peace. His delegation welcomed the draft resolution, although it had submitted several proposed amendments.

Ms. L.I. CERITOĞLU KURT (Turkey) said that the discussion on sustainable development and sustainable peace was particularly timely. The report of the Secretary-General of the United Nations on peacebuilding and sustaining peace (A/72/707) should be mentioned in the resolution. Her delegation had therefore proposed an amendment to that effect.

Mr. A. ABDELRAHMAN (Sudan) said that the war in Darfur had destroyed essential infrastructure, depriving people of access to education, health services, water supplies and sanitation. Now that the war had ended and peace had been re-established, there was a clear understanding that there could be no economic development without peace. Free elections had been held in Darfur's 12 administrative units, which represented a positive step towards sustainable development. Despite progress in Sudan, war and conflict continued to rage around the world as a result of foreign interference in the domestic affairs of sovereign States. The IPU should continue to offer support to countries that had fallen victim to external interference.

Mr. K. BAKKAR (Jordan) said that while all participants were expressing the importance of common values of tolerance, the rule of law, human rights, and the independence of sovereign States, and all agreed that peace and security were prerequisites for sustainable development, the

world's major powers continued to thrive on the destruction of smaller States. The Middle East had become a battlefield for regional and global powers to undermine each other's peace and security in an abject failure to respect international law and the resolutions of the United Nations. Refugees and migrants were being denied essential assistance by nations seeking to look after their own national interests, which had prevented humanitarian aid from accessing those in need. Sustainable peace and development could only be achieved through joint action and cooperation. All stakeholders in all countries must therefore work together.

Mr. A. ADLERCREUTZ (Finland) said that sustainable development was a prerequisite for peace; if a society could not provide for its people, unrest would surely follow. Challenges were therefore spiralling out of control around the world, as great swathes of land were becoming uninhabitable and their residents were forced to move and find new places to build their lives. Such large-scale migration could not be overcome with bureaucracy or tightening of borders. The only way to create true sustainability was to tackle the root causes behind failing democracies and increasing climate change. A clear roadmap to address climate change had been set out and must be implemented. Rebuilding democracy, however, would be more complex. Corrupt powers feared transparency. The idea that prosperity could be gained through dominance, restricting the rights of minorities and limiting women's participation in society was, however, illogical and unsustainable. True peace could only be achieved through inclusive societies, in which everyone had the right to participate, and where change and diversity were embraced. Nationalism would lead to stagnation and conflict. The importance of an independent judiciary could not be over-emphasized. Political meddling in judicial processes should never be tolerated. Parliamentarians must understand the crucial role they had to play in preventing such interference. Self-determination by a select few, or as a rhetorical means of sustaining a repressive regime or failing democracy was not sustainable. Self-determination must be for all.

Ms. V. RIOTTON (France) said that sustainable development and peace could only be achieved by addressing climate change. Millions of people would be forced to leave their homes as a result of climate change and environmental degradation, the social, economic and political impact of which could be catastrophic. The people most likely to be the worst affected were those who had contributed the least to the problem. All parliaments should ratify the Paris Agreement, and ensure its implementation. Parliamentarians must uphold their responsibilities as representatives of the people, in recognizing climate change refugees, supporting them and enabling them to participate actively in the society of their host countries. Her delegation had suggested some amendments to the draft resolution in that regard. Action to counter climate change could be taken at the individual and community levels. Every effort must be made, in order to reduce the amount of forced migration caused by climate change, and the risk of conflict that ensued.

Mr. R.N. IGBOKWE (Nigeria) expressed his delegation's concern that Africa was taking centre stage for insurgency and conflict. Boko Haram was causing chaos in Nigeria. Sustainable peace was therefore crucial. Countries in situations of instability required early intervention and support. The sooner action was taken to prevent conflict, the easier it would be to prevent large-scale flows of refugees and migrants. The increased focus on conflict prevention, rather than conflict resolution, in international discussions was therefore welcome. Developed countries should therefore focus their assistance on prevention measures, rather than simply bringing humanitarian aid in times of crisis. That assistance should not be contingent on any form of repayment. The only way to ensure sustainable development for all was through peace, at the national, regional and international levels.

Mr. A. WARE (PNND) said that peace and disarmament were vital for achieving sustainable development. The proliferation of weapons aggravated and inflamed conflict, and consumed the financial resources and human capital required to achieve sustainable development. Nuclear war would have catastrophic consequences on humanity, the environment and development. The funds spent annually on nuclear development could make a vital contribution to efforts to attain the SDGs. The diplomatic resolution of conflicts between nuclear armed States was therefore crucial, not only for nuclear risk reduction and disarmament but also to support sustainable development. The IPU Member Parliaments should support diplomatic initiatives and participate in the United Nations High-Level Conference on Nuclear Disarmament. PNND had worked with the IPU to develop the Parliamentary Action Plan for a Nuclear-Weapon-Free World, which had been launched at the 137th IPU Assembly. He encouraged all IPU Member Parliaments to implement it.

The sitting rose at 12.15 p.m.

SITTING OF TUESDAY, 27 MARCH

(Morning)

The sitting was called to order at 9.55 a.m. with Ms. L. Rojas Hernández (Mexico), President of the Standing Committee, in the Chair.

(c) Drafting and adoption of the draft resolution in plenary
(C-I/138/cr)

The PRESIDENT said that the draft resolution had been revised in the light of the amendments and sub-amendments discussed in the plenary drafting meeting, and invited the Standing Committee to adopt the draft resolution on *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development.*

The Standing Committee adopted the draft resolution by acclamation.

Mr. A. SUWANMONGKOL (Thailand), supported by Ms. C. ROTH (Germany), Mr. R.M. GONZÁLEZ PATRICIO (Cuba), Mr. A. ADLERCREUTZ (Finland) and Mr. A.K. AZAD (Bangladesh), said that he welcomed the adoption of the resolution, which had been discussed thoroughly in the plenary drafting meetings. The topic was timely and relevant and the text had been drafted in a diplomatic and thorough manner, and could be usefully applied at the domestic level.

Mr. H. WU (China) said that China and many other Member Parliaments of the IPU had not ratified the Rome Statute of the International Criminal Court and he therefore wished to express his delegation's reservation to operative paragraph 18 of the resolution.

The PRESIDENT said that the reservation had been duly noted and that it would be recorded in the Committee's report to the Assembly.

(d) Appointment of a rapporteur to the 138th Assembly

At the proposal of Mr. A. Caroni (Switzerland), co-Rapporteur, *the Committee appointed its President as Rapporteur to the 138th Assembly.*

Preparations for future Assemblies

(a) Proposals for a subject item for the next resolution to be considered by the Committee

The PRESIDENT said that the Bureau of the Standing Committee had considered two proposals for the subject item for the next resolution to be considered by the Standing Committee:

(a) *Combating sexual violence in United Nations peacekeeping operations and beyond* (Sweden); and

(b) *Non-admissibility of using mercenaries as means of undermining peace and violating human rights* (Ukraine).

In the absence of a quorum, the Bureau had been unable to submit a formal recommendation to the Standing Committee; it nonetheless suggested that the Standing Committee should take up the second proposal submitted by the Parliament of Ukraine.

It was so decided.

The PRESIDENT said that given the importance of the topic proposed by the Parliament of Sweden, the Standing Committee would also hold a panel discussion at the 140th IPU Assembly on the issue of combating sexual violence in United Nations peacekeeping operations.

Ms. C. ROTH (Germany) said that further information would be welcome on the format such a panel discussion might take. She suggested the organisation of a wider event on sexual violence following the format of the workshop on refugees and migration which had been held at the present Assembly and had been particularly successful.

Mr. P. NIEMI (Sweden) said that his delegation would be pleased to work with the delegation of Germany to prepare the event, and wished the delegation of Ukraine every success in the preparation of the draft resolution, which would contribute to the ongoing discussion on sustaining peace.

Mr. A. SSEBAGGALA (Uganda) said that he agreed that the topic proposed by Sweden was a particularly important one. Any discussions in that regard must be informed by evidence from the field, and any violations must be investigated.

Mr. B. TARASYUK (Ukraine) thanked the Bureau for its thorough consideration of both proposals. The use of mercenaries in conflict led to substantial and grave violations of human rights. His delegation would gladly participate in a workshop on the topic proposed by Sweden, which was also highly relevant and merited discussion.

(b) Proposals for the choice of two co-Rapporteurs

The Committee approved the proposal to appoint representatives of Jordan and Ukraine as co-Rapporteurs to the 140th Assembly.

(c) Proposals for other items for the Committee agenda

The PRESIDENT informed the Committee that its Bureau proposed that the Committee should include on its agenda for the 139th Assembly an expert hearing on the chosen subject item; a panel discussion on combating sexual violence in United Nations peacekeeping operations and beyond; and a second panel discussion on a topic to be decided by the next President of the Standing Committee. In the interim, members of the Bureau would join others from the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs on a field visit to a peacekeeping mission to Liberia, since the previously planned field mission to Côte d'Ivoire had been cancelled at short notice. An offer had also been received from Turkey to host a conference on promoting lasting peace and security in the Middle East along with a visit to a refugee camp.

The Standing Committee approved the workplan as proposed by its Bureau.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The PRESIDENT informed the Committee that candidatures to the Bureau had been received from Mr. R.N. Igbokwe (Nigeria) for the Africa Group, Ms. Z. Ahmed Hassan Gaber (Sudan) and Mr. A. Jasem Ahmad (United Arab Emirates) for the Arab Group, Mr. J.C. Mahía (Uruguay) and Ms. M. Arregui (Ecuador) for the Latin American and Caribbean Group, and Mr. J.I. Echaniz (Spain) and Mr. H. Jelin (Israel) from the Twelve Plus Group. She added that three current Bureau members were eligible for re-election. In the absence of any objections she would take it that the Standing Committee wished to elect them to the Bureau.

It was so agreed.

Election of the President and Vice-President of the Committee

The PRESIDENT said that the Bureau had been informed that the meeting of the geopolitical groups had decided to rotate the presidencies of the Standing Committees. The Standing Committee on Peace and International Security had been allocated to the Twelve Plus Group. The geopolitical groups had proposed that Mr. S. Rakhmanov (Belarus) be elected Vice-President of the Standing Committee, and Mr. J.I. Echaniz (Spain) be elected President.

It was so decided.

The PRESIDENT said that she wished to thank the Standing Committee for its support over the course of her two-year tenure. She would remain on the Bureau of the Standing Committee for a further two years, and wished to assure the Committee of her continued dedication to its work.

Ms. M. VARGAS BÁRCENA (Mexico) thanked the President for her contribution to the work of the Standing Committee and her dedicated leadership.

Mr. J.I. ECHANIZ (Spain) said he wished to thank the outgoing President for her excellent leadership. He underscored the importance of parliamentary work on international issues; in a globalized world, sustainable development and conflict prevention must be approached through concerted, joint action. The root causes of conflicts, poverty and injustice must be tackled as a matter of urgency. There were currently 17 countries in the world with prolonged conflicts and vast numbers of people lived in situations of violence. The IPU must work for a change of paradigm in the multilateral system. Thanking the Standing Committee for its expression of confidence in having elected him as its President, he gave assurances of his dedication and commitment to strive towards sustaining peace around the world.

The sitting rose at 10.45 a.m.

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy

SITTING OF SUNDAY, 25 MARCH

(Morning)

The sitting was called to order at 9.45 a.m. with Mr. A. Cissé (Mali), Vice-President of the Committee, in the Chair.

Adoption of the agenda
(C-II/138/A.1)

The agenda was adopted.

Approval of the summary record of the Committee's session held on the occasion of the 137th IPU Assembly in St. Petersburg (October 2017)

The summary record was approved.

Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy

(a) Presentation of the draft resolution and the explanatory memorandum prepared by the co-Rapporteurs

The CHAIR said that the draft resolution on engaging the private sector in implementing the Sustainable Development Goals (SDGs), especially on renewable energy, would be put to the IPU Assembly later that week. At the present meeting, the rapporteurs would provide an update and then there would be a debate.

Mr. A. GRYFFROY (Belgium), *co-Rapporteur*, said that it was the first time that the IPU was considering a resolution on clean, affordable and sustainable forms of energy. Although renewable energy such as solar panels, windmills and hydro installations were a big part of everyday life in developed countries, it was not always the case elsewhere. Over one billion people worldwide did not have access to power grids and had to cope with unhealthy wood stoves, dangerous kerosene lanterns, and environmentally unfriendly gas and diesel generators. Such sources of energy were very costly and labour intensive. Solar panels and small windmills, on the other hand, were becoming increasingly cheaper and were also pollution-free. Thanks to subsidies in many developed countries, solar panels and small windmills had recently seen massive investment from business and home owners, causing a rapid increase in production and thus a dramatic reduction in prices. It was therefore possible for developed countries to help provide the one billion people living without access to power grids with an energy supply that was environmentally friendly, healthy and cheap. Studies showed that, through the use of solar power, the cost of energy in Africa could drop by 25 per cent per household per annum in off grid areas. In populated areas, it was not financially viable to develop high voltage energy distribution networks so the alternative was to install solar home systems in villages or houses. However, investors were less keen on funding such small projects since they had little insight into financial risks. The cost of assessing viability was higher than for larger projects, and political instability and risk could mean that investments were lost. The draft resolution aimed to identify what parliaments could do to address the above issues. Parliamentarians must act quickly and decisively.

Mr. DUONG QUOC AHN (Viet Nam), *co-Rapporteur*, said that the draft resolution aimed to identify what parliaments could do to ensure maximum engagement of the private sector on the SDGs, particularly Goal 7. The draft resolution had two parts: the preamble and the operative part. The preamble asserted the central position of Goal 7 on renewable energy, underscored the role of the private sector as a true development agent and noted the challenges of developing countries. The operative part addressed ways to ensure alignment between the private sector and the SDGs in national and international legal institutions, especially on renewable energy.

More concretely, the draft resolution urged parliaments to raise public awareness and encourage the private sector to incorporate sustainable development concerns into its core business areas. Under their decision-making function, parliaments were requested to finalise their national development strategies by developing a road map on Goal 7, reorienting the financial market and considering public-private partnerships. Other points included the need to use off grid renewable energy technology and mini grids, incorporate renewable energy into the state budget and support private investment. The resolution then focused on three main legislative concerns: an enabling business climate, policy-making and assessment, and public consent. On an international level, the resolution called for more exchange among parliaments and international organisations, especially in negotiating new investment agreements. It also urged parliaments to further cooperate on technology transfer and green technology, as well as to strengthen the means to achieve Goal 17. The draft resolution was both detailed and concise at the same time. Although it was very broad on how to engage the private sector, it was specific on renewable energy.

(b) Debate

Ms. L. GUMEROVA (Russian Federation) said that the draft resolution should take into account all areas related to SDG 7: promoting renewable energy, providing affordable, reliable, sustainable and modern energy for all, and ensuring energy efficiency. The specific conditions of each country should also be acknowledged. As a result, the draft resolution should draw attention to other beneficial energy sources such as natural gas.

Ms. S. SARDARYAN (Armenia) said that her country was committed to the implementation of the SDGs. Armenia had recently established a national innovation lab which encouraged the private sector to promote, finance and implement the SDGs. It would also present its national voluntary review, including an update on Goal 7, at the United Nations High-Level Political Forum in 2018. Indeed, renewable energy was an important priority for Armenia. Approximately 35 per cent of its total electricity generation came from renewable energy with 200 renewable power plants that had been built in the past decade.

Mr. D. KATAYAMA (Japan) said that renewable energy fluctuated depending on weather conditions and would yield surpluses as installations expanded. As a result, countries must find ways to manage renewable energy. Japan was currently working on power-to-gas technology which enabled hydrogen to be generated from water through water electrolysis. The method could be used to store renewable energy. The Government and the private sector were collaborating to promote the use of hydrogen in the city of Kobe. Together, they had launched a pioneer project aiming to generate power and heat using hydrogen. Hydrogen was a user-friendly source of renewable energy and emitted no carbon dioxide. The Japanese amendments to the draft resolution reflected those points.

Mr. O. POROSHENKO (Ukraine) said that his country supported the draft resolution and in particular its focus on renewable energy. Ukraine was already facilitating private investments into renewable energy, for instance, by introducing green tariffs and eliminating exchange rate risks. However, countries sometimes used non-renewable energy as an instrument of political pressure. It was therefore inappropriate to refer to such sources as natural gas in the resolution.

Ms. A. THEOLOGOU (Cyprus) said that Goal 7 was related to other SDGs due to the positive impact it had on socioeconomic issues such as poverty, health and education. The implementation of the SDGs required collaboration among all key stakeholders, including governments, parliaments, civil society and the private sector. Parliaments must encourage private sector investment in renewable energy by passing the relevant legislation, scrutinising government policy and defending constituents' interests. They must build awareness of national policy, eliminate inequitable legal provisions and build productive monitoring links. It was also important to encourage communication and cooperation among the private sector and the government on infrastructure, technology and innovation. To that end, the House of Representatives in Cyprus had passed legislation establishing a new model market place which encouraged cooperation among all parties with a vested interest in energy. The legislation created suitable incentives, established a competitive market and promoted renewable energy.

Mr. S.Y. KIM (Republic of Korea) said that private sector engagement on renewable energy was valuable, but companies were reluctant to participate because production costs were too high. Parliaments and governments should devise policies, laws and institutions to support renewable energy companies, particularly in the early stages of technological development and capital investment. The private companies could later take over to nurture the market and drive growth.

Mr. V. SOCATIYANURAK (Thailand) said that he supported the draft resolution, particularly its focus on good governance, social and environmental responsibilities and green innovation. He agreed with the need to raise awareness among youth and encourage parliamentarians to carry out legal and regulatory reform, for instance on market incentives. A great deal of work, however, remained to be done. Given that solar energy could only be generated in daytime, the public and private sectors should work on energy storage innovation. Countries should encourage private investment in off-grid renewable energy electrification projects over the medium and long term by putting in place the necessary infrastructure, laws and regulations. They should standardise the safety standard and feed-in tariff rate, and consider individual household members in rural and urban areas. The delegation of Thailand had submitted some amendments to the draft resolution.

Mr. D.K. TIRKEY (India) said that it was important to engage the private sector since they brought capabilities, technology, skill, reach and innovation to the table. His delegation supported the draft resolution but wished to submit some amendments.

The CHAIR intervened and said that amendments would be discussed later.

Mr. K. ABDULLAH (Kuwait) said that parliamentarians should encourage governments to use their sovereignty funds for renewable energy projects, including ones that engaged the private sector. Furthermore, governments should stop investing in weapons and instead invest in renewable energy.

Ms. H. BOUVENG (Sweden) said that cutting emissions did not have to come at the expense of economic growth. Over the past few decades, Sweden had seen its economy grow by 70 per cent and emissions fall by 20 per cent. However, the country was still highly dependent on fossil fuels. The Government was tackling the matter by incentivising the private sector to use green vehicles. One such incentive was the bonus-malus system for new vehicles. Under the system, new vehicles with low emissions of carbon dioxide qualified for a bonus at purchase, whilst those with high emissions were taxed at a higher rate for the first three years.

Mr. A. MOHAMED TABER (Sudan) said that the private sector had a pivotal role in development, particularly on renewable energy. The African region had the potential to produce and export a great deal of solar energy, but faced many challenges, including funding. Governments should provide private companies with the necessary protections to invest in clean energy, particularly in solar energy. He welcomed the draft resolution.

Mr. S. AL-MUTAWA (United Arab Emirates) said that his delegation was in favour of the draft resolution but had submitted amendments on strengthening public-private partnerships. There were numerous examples of public-private partnerships on renewable energy in the United Arab Emirates, such as the Shams 1 project by the Masdar Initiative. Countries should identify potential areas within the public sector that would benefit from such partnerships. They should also include the importance of public-private partnerships in school curricula to raise awareness among the next generation.

Mr. A. ESMAEILI (Islamic Republic of Iran) said that SDG 7 required the participation of all relevant stakeholders, particularly the private sector. The Islamic Republic of Iran had taken measures to enhance the role of the private sector in the energy market. For instance, its most recent national development plan aimed to increase the country's share of renewable energy through private investment that was both domestic and foreign. The Government were also considering the idea to provide the private sector with incentives, such as tax exemptions, to increase its production of renewable energy. Although Iran's main source of energy was oil and gas, it also had the potential to develop renewable energy.

Mr. G.B. DJIWANDONO (Indonesia) said that his delegation supported the draft resolution but wished to stress two additional points. First, the private sector should protect the local communities in which it operated, for instance, by preserving the environment and safeguarding basic human rights. Second, state-owned enterprises also had an important role to play, particularly in developing economies.

Ms. L. LEGARDA (Philippines) said that her delegation wished to add an amendment to the draft resolution in between paragraphs 4 and 5 of the preamble. The amendment would highlight the need to limit the global temperature rise to 1.5 degrees Celsius pursuant to the Paris Agreement as well as to phase out fossil fuels, particularly coal. The delegation also wished to add amendments on developing sustainable energy roadmaps, ensuring resilient energy infrastructure, guaranteeing non-discriminatory access to the grid and introducing legislated risk management policies. The above-mentioned amendments would ensure that efforts on renewable energy were driven not only by economic opportunity but also by crises.

The CHAIR said that the Standing Committee would not be able to take into account additional amendments since the deadline for submission had passed.

Ms. J.N. MHLANGA (Zimbabwe) said that her delegation was in favour of the draft resolution. Clean and efficient energy was at the forefront of her Government's priorities. Zimbabwe was involved in south-south cooperation on clean energy under the sponsorship of the United Nations Development Programme (UNDP). The Government aimed to increase its share of renewable energy consumption to 20 per cent by 2022, primarily through private sector investments. There were also a number of policy initiatives in place on engaging the private sector. For instance, the Government had granted some private and public entities a waiver of duty on imported components. It was also developing feed-in tariffs on renewable energy to encourage investment.

Ms. S. ZAOUALI (Tunisia) said that her country was working towards producing and exporting solar power. It had a commission on solar energy and a network of parliamentarians which studied bills related to the SDGs. Parliament was establishing laws and policies to encourage private sector investment in renewable energy, including on incentives and public-private partnerships. The Government had also issued a call for tender to produce 1,000 megawatts of renewable energy from wind and photovoltaic sources. The aim was to have 30 per cent of the total energy generation come from renewable sources by 2030.

Ms. W. BANI MUSTAFA (Jordan) said that Jordan had the potential to produce solar and wind energy. The country had enacted legislation to incentivise investment in renewable energy as well as to encourage public-private partnerships. It had also established a fund to promote renewable energy and streamline energy consumption. However, there had also been challenges, including interference in the electricity supply from the grid. Jordan hoped to involve the International Renewable Energy Agency (IRENA) and other bodies in its efforts to tackle such challenges. It was important to link renewable energy with climate change and sustainable development.

Mr. R. WU (China) said that parliaments should enact laws to implement the SDGs. They should also give economic market status to the private sector to encourage their participation in renewable energy. Indeed, China had taken both those steps. His delegation agreed with the draft resolution but wished to propose some amendments.

Ms. A. MULDER (Netherlands) said that the rapporteurs should clarify why the resolution did not mention the Paris Agreement. She stressed the importance of including citizens and local communities and authorities in renewable energy projects to ensure public support. A fair approach was necessary both for those who paid the costs and for those who benefitted from the arrangements. Otherwise, the international community would fail to achieve the Paris Agreement.

Ms. M.I. PÉREZ MATOS (Cuba) said that Cuba had a development policy in place which included aspects on renewable energy and energy efficiency. It hoped to reach a 24 per cent share of renewable energy by 2030. All interested stakeholders, including the private sector, must participate to achieve results. Her delegation had included an amendment highlighting the responsibility of States in guaranteeing economic and social rights and therefore access to energy, as a fundamental component of quality of life.

Mr. S. HUSAIN (Bahrain) said that Bahrain attached great importance to renewable energy despite its present reliance on oil. The country had established a specialised unit to streamline energy consumption and promote investment in renewable energy such as wind, solar and biofuel. The Government hoped to achieve a 10 per cent share of renewable energy by 2030.

Mr. D. CHAPMAN (United Kingdom) said that the United Kingdom had a clean growth strategy and hoped to further support renewable energy initiatives in other nations. Scotland had set ambitious climate change targets, including the target to generate all of its electricity from renewable sources, for instance wind and wave, by 2020. The Assembly should consider how to build up research and development initiatives through private companies, universities and international bodies such as IRENA. Affordability was important for all since fuel poverty affected both developed and developing economies.

Mr. F. BURBANO (Ecuador) said that his country had a policy in place to incentivise private investment in alternative energy. Countries with fossil fuel reserves should be given incentives to switch to renewable energy, such as credit, cooperation, assistance, technology transfer and local capacity building.

Mr. M.S. HAQUE BHUIYAN (Bangladesh) said that Bangladesh had given priority to renewable energy, energy efficiency and energy conservation programmes under its most recent five year plan. Some of the measures taken included establishing the Sustainable and Renewable Energy Development Authority (SREDA) and introducing fiscal incentives such as duty exemptions on solar panels. During the previous nine years, Bangladesh had installed solar panels in 70 per cent of households. The country aimed to achieve a 10 per cent share of renewable energy by 2020. He fully supported the draft resolution as amended by Kuwait.

Mr. A. GRYFFROY (Belgium), *co-Rapporteur*, said that he agreed with the delegate from the Russian Federation that SDG 7 was about energy as a whole, including energy efficiency. However, the Committee had decided to focus the resolution specifically on renewable energy, as well as on finding solutions for disconnected areas, for instance, through mini grids. With regard to the questions from the Netherlands and the Philippines, the draft resolution did not mention the Paris Agreement because the co-Rapporteurs wanted to make it as inclusive as possible. Mentioning the Agreement would exclude those States that had not signed it.

The CHAIR announced that the Standing Committee would continue its work on drafting the resolution in plenary.

The sitting rose at 11.10 a.m.

SITTING OF TUESDAY 27 MARCH

(Afternoon)

The sitting was called to order at 2.35 p.m. with Mr. A. Cissé (Mali), Vice-President of the Committee, in the Chair.

Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy
(continued)

(c) Drafting and adoption of the draft resolution in plenary

Mr. A. GRYFFROY (Senator, Belgium), *co-Rapporteur*, said that the final draft of the resolution as amended was ready for adoption. However, there was a mistake in preambular paragraph 4. The word "linchpin" should read "significant linchpin". He asked the Committee to approve the draft resolution with that small change and, once approved, the IPU Secretariat to add the word "significant" before the word "linchpin" in the final text.

The draft resolution as amended was adopted by acclamation.

(d) Appointment of a rapporteur to the 138th Assembly

The CHAIR proposed that Mr. A. Gryffroy be appointed as the rapporteur who would present the resolution to the 138th Assembly.

The rapporteur was appointed by acclamation.

Preparations for future Assemblies

(a) Proposals for a subject item for the next resolution to be considered by the Committee

The CHAIR said that the Bureau had received four potential topics for the next resolution. Australia had proposed: the role of fair free trade and investment to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs). Belgium had proposed: the use of digital technology to achieve the SDGs. Serbia had proposed: the role of parliaments in promoting sustainable and inclusive industrialization and in encouraging innovation. Ukraine had proposed: prioritising the digital transition to improve efficiency and bolster economic growth. The Bureau had asked Australia and Serbia to combine their proposals into one title. The final title suggested was as follows: *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation*.

The title was agreed.

(b) Proposals for the choice of two co-Rapporteurs

The CHAIR said that the Bureau had nominated two rapporteurs for the new draft resolution. They were: Ms. S. Raskovic Ivic (Serbia) and Mr. J. Wilson (Australia). The IPU Secretariat would also find a third rapporteur who would be from Africa.

The rapporteurs were appointed.

(c) Proposals for other items for the Committee agenda

The CHAIR said that the Committee would have six hours in total at the next Assembly to discuss its agenda. In the first three hours, the Committee would discuss the topic of the new draft resolution. In the next two hours, the Committee would discuss the implementation of the resolution on renewable energy adopted at the 138th Assembly. The final hour would be spent discussing the draft outcome document of the Parliamentary Meeting at the 24th Session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change in Poland (UNFCCC COP24).

The agenda was adopted.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The CHAIR said that the nominations for vacant posts in the Bureau were as follows: Mr. V. Socatiyanurak (Thailand), Ms. L. Gumerova (Russian Federation), Ms. L. Nazaryan (Armenia), Ms. A. Mulder (Netherlands), Mr. N. Evans (United Kingdom), Mr. L.B. Penn (Togo), Mr. R. El Hilaa (Morocco) and Mr. M. Al-Juboori (Iraq).

The nominations were approved.

The CHAIR said that the geopolitical groups had nominated Ms. J. Mhlanga (Zimbabwe) to be the new President of the Committee. The Bureau nominated Ms. W. Bani Mustafa (Jordan) to be the Vice-President.

The nominations were approved.

The sitting rose at 2.50 p.m.

Standing Committee on Democracy and Human Rights

SITTING OF MONDAY, 26 MARCH

(Morning)

The sitting was called to order at 9.40 a.m., with Ms. B. Tshireletso (Botswana), President of the Standing Committee, in the Chair.

Adoption of the agenda
(C-III/138/A.1)

The agenda was adopted.

Approval of the summary record of the Committee's session held during the 137th IPU Assembly in St. Petersburg (October 2017)

The summary record was approved.

The next resolution of the Standing Committee: *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*

(a) Confirmation of the co-Rapporteurs

The PRESIDENT said that, as agreed at the 137th Assembly, one of the rapporteurs of the Committee was to be from the delegation that had proposed the current subject item, namely that of Morocco, which had accordingly nominated Mr. A. Touizi for the position. Following consultations, the IPU President, Ms. G. Cuevas Barron, had, in accordance with Rule 13 of the Rules of the Standing Committees, nominated Ms. K. Sosa of El Salvador and Mr. J.I. Echániz of Spain as his co-Rapporteurs. The Chair took it that the Committee wished to approve those nominations.

It was so decided.

(b) Preparatory debate on the next resolution
(C-III/138/3(b)-Inf.1)

The PRESIDENT, after drawing attention to a note of the Executive Committee on the management of abusive language in IPU meetings (EX/278/16-Inf.1), introduced the guest speakers in the preparatory debate who would be providing their perspectives on the process involved in developing a global compact for safe, orderly and regular migration: Mr. J. Lauber of Switzerland and Mr. J.J. Gómez Camacho of Mexico, the two co-facilitators of that process, both of whom were Permanent Representatives to the United Nations in New York.

Mr. J. LAUBER, *guest speaker*, in outlining the preparatory process leading to the adoption of the global compact, said that, given their key links with communities affected by international migration, parliamentarians had vital input to contribute to the process. More important still was their role in the implementation of the global compact which was intended to provide a non-legally binding framework for improving the governance of migration in all its dimensions, including through strengthened international cooperation. The three-phase process had been set in motion with the adoption of the New York Declaration for Refugees and Migrants in September 2016 which had also mandated the development of a global compact for refugees. Spanning a total of approximately one year, phase I of the process had comprised regional consultations aimed at gathering information to promote familiarity with the subject and build a basis for the intergovernmental negotiations under way in the current phase III. The exercise had revealed important findings including the fact that migration was predominantly interregional, as well as a substantial driver of economic development. Furthermore, no country was any longer exclusively one of origin, transit or destination for migrants.

In phase II of the process, a preparatory meeting had been held in Puerto Vallarta, Mexico, in December 2017, in order to take stock of the information gathered. He and his co-facilitator had subsequently drawn on that information in preparing a zero draft of the global compact, which had been presented in February 2018 to Member States of the United Nations. The ensuing six rounds

of monthly negotiations, two of which had already taken place, would be completed in July 2018, at which point the final zero draft would be approved with a view to its formal adoption at an intergovernmental conference to be organized in Morocco for that purpose in December 2018.

Mr. J.J. GÓMEZ CAMACHO**,** *special guest,* likewise emphasizing the key role of parliamentarians in the negotiation and implementation of the global compact, said that the first of the three parts of the zero draft covered the vision and guiding principles underpinning the compact. Formulated on the basis of the evidence and data gathered during phase I of the preparatory process, those principles were crucial to dispelling common misconceptions and creating an accurate narrative of migration that would explain the purpose of the compact. The second part of the zero draft set out a cooperative framework comprising 22 objectives, together with actionable commitments for their fulfilment, all of which were non-legally-binding and adaptable to the migration circumstances, realities and contexts specific to each country. The objectives were geared to the migration cycle, starting with the root causes and continuing on through the departure, transit and destination stages, and were built on a human rights-based and people-centred approach.

The third part of the zero draft dealt with the fundamental aspect of follow-up and review at the multilateral, regional and national levels in support of coherent and harmonized implementation. The aim was to provide spaces at each of those levels for sharing experiences, exchanging views and cooperating on ways forward for further managing the complexities associated with migration. Another challenging aim of the global compact was to ensure that the enormous developmental and economic benefits created through migration were not only maximized but also spread equally across the globe.

The PRESIDENT thanked the co-facilitators for sharing their insights, wishing them every success in the remainder of the intricate negotiation process, and invited the co-Rapporteurs to speak about the draft resolution to be prepared on migration for consideration by the Committee at the next Assembly.

Mr. A. TOUIZI (Morocco), *co-Rapporteur*, said that it was important to focus on the positive aspects of migration and counteract the misinformation often disseminated by the media. In working for the protection of migrants, parliaments were morally bound to establish national action plans for implementation of the global compact in all its dimensions and to oversee follow-up measures. His own country had developed a sound migration policy on the strength of its migration experiences. Having started out as a country of origin for migrants, it had gone on to become a country of transit and ultimately a country of destination. He looked forward to learning of the experiences of other countries, which would surely provide a substantive basis for the draft resolution.

Ms. K. SOSA (El Salvador), *co-Rapporteur*, welcoming the fact that the global compact would take into account regional responses, said that the Central American and Caribbean region was currently pursuing a migration approach that included the development of framework laws for guaranteeing the fundamental human rights of migrants who transited or remained in the region. A multifaceted strategy was essential to addressing the causes of migration, which, as in El Salvador, were often economic or conflict-related. Also to be addressed were such issues as unaccompanied child migrants, family reunification and assistance to migrants upon repatriation, including as a means of preventing new migratory flows. Migration was a trend affecting all countries, which must therefore work together to secure more humane treatment for migrants.

Mr. J.I. ECHANIZ (Spain), *co-Rapporteur*, said that the current Assembly provided the opportunity to gain a broader view of the migration issues affecting different countries and assist the development of a draft resolution contributing to the effective governance of those issues. With international migration rising in line with the growing number of underlying causes, its consequences must be tackled at the global level through cross-cutting measures. That entailed a complex process of bringing together differing viewpoints on the matter in order to build an intelligent and balanced response which should be evidence-based, respectful of human rights and dignity, non-discriminatory and free of stereotyping. Parliamentarians were well placed to lead implementation and follow-up of the global compact and to build mutual trust and cooperation among all stakeholders. With its experience as a country of origin, transit and destination, Spain had evolved good practices in migration and was fully committed to the future global compact.

Ms. J. NIKOLOVA (The former Yugoslav Republic of Macedonia), commencing the debate, said that a global framework was essential to comprehensively address the complex and intertwined issues of migration. Only by acting jointly and sharing responsibilities would stakeholders succeed in achieving safe, orderly and regular migration and protecting the dignity, human rights and fundamental freedoms of all migrants. Her country would continue its participation in the process of developing the global compact on the basis of its own experiences of migration. Its policy and legislative framework for the transit and stay of migrants had been harmonized with those of the European Union and it was well acquainted with the benefits of cross-border and international cooperation on migration, including the humanitarian aspects. The security of States, the public and migrants must be mutually reinforced to avoid counterproductive strategies that increased the vulnerability of migrants. Migration brought socio-economic benefits and its challenges could be resolved through legal, administrative and labour policies for promoting the integration of migrants.

Mr. B. RAJIĆ (Slovenia) said that, among other things, migration enhanced economic growth and reduced inequalities but also created political tensions and human tragedy. In Slovenia, migrant children enjoyed free and compulsory elementary education alongside Slovenian children, which was important for learning the language and culture of their new country. The global compact should thus emphasize similar integration measures and indeed non-discrimination, as well as border control cooperation to prevent migrant smuggling, human trafficking and irregular migration. While all States had a sovereign right to grant or refuse admission to their territory, they were also obliged to accept the return and readmission of their nationals. Given their diversity and overall interconnectedness, the drivers of migration must be tackled in a spirit of solidarity and shared responsibility. As to parliamentarians, they must raise awareness of the economic and other benefits of migration for countries of origin and destination alike.

Mr. Z, SANDUKA (Palestine) said that the Palestinian people had first been driven out of its homeland in 1917, following the issuance of the fateful Balfour Declaration on establishing a Jewish national home in Palestine. Under the later United Nations plan, adopted in 1947, to partition Palestine into one Arab and one Jewish State, no Palestinian State had ever been established, whereas an Israeli State had, in 1948. The criminal Israeli actions against the Palestinian people had then begun, exemplified by the wholesale demolition of villages and forced displacement. Many millions of Palestinian refugees had since continually endured miserable conditions in tented camps while Israel continued to flout United Nations resolutions calling on it to facilitate the return of Palestinians. United States funding to the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) had recently been halved in a bid to curtail its activities. The Palestinian people had universal support, however, as evidenced by the choice made concerning the emergency item to be debated at the current Assembly.

Ms. S. KOUMA-KOUKOUTRA (Cyprus) said that parliamentarians were key in promoting a strong national human rights framework for all, especially vulnerable groups such as migrants and refugees, as well as in stimulating national dialogue and endorsing a common agenda on global migration. War and conflict must be the first of the root causes of migration to be eliminated and focus must be placed on development assistance for countries plagued by underdevelopment and poverty. In Europe, military operations aimed at containing migration must be terminated and border control mechanisms replaced by multinational search and rescue efforts. Also needed were a permanent system for relocating refugees to all European Union Member States; safe and legal routes for migrants and asylum seekers; humanitarian visas and family reunification; and dignified temporary accommodation for asylum seekers, funded by the European Union. Parliamentarians must furthermore be at the forefront in advocating the truth: migrants and refugees were not a danger—they were in danger.

Mr. P. CHAKONA (Zimbabwe) said that the poor economic situation in Zimbabwe had created multiple and complex issues characterized by high levels of brain drain, cross-border mobility and irregular migration. Outward migration had become a key coping mechanism for the Zimbabwean population, several million of whom were estimated to be living and working overseas. The resulting loss of many specialist skills had negatively affected the country's service industry, while the capacity to manage such issues was constrained by the lack of an appropriate legal, institutional and policy framework. Various migration-related policies had been drafted some years earlier, for instance, but had yet to be approved. The Government was nonetheless progressing soundly towards the implementation of mechanisms for dealing with its complex and multifaceted migration challenges, among them human trafficking. A European Union-funded project was also supporting its efforts to manage migration through dialogue with non-State actors in a migrant-centred, gender-sensitive and development-oriented manner.

Mr. T. MEEPIEN (Thailand) said that, as a country of origin, transit and destination for migrants, Thailand pursued the integrated, balanced and comprehensive approach to international migration management underlined in the zero draft of the global compact. Its Parliament was furthermore committed to raising positive awareness of migrants, promoting regularization of their status, and addressing such related problems as human trafficking. Thailand had promptly ratified the region's first legally binding instrument for combating trafficking in persons and had ensured legal protection for all victims of trafficking. It was also drafting new legislation against people smuggling and stood ready to work closely with all partners at home and abroad with a view to strengthening the effectiveness of migration-related policies and their implementation. It aimed in addition to bring Thai migration governance into line with international standards by expanding the regular pathways for migration and preventing migrants from falling prey to trafficking networks.

Mr. M. DE FREITAS (South Africa) said that, supported by appropriate policies, migration could contribute to inclusive and sustainable economic growth and development in countries of origin and destination. Its root causes must be addressed, however, to ensure that it was a choice and not a necessity. South Africa had initiated policy frameworks to regularize migration, provided renewable permits as a means of addressing irregular migration, and extended certain social benefits to recognized and deserving refugees. It had also, inter alia, legislated against trafficking in persons and drafted an action plan to combat racism. It nonetheless reserved its right to determine admission, exit and residence conditions for foreign nationals. Through their oversight functions, parliamentarians must seek to address, inter alia, gender-based violence, human trafficking and the root causes of large movements of refugees; support countries dealing with major influxes of refugees and migrants; and robustly condemn xenophobia and racism directed against refugee and migrant groups.

Mr. A. YOUSEF NEJAD (Islamic Republic of Iran) said that his was a country of origin, transit and destination on account of its geographical position. The linkage between migration and such issues as security, development and climate change had increasingly drawn attention to the global, regional and national dimensions of migration and the need for cooperation to address their consequences. Balanced and principled migration policies were essential, as were measures for addressing the deep-seated causes of migration and promoting swifter growth in developing countries. International financial resources must be mobilized for investment in those countries, including for the purposes of capacity-building, knowledge and information exchange, and technology transfer. Creation of the conditions conducive to such investment would ultimately reduce migration and with it human trafficking.

Mr. G. ZHENG (China) said that migration was here to stay and played an important part in improving the labour situation, promoting development and strengthening cultural exchange among peoples. It also contributed, however, to various problems, such as human trafficking, organized crime and protectionism, and anti-migrant sentiment was on the rise. China actively supported the initiative to develop a global compact for safe, orderly and regular migration, which must at the same time be balanced with respect for the sovereignty of States over their borders. It was similarly essential to take a long-term view by addressing the root causes of migration. China was determined to ensure the effective management of international migration and related issues within its own borders, as indicated by its recent establishment of an office dedicated to that purpose.

Ms. K.W. NA (Republic of Korea), noting the inexorable rise of migration in the globalized world, said that her Parliament had passed legislation to promote the health and well-being of migrants, support their adjustment to Korean society and ensure respect for their human rights. Institutional measures had also been introduced to eliminate discrimination against migrants, encourage generosity towards other cultures and improve social communication with non-nationals, whose numbers in the country had almost doubled in the past decade. Koreans had thus come to recognize the value of inclusiveness and cultural diversity in their otherwise homogeneous society. With their legislative and oversight functions, parliamentarians would have a crucial role to play with respect to implementing the future global compact, bringing public attention to migration issues and actively fostering solidarity with parliaments in countries of origin. Cooperation among nations was vital to finding solutions to migration issues, which for her country included the case of defectors from its northern neighbour.

Mr. A. DERZSI (Romania) said that migrant domestic workers in Europe, especially women, were often subjected to poor working conditions, abuse and violence. In order to counter that situation, the Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) had resolved to strengthen both the related legislation and its implementation by, among others, ensuring that domestic work

was treated as a "real" job, affording legal and social protection to workers, and promoting gender equality in employment. National parliaments must likewise do their utmost to promote knowledge concerning the management of migration, while governments should pursue an integrated and comprehensive approach by establishing special structures for dealing with migration issues, including those involving diasporas. Given its magnitude and multiplicity of causes, migration was set to remain a priority on the parliamentary agenda. The IPU must therefore work for a strong parliamentary commitment to the global compact which promised to address migration in all its diverse perspectives.

Ms. U. KARLSSON (Sweden) said that the draft resolution must address the issues of statelessness and internally displaced persons, especially women and children, who were vulnerable to violence, sexual abuse and forced marriage. The legislation in any country must furthermore be applicable to all, including migrants and refugees, who should be guaranteed equal rights and protections with nationals, as well as equal access to health, education and other services. In relation to its population size, Sweden was the European country hosting the largest number of migrants, including many thousands of asylum seekers. It was therefore keen to promote their socio-economic integration and enable them to make a positive contribution to the country, which were aims that called for goodwill and appropriate policymaking. In short, migrants should be seen as an opportunity and a resource, rather than as a problem.

Mr. S. GAVRILOV (Russian Federation) said that the Russian Federation was a major country of destination for migrants, who benefited from its provision of special social, educational and cultural programmes and other services. International migration was primarily driven by terrorism and extremism which must therefore be robustly countered, including by working for the economic development of countries of origin instead of interfering in their sovereign affairs and prolonging colonial-style policies. It was regrettable, however, that the United States had withdrawn from the process leading to the global compact citing incompatibility with its sovereign right to decide its own migration policy. For its part, the Russian Federation refuted the concept of shared responsibility for migration management, believing that the onus lay with those who exacerbated conflict and supported terrorism. In receiving countries, civil society and other organizations must also be engaged in the fight against irregular migration by helping to improve the integration of migrants and refugees.

Mr. M. DE FREITAS (South Africa), speaking on a point of order, said that he objected to the noisy discussion among delegates during the debate, which was not only deeply disrespectful to delegates who were speaking but also distracting for those who wished to listen to their words. All individual discussions must be conducted outside the room.

The PRESIDENT thanked the speaker for his point of order, saying that it was indeed justified and chimed appropriately with her earlier request for delegates to respect the speaker.

Mr. W. AYENEW (Ethiopia) said that international migration—and with it human trafficking—was a global challenge precipitated by war, drought, lack of democracy, and human rights violations. Migration must therefore be reduced for the sake of peace, stability and development. The key role of parliaments in that endeavour consisted in formulating new laws, regulations and policies designed to protect the rights of migrants. Although Ethiopia did have internally displaced persons, the largest migratory flows came from neighbouring countries whose refugees Ethiopia treated as family. Indeed, the Ethiopian Government and people were committed to accommodating those refugees in a safe and orderly manner. To that end, it was essential to share experiences so as to strengthen cooperation among parliaments on the subject and inform their development of relevant legislation.

Mr. V. MAHATME (India) said that the draft resolution must propose ways of overcoming a difficult problem faced by temporary migrant workers, namely that employers in destination countries often retained their passports and thus controlled their movement which was in violation of their human rights. As migration was necessary for the achievement of the Sustainable Development Goals (SDGs) in countries of origin and destination alike, the draft should also emphasize the need to address migration and development issues in an integrated fashion as should the global compact which must additionally deal with the structural drivers of migration. Together with the all-important capacity-building mechanisms, the means of implementing the global compact must, too, be clearly defined. Also to be delineated were the roles and responsibilities of stakeholders in the follow-up and review processes, at which stage the United Nations High-level Dialogue on International Migration and Development and the Regional Migration Forum should each be repurposed and renamed to reflect their review functions.

Mr. L. YEMETS (Ukraine) said that, due to the military conflict stemming from the Russian invasion and occupation of Crimea and Eastern Ukraine, Ukraine was among the countries with the highest number of internally displaced persons. Thousands of Ukrainian citizens had been killed and millions forced with the choice of either seeking asylum in non-occupied territories or remaining under Russian occupation. The Russian Federation refused to accept responsibility for the humanitarian situation in Eastern Ukraine where its forces disrespected the population and shelled critical civilian infrastructure. Vocal opponents of the occupation were furthermore routinely abducted, tortured or murdered. The Russian Federation also pursued the same tactics in support of the totalitarian Syrian regime. The IPU must be explicit about those causes of forced migration and also signal that the topic would remain on its agenda for as long as the Russian Federation and its allies and proxies continued to repress and exterminate Syrian and Ukrainian civilians.

Mr. A. ATICI (Turkey) said that refugee problems could be resolved through understanding the motive of those who left behind their countries, families and friends, which was that there was no other choice in the face of poverty and internal conflict created by others. To minimize migration and the problems associated therewith, so-called developed countries must cease their efforts to "bring democracy" to other countries, as well as halt their arms sales and their support for internal conflicts in other countries which they also impoverished through exploitation of their natural resources. It was furthermore inhumane to discriminate against refugees on the ground of race or religion and to accept those who were comfortably off and well-educated while abandoning others to their fate. Such issues were a major concern and demanded attention.

Mr. F. ALDHABBAHI (United Arab Emirates) said that issues to be highlighted in the draft resolution must specifically include the need for: a set of agreed international principles concerning human dignity; international development assistance to curb migratory flows; humane treatment of migrants in accordance with international humanitarian law, international law, international human rights principles and all relevant international instruments; coverage of the rights and obligations of countries of origin, destination and transit in the global compact; emphasis on the potential benefits of migrants for the development of receiving countries; strict international sanctions for trafficking in migrants; access for migrants to humanitarian services in transit and destination countries; recognition of educational qualifications obtained by migrants in their countries of origin or elsewhere; and streamlined procedures for obtaining temporary or permanent residence and work permits as a way of helping to reduce irregular migration.

Ms. J. ALSAMMAK (Bahrain) said that the reasons for migration could be social, political, economic or environmental and that migrants were in need of services to ensure their health, employment, security and so forth. Bahrain had a large population of migrants who were attracted to it as a country reputed for its safe and peaceful environment. The Government and Parliament had cooperated in addressing migration-related issues by, for instance, working to ensure that schools taught the principles of tolerance, solidarity and peaceful coexistence and to promote the establishment of a national human rights institution and a centre to combat human trafficking. Parliament also had its own human rights committee and enacted appropriate legislation in the areas of migration and human rights. It was through such cooperation that safe, orderly and regular migration could be achieved.

Lord DHOLAKIA (United Kingdom) said that migration issues should not be confused with those relating to refugees and asylum seekers. Furthermore, all countries had the right to determine their own immigration policy but must categorically ensure that the policy was in no way discriminatory. The unfortunate reality was that persons entitled to enter countries could experience considerable hardship through having to undergo processes designed to keep others out. Migrants created tremendous wealth for destination countries where they must consequently be treated with respect and dignity. In Western countries, asylum seekers and refugees were sometimes politically exploited and the public was often unaware of the benefits of migration. The authorities should therefore publicize and clarify their immigration policies so as to inform public opinion. Those policies must also be monitored to ensure that obligations were being met and the push and pull factors of migration identified and balanced in the interest of moving positively forward.

Mr. A. ALDEQBASI (Kuwait) said that none of the problems associated with migration would ever be eliminated unless their root causes were tackled head on and decisively. For thousands of families fleeing oppression, suffering and the consequences of conventional or chemical weapons attacks, the choice to migrate was a matter of life or death despite the odds against surviving their journeys. The international community and its institutions were all talk and no action and their

credibility was at stake. Efforts must be focused on ending inhumanity and insecurity and on bringing to justice under international law those who violated human dignity, rights and freedoms. Lack of robust action to deal with such catalysts for migration would end in nothing but crying over spilt milk.

Ms. K. OTSUJI (Japan) said that, with its population falling due to a declining birth rate and ageing society, Japan could not function without migrant labour. International migration was taking place on an unprecedented scale which demanded close cooperation to tackle its root causes and robust action to protect migrant rights, especially given the rising popularity of parties advocating anti-migrant policies and racial discrimination. Host countries must work to eliminate such prejudice and ensure that migrants were treated with dignity as in Japan where violations of the human rights of temporary migrants benefiting from internship programmes were identified and punished. Countries must also promote the socio-economic integration of migrants and raise awareness to combat discrimination, racism and xenophobia. As to parliamentarians, they must exchange relevant information and participate actively in the ongoing negotiations for a principled global compact that would guide the actions of all stakeholders in the area of migration.

Mr. W. WILLIAM (Seychelles) said that mass migration would continue to be triggered by its many drivers if they were not promptly addressed. Preparedness to adapt and mitigate would reduce pain, hatred and loss of lives, as well as control the growth of terrorist groups that resulted from development gaps. Critical issues must be addressed at source by identifying their causes. Renewed global commitments to give impetus to political will were also needed and the issue of sovereignty must be continually revisited to prevent it from being used as an argument against appropriate actions, such as the amendment of national laws. Migration should be seen as an opportunity with the added value of experiences, skills and knowledge useful for nation-building. Women should also be further empowered to join in addressing issues, given their compassionate and caring nature. Good governance and respect for rule of law and governance institutions were moreover critical to promoting peace and stability.

Mr. D. MARIE (France) said that migration was a factor in development and had enhanced economies and cultures. Refugees needing international protection and asylum must be distinguished from economic migrants and from climate migrants whose numbers were growing and who should be accorded a special status guaranteeing basic protection. The achievement of safe, orderly and regular migration necessitated cooperation and development aid for countries of origin and transit in order to promote the return of migrants; measures to combat trafficking and international organized criminal groups exploiting the vulnerable for gain; and, in destination countries, rights to essential services and employment for migrants, as well as the right of return for those denied leave to stay. In Europe, migration was a topic of lively debate often inflamed by populist and xenophobic political parties. Parliamentarians must show their reason and humanity, not forgetting that countries had been built over generations with the support of migrants.

Ms. Z. AHMED HASSAN GABER (Sudan) said that freedom of movement should be guaranteed to all and that migration, both regular and irregular, was prompted by political and socio-economic factors. Migration should be safe, orderly and regular but was positive for destination countries and negative for countries of origin owing to the loss of skills that would otherwise contribute to their development. The proper management of migration called for appropriate domestic legislation, especially in countries such as Sudan, which shared borders with seven countries and was thus a country of origin, transit and destination. Migration was also associated with the trafficking of human beings whose economic despair left them with no choice but be smuggled as goods and subjected to forced labour, which was among the practices criminalized in Sudan. It was through the global compact that safe migration would be realized.

Mr. A. NIYONGABO (Burundi) said that, using their legislative and oversight functions, parliamentarians must work to reduce unsafe, disorderly and irregular migration, to which international cooperation was also key. Economic strengthening in countries of origin was vital. Most countries of the South had natural resources that could aid their development were those resources not exploited by the North, to which young victims of the resulting poverty then headed. Efforts must furthermore be made to avoid destabilizing countries so as to prevent the insecurity that often sparked migration. Another problem was the lack of educational opportunities pushing young people from the South to pursue their education in the North where they would then remain. Cooperation should be initiated in order to explore ways of enabling the South to benefit from the skills of such individuals. As to refugees and internally displaced persons, good political and economic governance could help to prevent the wars and conflicts responsible for their situation.

Mr. M. AL-JUBOORI (Iraq), noting that all countries were affected by migration, said that Iraq had been turned from a receiving country for many migrant workers into a sending country from which millions of its citizens had fled in order to escape war and conflict, as well as the worsening economy and living standards. Those causes of migration must be removed by ending war, eradicating terrorism, fostering international peace and working to improve socio-economic conditions in post-conflict countries especially. Reconstruction must be a priority in those countries, including in order to encourage the return of both internally and externally displaced citizens to their homes. Major rebuilding and infrastructure projects were therefore under way in Iraq, notably in the regions destroyed by Daesh. Reconstruction was a challenging and costly undertaking, however, and one that called for international assistance.

Mr. J.P. BATUBARA (Indonesia) said that no country could face the constant challenge of full-scale migration alone. Efforts to enhance global migration governance must therefore be focused on the benefits for sending countries, receiving countries and migrants themselves. Accordingly, parliamentary cooperation on migration should seek to achieve a number of aims, such as: protecting the human rights of migrant workers and their families, through accession to relevant international instruments; improving the management of sending and receiving migrant workers and ensuring clarity in their contracts of employment; creating regular pathways for migration, including with the participation of business; providing access for migrant workers to social and health services in receiving countries; and building technical capacities in developing countries. All IPU Members should also work closely in tandem to ensure the protection of regular and irregular migrants through comprehensive national policies sufficient to meet the needs and interests of all stakeholders.

Mr. M. ALHAIZAAN (Saudi Arabia) said that millions of migrant workers lived in peace and security alongside the citizens of Saudi Arabia which thus had a wealth of experience to contribute with regard to addressing migration-related issues from a humanitarian standpoint and without discrimination. A leading donor of development assistance, the Kingdom also provided generous aid to, among others, Syrian and Yemeni refugees and displaced persons. It hosted large numbers of Syrian refugees, who were treated with respect and enjoyed safety, freedom of movement and the same free access to all services as citizens, and it furthermore delivered relief to the Yemeni people in their current crisis. The many Yemenis in Saudi Arabia had visitor status and were under no requirement to obtain residence and labour permits or to pay any applicable fines for irregular entry. Saudi Arabia always sought to preserve human dignity in pursuing its relief efforts which it did without political or other motives.

Mr. A.R. AZKAHE (Syrian Arab Republic), underscoring the need for parliamentary cooperation on migration issues, said that the causes of migration from his country were clearly rooted in the terrorist activities carried out on its soil over the past seven years with the backing of numerous States in the region and beyond. Their supply of weapons and funding to armed terrorist groups bent on destabilizing the country must stop, as must their support for operations to smuggle members of such groups into his country across its borders with Turkey. Whereas such funding would have been better spent contributing to economic development and sustainable growth in developing countries, it was still being used to inflict suffering on the Syrian people who welcomed the Russian and Iranian efforts to help rid them of armed terrorist groups.

Mr. O. YANAR (Finland), speaking from experience as a migrant, said that migrants generally seized opportunities presented to them and willingly resolved to join their new compatriots in contributing to the society of their countries of destination, often with great success. It was important to consider refugees and migrants in that light, rather than to think of them as a burden. As migrants invariably gave back to society, measures to promote their integration were in fact a valuable investment. Barriers against migration must be replaced by humane policies and legal pathways for regular migration, which would in turn aid the fight against human trafficking. The underlying causes of migration must also be tackled to prevent escalating figures in future and European countries in particular must step up to share the responsibility for resolving migration issues which should not simply be outsourced to countries neighbouring those in crisis.

Mr. F. MWIJUKYE (Uganda) said that migrants in Africa were generally fleeing from conflict and situations caused by political misunderstanding, as in the case of refugees to Uganda, which was among the biggest host countries while still having its own challenges to overcome. Without action to address the causes behind the increasing number of migrants and refugees, a crisis of unmanageable proportions would result. It was therefore imperative to focus on identifying and tackling those causes above all else.

Ms. A. MAKONDA RIDLEY (Malawi) said that migration was by no means a new occurrence but had come to attention because it was now wide-scale and no longer a matter of choice. Human rights violations and lack of good governance were fundamental causes of current migrations, yet destination countries could be guilty of the same and thus scarcely qualified as exemplary hosts for migrants or refugees. Indeed, communities whose own rights were not respected by their governments were unlikely to embrace those groups. Migration policies should consequently be aimed at creating a safe and welcoming environment for migrants. The crucial role of parliamentarians in that quest was to encourage governments to shun the populist route of emphasizing, as a vote-winning tactic, the negative aspects of migration and instead focus on the well-documented positive contribution of migrants to countries of destination and origin. The IPU was ideally placed to build the capacity of parliamentarians to perform that role.

Mr. J.P. LETELIER (Chile) said that the current debate was useful for identifying both the long-standing and the newly-emerging structural drivers of migration, including climate change and State fragility, and its positive and negative consequences. Migration had always existed as part of human nature and was furthermore a basic human right that was independent of international humanitarian law. The majority of countries, however, believed otherwise and therefore sought to restrict freedom of movement through such questionable measures as migrant quotas. Insofar as the future global compact would be non-legally-binding, it was essential to establish national legislation to combat hate speech, xenophobia and racism which were not opinions but arose from fear of diversity and should not be tolerated. Remembering that most destination countries were not in fact in the North, basic standards of accommodation and other services for migrants should also be guaranteed to prevent some of the poor conditions that they often endured.

Ms. N. LABIDI (Algeria) said that there would have been no civilization or progress without migration. It was therefore an irony in the globalized world that borders were more closed than ever before and obstacles to movement increasing, which created tensions and led to unprecedented human tragedies. Another irony in the age of ultramodern transport was the fact that thousands of migrants perished on the seas in makeshift vessels. A simple visa would suffice to prevent such dramatic scenarios, including in transit and destination countries which did their generous best but were frequently left singlehanded to face the humanitarian "burden" of migrants. A further irony was that young migrants should now encounter hurdles never faced by previous generations of migrants who did not have their education. The fact was that human resources in developing countries were attracted to richer countries. Laws were in place governing the movement of goods. Were human beings less precious than goods?

The PRESIDENT invited the co-Rapporteurs to sum up their reading of the debate.

Mr. A. TOUIZI (Morocco), *co-Rapporteur*, said that he had taken careful note of the views expressed concerning key aspects of the topic, including the causes of migration, the need for cooperation to resolve migration issues through a positive approach and appropriate mechanisms, and the legislative and other roles of parliamentarians in working to protect migrants and preserve their dignity. Those views would provide useful input to the draft resolution.

Ms. K. SOSA (El Salvador), *co-Rapporteur*, said that she too had taken good note of the comments and suggestions made, in particular with respect to the drivers of migration, the issue of responsibility, the importance of cooperation, and the need to dispel the association between migration and criminal activity and instead promote a positive attitude towards migration as a human right. She was hopeful of a good outcome to the concerted international efforts under way to improve migration management.

Mr. J.I. ECHANIZ (Spain), *co-Rapporteur*, thanked the participants for their many views reflecting the diversity of migration experiences in countries around the globe and said that he had noted with interest the differing opinions voiced. The intention was to balance those views in the draft resolution, which offered a great opportunity for the IPU to make a useful contribution to the global efforts for the management of migration in the coming years.

The PRESIDENT, thanking all those who had contributed to the debate, said that Members were welcome to provide further input to the draft resolution up until the deadline of 20 April 2018.

The sitting rose at 12.50 p.m.

SITTING OF TUESDAY, 27 MARCH

(Afternoon)

The sitting was called to order at 4.40 p.m. with Ms. B. Tshireletso (Botswana), President of the Standing Committee, in the Chair

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The PRESIDENT said that there were several vacant posts in the Bureau. The African Group wished to nominate Mr. R. Ossele Ndong (Gabon) to replace Mr. D.P. Losiakou (Kenya). The Arab Group wished to nominate Mr. M. Musa (Lebanon) and Mr. Y. Al-Khater (Qatar) to replace Mr. M.N. Al-Gburi (Iraq) and Ms. F. Dib (Syrian Arab Republic). The Asia-Pacific Group wished to nominate Ms. S. Batsukh (Mongolia) to replace Ms. L. Kheng (Cambodia). The Eurasia Group wished to nominate Ms. N. Rahmonova (Takijistan) and Mr V. Batrîncea (Republic of Moldova) to replace Mr. S. Yershov (Kazakhstan) and Mr. L. Slutsky (Russian Federation). The Group of Latin America and the Caribbean wished to nominate Ms. G. Fermin (Dominican Republic) and Mr. M. Teixeira (Venezuela, Bolivarian Republic of) to replace Ms. K. Sosa (El Salvador) and Mr. M. Bouva (Suriname). In two years, Mr. M. Teixeira (Venezuela, Bolivarian Republic of) would be succeeded by Mr. G. Boric (Chile). The Twelve Plus Group wished to nominate Ms. A. Gerkens (Netherlands) and Ms. S. Lahaye- Battheu (Belgium) to replace Ms. S. Koutra-Koukouma (Cyprus) and Mr. J. Lacao (Portugal). In addition, the following Bureau members were eligible for re-election for a second two-year term: Ms. B. Tshireletso (Botswana), Mr. P. Wangchuk (Bhutan), Mr. A.Y. Desai (India) and Ms. S. Isayan (Armenia).

The nominations were approved.

The PRESIDENT said that her term as President of the Standing Committee was coming to an end, but she would continue to be a member of the Bureau. The chairs of the geopolitical groups had decided that the next President should be a member of the Asia-Pacific Group. The nomination for President was Mr. A.Y. Desai (India).

The nomination was approved.

The PRESIDENT said that it would be more practical to elect the Vice-President at the 139th IPU Assembly. The new Bureau would then be in place and the geopolitical groups would have discussed how to distribute the positions fairly to ensure representation and gender balance.

It was so decided.

Consideration of a proposal for a debate on *The role of parliaments in ending discrimination based on sexual orientation and gender identity, and ensuring respect for the human rights of LGBTI persons*

Mr. M. WATERS (South Africa) said that the Committee had taken a unanimous decision at the 137th IPU Assembly to hold a debate on the human rights of lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex (LGBTI) people. The President should therefore clarify why there would be another discussion on the proposal for such a debate.

The PRESIDENT said that, at the 137th IPU Assembly, the Committee had approved the Belgian proposal to hold a debate entitled *The role of parliaments in ending discrimination based on sexual orientation and gender identity, and ensuring respect for the human rights of LGBTI persons*. It was agreed that the debate would not lead to a resolution. However, at the final sitting of the Assembly, a number of delegates expressed their opposition. The President of the Assembly therefore referred the proposal back to the Committee for further consideration. The task of the Committee at its present sitting was to re-examine the proposal and take a decision on how to proceed. First, the representative of Belgium would be invited to present the country's proposal. Second, delegates would be given the floor to express their views. Third, there would be a vote on whether the debate should be included in the agenda of the 139th IPU Assembly. Delegates must carry out the discussion in an atmosphere of understanding and mutual respect.

Mr. M. WATERS (South Africa) asked how delegates could be sure that the Assembly would not reject the proposal again if there was a majority vote in favour of the debate.

The PRESIDENT said that there might be a need to look at the rules again so there was no difference of interpretation.

Mr. D. MARIE (France) said that there had been a unanimous decision at the 137th Assembly to go ahead with the debate. All it took was a few delegates to raise dissenting voices at the end of the Assembly for the item to be withdrawn from the agenda. France disapproved of what had happened. No delegation had the right to refuse a debate if a majority had democratically decided to hold it. The IPU rules of procedure must be respected.

The PRESIDENT said that the situation was beyond her control. Usually, the Committee decided upon its own agenda. The rules did not indicate that the Assembly could refuse a debate. However, since the Assembly was the highest body of the IPU, the Committee was obliged to do as it had said. Furthermore, those that expressed opposition at the previous Assembly had not yet had a chance to articulate their views properly. In St. Petersburg, the President of the Assembly had taken a decision to refer the matter back to the Committee for further consideration. Delegates must therefore discuss the proposal again. She invited the representative of Belgium to present the proposal.

Ms. S. LAHAYE-BATTHEU (Belgium) said that the IPU was nearly 130 years old but was yet to hold a debate on the human rights of LGBTI people. Assigning equal rights to LGBTI people was neither radical nor difficult. In fact, it was based on two fundamental principles of international human rights law: equality and non-discrimination. The Universal Declaration of Human Rights stipulated that all human beings were born free and equal in dignity and rights. IPU's own text, the Quebec City Declaration, stated that all individuals must enjoy their equal and inalienable rights without any discrimination whatsoever. Similarly, the 2017 report of the UN Independent Expert on sexual orientation and gender identity had called on countries to protect LGBTI populations from violence and discrimination. Countries must respect the abovementioned texts. It was not enough to simply endorse them.

Violence and discrimination against LGBTI people had many facets across the world with life-long consequences for victims. For instance, homosexual relations were criminalised in more than a third of countries worldwide and hate speech was widespread on the Internet. Migrants and refugees were particularly vulnerable.

Parliamentarians had a duty to represent their people in their diversity, including their sexual and gender diversity. It was important to take action, for instance, on fighting discrimination, decriminalising homosexuality and protecting LGBTI people against violence. Although the debate would not be easy due to historical, cultural and religious differences, the Committee must have the courage to hold it.

Ms. L. WALL (New Zealand) said that her delegation supported the proposal for a debate on the human rights of LGBTI people. Parliamentarians must not be afraid to discuss the topic. LGBTI people had been treated badly in the history of New Zealand, particularly under British rule. It was not until 1967 that homosexuality was decriminalised. However, New Zealand had since come a long way and currently had marriage equality. The country therefore came to the debate from a perspective of understanding.

Ms. J. ALSAMMAK (Bahrain) said that her country refused to debate the topic. The impact on society would be very serious if countries did not take legal and social measures to prevent LGBTI behaviour. Atypical sexual behaviour was considered a crime in Bahrain and a crime under many religions, including Islam.

Mr. P. CHAKONA (Zimbabwe) said that LGBTI behaviour was unacceptable under the constitution and culture of Zimbabwe. LGBTI people did, however, have their own association. His delegation did not support the debate.

Mr. M. WATERS (South Africa) said that he supported the proposal for a debate on the human rights of LGBTI people. All countries must respect and accept the fact that there were LGBTI people everywhere. South Africa had transformed since the apartheid regime and currently put the human rights of all at the forefront of its work. The country had become the first in Africa to include LGBTI protections in its constitution as well to legalise same sex marriage. Human rights were universal and could not be cherry-picked.

Mr. A. YOUSEF NEJAD (Islamic Republic of Iran) said that his delegation did not support the proposal. A debate on LGBTI people would impose a set of values on the world which did not enjoy international consensus and contradicted the universality of human rights.

Mr. J. WILSON (Australia) said that his delegation supported the proposal for the debate. Countries addressed other types of discrimination and therefore should also address discrimination against LGBTI people. Parliamentarians had a responsibility to consider all important issues regardless of how difficult they were.

Mr. N. EVANS (United Kingdom) said that his delegation supported the proposal for the debate. The United Kingdom had come a long way since the draconian laws of colonial times, and currently had more gay members of parliament than anywhere else in the world. Society did not need protecting from gay people. They were not criminals but people who contributed fully to society. Parliamentarians should stand ready to discuss every issue and combat all forms of discrimination. Discrimination against LGBTI people was a celebration of hate.

Ms. W. BANI MUSTAFA (Jordan) said that her delegation rejected the proposal. Jordan's constitution enshrined the rights of all people without discrimination on any grounds. However, it was more important for the IPU to consider more serious violations of human rights than those contained in the proposal.

Ms. T. MORAIS (Portugal) said that her delegation supported the proposal and hoped there would not be any further delays. Holding the debate was the least the Committee could do given its main objective was to promote human rights. Portugal had adopted anti-discrimination laws and equality plans, including for LGBTI people.

Mr. D. MARIE (France) said that diversity was the wealth of humanity. Parliamentarians at the IPU must defend equality before law, freedom of expression, fraternity and fundamental rights, including for LGBTI people. Those who expressed opposition to the rights of LGBTI people for religious or constitutional reasons should explain their position. There was hope that people's views could change for the better. His delegation supported the proposal.

Mr. A. NIYONGABO (Burundi) said the LGBTI phenomenon was unacceptable in Burundi. He must respect the population that he represented and therefore could not support the proposal.

Mr. O. YANAR (Finland) said that discrimination against the LGBTI community was a disgrace. LGBTI people were normal people who lived normal lives. It was not true that they could not be found in certain countries or cultures. Delegates must stop closing their eyes and respect their own citizens. Equality and non-discrimination was a crucial value for Finland.

Mr. M. AL-JUBOORI (Iraq) requested that the item be withdrawn from the agenda. Iraq did not accept LGBTI behaviour. There had not been unanimity on the topic as suggested by France. The IPU must respect religious and cultural diversity. It must not impose behaviours onto societies that did not accept them.

Mr. F. MWIJUKYE (Uganda) said that LGBTI behaviours were criminalised and punishable in Uganda. Such behaviours were anti-African, anti-religion and anti-humanity. He called on the African Group and others to reject the proposal and boycott the next Assembly should it be included in the agenda.

Ms. Z. AHMED HASSAN GABER (Sudan) said that her delegation was against the proposal. LGBTI behaviours were against human nature and religion.

Ms. H. BOUVENG (Sweden) said that Sweden supported equality and human rights for all regardless of sexual orientation, race, ethnicity and religion. The IPU must be prepared to at least discuss the topic of LGBTI rights. Her delegation strongly supported the proposal.

Ms. K. OTSUJI (Japan) said that she was speaking as the only openly homosexual member of parliament in Japan. She was in favour of the proposal. LGBTI people were fully entitled to fundamental human rights. Parliamentarians from all countries must join forces to eliminate all forms of homophobia and transphobia, including legal penalties against LGBTI people. Such penalties were serious violations of human rights.

Ms. N. LABIDI (Algeria) said that it was important to accept diverse views on LGBTI rights and allow each society to handle the topic how it saw fit. It did not make sense to discuss the topic at the IPU if some countries had not even discussed it at home. That was not to say that such tendencies did not exist. The topic must be handled in a way which fostered tolerance, respected human rights and rejected all forms of discrimination, including discrimination based on sexual orientation. Algeria did not support the proposal.

Mr. D. DAWSON (Canada) said that, for years, his country had defended human rights, including the human rights of women and indigenous people. A right was a right. Countries could not distinguish between rights. It was unacceptable that, in 2018, LGBTI people were tortured, imprisoned or otherwise mistreated. It was important to hold the debate since the debate itself was a fundamental right.

Mr. R. OSSELE NDONG (Gabon) said that arguments for and against LGBTI rights were valid on the basis of social, cultural and religious considerations. However, under democracy and freedom of expression, everyone should have the right to voice their viewpoint in a spirit of tolerance. He therefore supported the proposal.

Ms. N. AL KHAROOSI (Oman) said that she was against the proposal since it went against the religion and culture of her country. It was important to listen to the views of the general public who had favoured laws that did not accept LGBTI behaviour.

Ms. H. HUIJBREGTS-SCHIEDON (Netherlands) said that her delegation supported the proposal. Freedom of speech was the most important freedom in the democracy of the Netherlands.

Ms. S. KOUTRA-KOUKOUMA (Cyprus) said that, in 2017, her Parliament had passed a civil cohabitation law for heterosexual and homosexual couples after many years of debate. In doing so, the country had overcome the beliefs of conservative groupings and the church. Her delegation was in favour of the proposal since the rights of all people must be respected.

Mr. F. ALDHABBAHI (United Arab Emirates) said that his delegation rejected the proposal because it was against religion, particularly Islam. LGBTI behaviours also ran counter to Arab traditions as well as the traditions of other countries, and showed disrespect for human nature.

Mr. M. TEIXEIRA (Bolivarian Republic of Venezuela) said that his delegation supported the proposal wholeheartedly. Although the convictions of different religions deserved respect, the topic of LGBTI rights went beyond religion and ideology. LGBTI rights were human rights. It was not true that LGBTI behaviours did not exist in some places. Venezuela would continue to fight all types of discrimination.

Mr. W. AYENEW (Ethiopia) said that Ethiopia was a diverse and plural society. However, LGBTI behaviour was not accepted under its constitution or culture since it went against nature and religion. His delegation did not support the proposal.

Mr. M. TOMASSONI (San Marino) said that LGBTI rights were human rights and must be guaranteed. Although his country respected different opinions based on religious and cultural considerations, it was moving forward on fighting discrimination. He strongly supported the proposal.

Mr. G. MOHABA MESSU (Equatorial Guinea) said that the IPU must respect different opinions, cultures and religions, and cultivate a spirit of debate. He was against the proposal as it contradicted the opinion of the people he represented.

The PRESIDENT said that a vote by roll call would be taken to determine whether the debate on the rights of LGBTI people would be included in the agenda of the Standing Committee at the 139th IPU Assembly. A vote by roll call would ensure the results were clear.

The SECRETARY OF THE COMMITTEE explained the procedure to be followed in taking a vote by roll call.

A vote by roll call was taken.

With 31 votes in favour, and 24 votes against, the proposal submitted by the Belgian delegation obtained the required majority of the votes cast.

Having obtained the required majority, the PRESIDENT said that a debate on *The role of parliaments in ending discrimination based on sexual orientation and gender identity, and ensuring respect for the human rights of LGBTI persons* would be added to the agenda of the Standing Committee at the 139th IPU Assembly.

The sitting rose at 6.10 p.m.

Standing Committee on United Nations Affairs

SITTING OF TUESDAY, 27 March

(Morning)

The sitting was called to order at 9.15 a.m. with Mr. A. Avsan (Sweden), President of the Standing Committee, in the Chair.

Adoption of the agenda
(C-IV/138/A.1)

The agenda was adopted.

Approval of the summary record of the Committee's session held at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg (October 2017)

The summary record was approved.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The PRESIDENT said that a number of colleagues had been recommended by their respective geopolitical groups to fill the vacancies of the Bureau. They were: Ms. S. Al-Hashem (Kuwait), Mr. A. Al-Amri (Oman), Mr. M. Ben Souf (Tunisia), Mr. B. Llano (Paraguay), Ms. M.J. Carrión (Ecuador), Mr. L. Wehrli (Switzerland) and Ms. D. Nazarbayeva (Kazakhstan). Mr. J.C. Romero (Argentina) would also replace Ms. C.L. Crexell (Argentina) since she had moved to another IPU body.

Mr. B.A. LLANO RAMOS (Paraguay) said that it was a pleasure to participate in the urgent work of the Committee. His Parliament was available to all colleagues.

Mr. L. WEHRLI (Switzerland) said that it was an honour for Switzerland to be part of the Committee and collaborate on the topic.

The nominations were approved.

Parliamentary follow-up on the Sustainable Development Goals (SDGs) in preparation for the 2018 session of the United Nations High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development

The PRESIDENT said that the Committee had decided to dedicate each spring session to the role of parliaments in implementing the SDGs. The 2030 Agenda for Sustainable Development sent a clear message: in a world of plenty where the necessary knowledge and technology was available, there was no reason why the international community could not find solutions to problems. All that was needed was political will. Parliaments must forge consensus around policy solutions that left no one behind. They must hold governments to account and tailor actions to the specific conditions of their own county. They must also ensure there was a coherent plan supported by legislation and budgeting.

The present session would have two parts. First, the Committee would discuss the process of monitoring the implementation of the SDGs which revolved primarily around the United Nations HLPF. Second, the Committee would address the theme of the 2018 United Nations HLPF which focused mostly on the environmental pillar of sustainable development.

In the first part of the session, parliaments would highlight lessons learned and share parliamentary practices on the SDGs with a focus on results. It would be useful to know the extent to which parliaments were integrating the SDGs into their work and the means by which they were doing so. Similarly, delegates should indicate the effectiveness of parliaments in holding the government to account and the challenges faced in advancing the agenda through legislation and the budget process.

He introduced the panellists. First, Mr. M. Mijatovic (Serbia) would share some of the initiatives his Parliament was undertaking. His country had recently used the IPU-UNDP self-assessment toolkit entitled *Parliaments and the Sustainable Development Goals*. The toolkit assessed whether parliaments were fit for purpose to mainstream the SDGs into their work

coherently and across all subject areas. It consisted of a list of questions that groups of parliamentarians must consider together. The results then served as a basis for a plan of action. Second, Ms. C.L. Crexell (Argentina) would speak about her role in embedding the SDGs within key processes of her Parliament. Third, Ms. N. Isler (Director, SDG Lab) would present the work of the SDG Lab which was an initiative to coordinate action among various UN agencies in Geneva. Fourth, Mr. E. Saravanapavan (Sri Lanka) would describe the experience of his country.

Mr. M. MIJATOVIC (Serbia), *panellist*, said that the National Assembly of Serbia had developed a number of mechanisms to monitor the implementation of the SDGs. First, the Parliament had established a focus group responsible for follow up procedures. The composition of the group was wide-ranging and included parliamentarians from both the Government and the opposition, deputy speakers and the chairpersons of the most relevant committees. The majority of members were women. Second, Parliament had carried out a self-assessment of mechanisms already in place to monitor the SDGs using the IPU-UNDP self-assessment toolkit. The above-mentioned focus group was in charge of answering the questions in the toolkit. The questions and answers were then considered in an open debate and entered into a special table. Parliament would check progress the following year. Third, Parliament had begun raising awareness among parliamentarians on the significance of the SDGs, particularly the monitoring process. For example, the foreign affairs committee had organised a public hearing on the implementation of the UN agenda. There was also a schedule of meetings for the parliamentary committees with a special focus on the SDGs, particularly on defining future obligations and oversight measures. Fourth, parliamentarians had submitted a large number of SDG-focused amendments proposing changes to the 2018 draft budget law. Although Parliament had not accepted the amendments, it was a good start. Fifth, future activities of Parliament would include informing the public about the SDGs through the media and launching a campaign in which parliamentarians would talk to youth on the matter. Belgrade would also host the next IPU regional seminar on the SDGs.

Ms. C.L. CREXELL (Argentina), *panellist*, said that she had presented two initiatives to her Parliament on monitoring the implementation of the 2030 Agenda: an observatory for the SDGs and a mechanism by which draft bills were matched with their corresponding SDG and target. The task of the observatory was to oversee SDG implementation but also to assist legislators in drafting bills that were in line with the goals. The aim of the mechanism which matched bills with goals was to compile a clear list of statistics and thereby ensure that Parliament addressed all the SDGs. The tools were also useful in raising awareness among members of parliament about the 2030 Agenda. Another mechanism worth mentioning was a special unit within the ministry for sustainable development in charge of designing actions on the SDGs in conjunction with the legislative branch.

So far, the observatory had been approved for the Chamber of Deputies but not yet for the Senate. An observatory on human rights was, however, already in operation and had recently carried out an analysis of bills submitted in 2017. The analysis aimed to establish whether there was a strong, weak or non-existent link between each bill and the SDGs. It also looked at whether the bill was a new law or whether it had modified an existing law. The final results had shown that 59 per cent of the bills had a strong link with the SDGs, 33 per cent had a weak link and 11 per cent had no link at all. It had also turned out that 74 per cent of bills focused only on five SDGs: peace, justice and strong institutions, sustainable cities and communities, good health and well-being, decent work and economic growth, reduced equalities. The analysis was therefore useful in identifying gaps in implementation. The results were available online in a simple, easy-to-use spreadsheet. It was crucial to have tools to ensure that the SDGs could be implemented easily.

Ms. N. ISLER (SDG Lab), *panellist*, said that parliaments could make or break the 2030 Agenda. Their role involved holding governments to account and monitoring the implementation of the SDGs locally, regionally and globally. Above all, however, parliaments were key in creating the necessary conditions to achieve the agenda, for instance, by elevating the voice of citizens, creating laws and policy and ensuring budget coherence. The SDGs saw three fundamental paradigm shifts. First, the agenda was universal instead of being focused on developing countries. It therefore recognised that, although there were national complexities, the interconnectedness of the world meant that no one could reach the agenda alone. The SDG Lab noted that many developing countries which were active under the Millennium Development Goals (MDGs) were ahead of the game and sharing lessons learned with developed countries. That was a new pattern which she welcomed. Second, the SDGs recognised correlations between sectors which was in contrast to the sectoral approach taken under the MDGs. Acknowledging those correlations in practice was, however, a great challenge. It was necessary to find more examples illustrating the practical benefits of crossing sectors. For example, stakeholders could examine what would be the

economic case for looking at health through the lens of another sector such as education or climate. Such conversations were also a new pattern that she welcomed. Nevertheless, many stakeholders had indicated that different issues were at times so interconnected that it was difficult to prioritise. It was therefore imperative to learn from each other. Third, the agenda had also shifted towards a multi-stakeholder approach. It was more than just a theoretical shift, and in fact acknowledged the practical implications of involving all stakeholders. Different stakeholders would bring valuable expertise in different areas and therefore produce results across the board. The multi-stakeholder approach was also fundamental in ensuring that all parties shared investment risks.

There were a number of recurrent themes that had come up across all regions. One common question was the financing of the agenda, in particular, whether stakeholders would find additional resources or use existing resources differently. Another theme was policy coherence. Policy coherence was a complex issue which required not only political will but incentives at political, policy and financial levels. It would be useful to have more examples where breaking silos across ministries had brought a positive outcome, particularly in economic terms. In addition, many stakeholders recognised the interconnectedness of the agenda but had difficulty identifying where the connections were. Another recurrent theme was data collection and use. Although data collection was necessary, it was more important to know the most beneficial ways to analyse that data for the purposes of policy formulation and budgeting. Finally, technology was seen to have a dark side as well as a positive side. There was a danger of creating more inequalities if all countries did not have access to it.

Other common observations included a huge appetite to learn from one another which the SDG Lab would be happy to facilitate. There was also much emphasis on the private sector. The private sector, however, was not a homogenous group. It could include multinationals, small and medium enterprises, family offices, foundations and many other groups. It was important to understand that different groups had different incentives and disincentives for engaging in the agenda. For example, incentives for multinationals included market opportunities, the chance to set regulations, competition and the value chain. Parliamentarians had a key role to play in ensuring that all sectors engaged.

The United Nations had identified four pillars through which it could add value and support all stakeholders. First, the United Nations could convene its power to connect different stakeholders. Second, it could amplify good and bad practices. Third, it could ask questions and challenge the status quo. Fourth, it could identify innovative ways of operating.

Mr. E. SARAVANAPAVAN (Sri Lanka), *panellist*, said that Sri Lanka planned to localise the 2030 Agenda within its national context. The country had established a select committee on the SDGs responsible for making recommendations. Other tasks of the committee included formulating national policy, liaising with government agencies, encouraging public-private partnerships, seeking support from the UN system and reviewing progress periodically. The committee had also identified four clusters under which the SDG localisation would take place: economic well-being, fundamental needs, a just and fair environment, and stability. The process of SDG localisation would involve setting a base line in respect of the SDGs, planning for localisation at all levels and identifying the actions needed to accelerate results. So far, the Committee had made some progress. For instance, it had presented an interim report to Parliament, ensured that resources were allocated to sustainable development in the 2018 budget and determined country-specific indicators under each SDG. The way forward was to ensure both a top-down and bottom-up strategy, strong leadership, inclusiveness, effective processes, adequate resources, sound governance and support from the executive. In conclusion, the 2030 Agenda would require concerted action by all stakeholders both nationally and globally.

Mr. M. ZHOU (China) said that all countries must integrate the 2030 Agenda into their national development strategies. It was essential to build partnerships under the auspices of the United Nations. Those partnerships should be based primarily on north-south cooperation and complemented by south-south cooperation. Legislation and oversight were also crucial for development.

China had developed a national plan for the implementation of the SDGs and revised several laws to better promote gender equality and social development. Those efforts had led to more insurance cover for serious diseases and a decrease in the maternal and infant mortality rate. China was committed to south-south cooperation within the framework of the Belt and Road Initiative.

Mr. K.P. SOLANKI (India) said that the SDGs could not be achieved without strong, sustainable leadership. However, leadership should be globally focused rather than confined to one constituency or country. The aim of leaders should not be to win an election but to improve the lives of future generations.

The Parliament of India had thoroughly discussed the SDGs on a number of occasions. It had also organised many events, including several workshops, a parliamentary conference and a meeting of woman parliamentarians from the BRICS (Brazil, Russia, India, China and South Africa) countries. A south Asian Speakers' summit had also taken place on strengthening regional cooperation and mobilising resources for the SDGs.

Mr. A. GASHI (The former Yugoslav Republic of Macedonia) said that his country wished to advance Euro-Atlantic integration through the implementation of the SDGs since it would boost economic growth and enhance the well-being of citizens. Macedonia hoped that transparency, accountability and professionalism would improve through the SDG reforms, such as those on good governance, the rule of law, access to justice, human rights and strong institutions. The National Council for Sustainable Development monitored SDG implementation in Macedonia. The Council was chaired by the deputy Prime Minister and composed of members of parliament and ministers, as well as representatives of the Economic Chamber, universities and NGOs. The country had also adopted a document entitled *Partnership for Sustainable Development: UN Strategy 2016-2020* which harmonised UN activities globally on the SDGs with regional activities on European Union accession. There would be five priority areas for cooperation: employment, good governance, social inclusion, environmental sustainability and gender equality. Macedonia would intensify its activities on the SDGs by developing a budget framework, building institutional capacity and adopting specific laws.

Mr. A.K. AZAD (Bangladesh) said that IPU members could be divided into three groups: very developed, developed and less developed countries. The IPU should clarify if it was working with all three of those groups on the SDGs since there was no representative of a less developed country on the panel. The panellists should also clarify whether they had considered political unrest, including the threat of nuclear weapons. It was not possible to achieve the SDGs unless there was peace. Bangladesh had achieved most of the MDGs successfully and was far ahead of many countries on the SDGs. However, the IPU must think globally rather than focus on individual countries, such as Argentina and Serbia.

The PRESIDENT said that every country must find its own solutions but it was also important to help each other.

Ms. S. ZAOUALI (Tunisia) said that the Parliament of Tunisia had established a parliamentary network on SDG implementation which was tasked with studying bills with a focus on sustainable development. The network took a crosscutting approach and worked in concert with the government. It had already proposed amendments to bills related to local communities and was currently undertaking an awareness raising campaign on the SDGs. The Parliament of Tunisia was also considering a legal initiative to include SDGs in school curricula as well as bills on renewable energy sources.

Ms. J. AL SAMMAK (Bahrain) said that international and parliamentary cooperation was particularly important for the SDGs. The international community must create a safe environment in which societies could develop, for instance, by eliminating conflict and terrorism. Bahrain had adopted several national action plans on the SDGs, including on socioeconomic development and health. The plans put an emphasis on equality, protection of the vulnerable, participation of women and renewable energy.

Mr. A. TOUMI (Morocco) said that he agreed with Mr. M. Mijatovic on the need to raise awareness. It was also important to evaluate bills on the basis of the SDGs, as proposed by Ms. C.L. Crexell. However, Ms. C.L. Crexell should clarify how to take into account local government projects since they were often forgotten. The SDG Lab would help the international community to map different goals and allocate resources accordingly. Indeed, the Government of Morocco was already allocating the budget in line with the country's priorities. Different departments must be accountable for the resources they received so that governments could measure progress on the SDGs.

Mr. F. BURBANO (Ecuador) said that Ecuador had a national development plan which incorporated the SDGs as well as a multiparty parliamentary group responsible for them. Furthermore, Ecuador would soon assess its legal framework to ensure it was fit for purpose on SDG implementation. Countries must have the necessary institutional infrastructure to implement the agenda. He had proposed to his Parliament that a department be established to evaluate laws in accordance with the SDGs.

Ms. C.L. CREXELL (Argentina), *panellist*, responding to the question from Morocco, said that Argentina had a federal system with both a central government and many local governments. Each local government had its own legislature which dealt with certain issues devolved to it. Although local governments were implementing the SDGs, it would be helpful to replicate the same evaluation tools locally and then convert the findings into a national register. Some topics dealt with at local level were also national issues. In such cases, it was necessary to coordinate action across different levels of government. Responding to the question from Bangladesh, it was important to move from talk to action. Although the SDGs were a global effort, the work started at home. It was valid to listen to the experiences of individual countries since many had been successful.

Mr. M. MIJATOVIC (Serbia), *panellist*, said that his goal had been to present the progress that Serbia had made so far. The country's progress consisted mostly of raising awareness of the 2030 Agenda and its evaluation process. The evaluation tool from Argentina was valuable. It was also important to assess the resources required to implement the SDGs. The focus group he had described above was currently working on providing free high school education in Serbia.

Mr. P. PUSKA (Finland) asked Ms. N. Isler whether she had any useful examples of how national parliaments had organised support for the SDGs.

Ms. M. NURZHAN (Parliamentarians for Nuclear Non-proliferation and Disarmament—PNND) said that disarmament, particularly nuclear disarmament, was vital to achieving sustainable peace and sustainable development. Countries should redirect the billions of dollars spent on nuclear weapons towards the SDGs. The upcoming High-Level Conference on Nuclear Disarmament was paramount. Parliamentarians must strive towards a safer and more peaceful world. In doing so, she encouraged parliamentarians to use the *Parliamentary Action Plan for a Nuclear-Weapon-Free World* released at the 137th IPU Assembly.

Ms. N. ISLER (SDG Lab), *panellist*, said that it was important to share concrete tools whilst also recognising that there was a local, national, regional and global context. It was not possible to operate at national level in isolation from the broader context. The United Nations High-level Political Forum served as a platform to facilitate interactions between countries at all the different levels and thereby bring about policy coherence.

She agreed with the need to engage all citizens, including youth and women. The United Nations Office at Geneva had recently launched a campaign entitled "You need to know". Not only did the campaign raise awareness about the SDGs, but it also encouraged citizens to engage concretely in the agenda. Unless countries engaged youth, the agenda had no future.

In response to the comment from Morocco, many countries had trouble ensuring coherence between policy and budget. There were a number of different initiatives in that respect. For example, the Millennium Institute had developed some simple software which used national data to set up hypothetical scenarios. The tool calculated the positive and negative collateral impacts of investing in certain sectors, particularly the impact on other sectors.

In response to the delegate from Finland, the SDG Lab was in the process of gathering good practices but did not have them all yet. It was necessary to illustrate good practices at both governmental and parliamentary levels. Communication was key. All stakeholders should share good practices in a format that was useful. It would also be helpful to know the ingredients of any success story.

The 2030 Agenda was just as much a peace agenda as a development agenda. If the international community reached every target, there should be no further cause for conflict.

Panel discussion on the main theme of the 2018 High-level Political Forum:
Transformation towards sustainable and resilient societies

THE PRESIDENT said that the second part of the discussion would centre around the main theme of the 2018 UN High-level Political Forum: "Transformation towards sustainable and resilient societies". The theme was closely related to five SDGs in particular. The present discussion would touch on some of those issues, including sustainable consumption and production patterns, sustainable management of water and sanitation, sustainable energy and sustainable cities and ecosystems.

He introduced the panellists. First, Mr. M. Wackernagel (Founder and CEO, Global Footprint Network) would speak about the concept of the ecological footprint and its related calculator which he and his group had pioneered. The ecological footprint referred to the balance between what countries could safely take from nature and what they were actually using. The footprint calculator was an effective way to measure progress towards sustainable development particularly in conjunction with other measures of human development, such as the UNDP human development index. Second, Ms. H. Liadal (Norway) would draw on her own country's experience in relation to the theme. Third, Mr. A. Sinmaleza (Ecuador) would discuss the concept of *buen vivir*, as championed by his country. *Buen vivir* was the idea that development could not be based exclusively on economic growth but must also focus on human well-being and harmony with nature. Fourth, Mr. S. Stone (Director, Economic and Trade Branch, United Nations Environment Programme—UN Environment) would look at the economic underpinnings of the debate.

Mr. M. WACKERNAGEL (Global Footprint Network), *panellist*, said that the Global Footprint Network viewed the sustainability challenge in terms of "one-planet prosperity" which was not a metaphor, brand or goal, but a context which recognised that all human beings lived on one planet. As the world was getting smaller, emissions were getting bigger. Under the Paris Agreement, countries had committed to limiting the global temperature rise to 2 degrees Celsius which was equivalent to 450 parts per million (ppm) of greenhouse gas emissions. Currently, global emissions stood at 408 ppm with more than 2 ppm being emitted per year. At such a rate, only 20 years remained before the Paris Agreement was breached. Countries could therefore continue at the current rate or they could slow down their emissions. The overall aim was to achieve zero net emissions by 2050.

Many reports showed that it was entirely possible to achieve the abovementioned aim. It would, however, require significant effort and a rethinking of many aspects of life. For example, countries would have to consider everyday tasks such as how to produce food without fossil fuels. To achieve the aim, it was important to change a few misconceptions. First, it was not true that resources did not matter. A World Bank study entitled *The Changing Wealth of Nations 2018*, had shown that natural capital only represented nine per cent of global wealth. Yet, natural capital was essential to how the world operated. Second, the amount that humanity took from the earth was 70 per cent higher than what the earth could renew. However, it was not enough to boost supply from the earth to tackle the matter. Managing demand from humanity was also essential. Third, the majority of countries not only used more than they could regenerate but also had an income that was less than the world average. As a result, they could not afford to obtain those resources from elsewhere. It was therefore in the self-interest of countries to act on resources issues. Resource security was necessary to make development last.

Earth Overshoot Day marked the date when humanity's demand for ecological resources in a given year exceeded what the earth could regenerate. The date changed every year depending on the activities of countries. If countries were able to move the day forward by five days every year, for instance by cutting carbon emissions, the world would be back to using the resources of just one planet by 2050.

There were four main factors affecting resource management. First, countries should consider how they built their cities. Compact cities used three to four times less resources per person than cities that were sprawled out. Second, they should think about how they generated power, for instance, by choosing solar energy over coal. Third, countries should ensure that food was produced in ways that limited food waste. Fourth, they should consider population growth. Smaller families lead to increased well-being, including better health and educational outcomes.

Countries must always ask themselves whether the decisions they were making would increase resource security and create value. "One-planet prosperity" was about applying sustainable development in a self-serving way by living well within the context of planetary constraints. It would work as long as countries committed to their own success.

Ms. H. HAUKELAND LIADAL (Norway), *panellist*, said that the international community must transform its energy systems to accommodate a growing world population. That transformation process had already started. The world was already moving towards sustainable infrastructure, shifting investments from fossil fuels to renewable sources and creating jobs in renewable energy.

The changing energy landscape would have a profound impact on geopolitics. As a result, the Norwegian Government, in conjunction with the International Renewable Energy Agency (IRENA), Germany and the United Arab Emirates, had recently established the Global Commission on the Geopolitics of Energy Transformation. The Commission aimed to better understand the changing dynamics and ensure that policymakers received the information they needed.

A number of actions were necessary to achieve SDG 7. Stakeholders must increase funding, make bolder policy commitments, increase energy productivity and adopt an integrated approach that embraced centralised and decentralised solutions. They must also increase the share of renewables in the energy mix, develop effective institutions to manage energy systems and phase out fossil fuel subsidies. Furthermore, the energy transition must be a just transition. It must therefore focus on the most vulnerable groups and countries, particularly the least developed countries and small island developing States. The competitiveness of the sector was dependent on the ability to attract a diverse pool of talent, including women. The energy industry remained one of the sectors where the gender gap was most pronounced. Closing the gender gap was not only a moral and social imperative, it also made good business sense.

Norway had either achieved the SDG 7 targets or aligned it with national policies. The share of renewable energy in the county's total energy consumption, including transport, was 69 per cent. Almost all of the electricity produced was from hydropower. Norway had also reduced emissions of greenhouse gases in a cost efficient way through strict environmental regulations, carbon pricing and an emissions trading system. It was spending one per cent of its GDP on development cooperation, including on sustainable energy.

By achieving SDG 7, the international community would be able to reach many of the other SDGs, such as poverty, food, education, gender equality, sustainable cities and climate change. Without energy, there could be no sustainable development.

Mr. A. SINMALEZA (Ecuador), *panellist*, said that the current system of development was not sustainable nor did it work for the majority. It therefore threatened human relationships, social stability and the environment. Countries must fight for a fairer and more sustainable way of life.

The global ecosystem was both a source of material resources as well as a dumping site for wastage. However, its capacity for regeneration was limited. The current model of development was going beyond the limits of the ecosystem, leading to problems such as desertification, pollution and global warming. There was too much of a focus on physical resources and GDP.

Development could only be sustainable if the international community paid attention to two groups in particular: future generations and people living in poverty. As such, countries must strike a balance between what was needed presently and what would be needed in the future. They must also reduce economic inequalities.

Ecuador had challenged the dominant model of development through the ancestral Andean concept of *buen vivir*, or *sumak kawsay*, as enshrined in the country's constitution. *Buen vivir* had led to dramatic economic, political and cultural change in the country. It was a paradigm for development which was based on individuals, families and communities and which promoted solidarity, community, inclusion, cooperation, reciprocity and diversity. Citizens were granted life-long collective rights, including the right to health and education, and assigned responsibilities such as the responsibility to consume in a socially responsible way. *Buen vivir* embraced a people's economy. Citizens were involved, both collectively and individually, in managing, preparing and implementing national plans. There was also a recognition of different forms of economic organisation and production, from communities and cooperatives to public and private entrepreneurs to households. The concept of *pacha mama* was also key under *buen vivir*. *Pacha mama* endowed nature with its own rights and therefore required humanity to respect the environment. In general, *buen vivir* could be summarised as having a harmonious relationship with nature, other living beings and oneself.

Mr. S. STONE (UN Environment), *panellist*, said that the global GDP stood at US$77 trillion. However, GDP measured income and transactions rather than the wealth that countries were managing. To increase income, countries must manage wealth. It was important to look at inclusive wealth, including produced capital, natural capital and human capital. Since human capital represented the largest amount of wealth, investment in education was especially valuable.

SDG 12 on responsible consumption and production was a particular concern. The global economy consumed 90 billion tonnes of raw materials per year, more than half of which was regenerated as waste. Countries must reshape their economies by managing and investing their wealth in more efficient ways. One of the indicators under SDG 12 was procurement. Given that countries spent up to 40 per cent of their budget on procurement, they could catalyse a huge change in the economy just by switching to green and sustainable procurement.

Mr. S. MOHAI (South Africa) said that the international community must accelerate progress if it wished to meet the SDGs on time. In particular, it should strengthen the Global Partnership for Development. Africa required a total of US$7.8 trillion to fully implement the SDGs. However, domestic resources were difficult to mobilise due to low economic growth and low levels of sustainable industrialisation. Developed countries should therefore provide much of the funding. Developing countries must also contribute to financing the SDGs by effectively addressing illicit financial flows.

South Africa was implementing the SDGs through its national development plan which tackled such issues as poverty, inequalities and climate change. So far, the Government had established that 74 per cent of the national development plan was aligned with the SDGs. South Africa planned to work more closely with the UN country team through reports, programmes and advocacy work. At the centre of the 2018 agenda was job creation, particularly for youth. The Government would be launching an initiative to place unemployed youth in paid internships.

Ms. B. SAMPATISIRI (Thailand) said that the sufficiency economy philosophy (SEP) remained the key guiding principle of Thailand's sustainable development efforts. It had put Thailand on a steady path of growth for decades and allowed people to enjoy improved and sustainable livelihoods. The philosophy was embedded in the constitution, national development plan as well as in the budget for the SDGs. Thailand was willing to share best practices in areas such as community development, agriculture and forestry. The country was currently working with several countries, such as Lesotho, to implement development programmes based on the sufficiency economy philosophy. She encouraged other countries in the south to participate in development cooperation through Thailand's Sufficiency Economy Philosophy (SEP) for SDGs Partnership.

Ms. S. ALHASHIM (Kuwait) said that parliamentarians must pressure governments to adopt the SDGs, including those on clean energy. They should also monitor actions to ensure that governments implemented policies and laws. Kuwait must move towards solar energy instead of being dependent on oil. It must also re-evaluate the use of ethylene and polyethylene which was negatively affecting the environment. It was important to build a culture, particularly among youth, which encouraged eco-friendly attitudes.

Ms. M. O'SULLIVAN (Ireland) said that the biggest challenge of SDG implementation was policy coherence. Although over 190 countries had committed to the SDGs, there were many contradictions in the decisions of those countries. For example, some countries had taken decisions which would have catastrophic effects on the environment and climate change. Other countries were refusing to tackle tax injustice which was a major driver of inequality. Some were also selling arms and thus exacerbating conflict. It was particularly important to consider people with disabilities, both physical and intellectual, in the implementation and monitoring of the SDGs.

BARONESS G. HOOPER (United Kingdom) said that the United Kingdom had drawn up a government plan for the SDGs and organised coordination among government departments. There was also an all-party parliamentary group on the SDGs which monitored progress and held the government to account. The United Kingdom had a special relationship with the commonwealth countries on climate change, including with the Pacific small island developing States. The country currently generated 20 per cent of electricity from renewables but aimed to reach 30 per cent by 2030.

It was important to resolve problems that arose as a result of the energy transition. For example, women in Chad no longer had wood for cooking after a prohibition on wood cutting was introduced to sustain forests. Renewable energy projects could be both big and small. They could be as simple as installing a small wind turbine or solar panel on every house. Countries must also intensify efforts on energy efficiency, for instance, through education and private sector involvement.

Mr. F. AL HUSSEIN (Sudan) said that Sudan had renewable and clean energy resources. However, the country did not have enough partnerships to make renewable energy a sustainable alternative, particularly at community level. It was particularly important to involve the private sector. The panellists should clarify the incentives that would encourage the private sector to invest in renewable energy. Industrialised countries must develop initiatives to protect the environment since it was them that had caused the damage.

Mr. M. BEN SOUF (Tunisia) said that parliamentarians must honour their international obligations on SDG implementation. In particular, they must hold governments to account on the development budget. The SDGs were a priority for Tunisia. Under the 2016 Constitution, Tunisia would set up a body responsible for implementing the SDGs and ensuring compliance with international conventions and programmes.

Ms. S. RAFI (President of the Board of Directors, Air Quality Asia) said that her organisation worked on the clean air related SDGs, namely, SDG 3.9, 11.6, 12.4 and 7. One of key areas which required further attention was the cost of air pollution in relation to GDP. So far, there was only one global report by the World Bank on the matter. The report estimated that the global cost to GDP was US$5.11 trillion. The cost ranged from 3 to 9 per cent of GDP in different countries depending on how polluted the air was. Parliamentarians must encourage governments and international institutions to update the data every year for all countries. It would be helpful to have statistics that measured the cost of air pollution to the economy and not just the health impact.

Mr. A. TOUMI (Morocco) said that he agreed with the need to measure both natural capital and human capital. Indeed, Morocco had recently undertaken an exercise, in collaboration with the World Bank, which measured the country's overall wealth. The findings were surprising but currently served as the basis for the country's policy on economic development. He encouraged other institutions to carry out similar evaluations.

It was important to revisit a model for renewable energy generation which involved small and medium enterprises. Under such a model, small businesses would install solar panels and refeed surplus energy back into the grid in exchange for income. Morocco aimed to generate 50 per cent of its energy through renewables by 2030. It had also set up the Moroccan Agency for Sustainable Energy which oversaw all structures in energy production.

Mr. A. MOTTER (Senior Adviser, Economic and Social Affairs, IPU) said that the international community must re-evaluate the present operating system which assumed that more material wealth led to progress and human well-being. Although wealth and GDP were significant, countries should also take other factors into account, such as the environment. Currently, there were no breaks in the system to ensure that countries did not consume too much of the world's resources. The ecological footprint could serve that purpose. Parliamentarians must consider how to make the ecological footprint an official government statistic which was calculated next to GDP. By changing the metrics, people would change their mindset and in turn change the operating system. Mr. S. Stone (UN Environment) should explain whether a green GDP, which discounted growth that was not environmentally friendly, would also work as an effective measure.

Mr. M.H. MNYAA (East African Legislative Assembly—EALA) said that the private sector must be given incentives to engage in renewable energy at national level. People should know that incentives to change were not just economic but that there were benefits to change such as improved health, job creation and poverty reduction. Partner countries of the EALA must introduce policy and legal reforms which promoted renewable energy particularly at community level. They must harmonise policy, legislation and regulations, and ensure appropriate budget support. An inventory of viable renewable resources must also be available in each partner State. Tariff system reforms were necessary to encourage private sector engagement. Although East African countries had a great deal of gas, citizens could not afford to buy gas cookers and were forced to use firewood.

Mr. A. SINMALEZA (Ecuador), *panellist*, said that countries must consider the effects of environmental protection measures, such as how a wood cutter would live if there was a ban on wood cutting. It was also crucial to limit consumption when it was destroying nature, as promoted in Ecuador. Although Ecuador was an oil producing country, it was making progress on hydropower. The country was also encouraging farmers to install induction stoves instead of destroying the woodland.

Mr. M. WACKERNAGEL (Global Footprint Network), *panellist*, said that sustainable development was about building wealth. However, countries were managing the economy as if it were a business in liquidation and generating income at the expense of wealth. The ecological footprint was not a way of limiting growth but a way of ensuring a thriving life for all. The Global Footprint Network had helped at least 10 countries to manage natural resources. It was also building a global network of universities to calculate progress made on resource management worldwide. Earth Overshoot Day had about 1.5 billion media impressions and was thus an important opportunity to send the message out. He encouraged countries to share their ideas for the day. The message must be told in a way which could be understood by all.

Mr. S. STONE (UN Environment), *panellist*, said that there had been many discussions on how to measure the success of SDG 8 on economic growth. Finally, it had been decided that a seven per cent increase in GDP would be considered successful in low income countries. For most countries, however, it was not enough to measure GDP. Under SDG 17 on partnerships, there was an indicator on alternatives to GDP which had not yet been resolved. Countries therefore had a space to state their preference for the ecological footprint. It was important that countries were focused on growing their wealth. An adjusted, green GDP did not reflect that.

The PRESIDENT said that governments should include parliamentarians in their delegations at the 2018 UN High-level Political Forum. The IPU would organize a side event on 16 July 2018.

Any other business

The PRESIDENT said that the Committee must elect a new President. By the principle of regional rotation, the next president must come from the Group of Latin America and the Caribbean. The Bureau had nominated Mr. J.C. Romero (Argentina).

The nomination was approved by acclamation.

Mr. J.C. ROMERO (Argentina) said that he was grateful for the support he had received. The IPU would continue to build on the good relationship it had established with the United Nations. He called on delegates to work together to fulfil the ideas and projects of the Committee. The sitting at the 140th IPU Assembly in Argentina would be a valuable opportunity to collaborate.

The sitting rose at 1 p.m.

Forum of Young Parliamentarians of the IPU

SITTING OF SUNDAY 25 MARCH

(Afternoon)

The sitting was called to order at 2.40 p.m. with Ms. R.B. Itamari Choque (Plurinational State of Bolivia), member of the Board of the Forum, in the Chair.

Adoption of the agenda
(FYP/138/A.1)

The agenda was adopted.

Country updates on youth participation

Ms. Z. HILAL *Secretary of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU*, said that youth participation in national parliaments was important for a number of reasons. First, it encouraged inclusivity. Half of the world population was under 30 yet young people were excluded from decision-making processes. Their voices must be heard or they would become disillusioned and disinterested. Second, youth participation would lead to better governance. The more inclusive parliaments were, the more effective they would be in producing laws and policy which took into account the needs of different populations. Third, youth participation would bring about democratic rejuvenation. Young people were at the forefront of new ideas and technologies. They were also key to building a healthy democracy that met the changing dynamics of society. Parliamentarians should use the above-mentioned arguments in advocacy work in their home countries. They should also consider the outcome of the general debate of the 134th IPU Assembly in Lusaka which was on youth participation.

The IPU had changed the meaning of youth participation. Previously, it had been understood as consulting youth. Presently, it meant youth representation in parliaments and governments. Young people in politics faced several key challenges. For instance, electoral laws in 73 per cent of countries set a high age of eligibility to stand for election. It meant that there was a big gap between the voting age and the age of eligibility. They were also confronted with major financial challenges, limited access to existing networks and cultural views which deemed them too inexperienced. In addition, young people often considered politics as being corrupt and violent and therefore did not always find it appealing. Young women faced double discrimination because of their age and gender.

The IPU was the first institution to research youth participation in parliaments. Its research showed that youth were severely underrepresented, especially in upper houses. Many more young members of parliament were elected under a proportional representation system, particularly when it was combined with a quota. Women were less represented than men in all age groups. While 56 per cent of voters were aged between 20 and 44, only 26 per cent, 14.2 per cent and 1.9 per cent of parliamentarians were under 45, 40 and 30 respectively.

National parliaments should take a number of measures to encourage youth participation. They must introduce appropriate policies and legislation, including quotas and proportional representation systems. They should rethink age restrictions and align the voting age with the age of eligibility to stand for election. Political parties must feed more young candidates into the system. There needed to be specific strategies for young candidates and women. Countries should also conduct research to inform advocacy efforts.

Mr. P. UWILINGIYIMANA (Rwanda) said that Rwanda had made significant progress on youth participation. The country had redefined youth as people up to the age of 30 instead of 35. It had also introduced a National Youth Council which operated nationally and locally. There was a national quota system in which two seats within parliament were elected exclusively by young people to represent young people. The majority party also had a youth wing. Many parties had youth representatives in the Executive Committee.

Ms. U. SAREN (India) said that it was important to engage youth to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs), particularly SDG 7 on energy. Youth must be attentive to the needs of sustainable development. Young people would bring innovation and hard work to the table. They would be instrumental in developing supply chain networks for ecological goods and utilising modern technologies to enhance the standard of living of local populations.

Mr. G. BORIC (Chile) said that there had been an important student movement in 2011 which had changed the course of politics in Chile. Senators and congressmen had listened to the students but refused to let them participate in implementing the changes. As a result, the students had formed a new coalition to dispute the main political players. Young people must fight for their voice since those in power would not hand it to them easily. Chile had seen some good results, with youth participation improving significantly over the past five years. However, a great deal still remained to be done.

Ms. R. AL MANTHARI (Oman) said that her Government consulted higher education institutions where young people were represented. Countries would resolve the challenges that young people faced in parliaments not through a system of quotas, but by following their ideas closely. The belief that experience only came with age was false. Young people must present themselves in a way which instilled confidence in society.

Ms. O. SOTNYK (Ukraine) said that it was important to have a professional career before becoming a politician. Although age should not matter, career and skills did. As the leader of the youth wing of her party, she hoped to empower youth by providing political education and teaching practical skills and habits, such as how to fight for a cause. She was also pushing the message that it was impossible to talk about youth without youth. The IPU should hold hearings and even prepare a draft resolution on systematic policies to engage youth. Without creative, innovative young people, countries would not develop efficient policies.

Ms. F. MELES (Ethiopia) said that Ethiopia was one of the fastest growing countries in the world because of the hard work of young people who were participating in many aspects of society. For example, they were helping to implement a reproductive health package which addressed child and maternal mortality. Millions were also receiving an education. They participated in political issues at all levels, including in poverty eradication and technology transfer. They were also getting increasingly more involved in small and medium enterprises despite facing large amounts of bureaucracy.

Ms. M.J. CARRIÓN (Ecuador) said that Ecuador had made great progress on the participation of youth and women in politics. Under the 2008 constitution, 16 to 18 year olds had the option to vote. As a result, the participation of young people had increased both in the national and local parliaments. Furthermore, the country had removed high age restrictions for certain posts in Parliament. Ecuador had also introduced scholarships to encourage youth participation in politics through educational institutions.

Mr. B.E. NGAMBILI IBAM (Congo) said that young people were a strength, not a weakness. Young people in the Congo had fought to change the constitution so that it allowed people to vote at 18. During the latest elections, a youth movement had toured the country to demonstrate why young people must be present in decision-making spheres. As a result, many young people had put themselves forward as candidates. In the end, 10 people under 30 had been elected to Parliament. Young people had not achieved those successes through quotas but by fighting for what they believed in. However, it was essential that young people were not infantilized once they reached decision-making positions. They must address issues affecting the whole population and not just young people alone.

Mr. A. EBRAHIMI (Islamic Republic of Iran) said that young people must participate in the development process, including in socio-political, cultural and economic areas. The Islamic Republic of Iran had introduced a number of policies in that regard. For instance, it had upgraded the national youth organization to the Ministry of Sports and Youth and introduced socio-political and cultural bodies into universities. By increasing their understanding, youth would be more likely to participate in socio-political activities. Parliaments must develop procedures which encouraged youth participation.

Mr. A. CHIBAYA (Zimbabwe) said that Zimbabwe had assigned 20 per cent of seats in Parliament to youth. Young people ran against each other to select youth candidates. The IPU must come up with a percentage for youth participation in parliaments. By doing so, it would enhance inclusivity and lead to better governance.

Mr. O. ALTABTABAEE (Kuwait) said that all members of parliament must consider the needs of all young people living with HIV or AIDS. They must also address the suffering of young people in countries such as the Syrian Arab Republic and Palestine. Talk was not enough. It was necessary to take action. Countries should not marginalize or isolate young people, but invite them to contribute in whatever ways they could.

Mr. M. HLENGWA (South Africa) said that South Africa welcomed the update from the Secretariat and would consider the findings in its parliamentary work. Youth representation must extend beyond parliaments and into the different spaces of society. It was for that reason that the South African youth parliament not only included members of parliament but also students, young people in employment and others. There was therefore a better understanding of the prevailing realities on the ground. South Africa was currently developing the modalities of a parliamentary youth caucus. It had also involved young people in the development of its most recent youth policy. Youth activism had the potential to deliver the desired outcomes for young people. For example, young people in South Africa had persuaded the Government to reduce tuition fees after launching a campaign entitled *#FeesMustFall*. Young parliamentarians must not be armchair politicians. They must take the parliament to the people and vice versa.

Mr. K. WIJESEKERA (Sri Lanka) said that there were many people under 35 in the central government and two people under 35 in the cabinet in Sri Lanka. There used to be a 25 per cent quota for young people in the local councils, but the quota was removed in favour of a women's quota. The IPU must address that problem in forthcoming meetings. The Forum should also come up with a universally accepted age for youth.

Mr. M.R. KALAAJI (Syrian Arab Republic) said that the Syrian constitution had two articles on young people and their participation in political and social life. The legal voting age was 18, while the legal age of eligibility for election was 25. Although Syrian youth had the knowledge to participate in decision-making, they faced major challenges, such as terrorism. The country must develop a national action plan based on human rights to keep young people away from radicalism. The plan must provide Syrian youth with guidance, build their capacities and facilitate their participation in political life. There was also a need for legislation ensuring participation of youth and women in all political parties.

Mr. M. RENAS JANO (Iraq) said that many people were suffering across the globe in countries such as Palestine. He and his fellow parliamentarians had been persecuted for demonstrating on the situation in Iraqi Kurdistan. Countries must bring about change if they wished to move forward. Young people were often the instigators of change.

Ms. H. SIBUNGO (Namibia) said that Namibian youth had struggled to get into Parliament for years. However, they currently represented 35 to 40 per cent of people in executive positions, such as ministers or deputy ministers. The Government made sure that youth candidates were considered for every available position.

Mr. F. ALDHABBAHI (United Arab Emirates) said that the United Arab Emirates had established a national strategy aiming to build capacities among youth and make them a driving force for the future. It had also created the position of Minister for Youth and put in place national advisors on youth issues.

It was important to strengthen the status of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU. The Forum should consider the needs and ideas of young people more thoroughly. It should hold training sessions to facilitate the political participation of young people, and workshops to allow an exchange of information. The Forum should discuss topics that were different to those of the standing committees. It should strengthen its action plan and engage young people, particularly through social media. The Forum would then be able to find solutions that were viable, lasting and evidence-based.

Mr. Y.A. AHMDAI (Sudan) said that youth participation was improving in Sudan. The constitution enshrined the concept of youth participation. The voting age was 18 and the age of eligibility for election was 21. Young people made up 10 per cent of parliamentarians and many had filled high level positions even in the ministries. However, Sudan had not introduced a quota for young people in political institutions.

Mr. D. NAMARA (East African Legislative Assembly) said that the Treaty for the Establishment of the East African Community ensured that young people were represented in the elections of all its Partner States. In some Partner States, youth representation was very high. In Uganda, for example, 70 per cent of members of parliament were young and every committee, operating both locally and nationally, was obliged to have a youth representative. The East African Legislative Assembly (EALA) hoped to harmonise laws across the region to ensure young people were mainstreamed in all government activities.

Mr. L. TUITUBOU (Observer,* Fiji) said that the Ministry of Youth and Sports in Fiji delivered non-formal education to young people. It was particularly proud of its physical education programmes which provided young people with the necessary facilities and training. There were also two young parliamentarians responsible for schools and universities. In general, the national youth policy aimed to create an enabling environment for youth development. It was vital to interact directly with young people to gauge their needs. Countries must start with their children if they were to achieve peace. Youth would be more likely to participate in politics if they were understood.

Ms. J. NASSIF (Observer,* Bahrain) said that, in Bahrain, parliamentarians were considered young up to the age of 35 in the lower chamber and 40 in the upper chamber. People had the right to vote at the age of 20. Parliamentarians under 45 made up 48 per cent of the total number in the lower chamber. Bahrain was therefore ranked 12th out of 128 countries in the official statistics of the IPU. The Parliament had a commission for young people and sport which reviewed all legislation on young people and cooperated with different parliamentary committees.

Mr. O. HAMAYEL (Observer,* Palestine) said that Palestine was seeing no progress on youth because of the Israeli occupation. Young people in Palestine faced many challenges, including the provocative decision of the United States of America to recognize Jerusalem as the capital of Israel. The IPU should help young people in Palestine by ending the occupation and making a stand on Jerusalem.

Contribution to the work of the 138th Assembly

The CHAIR said that the Standing Committee on Peace and International Security was considering a resolution entitled *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development*. Delegates should indicate how young parliamentarians could contribute to the concept of sustaining peace through the SDGs.

Ms. K. OTSUJI (Japan) said that the international community could not sustain peace without addressing the root causes of conflict. It was important to eliminate poverty, inequalities and discrimination, as well as to establish political and economic rights. There should also be an emphasis on human security which aimed to protect individuals from threats, build their capacities and give them autonomy. The SDGs therefore went hand in hand with sustaining peace. Japan had helped to address root causes through its overseas development aid. However, young people still faced many challenges, including unemployment and diseases such as HIV and AIDs. Many were living in fear and without dignity. All assistance towards sustaining peace must be universal, participatory, inclusive, transparent and open. It was also necessary to engage all stakeholders, including NGOs and local communities. Her delegation endorsed the draft resolution.

Mr. G.B. DJIWANDONO (Indonesia) said that countries could not achieve the SDGs without the involvement of youth in all aspects of development, including in politics. Young people must acquire the proper education to enable them to compete in a globalised environment. The IPU should consider a resolution on involving youth in politics, for instance, by setting a reasonable age requirement to stand for election. In Indonesia, the minimum age was 21 for legislators, 25 for mayors and 30 for governors. The financial system must empower youth by allowing them to receive loans. Countries would then increase entrepreneurship among young people which would boost economic growth, promote social development and reduce poverty.

Young people were also needed to maintain peace. Youth must value differences and have respect, trust and understanding towards others. Governments must ensure that religious schools taught respect towards people of different faiths. Host countries must also give young migrants more attention, including proper education and health care. His delegation supported the draft resolution on sustaining peace as well as the draft resolution on energy.

The CHAIR said that the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade was discussing a resolution entitled *Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy*. She invited delegates to comment.

Ms. K. OTSUJI (Japan) said that Japan had suffered an earthquake followed by a nuclear disaster in 2011. Vast farmland and residential areas had been radioactively contaminated with many people being forced to leave their homes. The damage caused was irreparable and would have an impact on generations to come. Nuclear power was not a driver of sustainable development since it was associated with safety problems, accidents and radioactive waste. As a

result, her party had introduced a zero nuclear bill. By reducing electricity demand and increasing renewable energy production, it was possible to put an end to nuclear power. One way to extend renewable energy production was through citizens' energy initiatives. Japan must move away from the current government policy which was focused on large companies. Young people must be involved in developing policies on the SDGs, including on energy.

Ms. M.J. CARRIÓN (Ecuador) said that Ecuador had enshrined the rights of nature in its 2008 constitution. By doing so, Ecuador could transition from an economy based on natural resources such as oil, to a knowledge-based economy which embraced science and technology. As such, the country had introduced a green tax to incentivize companies to reduce pollution. It had encouraged investment in relevant areas and reduced certain tariffs. It was also keen to train young people on sustainable development. The automobile industry was encouraged to introduce vehicles that did not use oil or diesel. In fact, Ecuador was pushing for a global policy to keep all oil reserves underground.

Mr. G. BORIC (Chile) said that sustainable peace went beyond nuclear weapons. Most Latin American countries did not have nuclear weapons yet were engaged in conflicts. Nationalism was also on the rise which was very dangerous. Chile was currently engaged in a dispute with Bolivia. As a result, many Chileans were calling for an increase in military spending. However, military spending budgets were a waste of money since they did not achieve anything. Young parliamentarians should put together a declaration opposing potential increases in military spending.

Ms. Z. HILAL *Secretary of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU*, said that the 2016 Third IPU Global Conference of Young Parliamentarians in Lusaka had discussed the role of young members of parliament in SDG implementation. One of the recommendations was to shift budgetary allocations from the military to other sectors such as education, well-being, health and employment.

Mr. B. PRASAD (Observer,* Fiji) said that Fiji understood the importance of including the private sector in the development of renewable energy sources. However, private sector participation, including public private partnerships, had limitations in small and vulnerable nations such as Fiji. There was a danger that programmes could end up burdening the same people they sought to serve. Countries must develop specific policies to prevent such a situation.

Ms. M. NURZHAN (Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament) said that disarmament, particularly nuclear disarmament, was vital to achieving sustainable peace and sustainable development. Young people could help to reach that goal. Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND) had raised its concerns with regard to peace, security and development at the most recent International Youth Conference in Prague. It had also highlighted the importance of the UN High-Level Conference on Nuclear Disarmament to be held in May 2018. She called on governments to attend and to include young people in their delegations. Young parliamentarians could significantly contribute to creating a safe, peaceful and sustainable world free of nuclear weapons. In doing so, they should make use of the *Parliamentary Action Plan for a Nuclear-Weapon-Free World 2017-2020*.

The CHAIR said that the topic of the General Debate was *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*. Young parliamentarians had a significant role in the ratification and implementation of international instruments which protected the human rights of migrants and refugees. They were responsible for ensuring that young migrants and refugees had access to the relevant services, including health care, education and employment. It was also necessary to promote entrepreneurship among migrants and refugees as well as to tackle discrimination, abuse and gender-based violence. All policy should be evidence-based. Delegates would discuss the topic extensively in other sittings of the Assembly.

Next, the Committee would discuss the amendments to the IPU Statutes and Rules that the Forum had proposed. The amendments aimed to strengthen youth participation within the organization. It would be a historic moment for the Forum as well as for the global youth movement as a whole if the Assembly adopted the amendments.

Ms. Z. HILAL *Secretary of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU*, said that the Forum and its elected Board had proposed some amendments to the IPU Statutes and Rules. The amendments called for countries to include at least one young parliamentarian in their delegations to IPU assemblies. If delegations did not comply, they would not be penalized. Instead, there would be an incentive for those that did comply in the form of extra speaking time at the General Debate. However, the extra speaking time must go to a young parliamentarian. The Executive Committee had already approved the amendments. Next, they would go to the Governing Council and the Assembly for adoption. Although parliaments would have until 2020 to organize themselves, the rules would apply from the 139th Assembly onwards.

Mr. R.N. IGBOKWE (Observer,* Nigeria) said that all young parliamentarians should make their delegations aware of the amendments so that they were more likely to be adopted at the Governing Council and the Assembly.

The CHAIR said that she invited all delegates to support the proposal. She also encouraged young parliamentarians to apply for vacancies within other IPU bodies so that there was a youth perspective throughout the Organization.

Update and discussion on the Forum's workplan and activities (2017-2018)

Ms. Z. HILAL *Secretary of the Forum of Young Parliamentarians of the IPU*, said that the Fourth IPU Global Conference of Young Parliamentarians had taken place in Ottawa, Canada, in November 2017. The theme of the conference was *Young parliamentarians as drivers of inclusion.* The conference focused on three main factors of inclusion: migration, economic empowerment and political participation. Participants had come up with some innovative strategies to promote inclusion of young people in society, especially those of migrant origins. One particularly interesting idea on economic inclusion was to introduce a basic income for young people.

The Forum was currently preparing its next report on youth participation in national parliaments. It had been gathering data and statistics from national parliaments across the world, but also planned to carry out interviews with young parliamentarians. The interviews would give the IPU a better sense of the experiences, challenges and perspectives of young parliamentarians. In particular, the Forum wished to know their views concerning a potential target for youth participation in parliaments. Currently, there was no universal, internationally accepted target for young parliamentarians. So far, research had shown that, even among the few countries applying youth quotas, there was no unity on the matter. The types of quotas varied from reserved seats to legislated quotas to party quotas. The targeted age differed greatly—30, 35, 40 and 45. The proportions were also diverse with some countries implementing targets above 30 per cent and others below 30 per cent. The IPU wished to come up with one global target for youth participation using the above research.

Other upcoming activities included the above-mentioned amendments to the IPU Statutes and Rules. The IPU was also promoting the Not Too Young to Run campaign. The campaign had been initiated in Nigeria under the supervision of the IPU delegate, Mr. R.N. Igbokwe, and a civil society organization. They were working on revising the existing legal framework to align the age of candidacy with the voting age. She encouraged delegates to join the campaign. Under the campaign, delegates would receive information on the 73 per cent of countries which restricted young people from running for office. They would also receive facts and figures on the global population of youth and young parliamentarians. The IPU could support delegates in increasing youth participation in their countries. For instance, it could help to organize training for newly elected young parliamentarians, craft mentorship programmes, launch national campaigns, set up youth caucuses or offer expertise.

Question and Answer session on policy reform related to HIV and youth

Ms. H. BARCLAY (International Planned Parenthood Federation), *panellist*, said that she represented both the International Planned Parenthood Federation (IPPF) and Pact. The latter was a global coordination of youth-led and youth-serving organizations from across the globe which aimed to provide a unified youth voice on addressing HIV. The present session would focus on challenging harmful laws and policies in order to end AIDS by 2030 with an emphasis on youth. It was an opportunity to bring together different stakeholders and discuss solutions. The most important aspect of the session was that it was organized with young people, by young people and for young people. The session would consist of presentations from panellists followed by a discussion. She introduced the rest of the panellists which included one speaker from UNAIDS and two young activists.

Ms. P. NYKANEN-RETTAROLI (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS), *panellist*, said that world leaders had set a target to end AIDS by 2030 within the context of the SDGs. It was an ambitious, but achievable target. There had been huge successes in recent years in the HIV response. Over half of people living with HIV were currently receiving antiretroviral treatment. There had also been a 30 percent decrease in AIDS-related deaths as well as a 16 per cent decrease in new HIV infections annually. The international community had all the tools and science needed to end the epidemic. It would not mean that HIV would go away, but it would no longer be a significant public health threat. Ending the epidemic was not just about health sector policies, but required a multisectoral approach. Parliamentarians had a valuable role to play in ensuring that the legal framework had a positive impact on HIV responses, including on prevention and treatment.

Out of 36.7 million people worldwide living with HIV in 2016, 4 million had been young people aged between 15 and 34. Every day, 1,700 young people were newly infected with HIV. Young women aged between 15 and 24 were disproportionately affected especially in sub-Saharan Africa. Every 12 minutes a young person died of AIDS-related causes. In 2015, AIDS had still been among the top 10 causes of death for adolescents aged between 10 and 16 globally. Certain populations were more likely to be affected, including drug users, sex workers, men who had sex with men and transgender people. It was therefore important to address the social determinants of health which impacted on the ability of people to protect themselves from HIV. It would at times require sensitive issues to be addressed.

There were a number of laws which were harmful to the HIV response. Criminalization of key affected populations, such as men who had sex with men and sex workers, caused them to hide rather than seek services. Countries that had decriminalized some aspects of sex work had more effective prevention programmes with fewer new infections. Laws which criminalized HIV transmission or imposed travel restrictions on people living with HIV did not have any public health benefit. Parental consent laws tended to restrict access to sexual and reproductive health services especially for adolescents and young people. HIV rates were lower in countries which implemented harm reduction services, such as clean needles distribution. Studies also showed that criminalization of drug use had a negative effect on HIV prevention. Equally, there was no compelling evidence that decriminalization led to increased drug use. Countries where drug use had been decriminalized, either partially or fully, recorded tangible impacts on addiction as well as on drug-related deaths and HIV transmission. For example, Portugal had been very successful in reducing HIV transmission through the decriminalization of drug use.

Comprehensive sexuality education was also paramount in HIV prevention. It was not just about educating young people about sex and sexually transmitted infections. It also required the teaching of skills and values which helped them to make healthy choices and develop respectful relationships. Unfortunately, however, such interventions were rare.

When young people were fully involved in policymaking and budget distribution, more effective programmes were implemented. The 2016 High-Level Meeting on Ending AIDS had produced a political declaration which included several commitments concerning young people, HIV and legislation. Countries explicitly called for a review of laws which prevented young people from accessing HIV services, including parental consent laws and laws related to HIV non-disclosure, exposure and transmission.

The Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS) wished to give a number of recommendations to young parliamentarians. First, young parliamentarians should increase their outreach to young people living with HIV as well as to those populations with a higher risk of infection. They should raise awareness of the legal, health and human rights aspects of HIV. Second, young parliamentarians should reform laws and law enforcement practices that negatively impacted the HIV response. It was also crucial to promote laws and regulations that prohibited discrimination and supported access to HIV prevention, treatment, care and support. Third, young parliamentarians should encourage the participation of young people in the review of policies and laws that affected their health.

Ms. H. BARCLAY (IPPF), *panellist*, said that some of the above-mentioned issues, including youth participation, could be challenging. Pact had therefore designed a series of policy briefs to help decision makers address barriers.

Mr. D. STOLBUNOV (Teenergizer Network), *panellist,* said that 71 young people were infected with HIV every hour and 5 young people died of AIDS every hour. The biggest barrier to ending AIDS was a lack of synergy between those who made decisions and those who were affected by decisions. The lack of synergy was the root cause of all other problems, including

discrimination and stigma. Pact had recently launched the #uproot campaign to end AIDS by 2030. The campaign aimed to track harmful laws, promote youth participation in HIV responses and build strategic partnerships within the youth sector as well as with other stakeholders. Under the campaign, young people had produced a set of policy briefs which laid out the impact of discriminatory policy on young people's access to HIV services. The policy briefs were about legislative reforms, sexual and reproductive health, spousal consent, access to harm reduction, youth inclusion in decision-making and the age of consent. The #uproot campaign showed that young people were ready to work with high level decision makers globally. Adolescents needed the support of adults and adults needed the support of adolescents. However, there was a lack of political will to implement the campaign. He urged delegates to help.

Ms. H. BARCLAY (IPPF), *panellist*, said the stark statistics showed that, although the discussion was related to policy and laws, it was in fact about real lives. Under the #uproot campaign, Pact hoped to close the gap between those who made decisions and those who were affected by decisions.

Ms. L. NUZHNA (Teenergizer Network), *panellist*, said that she would speak about the experience of Eastern Europe and Central Asia but the same issues affected all countries around the world. Teenergizer Network had launched a campaign in Ukraine, Georgia and Russia which was entitled #*questHIVTest*. Under the campaign, activists had conducted research in which they had monitored and evaluated HIV services using a youth-friendly application. The research showed that there were many problems with HIV service providers despite large funds being available for that purpose. For example, some were charging for HIV tests that should be free under the law. Others were refusing to test people under 18 which was also illegal. In some countries, people could take a test at 14 but would not receive the results until they were 18. It was clear that politicians had not been paying attention to such problems. The reason that services were so poor had to do with the law. There were many gaps in legislation which allowed service providers to take advantage of loopholes. It was important to remove the loopholes, harmonize laws on the age of consent for HIV testing and monitor the implementation of legislation. Furthermore, politicians must create channels of communication with society, including with HIV positive teenagers and activists. Activists and politicians tended to live within their own bubbles which prevented issues from being addressed. It was necessary to burst those bubbles and bring people together.

Ms. H. BARCLAY (IPPF), *panellist*, said that people stayed in their own bubbles, not necessarily because they did not want to interact but because they did not know how to do so. The present session was an opportunity to explore how to break those barriers. Although the discussion so far had focused on the challenges that youth faced, there were also challenges that politicians faced. She invited delegates to highlight those challenges and any other reflections on the topic.

Ms. P. MABE (South Africa) said that it was critical for politicians to truly reflect on who was benefiting from HIV policies. It was also high time that the international community held pharmaceutical companies accountable. It was not enough to hear about statistics. The Forum must start a campaign to find a cure.

Mr. R. DESEYN (Belgium) asked whether decriminalization of drugs, as implemented in Portugal, was an official recommendation of UNAIDS. Decriminalization of drugs was very controversial in Belgium with most parties being against it. He asked for more information on the link between decriminalization of drugs and decreasing rates of HIV. The working group on sexual and reproductive health in the Belgian Parliament had given a great deal of attention to HIV. It was important to continue giving it attention.

Mr. G. BORIC (Chile) said that Chile had seen the highest increase in HIV transmission of all Latin American countries. It was a topic that was rarely discussed in the country. If discussions did occur it became a moral issue rather than one of life or death. In addition, right wing parties and the church refused to provide sexual education. He asked whether the #uproot campaign could come to Chile.

Ms. K. OTSUJI (Japan) said that there had been an increase in infections among gay people in Japan. She asked the panellists for their views on the balance between medicalization and social intervention. The 90-90-90 target focused too much on medicalization. It was paramount to reach out to key affected populations. She asked what initiatives Japan could take in that regard.

Ms. P. NYKANEN-RETTAROLI (UNAIDS), *panellist*, said that evidence showed that decriminalization of drugs had a positive effect on diseases transmitted through needle sharing. It was true that decriminalization was a controversial issue. However, many countries had found ways of dealing with the problem without decriminalizing drugs. The most important policy was to provide harm reduction services for drug users, such as clean needles and opioid substitution therapy. Where drugs were criminalized, governments should work with the police to ensure that drug users could access harm reduction services without being harassed or arrested. Following decriminalization, Portugal had seen new infections among drug users fall from 1,575 in 2000 to 78 in 2013. Similarly, AIDS cases had fallen from 626 to 74. At the same time, there had been no rise in drug use or drug-related crimes. In fact, drug use had even decreased among some populations.

Ms. L. NUZHNA (Teenergizer Network), *panellist*, said that there was a big difference between legalization and decriminalization. She did not know of any country that had legalized drugs completely. Decriminalization in Portugal meant that there was simply no strict punishment for drug use.

South Africa had hosted the International AIDS Conference in 2016 which had been very successful. It was a good source of information to follow. The same conference would be held in Eastern Europe in 2018.

Mr. D. STOLBUNOV (Teenergizer Network), *panellist,* said that the website of the European AIDS Treatment Group was a good source of information about ongoing research for a cure. However, it would be better to spend money on creating more efficient HIV programmes than on finding a cure.

Ms. H. BARCLAY (IPPF), *panellist*, said that one way to ensure that HIV was continuously on the agenda was through parliamentary groups on HIV, population or development. Pact would be rolling out the #uproot campaign globally and would be happy to partner up with Chile. HIV responses must be based on medicalization and social intervention together. The best way to target the needs and requirements of people affected by HIV was to consult them directly as individuals and human beings.

Ms. P. NYKANEN-RETTAROLI (UNAIDS), *panellist*, said that all countries regardless of their income level must have a policy which brought together elements of medicalization and social intervention. UNAIDS placed a great deal of emphasis on ensuring access to treatment. While that emphasis must continue, it was also necessary to allocate resources to reducing stigma and discrimination as well as to targeting key affected populations. Some countries had had successful experiences in measuring decriminalization and stigma. For example, Germany had done so using a tool called the "People Living with HIV Stigma Index". The country had discovered a great deal of discrimination in dental health services and were then able to design relevant programmes to address such discrimination. Stigma and discrimination were often born out of fear or lack of knowledge.

Ms. M.J. CARRIÓN (Ecuador) said that Ecuador had a public policy which provided free access to medicines, including specialized HIV programmes. She invited the panellists to participate in discussions in the Ecuadorian Parliament. It was particularly important to discuss prevention policies.

Mr. D. STOLBUNOV (Teenergizer Network), *panellist,* said that he and his colleagues would be happy to engage with Ecuador. The simplest way to organize the details would be to send an e-mail via the Teenergizer Network website.

Ms. L. NUZHNA (Teenergizer Network), *panellist*, said that she was delighted that delegates from different countries were interested in engaging. HIV was a global issue, not a personal one.

Ms. P. NYKANEN-RETTAROLI (UNAIDS), *panellist*, asked delegates whether they had come across HIV issues in their work. They should also clarify key challenges in addressing the above-mentioned points, including parental consent laws, access to sexuality education and decriminalization of certain activities.

Mr. M. HLENGWA (South Africa) said that the pandemic was being addressed in ways that were faulty. South Africa had a big antiretroviral programme. However, it was better to focus on prevention rather than cure. In addition, there was not enough talk or education about sex since it was a cultural taboo. The international community must continue talking about HIV and AIDS despite advancements in the area. There was a particular need for a dialogue about young girls who were consistently being preyed upon. All discussions should be carried out with a view to raising awareness around the realities of HIV. The young people on the panel should know that they were not alone in their fight against HIV. HIV was the responsibility of everybody.

Ms. P. NYKANEN-RETTAROLI (UNAIDS), *panellist*, said that Ecuador was a member of the UNAIDS Programme Coordinating Board. Such linkages should be maintained. The most important point was to listen to young people themselves to get to know their HIV needs, as well as to configure the role of parliamentarians in the epidemic. It was not possible to end HIV through the health sector alone. It must be a cross-sectoral initiative. Parliamentarians should also look at challenging issues that were at the root of the epidemic.

Ms. M. ALSHFIKH AMEEN (Syrian Arab Republic) said that her country had an awareness raising programme and gave free treatment to those affected. It was important to have an international plan to prevent the spread of AIDS and to treat people free of charge.

Ms. H. BARCLAY (IPPF), *panellist*, said that NGOs, parliamentarians, UN agencies and activists must work together in partnership to end HIV. She encouraged parliamentarians to use the above-mentioned policy briefs which would be available online. Parliamentarians should also reach out to youth in their own countries to find out the situation on the ground, regarding services, barriers and loopholes.

Preparations for the 139th Assembly (October 2018)

The CHAIR said that the Standing Committee on Democracy and Human Rights would present a draft resolution at the 139th IPU Assembly. The draft resolution would be entitled *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*. The Forum of Young Parliamentarians would present the rapporteurs with a report containing a youth perspective on the resolution. Delegates should send their ideas by 20 April 2017. The Bureau had nominated Mr. O. Altabtabaee (Kuwait) to prepare the report.

The nomination was approved.

Any other business

Mr. R.N. IGBOKWE (Observer,* Nigeria) said that the *Not Too Young To Run* bill was making tremendous progress in Nigeria. The bill had received the approval of the national Parliament and of two thirds of the regional parliaments. All that was left was for the President to give his consent. The Regional Meeting of Young Parliamentarians of Africa was a good booster to IPU assemblies and should be held biannually. He had just been elected to the Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security to which he hoped to give a youth perspective. The Nigerian Forum of Young Parliamentarians had been helping Ghana to set up such a forum there. The IPU should give additional institutional support to Ghana.

The sitting rose at 6.10 p.m.

(*) According to Rule 4 of the Forum of Young Parliamentarians, the Members of the IPU shall be represented at the meetings of the Forum by their delegates who are below the age of 45 years. Other delegates interested in youth issues may also attend the meetings in an observer capacity.

Interactive session with regional and other parliamentary assemblies and organizations on the implementation of the SDGs

SITTING OF TUESDAY, 27 MARCH

(Afternoon)

The sitting was called to order at 4.40 p.m. with Ms. H. Haukeland Liadal (Norway) in the Chair.

Opening of the session

Ms. P. TORSNEY (Head, Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations), opening the interactive session, said that parliaments had a key role in implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development by working with their constituents and civil society to raise awareness, passing legislation, budgeting to implement the Agenda and holding governments to account. Since so many other organizations worked with parliamentarians to those ends, the aim of the interactive session was to share information about ongoing activities and cooperation experiences.

Presentations

Ms. P. TORSNEY (IPU) said that the IPU had advocated for parliamentary involvement in the Sustainable Development Agenda under Sustainable Development Goal (SDG) 16. The 17 SDGs were aspirational; there was no plan for attainment. Each country must therefore develop its own approach to meeting the goals. Parliaments had a crucial role in that regard. The IPU had created high expectations for parliamentary capacity for SDG attainment and had issued a handbook to help parliamentary committees understand how legislation could contribute to implementing the 2030 Agenda.

The focus on developing countries in the Millennium Declaration and Millennium Development Goals (MDGs) had led to the misconception that the SDGs were not relevant to developed countries. That was not the case; progress could still be made in even the most prosperous country. The IPU, together with the United Nations Development Programme (UNDP) had therefore produced a parliamentary toolkit for self-assessment to assist all parliaments in understanding what further measures needed to be taken to meet the SDGs. It had also facilitated the sharing of experiences and best practices between parliaments and had organized regional seminars, to address region-specific priority issues, and the measures that parliaments could take to contribute to progress. Several Member Parliaments had requested IPU's assistance for self-assessment. UNDP was also working to support parliaments to ensure that they were fit for purpose and able to fulfil their role.

The IPU had also run two side meetings at the annual United Nations High-level Political Forum on Sustainable Development, both of which had been very well attended and had provided an opportunity to engage parliamentarians some of whom were not familiar with IPU's work. The IPU would continue to encourage parliamentary participation in national delegations to the High-level Political Forum. The IPU Standing Committees on United Nations Affairs and on Sustainable Development, Finance and Trade would also continue to work to promote efforts to implement the 2030 Agenda.

Ms. S. RAFI (President and Convenor, Air Quality Asia) said that her organization, Air Quality Asia, was working to address a very specific aspect of the SDGs. Air pollution constituted the largest environmental health risk in the world. Asia, as the region with the highest economic growth, was also the region with the highest pollution levels through carbon emissions caused by the intensive use of fossil fuels. Some 10 per cent of global deaths were caused by air pollution, and 87 per cent of the world's population lived with particulate matter (pm) 2.5 **µm** or above, which was higher than the World Health Organization's (WHO) recognized safe level. Air pollution did not respect international borders. The impact was not only on health; there was a huge economic cost, estimated at US$ 6.9 trillion globally for 2017.

Air Quality Asia had been launched in January 2017 as a campaign bringing together parliamentarians, municipal government officials and United Nations representatives, green finance and leading NGOs, to work on air quality with the primary geographic focus on Asia. The words, "the right to clean air" had been used for the first time in an IPU meeting by the Parliament of Pakistan. Parliamentarians had negotiated, in parallel to the negotiations on the Paris Agreement,

to include that language in the SDG targets. Air quality had become a key focus as it was more easily measured – and therefore could be more closely monitored – than climate change in general, and could thus be used as a barometer for climate change.

Asia was the key region in need of major change: if Asia's energy economy did not transfer to renewable in the coming three years, the global carbon budget would be blown, and the Paris Agreement would have failed. The biggest emissions impact would be if China reduced its emissions and the United States continued its downward trend and if India started to move away from high-carbon fossil fuels. India's carbon emissions were currently growing. Strategy meetings had been held in the context of the World Bank spring meetings, and at the national level to: understand the health impact of air pollution on respiratory diseases and several other major non-communicable diseases (NCDs), including stroke and heart disease; calculate the economic cost of air pollution; and consider industry and transport emissions regulations and how to move to renewable solutions.

In the United States, the adoption of the Clean Air Act in the 1970s had shown the effectiveness of legislation, resulting in industry standards being set and lawsuits being initiated against polluters. Over 30 years, the air in New York had been cleaned. Investing in national air pollution monitoring schemes with annual real-time data updates that were easily accessible had proven effective in raising public awareness and thus increasing pressure on legislators. National targets and timelines for air quality improvement with an accountability programme had also had a positive impact, as had legislation to tighten emissions standards for power plants, industry and transport, which had been shown to have had a direct impact on reducing the number of hospital emergency department visits.

Transport was in the hands of parliaments and municipalities. Moving to clean, sustainable transport was essential: 100 per cent conversion to electric vehicles would have a particularly significant impact. In China, steps had been taken to increase the amount of clean public transport. Consumer subsidies for fossil fuel and combustibles currently equated to 20 per cent of the cost of switching to sustainable energy. Redirecting those subsidies could therefore have a significant impact. Renewables, as a proportion of the energy sector as a whole, remained small, and the conversion would take time. Legislators had a key role to play, as did municipal authorities. Although a significant proportion of pollution was caused by industrial production in Asia, the market driving that production was elsewhere. The desire to consume cheap products made without respect for international standards would only contribute to further air pollution and climate change. Consumer habits must therefore also be targeted.

Ms. S. TERRON (Public Affairs Manager, Organisation for Economic Co-operation and Development—OECD) said that although the OECD had only 35 Member Countries, it was engaged with more than 100 countries. While that engagement was usually with governments, parliamentarians were also involved through the OECD Global Parliamentary Network. Parliamentary engagement with the OECD was not through formal membership of committees, but rather through gatherings where participants would be briefed on OECD's areas of work and links to aspects of the SDGs, and through which parliamentarians could be heard and their reform experiences shared.

Ms. E. DOHLMAN (Head of the Policy Coherence for Development Unit, OECD) said that the OECD was structured similarly to a national government, with directorates working on a variety of policy areas that were increasingly being viewed through an SDG lens. A "distance to SDG targets" methodology had been developed, to be piloted in 13 volunteer countries, which had identified 131 indicators covering 98 targets. The methodology looked into the attainment of individual targets, rather than interlinkages between them. Efforts were therefore also being made to raise awareness among national governments about the tools that existed for assessing the synergies and trade-offs that might occur between the targets at both the national and international levels. Governments were also being encouraged to consider the potential transboundary implications of decisions taken at the national level, and their intergenerational long-term effects.

The OECD was taking measures to understand which institutional mechanisms were required to break down silos and had identified eight such mechanisms, including policy coordination mechanisms and policy integration mechanisms, which would be necessary to successfully implement the 2030 Agenda and work towards the SDGs in a coherent manner. The results of voluntary national reviews were being used to identify country priorities. Parliaments should take similar steps to break down their own silos. Having one ministry responsible for the SDGs was not effective. The OECD therefore recommended that two or three ministries should be

collectively responsible or that responsibility should lie at the centre of government to ensure a policy-neutral approach to budget allocation.

The CHAIR said that in Norway, a whole-of-society approach was taken to SDG reporting; even children in kindergarten knew about the goals.

Ms. M. DE BLONAY (Parliamentary Engagement, Legislators' Forum, International Renewable Energy Agency—IRENA) said that her Agency, which had been established in 2011, currently had 156 Member States and 24 States in accession, making it the youngest, yet fastest-growing, international agency. That growth demonstrated the clear momentum for renewable energy. The Agency, which had been created at the initiative of the German Bundestag, was mandated to help governments adopt enabling policies for renewable energy deployment, and to facilitate knowledge sharing and technology transfers. The Agency's headquarters were in Abu Dhabi; it had an innovation and technology centre in Bonn, and was a permanent observer to the United Nations with a small office in New York.

IRENA had been engaging systematically with parliamentarians for three years, focusing on knowledge sharing and becoming a platform for exchange between members of parliament, experts, private sector and industry representatives and other stakeholders. The IRENA Legislators' Forum met annually, prior to each session of the IRENA Assembly. Legislators had a full day of discussion and were invited to participate in the Assembly as observers and to report back to Member States. A periodic brief on renewable energy was issued to make the Agency's knowledge and findings publicly accessible. Each issue focused on a specific theme, such as solar energy, job creation, or the climate change—energy nexus. Efforts were also being made to engage members of parliament through social media, to inform them about IRENA's latest publications and give them access to infographics, events, videos and webinars. Information that could be used in parliamentary debates was also available on LinkedIn and Twitter.

Evidence showed that by doubling the use of renewable energy and energy efficiency by 2030, carbon dioxide emissions could be reduced by 95 per cent, and that the use of renewables would lead to economic growth, improve employment opportunities for women, and alleviate the burden for women in rural areas who spent long hours collecting wood for fires, thereby allowing them to be more productive in other ways. That notwithstanding, significant additional efforts would be needed to meet Goal 7 on affordable and clean energy. IRENA had collaborated with the IPU Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade on its resolution on engaging the private sector for Goal 7 attainment, which would be presented to the current Assembly for adoption. IRENA was one of the custodians of Goal 7 indicators, and had contributed to policy briefs to be issued by the United Nations High-level Political Forum on Sustainable Development in preparation for a review of Goal 7 due to take place in July 2018.

The Agency had also produced a range of general, thematic, global and regional studies, all of which contained policy recommendations. A strong emphasis was placed on the socioeconomic benefits of renewable energy, including an annual review of employment and job creation and an annual cost study, as well as a series on how to leverage local capacity for economic growth. Specific work was being carried out on policy trends and renewable energy auctions, all of which was available on the IRENA website. A global database on renewable energy policy and measures was also accessible online. Country-specific analysis of renewables readiness, containing legislative recommendations, were produced in close cooperation with Member States. IRENA had also developed two digital tools, the first of which was the sustainable energy market place which helped to connect projects and investors. As public funds would not be sufficient to reach SDG 7; the full engagement of the private sector was essential. The second digital tool was a project navigator tool which offered comprehensive advice for creating bankable renewable project proposals.

Discussion

Mr. R. MACHINGURA (Zimbabwe) said that different approaches needed to be taken in different regions. The energy problems faced in China, for example, differed significantly from those in sub-Saharan Africa. Africa lagged behind in industrialization. In moving forward and developing their industry, African countries would need support and training to ensure that the correct energy sources were used and that industrialization was environmentally and economically sustainable.

Ms. M. DE BLONAY (IRENA) said that a particular focus would be placed on Africa at the next session of the IRENA Legislators' Forum. She encouraged Mr. Machingura to attend that session.

The CHAIR asked whether IRENA subsidized the participation of parliamentarians in its meetings.

Ms. M. DE BLONAY (IRENA) said that although the budget for subsidizing meeting participants was limited, it might be expanded to assist with participation in the forthcoming Legislators' Forum, owing to the focus on Africa.

Ms. J. KABILA (Pan-African Parliament—PAP) asked whether IRENA worked with the New Partnership for Africa's Development (NEPAD) and whether the Agency had considered cooperation with the Pan-African Parliament's committee on renewable energy and transport.

Ms. M. DE BLONAY (IRENA) said that IRENA did indeed work with NEPAD and was seeking to cooperate with the Pan-African Parliament.

Mr. K. BALLA (Chad) said that his Government was currently experimenting with the use of solar energy in a project that would also provide employment for young graduates. A parliamentary committee on the SDGs had been established, comprising 21 deputies and 8 expert assistants, which aimed to collect and analyse data on SDG attainment, to be presented to the Bureau of the National Assembly and draw the Government's attention to areas where progress was being made and where gaps persisted and funding was needed. Efforts were being made to raise the awareness of all deputies with regard to the SDGs. A national development plan, "Vision 2030: The Chad We Want", had been developed and a five-year plan was being presented to donors. While energy issues were at the centre of development efforts, water, which was highly problematic in sub-Saharan Africa, remained the top priority. The Parliament of Chad was trying to catch up on development with the support of the IPU; the toolkit for self-assessment was particularly useful in that regard. His Parliament was engaged in discussions on development with the Government, and was encouraging the alignment of the national development plan with the SDGs.

Mr. F. BURBANO (Ecuador) asked what could be done to better position the SDGs in the media, since development issues tended not to make front page news. Despite efforts to include the SDGs in Ecuador's national development plan, the public remained unaware of the goals. Citizen engagement was, however, essential if the goals were to be met. Communication must therefore be a priority. The economic situation in developing countries, which had been worsened considerably by the recent drop in oil prices, meant that it could be particularly difficult to secure State funding for renewable energy owing to the high cost of implementation. A new law on energy efficiency was currently being debated in Parliament in Ecuador and consideration was being given to how to improve investment in renewables.

Ms. P. TORSNEY (IPU) said that the SDGs provided a good opportunity for parliamentarians in established democracies to enter into dialogue with their constituents through roundtables to present both the global situation and the efforts being made at the national level. That would provide a bridge to the community and increase the momentum behind development efforts. Parliaments had a key role in encouraging dialogue and public participation, and moving beyond political conversation towards real issues that affected real people. Efforts to meet the SDGs also provided an important opportunity to conduct a gender analysis and ensure that new development programmes redressed any ingrained gender imbalances.

Ms. S. RAFI (Air Quality Asia) said that the media was a particularly important tool for sharing information. Air Quality Asia partnered with communications organizations in India and Indonesia to make the data provided by experts "media-friendly" and publicize it, thereby enabling members of parliament to access information and evidence easily and use them in policy-making. Media and interview training was also being provided for parliamentarians, who were often interviewed on television. Media partners were also working with Air Quality Asia to train doctors to talk on television about what they saw in their medical practices with regard to the health impacts of air pollution. There was no longer a gap between media capacity in developed and developing countries; social media was globalized and it was evident that they could be used to bring the SDGs to public attention.

Ms. P. TORSNEY (IPU) said that the SDGs also gave parliamentarians an opportunity to go into schools and talk about something that was not political as such, to explain what was happening on the world stage and get ideas from young people, who would be the change-makers in society.

The CHAIR invited participants to share information on specific tools, training delivery methods and partnerships that could be useful examples to others.

Ms. S. RAFI (Air Quality Asia) said that development commitments in the United Nations system were not legally binding and therefore could be viewed as having less weight than other agendas, such as disarmament or human rights. It could therefore be more difficult to motivate government action. In India, focus was therefore being placed on the concept of rights, such as the right to breathe, which in Pakistan had been recognized as part of the right to life, as enshrined in the Constitution. If there were no repercussions for not delivering on development, the whole system would be weakened. Parliaments must therefore legislate, such as through clean air acts, to give more legal weight to development issues and strengthen implementation.

Mr. F. BURBANO (Ecuador) said that following a drinking water crisis in the city where he lived, he had initiated an investigation at the institutional level, which had shown that the central agency regulating water supply had not been subject to sufficiently rigorous oversight. He had therefore taken measures to rectify that situation, and had been able to demonstrate that his city's water supply problems were not only an issue in that municipality but were part of a broader issue. A regular State report on water supply was now produced to encourage investment. That example showed the importance of effective policy control and oversight.

Mr. W. WILLIAM (Seychelles) asked how essential capacity-building and education on the SDGs could be provided for parliamentarians in Small Island Developing States where resources were extremely limited.

Ms. M. DE BLONAY (IRENA) said that scarce resources were indeed an obstacle. IRENA was therefore organizing webinars to share information and build capacity, but technological impediments to access could pose a problem. Representatives of the Agency could attend regional meetings to share information at the invitation of organizing parliaments.

Ms. P. TORSNEY (IPU) said that the IPU-UNDP self-assessment toolkit could provide guidance to Member Parliaments, and United Nations country offices could also provide support. Member Parliaments were welcome to request support from the IPU. With regard to communicating information about the SDGs to the wider community, the United Nations Foundation had produced large amounts of material, including graphics, which were available online. Civil society organizations were often able to assist with education programmes.

The CHAIR thanked all participants and encouraged them all to work together to make the world's air cleaner, leaving no-one behind.

The sitting rose at 6.10 p.m.

Adoption of Resolutions, final documents and reports

SITTING OF WEDNESDAY 28 MARCH

(Afternoon)

The sitting was called to order at 6.20 p.m. with Ms. G. Cuevas Barron (Mexico), President of the IPU, in the Chair.

The PRESIDENT said that the deliberations of the Assembly had been very productive. There had been an excellent level of participation. A total of 148 national parliaments had attended which was the highest number of any Geneva Assembly. However, she reminded parliaments that delegations should be gender-balanced.

Item 3 of the agenda

General Debate on the theme *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*

(A/138/3-DR)

The PRESIDENT said that the IPU had produced a declaration entitled *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*. The declaration captured the key messages from the deliberations as well as from a parliamentary survey on migration and refugees conducted by the IPU in advance of and during the Assembly. The declaration was a balanced document which reflected the general gist of the debate while also taking into account specific views and concerns, as well as the various avenues for parliamentary action. The declaration sent a clear message that parliamentarians were fully committed to managing migration in a responsible way. That would mean looking at the facts and not the politics of the matter. It would also mean listening to all stakeholders, including migrants and refugees themselves, to devise solutions that worked for all people. The declaration made it clear that a more coordinated international system was needed to make the most of migration. Countries must go beyond ad hoc unilateral responses and instead work together in more practical ways. The drafters of the Global Compact for Migration and the Global Compact on Refugees would receive a copy of the declaration. The IPU would also make sure that the role of parliaments was duly reflected in the global compacts. In general, the debate on migrants and refugees must harness people's strengths, dreams and aspirations, build bridges and restore hope. She invited delegates to share their thoughts about the declaration and the debate more generally.

The representative of CHILE said that he was pleased that the declaration incorporated the fears, misgivings, concerns and commitments of States. It was both broad and detailed at the same time. All countries, rich and poor, must commit to finding a solution. They must overthrow myths, show solidarity and acknowledge the wealth and wisdom that different cultures could bring to a society. Throughout history, Chile had received migrants from all over the world. Those migrants had contributed greatly to the economic and cultural development of the country. It was important to implement the declaration to ensure safe, orderly and regular migration.

The representative of ANGOLA said that the migration crisis required concerted action from all States. The IPU must support the discussion on the global compacts at the United Nations. It was up to parliamentarians to safeguard the rights of migrants and refugees through legislation, monitoring and budgeting. It was particularly vital to pay attention to women and children since they were the most vulnerable. It was of the utmost importance that countries continued to draft international instruments that prevented violence and collateral damage. Solutions must be evidence-based. Angola supported the declaration.

The representative of SUDAN said that countries must safeguard the human rights of migrants. The international community, including international organizations such as the International Organization for Migration (IOM), must make scientific and evidence-based decisions. It was also important to cooperate with partners when looking for a solution. The declaration must make a clear distinction between refugees, displaced people and migrants. In general, the IPU was headed in the right direction in terms of serving the people of the world.

Mr. D. MCGUINTY (Canada) said that the current global regime for migration did not always harness the potential benefits of migration nor did it do enough to ease the pressures. Migration was particularly beneficial for the private sector which needed to draw on all talent available. As a

result, the declaration must mention partnerships with local authorities, civil society and private enterprises. Private enterprises were first in line to respond to migrants and refugees who would be searching for jobs. They were proof that migrants contributed to societies and economies. The experience of the private sector therefore contradicted the dangerous narrative of "us versus them" which fostered intolerance and led to hate. Instead, their experience showed that diversity was a strength. The declaration also reminded the world that migration was a common responsibility.

The representative of GHANA said that the declaration must draw attention to the suffering of migrants and refugees particularly women and children.

Ms. R. ALITWALA KADAGA (Uganda) said that her country supported the declaration but wished to add some additional points. Many countries in Africa were countries of origin, transit and destination which meant that there was a lot of movement. Furthermore, European countries often pushed refugees back to "safe third countries" which meant that no one was responsible for them. The IPU must address the above-mentioned points.

The PRESIDENT said that the IPU would do its best to respond to the above-mentioned comments. Her own country, Mexico, was also a country of origin, transit and destination, as well as one of returns. It was important to prevent and manage the suffering of millions of people.

Ms. M.J. CARRIÓN (Ecuador) said that the IPU should consider the progress that Ecuador had made both on its constitution and its election process. The country had six people in parliament which represented Ecuadorian migrants abroad. The representatives had been migrants themselves who had both suffered and benefitted from migration. When migrants were represented in parliament, their overall situation improved. Migration was no longer seen as a distant issue but one which affected many people. She called on the IPU to include the topic in the next meeting.

The PRESIDENT said that the IPU could not reference individual countries in the declaration. She referred the delegate from Ecuador to the Standing Committee on Democracy and Human Rights which would be addressing migration further.

The declaration was endorsed by acclamation.

Item 4 of the agenda

Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development
(Standing Committee on Peace and International Security)
(A138/4-DR)

Mr. K. ALBAKKAR (Jordan), Member of the Bureau of the Standing Committee, said that the Standing Committee on Peace and International Security had adopted the draft resolution entitled *Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development*. However, China had expressed a reservation on operative paragraph 18 which referred to the Rome Statute. The topic had attracted a great deal of interest, with 18 parliaments and the Forum of Women Parliamentarians submitting a total of 136 amendments. The draft resolution took a comprehensive, coherent, inclusive and long-term approach which married together the notion of sustainable peace with the Sustainable Development Goals (SDGs). It stated clearly that it was, first and foremost, a national responsibility to implement the SDGs and ensure sustainable peace. The draft resolution defined a number of concrete measures through which parliaments could contribute to the implementation process, such as preventing the flow of arms in conflict-affected societies and regions, avoiding the use of children in armed conflict, engaging against climate change and its consequences, or promoting the participation of women in peace processes. The resolution also underscored that parliaments were powerful agents of change, responsible for allowing the ratification of international agreements to ensure sustainable peace and development and their translation into enforceable national laws. It invited parliaments to engage with governments, international organizations such as the United Nations, as well as the private sector and civil society to ensure implementation of international commitments and treaties, prevent violence and support national reconciliation in conflict-affected countries. Sustaining peace and the SDGs were two sides of the same coin.

The resolution was adopted by acclamation.

Item 5 of the agenda

Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy
(Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade)
(A/138/5-DR)

Mr. A. GRYFFROY (Belgium), *co-Rapporteur*, said that the co-rapporteurs had prepared a draft resolution and an explanatory memorandum entitled *Engaging the private secctor in implementing the SDGs, especially on renewable energy*. The rapporteurs had presented the draft resolution and invited the Committee to engage in a debate in which 25 speakers took the floor. The Committee had considered 150 proposed amendments in two plenary sessions and concluded the final draft. It had adopted the text unanimously on 27 March 2018.

It was the first time that the IPU was considering a resolution on clean, affordable and sustainable forms of energy. About 1.1 billion people worldwide lacked access to an electrical grid. Instead they were using unhealthy wood stoves, hazardous kerosene lanterns and loud and environmentally unfriendly diesel generators. Such forms of energy were costly and labour intensive. Yet, it was not viable to develop high voltage distribution networks in remote areas. The alternative was therefore to install small windmills or solar power systems in villages. The draft resolution urged parliaments to raise public awareness of the issue and ensure equal access to clean energy for all members of society, including the vulnerable. Parliaments must also engage the private sector in SDG implementation, particularly on Goal 7. For example, they must promote public private partnerships and incentivize the private sector to invest, particularly in small projects. The draft resolution also called on parliaments to cooperate with organizations and forums that specialised in renewable energy, such as the Climate Parliament and the International Renewable Energy Agency (IRENA). In doing so, they would establish knowledge networks and build platforms to share best practices, including on policy, technology and finance.

The resolution was adopted by acclamation.

Item 7 of the agenda

Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade at the 140th IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs
(A/138/7-R.1)

The PRESIDENT said that the Standing Committee on Peace and International Security had proposed the following subject item for its next one year cycle: *Non-admissibility of using mercenaries as a means of undermining peace and violating human rights*. The Committee had nominated Mr. K. Al-Bakkar (Jordan) and Mr. B. Tarasyuk (Ukraine) to be co-Rapporteurs.

The Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade had proposed the following subject item for its next one year cycle: *The role of fair and free trade and investment in achieving the SDGs, especially regarding economic equality, sustainable infrastructure, industrialization and innovation*. The Committee had nominated Ms. S. Raskovic Ivic (Serbia) and Mr. J. Wilson (Australia) to be co-Rapporteurs. The IPU had also identified a third co-Rapporteur from Africa: Mr. H. Iddrisu (Ghana). Mr. H. Iddrisu had had a rich political career during which he had served as minister of trade and industry in his home country.

The subject items and nominations for rapporteurs were approved.

Item 8 of the agenda

Amendments to the IPU Statutes and Rules
(A/138/8-P.1.rev)

The PRESIDENT said the Forum of Young Parliamentarians had proposed amendments to the IPU Statutes and Rules which the Governing Council had already approved. She invited the Assembly to approve the amendments as well.

The amendments were approved.

Item 6 of the agenda

Reports of the Standing Committee on United Nations Affairs and the Standing Committee on Democracy and Human Rights

Ms. B. SAMPATISIRI (Thailand), member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs, speaking on behalf of Mr. A. Avsan (Sweden), the Committee's President, said that the sitting of the Committee had taken place on 27 March 2018. The sitting had consisted of two parts which focused on the role of parliaments in SDG implementation. Attendance had been good with 60 parliaments represented and over 20 interventions made.

The first panel had considered the approaches and initiatives that parliaments had taken to institutionalize the SDGs and oversee implementation. Best practices included setting up focus groups in parliament and reviewing institutional capacities for the SDGs using the IPU-UNDP self-assessment toolkit. Some parliaments had also held public debates to raise awareness among citizens, civil society and entrepreneurs, and supported multi-stakeholder consultative platforms. Others had created parliamentary observatories to evaluate legislative proposals from an SDG perspective.

The second panel had helped prepare parliamentarians for the debate of the 2018 UN High-Level Political Forum on sustainable development which would focus on the environmental pillar of the SDGs. The discussions had emphasized the need to reverse unsustainable consumption and production patterns and shift energy production towards renewable sources. Currently, global production and consumption was equivalent to a GDP of US$77 trillion which surpassed considerably the regenerative capacities of the environment. While economies were growing in dollar terms, they were also undermining their own source base and causing irreparable damage to the environment. The concept of the ecological footprint and its related calculator effectively demonstrated how current consumption patterns demanded more of nature than it could deliver. Most of the ecological deficit was attributed to unsustainable lifestyles in developed countries. The discussion exposed the shortcomings of GDP as a measure of economic and social progress. The ecological footprint was an ideal counterweight to GDP. While GDP assumed that economic growth could be potentially infinite, the ecological footprint showed the limits of growth in environmental terms.

The Committee had also elected eight new members to the Bureau, including the new President, Mr. J.C. Romero (Argentina).

The Assembly took note of the report.

The PRESIDENT said that Mr. M. Teixeira (Bolivarian Republic of Venezuela) would present the work of the Standing Committee on Democracy and Human Rights in place of Ms. B. Tshireletso (Botswana). Ms. B. Tshireletso had decided not to give the presentation since she had felt humiliated at the 137th IPU Assembly in St. Petersburg. Delegates must not interact in such a way at the IPU.

Mr. M. TEIXEIRA (Bolivarian Republic of Venezuela) said that the Standing Committee on Democracy and Human Rights had had two sittings. First, the Committee had discussed the topic of migration in preparation for the resolution to be adopted at the 139th IPU Assembly. The debate had been introduced by the two co-facilitators of the Global Compact for Migration, Ambassador J. Lauber (Switzerland) and Ambassador J.J Gómez Camacho (Mexico) who had given an update on the preparations. The Committee had also approved the co-rapporteurs of the forthcoming resolution: Mr. J.I Echániz (Spain), Ms. K. Sosa (El Salvador) and Mr. A. Touizi (Morocco).

One of the main ideas emerging from the debate was the need to change the narrative on migration. Evidence showed that most migration took place within the same region. It also showed that migrants contributed to nine per cent of global GDP. Most of those economic benefits went to the country of destination. Political leaders had a responsibility to ensure that the debate on migration was underpinned by good data. They must also make sure that the migration policy took into account the human rights of migrants. A total of 35 parliamentarians had taken the floor during the debate. The rapporteurs therefore had a strong basis from which to prepare the resolution. They would also take into account the outcome of the general debate on migration.

Second, the Committee had given further consideration to the proposal to hold a debate on ending discrimination based on sexual orientation and gender identity. The Committee had worked in an atmosphere of mutual respect. In total, 28 delegates from all geopolitical groups had taken

the floor. To avoid any possible doubt on the outcome, the Committee had held a roll-call vote to decide whether to hold the debate at the 139th IPU Assembly. The Committee had voted in favour of holding the debate. The debate would not lead to a resolution. The Committee had also elected 10 new members to the Bureau as well as its new President, Mr. A.Y. Desai (India). It had decided to vote on the new Vice-President at the 139th Assembly when the new Bureau had had a chance to meet.

The PRESIDENT said that, given the very late hour, interpretation was no longer available. The Assembly would continue only in French and English since they were the official languages of the organization.

The SECRETARY GENERAL said that the Assembly was obliged to provide interpretation in English, French, Arabic and Spanish. However, the interpreters had strict working hours. Usually it was possible to conclude the work of the Assembly within those hours but the current Assembly had unexpectedly overran. There was no other way forward but to continue in English and French alone, as an exception. He apologized for the inconvenience.

The representative of JORDAN said that the set up was unfair. Those that did not understand English or French would not be able to follow or participate in any discussions or votes. The President should close the sitting immediately.

The PRESIDENT said that all that was left was for the Assembly to take note of the report by the Standing Committee on Democracy and Human Rights and hear the concluding remarks from the geopolitical groups. It had already completed its work on issues that required a vote.

Ms. R. ALITWALA KADAGA (Uganda) said that one of the points in the report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights was about the proposal for a debate on the rights of lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex (LGBTI) people. Many delegates had expressed opposition to the issue of LGBTI rights at the 137th IPU Assembly. The Ugandan delegation would boycott the next Assembly and withdraw from the IPU if the issue was smuggled forward. The matter must not come for discussion since it would divide the organization. Furthermore, it was not fair to continue the present sitting if there was no interpretation.

Ms. T. MORAIS (Portugal) said that the IPU must not discuss the proposal for a debate on LGBTI rights again. There had already been a second discussion followed by a democratic vote in which the majority had decided to proceed with the debate. The main debate must therefore go ahead.

The PRESIDENT said that, although there had already been a second discussion, Uganda had raised a motion to reject the agenda item again. In such cases, Rule 26 of the Rules of the Assembly required there to be a procedure in which one person spoke in favour of the item and one person against. The Assembly would then take a final decision. She asked delegates whether they were happy to go forward with that procedure.

Mr. D. MCGUINTY (Canada) said that the Committee had already discussed and voted on the proposal. Many delegates would not be able to follow any further discussions at present due to a lack of interpretation. That was unfair. In addition, there was no quorum in the room. The President should therefore adjourn the meeting as soon as possible.

The representative of MOROCCO said that there was no point in discussing a topic if there were delegates who could not participate. The Assembly should have discussed the issue earlier.

Mr. A. GRYFFROY (Belgium) said that the proposal on LGBTI rights was for a panel debate and not a resolution. As a result, the matter should stay within the Committee. It should not come to the Assembly.

The PRESIDENT said that, under Rule 26, the Assembly must prioritize the adjournment of the debate. There was no quorum nor would there be any real communication without interpretation.

Mr. A. GRYFFROY (Belgium) said that the Assembly would not note the report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights if the President adjourned the meeting. That could not be.

The PRESIDENT said that Canada had presented a motion to adjourn the meeting which must take priority. The Secretary General would explain the rules.

The SECRETARY GENERAL said that, under Rule 26, the procedural motion on adjourning the meeting took precedence over any other motion. There must be a mover for the motion and a mover against the motion. The Assembly must then make a decision on whether to adjourn the meeting. If the meeting was adjourned, it would not be possible to go into the substance of the issue at stake. However, there was no quorum to conduct the procedure.

The PRESIDENT said that the Assembly was facing many problems to end the sitting. There were problems with language, quorum and the topic concerning LGBTI rights. She urged delegates to meet half way and start the next assembly with a consensus. No decisions would be taken at present.

Mr. M. WATERS (South Africa) asked the Secretariat to clarify the point raised by the delegate from Belgium. Since the proposal was for a debate within the Committee and not a resolution, perhaps it should not come for approval at the Assembly. If that was indeed the case, the debate could go ahead at the next Assembly. Furthermore, the Assembly had not had a quorum for a large part of the sitting and therefore many of the previous decisions would not be valid.

The representative of PORTUGAL said that a quorum was not necessary since there was nothing to decide. The Committee had already made a decision. There must not be another vote. The debate must go ahead at the next Assembly.

The representative of FRANCE said that the Committee must only inform the Assembly of its decision. The Assembly did not have to make any decisions itself. It was important to respect and implement the decision of the Committee.

The representative of SUDAN said that it was the Assembly, not the Committee, which had the final say on the proposal. However, there must be a quorum to make a decision. Although the Assembly had not had a quorum when it had made its previous decisions, those decisions should be accepted since there had not been any objections. The geopolitical groups should make their concluding remarks as soon as possible. The Assembly should then be adjourned.

Mr. A. GRYFFROY (Belgium) said that Rule 15.2 of the Rules of the Assembly and Rule 6 of the Rules of the Standing Committees were important. The rules implied that the Committees were free to decide their own agenda except when the Assembly or Governing Council placed items onto their respective agenda. In the present case, it was the Committee itself, not the Assembly or Governing Council, that had proposed the agenda item. Since the agenda item was for a panel debate and not a resolution, it remained within the Committee with no influence from the Assembly or Governing Council.

The representative of the ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN said that there had not been consensus on the matter at the previous Assembly. Many Islamic and non-Islamic countries had opposed the issue because it was not recognised in any international instruments nor was it in line with their national values. It would not be constructive to retain the issue. The Committee itself could not decide upon the issue in question.

The PRESIDENT said that Rule 15.2 of the Rules of the Assembly and Rule 6.4 of the Rules of the Standing Committees were important. However, they needed further clarification and interpretation. Furthermore, the Assembly could not make any decisions, not even about the procedural motion, since there was no quorum. As a result, the present sitting of the Assembly could not continue. She suggested that the proposal for a debate on LGBTI rights be carried forward to the 139th IPU Assembly and be discussed as the first item of business. It was clear that the issue was going to divide the IPU. Whatever the outcome, some members of the IPU would not be satisfied. Delegates should look for a common solution before the next Assembly. It was not her wish to impose any agenda but to ask delegates to be open for dialogue with each other. The IPU stood for diversity. It had managed to resolve many difficult issues where other organizations were unable to. For example, it had unanimously adopted the joint declaration on migration despite concerns that it would not be possible. She urged delegates to do the same again. When it was about protecting human rights, it was important to look for places of understanding.

She asked whether it would be possible to at least listen to the geopolitical groups before she adjourned the present Assembly.

A representative said that the geopolitical groups should give their remarks at the next Assembly since there was presently no quorum.

The PRESIDENT said that it might be too much in terms of the agenda if the remarks of the geopolitical groups were postponed until the next Assembly.

The representative of UGANDA said that it did not make sense for the geopolitical groups to give their remarks at present since there was no interpretation. The geopolitical groups should wait until the next Assembly.

The representative of SUDAN, speaking on behalf of the Arab Group, said that he was thankful to the President and the Secretary General for the work they had done during the session.

The representative of CHILE said that the problem could have been foreseen. The President should not prioritize the problem of quorum over the issues at hand. The IPU was losing an opportunity to give important news to the world. However, the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) would support the decision to postpone the discussion until the next Assembly.

Mr. W.W. SIMINA (Federated States of Micronesia), *President of the Asia-Pacific Group*, said that it was the first time that Micronesia had chaired the Asia-Pacific Group and would continue to do so at the next Assembly. The country had discovered that countries had many core values in common, including peace and democracy. It had appreciated the willingness of countries in the group to compromise when necessary, including their willingness to withdraw candidacies for the sake of working together. Micronesia would also be pleased to work with friends outside the group who were interested in establishing ties.

The representative of UGANDA said that it was not in order to continue with the discussion if there was no quorum or interpretation. The sitting should be adjourned immediately.

The PRESIDENT said that delegates were simply giving their farewells. There would be no more decisions, votes, procedures or debates.

The representative of BURUNDI said that it would be best if the President gave her closing speech. Delegates would then reflect on the matter over the next few months and return to it at the next Assembly. It was important to pay attention to the point of the delegate from Uganda since it was a sensitive issue.

The PRESIDENT said that she would give her own remarks together with the geopolitical groups at the next Assembly. The results of the present Assembly were good. She congratulated delegates on their hard work.

Mr. A. GRYFFROY (Belgium) said that the Secretariat must provide a clear interpretation of the rules of the General Assembly and of the Standing Committees. It must do so before the next Assembly or the same problems would arise.

The PRESIDENT said that the Secretary General would provide the delegate from Belgium with a clear interpretation of the rules.

The SECRETARY GENERAL said that he had taken note of the request from the delegate from Belgium. However, what was important was that the President had taken the decision to move the matter forward for further consideration at the next Assembly.

The sitting rose at 8.05 p.m.

Declaration on *Strengthening the global regime for migrants and refugees: The need for evidence-based policy solutions*

Endorsed by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

At the end of a week-long debate on strengthening the global regime for migrants and refugees, and with the added input of survey responses (in Annex), of the outcome of the 2018 annual Parliamentary Hearing at the UN, entitled *Towards a global compact for safe, orderly and regular migration: A parliamentary perspective*, and of the insights gained from the interactive debate with the heads of the International Organization for Migration (IOM), the Office of the High Commissioner for Refugees (UNHCR) and the Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), we, parliamentarians from around the world, issue the following declaration.

Migration has been a feature of human civilization and interaction from time immemorial. Properly managed, it contributes to greater human well-being and collective wealth. It expands knowledge and strengthens the bonds of human solidarity.

Likewise, the flight of refugees from persecution and conflict is not new. When refugees flee, those who provide them with the protection and assistance that they need contribute to the cause of humanity and should be supported in their efforts by the international community.

Over and beyond national differences, people everywhere aspire to the same things: a decent life, good health and education, a safe environment, strong democratic institutions and, above all, peace.

Yet today's global regime for migrants does not always harness the potential benefits of migration, nor does the international refugee regime do enough to ease the pressures on those who host large numbers of refugees. Too often, both regimes fail to protect increasing numbers of migrants and refugees from discrimination, exploitation, or other kinds of abuse. The human and economic costs of this failure are enormous and run counter to our common vision for a prosperous, sustainable, and peaceful world.

A large portion of refugee and migration policy today remains ad hoc, with countries devising their own solutions to a host of common problems. We need a more coordinated system that brings countries together around practical solutions that work for all. As this is one of the most important issues facing our countries, we welcome wholeheartedly the United Nations initiative to forge two Global Compacts – one for safe, orderly and regular migration, and another on refugees – which governments will formally adopt later this year.

While acknowledging important legal distinctions between *migrants* and *refugees*, we see many commonalities between these two large groups in terms of their need for basic services and their fear of discrimination or unlawful persecution. We affirm that all people on the move – voluntary and involuntary, regular and irregular, economic migrants, displaced people and refugees, regardless of their individual drivers to move to other countries – are entitled to the full enjoyment of their human rights pursuant to the relevant international treaties and covenants. We should not condone discrimination against migrants or refugees based on culture, gender, race, ethnicity, religion or other differences. We should support enhanced protection for the most vulnerable migrants and refugees, beginning with women, children and people with disabilities.

Our challenge, as policy-makers and opinion leaders and as representatives of the people, is to reconcile our short-term national interests with this long-term world view that seeks to reap the benefits of human mobility in an orderly fashion. We strongly believe that migration policies and the public debate about migrants and refugees must be more balanced and based on empirical evidence of what works and what does not. We recognize that diversity makes our countries stronger, not weaker. We condemn the worrying trend of holding foreigners responsible for home-grown problems not of their making. We affirm our duty, as trustees of the common good, to avoid language that stokes the flames of xenophobia and racism.

Most importantly, we have a responsibility to work resolutely to address the root causes of refugee situations (including persecution and armed conflict) and the drivers of migration, be they economic, social or environmental. Doing so will affirm the right to leave as well as the right to stay in one's home country. In a world of extreme income and wealth inequality, climate change, and weakening democratic institutions, a sense of deep insecurity on the part of growing numbers of people is both a reason why people move and a prime cause of the negative response to migrants and refugees in many countries. The response must be an all-encompassing one that seeks to support the well-being and prosperity of all people – citizens and non-citizens alike – everywhere.

We reiterate our pledge to work for the implementation of the UN-approved 2030 Agenda for Sustainable Development and attendant Sustainable Development Goals (SDGs). The SDGs provide a clear road map for inclusive and sustainable prosperity for all. By empowering all countries economically and institutionally, and by strengthening the foundations of peace between and within countries, the SDGs will help to address the root causes of refugee movements and help to achieve a better balance between the benefits and the costs of migration, such as the benefit of remittances and the costs of brain drain to developing countries. The implementation of the SDGs will also support a fairer sharing of the responsibility all countries have toward migrants and refugees.

Combined, all of these actions will allow people to move by choice, not through necessity, thus largely containing the potential disruption that can come from large, unpredictable movement of persons related to society-wide shocks. At the same time, we recognize that the integration of migrants and refugees is not an event but a process requiring time and effort. Unlike inanimate capital and goods that can move quickly across borders, people have emotional ties and personal needs. We must be sensitive to this from the perspective both of host communities and of the migrants and refugees themselves by adopting proactive policies for social cohesion. That said, we find that by and large integration is possible and is working as it should in the majority of our countries.

As the statistics clearly show, only a tiny fraction of migrants and refugees has ever posed a threat to national security. While this is paramount to all of us, we commit to help dispel the misconceptions in the media and in the public discourse that migrants and refugees present a heightened risk. At the same time, we commit to ensuring that border controls and admission procedures are designed to detect and filter out potential terrorists and elements of organized crime.

We recognize that putting up artificial obstacles to the migration of people will generate needless human suffering and social tensions. The response to growing irregular migration is to generate more regular pathways for people to work and live in destination countries in mutually beneficial ways. Not all migrants seek permanent residence. Many of them can be accommodated through temporary arrangements and through policies that will facilitate their return to their home countries. At the same time, countries of origin need to do more to allow their people to return.

The Global Compacts

The Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration and the Global Compact on Refugees need to be mutually reinforcing, creating a comprehensive practical framework to manage all types of human mobility more effectively at national, regional and global levels. They need to embed the key principle of shared responsibility between countries of origin and destination as well as between countries and the international community.

For the compacts to be effective, they must first articulate a clear definition of migrant as a distinct category from refugee, which will be particularly useful in targeting policy at mixed flows, emerging new categories such as people fleeing the consequences of climate change, or displaced people whose status as migrants or refugees is not always easy to determine. The compacts need to reaffirm all relevant human rights treaties and conventions, including the International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families and the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination.

The compacts need to establish strong review mechanisms to hold governments to account for their commitments. The role of parliaments as key stakeholders, particularly with regard to the implementation of both compacts, needs to be specifically acknowledged in the text. As for the legal status of the compacts, as our survey shows, the possibility of a legally binding regime should not be discounted altogether.

Our debate demonstrated high support for the following specific provisions to be articulated in both compacts:

- More and better data on migrants and refugees must be generated and exchanged at all levels nationally and globally to inform public debate as well as relevant national policies;
- Partnerships with local authorities, civil society organizations and private enterprises that are first in line to respond to the flow of migrants and refugees should be encouraged;
- Birth registration of all children of migrants and refugees needs to be enforced to ensure their rights are protected;
- An international standard of practice for countries dealing with vulnerable migrants, including unaccompanied children, needs to be established;
- Human trafficking must be brought to an end through stronger bilateral and multilateral cooperation as well as stronger enforcement of existing laws;
- National security policies should not single out migrants and refugees, and should instead aim at a comprehensive approach to detect and prosecute criminal elements in our societies at large;
- Public services such as health and education, housing and food support, should be provided to all refugees and migrants, along with a firewall protecting them from law enforcement
- Hate speech should be sanctioned and hate crimes clearly defined in the law, with law enforcement and social services departments provided with the tools to combat and punish such crimes;
- More support from the international community is needed to help countries cope with large inflows of migrants and refugees.

Migrants

With regard specifically to regular and irregular migrants, we are supportive of the following provisions to be reflected in the Global Compact for Migration:

- Countries of origin, transit and destination need to cooperate more closely to facilitate the movement of migrant workers, including by facilitating the accreditation of academic and professional credentials, by allowing the portability of social security benefits, and by lowering the cost of remittances;
- Vulnerable groups such as women, children and people with disabilities should be given special protection in migration policies and in the law against exploitation and abuse;
- National migration policies need to include input from migrants themselves, ensuring that migrants are not passive subjects but active participants in the societies in which they live;
- National quotas of labour migrants can contribute to greater predictability of migration flows, although it remains up to each country to decide whether to establish a quota or not;
- Migrants should generally be granted the right to participate in political decision-making in their host countries only upon the obtainment of citizenship, though some provision for the participation of permanent residents should be considered.

Refugees

With regard to the Global Compact on Refugees, we welcome the Comprehensive Refugee Response Framework and its four key pillars to ease pressure on countries receiving large numbers of refugees, to provide for a dignified life for all refugees, to facilitate third-country resettlement, and to prepare for the return of refugees to their home countries when conditions so allow.

We further recommend that the following provisions should be reflected in the completed, final document:

- People fleeing conflict should enjoy legal protection as refugees under the 1951 Convention relating to the Status of Refugees;
- To the extent possible, countries should be incentivized to give long-term refugees permanent residence, while no refugee should be denied the right to return to the homeland;
- The freedom of movement of refugees in their host countries must be upheld in all circumstances;
- The return and resettlement of refugees requires their consent and needs to be carefully coordinated between host countries, countries of origin or third countries;
- The return of refugees to countries of origin can only take place when all fundamental freedoms and personal safety can be guaranteed;
- More funding for the accommodation of refugees in host countries should be channeled to developing countries where the vast majority of refugees live;
- All countries that have yet to join the 1951 Refugee Convention and its 1967 Protocol should be encouraged to do so.

The way forward

Along with governments and the United Nations, including in particular IOM and UNHCR, parliaments will have a key role to play in the implementation of the global compacts.

Our task as parliamentarians is to hold governments accountable for their commitments and to see to it that laws and budgets are consistent with those commitments. To that end, we encourage the international community and the IPU, as our world organization, to continue to work closely with our parliaments, strengthening our institutional capacities to design relevant policies for migrants and refugees and to oversee such policies effectively.

More importantly, we commit to stimulating a debate on migrants and refugees that builds on people's strengths, their dreams and aspirations, regardless of their differences.

Where there are walls, we will work to build bridges; where there is fear, we will seek to restore hope.

* * * * * * * * *

Parliamentary Survey on Migrants and Refugees

To ensure maximum parliamentary input in the present Declaration that would go beyond the official statements made during the general debate of the 138th Assembly, all participating MPs were invited to respond to an online survey questionnaire prepared in cooperation with First Contact, a polling firm specializing in public policy. The questionnaire was also made available to participants in the 2018 Parliamentary Hearing at the United Nations (22-23 February 2018) and in the Parliamentary Meeting at the UN Commission on the Status of Women (13 March).

Two hundred and thirty-nine (239) delegate surveys, representing 84 countries, were analysed. Respondents were about equally divided between members of governing parties and opposition/independent parliamentarians. Sixty-four percent (64%) of respondents identified as men, 33 per cent as women and 3 per cent as another gender or declined. Seventy-nine percent (79%) of respondents believe their views are broadly aligned with those of members of their political party. The average tenure of parliamentarians answering the survey was 8.2 years.

Respondents described their country either as a country of origin (24%), transit (43%), destination (65%) or none of these (12%), totalling 144 per cent, and reflecting the multiple roles each country can play in the migration phenomenon. The survey found a high level of support for a Global Compact on Migration and a Global Compact for Refugees, with 86 per cent of respondents being strongly in favour, or in favour. Respondents reported a lower level (67%) of familiarity with a proposed Compact.

Ninety-one percent (91%) of respondents believe there should be an international standard of practice when dealing with vulnerable migrants, including women and children. Ninety-four per cent (94%) believe countries should act to protect migrants from exploitation and human rights abuses. In both cases, respondents who support both Global Compacts were strongly supportive of these measures.

Support for a Global Compact was positively correlated with familiarity; respondents who reported being very familiar or somewhat familiar were more likely to be supportive than those who were unfamiliar. Similarly, respondents who reported that migration was viewed positively in their country were more likely to support a Global Compact, although only 45 per cent reported migration being viewed very positively or somewhat positively. Seventy per cent strongly agreed or agreed that their country needed a more balanced, evidence-based debate on the migration issue.

Fifty-one percent (51%) of respondents believe a Compact should be legally binding, while 36 per cent believe it should be voluntary and 14 per cent were undecided. A minority of respondents expressed support for adopting a quota of migrants to be admitted, with 15 per cent strongly agreeing and 26 per cent agreeing.

When asked when migrants should become involved in political decision-making in their country, 68 per cent said when they become citizens, 27 per cent when they have permanent status and 5 per cent when they arrive.

Taken together, the above suggests that although there is broad support for a Global Compact, some of the support expressed may be socially conditioned, and there is less support for specific binding measures on individual countries or measures that would give migrants equal participation with citizens. Further research may reveal that opponents of a Global Compact responded as undecided or unfamiliar rather than state opposition or lack of focus on migration and the Global Compact. Building awareness through continued education of parliamentarians will positively impact the debate.

Seventy-three per cent (73%) of respondents report that migration is one of the most important issues facing their country, while only 31 per cent say their country is well prepared to deal with the issue. Respondents from Africa reported being the least prepared (14%) to deal with migration, while Western Europe reported the highest level of preparedness (52%). By contrast, 56 per cent of respondents report that their countries are doing a good job of integrating migrants.

Seventy-five percent (75%) of delegates believe the migration issue is equally the responsibility of the individual country and the international community, while 13 per cent believe it is primarily the responsibility of the individual country and 12 per cent believe it is primarily the responsibility of the international community. Respondents from transit countries and countries that were less prepared to deal with migration were more likely to believe responsibility for the migration issue is the responsibility of the international community or the international community and the host country.

Respondents' predictions about the numbers of future migrants had little impact on their perception of the importance of the issue or their support for a Global Compact. Just under half of respondents (48%) believe that the number of migrants arriving in their country will increase in the future, while 29 per cent believe the number will stay the same and 23 per cent believe the number will decrease. By contrast, 72 per cent of respondents expect the number of global migrants to increase in the future, while 9 per cent believe the number will stay about the same and 19 per cent believe the number will decrease.

Sustaining peace as a vehicle for achieving sustainable development

Resolution adopted unanimously by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

The 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Reaffirming that, according to its Statutes, working for peace and cooperation among peoples is one of the main purposes of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the IPU resolutions entitled *The prevention of conflicts and the restoration of peace and trust in countries emerging from war; the return of refugees to their countries of origin, the strengthening of democratic processes and the hastening of reconstruction* (99th Inter-Parliamentary Conference, Windhoek, 1998), *Achieving peace, stability and comprehensive development in the world and forging closer political, economic and cultural ties among peoples* (103rd Inter-Parliamentary Conference, Amman, 2000); *Ensuring respect for and peaceful co-existence between all religious communities and beliefs in a globalized world* (116th Assembly, Nusa Dua, 2007); *Promoting and practising good governance as a means of advancing peace and security: Drawing lessons from recent events in the Middle East and North Africa* (126th Assembly, Kampala, 2012); *Enforcing the responsibility to protect: The role of parliament in safeguarding civilians' lives* (128th Assembly, Quito, 2013) and *The role of parliament in respecting the principle of non-intervention in the internal affairs of States* (136th Assembly, Dhaka, 2017),

Also recalling the IPU outcomes of general debates, namely the Quito Communiqué (128th Assembly, Quito, 2013), the Hanoi Declaration (132nd Assembly, Hanoi, 2015) and the St. Petersburg Declaration (137th Assembly, St. Petersburg, 2017), containing, among other things, the parliamentary community's action towards implementation of the United Nations Sustainable Development Goals (SDGs),

Also recalling the determination to establish a just and lasting peace all over the world in accordance with the purpose and principles of the Charter of the United Nations,

Further recalling that sustaining peace has been defined in the substantively identical resolutions of the United Nations General Assembly (70/262) and the United Nations Security Council (2282 [2016]) adopted on 27 April 2016 "as a goal and a process to build a common vision of a society, ensuring that the needs of all segments of the population are taken into account, which encompasses activities aimed at preventing the outbreak, escalation, continuation and recurrence of conflict, addressing root causes, assisting parties to conflict to end hostilities, ensuring national reconciliation, and moving towards recovery, reconstruction and development, and emphasizing that sustaining peace is a shared task and responsibility that needs to be fulfilled by the government and all other national stakeholders, and should flow through all three pillars of the United Nations' engagement at all stages of conflict, and in all of its dimensions, and needs sustained international attention and assistance",

Welcoming the renewed mandate these United Nations resolutions give to the Peacebuilding Commission, the Peacebuilding Fund and the Peacebuilding Support Office within the context of the Sustaining Peace Agenda,

Also welcoming the prioritization of prevention of violent conflict by the Secretary-General of the United Nations,

Fully supporting United Nations Security Council resolution 1325 (2000) on women, peace and security which emphasizes the important role of women in the prevention and resolution of conflicts, as well as United Nations Security Council Resolution 2250 (2015) on youth, peace and security which recognizes the positive role of youth in the maintenance and promotion of international peace and security,

Recognizing these resolutions and the full implementation of the 2030 Agenda for Sustainable Development (2030 Agenda) as crucial steps towards more coherence among the three pillars of the United Nations, namely peace and security, development and human rights,

Mindful that the 2030 Agenda recognizes the need for sustaining peace and ensuring security and includes them as cross-cutting issues,

Recognizing that the SDGs apply to all States, while acknowledging that their implementation shall be adapted to the uniqueness of each and every State and that each State shall have the right to determine its priorities concerning the SDGs depending on its prevailing circumstances and needs,

Recalling that the 2030 Agenda calls on governments, parliaments and other stakeholders to design and deliver laws and programmes that meet the needs of the people, break down policy silos, uphold human rights, and leave no one behind,

Underlining that there is a link between peace and the promotion and protection of all human rights, included in, but not limited to, the Universal Declaration of Human Rights, the International Covenant on Civil and Political Rights, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, and *recognizing* the will of the United Nations General Assembly to continue examining the issue of the promotion and protection of the right to peace,

Also underlining that, in view of the mutually reinforcing nature of development, human rights, peace and security, the strengthening of democracy and good governance, inclusive development, the promotion and protection of human rights, the eradication of poverty and the reduction of inequalities, the elimination of all forms of discrimination, the reduction of illicit financial and arms flows, effective, accountable and inclusive institutions and equal application of the law to all people are among the most effective ways to sustain peace and security and prevent the outbreak, escalation, continuation and recurrence of conflicts,

Emphasizing that peace and security are not only political issues defined by the absence of violence and war but also the freedom from fear, and that they encompass political, cultural, economic, social, environmental, educational and humanitarian issues,

Recognizing that violence is increasingly driven by domestic political instability and that one out of every two people in the world has been affected by or lives in proximity to political violence (OECD report *States of Fragility 2016*),

Convinced that parliaments can significantly contribute to sustaining peace, and *highlighting* both the constructive and preventive nature of parliamentary diplomacy in enhancing democracy and human rights, including its capacity to reduce tensions and mitigate and resolve conflicts by peaceful means,

Reaffirming that parliaments must guarantee inclusiveness through the representation and empowerment of women, the respect of the rights of children, youth, persons with disabilities, and marginalized groups, including ethnic and religious groups and those of LGBTI sexual orientation, and the expression of all their interests through parliamentary representation to ensure peace among all community members,

Also reaffirming that parliaments must guarantee that the situation and particular needs of migrant, refugee and displaced women and girls are taken into account, as well as the protection of their rights, their security, economic and social integration and their empowerment,

Recognizing that climate change has direct and indirect implications for peace and security, mainly affecting those in the most fragile and vulnerable situations, exacerbating the threat of social and political unrest, increasing environmental pressures and disaster risks, and causing the migration of populations that can be the source of conflicts,

Underlining the importance of enhancing national and regional initiatives, with international support, to address the negative consequences for sustainable peace, security and development of all aspects of the extraction and exploitation of mineral resources,

Noting with concern the plight of children in conflict situations, in particular the phenomenon of the recruitment and use of children by parties to armed conflicts, as well as other violations and abuses committed against children, and *stressing* the need for the protection of children in armed conflicts and for ensuring that the protection and rights of children in armed conflicts are integrated into all peace processes,

Recognizing that sustaining peace and achieving sustainable development requires regular, predictable and adequate financing and that innovative solutions must be pursued to increase the financial contributions made by non-traditional stakeholders, including the private sector,

Emphasizing the importance of the equal participation and inclusive involvement of all citizens of the nation, and of ethnic, religious and linguistic and other minorities, such as persons with different sexual orientations and persons with disabilities in national efforts towards sustaining peace, and *also emphasizing* the acknowledgement of the rights of all community groups and minorities, as principal partners in the attainment of peace,

Stressing the importance of addressing the socioeconomic dimension of youth unemployment, as well as of facilitating the enhanced participation of youth in decision-making processes, with a view of addressing social, political, cultural, and economic challenges, and *welcoming* in this regard the adoption of the United Nations Global Initiative on Decent Jobs for Youth aimed at addressing youth unemployment,

Also stressing the need to accelerate the process of adoption of national plans of action for the implementation of United Nations Security Council resolution 1325 (2000) on women, peace and security while ensuring the full participation of parliaments in their drafting, oversight of their implementation and financing,

Highlighting the contribution of civil society in ensuring sustaining peace and the implementation of the SDGs, and *welcoming* mutually beneficial interaction with it in order to build linkages to enhance citizens' well-being,

Reaffirming the principle of national ownership and leadership in sustaining peace which is understood as a broadly shared responsibility by the parliament, the government, the judiciary and all other national stakeholders,

Recognizing the contribution of regional actors, governmental and non-governmental, regional parliamentary assemblies, local bodies, and other regional forums, to sustaining peace and the implementation of the SDGs,

1. *Welcomes* the adoption by consensus of the substantively identical resolutions on sustaining peace by the United Nations General Assembly (70/262) and the United Nations Security Council (2282 [2016]);

2. *Calls on* all parliaments to contribute to the implementation of the concept of sustaining peace and the SDGs, and to identify specific measures of implementation in accordance with their national contexts;

3. *Stresses* the importance of national ownership and leadership in sustaining peace, and that the primary responsibility for identifying, driving and directing priorities, strategies and activities for sustaining peace and the implementation of the SDGs lies with national parliaments and governments;

4. *Underlines* that, in this regard, inclusiveness and diversity are crucial to ensuring that the needs of all segments of society are taken into account, and *acknowledges* inclusiveness itself as a means of conflict prevention;

5. *Calls on* all parliamentarians to bear in mind the notion of sustaining peace in the implementation of the SDGs as well as in their daily parliamentary work, and to include conflict prevention and the implementation of peacebuilding strategies in their parliamentary relations agenda, without prejudice to the principle of State sovereignty;

6. *Also calls on* all parliaments to use the preventive potential of the parliamentary process fully as a way of mitigating and resolving conflict, including through monitoring of human rights protection, inclusive dialogue processes, and mediation to peacefully address the needs of all segments of society;

7. *Encourages* parliaments to collaborate with the United Nations Peacebuilding Commission in their conflict prevention efforts and *recommends* that their national governments seek inclusion of their country's situation on the Commission's agenda where appropriate;

8. *Invites* parliaments to adopt enabling legislation, including key budget laws in order to advance both the SDGs and sustaining peace agendas, including measures that promote increased financial support from national stakeholders, notably the private sector;

9. *Also invites* parliaments to apply all generic parliamentary functions to hold governments accountable for the effective implementation of the sustaining peace framework and the SDGs, including the relevant law-making, oversight, budget, representative and elective functions and sustainable development agendas informed by the work of independent oversight bodies such as audit institutions, ombudsman institutions and national human rights institutions;

10. *Calls on* parliaments to partner with civil society more regularly in order to build trust among the general public, including the marginalized sections of society, to ensure inclusiveness and representation of a variety of needs and enable more effective access to decision-making processes, according to the national legislations;

11. *Recommends* parliamentarians to engage with governments, international organizations and civil society to promote gender equality, bearing in mind the impact of conflict on women and children, as well as the women, peace and security agenda of the United Nations, and to further promote the participation of women in peace processes, particularly, in mediation, peacekeeping and peacebuilding activities, as well as in education, health care and promotion of a culture of peace; moreover, *urges* parliaments to work towards concrete measures to promote gender equality and to protect the rights of children such as encouraging gender responsive budgets and the provision of adequate funding of human rights components in UN peacekeeping operations;

12. *Calls on* parliaments to adopt national plans of action for the implementation of United Nations Security Council resolution 1325 (2000) on women, peace and security, and to oversee their implementation and adequate financing;

13. *Recommends* parliamentarians to work with governments, international organizations and civil society in order to guarantee the protection of children from conflict at all times, and to avoid the use of children in armed conflict;

14. *Insists* that national parliaments and the international community, in accordance with the Paris Agreement on climate change, put in place legislative and financial provisions based on the principle of common but differentiated responsibilities, and *calls on* them to engage against climate change and its consequences, in particular on people who have to move and should be guaranteed a bedrock of international inalienable rights;

15. *Calls on* parliaments to ensure implementation of international commitments and treaties by the government, including the 2030 Agenda and human rights obligations, and *stresses* that a signed treaty is binding upon its signatories, who are obliged to implement it without any preconditions;

16. *Acknowledges* that particular attention must be paid to the prevention of violence in the context of elections, as pivotal moments of the political cycle, since politically stable situations provide an environment that is conducive to sustainable development and sustaining peace;

17. *Recognizes* the responsibilities of political parties and associations in this regard and the important role of free and fair elections and supporting institutions such as an independent electoral commission, the judiciary and free media;

18. *Urges* parliaments of conflict-affected countries to exert more efforts in supporting national reconciliation and transitional justice, the establishment of the truth, and in dealing with the past; *acknowledges* the important role of parliaments and national human rights institutions in national reconciliation; *underlines* the importance of bringing perpetrators to justice, and *calls on* parliaments to ratify the Rome Statute;

19. *Encourages* parliamentarians to legislate and collaborate with governments, international organizations and civil society, in accordance with international law, and international humanitarian law, to prevent the flow of arms in conflict-affected societies and regions;

20. *Declares* that an effective implementation of the SDGs not only contributes to preventing the outbreak of conflict but also supports the sustainability of peace and development by significantly reducing all forms of violence;

21. *Looks forward* to the High-level Meeting on Peacebuilding and Sustaining Peace on 24 and 25 April 2018 convened by the President of the United Nations General Assembly;

22. *Acknowledges* that cultural diversity has significant importance for achieving sustainable development and *invites* the Inter-Parliamentary Union to organize with the United Nations a world conference on the interfaith and inter-ethnic dialogue with the participation of the Heads of States, Parliaments and leaders of world religions;

23. *Encourages* ever-closer cooperation among parliaments and regional parliamentary organizations and local bodies within the Inter-Parliamentary Union with a view to contribute to sustaining peace and the implementation of the SDGs;

24. *Recommends* that governments of developed countries carry out their responsibilities in maintaining international peace and security in developing countries and promote the sustainable development process they originally initiated;

25. *Emphasizes* parliament's role in sponsoring active dialogues among various community members from different backgrounds to ensure sustaining peace and tolerance within communities.

Engaging the private sector in implementing the SDGs, especially on renewable energy

Resolution adopted unanimously by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

The 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Reaffirming its commitment to effectively implementing United Nations General Assembly resolution A/RES/70/1 of 25 September 2015, entitled *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development*, which laid the foundations for an inclusive sustainable development agenda with the involvement of all stakeholders, including the private sector, and set forth Sustainable Development Goal 7 on energy, in which the necessity of renewable energy development is affirmed,

Stressing that the Hanoi Declaration of 1 April 2015, adopted by the 132nd IPU Assembly, recognized parliament's role in mobilizing finance from both private and public sources to attain the Sustainable Development Goals (SDGs) and stated that the environment for private investments should be strengthened in ways that directly support sustainable development; and *reaffirming* the IPU resolution on *Promoting enhanced international cooperation on the SDGs, in particular on the financial inclusion of women as a driver of development*, which was adopted by the136th IPU Assembly and calls for enhancing women's entrepreneurship and access to financial resources,

Referring to United Nations General Assembly resolutions A/RES/69/313 of 27 July 2015, entitled *Addis Ababa Action Agenda of the Third International Conference on Financing for Development*, and A/RES/71/233 of 21 December 2016, entitled *Ensuring access to affordable, reliable, sustainable and modern energy for all*, and to the outcomes of the United Nations Private Sector Forum 2017, the 2017 High-level Political Forum on Sustainable Development on progress towards the implementation of Goal 17, the 2017 IPU Regional Seminar on Achieving the Sustainable Development Goals for the Parliaments in the Asia-Pacific Region, the 2017 IPU Regional Seminar on the Sustainable Development Goals for the Parliaments of Sub-Saharan Africa, which recognized that the SDGs will have a disproportionate effect on the younger generations, in Africa and around the world, which should be included in the planning and implementation of development policies, and the 26th Annual Meeting of the Asia-Pacific Parliamentary Forum,

Asserting that sustainable development is the common goal of society and that among the interconnected and indissociable 17 Sustainable Development Goals, Goal 7 is a significant linchpin for the success of the others, especially those relating to poverty reduction, education, health and environmental protection in response to climate change,

Emphasizing that the development of renewable energy sources and access to affordable, reliable, sustainable and modern energy sources have a significant contribution to make in ensuring energy security, minimize inequalities in energy access, both within and between countries, create jobs and improve people's livelihoods, including those of youths and women in society,

Recognizing the urgent need to ensure full and equal access of women to renewable energy as a means to enhance their economic empowerment, as well as women's potential, given their key role in producing and using energy in households and communities, particularly in developing countries,

Observing that renewable energy technologies have experienced remarkable cost reductions over the last decade, exhibiting lower unit costs than traditional thermal power plants in many regions, and that similar developments are envisaged for generation and storage technologies in the foreseeable future,

Recognizing that the contribution of the private sector to development goes beyond capital provision and employment creation and that the private sector can be a true development agent which drives technology development and innovation, makes smart investment in key areas, facilitates technology transfer and participates in the transition towards sustainable production, operation and consumption, and that the active involvement of the private sector and the strategic partnership between the private sector and the public sectors, civil society and local communities are critical, especially in the field of renewable energy,

Emphasizing the responsibility of private sector entities for safeguarding and promoting the welfare of the surrounding community in which they operate their businesses, including in terms of environmental preservation and human rights protection,

Stressing, however, that it continues to lie primarily within the State's responsibility to assure and steer the SDG implementation process, not least because private investments tend to flow into middle-income countries and/or countries with a certain level of reliability in their respective investment structures which, in turn, results in a further disadvantage for the group of LDCs and thus for the countries that are the most dependent on support by the international community in implementing the 2030 Agenda,

Acknowledging that the organization and operation of the private sector are diverse, ranging from multinationals, cooperatives, small and medium enterprises, microenterprises, social enterprises and households to the informal sector, and that the modalities and scale and scope of public-private partnership vary from country to country and there should be institutional frameworks for these partnerships,

Affirming the need for countries to support small and medium enterprises through policies that support the creation of synergies between domestic companies and foreign actors,

Cognizant of the fact that developing countries are particularly vulnerable to the impact of climate change, and that although technology advancement has offered a reduction in renewable energy cost, developing countries are at a disadvantage when it comes to the technology and finance required for easier access to renewable energy,

Underscoring the indispensable role of parliaments in institution-building and sovereign oversight of the Government in effectively executing policies on engagement of the private sector in implementing the SDGs, especially in terms of renewable energy,

Wishing to promote international and national legal institutions where there is alignment between the interests of the private sector and poverty eradication and sustainable development, especially renewable energy,

1. *Strongly urges* parliaments to raise public awareness about the need for the engagement of multi-stakeholders in SDG implementation, especially renewable energy, by increasing the number of educational and awareness-raising campaigns and activities reaching out to all members of society in order to equip them with enhanced knowledge on sustainable development, and also to incorporate sustainable development content into curricula at all education levels, especially undergraduate and graduate courses in investment, production, business and commerce in order to change the business mindset towards SDG implementation;

2. *Calls on* parliaments to support gender-responsive legislation, policies and budgets aimed at ensuring equal access of youth, women and men to science and technology, education and training, capacity-building programmes for women, especially in rural areas, and equal opportunities to engage in all stages of the renewable energy value chain, including entrepreneurship opportunities, jobs and careers, as well as equal participation in local, national and international decision-making processes in the renewable energy sector;

3. *Also calls on* parliaments to support capacity-building programmes for poor and vulnerable sections of the population, and promote legislation and policies with a view to reducing energy poverty for vulnerable consumer groups;

4. *Urges* State agencies to recognize the important role of the private sector and simultaneously enlighten the private sector on its own important part and responsibility in SDG implementation, especially renewable energy, and to further promote entrepreneurship for sustainable development, boost corporate social responsibility and support social enterprise development so that the private sector is encouraged to integrate sustainable development concerns into its respective core business areas;

5. *Welcomes* the joining of hands by parliaments with governments to adopt national development strategies with mid-term and long-term sustainable development targets in which the engagement of the private sector as a stakeholder in SDG implementation is identified and SDGs are built into innovative and sustainable investment programmes;

6. *Appeals* to parliaments to build, and supervise governments in following, the road map to accelerate the transition to a low carbon economy, increase the share of renewable energy in the national energy mix, mitigate environmental pollution, implement solutions for efficient-effective energy usage and the use of renewable energy, develop green technologies and new environment-friendly materials as well as to develop domestic industries and infrastructure supporting renewable energy production, distribution and use;

7. *Also appeals* to parliaments together with governments to reorient financial markets to advance sustainability and consider suitable risk-sharing partnerships, such as innovative blended public-private finance mechanisms for funding sustainable development that ensure transparency and accountability and the balancing out of returns on private capital with social impacts;

8. *Urges* parliaments to establish, and support the development of, a transparent and competitive electricity market that will ensure that the production of electricity from renewable energy sources is self-supporting;

9. *Suggests* that parliaments safeguard policy space for investment into off-grid renewable energy and encourage private investment into off-grid renewable energy technology, including small-scale electricity generators converting power from renewable energy sources and mini-grids, through support to building risk management tools for such investments and an enabling regulatory and institutional framework and by preparing reliable long-term rural electrification road maps that mitigate the risks of grid extension interfering with private mini-grid and off-grid markets;

10. *Exhorts* parliaments to allocate appropriate budgets for investment and stimulate private investment into research and development (R&D) and innovation, and prioritize investment into essential infrastructure for renewable energy development;

11. *Urges* technologically advanced States to lead research in the practical application of technical solutions for storing and utilizing hydrogen produced from renewable energy, thereby making this technology a powerful option for the effective utilization of renewable energy;

12. *Calls on* parliaments to support the establishment of transparent and reliable databases for potential private investment in sustainable development, especially pipelines of small projects, the setting up of broader investor networks in the field of sustainable development, performance indicators, reporting systems for joint monitoring and evaluation on investment impacts, and standards for sustainable products and technologies, as well as the organization of multi-stakeholder forums allowing for constructively sharing knowledge, technical know-how, success stories, causes of failure and lessons learned in sustainable investment, production, operation and consumption;

13. *Also calls on* parliaments to continue their efforts to build economic institutions which foster an enabling business climate for the private sector to engage in SDG implementation and ensure the participation of the private sector and other stakeholders in policymaking and assessment;

14. *Further calls on* parliaments to support regulations for comprehensive, detailed and real-time energy measurements to facilitate cost-reflective billing and transparent revenue models;

15. *Recommends* that each parliament issue suitable incentive policies for the private sector, particularly small investment in small projects, in accordance with the respective socioeconomic conditions of the country in its own development period and without distorting functioning markets;

16. *Invites* parliaments, governments, international and regional organizations to identify and deliberate on new generation international investment agreements that focus on the promotion of sustainable development policies, bearing in mind the implementation of existing climate funding mechanisms;

17. *Proposes* more exchanges and enhanced cooperation between countries in order to promote the transfer of high-end technologies with more incentives, build policies that widen access to environmentally sound technologies, strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development as set forth in SDG Goal 17;

18. *Encourages*, in particular, the participation of parliaments and their members in specialized organizations and forums on renewable energy, such as the International Renewable Energy Agency (IRENA), and the establishment of networks of parliamentarians, including between parliaments, parliamentary organizations and parliamentarians, to facilitate exchanges on best practices and enable knowledge transfer, including on policy, technology and finance; and *invites* the IPU to cooperate with these bodies with a view to enhancing parliamentary support for the SDG Goal 7 renewable energy targets.

Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights

Noted by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

Preparatory debate on the next resolution: *Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*

The debate took place on Monday 26 March with the Committee President Ms. B. Tshireletso (Botswana) in the chair. The Committee approved the appointment of three Rapporteurs for the next resolution, Mr. J. Echániz (Spain), Ms. K. Sosa (El Salvador) and Mr. A. Touizi (Morocco). The debate was introduced by the two co-facilitators of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration, Ambassador J. Lauber (Switzerland) and Ambassador J. Gomez Camacho (Mexico), followed by the three Rapporteurs.

The co-facilitators outlined the consultation and negotiation processes that should lead to the adoption of the Global Compact on Migration in December 2018. They briefed the Committee on the structure of the current draft, and welcomed the input of parliamentarians to this process. The co-facilitators underlined the need to change the narrative on migration. Most migration takes place within the same region - for example, Africans moving within Africa, Latin Americans within Latin America. Evidence was now available that showed that the economic contribution of migrants was around USD 7 trillion or nine per cent of global GDP. Most of these economic benefits stayed in the country of destination. Migration policy, and indeed the entire debate on migration, needed to be informed by evidence and respect for the human rights of people on the move.

The Rapporteurs shared their views on the key issues that the IPU resolution on this theme could address in order to support the development of common standards in the area of migration. During the debate, 35 delegates from all geopolitical groups took the floor. Delegates highlighted the need for a well-informed debate, including information on the push and pull factors of migration, on the various forms it took, as well as on the challenges and benefits it brought. Migration contributed to economic development. No country was exclusively a country of origin, transit or destination.

Delegates raised a number of priority issues. These included the development of comprehensive legislation that protects the rights of migrants, the need to address the root causes of migration, and the imperative to combat discrimination and xenophobia in the context of migration. Disaster-related migration required stronger responses that provided adequate protection for people who were forced to move. There was also a need to support migrants' participation in development and political decision-making, both in host countries and in countries of origin. Parliaments had a crucial role to play in all these areas, and in ensuring that gender equality and the rights of children were protected in all aspects of migration. The IPU could and should support them in this endeavor.

The President invited all Members to assist the Rapporteurs in drafting the resolution by providing written contributions by the deadline of 20 April 2018.

Consideration of the proposal for a debate on the theme *The role of parliaments in ending discrimination based on sexual orientation and gender identity, and ensuring respect for the human rights of LGBTI persons*

On Tuesday 27 March, the Committee gave further consideration to the proposal to hold a debate, which would not lead to a resolution, on the role of parliaments in ending discrimination on the basis of sexual orientation and gender identity. On the occasion of the 137th Assembly in October 2017, that proposal had been approved by the Committee without a vote. However, in light of opposing views on the matter, the President of the 137th Assembly subsequently referred the matter back to the Committee for further consideration at the 138th Assembly.

At the session on 27 March, the Committee worked in an atmosphere of mutual respect, where all delegates were able to give their views on the proposal and listen to the views of others. The proposal was presented by Belgium, then 28 delegates from all geopolitical groups took the floor to express their position. In order to avoid any possible doubt about the decision, the Committee held a roll call vote and voted in favour of holding this debate at the next Assembly.

Elections

The Committee elected new members to its Bureau.

The Committee elected Mr. A. Desai (India) as its new President. It reserved the decision of who will become vice-president until the 139th Assembly, when the new Bureau will meet for the first time.

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

The President of the Committee, Mr. A. Avsan, opened the meeting. He noted that since his term as president was coming to a close, a new president would be elected at the end of the meeting.

Seven new members of the Bureau were confirmed: Ms. S. Alhashim (Kuwait), Mr. A. Al-Amri (Oman), Mr. M. Ben Souf (Tunisia), Mr. B. Llano Ramos (Paraguay), Ms. M.J. Carrión (Ecuador), Mr. L. Wehrli (Switzerland) and Ms. D. Nazarbaeva (Kazakhstan). Ms. L. Crexell (Argentina) resigned from the Bureau and was replaced by Mr. J.C. Romero (Argentina).

The President explained that the sitting was meant to provide a bridge to the session of the UN High-level Political Forum (HLPF) for sustainable development in July 2018 and that it had two primary objectives: to take stock of parliamentary action for the SDGs, and to prepare parliamentarians for the debate to be held at the HLPF.

Panel discussion on the parliamentary follow-up to the Sustainable Development Goals.

Presenters: Mr. M. Mijatovic, MP (Serbia), Ms. L. Crexell, Senator (Argentina), Mr. E. Saravanpavan, MP (Sri Lanka), Ms. N. Isler, Director, SDG Lab, Geneva.

The discussion highlighted various initiatives taken by parliaments to institutionalize the SDGs and to oversee their implementation. Best practices included: setting up a focus group of MPs; reviewing institutional capacity for the SDGs using the IPU-UNDP self-assessment toolkit; holding public debates to raise awareness among citizens, civil society organizations and entrepreneurs; supporting multi-stakeholder consultative platforms; creating an observatory within parliament to evaluate legislative proposals from an SDG standpoint; and requiring each new piece of legislation to clearly indicate an SDG that would be advanced by it.

Some of the most common risks associated with parliamentary work for the SDGs were also discussed. They included: the tendency of most MPs to be conditioned by short-term electoral pressures more than the long-term vision of the SDGs; the tendency of governments and parliaments to only focus on those SDGs that were seen as critical to their countries, ignoring that the SDGs were all interlinked; the difficulty of setting policy priorities within a complex framework where virtually all issues mattered; the relative disadvantage of developed countries that were only now learning ways of pursuing global goals.

Looking at ways to improve the implementation of the SDGs across regions, it was noted that while the collection of quality data remained critical, an even bigger challenge was finding ways to ensure that all relevant data informed the policymaking process. A second challenge was finding an optimal balance between raising additional resources to finance and support the SDGs and making the best use of the resources that were already available. A third, common problem was the difficulty of breaking up policy silos in order to improve policy coherence among the goals. There was also a need to better articulate the vaguely defined "private sector" so that different actors such as transnational corporations, small and medium enterprises, and family-run businesses could be engaged more effectively in SDG implementation.

The particular role of youth was underscored. In the relatively long lifespan of the SDGs, today's youth would be tomorrow's voters, taxpayers and decision-makers who would need to carry the SDGs through to the end. It was important therefore that parliaments work particularly closely with young people, including by ensuring that the SDGs were part of the school curriculum at a very early stage. Parliaments and MPs, along with governments and other stakeholders, also needed to do a much better job of publicizing the SDGs in language that everyone could understand.

As much of the responsibility for the SDGs lay with the governments that held executive power, the UN would continue to play a critical role in supporting the relevant efforts by its Member States. It had a unique convening power to bring governments together, the means and the moral authority to raise difficult questions for which innovative solutions were needed, and the ability to provide a repository of good practices for governments to learn from. With the help of the IPU, parliaments too could benefit from all that the UN had to offer with regard to SDGs implementation.

Panel discussion on the main theme of the HLPF: Transformation towards sustainable and resilient societies.

Presenters: Mr. A. Sinmaleza, MP (Ecuador), Ms. H. Haukeland Liadal, MP (Norway), Mr. M. Wackernagel, President and CEO (Global Footprint Network), Mr. S. Stone (United Nations Environment Programme).

The discussion focused on the environment as one of the pillars of sustainable development. The challenge of reversing unsustainable consumption and production patterns and of shifting energy production toward renewable sources (green energy) to combat climate change was deemed the most immediate threat to the planet.

Global consumption and production was now well above the environment's regenerative capacities. While economies might be growing in monetary terms, they were also undermining their own resource base and causing irreparable damage to the environment. The concept of the ecological footprint and its attendant calculator very effectively demonstrated how current consumption and production patterns demanded more of nature than nature could deliver. That was evidenced in particular by rising carbon emissions and their impact on climate change. Most of the ecological deficit could be attributed to unsustainable lifestyles in developed countries.

The discussion exposed the shortcomings of GDP as a key measure of economic and social progress. GDP assumed that material wealth was tantamount to human well-being, when in fact the latter depended on many other factors, such as education, health, culture, free time, friendship, community and a clean environment. Health care expenditure related to environmental pollution was counted towards GDP, as a benefit to the economy, when in fact it should count as a liability. The ecological footprint therefore provided the ideal counterweight to GDP: whereas GDP assumed potential infinite economic growth, the ecological footprint showed the limits of growth in environmental terms.

Energy was vital to all human activity. As carbon emissions linked to fossil fuels were the principle cause of the current environmental deficit, massive investments in renewable energy sources such as solar and wind power were urgently needed. However, that required urgent action against illicit capital flows and tax evasion, as well as increasing levels of public finance, so that more funds could be allocated to help developing countries.

In addition to scaling up green energy, other factors would prove decisive in the conversion toward environmental sustainability: urban design, so that cities were more compact and more efficient in their use of energy and other inputs; sustainable food production, which required more efficient agriculture and land use; and policies to contain population growth.

At the end of the session, the President encouraged participants to join their national delegations to the upcoming HLPF, from 9 to 18 July, in New York. He further announced that the IPU would hold an event on 16 July as an opportunity for parliamentarians to take stock of the main messages of the HLPF.

The Committee proceeded to formally endorse the nomination of Mr. J.C. Romero as its President, and the sitting was then closed.

Amendments to the IPU Statutes and Rules

Adopted by the IPU Governing Council at its 202nd session
and by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 28 March 2018)

(a) Statutes

Article 10.2, add at the end of the paragraph: "***A Member Parliament may register one additional delegate if at least one young parliamentarian[2] is part of the delegation, on condition that the delegation is composed of both sexes and the Member is not in arrears in the payment of its assessed contributions***".

(b) Rules of the Assembly

Rule 22.1, amend as follows: "~~No more than~~ **T**wo representatives of each delegation may speak during the General Debate. ~~For this Debate, every delegation shall be entitled to eight minutes' speaking time unless the Steering Committee decides otherwise. When two speakers from the same delegation are registered for this Debate.~~ **T**hey shall share the speaking time ***as they deem fit*** ~~in the most appropriate way~~. ***An additional MP from each delegation may address the General Debate, provided he/she is a young parliamentarian[3].***"

Delete Rule 22.2
~~2. With a view to ensuring the normal running of the debates, the Steering Committee may adjust the above-mentioned speaking time to suit the circumstances.~~

(c) Practical modalities of the rights and responsibilities of Observers at IPU Meetings

Paragraph 7, amend as follows: "In the General Debate of the Assembly, the speaking time of observers will be limited to ***three*** ~~five~~ minutes. Some flexibility will be shown to executive heads of organizations of the United Nations system who wish to address the IPU.

Explanatory note

The 8-minute speaking time referenced in the Rules has not been applicable for several years now. In 2014, the format of IPU Assemblies changed from a five-day event to four days, with the consequent reduction of time allocated to the General Debate (as compared to the 18 hours devoted to the Debate prior to 2014, only 13-14 hours were available in 2017). Moreover, IPU membership has grown considerably (from 108 Members in 1987 to 178 Members now), which has also led to the reduction in speaking time.

As part of the modalities to enhance youth participation at IPU Assemblies, the Governing Council agreed that a list of speakers shall be opened and reserved exclusively for young MPs. Therefore, it is suggested that an additional two minutes be given to delegations registering a young MP as a third speaker in the General Debate, on condition that the additional time is used by a young MP.

Consequently, it is proposed that the speaking time in the General Debate be modified as follows:

List A	High-level segment (Presiding Officers)	7 minutes
List B	First speakers from delegations	6 minutes
List C	Second speakers from delegations	Time remaining (up to a total of 7 minutes for two speakers)
List D	Young parliamentarians	2 minutes

[2] In these Statutes, whenever the words "young parliamentarians" are used, they should be construed as referring to parliamentarians who are below the age of 45 years.
[3] In these Rules, whenever the words "young parliamentarians" are used, they should be construed as referring to parliamentarians who are below the age of 45 years.

In case of need and depending on the number of speakers, the Assembly Steering Committee may decide to further reduce the speaking time. As usual, Members and Associate Members have the right to divide their speaking time between two speakers from the same delegation (majority-opposition, male-female, etc.). Observer delegations will have three minutes' speaking time and will normally speak at the end of List B. Heads of Organizations will be included in the usual drawing of lots for the order of speakers.

Repercussions of Iran's malign activities, led by the Islamic Revolutionary Guard Corps and its Quds Force, in core arenas in the Middle East, including Syria, Lebanon, Iraq and Yemen, and in the Palestinian arena

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Israel for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes	118	Total of affirmative and negative votes	613
Negative votes	495	Two-thirds majority	409
Abstentions	841		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*			Germany	12		7	Paraguay	*Absent*		
Albania	*Absent*			Ghana	*Absent*			Peru	*Absent*		
Algeria		16		Greece		3	10	Philippines	*Absent*		
Andorra			10	Guatemala	*Absent*			Poland		15	
Angola			14	Guinea	*Absent*			Portugal			13
Argentina	*Absent*			Guyana	*Absent*			Qatar		11	
Armenia	*Absent*			Hungary			13	Republic of Korea			17
Australia			14	Iceland			10	Republic of Moldova	*Absent*		
Austria			12	India			23				
Bahrain		11		Indonesia		22		Romania			14
Bangladesh		20		Iran (Islamic Republic of)		18		Russian Federation			20
Belarus	*Absent*										
Belgium			13	Iraq		14		Rwanda			12
Benin		12		Ireland			10	San Marino			10
Bhutan			10	Israel	12			Saudi Arabia		14	
Bolivia (Plurinational State of)		12		Italy			17	Serbia			12
				Japan			20	Seychelles	*Absent*		
				Jordan		12		Singapore			12
Bosnia and Herzegovina	*Absent*			Kazakhstan			13	Slovenia			11
				Kenya	*Absent*			Somalia		13	
Botswana			11	Kuwait		11		South Africa			17
Brazil			22	Lao People's Dem. Republic			12	South Sudan			10
Bulgaria	*Absent*							Spain			15
Burkina Faso		13		Latvia			11	Sri Lanka	*Absent*		
Burundi		12		Lebanon		11		Sudan		15	
Cabo Verde			10	Lesotho	*Absent*			Suriname			10
Cameroon			13	Liechtenstein			10	Sweden		13	
Canada	15			Lithuania	11			Switzerland			12
Chad			13	Madagascar			10	Syrian Arab Rep.		13	
Chile		9	4	Malawi	*Absent*			Thailand			18
China			23	Maldives	*Absent*			The fYR of Macedonia	*Absent*		
Colombia			10	Mali		13					
Costa Rica	*Absent*			Malta	*Absent*			Timor-Leste			11
Côte d'Ivoire	*Absent*			Mexico			20	Togo	*Absent*		
Croatia	*Absent*			Micronesia (Fed. States of)			8	Tunisia		13	
Cuba		13						Turkey		18	
Cyprus			10	Monaco			10	Uganda			15
Czech Republic	13			Mongolia			11	Ukraine	10		7
DPR of Korea		12		Montenegro	*Absent*			United Arab Emirates		11	
DR of the Congo			17	Morocco		15					
Denmark			12	Mozambique		13		United Kingdom	12		6
Ecuador		5	8	Namibia		11		Uruguay	3	8	
Egypt		19		Netherlands			13	Uzbekistan	*Absent*		
El Salvador	*Absent*			New Zealand			11	Vanuatu	*Absent*		
Equatorial Guinea			11	Nicaragua	*Absent*			Venezuela (Bolivarian Rep. of)	15		
Estonia			11	Niger	*Absent*						
Ethiopia			19	Nigeria			10				
Fiji	*Absent*			Norway	12			Viet Nam			19
Finland			12	Oman		11		Yemen		11	
France	3		15	Pakistan		21		Zambia			13
Gabon			11	Palestine		11		Zimbabwe			13
Georgia	*Absent*			Panama	*Absent*						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Article 5.2 of the Statutes.

Violence against women in the workplace, in particular in parliaments, in the wake of the #MeToo movement

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Sweden for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes.....	830	Total of affirmative and negative votes ..	1,128
Negative votes	298	Two-thirds majority.....	752
Abstentions	326		

Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*		
Albania	*Absent*		
Algeria		16	
Andorra	10		
Angola			14
Argentina	*Absent*		
Armenia	*Absent*		
Australia	14		
Austria	12		
Bahrain		11	
Bangladesh		20	
Belarus	*Absent*		
Belgium	13		
Benin			12
Bhutan	10		
Bolivia (Plurinational State of)			12
Bosnia and Herzegovina	*Absent*		
Botswana	11		
Brazil	22		
Bulgaria	*Absent*		
Burkina Faso	3		10
Burundi			12
Cabo Verde	10		
Cameroon	13		
Canada	15		
Chad	13		
Chile			13
China	13		10
Colombia	10		
Costa Rica	*Absent*		
Côte d'Ivoire	*Absent*		
Croatia	*Absent*		
Cuba			13
Cyprus	7		3
Czech Republic	7		6
DPR of Korea			12
DR of the Congo			17
Denmark	12		
Ecuador	13		
Egypt		19	
El Salvador	*Absent*		
Equatorial Guinea	11		
Estonia	11		
Ethiopia	15		4
Fiji	*Absent*		
Finland	12		
France	18		
Gabon	11		
Georgia	*Absent*		
Germany	19		
Ghana	*Absent*		
Greece	13		
Guatemala	*Absent*		
Guinea	*Absent*		
Guyana	*Absent*		
Hungary	13		
Iceland	10		
India			23
Indonesia			22
Iran (Islamic Republic of)		18	
Iraq		14	
Ireland	10		
Israel	12		
Italy	17		
Japan	20		
Jordan		12	
Kazakhstan			13
Kenya	*Absent*		
Kuwait		11	
Lao People's Dem. Republic	6		6
Latvia	11		
Lebanon		11	
Lesotho	*Absent*		
Liechtenstein	10		
Lithuania	11		
Madagascar	10		
Malawi	*Absent*		
Maldives	*Absent*		
Mali			13
Malta	*Absent*		
Mexico	20		
Micronesia (Fed. States of)	8		
Monaco	10		
Mongolia	11		
Montenegro	*Absent*		
Morocco		15	
Mozambique			13
Namibia			11
Netherlands	13		
New Zealand	11		
Nicaragua	*Absent*		
Niger	*Absent*		
Nigeria			10
Norway	12		
Oman		11	
Pakistan			21
Palestine		11	
Panama	*Absent*		
Paraguay	*Absent*		
Peru	*Absent*		
Philippines	*Absent*		
Poland	5	10	
Portugal	13		
Qatar		11	
Republic of Korea	17		
Republic of Moldova	*Absent*		
Romania	14		
Russian Federation			20
Rwanda	12		
San Marino	2		8
Saudi Arabia		14	
Serbia	12		
Seychelles	*Absent*		
Singapore	12		
Slovenia	11		
Somalia		13	
South Africa	17		
South Sudan	10		
Spain	15		
Sri Lanka	*Absent*		
Sudan		15	
Suriname	10		
Sweden	13		
Switzerland	12		
Syrian Arab Rep.		13	
Thailand	18		
The fYR of Macedonia	*Absent*		
Timor-Leste	11		
Togo	*Absent*		
Tunisia		13	
Turkey		18	
Uganda	15		
Ukraine	17		
United Arab Emirates		11	
United Kingdom	18		
Uruguay			11
Uzbekistan	*Absent*		
Vanuatu	*Absent*		
Venezuela (Bolivarian Rep. of)	11		4
Viet Nam	19		
Yemen		11	
Zambia	13		
Zimbabwe			13

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Article 5.2 of the Statutes.

The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions

Results of the roll-call vote on the request of the delegations of Palestine, Kuwait, Bahrain and Turkey for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes	843	Total of affirmative and negative votes	964
Negative votes	121	Two-thirds majority	643
Abstentions	490		

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Afghanistan	*Absent*			Germany		10	9	Paraguay	*Absent*		
Albania	*Absent*			Ghana	*Absent*			Peru	*Absent*		
Algeria	16			Greece	9		4	Philippines	*Absent*		
Andorra			10	Guatemala	*Absent*			Poland	15		
Angola	14			Guinea	*Absent*			Portugal			13
Argentina	*Absent*			Guyana	*Absent*			Qatar	11		
Armenia	*Absent*			Hungary			13	Republic of Korea			17
Australia		10	4	Iceland			10	Republic of Moldova	*Absent*		
Austria			12	India	23			Romania			14
Bahrain	11			Indonesia	22			Russian Federation	10		10
Bangladesh	20			Iran (Islamic Republic of)	18			Rwanda			12
Belarus	*Absent*			Iraq	14			San Marino	8		2
Belgium			13	Ireland			10	Saudi Arabia	14		
Benin	12			Israel		12		Serbia	6		6
Bhutan			10	Italy	10	7		Seychelles	*Absent*		
Bolivia (Plurinational State of)	12			Japan			20	Singapore			12
Bosnia and Herzegovina	*Absent*			Jordan	12			Slovenia			11
Botswana			11	Kazakhstan	13			Somalia	13		
Brazil			22	Kenya	*Absent*			South Africa	17		
Bulgaria	*Absent*			Kuwait	11			South Sudan	10		
Burkina Faso	13			Lao People's Dem. Republic	12			Spain			15
Burundi	12			Latvia		11		Sri Lanka	*Absent*		
Cabo Verde			10	Lebanon	11			Sudan	15		
Cameroon			13	Lesotho	*Absent*			Suriname	5		5
Canada		15		Liechtenstein			10	Sweden		13	
Chad	13			Lithuania			11	Switzerland	12		
Chile	11		2	Madagascar	10			Syrian Arab Rep.	13		
China	23			Malawi	*Absent*			Thailand	10		8
Colombia			10	Maldives	*Absent*			The fYR of Macedonia	*Absent*		
Costa Rica	*Absent*			Mali	13			Timor-Leste	11		
Côte d'Ivoire	*Absent*			Malta	*Absent*			Togo	*Absent*		
Croatia	*Absent*			Mexico	10		10	Tunisia	13		
Cuba	13			Micronesia (Fed. States of)			8	Turkey	18		
Cyprus	3	4	3	Monaco			10	Uganda	15		
Czech Republic		13		Mongolia			11	Ukraine			17
DPR of Korea	12			Montenegro	*Absent*			United Arab Emirates	11		
DR of the Congo	17			Morocco	15			United Kingdom		18	
Denmark	12			Mozambique	13			Uruguay	8		3
Ecuador		8	5	Namibia	11			Uzbekistan	*Absent*		
Egypt	19			Netherlands			13	Vanuatu	*Absent*		
El Salvador	*Absent*			New Zealand			11	Venezuela (Bolivarian Rep. of)	4		11
Equatorial Guinea			11	Nicaragua	*Absent*			Viet Nam	19		
Estonia			11	Niger	*Absent*			Yemen	11		
Ethiopia	19			Nigeria	10			Zambia			13
Fiji	*Absent*			Norway			12	Zimbabwe	13		
Finland			12	Oman	11						
France	18			Pakistan	21						
Gabon	11			Palestine	11						
Georgia	*Absent*			Panama	*Absent*						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Article 5.2 of the Statutes.

The consequences of the US declaration on Jerusalem and the rights of the Palestinian people in Jerusalem in the light of the UN Charter and resolutions

Resolution adopted by consensus[4] by the 138th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2018)

The 138th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the resolutions of the United Nations Security Council, including resolutions 181 (II) (1947), 242 (1967), 252 (1968), 298 (1971), 446 (1979), 465 (1980), 478 (1980), 1322 (2000), 2334 (2016), United Nations General Assembly resolutions and other relevant international documents,

Taking note of the final communiqué and resolutions adopted by the Extraordinary Islamic Summit Conference and the Extraordinary Meeting of the Council of Foreign Ministers of the Organization of Islamic Cooperation held in Istanbul on 13 December 2017 and the Istanbul Declaration on "Freedom for Al-Quds",

Rejecting any unilateral decisions dealing with any changes to the resolutions of the United Nations Security Council and General Assembly and other international covenants dealing with the legal status of the city of Jerusalem, whether through governments of States or the Israeli occupation or otherwise,

Deploring and *condemning* the announcement by the US Administration of the transfer of its Embassy to occupied Jerusalem by mid-May, which coincides with the anniversary of the Nakba (15 May 1948),

Reaffirming its support for the right of the Palestinian people in their legitimate struggle to end the Israeli occupation and to regain their rights to return and establish their independent state with East Jerusalem as its capital,

1. *Renews* its solidarity with and support to the Palestinian people in defending their just cause and their legitimate rights, including their historical and rooted rights in Jerusalem, guaranteed by the relevant resolutions of international legitimacy;

2. *Supports* all legal and peaceful steps taken by the Palestinian leadership at the national and international levels to consolidate the sovereignty of Palestine over the Holy City of Jerusalem and the Occupied Palestinian Territory;

3. *Affirms* its absolute rejection in its entirety of the recent US Administration's decision regarding Jerusalem and *considers* it null and void under international law;

4. *Calls on* all parliaments to urge their governments to recognize the State of Palestine along the 1967 borders with East Jerusalem as its capital in accordance with UN resolutions;

5. *Reaffirms* that all legislative and administrative measures and actions taken by Israel to impose its law and measures on Jerusalem are illegal and have no legitimacy;

[4] Delegations expressed their support for a two-State solution, but had concerns with some of the language and elements of the substance of the resolution. The following delegations expressed reservations on specific operative paragraphs: Finland, Italy and San Marino (para 2); France (paras 2 and 5); and Switzerland (paras 2, 4 and 5). France also expressed reservations on preambular paragraph 5. Furthermore Andorra, Australia, Austria, Belgium, Canada, Czech Republic, Ecuador, Estonia, Fiji, Germany, Hungary, Latvia, Malta, Netherlands, New Zealand, Norway, Poland, Portugal, Republic of Korea, Serbia, Seychelles, Sweden, Thailand, United Kingdom, and Venezuela (Bolivarian Republic of) expressed reservations on the resolution as a whole.

6. *Demands* that Israel cease all settlement-building activities and any other measures aimed at altering the status, character and demographic composition of the Occupied Palestinian Territory, including in and around Jerusalem, all of which have a detrimental impact on the human rights of the Palestinian people and on the prospects for a peaceful settlement;

7. *Expresses* grave concern at the restrictions imposed by Israel to impede access by worshippers to the holy sites in Jerusalem;

8. *Calls on* international organizations to take the necessary steps to preserve and maintain the historical heritage of Jerusalem;

9. *Emphasizes* the need to support the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) to carry out aid programmes for the relief of the Palestinian refugees in line with UN General Assembly Resolution 302 (IV) of December 1949;

10. *Encourages* the relaunch of the peace process through a multilateral initiative in accordance with United Nations resolutions to achieve the existence of a two-State solution on the basis of the 1967 borders.

LIST OF PARTICIPANTS
LISTE DES PARTICIPANTS

Ms./Mme Gabriela Cuevas Barron

President of the Inter-Parliamentary Union
Présidente de l'Union interparlementaire

Mr./M. Martin Chungong

Secretary General of the Inter-Parliamentary Union
Secrétaire général de l'Union interparlementaire

I. MEMBERS – *MEMBRES*

AFGHANISTAN

[4] IBRAHIMI, Abdul Raouf (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the House of the People
KHAN, Latif (Mr.)	Member of the House of Elders Chair of the International Relations Committee
NOWROZKHEL, Shafiqah (Mrs.)	Member of the House of Elders Chair of the Women Affairs Committee
TAREEN, Rana (Mrs.)	Member of the House of Elders Defence Committee
WAKILY, Mohammad Qais (Mr.)	Member of the House of Elders Complaints Committee
KOOFI, Fawzia (Mrs.) Committee on the Human Rights of Parliamentarians	Member of the House of the People Chair of the Women Affairs Committee
ERSHAH, Elay (Mrs.)	Member of the House of the People
FAHIMI, Mohammad Hossain (Mr.)	Member of the House of the People
HAMIDY, Farida (Mrs.)	Member of the House of the People
MUSLIM, Safiullah Mr.) Adviser	Member of the House of the People
NASRAT, Khudai Nazar (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, House of the People
QAWIM, Temor Shah (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General for Parliamentary Affairs, House of Elders
GHALIB, Rahimullah (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, House of the People
HUSSAINI, Samiullah (Mr.) Secretary of the Group	Director of Relations with IPU, House of the People
HAYAT, Zabihullah (Mr.)	Director of Relations with World Parliaments, House of the People
SIRAJ, Nezamuddin (Mr.)	Senior Adviser to the Speaker of the House of the People
AZIZI, Sher Ahmad (Mr.)	Senior Adviser to the Speaker of the House of the People
OMER, Said Farooq (Mr.)	Chief of Staff of the Speaker of the House of the People
IBRAHIMI, Abdullah (Mr.)	Assistant to the Speaker of the House of the People
BAKHSHI, Fardin (Mr.)	Media Officer, House of the People

ALBANIA – *ALBANIE*

ULQINI, Musa (Mr.) Leader of the delegation	Member of Parliament Parliamentary Committee on European Integration *(PS)*
BELLO, Vilma (Mrs.)	Member of Parliament *(PS)*
KOSOVA, Halim (Mr.)	Member of Parliament Committee on Work and Social Issues

(PS: Socialist Party of Albania / Parti socialiste albanais)

ALGERIA – *ALGERIE*

BENSALAH, Abedlkader (M.) Chef de la délégation	Président du Conseil de la Nation
BENBADIS, Fawzia (Mme) Membre du Comité exécutif et du Bureau des femmes parlementaires	Membre du Conseil de la Nation
MANI, Mohamed (M.)	Membre du Conseil de la Nation Commission juridique
BOUCHELAGHEM, Mohamed (M.)	Membre du Conseil de la Nation
LABIDI, Nadia (Mme)	Membre de l'Assemblée populaire nationale

DJELLAB, Mohamed (M.) Bureau de la Commission permanente du développement durable, du financement et du commerce	Membre de l'Assemblée populaire nationale
CHIHEB, Seddik (M.) Bureau de la Commission permanente des Affaires des Nations Unies	Membre de l'Assemblée populaire nationale
SLIMANI, Bachir (M.) Membre de l'ASGP	Secrétaire général, Assemblée populaire nationale
BOUREGBA, Aissa (M.)	Chef de cabinet du Président du Conseil de la Nation
ACHOUI, Youcef (M.)	Directeur du protocole du Président du Conseil de la Nation
REBAHI, Salim (M.)	Directeur de la communication et de l'information, Conseil de la Nation
SI BACHIR, Noureddine (M.) Secrétaire de la délégation	Chargé d'études et de synthèse, Assemblée populaire nationale
BENZIADA, Mounia (Mme)	Administrateur principal, Conseil de la Nation

ANDORRA – *ANDORRE*

MATEU, Vicenç (M.) Président du Groupe, Chef de la délégation	Président du Conseil général *(DA)*
ALÍS, Gerard (M.)	Membre du Conseil général *(PS)* Commission législative de l'intérieur Commission législative des affaires sociales
CAMP, Joan Carles (M.)	Membre du Conseil général *(I)* Commission législative de l'aménagement du territoire
ARASA, Eva (Mme) Secrétaire de la délégation	Chargée du protocole, Conseil général

(DA: Democrats for Andorra / Démocrates pour Andorre)
(PS: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(I: Independent / Indépendant)

ANGOLA

DOS SANTOS, Fernando (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly *(MPLA)*
DIAKITÉ, Josefina (Mrs.)	Member of the National Assembly *(MPLA)*
DANDA, Raul (Mr.)	Member of the National Assembly *(UNITA)*
TITO, Lindo (Mr.)	Member of the National Assembly *(Casa-CE)*
VALENTE, Idalina (Mrs.) Member of the Executive Committee and of the Bureau of Women Parliamentarians	Member of the National Assembly *(MPLA)*
VAN-DÚNEM, Kilamba (Mr.)	Member of the National Assembly *(MPLA)*
CARDOSO, Maria (Ms.)	Member of the National Assembly
BARRICA, Nildeice (Mrs.)	Adviser, National Assembly
DOMINGOS, Dilizia (Ms.)	Adviser, National Assembly
MEDEIROS, Maria (Mrs.)	Director of the President's Office, National Assembly
NERI, Pedro (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, National Assembly
VICENTE, Lázaro (Mr.)	Adviser, National Assembly
CORREIA, Apolinário (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	
VARELA, Osvaldo (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	
JAIME, António (Mr.) Diplomat	
EDUARDO, Manuel (Mr.) Diplomat	
GUIMARÃES, Alberto (Mr.) Diplomat	

GARCIA, Santos (Mr.)
Press

(MPLA: Popular Movement for the Liberation of Angola / Mouvement populaire pour la libération de l'Angola)
(UNITA: National Union for the Total Independence of Angola / Union nationale pour l'indépendance totale de l'Angola)
(Casa-CE: Convergence Angola Salvation Wide-Electoral Coalition / Convergence ample de sauvetage de l'Angola-Coalition électorale)

ARGENTINA – *ARGENTINE*

PINEDO, Federico (Mr.)	President *pro tempore* of the Senate *(PRO)*
President of the Group, Committee on the Human Rights of Parliamentarians, Leader of the delegation	Committee on Agreements
MONZÓ, Emilio (Mr.)	Speaker of the Chamber of Deputies *(PRO)*
CREXELL, Carmen Lucila (Ms.)	Member of the Senate *(MPN)*
Bureau of the Standing Committee on UN Affairs	Committee on Fiscal Reform
ROMERO, Juan Carlos (Mr.)	Member of the Senate *(PJ)*
	Budget and Finance Committee
	National Economy and Investment Committee
ROZAS, Angel (Mr.)	Member of the Senate *(BUCR)*
	Committee on the Monitoring and Control of the Procurement Management and of the Foreign Debt Payment
	Committee on the Monitoring and Implementation of the New Penal Code
	Committee on Mercosur
URTUBEY, Rodolfo (Mr.)	Member of the Senate *(PJ)*
	Chair of the Committee on the Monitoring and Implementation of the New Penal Code
	Committee on Agreements
	Budget and Finance Committee
LOSPENNATO, Silvia Gabriela (Ms.)	Member of the Chamber of Deputies *(PRO)*
CHERNIAK, Carlos (Mr.)	Minister, Ministry of Foreign Affairs and Worship
BESTANI, Simon (Mr.)	Director General of Parliamentary Diplomacy, Senate
Secretary of the Group	
CINCUNEGUI, Juan De Dios (Mr.)	General Director International Relations, Chamber of Deputies
ARNEJO, Maria Laura (Ms.)	Protocol Coordinator, Senate
HAZAN, Laura (Ms.)	Protocol and Hearings General Director, Senate
TUNESSI, Juan Pedro (Mr.)	Parliamentary Secretary, Senate
Secretary of the Group	
SCHUSTER, Paula (Ms.)	Institutional Communication Director General, Senate
VACA, Patricia (Ms.)	Deputy Director, Media, Senate
ALBERTI, Sergio (Mr.)	Assistant to the President *pro tempore* of the Senate

(PRO: Republican Proposal / Proposition républicaine)
(MPN: Neuquino Popular Movement / Mouvement populaire Neuquino)
(PJ: Justicialist Party / Parti justicialiste)
(BUCR: Bloque Unión Civica Radical)

ARMENIA – *ARMENIE*

BABLOYAN, Ara (Mr.)	Speaker of the National Assembly *(HHK)*
President of the Group, Leader of the delegation	
AVAGYAN, Karen (Mr.)	Member of the National Assembly *(HHK)*
	Deputy Chair of the Standing Committee on Science, Education, Culture, Youth and Sport
ISAYAN, Shake (Mrs.)	Member of the National Assembly *(PAP)*
Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Committee on European Integration
NAZARYAN, Lena (Mrs.)	Member of the National Assembly *(CC)*
	Committee on Territorial Administration
NIKOYAN, Samvel (Mr.)	Member of the National Assembly *(HHK)*
	Finance-Loan and Budgetary Affairs Committee

SARDARYAN, Shushan (Mrs.)	Member of the National Assembly *(HHK)* Committee on State and Legal Affairs and of Human Rights Defence
SAGHATELYAN, Ara (Mr.)	Secretary General, Chief of Staff, National Assembly
BABAYAN, Arsen (Mr.)	Head of the Public Relations Department, National Assembly
BIYAGOV, Victor (Mr.)	Head of the Foreign Relations Department, National Assembly
GHAZARYAN, Zabela (Mrs.) Secretary of the Group	Chief Specialist of the Foreign Relations Department, National Assembly
HOVHANNISYAN, Artak (Mr.)	Head of the Protocol Department, National Assembly
TOLMAJYAN, Hasmik (Ms.) Diplomat	
PETROSYAN, Lilia (Ms.) Diplomat	
MIRZOYAN, Lia (Ms.) Diplomat	
SAHAKYAN, Vardhui (Ms.) Diplomat	
GRIGORYAN, Arthur (Mr.)	
TOVMASYAN, Murad (Mr.) Press	

(HHK: Republican Party of Armenia / Parti républicain arménien)
(PAP: Prosperous Armenia Party / Parti arménien de la prospérité)
(CC: Civil Contract / Contrat civil)

AUSTRALIA – *AUSTRALIE*

MACDONALD, Ian (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Senate *(LPA)*
BILYK, Catryna (Ms.)	Member of the Senate *(ALP)*
WILSON, Josh (Mr.)	Member of the House of Representatives *(ALP)*
MATULICK, Toni (Ms.) Secretary to the delegation	Committee Secretary, Senate
WILDE, Elizabeth (Ms.) Diplomat	
STRAHAN, Lachlan (Mr.) Diplomat	
PLAYFORD, Kevin (Mr.) Diplomat	
FERGUSON, Sarah (Ms.) Diplomat	
ALBLAS, Greer (Ms.) Diplomat	

(LPA: Liberal Party of Australia / Parti libéral australien)
(ALP: Australian Labor Party / Parti travailliste australien)

AUSTRIA – *Autriche*

LOPATKA, Reinhold (Mr.) Leader of the delegation	Member of the National Council *(ÖVP)*
SCHERAK, Nikolaus (Mr.)	Member of the National Council *(NEOS)*
BAYR, Petra (Ms.) Vice-President of the Advisory Group on Health	Member of the National Council *(SPÖ)*
VELBERG, Sophie (Mr.) Secretary of the delegation	International Relations Department, Parliament

(ÖVP: Austrian People's Party / Parti populaire)
(SPÖ: Social Democratic Party of Austria / Parti social démocrate)
(FPÖ: Austrian Freedom Party / Parti de la liberté)
(NEOS: Neos – New Austria / Neos – La Nouvelle Autriche)

BAHRAIN – *BAHREIN*

ALMULLA, Ahmed (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the Council of Representatives
NASSIF, Jameela (Mrs.)	Member of the Shura Council
ALARADI, Ali (Mr.) President of the Committee on Human Rights for Parliamentarians	Member of the Council of Representatives
TAQAWI, Sawsan (Mrs.) Bureau of the Committee on Peace and International Security	Member of the Shura Council Chair of the Youth and Sports Affairs Committee
ALSAMMAK, Jameela (Mrs.) Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the Council of Representatives
FAKHRO, Jamal (Mr.)	Member of the Shura Council
HUSAIN, Saeed (Mr.)	Member of the Shura Council
ALJAWDER, Mohamed (Mr.)	Member of the Council of Representatives
ALDOSERI, Abdulla (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, Council of Representatives
ALNASHABA, Jameela (Mrs.)	Press Supervisor, Council of Representatives
ALQATTAF, Ameera (Mrs.) Secretary to the delegation	Supervisor of Parliamentary Relations Development, Council of Representatives
MAJED, Sayed Husain (Mr.)	Adviser, Shura Council
ASFOOR, Suhair (Mrs.) Press	

BANGLADESH

FEROZ, A.S.M. (Mr.) Leader of the delegation	Member of Parliament *(AL)* Chairman of the House Committee Business Advisory Committee Committee on Rules of Procedure
AZAD, Abul Kalam (Mr.) Bureau of the Standing Committee on UN Affairs	Member of Parliament *(AL)* Chairman of the Parliamentary Standing Committee on Ministry of Planning Library Committee
CHOWDHURY, A.B.M. Fazle Karim (Mr.) Committee on the Human Rights of Parliamentarians	Member of Parliament *(AL)* Chairman of the Parliamentary Standing Committee on Ministry of Railways Standing Committee on Ministry of Public Administration
NAWAZ, Dipu Moni (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians	Member of Parliament *(AL)* Chairman of the Parliamentary Standing Committee on Ministry of Foreign Affairs Standing Committee on Ministry of Defence
MILLAT, Md. Habibe (Mr.) President of the IPU Advisory Group on Health	Member of Parliament *(AL)* Standing Committee on Ministry of Social Welfare
IBRAHIM, Hira Mohammed (Mr.)	Member of Parliament *(AL)* Standing Committee on Ministry of Fisheries and Livestock
HAQUE BHUIYAN, Mohammed Shamsul (Mr.)	Member of Parliament *(AL)* Standing Committee on Private Members' Bills and Resolutions
RAHMAN, Mahfuzur (Mr.)	Member of Parliament *(AL)* Standing Committee on Ministry of Expatriates' Welfare and Overseas Employment
WAHAB, A.T.M. Abdul (Mr.)	Member of Parliament *(AL)* Committee on Estimates

TANSEN, A.K.M. Rezaul Karim (Mr.)	Member of Parliament *(JSD)* Standing Committee on Ministry of Agriculture
MANNAN, Rowshan Ara (Ms.)	Member of Parliament *(JP)* Standing Committee on Ministry of Civil Aviation and Tourism
AHMED, Nazim Uddin (Mr.) Adviser	Member of Parliament
UDDIN, Salim (Mr.) Adviser	Member of Parliament
HOWLADER, Md Abdur Rob (Mr.) Secretary of the Group, Member of the ASGP	Senior Secretary
KHANAM, Sumia (Ms.)	Joint Secretary
ISLAM, Md. Rafiqul (Mr.)	Deputy Secretary
HOSSAIN, Md. Akbar (Mr.)	Personal Secretary to the Chief Whip
RAHMAN, Md. Mahabubur (Mr.)	Assistant Editor of Debate

(AL: Bangladesh Awami League / Ligue Awami du Bangladesh)
(JSD: Jatiya Samajtantrik Dal)
(JP: Jatiya Party / Parti Jatiya)

BELARUS

RAKHMANOV, Sergei (Mr.)	Member of the Council of the Republic Chair of the Standing Committee for Foreign Affairs and National Security
NAUMCHIK, Alla (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians	Member of the House of Representatives Deputy Chairperson of the Standing Commission on Environment, Natural Resources and Chernobyl Catastrophe

BELGIUM – *BELGIQUE*

VAN DEN DRIESSCHE, Pol (M.) Président du Groupe, Groupe de facilitateurs concernant Chypre, Chef de la délégation	Membre du Sénat *(N-VA)* Président de la Commission des matières transversales - Compétences communautaires Comité d'avis fédéral chargé des questions européennes
VIENNE, Christiane (Mme) Vice-Présidente du Groupe	Membre du Sénat *(PS)* Commission des matières transversales - Compétences communautaires Comité d'avis fédéral chargé des questions européennes
GROUWELS, Brigitte (Mme) Comité des questions relatives au Moyen-Orient	Membre du Sénat *(CD&V)* Commission des affaires institutionnelles Commission des matières transversales - Compétences communautaires
GRYFFROY, Andries (M.) Rapporteur de la Commission permanente du développement durable, du financement et du commerce	Membre du Sénat *(N-VA)* Commission des matières transversales - Compétences régionales Comité d'avis chargé des questions européennes
LAHAYE-BATTHEU, Sabien (Mme)	Membre de la Chambre des Représentants *(Open VLD)* Vice-Présidente de la Commission de l'infrastructure, des communications et des entreprises publiques Commission de l'intérieur, des affaires générales et de la fonction publique Commission spéciale du règlement et de la réforme du travail parlementaire
CRUSNIÈRE, Stéphane (M.)	Membre de la Chambre des Représentants *(PS)* Commission des relations extérieures Commission des finances et du budget Commission spéciale chargée du suivi des missions à l'étranger

DESEYN, Roel (M.)	Membre de la Chambre des Représentants *(CD&V)* Vice-Président de la Commission de la comptabilité Commission des finances et du budget Comité d'avis des questions scientifiques et technologiques
VAN DER BIESEN, Gert (M.) Membre de l'ASGP	Secrétaire général, Sénat
DEBOUTTE, Reinhilde (Mme) Membre de l'ASGP	Secrétaire générale adjointe, Chambre des Représentants
DE ROUCK, Marc (M.) Secrétaire du Groupe et de la délégation	Directeur, Sénat
PELEMAN, Martin (M.) Secrétaire adjoint du Groupe et de la délégation	Premier Conseiller de direction, Chambre des Représentants
LANGENHAECK, Sonja (Mme) Conseillère de la delegation	Première Conseillère, Sénat

(N-VA: New Flemish Alliance / Nouvelle alliance flamande)
(CD&V: Flemish Christian Democrats / Démocrates chrétiens flamands)
(Open VLD: Flemish Liberals / Libéraux flamands)
(PS: Socialist Party / Parti socialiste)

BENIN

HOUNGBEDJI, Adrien (M.) Chef de la délégation	Président de l'Assemblée nationale *(PRD)*
BAKO, Arifari Nassirou (M.) Comité des droits de l'homme des parlementaires	Membre de l'Assemblée nationale *(FCBE)* Président de la Commission des relations extérieures
AFIAVI PRUDENCIO, Claudine (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale Membre du Parlement Panafricainkabilasirima
ALLADATIN, Orden (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(UN)*
HOUENOU LEGBA, Myriane (Mme)	Chargé du protocole du Président de l'Assemblée nationale
ZANNOU, Donald (M.)	Aide de camp du Président de l'Assemblée nationale
LAOUROU, Eloi (M.) Ambassadeurr/Représentant Permanent	

(PRD: Party for Democratic Renewal / Parti du Renouveau Démocratique)
(FCBE: Cauri Forces for an Emerging Benin / Forces Cauris pour un Bénin Émergent)
(UN: Build the Nation Union / L'Union fait la Nation)

BHUTAN – *BHOUTAN*

ZANGPO, Jigme (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly *(HDP)*
KINGA, Dasho Sonam (Mr.)	Speaker of the National Council
RAPTEN, Phuntsho (Mr.)	Member of the National Council Legislative Committee
WANGYAL, Dasho Tashi (Mr.)	Member of the National Council Economic Affairs Committee Foreign Relations Committee
DORJI, Karma (Mr.)	Member of the National Assembly *(HDP)* Women, Children and Youth Committee Social and Cultural Committee
ZANGPO, Nidup (Mr.)	Member of the National Assembly *(DPT)* Deputy Chairperson of the Social and Cultural Committee Good Governance Committee
OM, Kinley (Ms.)	Member of the National Assembly *(HDP)* Deputy Chairperson of the Legislative Committee Deputy Chairperson of the Human Rights Committee
DUBA, Sangay (Mr.) Secretary of the Group, Member of the ASGP	Secretary General, National Assembly

TSHERING, Chencho (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, National Council
CHIMI, Lhaden (Ms.) Secretary to the delegation	

(HDP: People's Democratic Party / Parti démocratique populaire)
(DPT: Druk Phunsum Tshogpa)

BOLIVIA – *BOLIVIE*

MENDOZA FERNANDEZ, Edith (Mrs.) Bureau of Women Parliamentarians, Leader of the delegation	Member of the Chamber of Deputies *(MAS-IPSP)* Standing Committee on Supra-State Integration Parliamentary Bodies International Politics Committee
CHOQUE TARQUE, Heberth (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(MAS-IPSP)* Standing Committee on Supra-State Integration Parliamentary Bodies
ZABALA MONTENEGRO, Mery Elina (Ms.)	Member of the Chamber of Deputies *(UD)* Standing Committee on Supra-State Integration Parliamentary Bodies
MORENO CUELLAR, Alberto (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(MAS-IPSP)* Standing Committee on Supra-State Integration Parliamentary Bodies International Politics Committee
ITAMARI CHOQUE, Ruth Betsaida (Ms.) Forum of Young Parliamentarians	Member of the Chamber of Deputies *(MAS-IPSP)*

(MAS-IPSP: Movement for Socialism / Mouvement pour le socialisme)
(UD: Democratic Unity / Unité démocratique)

BOSNIA AND HERZEGOVINA - *BOSNIE-HERZEGOVINE*

TADIĆ, Ognjen (Mr.)	Speaker of the House of Peoples
LALIĆ, Nenad (Mr.) Leader of the delegation	Member of Parliament
KOŽUL, Predrag (Mr.)	Member of the House of Representatives *(HDZ)*
SOKOLOVIĆ, Salko (Mr.)	Member of Parliament
NINKOVIC, Bojan (Mr.)	Secretary General of the House of Peoples
LIKOKUR, Milena (Ms.) Secretary to the delegation	
ISTUK PAVLOVIĆ, Dubravka (Ms.) Interpreter	

(HDZ: Croatian Democratic Union of Bosnia and Herzegovina / Union démocratique croate de Bosnie-Herzégovine)

BOTSWANA

TSHIRELETSO, Botlogile M. (Ms.) President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, Leader of the delegation	Member of the National Assembly *(BDP)* Chair of the Parliamentary Caucus on Women
BOKO, Duma G. (Mr.) Bureau of the Standing Committee on UN Affairs	Member of the National Assembly *(UDC)* Chairperson of the Portfolio Committee on Home and Labour Affairs Portfolio Committee on Governance and Oversight Committee of Selection
GAOLATHE, Ndaba N. (Mr.)	Member of the National Assembly *(UDC)* Portfolio Committee on Finance, Trade and Economic Development Finance and Estimates Committee Public Accounts Committee
KENEWENDO, Bogolo J. (Ms.)	Member of the National Assembly *(BDP)* Chairperson of the Portfolio Committee on Foreign Affairs, Defence, Justice, Security and Government Assurances / Parliamentary Caucus on Women

	Public Accounts Committee / Portfolio Committee on Health and HIV/AIDS
NFILA, Christopher Shimane (Mr.) Secretary of the Group	Assistant Clerk, Policies, Practices and Procedures, National Assembly
SAUBI, Babui (Ms.) Secretary of the Group	Principal Clerk Assistant II, Parliamentary Committees, National Assembly
MONCHUSI, Loungo (Mr.) Diplomat	

(BDP: Botswana Democratic Party / Parti démocratique botswanais)
(UDC: Umbrella for Democratic Change / Collectif pour le changement démocratique)

BRAZIL – *BRESIL*

LINS, Atila (Mr.) Member of the Executive Committee, Leader of the delegation	Member of the Chamber of Deputies *(SDP)* International Relations Committee
ANASTASIA, Antonio (Mr.)	Member of the Federal Senate *(PSDB)*
OLIVEIRA DE ANCHIETA, Shéridan E. (Ms.)	Member of the Chamber of Deputies *(PSDB)*
CAJADO, Claudio (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(DEM)*
BACELAR, Joao Carlos (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies
RODRIGUES, Maria Helena (Mrs.)	Member of the Chamber of Deputies *(PSB)*
BARRETO, Mauro Limeira Mena (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, Chamber of Deputies
CAETANO, João Pedro (Mr.)	Under Secretary General, Senate
TANCREDI, Marcio (Mr.)	Management Director, Senate
ARAUJO, Silvia (Mrs.) Secretary of the Group	Adviser, Federal Senate
LOUREIRO, Marcos (Mr.)	Adviser, Chamber of Deputies
MARTINS, Victor (Mr.) Diplomat	

(PP: Progressive Party / Parti progressiste)
(PSDB: Brazilian Social Democratic Party / Parti social-démocrate brésilien)
(PMDB: Brazilian Democratic Movement Party / Parti du mouvement démocratique brésilien)
(DEM: Democrats / Démocrates)
(SDP: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(PSB: Brazilian Socialist Party / Parti socialiste brésilien)

BULGARIA – *BULGARIE*

KARAYANCHEVA, Tsveta (Mrs.) Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly *(GERB)*
DZHAFER, Nigyar (Mrs.)	Deputy Speaker of the National Assembly *(DPS)* Healthcare Committee
MIHAYLOV, Georgi (Mr.)	Member of the National Assembly *(BSP)* Foreign Policy Committee Healthcare Committee
NIKOLOVA, Hrizantema (Mrs.) Member of the ASGP	Secretary, National Assembly
GALABINOVA, Adriana (Mrs.)	Director International Relations, Protocol and Bulgarian Presidency of the Council of the EU, National Assembly
TOCEVA, Antonia (Mrs.)	Head of Cabinet, National Assembly
ALEXANDROVA, Stefka (Mrs.) Administrative Secretary of the Group	State Expert, International Relations, Protocol and Bulgarian Presidency of the Council of the European Union, National Assembly
GRIGOROVA, Youlia (Mrs.)	Adviser to the Speaker, Doctor, National Assembly
BELEV, Oleg (Mr.)	Adviser to the Speaker, National Assembly
VASILEV, Todor (Mr.)	Adviser to the Speaker, National Assembly

(GERB: Citizens for European Development of Bulgaria Party / Citoyens pour le développement européen de la Bulgarie)
(DPS: Movement for Rights and Freedoms / Mouvement pour les droits et les libertés)
(BSP: Bulgarian Socialist Party / Parti socialiste bulgare)

BURKINA FASO

SAKANDE, Bala Alassane (M.) Président du Groupe, Chef de la délégation	Président de l'Assemblée nationale
BAKYONO, Bienvenue (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(MPP)*
ABGA, Armand (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(UPC)*
NOMBRE, Alphonse (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(CDP)*
OUEDRAOGO, Ousmane (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(CDP)*
TAPSOBA, Tibo Jean Paul (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(MPP)*
OUATTARA, Lassina (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(MPP)*
ZOBILMA, Emma (Mme) Membre de l'ASGP	Secrétaire générale, Assemblée nationale
BAZIEMO, Emile (M.)	Conseiller spécial, Assemblée nationale
PARE, Noufou (M.)	Directeur du protocole, Assemblée nationale
TRAORE, Karamoko Jean Marie (M.)	Directeur de la diplomatie parlementaire, Assemblée nationale
ZONGNABA, Antoine (M.)	Conseiller spécial, Assemblée nationale
SAVADOGO, Thomas (M.) Aide de camp	
NACOULMA, Anatole (M.) Presse	
MOGMENGA, Oumarou (M.) Presse	

(MPP: Mouvement du peuple pour le progrès / People's Movement for Progress)
(UPC: Union pour le progrès et le changement / Union for Progress and Change)
(CDP: Congrès pour la démocratie et le progrès / Congress for Democracy and Progress)

BURUNDI

NYABENDA, Pascal (Mr.) Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly
NIYONGABO, Anicet (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the Senate
NAHIMANA, Victoire (Mr.)	Member of the Senate
AHISHAKIYE, Gloriose (Ms.)	Member of the National Assembly
CIMPAYE, Speciose (Ms.)	Member of the National Assembly
NDIKUMANA, Pierre Celestin (Mr.)	Member of the National Assembly
NZIGAMASABO, Reverien (Mr.)	Member of the National Assembly
RWABAHUNGU, Marc (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, National Assembly
NICIMPAYE, Jean Nepos (Mr.)	Chief Protocol, National Assembly
NIYONZIMA, Renovat (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, Senate
NDAYISENGA, Richard (Mr.)	Adviser, National Assembly
NDUWAYEZU, Marie Carlos (Mr.)	Secretary, National Assembly
BIMENYIMANA, Prosper (Mr.)	Adviser
NIYONZIMANA, Dieudonne (Mr.)	Adviser
TABU, Renovat (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	

CABO VERDE

TAVARES CORREIA, Austelino (M.) Président du Groupe, Chef de la délégation	Vice-Président de l'Assemblée nationale *(MPD)*
LIMA GOMES, David (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(MPD)* Commission spécialisée de l'économie, de l'environnement et de l'aménagement du territoire
GOMES DA VEIGA, José Maria (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(PAICV)* Commission spécialisée des finances et du budget

GOMES, Joaquim Augusto (M.) Secrétaire du Groupe	Technicien parlementaire, Assemblée nationale

(MPD: Movement for democracy / Mouvement pour la démocratie)
(PAICV: African Party for the Independence of Cabo Verde / Parti africain pour l'indépendance du Cabo Verde)

CAMEROON – *CAMEROUN*

FOTSO, Joséphine (Mme) Chef de la délégation	Membre de l'Assemblée nationale *(RDPC)*
EMAH ETOUNDI, Vincent (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(RDPC)*
AHIDJO, Oumoul Koultchoumi (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale *(UNDP)*
MOUGNOL MEKENG, Mireille (Mme) Secrétaire administrative	Directrice de l'Administration générale, Assemblée nationale
INDJECK, Daniel (M.)	Conseiller, Présidence de la République

(RDPC: Cameroon People's Democratic Movement / Rassemblement Démocratique du Peuple camerounais)
(UNDP: National Union for Democracy and Progress / Union Nationale pour la Démocratie et le Progrès)

CANADA

MCGUINTY, David (Mr.) President of the Group, Member of the Executive Committee, Leader of the delegation	Member of the House of Commons *(LPC)*
ATAULLAHJAN, Salma (Mrs.) Committee on Middle East Questions, Bureau of Women Parliamentarians	Member of the Senate *(CPC)* Deputy Chair of the Human Rights Committee Foreign Affairs and International Trade Committee Standing Joint Committee on Library of Parliament
DAWSON, Dennis (Mr.) Bureau of the Standing Committee on UN Affairs	Member of the Senate *(LPC)* Standing Committee on Foreign Affairs and International Trade Standing Committee on International Economy, Budgets and Administration Deputy Chair of the Standing Committee on Transport and Communications
HARDCASTLE, Cheryl (Ms.)	Member of the House of Commons *(NDP)* Vice-Chair of the Subcommittee on International Human Rights of the Standing Committee on Foreign Affairs and International Development
REMPEL, Michelle (Mrs.)	Member of the House of Commons *(CPC)* Vice-Chair of the Standing Committee on Citizenship and Immigration Subcommittee on Agenda and Procedure of the Standing Committee on Citizenship and Immigration
RICHARDS, Blake (Mr.)	Member of the House of Commons *(CPC)* Vice-Chair of the Standing Committee on Procedure and House Affairs Subcommittee on Agenda and Procedure of the Standing Committee on Procedure and House Affairs Subcommittee on Private Members' Business of the Standing Committee on Procedure and House Affairs
SPENGEMANN, Sven (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the House of Commons *(LPC)* Standing Committee on Public Safety and National Security Standing Committee on National Defence
FORGE, Frédéric (Mr.) Advisor to the Group	Chief, Government, Industry and Finance, Library of Parliament, House of Commons
MCTAGGART, Scott (Mr.) Advisor to the Group	Analyst, Library of Parliament
RICHARDSON, Jessica (Ms.) Secretary of the Group	Association Secretary, Senate

ROBERT, Charles (Mr.) Member of the ASGP	Clerk of the House of Commons

(LPC: Liberal Party of Canada / Parti libéral du Canada)
(CPC: Conservative Party of Canada / Parti conservateur du Canada)
(NDP: New Democratic Party / Nouveau parti démocratique)

CHAD – *TCHAD*

KADAM, Moussa (/M.) Chef de la délégation	Vice-Président de l'Assemblée nationale *(MPS)*
AYMADJI, Opportune (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale *(MPS)* Commission de la défense et de la securité
BALLA, Keda (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(MPS)* Rapporteur général de la Commission spéciale Objectifs du développement durable (ODD)
GALI, Nghoté Gatta (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(UFD/PR)* Président de la Commission de l'économie et du plan
NEATOBEI, Bidi Valentin (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(PAP-JS)*
MAÏNA, Tchari Madi (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(RDP)*
HAMIDI, Béchir Issa (M.) Secrétaire administratif	Assistant, Assemblée nationale

(MPS: Patriotic Salvation Movement / Mouvement patriotique du salut)
(UFD/PR: Union of Democratic Forces/Republican Parti / Union des Forces démocratiques/Parti républicain)
(PAP-JS: African Party for Peace and Justice / Parti africain pour la paix et la justice)
(RDP: Rally for Democracy and Progress / Rassemblement pour la démocratie et le progrès)

CHILE – *CHILI*

FLORES, Iván (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(PDC)*
Leader of the delegation	President of the Committee on Agriculture, Forestry and Rural Development Committee on Fishing, Aquaculture and Maritime Interests Committee on Social Development, Overcoming Poverty and Planning
COLOMA, Juan Antonio (Mr.)	Member of the Senate *(UDI)* Finance Committee Economy Committee Challenges of the Future, Science, Technology and Innovation Committee
LETELIER, Juan Pablo (Mr.)	Member of the Senate *(PS)* President of the Transportation and Telecommunications Commission Foreign Relations Commission Labour and Social Welfare Committee
ALVAREZ, Jenny (Mrs.)	Member of the Chamber of Deputies *(PS)* Housing and Urban Development Committee Extreme Zones and Chilean Antarctic Committee Committee on Public Works, Transportation and Telecommunications
BORIC FONT, Gabriel (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(FA)*
GARCÍA, René Manuel (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(RN)* Housing and Urban Development Committee Committee on Public Works, Transportation and Telecommunications Account Reviewer Committee
NORAMBUENA, Iván (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(UDI)*
LABBÉ, Mario (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of the Senate
LANDEROS, Miguel (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of the Chamber of Deputies

PASCAL ALLENDE, Denise (Ms.) Adviser	
OSES, Juan (Mr.)	Adviser, Senate
PEILLARD, Jacqueline (Mrs.)	Director of International Affairs, Chamber of Deputies
FONTECILLA, Mariano (Mr.) Diplomatic Adviser	

(*PDC: Christian Democratic Party / Parti démocrate-chrétien)*
(UDI: Independent Democratic Union / Union démocratique indépendante)
(PS: Socialist Party / Parti socialiste)
(FA: Frente Amplio / Front élargi)
(RN: National Renovation / Rénovation nationale)

CHINA – *CHINE*

WU, Heng (Mr.) Leader of the delegation	Member of the National People's Congress
WU, Ritu (Mr.)	Member of the National People's Congress
ZHENG, Gongcheng (Mr.)	Member of the National People's Congress
ZHOU, Min (Ms.)	Member of the National People's Congress
WANG, Wen (Mr.) Secretary to the delegation	Director-General for Foreign Affairs, National People's Congress
SHEN, Zheyi (Mr.)	Deputy Division Chief, National People's Congress
QIN, Yong (Mr.)	Deputy Division Chief, National People's Congress
HU, Luyao (Mr.)	Staff Member, National People's Congress
HU, Zhongyue (Ms.)	Staff Member, National People's Congress
WANG, Aihua (Ms.)	Division Chief, National People's Congress
WANG, Yan (Ms.)	Staff Member, National People's Congress
ZHANG, Zhujun (Ms.)	Staff Member, National People's Congress
YANG, Yang (Ms.)	Staff Member, National People's Congress
XIE, Zhangwei (Ms.)	First Secretary, National People's Congress
ZHENG, Yi (Ms.)	Staff Member, National People's Congress
WEI, Xing (Mr.) Diplomat	

COLOMBIA – *COLOMBIE*

GALÁN, Juan Manuel (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Senate *(L)* Vice President of the Economic Commission

(L: Liberal Party / Parti libéral)

CONGO

KIGNOUMBI KIA MBOUNGOU, Joseph (M.) Président délégué, Chef de la délégation	Membre de l'Assemblée nationale *(Ch)* Deuxième Secrétaire du Bureau Assemblée nationale
BONGO SAMBY IBOMBO, Louise (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale *(PCT)* Commission des lois et des affaires administratives du travail
NGAMBILI IBAM, Exaucé Bersol	Membre de l'Assemblée nationale *(PCT)* Commission des lois et des affaires administratives du travail
OKELE, Gaspard (M.) Secrétaire administratif du Groupe, Membre de l'ASGP	Attaché parlementaire, Assemblée nationale

(Ch: La Chaîne)
(PCT: Congolese Workers Party / Parti congolais du travail)

COSTA RICA

QUESADA SANTAMARÍA, Carmen (Mrs.) President of the Group, Leader of the delegation	Member of the Legislative Assembly *(Ind)*
AYALES ESNA, Antonio (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, Legislative Assembly

(Ind: Independent / Indépendant)

COTE D'IVOIRE - *COTE D'IVOIRE*

SIAKA, Ouattara (M.) Chef de la délégation	Membre de l'Assemblée nationale *(RDR)*
COULIBALY, Yaya (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(RDR)* Commission de recherche de la science, de la technologie et de l'environnement
KOUASSI, Koffi Kra Paulin (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(I)* Commission des affaires générales et institutionnelles

(RDR: Rally of Republicans / Rassemblement des Républicains)
(PDCI/RDA: Democratic Party of Côte d'Ivoire / Parti démocratique de Côte d'Ivoire)
(I: Independent / Indépendant)

CROATIA – *CROATIE*

DUJIC, Sasa (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Member of the Croatian Parliament *(SDP)* Committee on Economy Committee on Labour, Retirement System and Social Partnership Committee on Maritime Affairs, Transportation and Infrastructure
CELIC, Ivan (Mr.)	Member of the Croatian Parliament *(HDZ)* Deputy Chairman of the Health and Social Policy Committee European Affairs Committee Foreign Affairs Committee
SADARIC, Hrvoje (Mr.) Secretary of the Group, Member of the ASGP	Adviser, Office for International and European Affairs

(SDP: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(HDZ: Croatian Democratic Union / Parti démocratique croate)

CUBA

MARI MACHADO, Ana María (Ms.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of the National Assembly of the People's Power *(CPC)*
FERRER GÓMEZ, Maria Yolanda (Ms.) Member of the Executive Committee, Bureau of Women Parliamentarians	Member of the National Assembly of the People's Power *(CPC)* Chair of the Foreign Affairs Committee
GONZÁLEZ PATRICIO, Rolando Miguel (Mr.)	Member of the National Assembly of the People's Power *(CPC)* Vice Chair of the Foreign Affairs Committee
PÉREZ MATOS, Magda Ileana (Ms.)	Member of the National Assembly of the People's Power *(CPC)* Vice Chair of the Industry Committee
MORA GONZÁLEZ, Jesús Rafael (Mr.) Secretary of the Group	Officer, National Assembly of the People's Power
VICENTE VAILLANT, Jorge (Mr.)	Staff
MARTÍNEZ CASTANEDO, Pedro Manuel (Mr)	Staff
FEBRE CHÁVEZ, Carlos Rafael (Mr.)	Staff
ALVAREZ VALLE, Yonesex (Mr.)	Staff
LAZO ROSS, Marta Marilyn (Ms.)	Staff
ALFONSO MARÍN, Reinaldo (Mr.)	Staff
PEDROSO CUESTA, Pedro Luis (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	
HERNÁNDEZ LUNA, Luis Miguel (Mr.) Diplomat	
GONZÁLEZ GUTIÉRREZ, Alicia (Ms.) Diplomat	
BERTI OLIVA, Pablo (Mr.) Diplomat	

ALVAREZ PÉREZ, Claudia (Ms.)
Diplomat
REVILLA ALCÁZAR, Alina (Ms.)
Diplomat

(CPC: Communist Party of Cuba / Parti communiste cubain)

CYPRUS – *CHYPRE*

SYLLOURIS, Demetris (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the House of Representatives *(AM)*
NEOFYTOU, Averof (Mr. Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the House of Representatives *(DISY)* Chairman of the House Standing Committee on Financial and Budgetary Affairs
KOUTRA-KOUKOUMA, Skevi (Mrs.) Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the House of Representatives *(AKEL)* Chairperson of the House Standing Committee on Refugees-Enclaved, Missing, Adversely Affected Persons
MOUSHOUTTAS, Marinos (Mr.)	Member of the House of Representatives *(DP)* Deputy Chairman of the House Standing Committee on Energy, Trade, Industry and Tourism
THEOLOGOU, Anna (Mrs.)	Member of the House of Representatives *(Ind)* Standing Committee on Development Plans and Public Expenditure Control
SOCRATOUS, Socrates (Mr.) Member of the ASGP	Acting Secretary General, House of Representatives
CHRISTOU, Avgousta (Mrs.) Secretary to the delegation	International Relations Officer A', House of Representatives
PERSIANI, Elena (Mrs.) Secretary to the delegation	International Relations Officer, House of Representatives

(AM: Allileggii (Solidarity) Movement)
(AKEL: Progressive Party of the Working People / Parti progressiste des masses laborieuses)
(DP: Democratic Party / Parti démocrate)
(DISY: Democratic Rally / Rassemblement démocratique)
(Ind: Independent / Indépendant)

CZECH REPUBLIC - *REPUBLIQUE TCHEQUE*

POLANSKY, Ondrej (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Chamber of Deputies *(Piráti)* Committee on Economic Affairs
LÁTKA, Jan (Mr.)	Member of the Senate *(CSSD)* Vice-Chair of the Committee on Mandate and Immunity Committee on Development, Local Government and Environment
OBERFALZER, Jiri (Mr.)	Member of the Senate *(ODS)* Chair of the Committee on Mandate and Immunity Committee on Education, Science, Culture, Human Rights and Petitions
LEVOVA, Jana (Ms.)	Member of the Chamber of Deputies *(SPD)* Vice-Chair of the Committee on Constitutional and Legal Affairs
MAJEROVA ZAHRADNIKOVA, Zuzana (Mrs.)	Member of the Chamber of Deputies *(ODS)* Committee on Science, Education, Culture, Youth and Sports Vice-Chair of the Committee on Foreign Affairs
UKLEIN, Jiří (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, Senate
PROSMANOVÁ, Jana (Mrs.) Adviser to the Group	
KOŠAŘÍKOVÁ, Kateřina (Ms.) Secretary of the Group	

TUČKOVÁ, Alena (Mrs.)
Secretary of the Group

(*Piráti: Pirate Party / Parti pirate)*
(CSSD: Czech Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(ODS: Civic Democratic Party / Parti démocrate civique)
(SPD: Freedom and Direct Democracy / Liberté et démocratie directe)

DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA - *REPUBLIQUE POPULAIRE DEMOCRATIQUE DE COREE*

RI, Jong Hyok (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Supreme People's Assembly
HYON, Jong Ung (Mr.)	Member of the Supreme People's Assembly
JONG, Chun Gun (Mr.)	Member of the Supreme People's Assembly
RI, Hyon Chol (Mr.)	Member of the Supreme People's Assembly
PAK, Myong Guk (Mr.) Secretary to the delegation	Officer, Ministry of Foreign Affairs

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO - *REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE DU CONGO*

MOKOLO WA MPOMBO, Edouard (M.) Co-Président du Groupe, Chef de la délégation	Vice-Président du Sénat *(IM)* Commission de la défense et de la sécurité
BOKONA WIIPA, François (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(PPRD)* Président de la Commission politique, administrative et juridique
DARUWEZI APENDEKI, Marceline (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale *(FC)* Commission de l'environnement, des ressources naturelles et du tourisme
MBUKU LAKA, Boris (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(ARC)* Commission économique et financière
KABAMBA, Amiral (M.)	Membre du Sénat
KIKUDI KONGOLO, Gilbert (M.) Membre de l'ASGP	Secrétaire général, Sénat
NGUVULU KHOJI, Jean (M.) Membre de l'ASGP	Secrétaire général, Assemblée nationale
KALALA MAYI MALE, Jean Marie (M.) Membre de l'ASGP	Directeur, Assemblée nationale
MUTUMBE MBUYA, Crispin (M) Secrétaire du Groupe	Conseiller parlementaire, Assemblée nationale
KATAKO MASUDI, Josué (M.)	Chef de Cabinet du Premier Vice-Président, Sénat
KABANGU DIBA-NSESE, François (M.) Secrétaire administratif du Groupe	Conseiller coordonnateur
KANIKA, Sumbayi (M.) Secrétaire administratif	
SALAPAMBA, Gilbert (M.) Diplomate	

(*IM: Independant Majority / Indépendant Majorité)*
(PPRD: People's Reconstruction and Development Party / Parti du Peuple pour la Reconstruction et le développement)
(FC: Congo's Foundation / Fondation du Congo)
(ARC: Alliance for Congo's Renewal / Alliance pour le renouveau du Congo)

DENMARK – *DANEMARK*

HAV, Orla (Mr.) President of the Group, Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade, Leader of the delegation	Member of the Danish Parliament *(SDP)* Chairman of the Cultural Affairs Committee Social Affairs Committee
SOENDERGAARD, Soeren (Mr.)	Member of the Danish Parliament *(RGA)* European Affairs Committee Cultural Affairs Committee
DETHLEFSEN, Claus (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, The Danish Parliament

VESTERGAARD, Mette (Ms.)	Consultant, The Danish Parliament
Secretary	

(SDP: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(RGA: The Red-Green Alliance / Unité-Alliance rouge-verte)

DOMINICAN REPUBLIC - *REPUBLIQUE DOMINICAINE*

FERMIN, Graciela (Mrs.)	Member of the Chamber of Deputies *(PRD)*
Bureau of Standing Committee on Peace and	Human Rights Committee
International Security, Leader of the delegation	Justice Committee
JAZMIN DE LA CRUZ, Miguel Àngel (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(PLD)*

(PRD: Dominican Revolutionary Party / Parti révolutionnaire dominicain)
(PLD: Dominican Liberation Party / Parti de la libération dominicaine)

ECUADOR – *EQUATEUR*

ARREGUI, Marcia (Ms.)	Member of the National Assembly
CARRIÓN, María José (Ms.)	Member of the National Assembly *(AP)*
BURBANO, Fernando (Mr.)	Member of the National Assembly *(CREO-SUMA)*
SINMALEZA, Ángel (Mr.)	Member of the National Assembly *(SUMA)*
RIVAS, Libia (Ms.)	Secretary General, National Assembly
Member of the ASGP	
ARMIJOS, Luis (Mr.)	Senior Adviser, National Assembly
GRANDA, Pedro (Mr.)	Senior Adviser, National Assembly
RACINES, Miguel (Mr.)	
Press	
OCHOA, Xavier (Mr.)	
Press	
MEJÍA, Liliana (Mr.)	
Press	

(AP: Alianza País)
(CREO-SUMA: Creating Opportunities - Society United for More Action / Créons des opportunités - Société unie pour plus d'action)
(SUMA:Society United for More Action / Société unie pour plus d'action)

EGYPT – *EGYPTE*

ABDEL AAL, Aly (Mr.)	Speaker of the House of Representatives
Member of Executive Committee,	
Leader of the delegation	
DARWISH, Karim (Mr.)	Member of the House of Representatives
SULTAN AHMED ABOUALI, Hala (Ms.)	Member of the House of Representatives
ELWANI, Rania (Ms.)	Member of the House of Representatives
Committee on Middle East Questions	
AWARA, Galal (Mr.)	Member of the House of Representatives
GABRIEL HANEIN, Samah S. (Ms.)	Member of the House of Representatives
ABO AHMED, Ibrahim (Mr.)	Member of the House of Representatives
RADWAN, Tarek (Mr.)	Member of the House of Representatives
	Chairman of the Foreign Relations Committee
EL-GENDY, Mostafa (Mr.)	Member of the House of Representatives
Adviser	
SAAD ELDIN, Ahmed (Mr.)	Secretary General, House of Representatives
Secretary General of the Group	
Member of the ASGP	
NAGY, Alaa Eldin (Mr.)	Chief of Staff Presidency, House of Representatives
Secretary of the Group	
KAMEL, Mahmoud (Mr.)	Protocol Officer, House of Representatives
WAHEED, Ayman (Mr.)	Head of Security
SOLIMAN, Mohamed (Mr.)	
Press	

KHALIL ELHEMALI, Atef Salah (Mr.)
Press
MOHAMED MOSTAFA, Mohamed A. (Mr.)
Press

EL SALVADOR

GALLEGOS, Guillermo (Mr.) Leader of the delegation	Speaker of the Legislative Assembly *(GANA)* President of the Political Committee Treasury and Special Budget Committee Legislation and Electoral Reform Committee
MATA, Guillermo (Mr.)	Deputy Speaker of the Legislative Assembly *(FMLN)* Chair of the Environment Committee Health Committee
MERINO, Francisco (Mr.)	Deputy Speaker of the Legislative Assembly *(PCN)* Treasury and Special Budget Committee Environment and Climate Change Committee Economy Committee
SOSA, Karina (Mrs.) Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the Legislative Assembly *(FMLN)* President of the Committee on International Relations Centroamerican Integrations and Salvadorians Abroad Committee on Family, Youth, Elderly and People with Disabilities
TENORIO, Mario Alberto (Mr.)	Member of the Legislative Assembly *(GANA)* President of the Legislation and Electoral Reforms Committee
ORELLANA, Noel (Mr.) Secretary of the Group	Legislative Operations Manager, Legislative Assembly
ROSALES, Iván (Mr.)	Chief of the International Relations Unit, Legislative Assembly

(GANA:Grand Alliance for National Unity / Grande alliance pour l'unité nationale)
(FMLN: Farabundo Marti National Liberation Front / Front de libération nationale Farabundo Marti)
(PCN: National Conciliation Party / Parti de conciliation nationale)

EQUATORIAL GUINEA - *GUINEE EQUATORIALE*

MOHABA MESSU, Gaudencio (M.) Chef de la délégation	Président de la Chambre des Députés *(PDGE)*
ELA NTUGU NSA, Atanasio (M.)	Membre du Sénat *(PDGE)*
OBONO EDJANG, Silvia Paloma (Mme)	Membre du Sénat *(PDGE)*
NDONG MANGUE, Felicitas Samuel (Mme)	Membre de la Chambre des Députés
OBIANG MAYE, Victorino Nka (M.) Secrétaire du Groupe, Membre de l'ASGP	Secrétaire général du Sénat
ESONO ABE, Bienvenido Ekua (M.) Secrétaire du Groupe adjoint, Membre de l'ASGP	Secrétaire général de la Chambre des Députés
ONDJA ABUY, Mauricio (M.)	Assistant du Président de la Chambre des Députés
NVE MBA, José Maria (M.) Presse	

(PDGE:Parti Démocratique de Guinée Equatoriale / Democratic Party of Equatorial Guinea)

ESTONIA – *ESTONIE*

KÜTT, Helmen (Mrs.) President of the Group, Leader of the delegation	Member of the Estonian Parliament *(SDP)* Chairman of the Social Affairs Committee
KIVIMÄGI, Toomas (Mr.)	Member of the Estonian Parliament *(ERP)* Deputy Chairman of the Economic Affairs Committee
TAMP, Marju (Ms.) Secretary to the delegation	Adviser at the Foreign Relations Departement, Estonian Parliament
PUNG, Andre Pung (Mr.) Ambassador, Permanent Representative	

LUMISTE, Taavo (Mr.)
Diplomat
SALSA, Riia (Ms.)
Diplomat
KALLAS, Triinu (Ms.)
Diplomat

(SDP: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(ERP: Reform Party / Parti de la réforme)

ETHIOPIA – *ETHIOPIE*

RETA, Yalew (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the House of the Federation *(EPRDF)*
AYENEW, Worku (Mr.)	Member of the House of the Federation *(EPRDF)*
MELES, Freweini (Mrs.)	Member of the House of the Federation *(EPRDF)*
GONDA, Hailu (Mr.)	Member of the House of the Federation *(EPRDF)*
DESTA, Emeya (Mrs.)	Member of the House of Peoples' Representatives Chairperson of the Standing Committee on Women, Youth and Children's Affairs
DESTA, Tadesse (Mr.)	Member of the House of Peoples' Representatives *(EPRDF)* Member Environmental Porotection Committee
HUSSEN, Shukri (Mr.)	Member of the House of Peoples' Representatives *(EPRDF)*
ZEGEYE, Asmelash (Mr.)	Member of the House of Peoples' Representatives *(EPRDF)*
GEBRE, Negus (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, House of Peoples' Representatives
CHEWAKA, Estifanos (Mr.)	Chief of Protocol, House of Peoples' Representatives
SHOA, Kebede (Mr.)	Secretary, House of the Federation
TEKLE, Yidnekachew (Mr.) Diplomat	

(EPRDF: Ethiopian People's Revolutionary Democratic Front / Front populaire démocratique révolutionnaire de l'Ethiopie)

FIJI – *FIDJI*

LUVENI, Jiko (Mrs.) Leader of the delegation	Speaker of Parliament
VUNIWAQA, Mereseini (Mrs.)	Minister for Women, Children and Poverty Alleviation
TUITUBOU, Laisenia (Mr.)	Minister for Youth and Sports
CAWAKI, Joeli (Mr.)	Assistant Minister for the Rural and Maritime Development and National Disaster Management
PRASAD, Biman (Mr.)	Leader of the National Federation Party (Member of the Opposition)
GALUVAKADUA, Kalo (Mrs.)	Acting Director Legislature
WAINIU, Senitieli (Mr.) Secretary to the delegation	Manager Inter-Parliamentary Relations
NAVUNIVERE, Ane (Ms.)	Secretariat Support Staff

FINLAND – *FINLANDE*

URPILAINEN, Jutta (Ms.) President of the Group, Leader of the delegation	Member of Parliament *(SDP)* Foreign Affairs Committee
JASKARI, Harri (Mr.)	Member of Parliament *(KOK)*
ADLERCREUTZ, Anders (Mr.)	Member of Parliament *(SFP)*
NIIKKO, Mika (Mr.)	Member of Parliament *(PS)*
PUSKA, Pekka (Mr.)	Member of Parliament *(CP)*
YANAR, Ozan (Mr.)	Member of Parliament *(G)*
HUTTUNEN, Marja (Ms.) Secretary of the Group	Assistant for International Affairs

VUOSIO, Teemu (Mr.) Secretary of the Group	Secretary for International Affairs
HAKALA, Terhi (Mrs.) Ambassador/Permanent Representative	

(SDP: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(KOK: National Coalition Party / Coalition nationale)
(SFP: Swedish People's Party / Parti populaire suédois)
(PS: The Finns Party / Parti des Finlandais)
(CP: Centre Party / Parti du Centre)
(G: The Greens / Les Verts)

FRANCE

ERRANTE, Sophie (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale *(REM)*
Bureau des femmes parlementaires,	Vice-Présidente de la Commission des affaires
Cheffe de la délégation	économiques
DEL PICCHIA, Robert (M.)	Sénateur *(R)*
Membre du Comité exécutif, Président du	Commission des affaires étrangères, de la défense et
Sous-Comité des finances	des forces armées
DUMONT, Laurence (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale *(PS)*
Comité des droits de l'homme des parlementaires	Secrétaire de la Commission des affaires étrangères
JULIEN-LAFERRIERE, Hubert (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(REM)*
Comité sur les questions relatives au Moyen-Orient	Commission des affaires étrangères
COURTIAL, Edouard (M.)	Sénateur *(R)*
	Commission des affaires étrangères, de la défense et des forces armées
MARIE, Didier (/M.)	Sénateur (*PS)*
	Commission des lois
ESSAYAN, Nadia (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale *(MDM)*
	Commission des affaires culturelles et de l'éducation
RIOTTON, Véronique (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale (REM)
	Commission du développement durable et de l'aménagement du territoire
GOSSELIN, Philippe (M.)	Membre de l'Assemblée nationale
PERRUT, Bernard (M.)	Membre de l'Assemblée nationale
Conseiller	
PALLEZ, Christophe (M.)	Secrétaire général de la Questure de l'Assemblée
Membre de l'ASGP	nationale, Assemblée nationale
SCHROEDT-GIRARD, Jean-Louis (M.)	Secrétaire général de la Présidence du Sénat
Membre de l'ASGP	
EIFERMANN, Didier (M.)	Conseiller, Assemblée nationale
Secrétaire exécutif du Groupe	
VANCE, Loïc (M.)	Conseiller, Assemblée nationale
Secrétaire exécutif du Groupe	
PREUVOT, Perrine (Mme)	Administratrice des services, Assemblée nationale
Secrétaire administrative de l'ASGP	
VELASCO, Karine (Mme)	Conseillère, Assemblée nationale
Secrétaire administrative de l'ASGP	
PARUTA, Frédéric (M.)	
Diplomate	

(REM: The Republic on the Move / La République en Marche)
(R: The Republicans / Les Républicains)
(PS: Socialist Party / Parti Socialiste)
(MDM: Modem)

GABON

ONOUVIET, Richard Auguste (M.)	Président de l'Assemblée nationale *(PDG)*
Président du Groupe, Chef de la délégation	Commission des lois et affaires administratives
	Commission des finances et du budget
	Commission des affaires étrangères

MACHIMA, Hilaire (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(PDG)* Commission des finances, du budget et de la comptabilité publique Commission des lois, des affaires administratives et des droits de l'homme
OSSELE NDONG, Remy (M.) Bureau de la Commission permanente de la paix et de la sécurité internationale	Membre de l'Assemblée nationale *(PDG)* Commission des finances, des lois, des affaires sociales et du développement durable
NZE MOUENIDIAMBOU, Josephine (Mme) Bureau des femmes parlementaires	Membre de l'Assemblée nationale *(PDG)* Commission des finances, des lois, des affaires sociales et du développement durable
SOUMOUNA, Edmond (M.) Secrétaire administratif du Groupe	Secrétaire général adjoint, Assemblée nationale
IMBOUMBA, Carmelia (Mme)	Conseiller du Président, Assemblée nationale
RAOUMBE, Roger Bertin (M.) Médecin personnel du Président	
PONCY, Thierry Lionel (M.)	Aide de camp, Assemblée nationale
MBOUMBA, Rodrigue (M.) Agent de sécurité	
RELONGUET FOURMA, Hervé Ferry (M.) Agent de sécurité	
POULANGOYE, Valérie (Mme) Presse	

(PDG: Gabonese Democratic Party / Parti démocratique gabonais)

GEORGIA – *GEORGIE*

KOBAKHIDZE, Irakli (Mr.) Leader of the delegation	Speaker of Parliament *(GD-DG)*
MATIKASHVILI, David (Mr.)	Member of Parliament *(GD-DG)* Deputy Chairman of the Legal Issues Committee
MDINARADZE, Mamuka (Mr.)	Member of Parliament *(GD-DG)*
MEZURNISHVILI, Irakli (Mr.)	Member of Parliament *(GD-DG)* Deputy Chairman of the Diaspora and Caucasus Issues Committee Foreign Relations Committee
TCHIABERASHVILI, Zurab (Mr.)	Member of Parliament *(EG)* Deputy Chairman of the Healthcare And Social Issues Committee Sector Economy And Economic Policy Committee
TSILOSANI, Nino (Mrs.)	Member of Parliament *(GD-DG)* Committee on European Integration
MIKANADZE, Givi (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of the Parliament
BROKISHVILI, Irakli (Mr.) Secretary to the delegation	Chief Specialist, Department for International Relations, Parliament
GOCHASHVILI, Ana (Ms.)	Head of Protocol and Information Department
KOLBAIA, Tamar (Mrs.)	Head of International Relations Department
SAMKHARADZE, Nikoloz (Mr.)	Head of the Chairman's Cabinet
KHVICHIA, Shorena (Ms.) Press	
DVALISHVILI, Giorgi (Mr.) Press	

(GD-DG: Georgian Dream - Democratic Georgia / Rêve géorgien - Géorgie démocratique)
(EG: European Georgia / Georgie européenne)

GERMANY – *ALLEMAGNE*

ROTH, Claudia (Ms.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of the German Bundestag *(Bündnis90/Die Grünen)* Deputy Chair of the Council of Elders

HEINRICH, Frank (Mr.)	Member of the German Bundestag *(CDU/CSU)* Spokesperson of the Committee on Human Rights and Humanitarian Aid Committee on Labour and Social Affairs
ULLRICH, Volker (Mr.)	Member of the German Bundestag *(CDU/CSU)* Committee on Legal Affairs and Consumer Protection Committee on the Affairs of the European Union Parliamentary Assembly of the Council of Europe
DE RIDDER, Daniela (Ms.)	Member of the German Bundestag *(SPD)* Committee on Foreign Affairs
ZIEGLER, Dagmar (Ms.)	Member of the German Bundestag *(SPD)* Council of Elders Committee on Economic Cooperation and Development
HERDT, Waldemar (Mr.)	Member of the German Bundestag *(AfD)* Committee on Foreign Affairs Committee on Food and Agriculture
MANSMANN, Till (Mr.)	Member of the German Bundestag *(FDP)* Committee on Labour and Social Affairs Committee on Economic Cooperation and Development
RISSE, Horst (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, German Bundestag
SCHÖLER, Ulrich (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, German Bundestag
KLEEMANN, Georg (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, Bundesrat
TEPASSE, Nicole (Ms.) Secretary to the delegation	Division of International Parliamentary Assemblies, German Bundestag
BRAMMER, Claudia (Ms.) Assistant to the delegation	Division of International Parliamentary Assemblies, German Bundestag
MAHDJOUBI, Ali (Mr.)	Office of the Deputy Speaker, German Bundestag

(Bündnis90/Die Grünen: Green Party / Les Verts)
(CDU/CSU: Christian Democratic Union/Christian Social Union / Union chrétienne démocrate/Union chrétienne sociale)
(SPD: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(AfD: Alternative for Germany / Alternative pour l'Allemagne)
(FDP: Free Democratic Party / Parti libéral démocrate)

GHANA

OQUAYE, Michael Aaron (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of Parliament *(NPP)* Chairman of the Standing Order Committee and Committee on Selection
ANIM, Moses (Mr.)	Member of Parliament *(NPP)* Business Committee and Appointment Committee
AHIAFOR, Bernard (Mr.)	Member of Parliament *(NDC)* Vice Chair, Subsidiary Legislation, Judiciary and Education Committee
CUDJOE GHANSAH, Comfort Doyoe (Mrs.)	Member of Parliament *(NDC)* Second Deputy Minority Chief Whip of the Gender and Children Committee Committee on Selection Education Committee
IDDRISU, Haruna (Mr.)	Member of Parliament *(NDC)* Business Committee and Appointment Committee
MENSAH, Francisca Oteng (Ms.)	Member of Parliament *(NPP)* Trade, Industry and Tourism and Privileges Committee
KYEI-MENSAH-BONSU, Osei (Mr.)	Member of Parliament *(NPP)* Chairman, Business Committee Appointment Committee
WUMBEI, Wahab Suhiyimi (Mr.)	Member of Parliament
ANYIMADU, Emmanuel (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of Parliament

BREFO BOATENG, Evelyn (Ms.) Member of the ASGP	Principal Assistant Clerk

(NPP: New Patriotic Party / Nouveau parti patriotique)
(NDC: National Democratic Congress / Congrès démocratique national)

GREECE – *GRECE*

TRIANTAFYLLOU, Maria (Mrs.) Leader of the delegation	Member of the Hellenic Parliament *(SYRIZA)* Standing Committee on National Defence and Foreign Affairs Committee on European Affairs
PANTZAS, Georgios (Mr.)	Member of the Hellenic Parliament *(SYRIZA)* Standing Committee on Cultural and Educational Affairs Standing Committee on National Defence and Foreign Affairs
KEFALOGIANNI, Olga (Mrs.)	Member of the Hellenic Parliament *(ND)* Standing Committee on Cultural and Educational Affairs Special Permanent Committee on Institutions and Transparency
KARAOGLOU, Theodoros (Mr.)	Member of the Hellenic Parliament *(ND)* Standing Committee on Social Affairs
KAMMENOS, Dimitrios (Mr.)	Member of the Hellenic Parliament *(AnEl)* Standing Committee on National Defence and Foreign Affairs Standing Committee on Production and Trade
ATHANASSIOU, Konstantinos (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, Hellenic Parliament
KARTSAKLI, Aikaterini (Mrs.)	Head of the International Organization Section, Hellenic Parliament
TSOUNI, Foteini (Mrs.)	Secretary, Hellenic Parliament

(SYRIZA: Coalition of the Radical Left / Coalition de la gauche radicale)
(ND: New Democracy / Nouvelle démocratie)
(AnEl: Independent Greeks / Parti des Grecs indépendants)

GUINEA – *GUINEE*

FOFANA, Luceny (M.) Chef de la délégation	Deuxième Vice-Président de l'Assemblée nationale *(RPG)* Vice-Président du Bureau
DOUMBOUYA, Mohamed Aly (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(UFR)* Commission des affaires économiques et financières
SAGNO, Jean Edouard (M.) Secrétaire du Groupe	Directeur de Cabinet, Assemblée nationale

(*RPG: Rally of the Guinean People - Rainbow / Rassemblement du Peuple de Guinée - Arc en ciel)*
(UFR: Union of Republican Forces / Union des Forces Républicaines)

GUINEA-BISSAU - *GUINEE-BISSAU*

CASSAMÁ, Cipriano (Mr./M.) Chef de la délégation	Président de l'Assemblée nationale populaire *(PAIGC)* Chairperson of the African Parliamentary Union
INDEQUI, Matilde (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale populaire *(PAIGC)* Commission du droit des femmes
FONSÉCA, José Carlos Rodrigues (M.) Member of the ASGP	Secrétaire général, Assemblée nationale populaire
SANHÁ, Ansumane (M.) Secrétaire du Groupe	Directeur du Cabinet du President de l'Assemblée nationale populaire

(PAIGC: African Party for the Independence of Guinea and Cape Verde / Parti africain pour l'indépendance de la Guinée et du Cap-Vert)
(PRS: Party for Social Renovation / Parti de la rénovation sociale)

GUYANA

SCOTLAND, Barton (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of Parliament of the Co-operative Republic of Guyana
MANICKCHAND, Priya (Ms.)	Member of Parliament of the Co-operative Republic of Guyana
SCOTT, Keith (Mr.)	Member of Parliament of the Co-operative Republic of Guyana *(L)* Minister of the Ministry of Communities
ISAACS, Sherlock (Mr.) Secretary of the Group	Clerk of the National Assembly, Parliament of the Co-operative Republic of Guyana
MURLEDHAR, Keshanna (Ms.) Secretary to the delegation	Assistant Clerk of Committees, Parliament of the Co-operative Republic of Guyana

(*L: Labour / Parti travailliste)*

HUNGARY – *HONGRIE*

BARTOS, Mónika (Ms.) First Vice-President of the Group, Leader of the delegation	Member of the National Assembly *(FIDESz)* Foreign Affairs Committee, Committe for Sustainable Development
JÓZSA, István (Mr.) Vice-President of the Group	Member of the National Assembly *(MSZP)* Committee for European Affairs
SUCH, György (Mr.) Adviser, Member of the ASGP	Director General, National Assembly
SOMFAINÉ ÁDÁM, Katalin (Mrs.) Secretary of the Group and to the delegation	Head of IPU Office, Directorate for Foreign Relations, National Assembly

(FIDESz: Hungarian Civic Union / Union civique hongroise)
(MSZP: Hungarian Socialist Party / Parti socialiste hongrois)

ICELAND – *ISLANDE*

SIGURBJORNSDÓTTIR, Áslaug (Ms.) Leader of the delegation	Member of Parliament *(IP)*
AGUSTSSON, Agust (Mr.)	Member of Parliament
GUNNLAUGSSON, Sigmundur (Mr.)	Member of Parliament
BERNÓDUSSON, Helgi (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of Parliament
BANG, Arna Gerður (Ms.) Secretary of the Group	

(IP: Independence Party / Parti de l'indépendance)

INDIA – *INDE*

THAMBI DURAI, M. (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of the House of the People
SOLANKI, Kirit Premjibhai (Mr.) Advisory Group on Health	Member of the House of the People
TIRKEY, Dilip Kumar (Mr.)	Member of the Council of States
SINGH, Nagendra (Mr.) Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade	Member of the House of the People
KAMBHAMPATI, Hari Babu (Mr.) Standing Committee on Peace and International Security	Member of the House of the People
SAREN, Uma (Mrs.)	Member of the House of the People
MAHATME, Vikas (Mr.)	Member of the Council of States
KOUL, P.C. (Mr.) Secretary to the delegation	Joint Secretary, Lok Sabha Secretariat
CHHABRA, Hanish (Mr.)	Principal Secretary to the Deputy Secretary, Lok Sabha
JASON, S. (Mr.)	Director, Council of States
MISHRA, Vijay (Mr.)	Liaison Officer, Lok Sabha Secretariat
RAMANA, L.V. (Mr.)	Additional Director, Lok Sabha Secretariat

INDONESIA – *INDONESIE*

SOESATYO, Bambang (Mr.) Leader of the delegation	Speaker of the House of Representatives *(Golkar)*
ZON, Fadli (Mr.)	Deputy Speaker of the House of Representatives *(Gerindra)* Chair of the GOPAC
DJIWANDONO, Gerardus Budisatrio (Mr.)	Member of the House of Representatives *(Gerindra)* Committee for Inter-Parliamentary Cooperation
BATUBARA, Juliari Peter (Mr.)	Member of the House of Representatives *(PDI-P)* Vice Chair of the Committee for Inter-Parliamentary Cooperation
HASIBUAN, Bara Krishna (Mr.)	Member of the House of Representatives *(PAN)* Committee for Inter-Parliamentary Cooperation
ASSEGAF, Nurhayati (Mrs.) President of the Committee to Promote Respect for IHL	Member of the House of Representatives *(Golkar)* Chair of the Committee for Inter-Parliamentary Cooperation
MUNAWAR, Rofi (Mr.) Committee on Middle East Questions	Member of the House of Representatives *(PKS)* Vice Chairman of the Committee for Inter-Parliamentary Cooperation
SURONO, Ono (Mr.)	Member of the House of Representatives *(PDI-P)* Committee for Inter-Parliamentary Cooperation
MASRIFAH, Siti (Mr.)	Member of the House of Representatives *(PKB)* Committee for Inter-Parliamentary Cooperation
HAMZAH, Fahri (Mr.) Adviser	Member of the House of Representatives Vice Speaker of the Committee for Inter-Parliamentary Cooperation
HARRIS, Damayanti (Ms.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, House of Representatives
NUGRAHA, Setyanta (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, House of Representatives
KARDI, Novianti (Ms.)	Head of Division, House of Representatives
JULIASIH, Juliasih (Mrs.) Member of the ASGP	Head of Bureau, House of Representatives
RETNOASTUTI, Endah (Ms.) GOPAC Executive Director	Head of Bureau, House of Representatives
PANGARSO, Restu Pramojo (Mr.)	Head of Division, House of Representatives
PATRIA, Chairil (Mr.)	Head of Division, House of Representatives
JUNIOR, Reza Reflusmen (Mr.)	Adviser from the Ministry of Foreign Affairs
KATINDIG, Jeffry (Mr.)	Adviser, House of Representatives
MARIANA, Anissa (Ms.)	Adviser, House of Representatives
HARYANTI, Haryanti (Ms.)	Staff, House of Representatives
ASRI, Tomy Susanto (Mr.)	Staff, House of Representatives
AMRIS, Elvira Dianti (Mrs.)	Staff, House of Representatives
SOEMARNO, Sunu Mahadi (Mr.)	Adviser from the Ministry of Foreign Affairs
RENGGANIS, Annisa (Ms.)	Adviser, House of Representatives
MULYONO, Pauline Theresa (Ms.) Interpreter	House of Representatives
TANSIL, Yuliana (Ms.) Interpreter	House of Representatives
SURANA, Bonifacius (Mr.)	Aide de camp to the Speaker, House of Representatives
TJARYA, Edison Eman (Mr.)	Aide de camp to the Deputy Speaker, House of Representatives
PUSPITARINI, Yolinda (Mr.) Press	
FATAH, Mawardi Abdul (Mr.) Press	

(Golkar: Party of Functional Groups / Parti des groupes fonctionnels)
(Gerindra: Great Indonesia Movement Party / Mouvement pour une grande Indonésie)

(PDI-P: Indonesian Democratic Party Struggle / Parti démocrate indonésien en lutte)
(PAN: National Mandate Party / Parti du mandat national)
(PKS: Prosperous Justice Party / Parti de la justice et de la prospérité)
(PKB: National Awakening Party / Parti du réveil national)

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF) - *IRAN (REPUBLIQUE ISLAMIQUE D')*

JAFARZADEH IMENABADI, Gholamali (Mr.) Secretary General of the Group, Leader of the delegation	Member of the Islamic Parliament of Iran
ESMAEILI, Ali (Mr.)	Member of the Islamic Parliament of Iran
EBRAHIMI, Alireza (Mr.)	Member of the Islamic Parliament of Iran
JALALI, Kazem (Mr.) Member of Executive Committee	Member of the Islamic Parliament of Iran
JAMALI NOBANDEGANI, Mohammad Javad (Mr.)	Member of the Islamic Parliament of Iran
YOUSEF NEJAD, Aliasghar (Mr.)	Member of the Islamic Parliament of Iran
REZAEI, Masoud (Mr.)	Member of the Islamic Parliament of Iran
ZARABADI, Hamideh (Ms.)	Member of the Islamic Parliament of Iran
ZOLGHADR, Mostafa (Mr.) Adviser	Member of the Islamic Parliament of Iran
GHASHGHAVI, Mehdi (Mr.)	Protocol Officer, Islamic Parliament of Iran
DASTGHEIB, Ahmadreza (Mr.)	Advisor to the Speaker, Islamic Parliament of Iran
GHEZELJEH, Gholamreza Nouri (Mr.) Member of the ASGP	Adviser, Islamic Parliament of Iran
GHORBANPOUR, Mohammad (Mr.)	Staff, Islamic Parliament of Iran
KORDLOU, Mohammad Hossein (Mr.)	Staff, Islamic Parliament of Iran
YOUSEFI, Alireza (Mr.) Advisor	Advisor, Islamic Parliament of Iran
TORKASHVAND, Zahra (Ms.) Administrative Secretary of the Group	Senior Expert, Islamic Parliament of Iran
NASIRI, Hashem (Mr.) Adviser	

IRAQ

AL-GBURI, Saleem (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the Council of Representatives of Iraq
AL-ASADI, Dhiaa (Mr.)	Member of the Council of Representatives of Iraq Foreign Relations Committee
AL-JUBOORI, Mohammed (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Democracy and of Human Rights	Member of the Council of Representatives of Iraq Foreign Relations Committee
AL-MOSAWI, Sameerah (Mrs.)	Member of the Council of Representatives of Iraq Foreign Relations Committee
AL-RIKABI, Sadiq (Mr.)	Member of the Council of Representatives of Iraq Foreign Relations Committee
RENAS JANO, Mohammed (Mr.)	Member of the Council of Representatives of Iraq Foreign Relations Committee
AL-ZANGANA, Salahaldeen (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, Council of Representatives of Iraq
AL-OGAILI, Salam (Mr.)	Director General of Public Relations and Protocol Directorate, Council of Representatives of Iraq
MAHAL, Yaseen (Mr.)	Public Relations and Protocol, Council of Representatives of Iraq
SALEH, Mouayed M. Issa (Mr.) Diplomat	
AL-FADHLI, Raeed D.H. (Mr.) Diplomat	
OBAID AL-FATLAWI, Abbas K. (Mr.) Diplomat	

IRELAND – *IRLANDE*

GALLAGHER, Pat The Cope (Mr.)	Deputy Speaker of the House of Representatives *(FF)* Joint Committee on the Irish Language, the Gaeltacht and the Islands
NEVILLE, Tom (Mr.)	Member of the House of Representatives *(FG)* Joint Committee on Jobs, Enterprise and Trade
CASSELLS, Shane (Mr.)	Member of the House of Representatives *(FF)* Public Accounts Committee Joint Committee on Petitions
O'SULLIVAN, Maureen (Ms.)	Member of the House of Representatives *(Ind)* Committee on the Implementation of the Good Friday Agreement Joint Committee on Foreign Affairs, Trade and Defence Committee on Housing and Homelessness
STANLEY, Brian (Mr.)	Member of the House of Representatives *(SF)* Joint Committee on Communications, Climate Action and Environment
FINNEGAN, Peter (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General and Clerk of Dáil Éireann, House of Representatives
HAMILTON, John (Mr.) Secretary to the delegation	Head of Inter-Parliamentary Relations, House of Representatives
MALONE, Peter (Mr.)	Private Secretary to Deputy Speaker, House of Representatives

(FF: Fianna Fáil)
(FG: Fine Gael)
(Ind: Independent / Indépendant)
(SF: Sinn Féin)

ISRAEL

SHAI, Nachman (Mr.) Committee on Middle East Questions, Leader of the delegation	Member of Parliament *(Z)* Chair of the Subcommittee for National Planning Foreign Affairs and Defence Committee Committee on the Status of Women and Gender Equality
JELIN, Haim (Mr.)	Member of Parliament *(YA)* State Control Committee Science and Technology Committee Foreign Affairs and Defence Committee
SHASHA-BITON, Yifat (Ms.)	Member of Parliament *(K)* Chair of the Special Committee for the Rights of the Child Science and Technology Committee State Control Committee
MELLER-HOROVITZ, Yardena (Ms.) Member of the ASGP	Secretary General of the Knesset
MARGALIT, Liat (Ms.) URI, Michael (Mr.) Adviser to the delegation	International Affairs Coordinator

(Z: Zionist Camp / Union sioniste)
(K: Kulanu Chaired by Moshe Kahlon)
(YA: Yesh Atid)

ITALY – *ITALIE*

LOCATELLI, Pia Elda (Ms.) Advisory Group on Health, Bureau of Women Parliamentarians, Leader of the delegation	Member of the Chamber of Deputies *(PSI)*
FARINA, Gianni (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(PD)*
AMORUSO, Francesco Maria (Mr.)	Member of the Senate *(AL-A)* Honorary President of the PAM

RADONI, Susanna (Ms.) Secretary of the Group and to the delegation	Protocol Officer, Chamber of Deputies
LASORSA, Antonella (Ms.) Interpreter	Chamber of Deputies
OLMEDA, Claudio (Mr.) Interpreter	Senate
DI GIAMBATTISTA, Lorella (Ms.) Member of the ASGP	Senior Parliamentary Official, Senate

(PSI: Italian Socialist Party / Parti socialiste italien)
(PD: Democratic Party / Parti démocratique)
(AL-A: Alleanza Liberalpopolare-Autonomie)

JAPAN – *JAPON*

TANAKA, Kazunori (Mr.) Leader of the delegation	Member of the House of Representatives *(LDP)*
WATANABE, Takeyuki (Mr.)	Member of the House of Councillors *(LDP)*
OTSUJI, Kanako (Ms.)	Member of the House of Representatives *(CDP)*
INATOMI, Shuji (Mr.)	Member of the House of Representatives *(Party of Hope)*
KATAYAMA, Daisuke (Mr.)	Member of the House of Councillors *（JIP）*
MIZUTANI, Kazuhiro (Mr.)	Director, House of Representatives
NISHIKOBE, Natsuko (Ms.)	Adviser, House of Representatives
ARAHORI, Tadasuke (Mr.)	Adviser, House of Representatives
ARAKI, Chikako (Ms.)	Adviser, House of Representatives
MATSUSHITA, Kazufumi (Mr.)	Director, House of Councillors
TOGAWA, Hiroyuki (Mr.)	Adviser, House of Councillors
KAWASAKI, Masahiro (Mr.)	Adviser, House of Councillors
HIGUCHI, Mariko (Ms.) Interpreter	House of Representatives
KIKUCHI, Kyoko (Ms.) Interpreter	House of Representatives
LUMPKIN, Tomoko Sawada (Ms.) Interpreter	House of Representatives
SAWADA, Naoko (Ms.) Interpreter	House of Representatives
FUJII, Yoriko (Ms.) Interpreter	House of Representatives
CARTAN, Louise, Naoko, Nicole (Ms.) Interpreter	House of Councillors
SHINOZAKI, Keiko (Ms.) Interpreter	House of Councillors
OKAMOTO, Ryoko (Ms.) Interpreter	House of Councillors
KIKUCHI (AMANN), Kumiko (Ms.) Interpreter	House of Councillors

(LDP: Liberal Democratic Party / Parti libéral démocrate)
(JIP: Nippon Ishin (Japan Innovation Party) / Parti pour la restauration du Japon)
(The Party of Hope: The Party of Hope / Parti de l'espoir)
(CDP: Constitutional Democratic Party of Japan / Parti démocrate constitutionnel du Japon)

JORDAN – *JORDANIE*

ALTARAWNEH, Atif (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the House of Representatives
ALFAWWAZ, Thaher (Mr.)	Member of the Senate
HUMSI, Ziyad (Mr.)	Member of the Senate
ALBARAISEH, Moh'd (Mr.)	Member of the House of Representatives
BANI MUSTAFA, Wafa (Mrs.)	Member of the House of Representatives
BDOUR, Ibrahim (Mr.)	Member of the House of Representatives
SAFADI, Ahmad (Mr.)	Member of the House of Representatives

BAKKAR, Khaled (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the House of Representatives
ADWAN, Firas (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of the House of Representatives
AKAYLEH, Hamzeh (Mr.) Advisor	House of Representatives
AL WAKED, Abdelrahim (Mr.) Advisor	House of Representatives
AL-HEISAH, Nabeel (Mr.) Advisor	Senate
NAIMAT, Husam (Mr.) Advisor	House of Representatives

KAZAKHSTAN

MAKEN, Baktiyar (Mr.) Forum of Young Parliamentarians, Leader of the delegation	Member of the Mazhilis of the Parliament of the Republic of Kazakhstan *(Nur Otan)* Committee for Economic Reform and Regional Development
SULTANOV, Yerik (Mr.)	Member of the Senate Committee on Economic Policy, Innovation Development and Entrepreneurship
YERSHOV, Sergey (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the Senate *(Nur Otan)* Committee on Social and Cultural Development and Science
SMIRNOVA, Irina (Mrs.)	Member of the Mazhilis of the Parliament of the Republic of Kazakhstan *(CPK)*
SARSEMBAYEV, Yerlan (Mr.)	Deputy Head of the Administration, Senate

(Nur Otan: People's Democratic Party "Nur Otan" / Parti populaire et démocratique " Nur Otan ")
(CPK: Communist People's Party of Kazakhstan / Parti communiste populaire du Kazakhstan)

KENYA

MAKELO LUSAKA, Kenneth (Mr.) President of the Group, Member of the Executive Committee, Leader of the delegation	Speaker of the Senate *(JP)*
KIIO WAMBUA, Enoch (Mr.)	Member of the Senate *(WDM-K)* Member ICT
WAKARURA KIHIKA, Susan (Ms.)	Member of the Senate *(JP)* Majority Whip of the Business Committee National Security, Defence and Foreign Relations Justice, Legal Affairs and Human Rights
HAIKA MNENE, Lydia (Ms.)	Member of the National Assembly *(JP)* Committee on Appointments Departmental Committee on Finance and Planning
KASSAIT KAMKET, William (Mr.)	Member of the National Assembly *(KANU)* Committee on Delegated Legislation Committee on Regional Integration
KIPKIRUI TUWEI, Vincent (Mr.)	Member of the National Assembly *(JP)* Committee of Powers and Privileges Departmental Committee on Defence and Foreign Relations
SAHAL IBRAHIM, Nasri (Ms.)	Member of the National Assembly *(FORD-K)* Committee on Regional Integration Departmental Committee on Environment and Natural Resources
YAA BAYA, Owen (Mr.)	Member of the National Assembly *(ODM)* Departmental Committee on Lands Committee on Implementation

MAKOKHA NYEGENYE, Jeremiah (Mr.)	Clerk of the Senate
Secretary of the Group, Member of the ASGP	
NJOROGE MWANGI, James (Mr.)	Senior Deputy Clerk, House Affairs, National Assembly
IZANTA MOGERE, Zakayo (Mr.)	Deputy Director, Senate
ARAP KIRUI, Kipkemoi (Mr.)	Principal Clerk Assistant, National Assembly
M. NTHIIRI, Getrude (Ms.)	Clerk Assistant, Senate
OTIENO ONYANGO, George (Mr.)	Clerk Assistant, Senate
KISIANG'ANI NATECHO, Rose (Ms.)	Research Officer, Senate
NJENGA RUGE, Stephen (Mr.)	Ag. Director Speaker's Office, Senate
MUTULU, Francis (Mr.)	Media Relations Officer, Senate

(JP: Jubilee Party / Parti Jubilee)
(WDM-K: Wiper Democratic Movement-Kenya / Mouvement démocratique " Wiper " - Kenya)
(KANU: Kenya African National Union / Union nationale africaine - Kenya)
(FORD-K: Forum for the Restoration of Democracy / Forum pour la restauration de la démocratie - Kenya)
(ODM: Orange Democratic Movement / Mouvement démocratique orange)

KUWAIT – *KOWEIT*

ALGHANIM, Marzouq (Mr.)	Speaker of the National Assembly
President of the Group, Leader of the delegation	
ABDULLAH, Khalil (Mr.)	Member of the National Assembly
Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade	
ALDEQBASI, Ali (Mr.)	Member of the National Assembly Committee on Public Utilities
ALHASHIM, Safaa (Ms.)	Member of the National Assembly
ALSUBAIE, Alhumaidi (Mr.)	Member of the National Assembly Committee on Legislation and Legal Affairs
ALTABTABAEE, Omar (Mr.)	Member of the National Assembly
Forum of Young Parliamentarians	
ALAJMI, Naif (Mr.)	Member of the National Assembly
ALKANDARI, Allam (Mr.)	Secretary General, National Assembly
Member of the ASGP	
ALDUWAISAN, Mohammad (Mr.)	Director of the Speaker's Office, National Assembly
ALHARBAN, Talal (Mr.)	Head of the IPU Affairs Section, National Assembly
ALKANDARI, Othman (Mr.)	Head of the VIP Protocol Section, National Assembly
ALAJMI, Mobarak (Mr.)	Head of the Protocol Section, National Assembly
ALAWADHI, Abdullah (Mr.)	Head of the International Affairs Section, Speaker's Office, National Assembly
ALNESEF, Jasem (Mr.)	Head of the Office of the Secretary General, National Assembly
ALDOWAIHI, Nasser (Mr.)	Head of the Media Section , National Assembly
ALANEZI, Mishal (Mr.)	Director of the Inter-Parliamentary Organization Department, National Assembly
ALMONEEFI, Jamal (Mr.)	Protocol, Speaker's Office, National Assembly
ALI, Hussain (Mr.)	Media Department, National Assembly
FARDAN, Amer (Mr.)	Director, National Assembly
AL-JAZZAF, Musaad (Mr.)	Director of the Secretary General's Office, National Assembly

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC - *REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE POPULAIRE LAO*

VONGVICHIT, Eksavang (Mr.)	Member of the National Assembly
Leader of the delegation	Chairman of the Foreign Affairs Committee
SAMOUNTRY, Maniso (Mr.)	Member of the National Assembly Vice Chairperson of the Economic, Technology and Environment Committee
ANOTHAY, Khemphone (Mr.)	Director General Inter-Parliamentary Relations, National Assembly
INSISIENMAY, Bounphady (Ms.)	
Diplomat	

BOUNSAVATH, Valyna (Ms.)
Diplomat

LATVIA – *LETTONIE*

DAUDZE, Gundars (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of Parliament *(ZZS)* Legal Affairs Committee Parliamentary Inquiry Committee
SICS, Martins (Mr.)	Member of Parliament *(LRA)* Social and Employment Matters Committee Public Expenditure and Audit Committee
SUDRABA, Inguna (Ms.)	Member of Parliament Budget and Finance (Taxation) Committee Public Expenditure and Audit Committee
RAFELDE, Lelde (Ms.) Member of the ASGP	Secretary General, Parliament
PAURA, Sandra (Ms.) Secretary of the Group *Secrétaire du Groupe*	Head of the Interparliamentary Relations Bureau, Parliament

(ZZS: Union of Farmers and Greens / Union des Verts et des paysans)
(LRA: Latvian Regional Alliance Parliamentary Group / Alliance des régions lettones)

LEBANON – *LIBAN*

GHANEM, Robert (Mr.) Leader of the delegation	Member of the National Assembly *(Ind)* President of the Administration and Justice Committee
KABBANI, Mohamad (Mr.)	Member of the National Assembly *(FM)* President of the Public Work, Transport, Energy and Water Committee
DAHER, Adnan (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, National Assembly

(Ind: Independent / Indépendant)
(FM: Future Movement / Courant du futur)

LESOTHO

MOKITIMI, Mamonaheng (Ms.) Leader of the Delegation	Speaker of the Senate Chair of the Business Committee, Standing Orders and Staff Committee
PEETE, Ramoqai Peete Lesaoana (Mr.)	Member of the Senate Chairperson of the Legislation Committee Parliamentary Reforms Committee SDGs Committee
TSEPANE, Maduma Gilbert (Mr.)	Clerk Assistant, Senate

LIECHTENSTEIN

WOHLWEND, Mario (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Diet *(VU)*
HASLER, Johannes (Mr.)	Member of the Diet *(FBP)*
WACHTER, Gabriele (Ms.) Secretary of the Group	Secretary, Diet

(VU: Patriotic Union / Union patriotique)
(FBP: Progressive Peoples Party / Parti des citoyens progressistes)

LITHUANIA – *LITUANIE*

KIRKILAS, Gediminas (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of Parliament *(LSDP-DP)* Chairman of the European Affairs Committee Culture Committee

BUROKIENĖ, Guoda (Ms.)	Member of Parliament *(LVZS)* Committee on State Administration and Local Authorities
ZINGERIS, Emanuelis (Mr.)	Member of Parliament *(TS-LKD)* Committee on Foreign Affairs Committee on European Affairs
BIELINIENĖ, Audronė (Ms.) Secretary to the delegation	Senior Adviser

(LSDP-DP: Lithuanian Social Democratic Labour Political Group / Groupe politique social-démocrate-travailliste de Lituanie)
(LVZS: Lithuanian Peasant and Green Union / Union populaire des paysans de Lituanie)
(TS-LKD: Homeland Union - Lithuanian Christian Democrats / Union de la patrie - Démocrates-chrétiens de Lituanie)

MADAGASCAR

RAKOTOMAMONJY, Jean Max (M.) Président du Groupe, Chef de la délégation	Président de l'Assemblée nationale *(LF)*
ANDRIANARIVO, Harimampianina (M.)	Vice-Président de l'Assemblée nationale
RAJAONARIVELO, Pierrot Jocelyn (M.)	Membre du Sénat *(MDM)* Président de la Commission des relations internationales
RAVONINJATOVO, Sahoby (M.)	Membre de l'Assemblée nationale
RANDRIANASOLO, Nicolas (M.)	Membre de l'Assemblée nationale
ANGELE, Solange (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale
RAHARINIRINA, Sidonie (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale
RAHANTASOA, Lydia Aimée (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale
TAVONAY (M.) Conseiller	Membre de l'Assemblée nationale
RANDRIAMAHAFANJARY, Andriamitarijato Calvin (M.) Secrétaire de la délégation	Inspecteur général de l'Assemblée nationale
RAHANTAMALALA, Norosoa Nathalie (Mme)	Conseillère technique, Assemblée nationale
ANDRIAMIARANTSOANAVALONA, Andry (M.)	Conseiller technique
RANDRIAMAMPIANINA, Faramalala (Mme)	Assistante parlementaire

(LF: Leader Fanilo)
(TM: Tiako Madagasikara)
(MAPAR: Miaraka Aminny Presida Andry Rajoelina "Avec le Président Andry Rajoelina)
(MDM: Movement for Democracy in Madagascar / Mouvement pour la démocratie à Madagascar)
(HVM: Hery Vaovao ho an'i Madagasikara)

MALAWI

MSOWOYA, Richard (Mr.) President of the Group, Leader of the Delegation	Speaker of the National Assembly *(MCP)*
MAKONDA RIDLEY, Agnes (Ms.)	Member of the National Assembly *(PP)* Commiittee on Education
MLOMBWA, Clement (Mr.)	Member of the National Assembly *(MCP)* Legal Affairs Committee
MPAWENI, Yaumi (Mr.)	Member of the National Assembly *(UDF)* Government Assurance Committee
NAVICHA, Mary (Ms.)	Member of the National Assembly *(DPP)* Social and Community Affairs Committee
KALEMBA, Fiona (Ms.) Member of the ASGP	Clerk of Parliament, National Assembly
MWENYEHELI, Jeffrey (Mr.) Secretary to the delegation	Chief Clerk Assistant, National Assembly

(MCP: Malawi Congress Party / Parti du Congrès du Malawi)
(PP: People's Party / Parti populaire)
(UDF: United Democratic Front / Front démocratique unifié)
(DPP: Democratic Progressive Party / Parti démocratique progressiste)

MALDIVES

MANIKU, Moosa (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of the People's Majlis
RIFAU, Abdulla (Mr.) Forum of Young Parliamentarians	Member of the People's Majlis *(PPM)*
ZAKARIYYA, Abdul Hameed (Mr.) Secretary of the Group, Member of the ASGP	Assistant Secretary General, People's Majlis

(PPM: Progressive Party of Maldives / Parti progressiste des Maldives)

MALI

TIMBINE, Moussa (M.) Président délégué du Groupe, Chef de la délégation	Deuxième Vice-Président de l'Assemblée Nationale *(RPM)* Commission des Lois
CISSE, Amadou (M.) Bureau de la Commission permanente du développement durable, du financement et du commerce	Membre de l'Assemblée Nationale *(URD)* Président de la Commission du contrôle Commission des travaux publics
DRAME, Maimouna (Mme)	Membre de l'Assemblée Nationale *(RPM)* Commission du travail et de l'emploi
SIDIBE, Modibo (M.) Premier Secrétaire du Groupe, Membre de l'ASGP	Secrétaire général de l'Assemblée Nationale

(RPM: Rally for Mali / Rassemblement pour le Mali)
(URD: Republic and Democracy Union / Union pour la République et la démocratie)

MALTA – *MALTE*

MUSCAT, Alexandre (Mr.)	Member of the House of Representatives
GALEA, Mario (Mr.)	Member of the House of Representatives *(PN)*
VELLA, Andre (Mr.) Secretary of Group	Research Analyst

(PN: Partit Nazzjonalista)

MAURITANIA – *MAURITANIE*

BABA SY, Marieme (Mme) Chef de la délégation	Membre de l'Assemblée nationale
AMAR CHEINE Salma (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale

MEXICO – *MEXIQUE*

MONREAL ÁVILA, David (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of the Senate *(L)* President of the Jurisdictional Committee
GUERRA CASTILLO, Marcela (Ms.)	Member of the Senate *(PRI)* Chairperson of the Foreign Affairs, North America Committee
POZOS LANZ, Raul Aarón (Mr.)	Member of the Senate *(PRI)* Chairman of the Administration Committee
ROJAS HERNÁNDEZ, Laura Angélica (Ms.) President of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the Senate *(PAN)* Chairperson of the Foreign Affairs, International Organizations Committee
DE LA PEÑA GÓMEZ, Angelica (Ms.)	Member of the Senate *(PRD)* Chair, Human Rights Committee
CORTÉS MENDOZA, Marko António (Mr./M.)	Member of the Chamber of Deputies *(PAN)*
FÉLIX NIEBLA, Gloria Himelda (Ms.)	Member of the Chamber of Deputies *(PRI)* Secretary of the Foreign Affairs Committee
VARGAS BÁRCENA, Marisol (Ms.)	Member of the Chamber of Deputies *(PAN)* Foreign Relations Committee

ESCOBEDO VILLEGAS, Francisco (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(PRI)* Chairman of the Committee on Energy
CATALÁN PADILLA, Olga (Ms.)	Member of the Chamber of Deputies
FLORES SÁNCHEZ, Margarita (Ms.)	Member of the Senate *(PRI)*
Adviser	Chair, Foreign Affairs Committee, Africa
ARAUJO LARA, Angélica (Ms.)	Member of the Senate (PRI)
Adviser	
BUENFIL, Carlos (Mr.)	
Adviser	

(L: Labour Party / Parti du travail)
(PRI: Institutional Revolutionary Party / Parti révolutionnaire institutionnel)
(PAN: National Action Party / Parti de l'Action nationale)
(PRD: Democratic Revolution Party / Parti de la révolution démocratique)

MICRONESIA (FEDERATED STATES OF) - *MICRONESIE (ETATS FEDERES DE)*

SIMINA, Wesley W. (Mr.)	Speaker of the Congress
President of the Group, Leader of the delegation	Judiciary and Governmental Operations Committee Education Committee Transportation and Communication Committee
MOSES, Esmond B. (Mr.)	Deputy Speaker of the Congress Committee on Education Judiciary and Governmental Operations Committee Resources and Development Committee
ALIK, Alik L. (Mr.)	Member of the Congress Chairman of Special Committee on Climate Change and Environmental Issues Education Committee Health and Social Affairs Committee
FIGIR, Isaac V. (Mr.)	Member of the Congress Chairman of Ways and Means Committee Committee on External Affairs Committee on Judiciary and Governmental Operations
CHOOR, Andy P. (Mr.) Member of the ASGP	Assistant Public Information Officer, Congress
DANG, Tung Lam (Mr.) Member of the ASGP	Legislative Counsel, Twentieth FSM Congress

MONACO

BADIA, José (M.)	Membre du Conseil national *(PM)*
Chef de la délégation	Président de la Commission des Relations extérieures
DITTLOT, Michèle (Mme)	Membre du Conseil national *(PM)*
NOTARI, Fabrice (M.)	Membre du Conseil national *(PM)*
PELLEGRIN, Victoria (Mme) Secrétaire de la délégation	Chargée des relations internationales

(PM: Primo! Monaco as Priority / Primo ! Priorité Monaco)

MONGOLIA – *MONGOLIE*

LUVSANTSEREN, Enkh-Amgalan (M.)	Deputy Speaker of the State Great Hural *(MPP)*
Leader of the delegation	Standing Committee on Economic Affairs Standing Committee on Social Policy, Education, Culture and Science
BATSUKH, Saranchimeg (Ms.)	Member of the State Great Hural *(MPP)* Standing Committee on Social Policy, Education, Culture and Science Standing Committee on Environment, Food and Agriculture

LUVSANVANDAN, Bold (Mr.)	Member of the State Great Hural *(DP)* Standing Committee on Security and Foreign Policy Standing Committee on Economic Affairs Standing Committee on Legal Affairs
OKTYABRI, Baasankhuu (Mr.)	Member of the State Great Hural *(MPRP)* Standing Committee on Security and Foreign Policy Standing Committee on State Structure Standing Committee on Social Policy, Education, Culture and Science
TSEDEV, Tsolmon (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General
JUDAG, Bayarmaa (Ms.)	Advisor, Foreign Relations Department
BELEGDEMBEREL, Uuganbayar (Mr.)	Advisor
URTNASAN, Enkhtuvshin (Mr.)	Assistant
LUNDEG, Purevsuren (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	
NYAMJAV, Achgerel (Ms.) Diplomat	

(MPP: Mongolian People's Party / Parti populaire mongole)
(DP: Democratic Party / Parti démocrate)
(MPRP:Mongolian People's Revolutionary Party / Parti révolutionnaire du Peuple mongol)

MONTENEGRO

BRAJOVIĆ, Ivan (Mr.) Leader of the delegation	President of Parliament
NUMANOVIC, Suad (Mr.)	Member of Parliament
LALIČIČ, Jovanka (Ms.)	Member of Parliament
NIKOLIĆ, Miloš (Mr.)	Member of Parliament
MIRJACIC, Marja (Ms.) Member of the ASGP	Adviser
MIJANOVIC, Irena (Ms.) Member of the ASGP	Head of the Secretary General's Office, Parliament
DAVIDOVIĆ, Jelena (Ms.)	Advisor to the President
RADONJIĆ, Ana (Ms.)	Advisor to the President
ĐURIČANIN, Vanja (Ms.) Interpreter	
JOVIĆEVIĆ, Dragan (Mr.) Security Officer	
BELOJEVIĆ, Boris (Mr.) Security Officer	
MILOŠEVIĆ, Mirko (Mr.) Press	

MOROCCO – *MAROC*

OMARI, Abdelaaziz (M.) Chef de la délégation	Vice-Président de la Chambre des Représentants *(PJD)*
TOUIZI, Ahmed (M.)	Vice-Président de la Chambre des Conseillers *(PAM)*
TOUMI, Ahmed (M.) Bureau de la Commission permanente des affaires des Nations Unies	Membre de la Chambre des Représentants *(PI)*
BENMASSOUD, Mohamed Salem (M.)	Membre de la Chambre des Conseillers *(PI)*
LAZREK, Noureddine (M.)	Membre de la Chambre des Représentants *(UC)*
CHEIKHI, Nabil (M.)	Membre de la Chambre des Conseillers *(PJD)*
EL HILAA, Rahhou (M.)	Membre de la Chambre des Représentants *(PAM)*
EL KHADI, Najib (M.) Vice-Président de l'ASGP	Secrétaire général, Chambre des Représentants
SATRAOUY, Said (M.) Secrétaire administratif du Groupe	Chef de la Division des relations internationales et de la coopération, Chambre des Représentants

DRIOUCHE, Abdelwahad (M.) Secrétaire de la délégation	Conseiller général chargé de la diplomatie parlementaire, Chambre des Conseillers
BEHAJ, Hamid (M.)	Conseiller au Cabinet du Président de la Chambre des Représentants
MOHCINE, Mounjid (M.)	Conseiller, Division des relations internationales et de la coopération, Chambre des Représentants

(PJD: Justice and Development Party / Parti de la justice et du développement)
(PAM: Authenticity and Modernity Party / Parti authenticité et modernité)
(PI: Istiqlal Party / Parti Istiqlal)
(UC: Constitutional Union / Union constitutionnelle)

MOZAMBIQUE

KATUPHA, Jose Mateus (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Assembly of the Republic *(FRELIMO)*
MACUIANE, Saimone Muhambi (Mr.)	Member of the Assembly of the Republic *(RENAMO)*
MALEMA, Lucinda Bela (Mrs.)	Member of the Assembly of the Republic *(FRELIMO)*
BONIFACIO, Cesar Joao (Mr.) Secretary of the Group, Member of the ASGP	Director of Committee's Support Division, Assembly of the Republic
CHUQUELA, Jose Gil (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, Assembly of the Republic
SILIYA, Carlos Jorge (Mr.) Diplomat	

(FRELIMO: Mozambican Liberation Front / Front de libération du Mozambique)
(RENAMO: Mozambican National Resistance / Résistance nationale du Mozambique)

NAMIBIA – *NAMIBIE*

KATJAVIVI, Peter (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly
MENSAH-WILLIAMS, Margaret Natalie (Ms.) President of the Group, Member of the Executive Committee, President of the Bureau of Women Parliamentarians *(ex officio)*	Chairperson of the National Council *(SWAPO)* Chairperson of the Standing Rules and Orders Committee Chairperson of the Privileges and Immunities Committee
KATAMELO, Phillipus Wido (Mr.)	Member of the National Council *(SWAPO)* Chairperson of the Urban and Rural Development Committee
KAZONGOMINJA, Peter K (Mr.)	Member of the National Council *(NUDO)* Chairperson of the Public Accounts Committee
DIENDA, Elma (Ms.)	Member of the National Assembly *(PDM)*
SIBUNGO, Heather (Ms.)	Member of the National Assembly *(SWAPO)* Deputy Chairperson of the Economics and Public Administration Committee
KANDETU, Lydia (Ms.) Member of the ASGP	Clerk of Parliament, National Assembly
MUPURUA, Juliet U (Ms.) Member of the ASGP	Deputy Secretary to the National Council
DE WEE, Elizabeth (Ms.) Secretary of the Group	Chief Parliamentary Clerk, National Assembly
SANZILA, George (Mr.)	Chief Researcher, National Assembly
TJITENDERO, Ripuree (Ms.) Personal Assistant to the Speaker	Secretariat, National Assembly
UUYUNI, Norbert (Mr.)	Parliamentary Clerk, National Council
FERIS, Elzanne (Ms.)	Private Secretary to the Chairperson of the National Council

(SWAPO: South West Africa People's Organization / Organisation du peuple du Sud-Ouest africain)
(NUDO: National Unity Democratic Organization / Organisation démocratique pour l'unité nationale)
(PDM: Popular Democratic Movement / Mouvement démocratique populaire)

NETHERLANDS - *PAYS-BAS*

MULDER, Agnes (Ms.) Leader of the delegation	Member of the House of Representatives *(CDA)*
ATSMA, Joop (Mr.)	Member of the Senate *(CDA)*
GERKENS, Arda (Ms.)	Member of the Senate *(PS)*
HUIJBREGTS-SCHIEDON, Helmi (Ms.)	Member of the Senate *(VVD)*
DE ROON, Raymond (Mr.)	Member of the House of Representatives *(PVV)*
HAMILTON, Geert Jan (Mr./M.) Member of the ASGP	Secretary General, Senate
WESTERHOFF, Arjen (Mr.) Secretary to the delegation, Member of the ASGP	Head of the Interparliamentary Department, House of Representatives

(CDA: Christian Democratic Appeal / Appel chrétien-démocrate)
(PS: Socialist Party / Parti socialiste)
(VVD: People's Party for Freedom and Democracy / Parti populaire pour la liberté et la démocratie)
(PVV: Party for Freedom / Parti de la liberté)

NEW ZEALAND - *NOUVELLE-ZELANDE*

CARTER, David (Mr.)	Member of the House of Representatives *(NP)*
Leader of the delegation	Finance and Expenditure Committee
TOLLEY, Anne (Ms.)	Deputy Speaker of the House of Representatives *(NP)* Officers of Parliament Committee Business Committee
WALL, Louisa (Ms.)	Member of the House of Representatives *(L)* Chairperson of the Health Committee Foreign Affairs, Defence and Trade Committee
HART, Wendy (Ms.) Member of the ASGP	Inter-Parliamentary Relations, House of Representatives

(NP: National Party / Parti national)
(L: Labour Party / Parti du travail)

NICARAGUA

ESPINALES, Maritza Del Socorro (Ms.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of the National Assembly *(FSLN)* Education, Culture, Sports and Social Communication Vice-Chair of the Modernizacion Committee

(FSLN: Frente Sandinista de Liberacion Nacional)

NIGER

IRO, Sani (M.) Chef de la délégation	Vice-Président de l'Assemblée nationale *(PNDS)* Commission des lois
MAHAMADOU A., Alkassoum (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(MPR Jamhouria)* Commission de la défense et de la sécurité
HABIBOU, Aminatou (Mme) Membre du Comité exécutif, Bureau des femmes parlementaires	Membre de l'Assemblée nationale *(PNDS)* Commission du développement rural et de l'environnement
MAIZOUMBOU, Laoual Amadou (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(MNSD)* Commission des affaires économiques et du plan
SALEY, Mahamane (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(PNDS)* Commission des affaires sociales et culturelles
NOUHOU, Daoudou (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(AMEN-AMIN)* Commission des finances et du budget
SAMINOU LAOUALI, Amina (Mme)	Membre de l'Assemblée nationale *(RSD)* Commission des lois
HASSANE, Soumana (M.) Conseiller	Membre du Parlement, Assemblée nationale Commission du développement rural et de l'environnement
MOSSI, Moussa (M.)	Directeur de cabinet adjoint du Président de l'Assemblée nationale

MOUSSA, Moutari (M.) Conseiller du Groupe	Conseiller technique de commission, Assemblée nationale

(PNDS: Niger Party for Democracy and Socialism / Parti Nigérien pour la Démocratie et le Socialisme)
(MPR Jamhouria: Patriotic Movement for the Republic / Mouvement patriotique pour la République)
(MNSD: National Movement for the Development Society / Mouvement National pour la Société de Développement)
(UDR /Tabbat: Union for Democracy and the Republic / Union pour la démocratie et la république)
(AMEN-AMIN: Alliance of Movements for the Emergence of Niger / Alliance des mouvements pour l'émergence du Niger)
(RSD: Social Democratic Rally / Rassemblement Social des Démocrates)

NIGERIA

SARAKI, Abubakar Bukola (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the Senate *(APC)*
SULAIMON LASUN, Yussuff (Mr.) Deputy Leader of the Delegation	Member of the House of Representatives *(APC)*
KABIRU IBRAHIM, Gaya (Mr.)	Member of the Senate Works Committee *(APC)*
RAFIU ADEBAYO, Ibrahim (Mr.)	Member of the Senate Finance Committee *(APC)*
ODUAH, Stella Adaeze (Ms.)	Member of the Senate *(PDP)* Chair of the Committee on Cooperation and Integration in Africa and NEPAD
USMAN NAFADA, Bayero (Mr.)	Member of the Senate *(APC)* Chairman of the Inter-Parliamentary Relations Committee
ABUBAKAR HASSAN, Fulata (Mr.)	Member of the House of Representatives *(APC)* Inter-Parliamentary Affairs Committee Chair of the Defence Committee
OLUFUNKE ADUNNI, Adedoyin (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians	Member of the House of Representatives Inter-Parliamentary Affairs Committee Chair of the Army Committee
IGBOKWE, Raphael Nnanna (Mr.)	Member of the House of Representatives *(APC)* Chair of the Young Parliamentarians Committee Inter-Parliamentary Affairs Committee
IKON, Samuel Okon (Mr.)	Member of the House of Representatives *(PDP)* Chairman of the Inter-Parliamentary Affairs and Pension Committee
ABDUSSAMAD, Dasuki (Mr.) Adviser	Member of the House of Representatives
DURO, Faseyi Samuel (Mr.) Adviser	Member of the Senate
NELSON IBHAGUEZEGE, Ayewoh (Mr.) Member of the ASGP	Clerk Senate, Senate
BABA-AHMED, Hakeem (Mr.)	Chief of Staff to the President of the Senate, Senate
BERNARD UZEME, Okoh (Mr.)	Clerk Committee on Inter-Parliamentary Relations, Senate
ABIMBOLA OLUWAFEMI, Daramola (Mr.)	Chief of Staff, House of Representatives
ALFA SALISU, Abdulrahamman-Naibi (Mr.)	Clerk Committee on Inter-Parliamentary Affairs, House of Representatives
RABI ADA, Audu (Ms.) Secretary of the Group, Member of the ASGP	Secretary, NSNL
OLAYIDE OWOLABI, Adelami (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Clerk to the National Parliament
OLATUNDE AMOS, Ojo (Mr.) Member of the ASGP	Secretary, Procurement, Estate and Works
OLABISI SEGUN, Kehinde (Mr.)	Chief Detail, House of Representatives
WAZIRI, Aminu (Mr.)	Personal Assistant to the President of the Senate
SHITTA, Eniola (Ms.)	Special Assistant on Events to the President of the Senate

SHEHU, Umar (Mr.) Secretary to the delegation	Deputy Director (IPU Desk)
UMEKWE, Udo Ogbu (Mr.)	Adviser
TONY CHUKS, Okocha (Mr.) Press	
TAIWO JACOB, Adisa (Mr.) Press	
ALHASSAN, Mohammed (Mr.) Press	

(APC: All Progressive Congress / Congrès progressiste)
(PDP: Peoples Democratic Party / Parti démocratique populaire)

NORWAY – *NORVEGE*

LEIRSTEIN, Ulf Isak (Mr.) Leader of the delegation	Member of Parliament *(PP)* Member Subcommittee on Scrutiny and Constitutional Affairs
LIADAL, Hege Haukeland (Ms.) Member of Executive Committee, Bureau of Women Parliamentarians	Member of Parliament *(L)* Subcommittee on Energy and Environment
AUKRUST, Åsmund (Mr.)	Member of Parliament *(L)* Member Subcommittee on Energy and Environment
BEKKEVOLD, Geir Jørgen (Mr.)	Member of Parliament *(PDC)* Subcommittee on Family and Cultural Affairs
TRELLEVIK, Ove Bernt (Mr.)	Member of Parliament *(C)* Subcommittee on Local Government and Public Administration
FRASER, Thomas (Mr.) Secretary to the delegation	Senior Adviser
STOCK, Lisbeth Merete (Ms.) Secretary to the delegation	Adviser

(PP: Progress Party / Parti progressiste)
(L: Labour party / Parti du travail)
(PDC: Christian Democratic Party / Parti démocrate-chrétien)
(C: Conservative Party / Parti Conservateur)

OMAN

AL-GHASSANI, Mohammed (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Consultative Council
AL KHAROOSI, Naashiah (Ms.) Second Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians	Member of the State Council
AL MANTHARI, Rayya (Ms.) Forum of Young Parliamentarians	Member of the State Council
AL ABRI, Jamal (Mr.)	Member of the Consultative Council
AL HADHRAMI, Ahmed (Mr.)	Member of the Consultative Council
AL RAJHI, Sulaiman (Mr.)	Member of the Consultative Council
AL-ORAIMI, Suaad (Ms.)	Assistant Manager of Media, State Council
AL SAIDI, Khalid (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, State Council
AL UWAISI, Aiman (Mr.)	Secretary, Consultative Council
AL RAHBI, Abdullah (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	
AL AMRI, Amer (Mr.) Diplomat	

PAKISTAN

SADIQ, Sardar Ayaz (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly *(PML-N)* Chairman of the Finance Committee Chairman of the House Business Advisory Committee

REHMAN, Sherry (Ms.)	Member of the Senate*(PPPP)*
DURRANI, Agha Shahzaib (Mr.)	Member of the Senate *(PML-N)*
HIDAYTULLAH (Mr.)	Member of the Senate
FIDA, Muhammad (Mr.)	Member of the Senate
PERVAIZ, Rashid (Mr.)	Member of the Senate
AHMED ZEB, Musarrat (Ms.)	Member of the National Assembly *(PTI)*
JAKHRANI, Aijaz Hussain (Mr.)	Member of the National Assembly
QAMAR, Syed Naveed (Mr.)	Member of the National Assembly *(PPPP)*
SHAH, Syed Ghulam Mustafa (Mr.)	Member of the National Assembly *(PML-N)*
NAWAZ KHAN, Babar (Mr.)	Member of the National Assembly
Adviser	
MALIK, Amjed Pervez (Mr.)	Secretary General of the Senate
Member of the ASGP	
HUSSAIN, Tahir (Mr.)	Secretary General, National Assembly
Secretary of the Group, Member of the ASGP	
SIAL, Anwar (Mr.)	Director General
ABBAS, Syed Pervaiz (Mr.)	Additional Secretary, Senate
HASHMI, Syed Shamoon (Mr.)	Joint Secretary, International Relations, National Assembly

(PML-N: Pakistan Muslim League (Nawaz) / Ligue musulmane pakistanaise (Nawaz))
(PPPP: Pakistan People's Party Parliamentarians / Parlementaires du Parti du peuple pakistanais)
(PTI: Pakistan Tehreek-e-Insaaf / Pakistan Tehreek-e-Insaf)

PALESTINE

ALAHMAD, Azzam (Mr.)	Member of the Palestinian National Council *(F)*
Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security, Committee on Middle East Questions, Leader of the delegation	Political Affairs Committee
ALWAZIR, Intisar (Ms.)	Member of the Palestinian National Council *(F)*
	Committee on Social Affairs
HAMAYEL, Omar (Mr.)	Member of the Palestinian National Council *(F)*
	Committee on Economic Affairs
KHADER, Qais (Mr.)	Member of the Palestinian National Council *(DFLP)*
	Political Committee
SALHI, Bassam (Mr.)	Member of the Palestinian National Council *(PP)*
QASIM, Bilal (Mr.)	Member of the Palestinian National Council *(PLF)*
	Social Affairs Committee
SANDUKA, Zuhair (Mr.)	Member of the Palestinian National Council *(Ind)*
	Committee on Budget and Finance
KHRISHI, Ibrahim (Mr.)	Secretary General, Palestinian National Council
Member of the ASGP	
SULAIMAN, Bashar (Mr.)	Director General of Inter-Parliamentary Relations,
Secretary of the Group	Palestinian National Council
AL-HOURANI, Taysir (Mr.)	
Interpreter	

(F: Fatah)
(DFLP: Democratic Front for the Liberation of Palestine / Front démocratique de libération de la Palestine)
(PP: Peoples party / Parti du peuple)
(PLF: Palestine Liberation Front / Front de libération de la Palestine)
(Ind: Independent / Indépendant)

PANAMA

POVEDA, Juan Manuel (Mr.)	Member of the National Assembly *(PCD)*
Leader of the delegation	Vice-President of the Agricultural Affairs Committee
PALACIOS, Ausencio (Mr.)	Member of the National Assembly *(PRD)*
	Indigenous Affairs Committee

(PCD: Democratic Change / Changement démocratique)
(PRD: Democratic Revolutionary Party / Parti révolutionnaire démocratique)

PARAGUAY

LLANO RAMOS, Blas Antonio (Mr.) Leader of the delegation	Vice-President of the Congress
ECHAGÜE, César (Mr.)	Director General of Protocol, Senate

PERU – *PEROU*

ALCORTA SUERO, María Lourdes (Ms.) Leader of the delegation	Member of the Congress of the Republic
BETETA RUBÍN, Karina Juliza (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians	Member of the Congress of the Republic *(FP)* Chairwoman of the Budget and General Account of the Republic Committee Energy and Mines Committee

(FP: Popular Force / Force populaire)

PHILIPPINES

LEGARDA, Loren (Ms.) Leader of the delegation	Member of the Senate
DRILON, Franklin (Mr.)	Member of the Senate
BINAY, Nancy (Ms.)	Member of the Senate
HERNANDEZ, Ferdinand (Mr.)	Deputy Speaker of the House of Representatives
FARIÑAS, Rodolfo (Mr.)	Member of the House of Representatives
BARBO, Lutgardo (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of the Senate
PAREJA, Cesar (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of House of Representatives, House of Representatives
BANAS, Arnel Jose (Mr.)	Deputy Secretary for Admin and Finance, Senate
BANTUG JR., Renato (Mr.) Technical Adviser of Senator Drilon	Chief-of-Staff of Senator Drilon, Senate
DE GUZMAN JR., Antonio (Mr.) Secretary of the Group	Director-General, Senate
AYSON, Esperanza (Ms.) Technical Adviser	Deputy Director-General, Senate
DE CHAVEZ, Cesar (Mr.)	Director III, Senate
OCTAVO, Riza (Ms.) Secretary to the delegation	Legislative Staff Officer V, Senate
HERMOSO, Raphael (Mr.)	Staff
TALISAYON, Arnel (Mr.)	Staff
MANINGAT, Ma. Elena (Ms.)	Staff
AGDUMA, Sharon (Ms.)	Staff
MANGUNAY-INFANTE, Kristine Sheree (Ms.)	Director I, Senate
GREPO, Carla Regina (Ms.)	Director II, Senate
YAP, Carleen Angelica (Ms.)	Legislative Staff Officer III, Senate
GARCIA, Evan (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	
ALMOJUELA, Ma. Theresa (Ms.) Diplomat	
FOS, Enrico (Mr.) Diplomat	

POLAND – *POLOGNE*

BUBULA, Barbara (Ms.) Leader of the delegation	Member of the Sejm *(PiS)*
DŁUGI, Grzegorz (Mr.) Vice-President of the Group	Member of the Sejm *(K15)*
DOWHAN, Robert (Mr.)	Member of the Senate *(PO)*
STĘPIEŃ, Elżbieta (Ms.)	Member of the Sejm *(N)*

KOWALSKI, Jakub (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of the Senate
KACZMARSKA, Agnieszka (Ms.) Member of the ASGP	Secretary General of the Sejm
JAŚKIEWICZ, Natalia (Ms.)	Vice-Director Bureau of International Relations of the Sejm
GRUBA, Wojciech (Mr.) Secretary of the Group	Adviser, Sejm
KARWOWSKA-SOKOŁOWSKA, Agata (Ms.)	Director of the Analysis and Documentation Office of Senate
WÓJCIK, Agata (Ms.)	Adviser, Senate

(PiS: Law and Justice / Droit et justice)
(K15: Kukiz'15)
(PO: Civic Platform / Plate-forme civique)
(N: Nowoczesna (Modern))

PORTUGAL

PACHECO, Duarte (Mr.) Vice-President of the Standing Committee on Peace and International Security, Leader of the delegation	Member of the Assembly of the Republic *(SDP)*
MACEDO, Virgílio (Mr.)	Member of the Assembly of the Republic *(SDP)*
MARTINS, Hortense (Ms.)	Member of the Assembly of the Republic *(PS)*
MATOS ROSA, José (Mr.) Group of Facilitators for Cyprus	Member of the Assembly of the Republic *(SDP)*
MORAIS, Teresa (Ms.)	Member of the Assembly of the Republic *(SDP)*
PEREIRA, Carlos (Mr.)	Member of the Assembly of the Republic *(PS)*
ARAÚJO, José Manuel (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, Assembly of the Republic
FERREIRA, Rita (Ms.)	Directorate International Relations and Protocol, Assembly of the Republic
ISIDORO, Ana Margarida (Ms.) Adviser to the delegation and Secretariat of Twelve Plus Group	Adviser International Relations, Assembly of the Republic

(SDP: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(PS: Socialist Party / Parti socialiste)

QATAR

AL MAHMOUD, Ahmed (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the Advisory Council
AL-KHATER, Yousif (Mr.)	Member of the Advisory Council Legal and Legislative Affairs Committee
AL-JAIDA, Nasser (Mr.)	Member of the Advisory Council Legal and Legislative Affairs Committee Finance and Economic Affairs Committee
AL ABD AL-GHANI, Mohamed (Mr.)	Member of the Advisory Council Internal and External Affairs Committee
AL-HAMAD, Dahlan (Mr.)	Member of the Advisory Council Finance and Economic Affairs Committee Internal and External Affairs Committee
AL-MUFTAH, Hend (Ms.)	Member of the Advisory Council Legal and Legislative Affairs Committee Cultural and Information Affairs Committee
AL-KHAYARIN, Fahad (Mr.)	Secretary General, Advisory Council
AL-SHAHWANI, Mesfer (Mr.)	Head of the Public Relations and Information Section, Advisory Council
RASHEED, Rasheed Eisa (Mr.)	Manager, Office of the Speaker, Advisory Council
AL-MAJID, Abdelreda (Mr.)	Head of the Editing and Translation Section, Advisory Council
AL-KHATER, Nasser (Mr.)	Legal Advisor, Advisory Council

AL-OTAIBI, Mohamed (Mr.)	Manager, Office of the Secretary General, Advisory Council
AL-QADI, Abdulrahman (Mr.)	Legal Expert, Advisory Council
AL-MANSOORI, Meteb (Mr.)	Public Relations Officer, Advisory Council
ALSOWAIDI, Eissa (Mr.)	Secretary, Advisory Council
AL-MASLAMANI, Rashid (Mr.)	International Affairs Researcher, Advisory Counci
ALSULAITI, Jassem (Mr.)	Data Entry Clerk, Advisory Council
ALI, Nasr (Mr.)	Translation Expert, Advisory Council

REPUBLIC OF KOREA - *REPUBLIQUE DE COREE*

CHIN, Young (Mr.) Leader of the delegation	Member of the National Assembly *(DPK)* Member National Defence Committee
KIM, Se Yeon (Mr.)	Member of the National Assembly *(LKP)* Education, Culture, Sports, and Tourism Committee
PARK, Kyung Mee (Ms.)	Member of the National Assembly *(DPK)* Education, Culture, Sports, and Tourism Committee
WI, Seong Gon (Mr.)	Member of the National Assembly *(DPK)* House Steering Committee
NA, Kyung Won (Ms.)	Member of the National Assembly Education, Culture, Sports and Tourism Committee
KIM, Sung Gon (Mr.) Head of the delegation to the ASGP	Secretary General of the National Assembly of the Republic of Korea, National Assembly
CHO, Sung Hoon (Mr.)	Deputy Director of the Inter-Parliamentary Conference Division, National Assembly
KANG, Man Won (Mr.)	Deputy Director of the Asian and American Affairs Division, National Assembly
CHOI, Seung Joo (Ms.)	Protocol Officer and Interpreter, National Assembly
CHANG, Hee Seung (Ms.)	Protocol Officer and Interpreter, National Assembly
KIM, Hae Jin (Ms.)	Program Officer, National Assembly
KIM, Su Yeon (Ms.)	Protocol Officer and Interpreter, National Assembly
LIM, Kyu Eun (Ms.)	Program Officer, National Assembly
CHOI, Kyonglim (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	
KIM, Inchul (Mr.) Deputy Permanent Representative	
HONG, Seungtae (Mr.) Diplomat	
LEE, Eunok (Ms.) Diplomat	

(DPK: Democratic Party of Korea / Parti démocratique coréen)
(BP: Bareunmirae Party / Parti Bareunmirae)
(LKP: Liberty Korea Party / Parti de la liberté)

REPUBLIC OF MOLDOVA - *REPUBLIQUE DE MOLDOVA*

GRECEANÎI, Zinaida (Ms.) President of the Group, Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance, and Trade, Leader of the delegation	Member of Parliament *(PSRM)* Committee on Economy, Budget and Finance
STRATAN, Valentina (Ms.)	Member of Parliament *(PDM)* Deputy Chairperson of the Committee on Social Protection, Health and Family
STANISLAVCIUC-ISAC, Viorica (Ms.) Secretary of the Group	Chief Adviser, Interparliamentary Relations Unit, Foreign Affairs Division
ALBU, Adrian (Mr.) Adviser	

(PSRM:Party of Socialists of the Republic of Moldova / Parti des socialistes)
(PDM: Democratic Party of Moldova / Parti démocrate de Moldova)

ROMANIA – *ROUMANIE*

DERZSI, Akos (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Senate *(DAHR)* Committee for Labour, Family and Social Protection Committee for Human Rights, Cults and Minorities
DINICA, Silvia-Monica (Ms.) Bureau of the Standing Committee for Sustainable Development, Finance and Trade	Member of the Senate *(USR)* Committee for Economic Affairs, Industries and Services Committee for Transports and Energy
BOGDAN, Gheorghe-Dănuţ (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(SDP)* Committee for Environment and Ecological Balance
CUPA, Ion (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(ALDE)* Chairperson of the Committee for Environment and Ecological Balance Vice-Chairperson of the Committee on Equal Opportunities for Women and Men
GHILEA, Găvrilă (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies *(NLP)* Vice-Chairperson of the Committee for Economic Policy, Reform, and Privatization
CALIMENTE, Mihăiță (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General of the Senate, Senate
BADEA, Adriana (Ms.)	Counsellor, External Multilateral Relations Directorate, Senate of Romania, Senate
DUMITRESCU, Cristina (Ms.) Secretary of the Group	Director, External Multilateral Relations Directorate, Senate of Romania, Senate
BAGNEANU, Ioana (Ms.) Secretary to the delegation	Parliamentary Adviser, Chamber of Deputies

(DAHR: Democratic Alliance of Hungarians in Romania / Alliance démocratique des Hongrois en Roumanie)
(USR: Save Romania Union / Union Sauvez la Roumanie)
(SDP: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)
(ALDE: Alliance of Liberals and Democrats / Alliance des libéraux et démocrates)
(NLP: National Liberal Party / Parti libéral national)

RUSSIAN FEDERATION - *FEDERATION DE RUSSIE*

TOLSTOY, Petr (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of the State Duma *(UR)*
FEDEROV, Nikolai (Mr.) Leader of the Delegation	First Deputy Chairman of the Council of the Federation
KOSACHEV, Konstantin (Mr.) Member of the Executive Committee	Member of the Council of the Federation Chairman of the Foreign Affairs Committee
GAVRILOV, Sergei (Mr.) Bureau of the Standing Committee on UN Affairs	Member of the State Duma *(CP)* Chairman of the Committee on Development of Civil Society, Affairs of Public and Religious Unions
SLUTSKY, Leonid (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the State Duma *(LDPR)* Chairman of the Committee on International Affairs
GUMEROVA, Lilia (Ms.) Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade, Bureau of Women Parliamentarians	Member of the Council of the Federation Deputy Chair of the Science, Education and Culture Committee
YEMELIANOV, Mikhail (Mr.)	Member of the State Duma *(JR)* First Deputy Chairman of the Committee on State Building and Legislature
VTORYGINA, Elena (Ms.) Committee to Promote Respect for IHL	Member of the State Duma *(UR)* Deputy Chair of the Committee on Family, Women and Children Affairs
BABAKOV, Aleksandr (Mr.)	Member of the Council of the Federation Deputy Chair of the Foreign Affairs Committee
KLIMOV, Andrey (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the Council of the Federation Vice-Chairman of the Foreign Affairs Committee

PETRENKO, Valentina (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians, Adviser	Member of the Council of the Federation Social Politics Committee
MARTYNOV, Sergey (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, Council of the Federation
TREFILOV, Denis (Mr.)	Head of the Secretariat to the First Deputy Chairman of the Council of the Federation
MAKSIMOV, Boris (Mr.)	Aide to the First Deputy Chairman of the Council of the Federation
GAMBASHIDZE, Ilya (Mr.) Adviser to the delegation	Assistant to Mr. Tolstoy, State Duma
KARSEKA, Sergey (Mr.) Secretary of the delegation	Deputy Head of the Department on International Cooperation, State Duma
STAVITSKY, Valery (Mr.) Secretary of the Group	Senior Consultant of the Department on International Cooperation, State Duma
YAKOVLEVA, Marina (Ms.) Adviser of the delegation	Senior Counsellor of the International Cooperation Department, State Duma
FOLOMEEVA, Olga (Ms.) Secretary to the delegation, Member of the ASGP	Deputy Head of the Division of International Organizations, International Relations Department, Council of the Federation
SHMACHKOVA, Olga (Ms.) Secretary to the delegation	Adviser, International Realations Department, Council of the Federation, Council of the Federation
BELOUSOVA, Veronica (Ms.) Interpreter, Member of the ASGP	Council of the Federation
KOZHEVNIKOV, Kirill (Mr.) Personal Assistant	Council of the Federation
KUKARKIN, Pavel (Mr.) Interpreter	Council of the Federation
OSOKIN, Boris (Mr.) Interpreter	Council of the Federation
KRASAVINA, Natalia (Ms.) Interpreter	State Duma
MAKSIMOV, Boris (Mr.)	Aide to the First Deputy Chairman of the Council of the Federation

(UR: United Russia / Russie unifiée)
(CP: Communist Party / Parti communiste)
(LDPR: Liberal Democratic Party of Russia / Parti libéral démocrate de la Russie)
(JR: Just Russia / Russie juste)

RWANDA

GAKUBA, Jeanne D'Arc (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians, Leader of the delegation	Deputy Speaker of the Senate
SEBUHORO, Celestin (Mr.) Advisory Group on Health	Member of the Senate Vice Chairperson of the Committee on Economic Development and Finance
UWIRINGIYIMANA, Philbert (Mr.)	Member of the Chamber of Deputies Member Committee on Education, Technology, Culture and Youth
CYITATIRE, Sosthene (Mr.) Member of the ASGP	Clerk to the Senate, Senate

SAN MARINO - *SAINT-MARIN*

TOMASSONI, Mirco (Mr.) President of the Group	Member of the Great and General Council *(SSD)*
LAZZARINI, Marina (Ms.)	Member of the Great and General Council *(SSD)*
RICCARDI, Dalibor (Mr.)	Member of the Great and General Council *(PSD)*

(SSD: Socialist Democratic Left / Gauche socialiste démocratique)
(PDCS: Christian Democratic Party of San Marino / Parti chrétien-démocrate saint-marinais)
(PSD: Party of Socialists and Democrats / Parti des socialistes et démocrates)

SAO TOME AND PRINCIPE - SAO TOME-ET-PRINCIPE

DA GRAÇA DIOGO, Jose (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly (ADI)
CARVALHO VIEGAS DE CEITA, Bilaine (Ms.)	Member of the National Assembly (ADI) Standing Committee on Education, Science, Culture, Welfare, Employment, Social Affairs, Youth and Sport
BARROS, Dieweba (Mr.) Adviser	
DALVA, Yonelma (Ms.) Adviser	
SOARES, Leonel (Mr.) Adviser	

(ADI: Independent Democratic Alliance / Action démocratique indepéndante)
(PCD: Democratic Convergence Party / Parti démocratique de convergence)
(MLSTP: Sao Tome and Principe Liberation Movement / Mouvement de libération de Sao Tomé-et-Principe)

SAUDI ARABIA - *ARABIE SAOUDITE*

ALALSHEIKH, Abdulah (Mr.) Leader of the delegation	Speaker of the Consultative Council
ALHELAISSI, Hoda (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians	Member of the Consultative Council
ALBADI, Fahad (Mr.)	Member of the Consultative Council
ALHAIZAAN, Mohammed (Mr.)	Member of the Consultative Council
ALKHATHLAN, Saleh (Mr.) Committee to Promote Respect for IHL	Member of the Consultative Council
ALMANSOUR, Khalid (Mr.)	Adviser, Consultative Council
ALHARBI, Bandar (Mr.)	Adviser, Consultative Council
ALRASHED, Waleed (Mr.)	Secretary, Consultative Council
ALSHAHRANI, Ahmed (Mr.)	Protocol, Consultative Council
ALSAEED, Anas (Mr.) Secretary of the Group	
ALZAHRANI, Abdulaziz (Mr.)	Secretary, Consultative Council

SERBIA – *SERBIE*

MIJATOVIC, Milorad (Mr.) Leader of the delegation	Member of the National Assembly Foreign Affairs Committee Committee on Finance, State Budget and Control of Public Spending *(SDPS)*
BOGOSAVLJEVIC BOŠKOVIC, Snezana (Ms.)	Member of the National Assembly *(SPS)* Culture and Information Committee Environmental Protection Committee
JERKOV, Aleksandra (Mr.) Member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians	Member of the National Assembly *(DP)* Committee on Education, Science, Technological Development and the Information Society
RASKOVIC IVIC, Sanda (Ms.)	Member of the National Assembly *(PP)* Foreign Affairs Committee Committee on the Rights of the Child
DJURASINOVIC RADOJEVIC, Dragana (Ms.)	Advisor to the Speaker, National Assembly
FILIPOVIC, Vladimir (Mr.) Secretary to the delegation	Head of the Foreign Affairs Department, National Assembly
POKRAJAC, Dragana (Ms.) Interpreter	National Assembly

(SDPS: Social Democratic Party of Serbia / Parti social-démocrate serbe)
(SPS: Socialist Party of Serbia / Parti socialiste serbe)
(DP: Democratic Party / Parti démocrate)
(PP: People's Party / Parti populaire)

SEYCHELLES

WILLIAM, Waven (Mr.)	Member of the National Assembly *(PP)*
Leader of the delegation	International Affairs Committee
DELETOURDIE, Jany (Ms.)	Member of the National Assembly *(LDS)*
	Committee on Women Parliamentarians
	Anti-Victimisation Committee
ISAAC, Tania (Ms.)	Deputy Clerk, National Assembly
Secretary to the delegation, Member of the ASGP	

(PP: People's Party / Parti populaire)
(LDS: Seychelles Democratic Alliance / Union démocratique seychelloise)

SINGAPORE – *SINGAPOUR*

ABDUL LATEEF, Fatimah (Ms.)	Member of Parliament *(PAP)*
Leader of the delegation	
CHAN, Cheryl Wei Ling (Ms.)	Member of Parliament *(PAP)*
	Public Petitions Committee
CHIA, Shi-Lu (Mr.)	Member of Parliament *(PAP)*
SAFUAN, Siti Aisyah (Ms.)	Executive, Parliament
Secretary to the Delegation	

(PAP: People's Action Party / Parti d'action populaire)

SLOVENIA – *SLOVENIE*

RAJIĆ, Branislav (Mr.)	Member of the National Assembly *(PMC)*
President of the Group, Leader of the delegation	Deputy Chair of the Committee on Foreign Policy
	Committee on Culture
	Committee on Infrastructure, Environment and Spatial Planning
BON KLANJŠČEK, Mirjam (Ms.)	Member of the National Assembly
	Chair of the Committee on Education, Science, Sport and Youth
	Committee on Culture
	Committee on Labour, Family, Social Policy and Disability
PANDEV, Tanja (Ms.)	Head of International Relations Department, National Assembly
Secretary of the Group	

(PMC: Party of Modern Centre / Parti du centre moderne)
(NSi: New Slovenia-Christian Democrats / Nouvelle Slovénie - Parti chrétien-démocrate)

SOMALIA – *SOMALIE*

JAMA, Ali Ahmed (Mr.)	Member of the House of the People
Leader of the Delegation	
MOHAMUD HAID, Said Mohamed (Mr.)	Member of the House of the People

SOUTH AFRICA - *AFRIQUE DU SUD*

MBETE, Baleka (Ms.)	Speaker of the National Assembly *(ANC)*
Leader of the delegation	
TAU, Raseriti (Mr.)	Member of the National Council of Provinces *(ANC)*
BOROTO, Mmatlala (Ms.)	Member of the National Assembly *(ANC)*
MNGUNI, Pumzile (Mr.)	Member of the National Assembly *(ANC)*
WATERS, Michael (Mr.)	Member of the National Assembly *(DA)*
DE FREITAS, Manuel (Mr.)	Member of the National Assembly *(DA)*
PAULSEN, Nazier (Mr.)	Member of the National Assembly *(EFF)*
HLENGWA, Mkhuleko (Mr.)	Member of the National Assembly *(IFP)*
MOHAI, Seiso (Mr.)	Member of the National Council of Provinces
Adviser	
MABE, Peace (Ms.)	Member of the National Assembly *(ANC)*
Adviser	

MAZIBUKO, Zanele (Ms.)	Assistant, Natiopnal Assembly
KUBHEKA, Muziwakhe (Mr.)	Advisor to the Speaker of the National Assembly
Advisor to the Speaker	
MERCKEL, Jill (Ms.)	Personal Assistant, National Assembly
Assistant	
MONNAKGOTLA, Mpho (Ms.)	Researcher, National Assembly
MVULANE, Sebolela (Ms.)	Advisor, National Assembly
Advisor	
XASO, Masibulele (Mr.)	Deputy Secretary to Parliament, National Assemby
Secretary, Member of the ASGP	
SAMPEAR, Aldrin (Mr.)	
Press	
MALEKE, Ike (Mr.)	
Advisor	
NDLAZI, Michael (Mr.)	
Advisor	
RAMUSHU, Samuel (Mr.)	
Advisor	
DEBRUYN, Veronique (Ms.)	
Advisor	
MAGAGA, Dorah (Ms.)	
Advisor	

(ANC: African National Congress / Congrès national africain)
(DA: Democratic Alliance / Gauche démocratique)

SOUTH SUDAN - *SOUDAN DU SUD*

MAKANA, Anthony Lino (Mr.)	Speaker of the National Legislative Assembly
Leader of the delegation	
AJONGA AKOL, Stephen (Mr.)	Member of the National Legislative Assembly
DUSMAN, Joyce James (Mr.)	Member of the National Legislative Assembly
PETER MACHAR, Suzan (Ms.)	Member of the National Legislative Assembly
LUAL AKEN, Ludoviko (Mr.)	Clerk of the National Legislative Assembly
DENG, Ayaga Garang (Mr.)	Secretary, National Legislative Assembly
Secretary to the delegation	
JOSEPH, Christopher William (Mr.)	Personal Assistant to the Speaker

SPAIN – *ESPAGNE*

ECHANIZ, José Ignacio (Mr.)	Member of the Congress of Deputies *(PP)*
President of the Group, Leader of the Delegation	
ABALOS, JosÉ Luis (Mr.)	Member of the Congress of Deputies *(PSOE)*
ARAGÓN, Carmen (Ms.)	Member of the Senate *(PP)*
CARCEDO, María Luisa (Ms.)	Member of the Senate *(PSOE)*
GARCÍA, Joaquín (Mr.)	Member of the Congress of Deputies *(PP)*
TORRES MORA, José A. (Mr.)	Member of the Senate
GUTIÉRREZ, Carlos (Mr.)	Secretary General of the Congress of Deputies
Member of the ASGP	
CAVERO, Manuel (Mr.)	Secretary General of the Senate
Member of the ASGP	
BOYRA, Helena (Ms.)	Adviser, Congress of Deputies
Secretary of the Group	
GÓMEZ-BERNARDO, Teresa (Ms.)	Congress of Deputies
Secretary of the Group and to the delegation	

(PP: People's Party / Parti populaire)
(PSOE: Spanish Socialist Workers' Party / Parti socialiste ouvrier espagnol)

SRI LANKA

JAYASURIYA, Karunaratne (Mr.)	Speaker of Parliament *(UNP)*
President of the Group, Leader of the delegation	Chairman of the Committee of Selection
	Chairman of the Committee on Standing Orders
	Chairman of the Committee on High Posts
MADDUMA BANDARA, Ranjith (Mr.)	Member of Parliament *(UNP)*
	Member Committee on Privileges
SARAVANAPAVAN, Eswarapatham (Mr.)	Member of Parliament *(ITAK)*
	Select Committee of Parliament on the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development
	Sectoral Oversight Committee on Economic Development
	Committee on Privileges
WIJESEKERA, Kanchana (Mr.)	Member of Parliament *(UPFA)*
	Sectoral Oversight Committee on Reconciliation and North & East Reconstruction
WIJEWICKRAMA, Sriyani (Ms.)	Member of Parliament *(UPFA)*
	House Committee
	Sectoral Oversight Committee on Women and Gender
	Sectoral Oversight Committee on Business and Commerce
DASANAYAKE, Dhammika (Mr.)	Secretary General of Parliament, Parliament
Secretary of the Group, Member of the ASGP	
KUMARASINGHE, Upali (Mr.)	Chief of Protocol, Parliament

(UNP: United National Party / Parti national unifié)
(ITAK: Illankai Tamil Arasu Kadchi)
(UPFA: United People's Freedom Alliance / Alliance populaire unifiée pour la liberté)

SUDAN – *SOUDAN*

AHMED OMER, Ibrahim (Mr.)	Speaker of the National Assembly *(NCP)*
President of the Group, Leader of the delegation	
AHMED HASSAN GABER, Zeanab (Ms.)	Member of the National Assembly *(NCP)*
	Legal and Justice Committee
AHMDAI, Yasir Almalk (Mr.)	Member of the National Assembly *(NCP)*
	Security and Defence Committee
ABDELRAHMAN, Ali (Mr.)	Member of the National Assembly *(NCP)*
	Committee on Energy
ALFAKEY, Samia (Ms.)	Member of the National Assembly *(NCP)*
MOHAMED ALFADEEL, Fathrhman (Mr.)	Member of the National Assembly *(RNM)*
HAJ HASSAN, Mathapa (Ms.)	Member of the National Assembly *(Dem-UP)*
Committee to Promote Respect for IHL	Legal and Justice Committee
MOHAMED TABER, Asim (Mr.)	Member of the National Assembly *(NCP)*
	Economic Committee
ABDALLA, Abdelgadir (Mr.)	Secretary General, National Assembly
Member of the ASGP	
ALI HASSAN, Alderdiry (Mr.)	Assistant to the Executive Director of the Speaker's Office, National Assembly
ABDELHAFEIZ, Abdelmuniem (Mr.)	Director of Protocol, National Assembly
FADUL ABDELGADIR, Thana (Ms.)	Executive Director, National Assembly
Secretary of the Group	
AHMED ALBADAWY, Mohamed (Mr.)	Secretary, National Assembly
ALAMIN, Mustafa (Mr.)	
Ambassador/Permanent Representative	
GUBARA, Kamal (Mr.)	
Ambassador/Permanent Representative	
BUKHEET, Mohamed (Mr.)	
Diplomat	

EZARIG, Awad (Mr.)
Press
(NCP: National Congress Party / Parti du Congrès national)
(RNM: Reform Now Movement)
(Dem-UP: Democratic Unionist Party - the original / Parti démocratique unioniste)

SURINAME

BOUVA, Melvin (Mr.)	Deputy Speaker of the National Assembly *(NDP)*
Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, Forum of Young Parliamentarians	Chairman of the Ministry of Natural Resources Committee
NADING, Aida (Ms.)	Member of the National Assembly *(NDP)*
POKIE, Diana (Ms.)	Member of the National Assembly *(ABOP)*
DE WINDT, Ruth (Ms.) Secretary of the Group, Member of the ASGP	Secretary General, National Assembly

(NDP: National Democratic Party / Parti national démocratique)
(ABOP: General Liberation and Development Party / Parti général de la libération et du développement)

SWEDEN – *SUEDE*

THALEN FINNE, Ewa (Ms.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of Parliament *(M)*
BOUVENG, Helena (Ms.)	Member of Parliament *(M)* Comittee on Taxation
AVSAN, Anti (Mr.) President of the Comittee on UN Affairs	Member of Parliament *(M)* Committee on Justice
GREEN, Monica (Ms.) Committee to Promote Respect for IHL	Member of Parliament *(SDP)* Committee on Finance
LINDBERG, Teres (Ms.) Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade	Member of Parliament *(SDP)* Committee on Transport and Communications
NIEMI, Pyry (Mr.)	Member of Parliament *(SDP)* Foreign Affairs Committee
ÖRNFJÄDER, Krister (Mr.)	Member of Parliament *(SDP)* Foreign Affairs Committee
KARLSSON, Ulrika (Ms.) Advisory Group on Health	Member of Parliament *(M)* EU-Committee
LUNDSTEDT, Helena (Ms.) Secretary to the delegation	International Adviser, Parliament
SONDÉN, Björn (Mr.) Deputy Secretary to the delegation	International Adviser, Parliament
BAKER, Marit (Ms.) Adviser	

(M: Moderate Party / Parti modéré)
(SDP: Social Democratic Party / Parti social-démocrate)

SWITZERLAND – *SUISSE*

CARONI, Andrea (M.) Comité des droits de l'homme des parlementaires, Président de la délégation	Membre du Conseil des Etats *(FDP/PLR)*
LOHR, Christian (M.) Vice-Président de la délégation	Membre du Conseil national *(CVP/PDC)*
KIENER NELLEN, Margret (Mme) Membre du Comité exécutif, Vice-Présidente du Groupe consultatif de haut niveau sur la lutte contre le terrorisme et l'extrémisme violent, Comité directeur des Douze Plus, Bureau des femmes parlementaires	Membre du Conseil national *(PS)* Présidente de la Délégation auprès de l'Assemblée parlementaire de l'OSCE
LOMBARDI, Filippo (M.)	Membre du Conseil des Etats *(CVP/PDC)* Président de la Commission de politique extérieure

	Président de la Délégation auprès du Conseil de l'Europe
MÜRI, Felix (M.)	Membre du Conseil national *(SVP/UDC)*
Comité sur les questions relatives au Moyen-Orient	Vice-Président de la Commission de l'environnement, de l'aménagement du territoire et de l'énergie
WEHRLI, Laurent (M.)	Membre du Conseil national *(FDP/PLR)*
SCHWAB, Philippe (M.) Président de l'ASGP	Secrétaire général de l'Assemblée fédérale
EQUEY, Jérémie (M.) Secrétaire du Groupe et de la délégation	Relations internationales
ISLER, Christian (M.) Conseiller	Stagiaire académique
GNÄGI, Anna Léa (Mme) Secrétaire adjointe	Relations internationales

(FDP/PLR: The Liberals / Les Libéraux-Radicaux)
(CVP/PDC: Christian Democratic People's Party / Parti démocrate-chrétien)
(SVP/UDC: Swiss People's Party / Union démocratique du centre)
(PS: Socialist Party / Parti socialiste)

SYRIAN ARAB REPUBLIC - *REPUBLIQUE ARABE SYRIENNE*

ANZOUR, Najdat (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of the People's Assembly *(Ind)*
AYYASH, Kamal (Mr.)	Member of the People's Assembly *(BAP)* Vice Chairperson of the Martyrs and War Victims Affairs Committee
ALSHEIKH AMEEN, Manal (Mrs.)	Member of the People's Assembly *(BAP)* Martyrs and War Victims Affairs Committee Complaints and Control Committee
ALMLOHI, Inas (Mrs.)	Member of the People's Assembly *(SNP)* Constitutional and Legislative Affairs Financial Laws Committee
AZKAHE, Abdul Rahman (Mr.)	Member of the People's Assembly *(ASUP)* Services Committee Economic and Energy Affairs Committee
MURAD, Elias (Mr.)	Member of the People's Assembly *(BAP)* Chairperson of the Committee on Information, Communications and Information Technology
MESTO, Jamal (Mr.)	Member of the People's Assembly *(BAP)* Constitutional and Legislative Affairs Committee
KALAAJI, Mhd. Rabee (Mr.)	Member of the People's Assembly *(BAP)* Vice Chairperson of the Budget and Accounts Committee
RAED, Mohamad (Mr.)	Member of the People's Assembly *(BAP)* National Security Economic and Energy Affairs Committee
HUSSEIN, Malloul (Mr.) Adviser	Member of the People's Assembly *(UCP)* Committee on Agriculture and Water Resources Complaints and Control Committee
JARALLAH, Mohammad (Mr.) Adviser	Member of the People's Assembly Member of the Committee on Agriculture and Water Resources *(BAP)*
DIAB, Abdul Azim (Mr.) Secretary of the Group	Director of Public Relations, People's Assembly
GHNIM, Inaam (Ms.) Secretary	Employee, People's Assembly

(Ind: Independent / Indépendant)
(BAP: Baath Arab Party / Parti Baath arabe)
(SNP: Syrian National Party / Parti national syrien)
(ASUP: Arab Socialist Union Party / Parti Union socialiste)
(UCP: Unified Communist Party / Parti communiste unifié)

THAILAND – *THAILANDE*

LIENGBOONLERTCHAI, Surachai (Mr.) Leader of the delegation	First Vice-President of the National Legislative Assembly
SAMPATISIRI, Bilaibhan (Ms.) Bureau of the Standing Committee on UN Affairs	Member of the National Legislative Assembly Chairperson of the Standing Committee on Foreign Affairs
SIRIVEJCHAPUN, Suwannee (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians	Member of the National Legislative Assembly Second Vice-Chairperson of the Standing Committee on Social, Children, Youth, Women, the Elderly, the Disabled and the Underprivileged Affairs
SUWANMONGKOL, Anusart (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the National Legislative Assembly Standing Committee on Foreign Affairs
SANGANETRA, Worapong (Mr.)	Member of the National Legislative Assembly Fourth Vice-Chairperson of the Standing Committee on Transportation
MEEPIEN, Teeradej (Mr.)	Member of the National Legislative Assembly Standing Committee on Foreign Affairs
CHANTASATKOSOL, Veerun (Mr.)	Member of the National Legislative Assembly Standing Committee on Social, Children, Youth, Women, the Elderly, the Disabled and the Underprivileged Affairs
SOCATIYANURAK, Vorapol (Mr.)	Member of the National Legislative Assembly Standing Committee on Economics, Monetary Affairs and Finance
SETABUTR, Noranit (Mr.) Advisor	Member of the National Legislative Assembly
ARDWONG, Choomnoom (Mr.) Advisor	Member of the National Legislative Assembly
PHETCHAREON, Pornpith (Ms.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General of the House of Representatives
PUTORNJAI, La-Or (Ms.) Member of the ASGP	Advisor on Legislative Procedures
TAIPIBOONSUK, Steejit (Ms.) Secretary to the delegation	Director of the Bureau of Inter-Parliamentary Organizations, House of Representatives
BAMRUNGPON, Tanukom (Mr.) Assistant Secretary to the delegation	Director of the Inter-Parliamentary Union Division, Bureau of Inter-Parliamentary Organizations, House of Representatives
SIRIBOON, Sanan (Mr.) Assistant Secretary to the delegation	Foreign Affairs Officer (Professional Level), National Legislative Assembly*t*
RAKSAPOLMUANG, Pathomporn (Ms.) Interpreter	Foreign Affairs Officer (Professional Level) , House of Representatives
SAIKRACHANG, Chulatas (Mr.) Assistant Secretary to the delegation	Foreign Affairs Officer (Professional Level), House of Representatives
ISSARIYAPRUET, Pattrapong (Mr.) Assistant Secretary to the delegation	Foreign Affairs Officer (Practitioner Level), House of Representatives
KHANTANIT, Russdy (Mr.) Secretary	Foreign Relations Officer, Professional Level, House of Representatives
HOMPIROM, Wittawat (Mr.) Secretary	Foreign Relations Officer, Professional Level, House of Representatives
SUKPORNCHAIRAK, Kanon (Mr.) Assistant Secretary to the delegation	Foreign Affairs Officer (Practitioner Level), House of Representatives
RUEANGSITTICHAI, Supadcharee (Ms.) Secretary	
WANNAMETHEE, Sek (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	
WONGSINSAWAT, Sasiwat (Mr.) Ambassador/Deputy Permanent Representative	

PLANGPRAYOON, Phanpob (Mr.) Diplomat	
TAVARAYUTH, Chalongkwan (Ms.) Diplomat	

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA - *EX-REPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACEDOINE*

XHAFERI, Talat (Mr.) Leader of the delegation	Speaker of the Assembly of the Republic *(DUI)*
ISMAILI, Rexhail (Mr.)	Member of the Assembly of the Republic *(DUI)*
GASHI, Afrim (Mr.)	Member of the Assembly of the Republic *(BESA)*
MITRESKI, Jovan (Mr.)	Member of the Assembly of the Republic *(SDSM)*
NIKOLOVA, Juliana (Ms.)	Member of the Assembly of the Republic *(LDP)*
TUNTEV, Tomislav (Mr.)	Member of the Assembly of the Republic *(SDSM)*
STEVANANDZIJA, Dimitar (Mr.)	Member of the Assembly of the Republic *(VMRO-DPME)*
IVANOVA, Cvetanka (Ms.) Member of the ASGP	Secretary General, Assembly of the Republic
OGNENOVSKA, Biljana (Ms.) Secretary to the delegation	Head of Division, Assembly of the Republic
DRNDAR, Besa (Ms.) Interpreter	Assembly of the Republic
SELMANI, Ilir (Mr.)	State Adviser, Head of the Cabinet of the President of the Assembly of the Republic
XHELADINI, Abaz (Mr.) Adviser	Assembly of the Republic

(DUI: Democratic Union for Integration / Union démocratique pour l'intégration)
(BESA: BESA Movement / Mouvement BESA)
(SDSM:Social Democratic Union of Macedonia / Union social-démocrate de Macédoine)
(LDP: Liberal Democratic Party / Parti libéral démocrate)
(VMRO-DPME: VMRO-DPMNE-led coalition / Coalition dirigée par le VMRO-DPMNE)

TIMOR-LESTE

XIMENES, David (Mr.)	Member of the National Parliament *(FRETILIN)*
Leader of the delegation	Commission on Foreign Affairs, Defence and National Security
GUSMÃO, Maria (Ms.)	Member of the National Parliament *(DP)* Commission on Foreign Affairs, Defence and National Security
MARTINS, Lídia (Ms.)	Member of the National Parliament *(FRETILIN)* Commission on Foreign Affairs, Defence and National Security
BELO, Mateus (Mr.) Member of the ASGP	Secretary-General, National Parliament
GUTERRES, Idalina (Ms.)	Director of Administration and Finance, National Parliament
BARROS, Danilo (Mr.)	Senior Technical Assistant, National Parliament
TEIXEIRA DE LENCASTRE, Bruno (Mr.)	Principal Adviser to the President, National Parliament
BARROS, Danilo (Mr.)	Senior Technical Assistant, National Parliament
PEREIRA, Jemmy (Mr.)	Senior Technical Assistant, National Parliament

(FRETILIN: Revolutionary Front for an Independent East Timor / Front révolutionnaire pour l'indépendance du Timor-Leste)
(DP: Democratic Party / Parti démocrate)

TOGO

DRAMANI, Dama (M.) Président de Groupe, Chef de la délégation	Président de l'Assemblée nationale *(UNIR)*
DAGBAN-ZONVIDE, Ayawavi Djigbodi (Mme) Vice-Présidente du Groupe, Standing Committee on UN Affairs	Vice-Présidente de l'Assemblée nationale *(UNIR)*

APEVON, Kokou Dodji (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(FDR)* Commission des lois
PENN, Laré Batouth (M.) Secrétaire du Groupe	Membre de l'Assemblée nationale *(UNIR)*
LAWSON-BANKU, Boévi Patrick (M.)	Membre de l'Assemblée nationale *(ANC)* Président de la Commission de l'environnement et du changement climatique
WAGUENA, Fademba (M.) Membre de l'ASGP	Secrétaire général, Assemblée nationale
GOMINA, Yassimiou (M.)	Conseiller
SEWAVI, Kokuri, Fiomegnon (M.)	Conseiller

(UNIR: Union for the Republic / Union pour la République)
(FDR: Forces démocratiques pour la République)
(ANC: National Alliance for Change / Alliance nationale pour le changement)

TUNISIA – *TUNISIE*

BEN SOUF, Mohamed (M.) Chef de la délégation	Membre de l'Assemblée des représentants du peuple Assesseur du Président de l'Assemblée
KSANTINI, Soulef (Mme) Bureau des femmes parlementaires	Membre de l'Assemblée des représentants du peuple *(E)*
ZAOUALI, Souad (Mme)	Membre de l'Assemblée des représentants du peuple
SAHRAOUI, Hajer (Mme)	Secrétaire générale
AOUAITI, Najoua (Mme) Conseillère de la délégation	Conseillère parlementaire chargée du dossier de l'UIP à l'Assemblée des représentants du peuple
FATHALI, Hassen (M.)	Attaché de presse et porte-parole de l'Assemblée des représentants du peuple

(E: Ennahdha)

TURKEY – *TURQUIE*

KAHRAMAN, Ismail (Mr./M.) Leader of the delegation	Speaker of the Grand National Assembly of Turkey
CAKIR, Coskun (Mr.) President of the Group	Member of the Grand National Assembly of Turkey *(PJD)*
GIZLIGIDER, Ebubekir (Mr.)	Member of the Grand National Assembly of Turkey *(PJD)*
CERITOGLU KURT, Lutfiye Ilksen (Ms.) Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the Grand National Assembly of Turkey
KAVCIOGLU, Sahap (Mr.)	Member of the Grand National Assembly of Turkey *(PJD)*
ATICI, Aytug (Mr.)	Member of the Grand National Assembly of Turkey *(CHP)*
OZSOY, Hisyar (Mr.)	Member of the Grand National Assembly of Turkey *(HDP)*
HABERAL, Erkan (Mr.)	Member of the Grand National Assembly of Turkey
AKCAY, Erkan (Mr.) Adviser	Member of the Grand National Assembly of Turkey
KUMBUZOGLU, Mehmet Ali (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General, Grand National Assembly of Turkey
OZTURK, Necati (Mr.)	Deputy Director, Grand National Assembly of Turkey
ONAL, Elif Esra (Ms.) Secretary of the ASGP	Assistant to the Secretary General, Grand National Assembly of Turkey
AKSELI, Saren (Ms.) Secretary of the Group	
GUNER, Mumtaz (Mr.) Secretary of the Group	
ONAL, Elif Esra (Ms.)	Assistant to the Secretary General
DOGANAY, Selim (Mr.) Advisor	

BENSAN, Kutlay (Ms.) Interpreter	
KARAMAHMUTOGLU, Ali Can (Mr.) Interpreter	
TUNEY, Cemalettin (Mr.)	Director of Foreign Relations and Protocol
TAMER, Mehmet (Mr.) Interpreter	
SONE, Didem(Ms.) Interpreter	
BAYKAL, Derya (Ms.)	Protocol Officer
BAYDAR, Mustafa Fatih (Mr.)	Protocol Officer
BAHCIVAN, Fatih (Mr.)	Protocol Officer
KORU, Ali Naci (Mr.) Ambassador/Permanent Representative	

(PJD: Justice And Development Party / Parti de la justice et du développement)
(CHP: Republican's People Party / Parti populaire républicain)
(HDP: People's Demoracy Party / Parti démocratique populaire)

UGANDA – *OUGANDA*

ALITWALA KADAGA, Rebecca (Ms.) President of the Group, Leader of the delegation	Speaker of Parliament *(NRM)*
ANYAKUN, Esther (Ms.)	Member of Parliament *(NRM)* Foreign Affairs Committee
AKAMBA, Paul (Mr.)	Member of Parliament *(Ind)* Legal Committee
KABAGENYI, Rose (Ms.)	Member of Parliament *(NRM)* Agriculture Committee
SSEBAGGALA, Abdulatif (Mr.) Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of Parliament *(Ind)* Foreign Affairs Committee
MWIJUKYE, Francis (Mr.)	Member of Parliament *(FDC)* Physical Infrastructure Committee
KIBIRIGE, Jane (Ms.) Member of the ASGP	Clerk to Parliament
KANGO, Jonathan (Mr.)	IT Officer
KAGANZI, Martha (Ms.) Secretary of the Group	Principal Clerk Assistant
BUSIKU, Peter (Mr.)	Principal Private Secretary to the Speaker
KARAMAGI, Edison (Mr.) Advisor to the Group	Senior Economist
NASSALI, Mariam (Ms.)	Principal Clerk Assistant
OMODING, Kenneth (Mr.)	Protocol to the Speaker
MUHINDO, Yusuf (Mr.)	Assistant Editor of the Hansard
WABWIRE, Paul (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Clerk, Parliamentary Affairs
IBANDA, Samuel (Mr.) Press	

(NRM: National Resistance Movement / Mouvement de la résistance nationale)
(Ind: Independent / Indépendant)
(FDC: Forum for Democratic Change / Forum pour un changement démocratique)

UKRAINE

TARASYUK, Borys (Mr.) Leader of the delegation	Member of Parliament *(BP)* Deputy Chairperson of the Committee on Foreign Affairs
IONOVA, Mariia (Ms.)	Member of Parliament *(PPB)* Deputy Chair of the Committee on European Integration

POROSHENKO, Oleksii (Mr.)	Member of Parliament *(PPB)* Committee on Taxation and Customs Policy
SHKRUM, Aliona (Mr.)	Member of Parliament *(BP)* Committee on State Building, Regional Policy and Local Self-Government
SOTNYK, Olena (Ms.)	Member of Parliament *(PPSU)* Secretary of the Committee on European Integration
YEMETS, Leonid (Mr.)	Member of Parliament *(PF)* Deputy Chair of the Committee on Legal Policy and Justice
BODNAR, Petro (Mr.) Member of the ASGP	Acting Secretary General
PACHESYUK, Yuliya (Ms.) Member of the ASGP	Deputy Head of Division, Inter-Parliamentary Relations Department
FERENS, Bohdan (Mr.)	Chief Consultant, Parliament
PROTASENKO, Liudmyla (Ms.)	Chief Consultant, Parliament

(BP: Batkivschyna Party / Parti Batkivshyna)
(PPB: Petro Poroshenko Bloc / Bloc Petro Poroshenko)
(PPSU: "Samopomich" Union / Union "Samopomich")
(PF: People's Front / Front populaire)

UNITED ARAB EMIRATES - *EMIRATS ARABES UNIS*

JASEM AHMAD, Ali (Mr.) Leader of the delegation	Member of the Federal National Council
ALDHABBAHI, Faisal (Mr.)	Member of the Federal National Council
AL-JASSIM, Alyaa (Ms.)	Member of the Federal National Council
AL HAI, Jamal (Mr.)	Member of the Federal National Council
AL-BASTI, Afraa (Ms.) Bureau of the Standing Committee on UN Affairs	Member of the Federal National Council
AL-MEHRZI, Mohammed (Mr.) Committee on Middle East Questions	Member of the Federal National Council
AL-MUTAWA, Saeed (Mr.)	Member of the Federal National Council
AL-DHAHRI, Ahmed (Mr.) Member of the ASGP	Secretary General of the Federal National Council
AL-SHEHHI, Salama (Ms.)	Protocol, Federal National Council
AL SHIHHE, Roudha (Ms.)	Parliamentary Group, Federal National Council
AL MUHAIRI, Juma (Mr.)	Head of the Protocol Section, Federal National Council
AL MANSOORI, Mohamed (Mr.)	Protocol, Federal National Council
AL-AQILI, Ahmad (Mr.)	Chief Parliamentary Communication Coordinator, Federal National Council
EL-NAEIMY, Yasser (Mr.)	Media to the Speaker's Office, Federal National Council
AL-SUWAIDI, Eman (Ms.)	Advisor, Federal National Council
AL-ZAABI, Mariam (Ms.)	Researcher, Federal National Council
ALSHEHHI, Abdulrahman (Mr.)	Head of Communication, Federal National Council
AL SAYEGH, Abdulla (Mr.) Press	
AL ABDOULI, Mohammed (Mr.) Press	

UNITED KINGDOM - *ROYAUME-UNI*

EVANS, Nigel (Mr.) President of the Group, Leader of the delegation	Member of the House of Commons *(C)*
Rt Hon WHITTINGDALE, John (Mr.)	Member of the House of Commons *(C)*
HOOPER, Gloria (Baroness)	Deputy Speaker of the House of Lords *(C)*
Rt Hon DHOLAKIA, Navnit (Lord)	Member of the House of Lords *(Lib Dems)*
CAMERON, Lisa (Ms.)	Member of the House of Commons *(SNP)*
CHAPMAN, Douglas (Mr.)	Member of the House of Commons *(SNP)*
JONES, Graham (Mr.)	Member of the House of Commons *(L)*

PRITCHARD, Mark (Mr.)	Member of the House of Commons *(C)*
NIMMO, Rick (Mr.)	Director, British IPU Group
Secretary of the Group	
REES, Dominique (Ms.)	Deputy Director, British IPU Group
TAIT, Lauren (Ms.)	International Project Manager, British IPU Group
LAURENCE SMYTH, Liam (Mr.)	Clerk of Legislation, House of Commons
Member of the ASGP	
BURTON, Simon (Mr.)	Clerk Assistant, House of Lords
Member of the ASGP	
COMMANDER, Emily (Ms.)	House of Lords
Joint Secretary of the ASGP	
MOELLER, Daniel (Mr.)	Senior Committee Assistant, House of Commons
Assistant to the ASGP Secretariat	

(C: Conservative Party / Parti Conservateur)
(Lib Dems: Liberal Democrats / Démocrates libéraux)
(L: Labour Party / Parti du travail)

URUGUAY

GANDINI, Jorge (Mr.)	Speaker of the House of Representatives *(NP)*
Joint President of the Group	
PASSADA, Ivonne (Ms.)	Member of the Senate *(FA)*
Leader of the delegation	Labour Issues and Social Security Committee
	Education and Culture Committee
	Public Health Committee
CAMY, Carlos Daniel (Mr.)	Member of the Senate *(NP)*
	Constitution and Legislation Committee
	Labour and Social Security Issues Committee
	Public Funds Committee
MARTÍNEZ HUELMO, Ruben (Mr.)	Member of the Senate *(FA)*
	International Affairs Committee
	National Defence Committee
	Public Funds Committee
DE LEÓN, Leonardo (Mr.)	Member of the Senate *(FA)*
	National Defence Committee
	Environment Committee
	Livestock, Agriculture and Fishery Committee
MAHÍA, José Carlos (Mr.)	Member of the House of Representatives *(FA)*
Bureau of the Standing Committee on UN Affairs	
MONTERO, José Pedro (Mr.)	Secretary General, Senate
Member of the ASGP	
PIQUINELA, Oscar (Mr.)	Head of International Relations, General Assembly,
Secretary of the Group and of Grulac	House of Representatives
GALVALISI, Carina (Ms.)	Head of Public Relations, House of Representatives
GONZÁLEZ, Cristina (Ms.)	
Diplomat	

(FA: Frente Amplio / Front élargi)
(NP: National Party / Parti national)

UZBEKISTAN – *OUZBEKISTAN*

ISMOILOV, Nurdinjon (Mr.)	Speaker of the Legislative Chamber
Leader of the delegation	
SAIDOV, Akmal (Mr./M.)	Member of the Legislative Chamber
	Chairman of the Committee on Democratic Institutions, NGOs and Civil Self-Government Institutes
ESHMATOVA, Feruza (Ms.)	Member of the Legislative Chamber
ATANIYAZOVA, Oral (Ms.)	Member of the Senate

VANUATU

AMBLUS MACREVETH, Edwin (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of Parliament
TETER, Raulu Leon (Mr.)	Acting Clerk, Parliament

VENEZUELA

SOLÓRZANO, Delsa (Mrs.) Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, Leader of the delegation	Member of the National Assembly *(NT)* President of the Committee of Internal Affairs
JABOUR, Yul (Mr.) Standing Committee on Peace and International Security	Member of the National Assembly *(PCV)*
GUANIPA, Tomás (Mr.)	Member of the National Assembly *(PPJ)* Defence Committee
CORREA, José Gregorio (Mr.)	Member of the National Assembly *(PPJ)* Member of the Parlasur
RONDEROS, Oscar (Mr.)	Member of the National Assembly *(PAD)*
VERGARA, Sergio (Mr.)	Member of the National Assembly *(VP)*
TEIXEIRA, Manuel (Mr.)	Member of the National Assembly *(MP)*
MÁRQUEZ, Liz María (Mrs.)	Member of Parliament, National Assembly
MARTINEZ UBIEDA, Alejandro (Mr.) Secretary of the Group	Chief of Multilateral Affairs, National Assembly
MARTINEZ, Andrea Valentina (Ms.) Assistant to Mrs. Solórzano	

(NT: Partido Un Nuevo Tiempo)
(PCV: Communist Party of Venezuela / Parti communiste vénézuélien)
(PPJ: Partido Primero Justicia)
(PAD: Partido Acción Democrática)
(VP: Voluntad Popular)
(MP: Movimiento Progresista)

VIET NAM

NGUYEN, Thi Kim Ngan (Ms.) Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly *(CPV)*
NGUYEN, Van Giau (Mr.) President of the Group, Member of the Executive Committee	Member of the National Assembly *(CPV)* Chairman of the Foreign Affairs Committee
NGUYEN, Hanh Phuc (Mr.)	Member of the National Assembly *(CPV)* General Secretary and Chairman of the Office
HA NGOC, Chien (Mr.)	Member of the National Assembly *(CPV)* Chairman of the Ethnic Affairs Committee
BUI THANH, Son (Mr.)	Member of the National Assembly *(CPV)* Deputy Minister of Foreign Affairs
VU, Hai Ha (Mr.)	Member of the National Assembly *(CPV)* Vice Chairman of the Foreign Affairs Committee
DUONG QUOC, Anh (Mr.)	Member of the National Assembly *(CPV)* Vice Chairman of the Economics Committee
LE THU, Ha (Ms.)	Member of the National Assembly *(CPV)* Foreign Affairs Committee
PHAN XUAN, Dung (Mr.) Adviser	Member of the National Assembly Chairman of the Science, Technology and Environment Committee
NGUYEN DUC, Hai (Mr.) Adviser	Member of the National Assembly
LE BO, Linh (Mr.) Member of the ASGP	Deputy Secretary General, National Assembly
PHAN, Minh Tuan (Mr.)	Director General, Department of Foreign Affairs
NGUYEN TUONG, Van (Ms.)	Deputy Director General, Department of Foreign Affairs

NGUYEN, Thi Cam Nhu (Ms.)	Deputy Director General, Department of Protocol Affairs
DAO, Ngoc Cuong (Mr.)	Department of Foreign Affairs
TRAN KIM, Chi (Ms.)	Department of Foreign Affairs
NGUYEn, Thi Quynh (Ms.)	Department of Foreign Affairs
DUONG, Thuy Dung (Ms.)	Department of Economic Affairs
NGUYEN, Thi Hoai Thu (Ms.)	Department of Protocol Affairs
NGUYEN, Quoc Hai (Mr.)	Department of Protocol Affairs
PHAM, Kieu Linh (Ms.)	Department of Foreign Affairs
TRAN, Hong Duc (Mr./M.)	Department of Foreign Affairs
PHUNG, Trung Kien (Mr.)	Department of Protocol Affairs
LE, Minh Thang (Mr.)	Deputy Director General, Department of State Protocol

(CPV: Communist Party of Vietnam / Parti communiste vietnamien)

YEMEN

ALSHADADI, Mohamed (Mr.) Leader of the delegation	Deputy Speaker of Parliament
SHAMSAN, Shawki (Mr.)	Member of Parliament
MAWDHAH, Abdulwahab (Mr.)	Member of Parliament
ALSALI, Mohammed (Mr.)	Member of Parliament
ALBADANI, Sadeq (Mr.)	Member of Parliament
ALBATARA, Abdulhamid (Mr.)	Member of Parliament
ALZEKRI, Zakarya (Mr.)	Member of Parliament
ALHAMED, Ali (Mr.)	Director General, Secretariat of the Parliament

ZAMBIA – *ZAMBIE*

MATIBINI, Patrick (Mr.) President of the Group	Speaker of the National Assembly
KALOBO, Pavyuma (Mr.)	Member of the National Assembly *(Ind)* Committtee on Youth and Sport
KABANDA, Maxwell (Mr.)	Member of the National Assembly *(MMD)* Local Government Accounts and Committee on Priviledges, Abscences and Support Services
KUCHEKA, Prisca Chisengo (Ms.)	Member of the National Assembly *(UPND)* Vice-Chairperson of the Local Government Accounts and Committee on Media, Information and Communication Technologies
LUO, Nkandu (Ms.) Bureau of Women Parliamentarians	Member of the National Assembly *(PF)*
MUKOSA, Kalalwe (Mr.)	Member of the National Assembly *(PF)* Delegated Legislation, Committee on Local Governance, Housing and Chiefs' Affairs
MULENGA, Emmanuel (Mr.)	Member of the National Assembly *(PF)* Member Agriculture, Lands and Natural Resources and Committee on Local Government Accounts
MBEWE, Cecilian Nsenduluka (Ms.) Secretary of the Group, Member of the ASGP	Clerk of the National Assembly, National Assembly
CHELU, John (Mr.)	Official, National Assembly
KASHIMBI, Limata (Ms.)	Adviser, National Assembly
MPOLOKOSO, Anthony (Mr.)	Adviser, National Assembly
MUSONDA, Chongo (Mr.)	Official, National Assembly
PHIRI, William Musonda (Mr.) Press	

(Ind: Independent / Indépendant)
(MMD: Movement for Multiparty Democracy / Mouvement pour une démocratie pluraliste)
(UPND: United Party for National Development / Parti uni pour le développement national)
(PF: Patriotic Front / Front patriotique)

ZIMBABWE

MUDENDA, Jacob Francis (Mr.)	Speaker of the National Assembly *(ZANU/PF)*
Leader of the delegation	Chairperson of the Committee on Standing Rules and Orders
	Liaison and Coordination Committee
CHAKONA, Paradzai (Mr.)	Member of the National Assembly *(ZANU/PF)*
CHIBAYA, Amos (Mr.)	Member of the National Assembly *(MDC-T)*
	Public Service Labour and Social Welfare Committee
	Youth Indigenisation and Economic Empowerment Committee
MHLANGA, Jennifer Nomsa (Ms.)	Member of the National Assembly *(ZANU/PF)*
Standing Committee on Sustainable	Mines and Energy Committee
Development, Finance and Trade	Youth Indigenisation and Economic Empowerment Committee
MUTOMBA, William (Mr.)	Member of the National Assembly *(ZANU/PF)*
	Industry and Commerce Committee
	Committee on Women Affairs, Gender and Community Development
MACHINGURA, Raymore (Mr.)	Member of the National Assembly *(ZANU/PF)*
	Portfolio Committee Higher and Tertiary Education
	Standing Committee on ICT, Postal and Courier Services
CHOKUDA, Kennedy Mugove (Mr.)	Clerk of Parliament, National Assembly
Member of the ASGP	
CHISANGO, Rumbidzai Pamela (Ms.)	Principal External Relations Officer, National Assembly
Secretary of the Group	
MARIMO, Ndamuka (Mr.)	Director in the Clerk's Office, National Assembly
NYAMAHOWA, Frank Mike (Mr.)	Director in the Speaker's Office, National Assembly
MUKUSHWA, Zvemekria Clive (Mr.)	Aide to the Speaker of the National Assembly

(ZANU/PF: Zimbabwe African National Union - Patriotic Front / Union nationale africaine - Front patriotique du Zimbabwe)
(MDC-T: Movement for Democratic Change (T) / Mouvement pour un changement démocratique)

II. ASSOCIATE MEMBERS - *MEMBRES ASSOCIES*

ARAB PARLIAMENT
PARLEMENT ARABE

ALSULAMI, Mishal (Mr.) Leader of the delegation	Speaker
ALDUMOR, Manal (Ms.)	Member
BEKKALI, Ouafae (Ms.)	Member
RAHMANIA, Youcef (Mr.)	Member
TAHIR, Hasan (Mr.)	Member
TALAAT, Hossam (Mr.)	Director of Protocol

CENTRAL AMERICAN PARLIAMENT – *PARLEMENT CENTRAMÉRICAIN*

COLINDRES, Larissa (Ms.) Leader of the delegation	Deputy Speaker
MUÑOZ, Abelardo (Mr.)	Member

EAST AFRICAN LEGISLATIVE ASSEMBLY (EALA)
ASSEMBLEE LEGISLATIVE EST-AFRICAINE

NGOGA, Karoli Martin (Mr.)	Speaker
Leader of the delegation	Chairperson of the Commission
JAGO, Woda Jeremiah Odok (Ms.)	Member Committee on Agriculture, Tourism and Natural Resources Committee on Communication, Trade and Investment
BURIKUKIYE, Victor (Mr.)	Member Committee on Communication, Trade and InvestmentCommittee on Regional Affairs and Conflict Resolution
MNYAA, Mohamed Habib Juma (Mr.)	Member Committee on Communication, Trade and Investment Committee on Agriculture, Tourism and Natural Resources
UWUMUKIZA, Françoise (Ms.)	Member Committee on Agriculture, Tourism and Natural Resources General Purpose Committee
NAMARA, Dennis (Mr.)	Member Accounts Committee General Purpose Committee
SERGON, Florence Jematiah (Ms.)	Member Committee on Communication, Trade and Investment General Purpose Committee
AMODING, Priscilla (Ms.)	Senior Administrative Assistant to the Speaker
BARINDA, Elizabeth (Ms.)	Senior Clerk Assistant
ODIKO, Terah Bobi (Mr.)	Senior Public Relations Officer

INTERPARLIAMENTARY ASSEMBLY OF MEMBER NATIONS OF THE COMMONWEALTH OF INDEPENDENT STATES (CIS)
ASSEMBLEE INTERPARLEMENTAIRE DES ETATS MEMBRES DE LA COMMUNAUTE DES ETATS INDEPENDANTS (CEI)

GUMEROVA, Lilia (Ms.) Leader of the delegation	Member of the Council of the Federation Deputy Chair of the Science, Education and Culture Committee
OSIPOV, Yuri (Mr.)	Acting Secretary General

LATIN AMERICAN AND CARIBBEAN PARLIAMENT
PARLEMENT DE L'AMERIQUE LATINE ET DES CARAIBES

PINEDA GOCHI, Mará del Rocío (Ms.)	Senator (Mexico)
Leader of the Delegation	Secretary, Inter-Parliamentary Relations
GONZÁLEZ PATRICIO, Rolando (Mr.)	Member of Parliament (Cuba)
	Committee Secretary

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE BLACK SEA ECONOMIC COOPERATION (PABSEC)
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE POUR LA COOPERATION ECONOMIQUE DE LA MER NOIRE

CAN, Ramazan (Mr.)	Deputy Speaker
Leader of the delegation	Committee on Petitions of the GNAT
KUÇÜKAYDIN, Fuat (Mr.)	Secretary General

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE COUNCIL OF EUROPE (PACE)
ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE DU CONSEIL DE L'EUROPE (APCE)

TEMMERMAN DE, Jennifer (Ms.)	Member
Leader of the delegation	
SAWICKI, Wojciech (Mr.)	Secretary General
RAMANAUSKAITE, Aiste (Ms.)	
Secretary	

PARLIAMENT OF THE CENTRAL AFRICAN ECONOMIC AND MONETARY COMMUNITY
PARLEMENT DE LA COMMUNAUTÉ ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE DE L'AFRIQUE CENTRALE (CEMAC)

MAHAMAT, Ali Kosso (M.)	Member
Leader of the delegation	
BEYEME EVINA, Pierre Francois Guy (M.)	Director, Cooperation and Inter-Parliamentary Affairs
Administrative Secretary to the delegation	
WAYOR, Ahmed Moussa (M.)	Director, Speaker's Office
Adviser	

III. OBSERVERS – *OBSERVATEURS*

FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS (FAO)
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'ALIMENTATION ET L'AGRICULTURE
RODRIGUES BIRKETT, Carolyn (Ms.), Director, Geneva Office

OFFICE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS (OHCHR)
HAUT-COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES AUX DROITS DE L'HOMME (HCDH)
VALES, Hernan (Mr.), Human Rights Officer

PARTNERSHIP FOR MATERNAL, NEWBORN AND CHILD HEALTH (PMNCH)
PARTENARIAT POUR LA SANTE DE LA MERE, DU NOUVEAU-NE ET DE L'ENFANT
FOGSTAD, Helga (Ms.), Executive Director
McDOUGALL, Lori (Ms.), Representative

JOINT UNITED NATIONS PROGRAMME ON HIV/AIDS (UNAIDS)
PROGRAMME COMMUN DES NATIONS UNIES SUR LE VIH/SIDA
KAKKATTIL, Pradeep (Mr.), Director, Programme Partnership, Innovations and Fundraising
TIWARI, Anand (Mr.), Senior Adviser

UNITED NATIONS DEVELOPMENT PROGRAMME (UNDP)
PROGRAMME DES NATIONS UNIES POUR LE DEVELOPPEMENT (PNUD)
CHAUVEL, Charles (Mr.), Team Leader, Inclusive Political Processes

UNITED NATIONS EDUCATIONAL, SCIENTIFIC AND CULTURAL ORGANIZATION (UNESCO)
ORGANISATION DES NATIONS UNIES POUR L'EDUCATION, LA SCIENCE ET LA CULTURE
ALMUZAINI, Abdulaziz (Mr.), Director of the Liaison Office in Geneva
TUKHTABAYEV, Bobir (Mr.), Senior Liaison Officer

UNITED NATIONS POPULATION FUND (UNFPA)
FONDS DES NATIONS UNIES POUR LA POPULATION
BARRAGUES, Alfonso (Mr.), Deputy Director, Geneva Office
NUSEIBEN, Siham (Ms.), Executive Relations, Geneva Office

OFFICE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES (UNHCR)
HAUT COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES POUR LES RÉFUGIÉS
SMITH, Robert (Mr.), Section Chief, Division of Resilience and Solutions

UNITED NATIONS ENTITY FOR GENDER EQUALITY AND EMPOWERMENT OF WOMEN (UN WOMEN)
ENTITÉ DES NATIONS UNIES POUR L'ÉGALITÉ DES SEXES ET L'AUTONOMISATION DES FEMMES (ONU FEMMES)
LOEW, Christine (Ms.), Director, Liaison Office Geneva

WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)
BOCCOZ, Michèle (Ms.), Assistant Director-General for External Relations, Office of the Director-General
SAY, Lale (Ms./Mme), Coordinator, Department of Reproductive Health and Research

ORGANISATION FOR THE PROHIBITION OF CHEMICAL WEAPONS (OPCW)
ORGANISATION POUR L'INTERDICTION DES ARMES CHIMIQUES
SHOUKET, Aamir (Mr.), Deputy Chief of Cabinet
RIVERA, Sharon (Ms.), Implementation Officer - Legal

WORLD TRADE ORGANIZATION (WTO)
ORGANISATION MONDIALE DU COMMERCE (OMC)
EL HACHIMI, Said (Mr.), Adviser, Information and External Relations Division

ACP-EU JOINT PARLIAMENTARY ASSEMBLY (ACP-EU JPA)
ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE PARITAIRE ACP-UE
RIVASI, Michèle (Ms.), Acting Co-President
KONO, Joseph Hyacinthe Owona (Mr.), Co-President of the ACP-EU Joint Parliamentary Assembly

AFRICAN PARLIAMENTARY UNION (APU)
UNION PARLEMENTAIRE AFRICAINE
N'ZI, Koffi (Mr.), Secretary General
CHEROUATI, Samir (Mr.), Director

ARAB INTERPARLIAMENTARY UNION (AIPU)
UNION INTERPARLEMENTAIRE ARABE
AL-SHAWABKAH, Fayez (Mr.), Secretary General
NIHAWI, Samir (Mr.), Director of Parliamentary Relations

ASIAN PARLIAMENTARY ASSEMBLY (APA)
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE ASIATIQUE
MAJIDI, Mohammad Reza (Mr.), Secretary General
AZARIKHAH, Asghar (Mr.), Deputy Secretary General for Administrative and Financial Affairs

ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE DE LA FRANCOPHONIE (APF)
EZA, Mireille (Mme), Directeur Programme Noria de l'Assemblée Parlementaire de la Francophonie

FORUM OF PARLIAMENTS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON THE GREAT LAKES REGION (FP- ICGLR)
FORUM DES PARLEMENTS DES LA CONFÉRENCE INTERNATIONALE SUR LA RÉGION DES GRANDS LACS (FP-CIRGL)
HIGIRO, Prosper (Mr.), Secretary General / *Secrétaire général*
MBODI, Jenny (Ms.), Administrative Assistant / *Assistante administrative*

MAGHREB CONSULTATIVE COUNCIL
CONSEIL CONSULTATIF DU MAGHREB
MOKADEM, Said (Mr./M.), Secrétaire général

PAN-AFRICAN PARLIAMENT (PAP)
PARLEMENT PANAFRICAIN
NKODO DANG, Roger (Mr.), President
DJAMEL, Bouras (Mr.), Member of Parliament
KABILA, Jaynet (Mrs.), Member of Parliament
REATILE, Mephato (Mrs.), Member of Parliament
SIRIMA, Bissiri (Mr.), Member of Parliament

PARLIAMENTARIANS FOR NUCLEAR NONPROLIFERATION AND DISARMAMENT (PNND)
PARLEMENTAIRES POUR LA NON PROLIFÉRATION NUCLÉAIRE ET LE DÉSARMEMENT (PNDN)
WARE, Alyn (Mr.), Global Coordinator
NURZHAN, Marzhan (Ms.), Coordinator for Commonwealth of Independent States

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN (PAM)
ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE DE LA MÉDITERRANÉE
PIAZZI, Sergio (Mr.), Secretary General
PUTMAN-CRAMER, Gerhard (Mr.), Representative

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF TURKIC SPEAKING COUNTRIES (TURKPA)
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DES PAYS DE LANGUE TURCIQUE
MAMAIUSUPOV, Altynbek (Mr.), Secretary General
YILDIZ, Ali (Mr.), Deputy Secretary General

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE UNION OF BELARUS AND RUSSIA
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE L'UNION DU BELARUS ET DE LA FEDERATION DE RUSSIE
LITIUSHKIN, Vladimir (Mr.), Member of Committee, Head of the delegation
STRELCHENKO, Sergey (Mr.), Secretary General

PARLIAMENTARY UNION OF THE OIC MEMBER STATES (PUIC)
UNION PARLEMENTAIRE DES ETATS MEMBRES DE L'OCI (UPCI)

KILIC, Mahmut Erol (Mr.), Secretary General
MOHAMMADI SIJANI, Ali Asghar (Mr.), Assistant Secretary General

GLOBAL FUND TO FIGHT AIDS, TUBERCULOSIS AND MALARIA
FONDS MONDIAL DE LUTTE CONTRE LE SIDA, LA TUBERCULOSE ET LE PALUDISME
BOULE, Scott (Mr.), Senior Specialist, Parliamentary Affairs
TAKAYAMA, Makiko (Ms.), Donor Relations Department

CENTRIST DEMOCRAT INTERNATIONAL (CDI)
DAVID, Mario (Mr.), Vice-President
ROSSELLO, Cesar (Mr.), General Coordinator for Eastern Europe, Asia and Pacific regions

SOCIALIST INTERNATIONAL
AYALA, Luis (Mr.), Secretary General
PERRY, Latifa (Ms.), Coordinator

GENEVA CENTRE FOR THE DEMOCRATIC CONTROL OF ARMED FORCES (DCAF)
CENTRE POUR LE CONTROLE DEMOCRATIQUE DES FORCES ARMEES
BORN, Hans (Mr.), Assistant Director and Head of Policy and Research Division

INTERNATIONAL COMMITTEE OF THE RED CROSS (ICRC)
COMITÉ INTERNATIONAL DE LA CROIX-ROUGE (CICR)
CHARLIER, Benjamin (Mr.), Legal Advisor
SHAKERIAN, Shahrokh (Mr.), Adviser for Diplomatic Capability at the Policy and Humanitarian Diplomacy DIvision

INTERNATIONAL IDEA
LETERME, Yves (Mr.), Secretary General
KANDAWASVIKA-NHUNDU, Rumbidzai (Ms.), Senior Programme Manager

ADVISERS TAKING PART IN THE WORK OF THE 138th ASSEMBLY
CONSEILLERS PARTICIPANT AUX TRAVAUX DE LA 138ème ASSEMBLEE

CAMBODIA – *CAMBODGE*

OUM, Sarith (Mr.)	Secretary General, Senate
Member of the ASGP	
SRUN, Dara (Mr.)	Deputy Secretary-General, National Assembly
Member of the f	
KIM-YEAT, Dararit (Mr.)	Executive Director
CHHIM, Sothkun (Mr.)	Director, Senate
SOK, Pisey (Mr.)	Adviser, National Assembly
Secretary to the delegation	
HOK, Bunly (Mr.)	Adviser, National Assembly
PHAL, Bouddhis (Mr.)	Staff, National Assembly

SPECIAL GUESTS TAKING PART IN ACTIVITIES FORESEEN ON THE OCCASION OF THE 138th ASSEMBLY OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION

INVITES SPECIAUX PRENANT PART A DES ACTIVITES PREVUES A L'OCCASION DE LA 138ème ASSEMBLEE DE L'UNION INTERPARLEMENTAIRE

LACY SWING, William (Mr.), Director General, International Organization for Migration (IOM)
AL HUSSEIN, Zeid Ra'ad (Mr.), UN High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
GRANDI, Filippo (Mr.), UN High Commissioner for Refugees (UNHR)
GHEBREYESUS, Tedros Adhanom (Mr.), Director General, World Health Organization (WHO)
ÜZÜMCÜ, Ahmet (Mr.), Director-General, Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW)
TAKAMIZAWA, Nobushige (Mr./M.), Ambassador and Permanent Representative of Japan to the Conference on Disarmament in Geneva

Standing Committee on Democracy and Human Rights
Commission permanente de la démocratie et des droits de l'homme
LAUBER, Jürg (Mr.), Permanent Representative of Switzerland to the United Nations in New York
GÓMEZ CAMACHO, Juan José (Mr.), Permanent Representative of Mexico to the United Nations in New York

Interactive session with regional and other parliamentary assemblies and organizations on the implementation of the Sustainable Development Goals
Séance interactive avec les assemblées et organisations parlementaires régionales ou autres sur la mise en oeuvre des Objectifs de développement durable
DONAT-CATTIN, David (Mr.), Secretary General, Parliamentarians for Global Action (PGA), New York
BATHILY, Naye (Ms.), Director of the Paris-based External Relations Office, Parliamentary Network on the World Bank (PNoWB)
DATTA, Neil (Mr.), Secretary, European Parliamentary Forum on Population and Development
TERRON, Silvia (Ms.), Public Affairs Manager, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)
DOHLMAN, Ebba (Ms.), Head of the Policy Coherence for Development Unit, Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD)
DE BLONAY, Marina (Ms.), Parliamentary Engagement, IRENA Legislators' Forum
RAFI, Shazia (Ms.), Air Quality Asia
KIRK, Sarah (Ms.), Deputy Head of the Secretariat Asia Pacific Regional Director, Global TB Caucus
VAN RIET, Rob (Mr./M.), Director of the Peace and Disarmament Program for the World Future Council

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade
Commission permanente du développement durable, du financement et du commerce
ISLER, Nadia (Ms.), Director, SDG Lab, United Nations
STONE, Steven (Mr.), Director, Economic and Trade Branch, United Nations Environment Programme (UNEP)
WACKERNAGEL, Mathis (Mr.), Founder and CEO, Global Footprint Network

Interactive session on Ensuring accountability and oversight for adolescent health
Séance interactive sur le thème Assurer la responsabilisation et le contrôle en matière de santé des adolescents
MASON, Elizabeth (Ms.), UN Secretary General's Independent Accountability Panel

Workshop on the Implementation of the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons
Atelier sur La mise en oeuvre du Traité d'interdiction des armes nucléaires
MARESCA, Luis (Mr.), International Committee of the Red Cross (ICRC)
COLLIN, Jean-Marie (Mr.), ICAN France
HÖGSTA, Daniel (Mr.), ICAN

Forum of Women Parliamentarians
Forum des femmes parlementaires
McCARNEY, Rosemary (Ms.), Permanent Representative of Canada to the UN in Gneva
RANA, Bandana (Ms.), Member of the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW)

Forum of Young Parliamentarians
Forum des jeunes parlementaires
PAGES; Ruben (Mr.), Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS)
NYKANEN-RETTAROLI, Pauliina (Ms.), Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS)
STOLBUNOV, Dany (Mr.), Teenergizer Network
NUZHNA, Lada (Ms.), Teenergizer Network
BARCLAY, Heather (Ms.), International Planned Parenthood Federation (IPPF)

GLOSSARY / *GLOSSAIRE*

English	***Français***
Titles/Functions:	***Titres/Fonctions:***
Speaker of Parliament	*Président du Parlement*
President of the Group	*Président(e) du Groupe*
Adviser	*Conseiller*
Chair/Chairman/Chairperson	*Président(e)*
Clerk	*Secrétaire général/Greffier*
Deputy Speaker	*Vice-Président(e)*
Head	*Chef*
Leader of the Delegation	*Chef de la délégation*
Officer	*Fonctionnaire*
Researcher	*Chercheur*
Secretary of the Group/delegation	*Secrétaire du Groupe/ de la délégation*
Spokesman	*Porte-parole*
Parliaments:	***Parlements :***
House of Commons	*Chambre des Communes*
House of Representatives	*Chambre des représentants*
National Assembly	*Assemblée nationale*
People's Representatives	*Représentants du peuple*
Parliamentary Committees:	***Commissions parlementaires :***
Abroad	*A l'étranger*
Agreements	*Approbations*
Broadcasting	*Radiodiffusion*
Building	*Bâtiment*
Citizenship	*Citoyenneté*
Complaint Reception	*Instruction des plaintes*
Computer Science	*Informatique*
Cross-cutting Issues	*Matières transversales*
Directive Board	*Comité directeur*
Elderly	*Ainés*
Fishery	*Pêche*
Food	*Alimentation*
Foreign Affairs	*Affaires étrangères*
Freedoms	*Libertés*
Funding	*Financement*
Gender Equality	*Egalité entre les sexes*
Growth	*Croissance*
Health/Healthcare	*Santé*
Heritage	*Patrimoine*
Home Affairs	*Affaires internes*
Housing	*Logement*
Human Rights	*Droits de l'homme*
Intelligence	*Renseignement*
Investigation/Inquiry	*Enquête*
Joint Committee	*Comité mixte*
Labour/Work	*Travail*
Law	*Lois*
Legal	*Juridique*
Local Self-government	*Autonomie locale*
Missing, Adversely Affected Persons	*Personnes disparues ou lésées*
Oversight	*Surveillance*
People with Disabilities	*Personnes handicapées*
Physical Planning, Land Use Planning, Country Planning	*Aménagement du territoire*
Public Expenditure	*Dépenses publiques*
Public Works	*Travaux publics*
Rehabilitation	*Réinsertion*
Social Welfare	*Protection sociale*
Standing Committee	*Comité permanent*

Standing Orders/Rules	*Règlement*
State Device	*Dispositif étatique*
Sustainable Development	*Développement durable*
Trade	*Commerce*
Training	*Formation*
Truth	*Vérité*
Underprivileged	*Défavorisés*
Ways and Means	*Voies et moyens*
Wildlife	*Faune*
Women, Children and Youth	*Les femmes, les enfants et les jeunes*

IPU Committees:	***Commissions et Comités de l'UIP :***
Advisory Group on Health	*Groupe consultatif sur la santé*
Bureau of Women Parliamentarians	*Bureau des femmes parlementaires*
Committee on the Human Rights of Parliamentarians	*Comité des droits de l'homme des parlementaires*
Committee on Middle East Questions	*Comité sur les questions relatives au Moyen-Orient*
Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law	*Comité chargé de promouvoir le respect du droit international humanitaire*
Executive Committee	*Comité exécutif*
Forum of Young Parliamentarians	*Forum des jeunes parlementaires*
Gender Partnership Group	*Groupe du partenariat entre hommes et femmes*
Group of Facilitators for Cyprus	*Groupe de facilitateurs concernant Chypre*
Standing Committee on Peace and International Security	*Commission permanente de la paix et de la sécurité internationale*
Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade	*Commission permanente du développement durable, du financement et du commerce*
Standing Committee on Democracy and Human Rights	*Commission permanente de la démocratie et des droits de l'homme*
Standing Committee on UN Affairs	*Commission permanente des Affaires des Nations Unies*